المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الرابعة والثلاثون | 34 | الثلاثاء والأربعاء 20 و21 فيفري 2024

# المحتوى


**الثلاثاء 20 فيفري 2024**

1- افتتاح الجلسة..... 3510
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة ..... 3510
3- عرض ومناقشة مشروع قانون مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض..... 3510
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3537
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3552
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3557
7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3567
8- توجيه سؤال شفاهي إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..... 3585

**الأربعاء 21 فيفري 2024**

9- استئناف الجلسة..... 3588
10- الإعلان عن جدول الأعمال..... 3588
11- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق مشروع قانون يتعلّق مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"..... 3588
12- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 3617
13- توجيه سؤال شفاهي إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم..... 3623

14- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية..... 3626
15- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 3652
16- توجيه سؤال شفاهي إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات..... 3658
17- استئناف الجلسة والإعلام عن قائمة من يمثل المجلس في الهيئات الاقليمية والدولية..... 3660
18- رفع الجلسة..... 3661
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 3661

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وثلاثين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 20 فيفري 2024 وتواصلت يوم الأربعاء 21 فيفري برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشاريع القوانين آنفة الذكر ولتوجيه أسئلة شفاهية إلى كل من السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات.

## I- الثلاثاء 20 فيفري 2024

### افتتاح الجلسة

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

في مستهل هذه الجلسة العامة، يسعدني وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد عبد المنعم بالعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن نشرع رسميا في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء وذلك عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

الحضور 123 نائبا إذن النصاب متوفر.

### الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

زميلاتي وزملائي الأعزّاء،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 15 فيفري 2024 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النقاط التالية:

أولا، النظر في مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض عدد 37 لسنة 2023،

ثانيا، توجيه سؤال شفاهي إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

ثالثا، النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال سيدي الكيلاني عدد 53 لسنة 2023،

رابعا، توجيه سؤال شفاهي إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة،

خامسا، النظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي الكوميسا بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا بالجمهورية التونسية عدد 47 لسنة 2023،

سادسا، توجيه سؤال شفاهي إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات.

ومثلما جرى به العمل، فإن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام حول كلّ مشروع قانون يخضع إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي فيما يتم طلب الكلمة عملا بأحكام الفصل 102 منه.

أما فيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا بخصوص مشاريع القوانين محل النظر ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإنها ستتم على النحو التالي:

1- تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة،
2- النقاش العام،
3- ردود عضو الحكومة المعني،
4- التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي،
5- المرور إلى التصويت على مشروع القانون محلّ النظر بالأغلبية المطلوبة تبعا لصنفه عادي أو أساسي.

كما أنه تبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

### عرض ومناقشة

### مشروع القانون المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

وننتقل الآن إلى النقطة الأولى في جدول أعمالنا اليوم وهي النظر في مشروع القانون المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض عدد 37 لسنة 2023.

نرحب مجدّدا بالسيد عبد المنعم بالعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وكافة أعضاء الوفد المرافق له.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخوّلة للسيدات والسادة النواب فقد تمّ استيفاء الآجال القانونية في الغرض وفق مقتضيات الفصلين 67 و74 من النظام الداخلي ويبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب في الجلسة

وتعرض على التصويت بدون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

وقبل أن نحيل الكلمة إلى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري لتستعرض تقريرها حول مشروع قانونها محلّ النظر، يسعدني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المبذول والعمل المنجز والكلمة للسيد رئيس اللجنة.

**السيد صلاح الفرشيشي، رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير للجميع،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة والسيد نائبا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحرين

السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة الإطارات السامية المرافقة،

هذا المشروع هو أول مشروع قانون يتم إحالته على لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري وهي في انتظار قوانين أخرى مهمة، قوانين قد تغير من واقع القطاع الفلاحي في البلاد خاصة مشروع مجلّة المياه ومجلّة الغابات وقانون الصيد البحري، فكلّنا توق إلى مثل هذه المشاريع التي نحن في استعداد تام لإنجازها.

يندرج مشروع هذا القانون في إطار تطبيق الفصل 8 من اتفاقية التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض سايتس التي صادقت عليها تونس سنة 1974 حيث كانت أول دولة عربية ورابع دولة في العالم وقّعت على هذه الاتفاقية وحيث أن عدم إصدار قانون وطني لتنزيل الأحكام المدرجة بهذه الاتفاقية قد ينجر عنه العديد من الانعكاسات السلبية على عملية التجارة الدولية في الحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتها المضمّنة بملاحق سايتس ممّا يؤثر سلبا على وجود المؤسسات الوطنية والأجنبية المنتصبة في تونس والناشطة في هذا المجال مثل منشآت تصدير سمك الحنشة أيضا منشآت توريد جلود التماسيح والثعابين لتصنيعها، هذا على سبيل المثال. حيث لا يمكن التعامل الدولي بخصوص التجارة بالحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتها المنصوص عليها بملاحق سايتس إلا مع الدول التي قامت بإصدار قانون وطني في الغرض.

كما أن إصدار قانون وطني يمكّن من حماية المخزون الايكولوجي الوطني الحيواني والنباتي خاصة في ظلّ تعدد التعديات خلال الحقبة الفارطة وغياب النصوص الرادعة في المجال.

هذا وسيعرض عليكم السيد نائب رئيس اللجنة، موجزا لتقرير اللجنة، لماذا موجزا؟ لأن التقرير الذي لدى السادة النواب يتضمن 45 صفحة وطبق الفصل 126 من النظام الداخلي فإنه يجوز عند تقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون موضوع النظر الاقتصار على عرض موجز لمضامينه إذا تمّ توزيعه على الأعضاء.

التقرير موجود لدى السادة النواب كاملا وسيتلو السيد نائب رئيس اللجنة موجزا لهذا التقرير مع الشكر.

**السيد محمد شعباني، نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

بسم الله الرحمان الرحيم،

## تقرير لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري
## حول مشروع قانون
## يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض عدد 37 لسنة 2023

**-تمت تلاوة ملخصا للتقرير-**

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة والسيد نائبا رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة الإطارات السامية المرافقة،

**أولا: تقديم مشروع القانون**

لقد أدى الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية إلى إخلال التوازن البيئي بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وساهم بصفة تدريجية في تدهور بعض الأنظمة البيئية وانقراض العديد من الأصناف النباتية والحيوانية البرية النادرة والتي تشكل حلقة هامة في إقرار التوازن البيولوجي والبيئي.

وقصد تلافي هذا الوضع بادرت العديد من الدول ومن بينها تونس باتخاذ إجراءات تشريعية وتنظيمية وفنية هامة تهدف إلى المحافظة على الوسط الطبيعي بصفة عامة وحماية الأنظمة البيئية المهددة بالانقراض بصفة خاصة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن موضوع حماية الأنظمة البيئية يتجاوز الحدود الوطنية ليلقى اهتمام مختلف الأنظمة القانونية العالمية التي ما انفكت تعاضد مجهوداتها لحماية الأنظمة البيئية وذلك من خلال الانضمام إلى اتفاقية التجارة الدولية لأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض والتي تعرف باسم CITES أو معاهدة واشنطن.

وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة اتفاق بين دول أو حكومات الهدف منه السهر على ألّا تؤدي عمليات التجارة الخارجية لبعض أصناف الحيوانات والنباتات البرية إلى انقراضها أو التهديد بانقراضها.

وباعتبار أن موضوع التجارة في الأصناف النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض تتجاوز الحدود الوطنية للدول فإن تنظيمها يتطلب تظافر كل الجهود الدولية لحماية تلك الأصناف من الانقراض.

ولقد آمنت تونس بالأهمية البالغة التي تكتسيها عملية المحافظة على الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض حيث كانت من بين الدول الأوائل التي بادرت بالمصادقة على اتفاقية التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وذلك بموجب القانون عدد 12 لسنة 1974 المؤرخ في 11 ماي 1974. تعتبر بذلك الدولة الرابعة في العالم التي صادقت على هذه الاتفاقية والأولى في مستوى الدول العربية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الفصل 8 من الاتفاقية المشار إليها أعلاه يلزم كافة الدول المصادقة على تلك الاتفاقية بأخذ ما يلزم من إجراءات لسن إطار تشريعي وترتيبي تطبيقا لأحكام تلك الاتفاقية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم إصدار قانون وطني كما تنص على ذلك بنود اتفاقية سايتس قد ينجر عنه العديد من الانعكاسات السلبية على عملية التجارة الدولية في الحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتها المضمنة بملاحق سايتس مما يؤثر سلبا على وجود المؤسسات الوطنية الناشطة في هذا المجال وكذلك المؤسسات الأجنبية المنتصبة بالبلاد التونسية وما يترتب عن ذلك من شل للحركة الاقتصادية لبعض المؤسسات الناشطة في هذا المجال، حيث لا يمكن التعامل الدولي بخصوص التجارة بالحيوانات و النباتات البرية و منتجاتها المنصوص عليها بملاحق سايتس إلا مع الدول التي قامت بإصدار قانون وطني في الغرض. وتجدر الإشارة إلى أنّ اتفاقية سايتاس في انسجام وتكامل مع اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكولات قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية واتفاقية ناغويا بشأن النفاذ إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع.

وبناء على ما سبق، ونظرا للصيغة الاستعجالية لسنّ قانون وطني في الغرض فقد تأكد إعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

وتتمثل أهم أحكام مشروع القانون المذكور في:

– تحديد الغرض منه وهو ضبط الأحكام المتعلّقة بتنظيم التجارة الدّولية لأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض.

– وضع تعاريف لأهم المصطلحات المعتمدة ضمن أحكامه.

– إقرار إحداث أو تكليف هيكل للتصرف والسلطة العلمية وتحديد مهامها المتصلة بالتجارة الدّولية لأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض.

– ضبط أصناف وشروط إسناد الوثائق المستوجبة للتجارة الدّولية لأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض.

– إقرار أحكام تتعلق بتحديد إجراءات عبور الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض ونقلها.

– ضبط التدابير المتعلقة بتسجيل ومتابعة الذوات الطبيعية والمعنوية المختصة بالتربية في الأسر للحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض وكذلك المحاضن المصدّرة لعينات نباتية منتجة اصطناعيا لأغراض تجارية.

– إخضاع العمليات التجارية المتعلقة بالحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض إلى المراقبة الصحية والفنية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

– تحديد الجرائم والعقوبات.

وفي هذا الإطار، تم التنصيص ضمن مشروع القانون على ما يلي:

الباب الأول: أحكام عامة وتعاريف.

الباب الثاني: في هيكل التصرف والسلطات العلمية.

الباب الثالث: في الشروط المستوجبة للتجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

الباب الرابع: في تسجيل ومتابعة الذوات الطبيعية والمعنوية المختصة بالتربية في الأسر لأصناف حيوانية مهددة بالانقراض وكذلك المحاضن المصدرة للعينات النباتية من الأصناف البرية المهددة بالانقراض المنتجة اصطناعيا لأغراض تجارية.

الباب الخامس: في مراقبة الحيوانات والنباتات البرية من الأصناف المهددة بالانقراض.

الباب السادس: في الجرائم والعقوبات.

الباب السابع: أحكام مختلفة.

**ثانيا: أعمال اللجنة**

أ. **<u>جلسة تمهيدية للانطلاق في النظر في مشروع القانون</u>**

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة، بتاريخ 27 ديسمبر 2023 بداية من الساعة العاشرة صباحا، بحضور السيد رئيس مجلس نواب الشعب للانطلاق في النظر في مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

وفي بداية الجلسة تولى السيد رئيس اللجنة تقديم لمحة عن مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى تنظيم الاتجار غير القانوني بالحياة الفطرية وخاصة في ظل التهديدات المحدقة بالمنظومة الايكولوجية الوطنية والدولية، وأوضح أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق الفصل 8 من اتفاقية التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض(CITES) التي صادقت عليها تونس سنة 1974، حيث كانت أول دولة عربية ورابع دولة في العالم وقعت على هذه الاتفاقية.

كما أكد أنّ عدم إصدار قانون وطني لتنزيل الأحكام المدرجة بهذه الاتفاقية قد ينجر عنه العديد من الانعكاسات السلبية على عملية التجارة الدولية في الحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتها المضمنة بملاحق CITES مما يؤثر سلبا على وجود المؤسسات الوطنية الناشطة في هذا المجال وكذلك المؤسسات الأجنبية المنتصبة بالبلاد التونسية، حيث لا يمكن التعامل الدولي بخصوص التجارة بالحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتها المنصوص عليها بملاحق CITES إلا مع الدول التي قامت بإصدار قانون وطني في الغرض.

وتمحورت ملاحظات السادة النواب ومقترحاتهم حول النقاط التالية:

- التأكيد على أهمية هذا المشروع ودعوة إلى الإسراع في المصادقة عليه تفاديا لإشكال تعطل الحركة الاقتصادية للمؤسسات الناشطة في مجال التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض،
- اقتراح القيام بزيارات ميدانية إلى مختلف المحميات الطبيعية والغابات للوقوف عن كثب على مشاغل الناشطين في قطاع الغابات،
- البحث في الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية على مختلف الأصناف النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض والتساؤل عن استراتيجية الدولة للتصدي لهذه الظاهرة،
- دعوة وزارة الداخلية إلى مراجعة شروط إسناد رخص بنادق الصيد وتكثيف حملات مراقبة الصيد العشوائي وخاصة بالنسبة للأنواع المهددة بالانقراض مثل الغزال والصقور والحبارى،

- الدعوة إلى المحافظة على الخاصيات الجينية لبعض أصناف النباتات في تونس على غرار بذور القمح الأصلي (مثل الشيلي والمحمودي ....) وإعادة استنباط شتلات ترتكز على الخاصيات الجينية لهذه البذور بهدف تحسين الإنتاجية،

- ضرورة الاستماع إلى رأي مراكز الدراسات المختصة في هذا النوع من الاتفاقيات،

- العمل على توسيع الاستشارة حول هذا المشروع والاستئناس برأي الأطراف المتداخلة على غرار وزارة التجارة ووزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة البيئة (البنك الوطني للجينات) والجمعية التونسية للحفاظ على الحياة البرية ومختلف المؤسسات والجمعيات ذات العلاقة.

ب. جلسة الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري بتاريخ 10 جانفي 2024 جلسة للاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري رفقة وفد من الوزارة رفيع المستوى، حول مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

وفي بداية الجلسة، رحب السيد رئيس اللجنة بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له وتولى تقديم لمحة عن مشروع هذا القانون الذي أحيل إلى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري في شهر نوفمبر الفارط، ونظرا لتزامنه مع مناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، تم تأجيل النظر فيه إلى موفى شهر ديسمبر 2023، وقد عقدت اللجنة جلسة بتاريخ 27 ديسمبر 2023 نظرت خلالها في مشروع القانون المعروض على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص المشروع ووثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وفي تدخله أشاد السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بأهمية هذا المشروع باعتباره يندرج في إطار مكافحة الفساد الذي ينخر الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض في ظل ضعف المراقبة وافتقار النصوص القانونية لإجراءات الزجر والردع خاصة خلال العشرية السابقة. ودعا إلى ضرورة تظافر كل الجهود للحفاظ على هذه الثروة وحمايتها.

وأوضح أنّ حماية الثروة الحيوانية والنباتية الوطنية يتطلب من جهة تطوير البحث العلمي الفلاحي وتوظيف نتائجه لاستنباط طرق جديدة تمكن من الحفاظ على هذه الأصناف من الاندثار والتصدي لأصناف دخيلة جديدة خاصة في ظل الانعكاسات الكارثية للتغيرات المناخية، مذكرا في هذا الصدد بآفة السلطعون الأزرق التي غزت مؤخرا السواحل البحرية التونسية والأضرار الجسيمة التي ألحقها بكل ما هو صيد بحري إضافة إلى حالة الفزع التي بثها في صفوف المواطنين، وأكد نجاح تونس في التعامل مع هذا الحيوان وتحويله إلى مصدر ثروة بفضل نتائج البحث العلمي الفلاحي، واعتبره مثالا لقدرة الدول على التأقلم مع التغيرات المناخية.

ومن جهة أخرى دعا السيد وزير الفلاحة إلى ضرورة دعم المنظومة التشريعية من خلال سنّ قوانين جديدة يتم خلالها التشديد على العقوبات وتحيين النصوص القديمة لأنها لم تعد تتماشى مع الوضع الحالي، وشدّد على ضرورة تطبيق القانون وفرض الانضباط والعمل على استرجاع هيبة الدولة.

ثم تولى السيد المدير العام للغابات تقديم عرض حول الإطار العام لاتفاقية CITES وأهدافها وملاحقها الثلاث وكذلك مراحل إعداد هذا المشروع وأهمية إصداره.

حيث أكد أنه تم وضع هذه الاتفاقية نتيجة للاستغلال المفرط للثروات الطبيعية خلال فترة الستينيات وبداية تقلص كبير في بعض أصناف النباتات والحيوانات البرية النادرة وانقراض عدد هام منها والذي من شأنه أن يؤدي إلى اختلال التوازنات البيئية في العالم.

وأوضح أن هذه الاتفاقية تسعى إلى تنظيم التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، وإلى الحد من انقراضها أو التهديد بالانقراض عن طريق التجارة الدولية.

وأفاد بأن تونس وقعت على هذه الاتفاقية في 3 مارس 1973 وصادقت عليها بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1974 المؤرخ في 11 ماي 1974 لتكون بذلك الدولة الرابعة في العالم التي صادقت على هذه الاتفاقية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا وسويسرا.

وأشار السيد المدير العام للغابات أن نص الاتفاقية يتكون من 25 فصلا ويتضمن ثلاثة ملاحق:

- **الملحق الأول:** يضم أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض والتي تخضع عملية الإتجار فيها لتراتيب خاصّة ومشدّدة ولا يرخص فيها إلا في ظروف استثنائية (الفيلة، الغورلا، حوت البالان، غزال الريم، الجكراندا البرازيلية...)

- **الملحق الثاني:** يضم أصناف الحيوانات والنباتات البريّة غير المهددة بالإنقراض حاليا غير أنه يمكن أن تصبح مهددة في صورة عدم خضوع عملية الإتجار فيها إلى رخصة مسبقة (96 %)، (سمك الحنشة، السلحفاة البرية، الأرو المغاربي، شجرة الباوباب...)

- **الملحق الثالث:** يضم الأصناف التي تحددها كل دولة حسب خصوصياتها، بهدف منع أو تقييد الاستغلال والحاجة إلى تعاون الأطراف الأخرى لضبط التجارة فيها (غزال الدركاس، الأيل البربري...)

كما أفاد أن عدد أصناف الحيوانات والنباتات البرية المسجلة باتفاقية "سايتس" على المستوى العالمي تبلغ 40907 صنف، منها 6610 صنف حيواني و34297 صنف نباتي.

وأوضح بأن مشروع هذا القانون يندرج في إطار إلزامية العمل بإحكام الاتفاقية بعد المصادقة عليها، حيث نص الفصل 8 منها على ضرورة سن إطار تشريعي وطني، كما أن هذا المشروع يُمكّن المؤسسات المنتصبة بتونس والناشطة في هذا المجال (تصدير سمك الحنشة، توريد جلود التماسيح والثعابين لتصنيعها...) من مواصلة مزاولة نشاطها لأن الاتفاقية تفرض التعامل إلا مع الدول التي قامت بإصدار قانون وطني في الغرض. هذا إلى جانب مساهمته الفعالة في حماية الثروات الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي في تونس.

وناقش النواب باستفاضة أهمية مشروع هذا القانون وضرورة التصدي إلى ظاهرة الاعتداء على الثروة البرية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض وتمحورت استفساراتهم وملاحظاتهم حول النقاط التالية:

- الدعوة إلى ضرورة تكثيف البرامج التوعوية والحملات التحسيسية بأهمية الثروة الحيوانية والنباتية، والاستفسار عن رؤية الوزارة لحماية القطاع الغابي وإعادة تعمير المحميات،

- التساؤل عن كيفية الملاءمة بين التغيرات المناخية ومشروع هذا القانون ليكون تطبيقه في إطار مقاربة وطنية تساهم في تطوير الاقتصاد التونسي،

- الاستفسار عن أسباب تعطل بعض المشاريع على غرار مشروع التصرف المندمج في الغابات،

- المجهودات المبذولة لحماية الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض وخاصة غزال الأطلس والحبارى،

- التنديد بالوضع المتردي للمنتزهات والمحميات الطبيعية ودعوة إلى إعادة تهيئتها باعتبارها ثروة وطنية،

- ضرورة تكثيف عمليات المراقبة والتصدي إلى ظاهرة الصيد العشوائي الذي أصبح يهدد الثروة الحيوانية الوطنية،

- برنامج الوزارة لإعادة تشجير الجبال التي تعرضت إلى حرائق في المناطق الحدودية وخاصة جبال القصرين،

- ضرورة التدخل العاجل لإنقاذ أشجار الصنوبر الحلبي نتيجة انتشار حشرة السكوليت،

- ضرورة توفير الإمكانيات البشرية والمادية واللوجستية الضرورية للقيام بحملات مراقبة دورية بالاشتراك مع كل الأطراف المتداخلة،

- اقتراح إنشاء صندوق وطني للغابات،

- التأكيد على تنويع الزراعات والغراسات في المجال الغابي وعدم الاقتصار على الصنوبر والعرعار لتوفير وسط طبيعي ملائم للحيوانات مع تسوية مشاكل الفجوات الغابية،

وفي إجابته عن تدخلات السادة النواب، بيّن السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن مشروع هذا القانون هو حصيلة مجهود حكومي شاركت فيه مختلف الوزارات ومنها الداخلية والتجارة والبيئة (البنك الوطني للجينات) والمالية (الديوانة)، مؤكدا على أهمية إدراج الجانب الردعي في هذا المشروع من أجل مكافحة الفساد واسترجاع هيبة الدولة.

وشدد على ضرورة توخي مبدأ الصرامة في تطبيق القانون للحفاظ على هذه الثروة الحيوانية المهددة بالانقراض، مذكرا في هذا الصدد بأنه تم في المدة الأخير رفض طلب تم التقدم به قصد صيد طائر الحبارى في الجنوب التونسي.

وعن تكثيف حملات المراقبة ومكافحة الصيد العشوائي، أفاد بأنّ إمكانيات الوزارة في هذا المجال محدودة، مؤكدا ضرورة العمل على إرساء الحوكمة الرشيدة وتنمية روح المسؤولية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

وبخصوص الوضع المتردي للمحميات والمنتزهات أكد أنّ العمل متواصل بالتعاون مع وزارة البيئة لإعادة تهيئة حديقة البلفيدير ومنتزه النحلي.

وبالنسبة إلى صندوق الغابات، أكد السيد الوزير على ضرورة القيام بدراسة جدوى لهذا المشروع، مشيرا إلى أنّ وزارة الفلاحة تعمل على النهوض بالمخزون الغابي عبر رؤية وتصور يرتكز على أن تكون الغابات منتجة ومستغلة ومحمية من قبل متساكنيها.

وفيما يتعلق بتنويع الزراعات وتكثيف حملات التشجير، أفاد السيد الوزير بأنه يتم العمل على التوجه نحو غراسات توفر مردودية اقتصادية على غرار أشجار الخروب والزيتون والنباتات الطبية.

أما عن إعادة تشجير الجبال التي تعرضت إلى حرائق في المناطق الحدودية وخاصة جبال القصرين، أكد السيد الوزير صعوبة التدخل في الوقت الحالي لأن هذه المناطق مصنفة غير آمنة.

وبخصوص التصدي إلى حشرة السكوليت التي تصيب قلف الأشجار، أوضح السيد المدير العام للغابات أنّ التدخلات الأولية لم تكن ناجعة نظرا لظهورها في منطقة عسكرية ونقص الخبرة في التعامل معها باعتبار وأنها آفة غير معروفة سابقا في تونس، وأكد أنه تم التمكن حاليا من تشخيص الوضع ومقاومة هذه الحشرة بالقطع الصحي للأشجار المصابة.

وأشار إلى أنّ مقاومة هذه الحشرة يتطلب مجهودات إضافية ووسائل عمل مختصة ومرتفعة التكاليف.

**ت. جلسة لمناقشة فصول مشروع القانون والتصويت عليها بحضور ممثلي وزارتي الفلاحة والبيئة**

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة، يوم 18 جانفي 2024 للمناقشة والتصويت على فصول مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض (سايتس) وذلك بحضور ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وممثلين عن وزارة البيئة.

وناقش السادة النواب باستفاضة فصول مشروع القانون مع ممثلي الوظيفة التنفيذية وتم تعديل 13 فصلا من جملة 35 فصلا.

وتجدون في الجدول الموالي مداولات اللجنة حول مختلف فصول مشروع هذا القانون.

**مداولات اللجنة حول فصول**

**مشروع القانون المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرّية المهدّدة بالانقراض**

| الفصول | المداولات | الصيغة المعدّلة | التصويت |
|---|---|---|---|
| **عنوان مشروع القانون** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| **الباب الأول**<br>**أحكام عامة وتعاريف** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل الأول***: يضبط هذا القانون جميع العمليات المتعلقة بالتجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرّية المهددة بالانقراض | تساءل عدد من النواب عن أسباب الاقتصار على الأصناف البرية من الحيوانات والنباتات دون التنصيص على الأصناف البحرية أو المائية. | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| والمدرجة بالملاحق I وII وIII من اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض (سايتس) والمصادق عليها بالقانون عدد 12 لسنة 1974 المؤرخ فى 11 ماى 1974.<br>ويضم الملحق I أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض والتى تخضع عملية الإتجار فيها لتراتيب خاصّة ومشدّدة ولا يرخص فيها إلا فى ظروف استثنائية.<br>ويضم الملحق II أصناف الحيوانات والنباتات البريّة غير المهددة بالانقراض حاليا غير أنه يمكن أن تصبح كذلك فى صورة عدم خضوع عملية الإتجار فيها إلى رخصة مسبقة.<br>ويضم الملحق III أصناف الحيوانات والنباتات البريّة التى لا تخضع لتراتيب وطنية والتى لا يمكن مراقبة التجارة الدولية فيها إلا بالتعاون مع الأطراف الأخرى فى اتفاقية التجارة الدّولية لأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض.<br>الموقع الإلكترونى للاتفاقية (www.cites.org) هو المرجع الرسمى للملاحق.<br>ولا تنسحب أحكام هذا القانون على الاستغلال الجينى والبيو تكنولوجى والملكية الفكرية للموارد البيولوجية والمعارف الفكرية المرتبطة بها. | وأوضح ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ مفهوم البرية "لا يرتبط بمعنى اليابسة" فحسب بل يعنى كل أصناف الحيوانات والنباتات المتوحشة (sauvages) بقطع النظر عن استيطانها فى البرّ أو البحر. | | |
| ***الفصل 2:*** فى مفهوم هذا القانون، يقصد بعبارات:<br>● ***النّباتات***: الكائنات النباتيّة الحيّة بما فى ذلك البذور،<br>● ***شهادة المنشأ:*** شهادة تسلمها السلطة الرسمية للدولة التى تُوجد فيها الأصناف الحيوانية أو النباتية البريّة المهددة بالانقراض فى محيطها الطبيعى أو مرباة فى الأسر أو متأتية من عملية الإكثار الاصطناعى أو المتأتية من عملية الإدخال من البحر،<br>● ***الحصّة:*** عدد الأصناف المنتمية إلى أحد الأصناف الحيوانية أو النباتية المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،<br>● ***عيّنة:*** كل حيوان أو نبات حى أو ميت ومنتم إلى الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون وكذلك حبات النباتات وبيض الحيوانات وكل جزء منها أو كل المنتجات المتحصل عليها من تلك الأصناف مندمجة أو غير مندمجة مع منتجات أخرى وجميع المنتجات التى تحتوي على أجزاء أو منتجات من تلك الحيوانات أو النباتات،<br>● ***التجارة الدّولية:*** جميع العمليات المتعلقة بتصدير وتوريد وإعادة التصدير والعبور والإدخال من البحر لعيّنة أو عينات من أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض والمدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون،<br>● ***التوريد:*** العملية التى بمقتضاها يتم إدخال أو محاولة إدخال عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص | استأثر هذا الفصل بنقاش مستفيض، حيث أشار السيد مدير البنك الوطنى للجينات إلى ضرورة التنصيص على تعريف الصنف espèce وضبط اختلافه عن العينة خاصة وأنّ هذه التعاريف ستكون حاسمة فى تحديد العقوبات.<br>وبين ممثلو وزارة الفلاحة أنّ تعريف الصنف تمّ تضمينه فى تعريف العينة.<br>كما أشار السيد مدير البنك الوطنى للجينات إلى ضرورة التنصيص على التشخيص والتوصيف وكيفية التعرف على الصنف.<br>وبين ممثل وزارة الفلاحة أن الجانب العلمى هو الذى يقوم بالتوصيف والتشخيص عبر استعمال الاسم العلمى أو بطرق علمية عبر التحليل فى المخابر العلمية المعتمدة على غرار المدرسة البيطرية بسيدى ثابت.<br>وفى هذا الإطار أبدى بعض النواب تخوفهم من مسار إعداد مشروع القانون وتساءلوا عن الأطراف التى تمّ تشريكها فى بلورة هذا المشروع فى ظل الاستفسارات التى أثارها مدير البنك الوطنى للجينات والذى من المفروض أن تكون هذه المؤسسة مشاركة بفعالية فى اعداده نظرا لدورها المحورى فى المحافظة على الموروث الجينى.<br>وأوضح السيد رئيس اللجنة أنّ هذا الفصل يهدف إلى تقديم تعاريف للمصطلحات التى تمّ تضمينها صلب مشروع هذا القانون.<br>وأكد ممثلو وزارة الفلاحة أنّ هذا المشروع تم إعداده بصفة تشاركية حيث تمّ تكوين لجنة فنية استشارية على مستوى وزارة الفلاحة وتمّ النظر فى فصول مشروع القانون بمشاركة الوزارات المعنية من بينها وزارة البيئة وممثل عن البنك الوطنى للجينات وتمّ تعديل الصيغة النهائية للمشروع على ضوء ملاحظاتهم. | ***الفصل 2:*** فى مفهوم هذا القانون، يقصد بعبارات:<br>● ***النّباتات***: الكائنات النباتيّة الحيّة بما فى ذلك البذور،<br>● ***شهادة المنشأ:*** شهادة تسلمها السلطة الرسمية للدولة التى تُوجد فيها الأصناف الحيوانية أو النباتية البريّة المهددة بالانقراض فى محيطها الطبيعى أو مرباة فى الأسر أو متأتية من عملية الإكثار الاصطناعى أو المتأتية من عملية الإدخال من البحر،<br>● ***الحصّة:*** عدد الأصناف المنتمية إلى أحد الأصناف الحيوانية أو النباتية المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،<br>● ***عيّنة:*** كل حيوان أو نبات حى أو ميت ومنتم إلى الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون وكذلك حبات النباتات وبيض الحيوانات وكل جزء منها أو كل المنتجات المتحصل عليها من تلك الأصناف مندمجة أو غير مندمجة مع منتجات أخرى وجميع المنتجات التى تحتوي على أجزاء أو منتجات من تلك الحيوانات أو النباتات، | **بإجماع الحاضرين** |

عليها بالفصل الأول من هذا القانون إلى التراب الوطنى،

- ***التصدير:*** العملية التى يتم بمقتضاها إخراج أى عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون من التراب الوطنى،
- ***إعادة التصدير:*** العملية التى يتم بمقتضاها تصدير عيّنات من أصناف الحيوانات والنباتات التى تم توريدها سابقا،
- ***الإدخال من البحر:*** الإدخال المباشر إلى التراب الوطنى لكل صنف من الأصناف المأخوذة من الوسط البحري، غير الخاضع لسيادة أى دولة، بما فى ذلك أعماق البحار والفضاء الجوي الذى يعلو سطح البحر،
- ***العبور:*** العملية التى بمقتضاها يتم نقل عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون سواء عن طريق البر أو الجو أو البحر بين نقطتين واقعتين خارج التراب الوطنى، وتكون المقاطعات الوحيدة للحركة هى تلك المتعلقة بالترتيبات اللازمة فى هذا الشكل من وسائل النقل،
- ***تمرير عبر الحدود:*** العملية التى بمقتضاها يتم إدخال أو محاولة إدخال إلى التراب الوطنى أو إخراج أو محاولة إخراج من التراب الوطنى عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، خارج نقاط العبور الحدودية،
- ***نشأ فى الأسر:*** يشير إلى النسل، بما فى ذلك البيض، المولود أو المنتج بطريقة أخرى فى بيئة خاضعة للرقابة من الآباء الذين تزاوجوا أو نقلوا الأمشاج بطريقة أخرى فى بيئة خاضعة للرقابة، على النحو المحدد فى قرارات مؤتمر الأطراف لاتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض (سايتس)،
- ***التربية لأغراض تجارية:*** عملية التربية الموجهة للبيع أو للتبادل أو لإسداء خدمة أو كل شكل من أشكال الاستعمال الاقتصادى أو الربح وبتم تقدير الطابع التجاري لهذه العمليات بالرجوع إلى كل صنف من الحيوانات المرباة بغرض تحقيق منفعة اقتصادية بما فى ذلك المنفعة العينية أو المادية،
- ***الحجز:*** المصادرة المؤقتة للعينات موضوع جريمة منصوص عليها فى هذا القانون والأدوات المستخدمة فى ارتكاب هذه الجريمة،
- ***المصادرة:*** هى عقوبة أو حكم أمرت به سلطة مختصة نتيجة إجراء يتعلق بجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والذى يؤدى إلى الحرمان الدائم للعينة موضوع الجريمة والأدوات المستخدمة فى ارتكاب هذه الجريمة،
- ***الحيوانات البريّة:*** كل أصناف الحيوانات البريّة الفقرية أو اللافقرية المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا

كما أفادوا بأن القانون يتضمن الرؤية العامة والأمور التفصيلية سيتم تضمينها فى النصوص التطبيقية.

وأكدت إحدى إطارات البنك الوطنى للجينات أن البنك قدم رأيه فى مشروع القانون بعد تلقيه مراسلة فى سنة 2018 وذلك قبل مباشرة المدير العام الحالى للبنك.

واستفسر عدد من النواب عن أسباب منع الاتجار بأصناف حيوانات ونباتات مهددة بالانقراض فى دول أخرى ولكنها ليست مهددة بتونس، ودعوا إلى ضبط قائمة وطنية مستقلة للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض قصد مراعاة المصلحة الوطنية. كما تساءلوا عن إجراءات تحيين ملاحق الاتفاقية وإمكانية إضافة بعض الأصناف إلى ملاحقها.

وأشار ممثلو وزارة الفلاحة أنّ الدولة التونسية ملزمة بتطبيق أحكام اتفاقية "السايتس" بعد المصادقة عليها بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1974 المؤرخ فى 11 ماى 1974. كما أوضحوا أن المصلحة الوطنية تقتضى الالتزام بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية قصد توفير حماية دولية للحيوانات والنبتات التونسية المهددة بالانقراض، وبهدف تمكين المؤسسات المنتصبة بتونس والناشطة فى هذا المجال (تصدير سمك الحنشة، توريد جلود التماسيح والثعابين لتصنيعها...) من مواصلة مزاولة نشاطها.

كما أفادوا بأنّ مؤتمر اتفاقية سايتس ينعقد كل 3 سنوات حيث تقع مراجعة القائمات وتحيينها مع امكانية إدراج أصناف جديدة أو تغييرها من ملحق إلى آخر، مؤكدين أنّه باستطاعة كل دولة تقديم مقترحات على أساس بحوث علمية تثبت أنّ هذه الحيوانات والنباتات فى طور التقلص مما يستوجب توفير حماية لها.

كما أبرزوا أنّ هذه المقترحات تُقدم بصفة مسبقة فى آجال محددة قبل انعقاد المؤتمر وبتم إدراجها بعد المصادقة عليها من طرف أغلب الأعضاء.

واستفسر أحد النواب عن أسباب عدم التنصيص على البنك الوطنى للجينات كهيكل علمى مختص فى هذا المجال.

وأوضح ممثلو وزارة الفلاحة أنّه تم التنصيص ضمن تعريف السلطات العلمية على الهياكل المعنية المختصة التابعة للوزارة المكلفة بالبيئة ومن ضمن هذه الهياكل البنك الوطنى للجينات الذى هو سلطة علمية مختصة فى البحوث.

واستفسر ممثل وزارة البيئة عن عدم الإشارة إلى مراكز الإيواء ومدى استجابتها للظروف الصحية من أجل حماية الأصناف التى يتم حجزها.

وفى إجابته بين ممثل وزارة الفلاحة أنّ العينات المحجوزة يتم إيوائها بأماكن الحجر الصحى والسلطات العلمية هى التى تحدد المآل النهائى لهذه الأصناف إما بإطلاق سراحها فى صورة توفر نفس الصنف فى تونس أو إرجاعها إلى بلدها الأصلى حتى لا يلحق ضررا بالأصناف الموجودة فى بلدنا.

هذا وتقدمت وزارة الفلاحة ببعض المقترحات لمزيد التدقيق اللغوي فى التعاريف أو إصلاح بعض الأخطاء الشكلية وتمثلت هذه المقترحات فى ما يلى:

- تعويض عبارة "المصادرة المؤقتة" المدرجة بالنقطة 14 المتعلقة **بالحجز** بعبارة "الحجز

- ***التجارة الدّولية:*** جميع العمليات المتعلقة بتصدير وتوريد وإعادة التصدير والعبور والإدخال من البحر لعيّنة أو عينات من أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض والمدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون،
- ***التوريد:*** العملية التى بمقتضاها يتم إدخال أو محاولة إدخال عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون إلى التراب الوطنى،
- ***التصدير:*** العملية التى يتم بمقتضاها إخراج أى عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون من التراب الوطنى،
- ***إعادة التصدير:*** العملية التى يتم بمقتضاها تصدير عيّنات من أصناف الحيوانات والنباتات التى تم توريدها سابقا،
- ***الإدخال من البحر:*** الإدخال المباشر إلى التراب الوطنى لكل صنف من الأصناف المأخوذة من الوسط البحري، غير الخاضع لسيادة أى دولة، بما فى ذلك أعماق البحار والفضاء الجوي الذى يعلو سطح البحر،
- ***العبور:*** العملية التى بمقتضاها يتم نقل عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون سواء عن طريق البر أو الجو أو البحر بين نقطتين واقعتين خارج التراب الوطنى، وتكون المقاطعات الوحيدة للحركة هى تلك المتعلقة بالترتيبات اللازمة فى هذا الشكل من وسائل النقل،
- ***تمرير عبر الحدود:*** العملية التى بمقتضاها يتم إدخال أو محاولة إدخال إلى التراب الوطنى أو إخراج أو محاولة إخراج من التراب الوطنى **لعيّنة** من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، خارج نقاط العبور الحدودية،
- ***نشأ فى الأسر:*** يشير إلى النسل، بما فى ذلك البيض،

| | | | |
|---|---|---|---|
| القانون،<br>● ***النباتات البريّة:*** كل أصناف النباتات الطبيعية المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون،<br>● ***العرض للبيع:*** جميع العمليات التى تهدف إلى بيع عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بما فى ذلك الإشهار المباشر أو غير المباشر أو الدعوة إلى تقديم عروض شراء،<br>● ***التصرّف:*** العمليات الرامية إلى التفوت بمقابل أو دون مقابل فى عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بما فى ذلك الهبة أو المقايضة،<br>● ***هيكل التصرف:*** الإدارة المكلفة بالغابات الرّاجعة بالنّظر للوزارة المكلّفة بالفلاحة التى تُعنى بتطبيق التشريع الوطنى والاتفاقيات الدّولية المتعلقة بحماية الحيوانات والنباتات البريّة،<br>● ***السلطات العلمية:*** المعهد الوطنى للبحوث فى الهندسة الريفية والمياه والغابات والمعهد الوطنى لعلوم وتكنولوجيا البحار والهياكل المعنية المختصة التابعة للوزارة المكلفة بالبيئة وكلّ هيكل على مختصّ يُكلّف بإبداء الرأى بخصوص تأثير الإتجار الدولى على أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المسجّلة باتفاقيه التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض،<br>● ***الرخصة أو الشهادة:*** الوثيقة الرسمية المسلمة من قبل هيكل التصرف بغرض الترخيص فى التوريد أو التصدير أو إعادة التصدير أو الإدخال من البحر لعيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون؛ طبقا لأنموذج مطبوعة يتم إصدارها بأمر،<br>● ***التكاثر الاصطناعى:*** النباتات النامية فى ظل ظروف خاضعة للرقابة من البذور أو الفسائل أو التقسيمات أو أنسجة الكالس أو غيرها من الأنسجة النباتية أو حبيبات اللقاح أو غيرها<br>من مواد التكاثر التى تكون إما خارجة عن سيطرة الاتفاقية أو تم الحصول عليها من مخزون أبوي مستنبت،<br>● ***كتابة السايتس :*** كتابة السايتس كما تم تعريفها فى الفصل 12 من إتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض،<br>● ***رأى علمى : أو إشعار حول تجارة غير ضارة :*** نتيجة لتقييم علمى أجرته سلطة علمية تتحقق مما إذا كان التصدير أو الاستيراد أو الإدخال من البحر المقترح لعينة لن يؤثر على ديمومة تواجد هذا النوع،<br>● ***إشعار بالحيازة القانونية:*** تحقق من قبل هيكل التصرف لتحديد ما إذا كانت العينات قد تم الحصول عليها وفقًا للقوانين | المؤقت"،<br>- حذف عبارة " أو حكم أمرت به سلطة مختصة " فى النقطة 15 المتعلقة **بالمصادرة**.<br>- تعويض عبارة "عينّة" فى النقطة 11 المتعلقة **بتمرير عبر الحدود** بعبارة "لعينّة"<br>- تعويض عبارة " العلميات" فى النقطة 18 المتعلقة **بالعرض للبيع** بعبارة "العمليات"<br>ووافقت اللجنة على هذه المقترحات وتم تعديل الفصل في هذا الاتجاه. | المولود أو المنتج بطريقة أخرى فى بيئة خاضعة للرقابة من الآباء الذين تزاوجوا أو نقلوا الأمشاج بطريقة أخرى فى بيئة خاضعة للرقابة، على النحو المحدد فى قرارات مؤتمر الأطراف لاتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض (سايتس)،<br>● ***التربية لأغراض تجارية:*** عملية التربية الموجهة للبيع أو للتبادل أو لإسداء خدمة أو كل شكل من أشكال الاستعمال الاقتصادى أو الربح ويتم تقدير الطابع التجاري لهذه العمليات بالرجوع إلى كل صنف من الحيوانات المرباة بغرض تحقيق منفعة اقتصادية بما فى ذلك المنفعة العينية أو المادية،<br>● ***الحجز:*** ~~المصادرة المؤقتة~~ **الحجز المؤقت** للعينات موضوع جريمة منصوص عليها فى هذا القانون والأدوات المستخدمة فى ارتكاب هذه الجريمة،<br>● ***المصادرة:*** هى عقوبة ~~أو حكم أمرت به سلطة مختصة~~ نتيجة إجراء يتعلق بجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والذى يؤدى إلى الحرمان الدائم للعينة موضوع الجريمة والأدوات المستخدمة فى ارتكاب هذه الجريمة،<br>● ***الحيوانات البريّة:*** كل أصناف الحيوانات البريّة الفقرية أو اللافقرية المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون،<br>● ***النباتات البريّة:*** كل أصناف النباتات الطبيعية المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون،<br>● ***العرض للبيع:*** جميع العمليات التى تهدف إلى بيع عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بما فى ذلك الإشهار المباشر أو غير المباشر أو الدعوة إلى تقديم عروض شراء،<br>● ***التصرّف:*** العمليات الرامية إلى التفوت بمقابل أو دون مقابل فى عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بما فى ذلك | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الوطنية. صاحب الطلب مسؤول عن تقديم المعلومات اللازمة إلى هيكل التصرف لتحديد ما إذا كان قد تم الحصول على النوع بشكل قانوني. | | الهبة أو المقايضة،<br>• ***هيكل التصرف:*** الإدارة المكلفة بالغابات الرّاجعة بالنّظر للوزارة المكلّفة بالفلاحة التى تُعنى بتطبيق التشريع الوطنى والاتفاقيات الدّولية المتعلقة بحماية الحيوانات والنباتات البريّة،<br>• ***السلطات العلمية:*** المعهد الوطنى للبحوث فى الهندسة الريفية والمياه والغابات والمعهد الوطنى لعلوم وتكنولوجيا البحار والهياكل المعنية المختصة التابعة للوزارة المكلفة بالبيئة وكلّ هيكل علمى مختصّ يُكلّف بإبداء الرأى بخصوص تأثير الإتجار الدولى على أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المسجّلة باتفاقيه التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض،<br>• ***الرخصة أو الشهادة:*** الوثيقة الرسمية المسلمة من قبل هيكل التصرف بغرض الترخيص فى التوريد أو التصدير أو إعادة التصدير أو الإدخال من البحر لعيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون؛ طبقا لأنموذج مطبوعة يتم إصدارها بأمر،<br>• ***التكاثر الاصطناعى:*** النباتات النامية فى ظل ظروف خاضعة للرقابة من البذور أو الفسائل أو التقسيمات أو أنسجة الكالس أو غيرها من الأنسجة النباتية أو حبيبات اللقاح أو غيرها<br>من مواد التكاثر التى تكون إما خارجة عن سيطرة الاتفاقية أو تم الحصول عليها من مخزون أبوي مستنبت،<br>• ***كتابة السايتس :*** كتابة السايتس كما تم تعريفها فى الفصل 12 من إتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض،<br>• ***رأى علمى : أو إشعار حول تجارة غير ضارة :*** نتيجة لتقييم علمى أجرته سلطة علمية تتحقق مما إذا كان التصدير أو الاستيراد أو الإدخال من البحر المقترح لعينة لن يؤثر على ديمومة تواجد هذا النوع،<br>• ***إشعار بالحيازة القانونية:*** تحقق من قبل هيكل | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | التصرف لتحديد ما إذا كانت العينات قد تم الحصول عليها وفقًا للقوانين الوطنية. صاحب الطلب مسؤول عن تقديم المعلومات اللازمة إلى هيكل التصرف لتحديد ما إذا كان قد تم الحصول على النوع بشكل قانوني. | |
| **الباب الثانى**<br>**فى هيكل التصرف والهياكل العلمية** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 3***: يتولى هيكل التصرف وضع التدابير الخاصة بتجارة عيّنات الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون وذلك بالتشاور مع السلطات العلمية التى تقوم بموافاته بالمعطيات العلمية للتصرف والإتجار في هذه الأصناف. | لم يثر هذا الفصل نقاشا | ***الفصل 3***: يتولى هيكل التصرف وضع التدابير الخاصة بتجارة عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون وذلك بالتشاور مع السلطات العلمية التى تقوم بموافاته بالمعطيات العلمية للتصرف والإتجار فى هذه الأصناف. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 4:*** يعمل هيكل التصرف على تطبيق التشريع الوطنى وأحكام إتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض.<br>وتتولى بالخصوص:<br>- إسناد الرخص والشهائد طبقا لأحكام هذا القانون أو رفض أو تحوير أو تعليق أو سحب الرخص والشهائد غير المطابقة للتراتيب الجاري بها العمل، وذلك بعد استشارة السلطات العلمية وبعد الإشعار بالحيازة القانونية،<br>- تسجيل الذوات الطبيعية والذوات المعنوبة الخاضعة لهذا القانون أو إلغاء أو رفض التسجيل للذوات الطبيعية وللذوات المعنوبة غير المطابقة للتراتيب الجاري بها العمل، وذلك بالتعاون مع السلطات العلمية،<br>- التعاون مع مهندسى وأعوان الغابات وضباط وأعوان الديوانة التونسية وجميع أعوان الضابطة العدليـة لتطبيق التشريع الوطنى المتعلّق بالمحافظة على أصناف الحيوانات والنّباتات البريّة،<br>- مسـك سجل للرخص والشهائد التى تم إصدارها والمتعلقة بالتجارة الدّولية فى عينات من الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها فى الفصل الأول من هذا القانون وإعداد تقرير سنوي بخصوص التجارة فى الأصناف المذكورة وتقديم هذا التقرير إلى كتابة السايتس فى موعد أقصاه 31 أكتوبر من العام الموالى للسنة التى يشير إليها،<br>- إعداد تقرير سنوي بشأن الإتجار غير المشروع فى عينات من الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها فى الفصل الأول من هذا القانون وتقديم هذا التقرير إلى كتابة السايتس فى موعد أقصاه 31 أكتوبر من العام الموالى للسنة التى يشير إليها،<br>- إعداد أي تقارير أخرى ذات صلة | استفسرت ممثلة للبنك الوطنى للجينات عن الفرق بين الاستشارة والتعاون مع السلطات العلمية.<br>وبيّن ممثلو وزارة الفلاحة أنّ الاستشارة تستند على بحوث ونتائج السلط العلمية والتعاون ينبنى على الخبرة فى المجال.<br>كما استفسر ممثل وزارة البيئة عن أسباب اضافة المختصة الى السلطة العلمية.<br>أوضح ممثلو وزارة الفلاحة أن السلطات العلمية مختصة أى ذات صلة استنادا إلى اختصاصها المنصوص عليه فى النصوص القانونية التى تنظمها.<br>وأشار نائب إلى أن عملية توريد الأصناف الأجنبية والتى تمتلك تونس منها أصناف مشابهة تتطلب رقابة صارمة قصد حماية الموروث الجينى للأصناف التونسية المهددة بالانقراض.<br>وأوضحت الوزارة أن الإجراءات الرقابية فى هذا الإطار تم إدراجها فى الفصل 7.<br>واعتبر أحد النواب أنّ المهام المسندة إلى هيكل التصرف فى هذا الفصل تجعل من إدارة الغابات هيكل يشتغل لدى اتفاقية سايتس.<br>ودعا إلى ضرورة التنصيص على أن تُوجه التقارير إلى السيد وزير الفلاحة وتُنشر على موقع الوزارة قبل نشرها على موقع سايتس.<br>وأشار ممثلو وزارة الفلاحة إلى أن اتفاقية السايتس مصادق عليها بمقتضى قانون وحيث الاتفاقيات الدولية المصادق عليها تحتل المرتبة الثانية فى العلوية القانونية بعد الدستور فإن الدولة التونسية ملزمة بتطبيق بنودها، وهذه الاتفاقية هى كذلك ملزمة لجميع الدول المصادقين عليها على قدم المساواة وبتالى فإنه يتحتم على جميع الأعضاء تقديم التقارير المطلوبة إلى كتابة السايتس وفى حالة المخالفة تتعرض الدولة المعنية إلى عقوبات.<br>وأضافوا أنّ تقارير تونس يتم نشرها على موقع | ***الفصل 4:*** يعمل هيكل التصرف على تطبيق التشريع الوطنى وأحكام إتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض.<br>وتتولى بالخصوص:<br>- إسناد الرخص والشهائد طبقا لأحكام هذا القانون أو رفض أو تحوير أو تعليق أو سحب الرخص والشهائد غير المطابقة للتراتيب الجاري بها العمل، وذلك بعد استشارة السلطات العلمية وبعد الإشعار بالحيازة القانونية،<br>- تسجيل الذوات الطبيعية والذوات المعنوبة الخاضعة لهذا القانون أو إلغاء أو رفض التسجيل للذوات الطبيعية وللذوات المعنوبة غير المطابقة للتراتيب الجاري بها العمل، وذلك بالتعاون مع السلطات العلمية،<br>- التعاون مع مهندسى وأعوان الغابات وضباط وأعوان الديوانة التونسية وجميع أعوان الضابطة العدليـة لتطبيق التشريع الوطنى المتعلّق بالمحافظة على أصناف الحيوانات والنّباتات البريّة،<br>- مسـك سجل للرخص والشهائد التى تم إصدارها والمتعلقة بالتجارة الدّولية فى عينات من الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها فى الفصل الأول من هذا القانون وإعداد تقرير سنوي بخصوص | **بأغلبية الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| وتقديمها إلى كتابة السايتس وفقًا لقرارات مؤتمر الأطراف،<br>- مراقبة مسك السجل المنصوص عليه بالفصل 22 من هذا القانون،<br>- تحديد المآل النهائى لعيّنات الحيوانات والنباتات البريّة المحجوزة أو المصادرة، وذلك بالتعاون مع السلطات العلمية،<br>- القيام بالتثبت من اللصيقة وطبيعة عينات الأصناف المصدّرة،<br>- تحديد الحصّة الوطنية للتصدير لأغراض غير تجارية لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون والتصدير لأغراض تجارية لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون، بعد استشارة السلطات العلمية المختصة،<br>- إخضاع العينات المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون عند الاقتضاء إلى نظام الحصة،<br>- حفظ العينات الحيّة المحجوزة أو المصادرة فى أماكن إيواء وحفظ يتمّ تحديدها باستشارة السلطات العلمية،<br>- تقديم جميع المقترحات التى تهدف إلى تطبيق مبادئ وتوجهات اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض،<br>- القيام بجميع الأعمال الأخرى المرتبطة بحسن تنفيذ المهام الموكولة إليه،<br>- التواصل مع كتابة السايتس والأطراف الأخرى بشأن الأمور العلمية والإدارية والتصدى للجرائم والمسائل الأخرى المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية،<br>- تمثيل الجمهورية التونسية فى الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بالسايتس وبمشاركة الوزارات الأخرى إذا كان ذلك مناسبا،<br>- تقديم التوعية والتدريب والتعليم والمعلومات المتعلقة بالاتفاقية،<br>تقديم المشورة للوزير المختص بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ اتفاقية السايتس. | الاتفاقية وهى متاحة للعموم.<br>واقترح ممثلو وزارة الفلاحة تنقيح شكلى على مستوى المطة الأخيرة من الفصل بتعويض عبارة "سايتس" بالتسمية الكاملة للاتفاقية. وتم قبول هذا التعديل الشكلى. | التجارة فى الأصناف المذكورة وتقديم هذا التقرير إلى كتابة السايتس فى موعد أقصاه 31 أكتوبر من العام الموالى للسنة التى يشير إليها،<br>- إعداد تقرير سنوي بشأن الإتجار غير المشروع فى عينات من الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها فى الفصل الأول من هذا القانون وتقديم هذا التقرير إلى كتابة السايتس فى موعد أقصاه 31 أكتوبر من العام الموالى للسنة التى يشير إليها،<br>- إعداد أى تقارير أخرى ذات صلة وتقديمها إلى كتابة السايتس وفقًا لقرارات مؤتمر الأطراف،<br>- مراقبة مسك السجل المنصوص عليه بالفصل 22 من هذا القانون،<br>- تحديد المآل النهائى لعيّنات الحيوانات والنباتات البريّة المحجوزة أو المصادرة، وذلك بالتعاون مع السلطات العلمية،<br>- القيام بالتثبت من اللصيقة وطبيعة عينات الأصناف المصدّرة،<br>- تحديد الحصّة الوطنية للتصدير لأغراض غير تجارية لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون والتصدير لأغراض تجارية لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون، بعد استشارة السلطات العلمية المختصة،<br>- إخضاع العينات المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون عند الاقتضاء إلى نظام الحصة،<br>- حفظ العينات الحيّة المحجوزة أو المصادرة فى أماكن إيواء وحفظ يتمّ تحديدها باستشارة السلطات العلمية،<br>- تقديم جميع المقترحات التى تهدف إلى تطبيق مبادئ وتوجهات اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض،<br>- القيام بجميع الأعمال الأخرى المرتبطة بحسن تنفيذ المهام الموكولة إليه، | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | - التواصل مع كتابة السايتس والأطراف الأخرى بشأن الأمور العلمية والإدارية والتصدى للجرائم والمسائل الأخرى المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية،<br>- تمثيل الجمهورية التونسية فى الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بالسايتس وبمشاركة الوزارات الأخرى إذا كان ذلك مناسبا،<br>- تقديم التوعية والتدريب والتعليم والمعلومات المتعلقة بالاتفاقية،<br>تقديم المشورة للوزير المختص بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ اتفاقية ~~السايتس~~ **التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض** ، | |
| ***الفصل 5:*** تتولى السلطات العلمية أساسا القيام بالمهام التالية:<br>- إبداء الرأى بخصوص إسناد رخص توريد لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون وبيان ما إذا كان الهدف من التوريد مضرّ أو غير مضرّ ببقاء هذه الأصناف،<br>- إبداء الرأى بخصوص إصدار رخص التصدير أو شهادات إدخال من البحر لعينات من الأصناف المدرجة بالملاحق I و II المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون مع بيان ما إذا كانت هذه العمليات المحدّدة مضرّة أو غير مضرّة ببقاء الأصناف المعنية،<br>- إبداء الرأى بخصوص التجارة غير الضارة لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون المدخلة من البحر وبيان ما إذا كانت عملية الإدخال مضرة أو غير مضرة ببقاء الأصناف،<br>- التحقق من قدرة المرسل إليه من حماية وحسن معاملة العيّنات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون، الموردة أو المدخلة من البحر،<br>- ضمان اليقظة العلمية ومتابعة المستجدات الدّوليّة فى إطار التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض وتيسير تبادل المعلومات العلمية والتقنية والبيئية والقانونية والخبرات،<br>- المراقبة المستمرة والملائمة لوضعية الأصناف المدرجة بالملحقين II وIII المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون والمعطيات المتعلقة بالتصدير وعند الاقتضاء تقديم مقترحات لضبط الحصص للحد من تصدير الأصناف أو اقتراح جميع الوسائل المعالجة والهادفة إلى حماية كل صنف فى منطقة انتشاره فى مستوى ملائم مع دوره فى الأنظمة البيئية وأفضل من الحالة التى ينجر عنها تضمينه بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول | أكد السيد مدير البنك الوطنى للجينات إلى ضرورة التنصيص ضمن النصوص التطبيقية على أنّ السلط العلمية هى التى تتولى عمليات التوصيف والتشخيص. | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| من هذا القانون،<br>- تقديم النصائح إلى هيكل التصرف بشأن وجهة العينات المصادرة،<br>- تقديم الاقتراحات ذات الصلة بشأن الوسائل الفعالة لضمان حماية أنواع الحيوانات والنباتات البرية،<br>- تقديم اقتراحات بشأن تنفيذ جميع التوصيات المقدمة بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض،<br>- | | | |
| **الباب الثالث**<br>**فى الشروط المستوجبة للتجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| **القسم الأول: فى توريد أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 6:*** تخضع عملية توريد عيّنات الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون للحصول وللإدلاء المسبّق برخصة توريد يُصدرها هيكل التصرّف وكذلك للإدلاء برخصة تصدير أو شهادة لإعادة التصدير، حسب الحالة، تكون سارية المفعول، تصدرها الجهة المختصّة فى الدولة المصدّرة أو معيدة التصدير للأصناف المعنيّة.<br>وتسلّم رخصة التوريد، بعد أخذ الرأى العلمى من السلطات العلمية حسب النوع الذى ينتمى إليه الصنف المُورّد، إذا كان المرسل إليه يضمن أنّ العينة لن تستخدم لأغراض أساسا تجارية، وتوفّر على المنشآت المناسبة للمحافظة عليه والعناية به إذا كان حيّا. | استفسر أحد النواب عن معنى عبارة "اعادة التصدير".<br>وبين ممثلو وزارة الفلاحة أن عبارة إعادة التصدير تم تعريفها فى النقطة 8 من الفصل الثانى بأنها " العملية التى يتم بمقتضاها تصدير عيّنات من أصناف الحيوانات والنباتات التى تم توريدها سابقا"<br>كما أوضحوا أنه نظرا لخصوصية الملحق الأول باعتبار وأنّ الحيوانات والنبتات المسجلة فيه هى مهددة بشدة بالانقراض التام، مما يستوجب على الدولة عند توريد هذه الأصناف إصدار رخصة توريد قبل خروج الصنف من الدولة المصدرة، وعند إعادة تصديره إلى دولة أخرى يتطلب من الدولة التى كانت قد استوردت هذه العينات إصدار شهادة إعادة تصدير. | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 7***: تخضع عملية توريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لإدلاء المعنى برخصة تصدير العينة المعنية أو شهادة إعادة تصديرها سارية المفعول يسلمّها البلد المصدّر أو مُعيد التصدير.<br>غير أنّه يمكن لهيكل التصرّف أن يُخضع توريد هذه العينات لرخصة توريد عند إثبات أنّ إدخالها من شأنه أن يخلّ بالتوازن البيئى للنباتات والحيوانات المحليّة. | لم يثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 8:*** تخضع عملية توريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لإدلاء المعنى بالأمر برخصة تصدير يسلّمها البلد المصدّر الذى عمل على تسجيل الصنف بالملحق III لاتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض أو شهادة إعادة التصدير أو شهادة المنشأ حسب الحالة مسلمة من قبل البلد القادم منه الصنف إذا لم يأت الصنف من البلد الذى عمل على تسجيله بالملحق III من الاتفاقية المذكورة. | استوضح رئيس اللجنة عن مفهوم عن الفصل.<br>وأوضح ممثل وزارة الفلاحة أن هذا الفصل يتعلق بأصناف الرخص المستوجبة على المورد لصنف مدرج بالملحق الثالث، وهى إما تكون رخصة تصدير أو رخصة إعادة تصدير أو شهادة المنشأ.<br>فمثلا فى حالة الأيل الأطلسى الذى تم إدراجه فى الملحق الثالث من طرف تونس والجزائر والمغرب، إذا تم تصديره من إحدى هذه الدول فإن المصدّر مطالب بالإدلاء برخصة تصدير أو شهادة إعادة تصدير، وفى حالة يتم تصديره من دولة غير هذه الدول الثلاث فإن المصدّر مطالب بالاستظهار بشهادة منشأ مما يُمَكن من معرفة أصل هذا الصنف وذلك بهدف حماية حقوق المكتسبة للدول التى سجلت هذا الصنف فى الملحق الثالث. | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ***الفصل 9:*** لا تخضع عمليّة الإدخال من البحر لعينات من الأصناف المدرجة بالملحقين I وII المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون لرخصة تصدير أو توريد غير أنّ هذا الإدخال يتطلب الحصول على شهادة مسلّمة من قبل هيكل التصرّف، بعد أخذ رأى علمى للسّلطات العلمية وتسلّم هذه الشهادة عند استيفاء الشروط التالية:<br>- أن تتوفّر المنشآت المناسبة للمحافظة على العينات الحية والعناية بها لدى المرسل إليهن،<br>- أن تعدّ العينات وتنقل على نحو يجنّبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو سوء المعاملة،<br>- ألاّ تستخدم العينات لأغراض تجارية بالأساس.<br>وفى جميع الحالات، يجب ألاّ يتجاوز العدد الإجمالى من العينات من نفس الصنف التى تمّ إدخالها على هذا النحو الحصّة السنوية المحدّدة من طرف هيكل التصرف، بعد أخذ رأى علمى للسّلطات العلمية. | أشار النواب إلى ضرورة حذف كلمة "علمى" فى الفقرة الأولى والأخيرة لأنها تَزيّد باعتبار وأن السلطات العلمية لا تصدر إلا أراءً علمية.<br>كما أكدوا إعادة صياغة المطة الأولى فى اتجاه مزيد توضيح المعنى المقصود منها.<br>واقترحوا تغيير كلمة "طرف" بكلمة "قبل" فى الفقرة الأخيرة قصد مزيد تدقيق المعنى.<br>وتم الأخذ هذه النقاط بعين الاعتبار فى تنقيح الفصل. | ***الفصل 9:*** لا تخضع عمليّة الإدخال من البحر لعينات من الأصناف المدرجة بالملحقين I وII المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون لرخصة تصدير أو توريد غير أنّ هذا الإدخال يتطلب الحصول على شهادة مسلّمة من قبل هيكل التصرّف، بعد أخذ رأى علمى للسّلطات العلمية وتسلّم هذه الشهادة عند استيفاء الشروط التالية:<br>- أن تتوفّر **لدى المرسل اليه** المنشآت المناسبة للمحافظة على العينات الحية والعناية بها ~~لدى المرسل إليهن~~،<br>- أن تعدّ العينات وتنقل على نحو يجنّبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو سوء المعاملة،<br>- ألاّ تستخدم العينات لأغراض تجارية بالأساس.<br>وفى جميع الحالات، يجب ألاّ يتجاوز العدد الإجمالى من العينات من نفس الصنف التى تمّ إدخالها على هذا النحو الحصّة السنوية المحدّدة من ~~طرف~~ **قبل** هيكل التصرف، بعد أخذ رأى ~~علمى~~ السّلطات العلمية. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 01***: لا تدلى السلطات العلمية بالرأى العلمى المنصوص عليه فى هذا القسم، إلا بعد أن تتأكّد خاصة من أنّ التوريد والإدخال من البحر للعيّنات إلى البلاد التونسية لا يضرّ ببقاء الصّنف الذى ينتمى إليه ولا يشكّل خطرا على التوازن البيئى فى حالة إدخال هذه العينات إلى الوسط الطبيعي. | أشار النواب إلى ضرورة تغيير عبارة "بالرأى العلمى" بعبارة "برأيها" لأنها تَزيّد باعتبار وأن السلطات العلمية لا تصدر إلا أراءً علمية. | ***الفصل 01***: لا تدلى السلطات العلمية ~~بالرأى العلمى~~ **برأيها** المنصوص عليه فى هذا القسم، إلا بعد أن تتأكّد خاصة من أنّ التوريد والإدخال من البحر للعيّنات إلى البلاد التونسية لا يضرّ ببقاء الصّنف الذى ينتمى إليه ولا يشكّل خطرا على التوازن البيئى فى حالة إدخال هذه العينات إلى الوسط الطبيعي. | **بإجماع الحاضرين** |
| **القسم الثانى**<br>**فى تصدير أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض وإعادة تصديرها** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 11***: تخضع عملية تصدير عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون للحصول على رخصة تصدير يسلّمها هيكل التصرّف بعد استيفاء الشّروط التالية:<br>- أن توافق السلطات العلمية على تصدير العينة المذكورة، بعد أن تكون قد تحقّقت من أنّ تصديرها لن يكون ضارّا ببقاء الصنف المعنى ولا يخلّ بالتوازن البيئى فى المجال الذى يتواجد به نظرا إلى دوره فى النظام البيئى الذى ينتمى إليه،<br>- أن يتمّ الحصول على العينة وفق أحكام هذا القانون والتشريع الجاري به العمل،<br>- أن تعدّ العينة الحية للنقل وترسل على نحو يجنبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو | اقترح عدد من النواب تغيير عبارة" أن تكون قد تحققت" بعبارة "التحقق" فى المطة الأولى، وتعويض عبارة "إضافة إلى ذلك" بكلمة "كما" قصد تحسين صياغة الفصل.<br><br>وتم تعديل الفصل في هذا الاتجاه. | ***الفصل 11***: تخضع عملية تصدير عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون للحصول على رخصة تصدير يسلّمها هيكل التصرّف بعد استيفاء الشّروط التالية:<br>- أن توافق السلطات العلمية على تصدير العينة المذكورة، بعد ~~أن تكون قد تحقّقت~~ **التحقق** من أنّ تصديرها لن يكون ضارّا ببقاء الصنف المعنى ولا يخلّ بالتوازن البيئى فى المجال الذى يتواجد به نظرا إلى | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| سوء المعاملة.<br>إضافة إلى ذلك، يجب على صاحب الطلب بالنسبة للأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون أن يثبت حصوله على رخصة توريد مسلّمة من الجهة المختصّة بالبلد الموجه إليه الصنف المذكور. | | دوره فى النظام البيئى الذى ينتمى إليه،<br>- أن يتمّ الحصول على العينة وفق أحكام هذا القانون والتشريع الجاري به العمل،<br>- أن تعدّ العينة الحية للنقل وترسل على نحو يجنبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو سوء المعاملة.<br>~~إضافة إلى ذلك،~~ **كما** يجب على صاحب الطلب بالنسبة للأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون أن يثبت حصوله على رخصة توريد مسلّمة من الجهة المختصّة بالبلد الموجه إليه الصنف المذكور. | |
| ***الفصل 12***: تخضع عملية إعادة تصدير عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون للحصول على شهادة إعادة تصدير مسلّمة من هيكل التصرّف بعد أن يثبت المعنى بالأمر أنّ:<br>- بحوزته رخصة توريد سارية المفعول، مسلّمة من طرف الجهة المختصّة بالبلد الموجّه إليه العينة، إذا تعلّق الأمر بعيّنة محدّدة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،<br>- العينة سبق توريدها إلى البلاد التونسية وفق أحكام هذا القانون أو تمّ إدخالها وفقًا للشروط المنصوص عليها فى اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض،<br>- أن تعدّ العينة الحية للنقل وترسل على نحو يجنبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو سوء المعاملة. | أشار النواب إلى أن هذا الفصل يكتنفه الغموض وعدم التناسق فى الصياغة، واستفسروا عن عملية التصدير هل تخضع للشروط الثلاث المنصوص عليها بالمطات الثلاثة أو يكفى استيفاء شرط فقط.<br>وأوضح ممثلو وزارة الفلاحة أن المصدّر للعينة مطالب باستفاء إحدى الشرطين المنصوص عليهما فى المطتين الأولى والثانية.<br>وفى كلتا الحالتين مطالب بالتقيد بالشرط المنصوص عليه بالمطة الثالثة.<br>واقترح النواب إعادة صياغة الفصل فى اتجاه مزيد توضيح المعنى المقصود منه. وتم اعتماد هذا التعديل . | ***الفصل 12***: تخضع عملية إعادة تصدير عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون للحصول على شهادة إعادة تصدير مسلّمة من هيكل التصرّف بعد أن يثبت المعنى بالأمر أنّ:<br>- **أنّ** بحوزته رخصة توريد سارية المفعول، مسلّمة من طرف الجهة المختصّة بالبلد الموجّه إليه العينة، إذا تعلّق الأمر بعيّنة محدّدة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،<br>- **أو أنّ** العينة **قد** سبق توريدها إلى البلاد التونسية وفق أحكام هذا القانون أو تمّ إدخالها وفقًا للشروط المنصوص عليها فى اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض،<br>**وفى كلتا الحالتين يجب** أن تعدّ العينة الحية للنقل وترسل على نحو يجنبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو سوء المعاملة. | **بإجماع الحاضرين** |
| **القسم الثالث**<br>**الرخص والشهادات المرافقة للعيّنات أثناء توريدها او تصديرها أو إعادة تصديرها أو إدخالها من البحر** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 13***: لا يمكن توريد أى عيّنة من الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون أو تصديرها أو إعادة تصديرها أو إدخالها من البحر دون إرفاقها بالرّخصة أو الشهادة المناسبة المنصوص عليها فى هذا الباب.<br>يتمّ التحقق من الرخص أو الشهادات عند الإدلاء بها لدى المراكز الحدودية للديوانة | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| التونسية الخاصة بالتوريد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر. ويمكن أن تكون مراقبة الوثائق كلّما دعت الضرورة إلى ذلك مصحوبة بتفتيش الشّحنة عن طريق جميع الوسائل بما في ذلك فحص العيّنات، وعند الاقتضاء، أخذ العينات قصد تحليلها. | | | |
| ***الفصل 14***: يتعيّن أن تكون رخص التوريد أو التصدير وشهائد إعادة التصدير أو الإدخال من البحر مسلّمة من طرف الجهات المختصّة بالدول المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير، حسب الحالة، معدّة وفق النماذج المنصوص عليها في اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض، عندما تكون الدولة المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير طرفا في هذه الاتفاقية وعندما تكون العيّنة مسجلة في إحدى ملاحقها.<br>عندما لا تكون الدولة المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير للعيّنة طرفا في اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض، يجب أن تكون هذه العيّنة مرفقة برخصة أو شهادة، مماثلة لرخص وشهائد سايتس، مسلمة من طرف جهة مختصّة بهذه الدولة.<br>تكون الرّخص أو الشهائد المسلّمة شخصيّة وغير قابلة للإحالة إلى الغير. | اقترح عدد من النواب تغيير عبارة" عندما لا تكون " بعبارة "وإذا لم تكن " في مستهل الفقرة الأولى قصد تحسين صياغة الفصل.<br><br>وتم تعديل الفصل في هذا الاتجاه. | ***الفصل 14***: يتعيّن أن تكون رخص التوريد أو التصدير وشهائد إعادة التصدير أو الإدخال من البحر مسلّمة من طرف الجهات المختصّة بالدول المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير، حسب الحالة، معدّة وفق النماذج المنصوص عليها في اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض، عندما تكون الدولة المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير طرفا في هذه الاتفاقية وعندما تكون العيّنة مسجلة في إحدى ملاحقها.<br>~~عندما لا تكون~~ **وإذا لم تكن** الدولة المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير للعيّنة طرفا في اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض، يجب أن تكون هذه العيّنة مرفقة برخصة أو شهادة، مماثلة لرخص وشهائد سايتس، مسلمة من طرف جهة مختصّة بهذه الدولة.<br>تكون الرّخص أو الشهائد المسلّمة شخصيّة وغير قابلة للإحالة إلى الغير. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 15***: يجب تسليم رخصة منفصلة للتوريد أو للتصدير أو شهادة منفصلة لإعادة التصدير عن كلّ شحنة من العيّنات. | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 16***: تكون الرّخصة المسلمة لتوريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق I المشار إليه بالفصل الأول من هذا القانون صالحة لمدة إثنى عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إصدارها. إلاّ أنّها غير صالحة في الحالات التالية:<br>- إذا كانت وثيقة التصدير المطابقة لها لم تسلّم في البلد المصدّر أو معيد التصدير للعيّنة المعنيّة،<br>- إذا كانت الوثيقة التي سلمها البلد المصدّر لا تتطابق مع رخصة التوريد المطابقة،<br>- إذا كانت مدّة صلاحيّة وثيقة التصدير قد انتهت.<br><br>تكون الرّخصة المسلمة لتوريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحقين I وII المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون صالحة لمدة إثنى عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إصدارها. | اقترح أحد النواب إضافة نقطة للتنصيص على الصحة النباتية والصحة البيطرية كشرط للحصول على رخصة توريد.<br>وأوضح ممثلو وزارة الفلاحة أنّ عمليات التوريد بالنسبة إلى النباتات والحيوانات تخضع إلى قوانين وتدابير خاصة ولا يمكن إدخالها إلى البلاد التونسية دون مراقبة صحية ومراقبة فنية، مؤكدين على أنّ وثيقة السايتس يجب أن ترفق بعدة وثائق أخرى ومنها الشهادة البيطرية وشهادة للصحة النباتية وهو المعمول به عالميا.<br>كما أفادوا بأنّه تم التنصيص على المراقبة الصحية في الباب الخامس من هذا المشروع ضمن الفصل 25 وأنّ ما ورد في هذا الفصل ينسحب على ما بعده وما قبله من الفصول وهو ينص على أنّ كل عملية توريد تخضع إلى مراقبة صحية قبلية ومراقبة بعدية.<br>وأشار النواب إلى أن هنالك غموض في هذا الفصل حيث لم يتم التنصيص على شروط صلوحية رخصة التوريد لعيينات الملحق III. وأوضح ممثلو | ***الفصل 16***: ~~تكون~~ **تبقى** الرّخصة المسلمة لتوريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق I المشار إليه بالفصل الأول من هذا القانون صالحة لمدة إثنى عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إصدارها. ~~إلاّ أنّها غير صالحة~~ **وتنتهي صلوحيتها** في الحالات التالية:<br>- إذا كانت وثيقة التصدير المطابقة لها لم تسلّم في البلد المصدّر أو معيد التصدير للعيّنة المعنيّة،<br>- إذا كانت الوثيقة التي سلمها البلد المصدّر لا تتطابق مع رخصة التوريد المطابقة،<br>- إذا كانت مدّة ~~صلاحيّة~~ **صلوحية** وثيقة التصدير | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | وزارة الفلاحة أن هنالك خطأ شكلى تسرب لهذا الفصل حيث أن الفقرة الثانية تنص على شروط صلوحية رخصة التوريد لعينات بالملحقين II وIII. وتم تصحيح الخطأ وتعديل الفصل فى هذا الاتجاه.<br>واقترح عدد من النواب تغيير كلمة "تكون" بكلمة "تبقى"، وتعويض عبارة "إلاّ أنّها غير صالحة" بعبارة "وتنتهى صلوحيتها" قصد تحسين صياغة الفصل.<br>كما اقترحوا تغيير كلمة "صلاحية" بكلمة "صلوحية" لأنها الأسلم لغويا.<br>وتم قبول هذه المقترحات وتعديل الفصل. | قد انتهت.<br><br>~~تكون~~ **تبقى** الرّخصة المسلمة لتوريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحقين **II** **وIII** المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون صالحة لمدة إثنى عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إصدارها. | |
| ***الفصل 17***: تكون رخصة التصدير وشهادة إعادة التصدير صالحة لمدة ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ إصدارها.<br>إلاّ أنّه فى حالة عدم استعمال رخصة التصدير أو شهادة إعادة التصدير خلال مدة صلاحيتها مع تقديم ما يبرّر ذلك، يمكن تعويضها برخصة أو شهادة جديدة صالحة لمدة ستّة (06) أشهر غير قابلة للتجديد. | اقترح عدد من النواب تغيير كلمة "تكون" بكلمة "تبقى"، وتعويض كلمة "صلاحيتها" بكلمة "صلوحيتها" تناسقا مع ماتم إدراجه فى الفصل 16.<br>وتم تعديل الفصل في هذا الاتجاه. | ***الفصل 17***: ~~تكون~~ تبقى رخصة التصدير وشهادة إعادة التصدير صالحة لمدة ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ إصدارها.<br>إلاّ أنّه فى حالة عدم استعمال رخصة التصدير أو شهادة إعادة التصدير خلال مدة ~~صلاحيتها~~ **صلوحيتها** مع تقديم ما يبرّر ذلك، يمكن تعويضها برخصة أو شهادة جديدة صالحة لمدة ستّة (06) أشهر غير قابلة للتجديد. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 18***: تصبح جميع الرخص وجميع الشهادات المسلّمة غير صالحة إذا كانت إحدى البيانات الواردة فيها لم تعد تعكس الوضع الحقيقى للعيّنة المعنيّة. ويجب أن تعاد الوثيقة فى الحين إلى الجهة التى أصدرتها، حيث يمكن لها عند الاقتضاء أن تسلّم رخصة أو شهادة جديدة تعكس الوضع الحقيقي للعيّنة. | اقترح عدد من النواب تغيير عبارة" ~~حيث يمكن لها~~ " بعبارة "والتى يمكنها " قصد تحسين صياغة الفصل.<br><br>وتم تعديل الفصل فى هذا الاتجاه. | ***الفصل 18***: تصبح جميع الرخص وجميع الشهادات المسلّمة غير صالحة إذا كانت إحدى البيانات الواردة فيها لم تعد تعكس الوضع الحقيقى للعيّنة المعنيّة. ويجب أن تعاد الوثيقة فى الحين إلى الجهة التى أصدرتها، ~~حيث يمكن لها~~ **والتى يمكنها** عند الاقتضاء أن تسلّم رخصة أو شهادة جديدة تعكس الوضع الحقيقى للعيّنة. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 19***: عندما تصدر رخصة أو شهادة جديدة لتعويض رخصة أو شهادة تم سحبها أو ضائعة أو مسروقة أو متلفة أو منتهية الصلوحيّة، يُشار إلى مرجع الوثيقة المعوّضة وإلى أسباب تعويضها فى الوثيقة الجديدة.<br>فى حالة سحب رخصة التصدير أو شهادة إعادة التصدير أو ضياعها أو سرقتها أو إتلافها، يجب إعلام الجهة المختصّة بالبلد المستورد فورا. | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| **القسم الرابع**<br>**فى عبور أنواع الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض ونقلها** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 20:*** لا يسمح بعبور أى عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون أو تفريغها مع إعادة شحنها أثناء العبور إلاّ إذا كانت مصحوبة بالرخصة أو الشهادة الخاصة بذلك والمسلّمة وفقا لمقتضيات هذا القانون.<br>ويجب أن تضلّ كلّ عيّنة خلال عبورها أو تفريغها مع إعادة شحنها تحت مراقبة مصالح الديوانة التونسية. ويمكن أن تخضع العينة المعنيّة للتفتيش للتأكد من مصداقية الوثائق المرافقة لها. | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ***الفصل 21***: يخضع نقل جميع أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون إلى شروط فنيّة تضمن رفاهة هذه الكائنات.<br>وتضبط الشروط الفنية لنقل الحيوانات والنباتات بقرار من الوزير المكلف بالغابات. | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| **الباب الرابع**<br>**فى تسجيل ومتابعة المؤسسات المختصة بالتربية فى الأسر لأصناف حيوانية مهددّة بالانقراض وكذلك المحاضن المصدّرة للعينات النباتية من الأصناف البريّة المهددة بالانقراض المنتجة اصطناعيا لأغراض تجارية** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 22***: يتعين على هيكل التصرف مسك سجل لتسجيل ومتابعة الذوات الطبيعية والمعنوية المختصّة فى التربية بالأسر لأصناف حيوانية مهدّدة بالانقراض وكذلك المحاضن المصدّرة للعينات النباتية من الأصناف البريّة المهدّدة بالانقراض المنتجة اصطناعيا لأغراض تجارية.<br>يمكن لهيكل التصرّف إلغاء تسجيل الذوات الطبيعية والذوات المعنوية المختصّة فى التربية بالأسر والمحاضن فى صورة مخالفة أحكام هذا القانون.<br>وتضبط بقرار من الوزير المكلف بالغابات شروط وإجراءات عملية التسجيل أو الإلغاء. | استفسر عدد من النواب عن إمكانية التربية فى الأسر للحيوانات المدرجة بملاحق الاتفاقية.<br>وأشار ممثلو وزارة الفلاحة إلى وجود عدة حيوانات مدرجة بالاتفاقية ويتم تربيتها فى الأسر بعد استيفاء جملة من الشروط المنصوص عليها فى الاتفاقية حتى لا يتم الاضرار ببقاء الصنف.<br>ومن بين هذه الأمثلة:<br>- الببغاء الرمادى الذى يتواجد فى الغابون بافريقيا والذى تم إدراجه فى الملحق ا لاتفاقية سايتس حيث يتم تربيته فى مزارع وفق كراس شروط ويتم تسجيل هذه المزارع فى الاتفاقية، وأكدوا أنّ منتجات هذا النوع من الطيور المربات تصبح مرقمة ومسجلة ويتم الاتجار بها.<br>- مزرعة التماسيح بجربة والتى تلعب دورا هاما فى تخفيف الضغط على التماسيح الموجودة فى الطبيعة إذ يتم استخدام جلودها فى تونس لصنع أساور الساعات الفاخرة وهذه المزرعة مسجلة فى اتفاقية سايتس. | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 23***: يتعين على كل شخص طبيعى أو معنوي مرسم بالسجل المنصوص عليه بالفصل 22 من هذا القانون أن يمسك سجلا لقطيعه المنتج أو لمخزون الأصول ولجميع المبادلات. يمكن لهيكل التصرف بالتعاون مع السلطات العلمية وممثلى القوة العامة، عند الاقتضاء، مراقبة الأماكن واستجواب الأشخاص المنصوص عليهم بالسجل. وتضبط بقرار من الوزير المكلف بالغابات شروط وطرق مسك السجل والبيانات الواجب تضمينها به. | استنكر أحد النواب السماح للخواص بتربية الحيوانات المهددة بالانقراض مما يمكن من التلاعب والتجارة الموازية بها.<br>وأشار ممثلو وزارة الفلاحة إلى أن الفصل 211 من مجلة الغابات الذى أجاز انشاء مزارع لتربية الحيوانات البرية المحلية أو الأجنبية على أن تخضع إلى رقابة مشددة وإلى كراس شروط مع منع اطلاقها فى الطبيعة حفاظا على الموروث الجينى.<br>كما أكدوا أنّ هذه المزارع تمكن من تخفيف ضغط الصيد على الحيوانات البرية من جهة وتساهم فى المحافظة على الموروث الجينى من جهة أخرى. | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 24***: تخضع وجوبا للتسجيل العمليات المتعلقة بما يلى:<br>- التجارة بعينات جميع الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون،<br>- إنتاج الحيوانات المرباة فى أقفاص أو النباتات المنتجة اصطناعيا لجميع الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون. | اقترح ممثلو وزارة الفلاحة تغيير كلمة "أقفاص" بكلمة "الأسر" فى المطة الثانية من الفصل لأنها الأسلم قانونيا.<br>وتم تعديل الفصل في هذا الاتجاه. | ***الفصل 24***: تخضع وجوبا للتسجيل العمليات المتعلقة بما يلى:<br>- التجارة بعينات جميع الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون،<br>- إنتاج الحيوانات المرباة فى ~~أقفاص~~ **الأسر** أو النباتات المنتجة اصطناعيا لجميع الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون. | **بإجماع الحاضرين** |
| **الباب الخامس**<br>**فى مراقبة الحيوانات والنباتات البريّة من الأصناف المهدّدة بالانقراض** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ***الفصل 25***: تخضع جميع عمليات التوريد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر والعبور أو إعادة الشحن لعيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، لمراقبة صحيّة بيطرية ومراقبة فنية طبقا للتشريع الجاري به العمل. | استفسر النواب عن أسباب اقتصار هذا الفصل على المراقبة الصحية البيطرية والتغافل عن المراقبة الصحية النباتية.<br>واقترحت الوزارة إضافة عبارة "أو النباتية" بعد عبارة "صحية بيطرية" لتلافي الخطأ.<br>وتم تعديل الفصل في هذا الاتجاه. | ***الفصل 25***: تخضع جميع عمليات التوريد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر والعبور أو إعادة الشحن لعيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، لمراقبة صحيّة بيطرية **أو نباتية** ومراقبة فنية طبقا للتشريع الجاري به العمل. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 26***: مع مراعاة أحكام التشريع الديوانى الجاري به العمل، لا يمكن لمصالح الديوانة التونسية قبول عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بالتراب الوطنى أو السماح بتصديرها أو إعادة تصديرها أو إدخالها من البحر أو عبورها إلا بعد استظهار المورد أو المصدر أو معيد التصدير بالرخصة أو الشهادة المنصوص عليهما بالباب الثالث من هذا القانون. | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| **الباب السادس**<br>**في الجرائم والعقوبات** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 27***: يحجر التوريد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر والعبور وإعادة الشحن لعيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، خلافا لأحكام إتفاقية السايتس ولأحكام هذا القانون.<br>أ) يعاقب بخطية من 10.000 دينار إلى 30.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 4 سنوات إلى 7 سنوات كل من:<br>- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلّسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،<br>- قام بمسك أو شراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو النقل للبيع أو لأى سبب أخر لعينات الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- لم يمسك السجل المنصوص عليه بالفصل 23 من هذا القانون وتضمينه لبيانات بطريقة غير قانونية،<br>- قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة فى رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو | أثار هذا الفصل نقاشا مستفيضا حيث اعتبر بعض النواب أنّ العقوبات المسلطة على عملية مسك عينات منتمية لأحد الأصناف المدرجة بملاحق اتفاقية "سايتس" الثلاثة، مجحفة، خاصة فى ظل انتشار ثقافة تربية بعض الحيوانات البرية المضمنة صلب هذه الملاحق فى تونس مثل السلحفاة البرية، وهى مرتبطة بعادات التونسيين وتقاليدهم وبعتبرها البعض جزء من حضارتهم وتاريخهم.<br>ورأى نواب آخرون أنّ هذه العقوبات منطقية باعتبار أنّها تهدف إلى حماية ثروة حيوانية ونباتية ذات علاقة بمصير الإنسان وثقافته وحضارته وبمكن أن تكون ذات علاقة بغذاء الناس ووجودهم اعتبارا لقيمتها الغذائية والبيولوجية.<br>وأوضح ممثلو وزارة الفلاحة أنّه تم التشديد فى العقوبات باعتبار أنها جريمة عابرة للحدود أدّت إلى اندثار بعض أنواع الحيوانات على غرار وحيد القرن الذى انقرض تماما.<br>كما أكدوا أنّ هذه العقوبات مرتبطة بالتجارة الدولية فى مستوى الحدود وأنّ المسك بالبلاد التونسية يخضع إلى أحكام مجلة الغابات.<br>وأشار السادة النواب إلى أنّ هذا المعنى لا يترجمه النص القانونى وطالبوا بضرورة استثناء عملية المسك من هذه العقوبات.<br>وتمّ تعديل النص فى هذا الاتجاه.<br>واقترح ممثلو وزارة الفلاحة تقديم الفصل 28 عن الفصل 27 لأنه من المنطقى التنصيص على المكلفين بمعاينة المخالفات قبل العقوبات، كما اقترحوا تقديم النقطة ج) وتأخير النقطة أ) تماشيا مع مبدأ التدرج فى العقوبات.<br>كما اقترحوا إضافة عبارة "بقطع النظر عن الأحكام الواردة بالمجلة الجزائية" فى بداية كل نقطة.<br>وتم الأخذ بهذه المقترحات فى تعديل الفصل. | ***الفصل 28***: يحجر التوريد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر والعبور وإعادة الشحن لعيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، خلافا لأحكام إتفاقية ~~السايتس~~ **التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض** ولأحكام هذا القانون.<br>**أ) بقطع النظر عن الأحكام الواردة بالمجلة الجزائية،** يعاقب بخطية من 1.000 دينار إلى 5.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 16 يوما إلى 6 أشهر كل من:<br>- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،<br>- قام ~~بمسك أو~~ بشراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،<br>- لم يتقيد بنماذج الرخص أو الشهائد المنصوص عليها باتفاقية التجارة الدوليّة بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض،<br>- قام بعملية نقل عينات حيّة دون التقيد بالشروط الفنية المنصوص عليها بالفصل 21 من هذا القانون،<br>ب) يعاقب بخطية من 5.000 دينار إلى 10.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 6 أشهر إلى 4 سنوات كل من :<br>- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة الملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،<br>- قام بمسك أو شراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو النقل للبيع أو لأى سبب أخر لعينات الأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة فى رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،<br>- قام بعملية نقل عينات حيّة دون التقيد بالشروط الفنية المنصوص عليها بالفصل 21 من هذا القانون،<br>ج) يعاقب بخطية من 1.000 دينار إلى 5.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 16 يوما إلى 6 أشهر كل من :<br>- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،<br>- قام بمسك أو شراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو النقل | واقترح النواب تنقيح شكلى على مستوى الفقرة الأولى من الفصل بتعويض عبارة "سايتس" بالتسمية الكاملة للاتفاقية. وتم الأخذ بهذا المقترح فى تعديل الفصل. | النقل للبيع لعينات منتمية لأحد الأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة فى رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون.<br>ب) **بقطع النظر عن الأحكام الواردة بالمجلة الجزائية**، يعاقب بخطية من 5.000 دينار إلى 10.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 6 أشهر إلى 4 سنوات كل من:<br>- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة **بالملحق** II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،<br>- قام ~~بمسك أو~~ بشراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو النقل للبيع أو لأى سبب أخر لعينات الأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص **عليه** بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة فى رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون، | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| للبيع لعينات منتمية لأحد الأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة في رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق III المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون.<br>تضاعف العقوبات المنصوص عليها بهذا الفصل في صورة العود. | | - قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،<br>- قام بعملية نقل عينات حيّة دون التقيد بالشروط الفنية المنصوص عليها بالفصل 21 من هذا القانون،<br>**ج) بقطع النظر عن الأحكام الواردة بالمجلة الجزائية**، يعاقب بخطية من 10.000 دينار إلى 30.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 4 سنوات إلى 7 سنوات كل من:<br>- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلّسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،<br>- قام ~~بمسك أو~~ بشراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو النقل للبيع أو لأي سبب أخر لعينات الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- لم يمسك السجل المنصوص عليه بالفصل 23 من هذا القانون وتضمينه لبيانات بطريقة غير قانونية،<br>- قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة في رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،<br>- قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،<br>- لم يتقيد بنماذج الرخص أو الشهائد المنصوص | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | عليها باتفاقيـة التجارة الدوليّة بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض،<br>- قام بعملية نقل عينات حيّة دون التقيد بالشروط الفنية المنصوص عليها بالفصل 21 من هذا القانون.<br><br>تـضاعف العقوبات المـنصوص عليها بهذا الفصل فى صورة العود. | |
| ***الفصل 28***: تتم معاينة مخالفة أحكام هذا القانون من قبل الأعوان المحلفين التابعين لمصالح الغابات وأعوان الديوانة التونسية ومأمورى الضابطة العدلية المنصوص عليهم بالعددين 3 و4 من الفصل 10 من مجلّة الإجراءات الجزائية.<br>وتتم معاينة المخالفات لأحكام هذا القانون بمقتضى محاضر تتضمن وجوبا تاريخ وساعة ومكان وموضوع المخالفة واسم العون أو الأعوان المحرّرين للمحضر هوية المخالف أو ممثله القانونى وإمضائه وفى صورة الامتناع عن الإمضاء، يتم التنصيص على ذلك بالمحضر.<br>وتُحال المحاضر مُستوفية الشروط القانونيّة إلى وكيل الجمهوريّة المختصّ ترابيّا فى ظرف 10 أيام من تاريخ المعاينة. | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | ***الفصل 27***: تتم معاينة مخالفة أحكام هذا القانون من قبل الأعوان المحلفين التابعين لمصالح الغابات وأعوان الديوانة التونسية ومأمورى الضابطة العدلية المنصوص عليهم بالعددين 3 و4 من الفصل 10 من مجلّة الإجراءات الجزائية.<br>وتتم معاينة المخالفات لأحكام هذا القانون بمقتضى محاضر تتضمن وجوبا تاريخ وساعة ومكان وموضوع المخالفة واسم العون أو الأعوان المحرّرين للمحضر **و**هوية المخالف أو ممثله القانونى وإمضائه وفى صورة الامتناع عن الإمضاء، يتم التنصيص على ذلك بالمحضر.<br>وتُحال المحاضر مُستوفية الشروط القانونيّة إلى وكيل الجمهوريّة المختصّ ترابيّا فى ظرف 10 أيام من تاريخ المعاينة. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 29***: تُحجز عينات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون المحتفظ بها بصفة غير شرعيّة والمخالفة لمقتضياته وجميع الوسائل المستعملة فى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون وتصبح ملكا للدّولة بقرار قضائى باتّ.<br>يقرّر هيكل التصرف، بالتعاون مع السلّطات العلمية، الوجهة المؤقتة والنهائية للعينات إذا لم تحدد المحكمة ذلك، وتتم نقل العينات الحية إلى مراكز الرعاية أو غيرها من المؤسسات المتخصصة الوطنية أو الأجنبية. | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 30*** : يتعيّن التنصيص على حجز عينات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بمحاضر الحجز المحرّرة من قبل الأعوان المنصوص عليهم بالفصل ~~28~~ 27 من هذا القانون ويعلمون بها فورا هيكل التصرف. | لم يُثر هذا الفصل نقاشا<br>وتم تغيير رقم الفصل المستشهد به من 28 إلى 27 بناءً على تغيير ترتيب الفصلين. | ***الفصل 30*** : يتعيّن التنصيص على حجز عينات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بمحاضر الحجز المحرّرة من قبل الأعوان المنصوص عليهم بالفصل 27 من هذا القانون ويعلمون بها فورا هيكل التصرف. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 31*** : إذا تبين أنّ مالك وسيلة النقل كان | لم يُثر هذا الفصل نقاشا | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| على حسن نيّة كأن يكون قد أبرم عقد نقل أو كراء أو إيجار مالى يربطه بالمخالف طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل، فإنّه يمكن منح رفع اليد على وسيلة النقل، على أن يتمّ إرجاع المصاريف التى قد تكون تحمّلتها الإدارة لحراسة هذه الوسيلة وحفظها. | | | |
| ***الفصل 32***: تحمل جميع المصاريف المترتبة عن الحجز، بما فى ذلك تكاليف الحراسة والنقل وإتلاف العينات أو رعاية الحيوانات والنباتات الحيّة طوال مدة الحجز، على كاهل المخالف وتم استخلاصها من ثمن بيع المحجوز. | اقترح النواب حذف عبارة "وتم استخلاصها من ثمن بيع المحجوز" باعتبار أنّ استخلاص العقوبة مفروض حتى فى حالة عدم بيع المحجوز.<br>وتم تعديل الفصل في هذا الاتجاه. | ***الفصل 32***: تحمل جميع المصاريف المترتبة عن الحجز، بما فى ذلك تكاليف الحراسة والنقل وإتلاف العينات أو رعاية الحيوانات والنباتات الحيّة طوال مدة الحجز، على كاهل المخالف ~~وتم استخلاصها من ثمن بيع المحجوز~~. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 33***: إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون من قبل ذوات معنوية، فإن تتبعها لا يمنع من تسليط العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون على ممثليها أو مسيريها أو شركائها أو أعوانها إذا ثبتت مسؤوليتهم الشخصية عن هذه الجرائم. | اشار أحد النواب إلى أنّ المسؤولية الشخصية فى جميع الحالات يتحملها صاحب المؤسسة، لأنه قد يُخضع أحد أعوانه إلى تحمل المسؤولية مقابل إغراءات مادية مع مواصلة المؤسسة لنشاطها فى الاتجار بأصناف الحيوانات المهددة بالانقراض دون أى اشكال.<br>وأوضح ممثلو الوزارة أنّ المبدأ العام فى تسليط العقوبة هو إثبات المسؤولية الشخصية ومرتكب الجريمة هو الذى يُعاقب شخصيا.<br>وأشار عدد من النواب إلى ضرورة تعويض كلمة "شركائها" بكلمة "الشركاء" قصد تصويب المعنى المقصود منها.<br>وتم تعديل الفصل فى هذا الاتجاه. | ***الفصل 33***: إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون من قبل ذوات معنوية، فإن تتبعها لا يمنع من تسليط العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون على ممثليها أو مسيريها أو **الشركاء** ~~شركائها~~ أو أعوانها إذا ثبتت مسؤوليتهم الشخصية عن هذه الجرائم. | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 34***: بصرف النظر عن التتبعات الجزائية المنصوص عليها أعلاه، يمكن للوزير المكلف بالغابات اتخاذ العقوبات التالية ضد المخالفين:<br>- الإنذار مع التمكين من مهلة لرفع الإخلالات.<br>- الغلق الوقتى للمقرات بقرار من الوزير المكلف بالغابات لفترة لا تفوق ستة (06) أشهر.<br>- الغلق النهائى بقرار من الوزير المكلف بالغابات. | أوضح ممثلو وزارة الفلاحة أنّ هذا الفصل ينص على العقوبات الإدارية التكميلية التى يمكن للسلطة الإدارية المختصة اتخاذها. | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| **الباب السابع**<br>**أحكام مختلفة** | | **دون تغيير** | **بإجماع الحاضرين** |
| ***الفصل 35***: لجمعيات حماية الحيوانات والنباتات البرية المهـدّدة بالانقراض والمكوّنة طبقا للتشريع الجاري به العمل، القيام بالحقّ الشخصى وذلك فيما يتعلّق بالجرائم المنصوص عليها بهذا القانون. | نوه السادة النواب بتشريك الجمعيات الناشطة فى هذا المجال فى معاضدة مجهودات الدولة لحماية الثروة النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، واستفسروا عن حق هذه الجمعيات فى إثارة الدعوى العمومية.<br>وأوضح ممثلو وزارة الفلاحة أن الغرض من هذا الفصل هو إعطاء الجمعيات الناشطة فى هذا المجال القيام بالحق الشخصى قصد الحصول على تعويضات مادية عن الجرائم المرتكبة فى حق الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.<br>وتمسّك السادة النواب بإضافة حق هذه الجمعيات فى إثارة الدعوى العمومية وتم تنقيح الفصل فى هذا الاتجاه. | ***الفصل 35***: **يجوز** لجمعيات حماية الحيوانات والنباتات البرية المهـدّدة بالانقراض والمكوّنة **طبق القانون** ~~طبقا للتشريع الجاري به العمل~~، **إثارة الدعوى العمومية** والقيام بالحقّ الشخصى وذلك فيما يتعلّق بالجرائم المنصوص عليها بهذا القانون. | **بإجماع الحاضرين** |

**ثالثا: توصيات اللجنة**

- الإسراع بعرض مشاريع قوانين أخرى تمكن من النهوض بالواقع الفلاحي لتكون الفلاحة التونسية قاطرة للتنمية الشاملة والعادلة على غرار مجلة المياه ومجلة الغابات ومشاريع خاصة بالاستثمار في القطاع الفلاحي،

- تنظيم اجتماعات دورية للنظر في المشاريع المعطلة الخاصة بالهندسة الريفية والمناطق السقوية والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،

- الدعوة إلى ضرورة تكثيف البرامج التوعوية والحملات والتحسيسية بأهمية الثروة الحيوانية والنباتية، والاستفسار عن رؤية الوزارة لحماية القطاع الغابي وإعادة تعمير المحميات،

- التساؤل عن كيفية الملاءمة بين التغيرات المناخية ومشروع هذا القانون ليكون تطبيقه في إطار مقاربة وطنية تساهم في تطوير الاقتصاد التونسي،

- دعوة إلى القيام بثورة تشريعية وسن قوانين جديدة للنهوض بالقطاع الغابي والقطاع الفلاحي ككل،

- ضرورة الحد من الاعتداءات المتكررة على الملك الغابي،

- مزيد دعم البحث العلمي والتجارب الميدانية والاطلاع على الدراسات المقارنة لبعض الدول والاستئناس بها للتأقلم مع التغيرات المناخية،

- التأكيد على مزيد التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والحرص على توخي الصرامة في تطبيق القانون،

- اقتراح تحويل البنك الوطني للجينات من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى منشأة عمومية ذات صبغة تجارية،

- ضرورة مكافحة الفساد المستشري في قطاع الغابات،

- العمل على حماية الموروث النباتي والحيواني وتطويره،

- العمل على حماية الحيوانات المهددة بالانقراض في المحميات مع تسويق هذه المحميات لتصبح وجهة سياحية،

- التأكيد على بعث محميات وطنية في كل منطقة وفق خصوصياتها المناخية ومميزاتها النباتية،

- ضرورة التدخل العاجل لإنقاذ أشجار الصنوبر الحلبي نتيجة انتشار حشرة القُلْف،

- التساؤل عن إجراءات الوزارة لإعادة تعمير الغابات والمحميات بأصناف من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض،

- النظر في إمكانية الاستثمار في الغابات بإنشاء مسالك صحية ومنتزهات ترفيهية ومنتجعات سياحية.

**رابعا: قرار اللجنة**

قررت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في صيغته المعدّلة بإجماع الحاضرين.

شكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

نشكر اللجنة على عملها القيّم وننتقل الآن إلى النقاش العام.

قائمة أولية للسيدات والسادة النواب المحترمين: شفيق زعفوري، أحمد سعيداني، ماهر الكتاري، ماجدة الورغي، منال بديدة، عماد الدين سديري، نجيب عكرمي، فاطمة المسدّي، الفاضل بنتركية، عبد الستار الزارعي وعواطف الشنيتي.

المصدح للسيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق. مقعد رقم 71.

**السيد شفيق زعفوري**

بسم الله الرحمان الرحيم،

نبدأها برسالة إلى الشعب الفلسطيني.

إن مأساة شعبنا الفلسطيني على أرضه المسلوبة المغتصبة تختصر كل قصة علاقة الأرض بالإنسان وبالتحرير وبالسيادة وبالحقوق وبالعرض والشرف.

وإن قداسة هذه الحكاية وقداسة أرض الأنبياء هي التي علّمتنا ما يستحقّ الحياة وحيث كان من الأجدر أن يكون لشعب فلسطين الجريحة وغزة التي تباد حق في خيرات كل الوطن العربي والأمة الإسلامية وما تنتجه خيرات شعوبنا يسارع بعض العربان والأعراب زورا وبعض المتأسلمين بهتانا إلى إطعام وإسقاط وإكساء وإدفاء العدو الصهيوني المحتل ليزهو ويعلو وينعم ويلهو بدماء أطفالنا ومائنا وبحرنا وملحنا وجُرحنا وجَرحنا وشجرنا وشهدائنا وأشلائنا ويدمر كل شيء تدميرا ويجوّع ويقتّل أبناء أمتنا في قلب أمتهم وهذا هو درس الدروس.

ذلك أن هؤلاء الذين وضعوا أنفسهم في خدمة العدو وتحت أقدامه لا يعرفون معنى للسيادة لا الوطنية ولا الحضارية ولا يعرفون مفهوما للكرامة، لا الإنسانية ولا القومية ولا يعرفون معنى للاستقلال لا الاقتصادي ولا العسكري ولا العلمي وهذا درس الدروس.

العزة لمجد الجبارين ومقاومته والخزي والعار واللعنة على كل المتخاذلين والمتآمرين وحسبنا الله ونعم الوكيل.

أما بعد، نبدي بعض الملاحظات والأسئلة حول مشروع القانون المعروض وما يتعلق به.

إن آفة الآفات التي تهدد الثروة الحيوانية والنباتية في بلادنا هي السياسات أو الاستراتيجيات الفاشلة أو الاستراتيجيات التي تكتب وتوضع بين الرفوف.

اليوم، إن الاكتفاء بإلقاء الأعذار على شمّاعة الحرب الروسية والأطلسية والشح المائي والكورونا لم يعد ينفع في شيء والسؤال هنا، متى تستبدل هذه الحجج بسياسة التعويل على الذات؟

السؤال الثاني، هل تعتقدون أنكم جزء من المسؤولية؟ مسؤولية الدولة المتعلقة بالعلاقات المعقدة والمتسببة في أزمات كثيرة ونقصد العلاقة بين مصالح وزارتكم وخاصة منها الجهوية وبعض المنظمات وخاصة اتحاد الفلاحين بتمثيل هؤلاء الفلاحين في علاقة بحلّ مشاكلهم وكيف تنظرون إلى هذه التعقيدات وسبل تفكيكها؟

ملاحظة ثالثة، إن عدم تسوية الأراضي الفلاحية، باب من أبواب المفاسد الكبرى التي يجب أن تغلق ونهائيا خاصة في سيدي بوزيد التي توفّر النسبة الأكبر من المنتوجات الفلاحية إضافة إلى حرمان صغار الفلاّحين من تراخيص الآبار الأنبوبية وبالتالي حرمانهم من المنح الفلاحية.

إضافة إلى غياب دور البنك الفلاحي تجاه هذه الشريحة التي كان من المفروض أن تكون من أولى اهتماماته ولكن للأسف عذر الملكية هو الحاجز.

سيدي الكريم، إننا نرى الخراب بأمّ أعيننا بالمناطق السقوية الكائنة بمعتمدية الهيشرية ولا نرى في المقابل جهدا فعليا لإنقاذها ولا لإصلاحها. ننتظر تدخلكم الفعلي وهل تبدون اهتماما وهل كان لكم علما بسوق الإنتاج بالوسط وما يقدمه بالنسبة إلى المنتج والمستهلك؟

سيدي الكريم، لكم مني رسالة من فلاّح بسيط: "وفّروا لنا ما بإمكانكم صادقين وسنجعلها ثورة زراعية". وفقكم الله.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق. المقعد رقم 73.

**السيد أحمد سعيداني**

شكرا السيد الرئيس،

أيضا كل الشكر للسيد الوزير والإطار العامل معه،

ليس من عادتي أن أشكر ولكن في الحقيقة وزارة الفلاحة والموارد المائية من الوزارات القليلة التي لا يكاد عدها يتجاوز أصابع اليد الواحدة التي تتماهى والخيارات والشعارات المركزية من 25 جويلية على عكس السواد الأعظم من وزارات مرتبكة ومرتعشة وربما متخاذلة.

شكرا السيد الوزير لأنكم تمكنتم من فرض الانضباط والجدية وتمكنتم من فرض التفاني في السواد الأعظم من مركباتنا الفلاحية في الداخل التونسي المهمّش والمنسي ومنذ أمد ليس بالبعيد كانت هذه المركبات الفلاحية لا تعدو أن تكون مصادر لإتلاف الثروة وليست مصادر لمراكمة الثروة لصالح المجموعة الوطنية.

في البداية أود أن أعبّر عن استغرابي وتعجبي الشديد، بما أننا اليوم نتطارح قانون التجارة الدولية بأصناف من الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

نظير هذا القانون كان قد عرض على مجلس نواب الشعب في الفترة النيابية بين 2014 و2019 ورفض مجلس النواب التداول فيه حينها بتعلة وهي صحيحة بأنه ليس من الأولويات.

أستغرب من قبول مكتب مجلس نواب الشعب لمثل هذا القانون وأستغرب قبول لجنة الفلاحة في مثل هذا الظرف بالذات لمثل هذا القانون، إن المهدد الحقيقي للانقراض في تونس هو الشاب التونسي الذي يخيّر الهجرة من تونس وخيّر ركوب المخاطر وركوب البحار للهروب من واقع التهميش ومن واقع التفقير ومن واقع انعدام الكرامة.

والنادر في تونس هو التشغيل والنادر في تونس هو الكرامة الوطنية والأمل الشباب المواطن في تونس يريد الأمل ومواطن العمل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عندما نتحدث عن ضرورة إعادة هيبة الدولة، فإننا نتحدث عن تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات المواطن نور الدين بالحمامية أصيل أوتيك الجديدة استحوذت وزارة أملاك الدولة على أرضه وهي أرض ملك للدولة.

نحن لسنا ضد القانون ولكن عندما نتحدث عن القانون وعندما يقول البعض أن القانون كالموت لا يستثني أحدا نريد أن يكون القانون كالحياة لا يستثنى منها أحد.

الأراضي الفلاحية بأوتيك تحت تصرف مجموعة من الأهالي منذ سنة 1992 و1993 ووفرت موارد شغل للأهالي واليوم يتم انتزاع أرض من مستغلها لا لشيء إلا لأنه ضد مجموعة من اللوبيات الموجودة بالمنطقة.

يجب أن يكون القانون إنسانيا وجوهر القانون يجب أن يخدم مصلحة الشعب لقد حفر المواطن نور الدين بن حمامية بئرا بعمق 4 كلم وجلب الماء من زواوين وتم انتزاع أرضه وأكثر من 200 مستغل للأراضي الدولية منذ سنة1992...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار له خمس دقائق. المقعد رقم 46.

**السيد ماهر الكتاري**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

قبل أن أخاطب السيد الوزير، أردت أن أجيب زميلي عن القضية الفلسطينية، نعرف أن هذه القضية في قلوب الجميع وما يزعجني قليلا هناك الكثير من يستغلون هذه القضية في الداخل والخارج لأغراض سياسية وانتخابية، مثلما ذكر ذلك السيد رئيس المجلس على لسان رئيس الجمهورية، هناك عدة أطراف يستغلون هذه القضية والشعب الفلسطيني لأغراض سياسية بحتة.

أمر وسأتحدث اليوم مع السيد وزير الفلاحة، مع السيد أمير لواء السيد عبد المنعم بالعاتي لماذا؟ لأنني أشعر أنني في حرب كبيرة في وزارة الفلاحة وأفضل أن تعودوا إلى ارتداء بدلتكم العسكرية ونضع أنفسنا في حرب حقيقية ضد ما يحدث في ميدان الفلاحة.

أطلب منك العودة إلى "la cartographie de la Tunisie, la cartographie des terres agricoles de la Tunisie" التي أصبحت غير موجودة.

بودّي أن أعرف "la cartographie bien précise" معتمدية معتمدية، ماهي الأشياء التي نحن بصدد زراعتها وماذا سنزرع؟ وما دامت لجنة الفلاحة موجودة هنا نطلب منها أن تطلب منكم مدها بتقرير مفصل كل ثلاثة أشهر وكل ستة أشهر حول ماذا زرعنا وما هو برنامجنا وماذا جلبنا وما لم نجلب حتى لا نبقى نتساءل في السنة المقبلة عن القمح والبطاطا والفلفل وإذا كانت "la base" هي " la cartographie" غير موجودة فإنه لا يمكننا القيام بأي شيء، لقد كانت موجودة سابقا وكنا نعرف بالتفصيل ماذا سنزرع وماذا سننتج في هذا الشهر والشهر الموالي وكم يتطلب الأمر من بذور وأدوية ولكن كل هذا غير موجود الآن.

المسألة الثانية، ديوان الحبوب والمشاكل المتعلقة به، السيد أمير اللواء لو كان لديك قائدا في المعركة ويجلب قمحا فيه رطوبة

لجنودك فكيف سيكون رد فعلك؟ هذا السؤال موجه إلى السيد أمير اللواء. كيف ستتصرف معه؟ أريد الجواب فقط.

هذه ليست المرة الأولى التي تقع في ديوان الحبوب والسيدة المديرة العامة لم تقدم اعتذارا حتى للشعب التونسي، كمثال في لل " pays asiatiques"، في ميدان كرة القدم عندما انسحب مدرب الفريق القومي الكوري وقف وانحنى أمام الجمهور وطلب الاعتذار منه وقال أنا مخطئ ونحن نجلب القمح منتهي الصلوحية ولا حياة لمن تنادي. لا بأس سيقع أكله.

أنا هنا أخاطب أمير اللواء عبد المنعم بالعاتي، لو جلب لك عقيدا أو رائدا مثل هذه الأطعمة لجنودك فكيف ستتصرف معه؟ في الوقت الحاضر " je suis en train d'entendre le silence du parlement".

ما ذكره زميلي عن اتفاقية الحيوانات وأعود إلى السيد الوزير، السيد الوزير يشغلونك بأمور جانبية هناك الأهم وهناك المهم لا بد أن نعتني بالأهم الآن، لدينا عدة قوانين يمكنكم إرسالها من وزارة الفلاحة إلى البرلمان أهم بكثير من مشروع هذا القانون. أعرف أنه مهم ولكن هناك الأهم ممّا يرد علينا لمجلس النواب وأنا أوافق زميلي لو كنت عضوا في لجنة الفلاحة لطلبت منك الاعتناء بالمهم. أريد شيئا مهما حيويا أكثر.

سأمر الآن إلى قضية الماء...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي غير منتمية ولها ست دقائق. المقعد رقم 163.

**السيدة ماجدة الورغي**

شكرا السيد الرئيس،

أرحب حقيقة بالسيد الوزير والوفد المرافق،

بالنسبة إلى مشروع هذا القانون سأقول "نعم" لأنه قانون طال انتظاره وانتهكت بلادنا فيما يخص الحيوانات المهددة بالانقراض لكن بعد إذنك السيد الوزير أريد أن أترك السلحفاة والحرباء جانبا ولنتحدث قليلا عن مشاكل جهاتنا لأنني في تاريخ 16 جانفي 2024 كنت قد تقدمت إلى سيادتكم بمطلب لقاء عن طريق مجلس نواب الشعب وأريد أن أؤكد لكم أن جلسة العمل التي كانت ستجمعنا لم أكن سأتقدم فيها بأي مطلب شخصي لي ولعائلتي.

أردت أن أقول أن مطالب جهتنا وأبنائنا هي التي تدفعنا واليوم أريد أن أستغل تواجدك تحت قبة البرلمان لأحدثك عن مظلمة يتعرض إليها متساكنو ولاية بنزرت بصفة عامة وسأبدأ بأوّل ملف.

بتاريخ 21 ديسمبر 2021 تدخل والي بنزرت في وسيلة إعلام رسمية وقدم تصريحا رسميا بعد زيارة ميدانية لأحد المسالك الفلاحية الذي يعد كارثة في الحقيقة بدليل أن سيارته تحطمت وقام بإصلاحها أبناء الجهة وقال حينها أن الوضع كارثي لمسلك فلاحي يؤدي إلى500 هكتار منتجة للحبوب وتدعم المنتوج الوطني من الحبوب وهنا أريد أن أدعم مداخلة زميلي وأقول أننا بلد منتج، أريد أن نتساءل لما نستورد الحبوب المسرطنة والمنتهية الصلاحية وغيره؟

في هذا التصريح السيد الوزير، قال السيد والي بنزرت أتعهد بعد المعاينة الكارثية لهذا المسلك الفلاحي وكذلك المجلس الجهوي للتنمية بالمشروع بميزانية 800 مليون وهناك إمكانية لميزانية إضافية.

بعد مرور سنة وفي إطار المتابعة لهذا المشروع تدخل السيد كاتب العام الولاية بتاريخ 20 سبتمبر 2022 ودعّم ما ذكره السيد والي بنزرت أن المشروع مبرمج فقط ونحن في انتظار الاعتمادات.

هنا السيد الوزير فرح المواطنون واستبشروا بكل خير، من تركوا أراضيهم وقاموا بكراء منازل وسط البلاد عادوا مرة أخرى إلى أراضيهم.

هناك مستثمران يعيشان في الإمارات حبذا الرجوع والاستثمار في مسقط رأسيهما في مشاريع فلاحية.

في شهر جانفي 2024 تفاجأ المتساكنون بعدم وجود المسلك وحذفه تماما بتعلة عدم وجود تجمع سكني وليس له أولوية رغم أن والي بنزرت قال إنه مسلك ذو جدوى اقتصادية.

هنا، سيدي الوزير، أطالبك بفتح تحقيق في المسلك المؤدي إلى منزل أحد المسؤولين في ولاية بنزرت الذي أنجز في سنة 2016 على مدى كيلومترين وهو يؤدي إلى أربعة منازل المسؤول وأخاه وعمه وابن عمه.

نريد أن نفهم أين الأولوية هنا، تجمع سكني أم جدوى اقتصادية؟

هنشير المسافاتين اسم يذكر لأول مرة تحت قبة البرلمان ولا يعرفه الكثيرون، ترك هؤلاء المواطنون أراضيهم ونزلوا إلى تونس للعمل في مجال البناء والطلاء ليقال عنهم فيما بعد نزوح جائعون في حين أنه يمكنه أن يزرع ويستثمر في بلاده ويشم التراب بيديه ويشبع لماذا؟ لأن كل عائلة لها الحق في 10 لتر من الماء في "أوسو" يستعمل في الغسيل والأكل والاستحمام.

شباب الجهة الذي من حقه أن يستحم ويضع الـ "Gel" في شعره مطالب أن يتقاسم معهم العشرة لترات ماء.

هنشير الشنيتي بنزرت الجنوبية، في سنة 2024 يتنقلون عن طريق الحيوانات وهنشير المسافاتين يتمتعون بالماء باستعمال الحيوانات.

أردت أن أقول لك السيد الوزير أن هؤلاء لم يطلبوا منكم الأكل ولا توفير موطن شغل بل أرادوا التمتع بكرامتهم في أراضيهم ولا يرغبون في الاستماع إلى من يقول لهم نزوح في أرض غير أرضهم ولا بر غير برهم.

هذه مظلمة السيد الوزير أعلمتك بها وأتمنى أخذها بعين الاعتبار وتتم إجابتنا وأنا مستعدة لتقديم أي ملف ترغبون فيه وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية ولها ستّ دقائق. المقعد رقم 214.

**السيدة منال بديدة**

شكرا السيد الرئيس،

قبل البدء في مداخلتي أود تقديم الاعتذار إلى السيد رئيس المجلس عما بدر مني في الجلسة الفارطة لأنني لم أتمالك نفسي من شدة الصدمة التي تعرض إليها أحد أبناء المعتمدية التي أنتمي إليها.

أعتذر لك السيد الرئيس فأنت كبيرنا ورئيسنا ومقامك محفوظ في قلوبنا.

ثانيا، أود أن أوجه رسالة إلى كافة أعضاء الحكومة، عندما أقدم البوعزيزي، رحمه الله على حرق نفسه اندلعت ثورة في بلادنا بل ثورات وتغيّر كل العالم 180 درجة وإلى اليوم لا زالت تلاحقنا لعنة الموت ولا زلنا نفقد الشهداء حرقا بسبب مصّاصي الأحلام أعداء الحرية والكرامة الوطنية.

وبالفعل اندلعت شرارة الاحتجاجات في معتمدية بئر علي بن خليفة والحمد لله بفضل ثقة المواطنين في شخصي تمكنت من تهدئة الوضع بشرط أن يظهر حق لطفي رواشد.

والده لا يرغب في تعويضات مالية كما أن والدته لا تريد أن تتجول في العالم وتقطن في كندا مثل والدة البوعزيزي رحمه الله، يريدون فقط حقه من الأمنيين الذين قاموا باستفزازه ويفقد السيطرة على أعصابه وتهون عليه نفسه ويقوم بحرقها ويحاسبون مع العلم أن العائلة لديها بينة على حقيقة ما يقولون.

تخيلوا أن الشاب يقوم بحرق نفسه والأمنيين يقومون بتدوين محضر خطية بعشرة آلاف دينار وحجز سيارة فمن باب الإنسانية أن يرجعوا السيارة للأب تخليدا لذكرى ابنه.

بالنسبة إلى جلسة اليوم يعرض علينا قانون لتنظيم التجارة الدولية في مجال الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض. سيدي الوزير، لدي اعتقاد راسخ أن التوعية أهم من التجريم والوعي أهم من التقنين لأن لا إداراتنا لها الكفاءات اللازمة لنشر الوعي ولا عقلية المواطن الآن جاهزة لقبول التغيير.

لهذا تبقى الفترة أو المرحلة قانونية بامتياز وأنا أثمّن مشروع القانون المعروض علينا اليوم، كانت بلادنا رابع دولة تمضي على الاتفاقية لتنظيم التجارة الدولية للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض وتأخر انجاز هذا القانون 50 سنة، أن يأتي متأخرا أفضل من ألا يأتي أبدا وهذه صورة أخرى عن تأخر بلادنا في المجال التشريعي.

ولو نقارنها بالشقيقة موريتانيا مثلا التي نعتبر أنفسنا متقدمون عليها من الناحية القانونية نجد أنها أمضت على هذه الاتفاقية سنة 1998 وأعدت مشروع القانون سنة 2007.

بعد أن كانت بلادنا في المرتبة الرابعة ستصبح تونس اليوم الدولة رقم 120 من بين الدول المنخرطة في هذه الاتفاقية التي تعد القانون في هذا المجال وأتمنى السيد الوزير أن يتجه الاهتمام التشريعي ليس فقط للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض بل إلى كل الحيوانات والنباتات لأن في بلادنا لا توجد قوانين خاصة تحمي الحيوان والنبات باستثناء الفصل 317 من المجلة الجزائية والفصلين 25 و26 من أمر 1896/12/15، قوانين خاصة لكي لا نرى مجددا الانتهاكات التي يتعرض إليها خاصة الحيوان في بلادنا من قنص وسوء معاملة وتعذيب لأننا مازلنا نبتعد من ناحية الوعي مئات السنوات الضوئية.

سيدي الوزير، على ذكر النباتات أكيد بما أنك ابن الفلاحة لك علم بالدراسة المنجزة بأمريكا منذ سنة 1966 والتي تقول أن النباتات لها ذاكرة وقادرة على تخزين المعلومات للأحداث التي تدور حولها ثم جاءت دراسة إيطالية فيما بعد تقول أن النبات أيضا لها مشاعر وأحاسيس ويتأثر بما يحدث حوله.

السيد وزير الفلاحة، لا تنسى أن لدينا 500 ألف ضيعة زيتون في ضيعة الشعّال مقبلة على الموت وربما تخزّن في ذاكرتها جولة السيد الوزير بين صدورها وهو يعطي الوعود بأن يضع برنامجا جديا وحقيقيا لإنقاذ هذه الضيعة ونحن أيضا في انتظار هذا البرنامج. مع الشكر الجزيل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق. المقعد رقم182.

**السيد عماد الدين سديري**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد وزير الفلاحة والوفد المرافق لك،

في البداية، أريد أن أتحدث عن هذا الفصل القانوني الذي أعتبره مهما لأن كل الفصول وآليات العمل في كل الأسلاك وفي كل الوزارات لابد أن نحترمها ونعطها قيمتها وإلا لن تصبح لدينا دولة.

إذا بقينا ننظر فقط للأشياء السلبية التي تمس بالحياة البشرية لا نستطيع أن نتقدم إذا لم نعمل بتوازي بين جميع القطاعات.

السيد الرئيس، أريد أن أتحدث في البداية عن نجاح الموسم الفلاحي، تونس خضراء الآن بفضل الأمطار وبفضل الغيث النافع، خضراء وفيها منظر جميل جدا ومن الطبيعي أن يدفعنا لتكون وزارة الفلاحة سباقة في التخطيط لموسم فلاحي إن شاء الله.

نحن لن نستبق الأمور ولكن نقول التحضير من الآن باعتبار أن الفلاحين الذين لم تنتج أراضيهم أي شيء وتعبوا في جلب الأعلاف والحبوب والذين اصطفوا لشراء السميد هم الذين أنتجوا، أراضيهم من أرض بيضاء تصبح خضراء بين عشية وضحاها وهذه هي عقلية الفلاحين لأن الفلاح لا يفرط في أرضه مهما كانت الظروف.

نحن نؤمن أن دولتنا قامت بمجهود لكن المجهود المضاعف قام به الفلاح الذي أحييه من هذا المنبر لأنه أكبر سند للدولة في ضمان أمنها الغذائي.

سيدي الوزير، أعرف أنك إنسان ميداني وأريد أن أطلب منك أن تشرف على مجلس جهوي في ولاية الكاف في أقرب الآجال لأن هذه الولاية ممطرة ربما في بعض المقاييس لكنها ولاية معطشة، أغلب المشاريع معطلة وأغلب المؤشرات تقول أننا لم نتطور منذ سنة ونحن في البرلمان أغلب المشاريع لم تتحرك نظرا لمنظومة المقاولات التي تقوم بتعطيلنا.

السيد الوزير، أريد الحديث عن الماء الصالح للشراب، جميع التونسيين يشربون الماء الموجود لكن من غير المعقول أن يشرب مواطن ماء معدني وآخر يشرب ماء ملوثا أو لا يجده بتاتا.

بالنسبة إلى المناطق السقوية السيد الوزير، أطالب بأن يكون لديك تدخلا عاجلا باعتبار أن المنطقة السقوية بسيدي خيار على مستوى واد ملاّق معطلة وهناك تسرّب مياه وجب التدخل فيه تدخلا سريعا لكي تكون المنطقة السقوية سندا للفلاحين ولدولتنا.

من هذا المنبر، أريد أن أتوجه بالشكر إلى المدير الجهوي للتنمية الفلاحية على تدخله الناجع والسريع في منطقة سرّاط على مستوى تاجروين وقلعة سنان من أجل تنشيط المنطقة السقوية وإعادة الروح إليها، فمن هذا المنبر أحيي جميع الأطراف وأخلق لهم الأعذار ولكن نقول أن العدالة المائية يجب أن تكون لجميع التونسيين وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق. المقعد رقم 109.

**السيد نجيب عكرمي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الحضور،

محراب السيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

المفروض أن نناقش اليوم مشروع مجلة المياه واستراتيجيات الوزارة في تونس والأمن الزراعي. أعتبر أن الموضوع الذي نناقشه اليوم موضوع ثانوي الحيوانات المهددة بالانقراض، القنفد والورل فهذه الحيوانات ليس لها الأولوية وليست استراتيجية الأمن الزراعي والغذائي في تونس. من المفروض أن نناقش اليوم مجلة المياه والأمن الغذائي بتونس.

السيد الوزير، سأتحدث على لسان الفلاح، الفلاح الذي ينتظر حلولا لمشاكله المتفاقمة، الفلاح في سيدي عيش وفي قفصة الشمالية وفي السند وفي بو الخير وأم العرايس والمتلوي. الفلاح الذي لم ينتظر من وزارة الفلاحة لا دعما ولا إرشادا ولا توجيها.

الفلاح الذي اختار الأرض وطنا ومسكنا ومصدرا للعيش، الفلاح الذي عوّل على إمكانياته الذاتية وزرع الأرض بورا وسكن الفيافي تحت جبال عرباطة وسيدي عيش وزنوش وأم العلق بعد أن طرد الاستعمار وقاوم بالسلاح العدو المغتصب للأرض فسالت دماء المقاومين الفلاحين الكادحين.

البشير بن سديرة، كان مزارعا وساسي الأسود والأزهر الشرايطي وأصبحت هذه الصحراء اليوم في جهة قفصة جبالا خضراء بعرق الكادحين المزارعين.

جنود الحقول، استبسلوا في استصلاحها، أعادوها للحياة وتمسكوا بالعيش في بيئة صعبة وقاسية أنتم لا تعرفونها، لم ينتظروا مساعدة الدولة ووزارتكم لا بمشاريع ولا منح ولا قروض بسبب تعثر وتعطل وتعطيل المشاريع العمومية السيد الوزير الفلاحية بجهة قفصة إلى اليوم.

وكنا ننتظر من زيارتكم الأخيرة حلا للمشاريع لكن للأسف الشديد أنا والفلاح محبط في جهة قفصة لأنه لم يتغير شيئا بل زاد الأمر سوءا وكثر الفساد وعمّ الإفساد وبعض المشاريع العمومية تخلت عنها الوزارة على غرار مراكز الإشعاع وقد اطلعتم على ذلك والمنابت الغابية وتعاضديات الدولة فأصبحت خاوية تغرد فيها الحرابي ويبس زرعها وماتت حيواناتها والأمثلة كثيرة.

فكيف لهذه الوزارة التي لا يزال ينخرها الفساد بكل مفاصلها منذ عقود ولم تقدر على استصلاح ضيعتها الخاصة أن تدعم فلاحي الجهات المنسية أو حتى تستكمل مشاريعها العمومية في المناطق السقوية مياه الشرب وكهربة الآبار جزء كبير، هناك آلاف السكان اليوم بدون ماء صالح للشراب في المتلوي وفي زنوش وفي سيدي عيش وقفصة الشمالية إلى غير ذلك.

أين الوزارة والحكومة؟ كلها معطلة بفعل فاعل أقولها لأن وزارتكم السيد الوزير مخترقة. استفق وأصلح ما يمكن إصلاحه في المقابل هذا الفشل المفارقة العجيبة التي نراها أن الأرقام التي تقدمها مصالح الوزارة تشير إلى كميات الإنتاج الزراعي السنوي بقفصة من الحبوب والفستق والزيتون فأي نموّ هذا؟ وكيف كان ومن ساهم في هذا النمو؟

وحده الفلاح وسواعد الكادحين الكادحات في الحقول، وحده الفلاح له الفضل في ذلك بإمكانياته المحدودة وبالآبار الخاصة رغم التضييقات والابتزاز والتنكيل لا لشيء لأنه يسقى زيتونه وحقوله بآبار رفضت الدولة أن تمنحه التراخيص فيها فتمسك بأرضه وبجهده أنتج الزرع.

ارفعوا أيديكم عن هذا الفلاح المناضل في أرضه من أجل وطنه وغذاء شعبه لا أن نناقش مشاريع سخيفة وأقولها سخيفة.

هذا الفلاح الذي يتعرض يوميا إلى التضييق والحرمان من رخص حفر الآبار لغراسة مزارعه وزيتونه المهدد بالقطع.

سيدي الوزير، كنتم وعدتم الباعثين الشبان برخص، إلى اليوم رفضت 15 رخصة للباعثين الشبان من وزارتكم لا أعلم هناك اختراق داخل وزارتكم السيد الوزير وتعطيلات لسيادتكم؟ استفق السيد الوزير.

أنا أتحدث لأن لوعة الفلاح هي لوعتي والفلاح في قفصة يعاني.

سيدي الوزير، نطالبكم بالتسريع وبتسوية وضعية الآبار العميقة لصغار الفلاحين بجهة قفصة وعديد الجهات بسيدي بوزيد والقيروان.

سيدي الوزير، أغلب مطالب رخص حفر آبار الباعثين الشبان معطلة ورسالتي موجهة إلى السيد رئيس الجمهورية إذا كان الوزير لا يرغب في الاستماع إلى مشاكل الفلاح في جهة قفصة السيد الرئيس.

السيد الوزير، إما أن تقوم الوزارة بدورها إلى جانب الفلاح أو يتخلى الفلاح عن أرضه وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق. المقعد رقم 160.

**السيدة فاطمة المسدي**

شكرا السيد الرئيس،

ننتظر السيد الوزير لأننا سنناقشه.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

نرفع الجلسة لمدة عشرة دقائق.

(كانت الساعة العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة صباحا)

## استئناف الجلسة
## ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة العاشرة وخمسين دقيقة صباحا)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

نستأنف الجلسة والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

**السيدة فاطمة المسدي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة،

سأتحدث اليوم مع السيد الوزير كعضو في الحكومة، كعضو في حكومة مسار 25 جويلية، أشعر اليوم بالفرح لأن هناك بعض القوانين الإصلاحية كمشروع اليوم وهو مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لكن سيدي، اليوم لا فقط النباتات البرية مهددة بالانقراض حتى أشجار الزيتون الموجودة لدينا، أشجار الزيتون الموجودة في بلادنا مهددة بالانقراض سيدي الوزير.

خلال نهاية الأسبوع الماضي كنت قد تنقلت لزيارة معتمدية العامرة بولاية صفاقس في عمادة ذراع بني زياد وهي عمادة فلاحية بامتياز توجد بها أشجار الزيتون والناس يستثمرون في أشجار الزيتون، تفاجئت سيدي الوزير، بالكمية الكبيرة من أفارقة جنوب الصحراء الموجودين في غابات الزياتين، اليوم أريد أن أتحدث بالعامية، الأفارقة الموجودين هناك نصبوا مخيمات بمعدات الريّ التي يستعملها الفلاحين للريّ قطرة قطرة وهذا يعني أن الفلاحين خسروا عديد المعدات، بل أكثر من هذا تم إحراق الزياتين لاستعمالهم في غسل أسنانهم، تم إحراق أشجار اللوز لاستعمالها لذلك، زياتين تم تكسيرها لاستعمالها كحطب.

بل أكثر من هذا، لم يعد الأهالي قادرين على السقي أو القيام بأي عمل فلاحي لأن هناك احتلال لأفارقة جنوب الصحراء لغابات الزياتين في كل مكان سيدي الوزير، 7 آلاف إفريقي موجود في غابات الزياتين ومنعوا الناس من استعمال أشجار الزياتين والزياتين تموت في الوقت الذي تعتبر صفاقس عاصمة للزيتون.

سيدي الوزير، إن ما يحدث خطير جدا بل أكثر من هذا وجدت أن الكلغ من الفارينة يتم بيعها في المخيمات بعشرة دنانير سيدي الوزير، الكيس بعشرة دنانير، وجدت الأرز غير الموجود منذ سنتين في صفاقس يتم بيعه بستة دنانير في المخيّمات، في كل مخيّم توجد خيمة لبيع المواد الغذائية، محلات المواد الغذائية ستغلق، الذين يدفعون معلوم الباتيندات لا تصلهم المواد الغذائية، تصل إلى أفارقة جنوب الصحراء لأنهم يشترون هذه المواد بأسعار مرتفعة وكل هذا موثق وأنزلته فيديوهات في المباشر.

سيدي وزير الفلاحة، الآن لا أتحدث عن الفلاحة، أتحدّث عن تونس، تونس مهددة...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم السيد الفاضل بنتركية عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

**السيد الفاضل بنتركية**

شكرا سيدي الرئيس،

والشكر الموصول للجنة الفلاحة،

مرحبا بالسيد الوزير،

ومرحبا بالوفد المرافق،

نشكر لكم الاهتمام بهذا الموضوع وأثمن لكم هذا الإجراء بتقديم مشروع القانون وننتظر منكم مشاريع أخرى في هذا الميدان الهام في اقتصادنا في تونس، ألا وهو ميدان الفلاحة والصيد البحري.

هذا الموضوع هو مجال اهتمام كل بلدان العالم فيعتبر موضوع حماية الدول من انقراض العديد من أصناف النباتات والحيوانات البرية النادرة موضوع هام جدا.

سيدي الوزير، هل يمكن أن نتحدث ونناقش موضوع انقراض الحيوانات ونحن نتابع بكل ألم وبكل أسف ما يقع بجهة الوطن القبلي من إخلالات وعدم تطبيق الأنظمة والقوانين في صيد الطيور الجارحة وخاصة ما يسمى "الساف" ومن لا يعرف مهرجان الساف بمدينة الهوارية وكان هذا الصيد في جبال الهوارية وفي غابات قليبية يمثل ثقافة ورياضة والآن أصبحت تجارة وأصبح هناك فتك بهذا النوع من الحيوانات.

سيدي الوزير، الثروة الحيوانية البرية في خطر، إن لم تبادر الجهات المختصة في وزارتكم بإيجاد حلول عاجلة ووضع برنامج مدروس لشباك الصيد أنا أعتقد وحسب علمي أن تراخيص الشباك لصيد هذه الطيور الجارحة يتم الترخيص فيها للصيد بالنهار فقط ولا يجب أن تبقى بالليل مما يسبب القضاء والفتك بجميع الحيوانات والطيور الليلية، إذ أننا نلاحظ انتشار أغلب الشباك بما يفوق العشر كلم منتشرة ليلا نهارا وعلى مدى ستين يوما ونحن على أبواب موسم جديد من اصطياد هذه الطيور فأتمنى أن لا تتواصل خلال هذه السنة هذه الإبادة للطيور.

سيدي الوزير، إن حوالي 25 دولة تراثهم في "البيزرة" أي الساف مسجل كثروة عالمية باليونسكو، إلا تراثنا في تونس، مرفوض بسبب كوارث الشباك وهذا ما أخذته من الأنترنت التي تستعملها بعض الجمعيات في الوطن القبلي.

لذلك أطلب منكم وأرجوكم إعطاء الأوامر لوقف نصب الشباك المهمشة والصيد ليلا وهذا يحجره الفصل 172 من القانون.

سيدي الوزير، للتذكير فقط، ميناء قليبية الذي يعتبر من بين الثلاث أكبر موانئ في تونس بدأ يلفظ أنفاسه الأخيرة ولكم سديد النظر وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له سبع دقائق.

**السيد عبد الستار الزارعي**

شكرا سيدي الرئيس،

أحيّي الجميع وأشكر السيدة الرئيسة،

أنا أكره الفتنة على هذا سأشكر زميلتي منال بديدة، لأنها اعتذرت من سيادتك والسيد الوزير المحترم نريد منكم ومن الجميع ومن زملائي رحابة الصدر، ونحن جميعا هنا من أجل خدمة تونس ونحن في سفينة واحدة، فالفتنة أشد من القتل وهذا سبب من أسباب تخلف تونس منذ دولة ما يسمى بالاستقلال.

سيدي الوزير، قانون النباتات والحيوانات البرية التي ستنقرض أعلم أن سيادتكم لستم المسؤولين على سياسة تونس الفلاحية منذ 1956 أنتم آخر وزير في وزارتنا ووزارة الفلاحة سيدي الوزير، مهمة جدا لأنها تمثل الأمن الغذائي للشعب التونسي وللبلاد التونسية وبدون نهضة الفلاحة من المستحيل أن تنهض هذه البلاد، نحن نتحدث عن قانون النباتات والحيوانات البرية التي ستنقرض وأغنامنا ستنقرض، فلاحتنا ستنقرض، فلاحونا سينقرضون.

سيدي الوزير، سيكون نقدنا، نقدا موضوعيا وعقلانيا من أجل حلحلة وضعنا ومن أجل الوصول إلى الحلول ومن أجل النهوض بتونس ورسم سياسة فلاحية وصحية واقتصادية من أجل إنقاذ هذه البلاد.

سيدي الوزير، لقد كرهنا الحديث وكرهنا التنظير، نحن نريد واقعا.

سيدي الوزير، عندما يعاني اليوم فلاحنا، اليوم سيدي الوزير الفلاح يتم افتكاك أرزاقه في الطريق عندما يأخذ شاحنة محملة بالأغنام وبالمواشي ويبيع بما قيمته 20 مليون و30 مليون وأنتم تعلمون كم بلغ اليوم ثمن الأغنام ويتم إيقافه في الطريق باسم القانون ويتم افتكاك رزق أبنائه.

سيدي الوزير، ينتظر منك الفلاح حل هذه المشاكل، الفلاح ينتظر منك سيدي الوزير أن تتحدث خاصة مع البنك القومي ودعمه، الفلاح ينتظر منكم أيضا السادة المحترمين أن يتم دعمه كهربائيا، اليوم لدينا الطاقة الشمسية ما شاء الله، الفلاح اليوم يعاني من العطش بالإضافة إلى تغير المناخ، أمننا الغذائي مهدد سيدي الوزير وكلنا غايتنا النهوض بقطاع الفلاحة بدونها لن ننهض سيدي الوزير والتجارة الموازية تهدد فلاحتنا وفلاحينا.

سيدي الوزير، لابد أن تتواصل مع وزارة المالية ومع وزارة التجارة للحد من هذه الكارثة.

سيدي الوزير، الفلاح اليوم يذبح فكيف للفلاح أن يحارب بهذا الشكل وتنتظر منه أن يزرع وأن يؤمن لك الأمن الغذائي في الموسم القادم.

سيدي الوزير، التجارة الموازية تهدد الفلاح لذلك لابد من إدخال التجارة الموازية ولابد من دمجها في الاقتصاد، نحن نبحث عن الموارد لتونس فعندما يصل الأمر بأن تهدد التجارة الموازية فلاحتنا خاصة عندما تصل إلى 60 %.

سيدي الوزير، مشاكل الفلاحة كثيرة إلى درجة أن الانسان لا يستطيع أن يبوب أفكاره، الماء الصالح للشراب سيدي الوزير، تقريبا كل أرياف الجمهورية وكل أرياف سيدي بوزيد وأرياف دائرتي سوق الجديد والشرقية، هناك سكان منذ عشرين سنة لا يوجد لديهم الماء الصالح للشراب، الزفزاف والرميلية مثلا، الشرقية، المكارم هذه أكبر عمادتين في الجمهورية تقريبا تضم 13 ألف نسمة أشخاص متشبثين بأراضيهم، أراضي شاسعة، أراضي خصبة يا سيدي الوزير.

المكارم يوجد بها عمادتين سكانها متشبثة بأراضيها لا توجد لديهم مناطق سقوية وكما تعلم أن القانون اليوم منعهم من حفر الأبار، هؤلاء مورد رزقهم الوحيد هو أراضيهم، المكارم تعد أكبر عمادة في الجمهورية تقريبا تضم 13 ألف ساكن يطالبونكم بإرساء على الأقل مناطق سقوية فهؤلاء السكان لا يشربون الماء وحتى إن شرب الماء فإنه يشرب لمدة أسبوع وثلاث أسابيع لا يشرب الماء.

سيدي الوزير، عندما نتكلم هكذا وعندما نمدكم بالحقيقة لأننا كنواب نعيش الواقع ونحتك بالمواطن ونعرف مشاكله، فمثلا خلال أواخر هذا الأسبوع زرت عمادة العقلة السكان هناك لم يشربوا الماء منذ خمسة أشهر والحمد لله يا سيدي ومشكورة السلط الجهوية وتمكنا من حل هذا المشكل وتمت حلحلته، فالماء الصالح للشراب هذا يعد حقا دستوريا.

سيدي الوزير، أقول أن نسبة 80 أو 90% من المواطنين التونسيين في حاجة للماء للشؤون المنزلية، أغلب المواطنين التونسيين 90 % يشربون المياه المعدنية مع الأسف لكن على الأقل يجب أن نوفر له ماء لقضاء الشؤون المنزلية وشكرا لكم وبارك الله فيكم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

**السيدة عواطف الشنيتي**

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد وزير الفلاحة وبإطارات الوزارة،

اليوم سأبدأ بإيجابية سأقول أتمنى أن تكون هذه السنة سنة "صابة وربي يوصل الصابة على خير" وسأقول لزملائي القمح الموجود في السوق نشتريه لهذا يجب أن نعمل وندفع للعمل، أطالب بإحضار "Dap" "والأمونيتر" بسرعة.

سيدي الوزير، في المرة الفارطة وخلال مناقشة الميزانية تحدثت عن التنظيم الهيكلي للوزارة، لقد استمعت للتقرير "la banque des gènes" التي ستحافظ على المشاتل والتي ستحافظ على الحيوانات تجدها تتبع وزارة أخرى هذه مشكلة، فالمشاكل الموجودة لدينا دائما متمثلة في الإجراءات وفي الإدارة وفي اللخبطة الموجودة.

سأتحدث اليوم عن قانون تنظيم التجارة الدولية أصناف الحيوانات البرية المهددة بالانقراض سأقول لكم سيدي الوزير، لدينا "البومزين" انقرض وطير الحبارة وطير الريم انقرض والآن وقد كنت أتحدث مع السيد المدير كنت أتحدث عن "noire de thibar" الذي سينقرض أيضا ولا يوجد لدينا "race pure" أنا من جهة تيبار وأنا أدرك ما أقوله سيدي الوزير.

سأتحدث أيضا عن القمح المحمودي وعلى الحمص وعلى الفول العربي الذي كان موجودا لدينا والذي كان طعمه يمتاز بطعم عالمي والذي لم يعد موجودا الآن ما فات مضى، علينا أن نعمل الآن ونقوم باستراتيجية لما هو موجود لدينا لنحافظ عليها.

سيدي الوزير، سأطلب منك شيئا، البياطرة غير موجودين لدينا في الجهات والفلاحين لا يجدون العلف وهذا يمثل مشكلا سيدي الوزير، كذلك سأطلب منكم شيء آخر سيدي الوزير، كل مزرعة تابعة للـ "OTD" مركب فلاحي يجب أن يكون فيه طبيب بيطري لأن هناك مشاكل في تيبار وفي القصرين.

سيدي الوزير، هناك موضوع آخر سأتحدث فيه إن قطيع الأبقار والماعز والنعاج يجب ترقيمهم بالنحاس لأنه عندما يتم ترقيمهم بالبلاستيك يتم قصها وتعود المشكلة عندما يبيعون أو بخصوص الأعلاف لذلك يجب القيام بترقيم النحاس حتى لا يستطيع أي شخص قطع هذا الترقيم وحتى يتحصل كل شخص على ما يحتاج إليه.

سيدي الوزير، سأتحدث الآن في مشكل الأراضي الدولية، المركبات التي تعمل بها وزارة الفلاحة لتعمل والمزارع القديمة سيدي الوزير، هناك أشخاص تعمل في الخفاء، لم يتم لا جرد الأسماء ولا تحيينها، لم يقع تغيير أي شيء، نفس الأشخاص التي تملكت سابقا في الخفاء هي نفسها وأصحاب الشهائد العليا الذين دائما نطالب بتشغيلهم معطلون ولا يجدون عملا. هناك أشخاص تريد أن تعمل سيدي الوزير، لماذا لا يتمتع هؤلاء بهذه الأراضي، لماذا "OTD" كل شهر تجده أمام البنك لا يمكنه تسديد ما عليه إن كانت تابعة لوزارة أملاك الدولة يجب أن يأتي السيد وزير أملاك الدولة لنتحدث معه عن هذه المشاكل لأن هذا يعتبر مشكلا عويصا وشكرا.

**السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، مرحبا مجددا بمعالي وزير الفلاحة، مرحبا بشخصكم وبمقامكم حللتم أهلا ونزلتم سهلا أنتم والوفد المرافق لكم.

الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له اثنى عشر دقيقة، فليتفضل.

**السيد محمد علي فنيرة**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، رجاء تقبل كلامي بكل لطف، زياراتك لكل مناطق الجمهورية دون المطلوب ودون المأمول ولهذا أدعوك للاقتداء بسيادة رئيس الجمهورية وزيارة الأماكن التي بها مشاكل والعمل على حل هذه الإشكاليات، بدلا من زيارة الأماكن التي ليس بها إشكاليات ولا تستحق تدخلا وأعني بها زيارتك الأخيرة لولاية نابل يوم 23 جانفي 2024، زرت أرضا لديوان الأراضي الفلاحية هذه الأرض مزروعة حبوب شعير وقفت أنت والمجموعة المرافقة لك وكنتم مصحوبين بطاقم كبير سيدي الوزير ولكن للأسف على بعد 1 كلم منك سيدي الوزير كانت توجد 500 عائلة لم تتمتّع بالماء لمدة سبعة أشهر سيدي الوزير، إنهم يأخذونك لرؤية الشعير ولا يأخذونك لرؤية العطشى إلى حد الآن يتجوّلون بك سيدي الوزير حتى لا تطّلع على الحقيقة.

على مدى ثماني أشهر سيدي الوزير، 500 عائلة بدون ماء تصرّح وزارة الفلاحة أن الأمر خارج عن نطاقها كما تصرّح الـ "SONEDE" أن لا علاقة لها بالأمر.

متى سيشرب أهالي بني عياش الماء سيدي الوزير؟ أريد وعدا منك لأهالي بني عياش متى سيشربون الماء؟

سيدي الوزير، اليوم يشرب الأهالي من خزانات وراء جرارات وتعتبر الحالة كارثية، لا يستطيعون الاستحمام ولا يجدون الماء حتّى لغسل ثيابهم، كلفة ألف لتر من الماء سيدي الوزير 50 دينار في بني عياش، إنّ الحالة التي يذهب بها الأطفال الى المدرسة كارثية حتى أنّ جميع المعلمين الذين تم تعيينهم بتلك المدرسة هربوا لانعدام الماء، لأن المعلم لا يستطيع الدخول لبيت الراحة لأنه لا يمكن اعتبارها بيت راحة.

سيدي الوزير، هذا يمينا، أمّا يسارا من موقع الشعير الذي زرته أنت وأخذوك إليه توجد تعاضدية فلاحية وقبل أن تذهب إلى هناك بأسبوع سيدي الوزير، تم قطع 547 زيتونة وتم الاعتداء على 350 آخرين، 547 في أراضي الدولة و370 شجرة زيتون في أراضي الخواص، أكثر من 800 شجرة زيتون تم قطعها قبل أسبوع من زيارتك ويأتون بك للمكان ولم تطلع على هذا سيدي الوزير. ليست هذه هي الزيارات التي نريدها، نطلب منك أن تأتي وتطلع على الحقيقة على أرض الواقع، إذا كانت 800 شجرة زيتون يتم اقتلاعها من عمادة واحدة فهذه تعتبر أكبر كارثة تحصل في تونس اليوم.

سيدي الوزير، أدعوك إلى فتح بحث في هذا الموضوع.

في نفس العمادة سيدي الوزير، تستغل "OTD" 800 هكتار وإنتاجها لا يتجاوز 10 % من إنتاج الشركة الفلاحية التي كانت تستغل الأرض اليوم "OTD" لا تعمل سوى في الأراضي البور، فهي غير قادرة أن تشتغل لا في العنب ولا في اللوز ولا في أشجار الزيتون لأنه يتم سرقتها.

وفي نفس العمادة سيدي الوزير، عمادة الخنقة توجد تعاضدية الخروبة وتعاضدية سيدي مسعود الذين يستغلون أكثر من 2000 هكتار يعتبر هذا إنتاجا هزيلا، عمال دون خلاص إلى متى هذا الفشل متواصل؟ إلى متى هذا الفشل متواصل؟

في نفس المعتمدية، معتمدية قرمبالية 200 عائلة في جبل الطريف بين الأعذار وسيدي بحر نفس الشيء 10 أشهر لم يتمتّعوا بالماء وعندما يتواجد الماء يتم جلبه بواسطة الخزّانات ألا يحق لهم أن يشربوا؟ ألا ينص الدستور بأن الماء حق عند ذهابه اليوم لرفع شكوي يتم إسناده رخصة للماء بينما أنتم غير قادرين على توفير الماء للمواطنين! يذهب أبنائهم إلى المدارس في حالة كارثية اليوم لانعدام الماء حتّى ليشرب ولا يمكنه غسل ثيابه ولا يمكنه العيش وأظن أنه من حقه أن يعيش اليوم والحق نفسه للحيوانات التي سننظر في مشروع يخصهم اليوم وحقهم في العيش، هذا إنسان ومن حقه الماء.

أمرّ سيدي الوزير، انخفضت الفلاحة اليوم بنسبة 1 % من النمو مما حققته في سنة 2023 كنا سنحقق 1,9 حققنا 0,9 لذلك سجلنا ضررا في نسب النمو ولهذا سيدي الوزير، بعض النصائح لكم وللمجموعة المرافقة.

لم يترك الخنزير سيدي الوزير، شيئا في منطقتي أكل العنب والعوينة واللوز إلى متى يتواصل تواجد الخنزير مع الشعب ويجري في الشوارع وقد رأيته أنا وأنت على مواقع التواصل الاجتماعي يجري في الشوارع، إلى متى سيتواصل هذا الأمر؟ إنّه يأكل العنب الذي نقوم بتصديره اليوم سيدي الوزير.

فيما يتعلق بالسل سيدي الوزير، لقد فتك بـ 90 % من أبقارنا اليوم يقوم أصدقائي عبر صفحات النواب بنشر صور لأبقار ميّتة في الـ "OTD" ونحن على علم بانتشار مرض السل بين الأبقار لذلك نرجو مدنا بتوضيح في هذا.

سيدي الوزير، قامت وزارة الفلاحة بإحداث مناطق سقوية ودفعت بخصوصها أموالا لكن ينقصها اليوم "drainage" باعتبار نسبة الملوحة العالية منذ مدة وتم القيام بـ"drainage" منذ خمسة عشرة سنة ولم يتم تجديده. أتساءل متى ستنطلقون في تجديد هذا "drainage" أم أن هذا ليس من أولويات الوزارة؟

سيدي الوزير، فيما يتعلق بالاستثمارات الفلاحية في ولاية نابل كنا نعطي 60 مليار استثمارات فلاحية اليوم يتم إسناد 30 مليار لذلك سجلنا اليوم تراجع بنسبة 50 %من الاستثمارات الفلاحية في ولاية نابل، لماذا؟ نريد إجابة عن هذا سيدي الوزير.

"API" تقوم بالدفع بعد سنتين من الاستثمارات وهذا من غير المعقول.

أعود للحديث عن ديوان الأراضي الدولية ، كان يعدل السوق في شهر رمضان ونحن مقبلون على شهر رمضان لكن لم يعد يوجد به لا دواجن ولا أبقار ولم يعد قادرا على تعديل السوق الموجودة، أراضي فلاحية مهملة، كان من حق أبنائنا أن يتمّ استغلالها من قبلهم أتصوّر أن ذلك أفضل من أن تكون موجودة لدى "OTD" ولا تقوم باستغلالها، وفي هذه النقطة أقول أن لديك 660 هكتار في سماش لا تستغل منهم الـ "OTD" إلا الأراضي البيضاء، تتم سرقة اللوز والخوخ والتين الشوكي أيضا كل المنتوجات تسرق ولا تتحصل "OTD"على أي شيء، هل من المعقول مواصلة التصرف على هذه

الشاكلة؟ علينا المحافظة على هذه الأرض، علينا أن لا نتصرف بهذه الطريقة "OTD" لا تقدر على المحافظة على 400 هكتار اليوم لديها 1500 هكتار في الخيام فقط!

أواصل، الآبار العشوائية سأمدك بملفات فقد قمت بإحضارها، إلى متى ستبقى هذه الآبار العشوائية تضر بالآبار التي تم حفرها برخصة؟

بخصوص المجمع الفلاحي للقوارص ببوشريك، زملائي النواب هذا جاء بالـ "coccinelle" بـ 1 أورو من الخارج ويقوم بعملية الإكثار لتأكل الدودة المضرة بالقوارص بعد أن أطلقوا هذه الدودة لتنفع القوارص ولتأكل كل هذا قامت الوزارة بالمداواة بالطائرة فتم القضاء على الـ "coccinelle" يا خيبة المسعى! يعني نقوم بالاستيراد من الخارج ليتم قتلها بعد ذلك، لا أدري كيف تتصرف الوزارة لا أدري هل سمعت سيدي الوزير بهذا أم لا؟

أكمل بعد المداواة بالطائرة، المياه العميقة بالجنوب، يقع استغلالها من قبل بلد شقيق ويقوم بزرعها وبإمكانك أن تقوم بزيارة لأطلعك على الفيديو، إلى متى ستبقى تونس لا تستغل هذه المياه العميقة بالجنوب التونسي؟ كل حدودنا آبار من البلد الشقيق نتمنى أن نرى آبارا موجودة لدينا في تونس.

تمثل مراكز التكوين الفلاحي أكبر مشكل اليوم لم نعد نجد أين نكون أبنائنا فلاحيا لنقص الموارد البشرية ونقص على مستوى المكونين، مثلا معهد بوشريك لمدة ثماني أشهر بدون مدير، كل هذا يؤدي اليوم إلى نقص في الدورات الفلاحية، أي أننا نخفض في مستوى تكوين أبنائنا ولم نعد قادرين على القيام بتكوين لأنه يوجد لدينا نقص على مستوى الإطارات وكل هذا يؤدي بالضرورة إلى نقص في اليد العاملة المختصة اليوم لم يعد لدينا مختص في تقليم الأشجار ولا مختص في التركيب إلى متى سيتواصل كل هذا؟ وأغتنم الفرصة لأشكر كل العاملين في هذا القطاع، قطاع التكوين لأنهم يقومون بساعات إضافية بدون مقابل سيدي الوزير.

فيما يتعلّق بالنحالة، لم يتمتعوا بالسكر فماتت بيوت النحل في فصل الشتاء سيدي الوزير، أتساءل لماذا يتحصل من لديه معمل على السكر بينما النحال لا يتحصل عليه.

لا تعترف "L'API" لا بشهادة حوز ولا بشهادة نشر حتى الذي يقوم بتربية بقرتين في اسطبل يطلبون منه رخصة الاسطبل، أتساءل هل هناك تونسي لديه رخصة بناء اسطبل؟ الجميع يستغل أراضي الأجداد، حقيقة كل هذا عبث.

أتساءل ماذا أعددنا للزراعات الصديقة للبيئة؟ هل نعرف الزراعات الصديقة للبيئة؟ في ظل نقص الأمطار والتغيرات المناخية الموجودة اليوم ماذا أعدت الوزارة لهذا؟

أعلمك سيدي الوزير، أنه في معتمديتي، معتمدية قرمبالية يوجد لدينا أربعة مصانع مجهزة بمحطات تنظيف ثلاثية وتعطي ماء نظيفا لكن مع الأسف الأربع محطات هذه تلقي بمياهها في الوديان، أليس من الأولى تقوم بمخطط لاستغلال هذه المياه النظيفة؟ اليوم نحن نعاني من شح مائي ويتم إلقاء الماء في الوادي هذا غير معقول ولا نجد مخططات هذا ما يجعلنا نتأكد بأننا نسير نحو الغرق سيدي الوزير، أتمنى أن تقوموا بمخططات في كل الجمهورية التونسية لمياه المصانع إن كانت وزارة الصناعة تقوم بدورها أتمنى أن تقوموا بدوركم أيضا وأن تستغلوا هذه المياه التي تنتجها هذه المحطات.

سيدي الوزير، أين التشجيع فيما يتعلق بالزراعات المائية؟ متى سننطلق في هذا نرى أشخاص تصرف أموال ولكن لم نر تشجيعات؟

سيدي الوزير، 80 % من المصانع مبنية على الأراضي الفلاحية، يجب إعطاء أراضي صناعية حتى لا يتم استغلال هذه الأراضي.

عن البناءات سيدي الوزير، إلى متى البلديات تفرض عليك أن تبني طابقين فقط، يجب بناء أربعة أو خمس طوابق كفانا بناء لهذه الأراضي الفلاحية، هل سنحافظ عليها اليوم أم لا، يجب أن يكون تدخلك واضح في هذا.

فيما يتعلق بالماء المهدور بكميات كبرى وسأمدكم بمنطقتين: محطة تصفية المياه ببلي كلما تنظف "les bacs" الموجودة تكون هناك مياه مهدورة ويتم سكبها بالوديان.

النقطة الثانية هو تنظيف "canal" كلما يتم تنظيفه يتم سكب الماء بمنطقة التركي وتبقى المياه تجري في الوادي لمدة 48 ساعة وعندما تساءلنا لماذا لم تستغلوا هذه المياه قالوا لا نستطيع ذلك. هل يعقل أن الفلاح الذي بجانبه "vanne" لا يأخذ الماء ونحن نسكب الماء لمدة 48 ساعة في الوديان.

أود فتح بحث مدقق في الماء الذي ذهب في وادي بلي وفي وادي تركي كل يوم سيدي الوزير.

أكمل، بنايات عظيمة سيدي الوزير موجودة في أراضي دولية ولا تستغل في معتمديتي توجد 30 بناية من 500 إلى 5 آلاف متر موجودة ولا يتم استغلالها.

أكمل سيدي الوزير، تعاضديات الحبوب عندما تقوم بجلب الحبوب لا تجلب "Dap" ولا تقوم بجلب "الأمونيتر".

سأسألك آخر سؤال، هل يوجد زيت زيتون بـ 15 دينار؟ يا أخي عليكم توفيره في الأسواق من المنتج إلى المستهلك على الأقل ليجد الشعب الزيت في شهر رمضان وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي الحاج عمر غير منتمي له أربع دقائق فليتفضل.

**السيد سامي الحاج عمر**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير،

ومرحبا بكافة الإطارات المرافقة لكم،

نحن نثمن هذا القانون اليوم خاصة فيما يتعلق بالحيوانات البحرية خاصة السلحفاة ففي ولاية المنستير نعاني من انقراضها.

هناك شيء آخر سيدي الوزير في هذا القانون، يتعلق بتثمين بذورنا، بذور أجدادنا سابقا، سابقا كنا مع أجدادنا عندما نجمع الشعير أو القمح أو الدلاع أو الجلبانة كنا نزرع نفس بذورنا كنا نخزن منها ونأكل منها والبقية نقوم بتخزينها الآن وفي الوقت الحاضر لا توجد لدينا أي بذور يمكن خزنها لإعادة زراعتها أي أن البذور التي نتحصل عليها نزرعها كلها وتذهب كلها أتمنى بعث بنك للتخزين لمحاولة المحافظة على البذور القديمة سواء كانت من البقول أو من الحبوب.

سيدي الوزير، أنت تعلم أن قانون حماية الأراضي الفلاحية المعمول به لحد هذه الساعة، هو قانون سنة 1983 وهذا القانون لا يتماشى في الوقت الحاضر ولا يمكن تطبيقه على نفس الولايات

بنفس الطريقة، هو قانون يجبر الجميع على تطبيقه وعلينا احترام القوانين، هذا صحيح ولكن حان الوقت لكي لا نطبق هذه القوانين الموجودة سنة 1983 على نفس الولايات بنفس الكيفية خاصة مع عدم توفر الأراضي الشاسعة من ولاية إلى ولاية أخرى فمثلا لنأخذ ولاية المنستير الفلاحة والأراضي الفلاحية هي أراضي غير شاسعة كثيرا فليس لكل فلاح 5 هكتار أو 3 هكتارات وأنت تعلم أن ولاية المنستير الولاية الأولى في زراعة الباكورات وخاصة من المنتوج البحري أيضا ولا يجب القضاء على هذه الزراعات مثلا أريد أن أبني مسكن فلاحي وأقوم بزراعة الباكورات لكن الأرض الموجودة لدي أقل من 1 هكتار لذلك هنا لا يسمح لك مثلا القانون ببناء مسكن فلاحي، هذا في إطار القوانين الموجودة لدينا.

هناك مشكل آخر سيدي الوزير، تعاني منه تقريبا جل مدن ولاية المنستير صحيح تم التعسف على الأراضي الفلاحية نحن لا ننكر هذا، هذا واقع لكن الضرورة فرضت نفسها والواقع الاجتماعي والاقتصادي فرض نفسه فنجد تقريبا أن المناطق الصناعية منعدمة في كل مدينة، ولاية المنستير هي ولاية حاضنة، ما معنى ولاية حاضنة؟ أي تستقطب العديد من المواطنين نظرا إلى وجود المصانع إلى غير ذلك. مصانعنا أين تتوسع في ولاية المنستير؟ صحيح لم يتم بناؤها بصفة عشوائية ولكن يمكن أن نقول تم حصرها في بعض المناطق في "les routes classées, route principale" انتصبت في مناطق فلاحية هذه حقيقة نعلم أننا هنا مخالفين للقانون نحن لا ننكر هذا لكن يجب هنا البحث عن مرونة أو عن سهولة لنعطي لهذه المصانع تأشيرة أو لإسنادها رخص استثنائية نظرا إلى الوضع المالي والاقتصادي الذي نمر به فليس من المعقول أو ليس من مصلحة تونس في حد ذاتها أن نغلق هذه المصانع أو نقوم بهدمها أو إرجاع الأراضي إلى ما كانت عليه فهذا ما تطلبه مثلا المندوبيات الفلاحية إلى غير ذلك نعلم أنه هذا حسب القانون ولكن يجب توخي بعض المرونة هنا نظرا للظرف الاقتصادي الذي نمر به.

أمر ثاني، لا يجب أن ننسى حقيقة سيدي الوزير الشح المائي الذي تعاني منه ولاية المنستير، صحيح تمت مساعدتنا بحفر آبار في الحرقوسية وتدخلت السلطة التنفيذية والمديرة الجهوية مشكورة ولدينا بئر عميقة أيضا في منطقة طوزة وأنت على علم بخصوص مشكل التزويد بالكهرباء مشكور لقد تدخلت فيه أنت هذا صحيح، لكن لا يمكن أن نتركهم بدون...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار له خمس دقائق والمقعد رقم 200.

**السيد غسان يامون**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة إطارات الوزارة،

أردت أن أستغل وجود السيد الوزير في إطار حديثنا عن الحيوانات المهددة بالانقراض والنباتات ضمن مشروع القانون المعروض على مجلسنا الموقر، كما أردت أن أذكره أن أسماكنا مهددة في البحار بالانقراض وستكون مداخلتي تحديدا عن خليج قابس وهو من أكبر محاضن الأسماك في البحر الأبيض المتوسط مع خليج سرت حيث تتم فيه عمليات تعشيش الأسماك وتكاثرها توجد فيه أسماك مهددة بالانقراض وأريد أن أذكرك أن هناك تقريرا عن خليج قابس يقول أنه كان به 250 نوع من الأسماك واليوم فيه قرابة 70 نوعا فقط.

صيحة فزع يطلقها البحارة في كافة مدن خليج قابس من قابس إلى جربة إلى الكتف إلى جرجيس إلى بن قردان.

إن هذا التراجع في المنظومة البيئية سيدي الوزير راجع لسببين ويجب أن تتدخل وزارة الفلاحة في هذا الموضوع، أولا، التلوث الكبير نتيجة المجمع الكيميائي بقابس وكافة الوحدات الصناعية بالفوسفوجيبس وبقايا المواد الكيميائية ويجب أن نحافظ على ثرواتنا السمكية هذا بالنسبة إلينا يهم الأمن القومي.

ثانيا، سيدي الوزير، معالجة الصيد العشوائي والصيد بالجرف في خليج قابس، يجب أن نضع استراتيجية تكون مبنية على الردع والرقابة البعدية والمحافظة على ثرواتنا.

كذلك، سيدي الوزير، في علاقة بالصيد العشوائي والصيد الجائر والصيد بالفتحات الضيقة والصغيرة يجب علينا أن نعمّم الراحة البيولوجية في خليج قابس وكما نلاحظ الآن لقد دمّرت المنظومة البيئية ممّا يستوجب راحة زمنية حتى تتكاثر فيها الأسماك كما نعلم حوالي 52 % من الأسطول البحري التونسي موجود في خليج قابس وهو يساهم بنسبة 39% من الإنتاج الوطني للأسماك.

لذلك، سيدي الوزير، نقترح عليكم كخطوات أولى وتوصيات مراجعة النصوص التشريعية في ميدان الصيد البحري وأولها قانون سنة 1994 المتعلق بممارسة الصيد البحري.

ثالثا، سيدي الوزير، لا يعقل أن يبقى الصيد بالجرّ منظم بقرار إلى اليوم وليس بمنشور ولا بقانون، فالصيد بالجر هو آفة للصيد البحري وهو منظم بقرار السيد وزير الفلاحة في 28 سبتمبر 1995 يجب أن يكون هناك اهتماما تشريعيا بنصوص قانونية لمسألة الصيد البحري.

كذلك، سيدي الوزير، مسألة الأرصفة الاصطناعية نود أن تنظم هذه المسألة بالتنسيق مع وزارة الدفاع وتعمّم لما فيها من خير على ثرواتنا البحرية.

أيضا مسألة تنظيم رخص الصيد، مشكورة الإدارة العامة للصيد البحري خاصة في ما يتعلق برخص الصيد الترفيهي، لقد قطعت خطوات كبيرة في القضاء على ظاهرة التسيب كم أن رخص الصيد الساحلي أصبحت تعطى طبق شروط قانونية لكن نطلب بعض المرونة مع صغار البحارة في السماح لهم بالعمل برخص الصيد الساحلي.

على المستوى المحلي، في علاقة بجزيرة جربة، كما تعرف سيدي الوزير، تعطل الرافعة المتنقلة بميناء حومة السوق لأكثر من أربع سنوات وتمت صفقة فساد كبيرة في عهد وزير فلاحة سابق فلم تشتغل الرافعة أكثر من ستة أشهر والى اليوم المسألة معروضة أمام القضاء.

نود محاسبة من أجرم في حق البحارة وفي حق الدولة التونسية من الذي تلاعب بهذه الصفقة العمومية؟ لكن هذه الإجابة ليست حلا بالنسبة إلى البحار الذي يكابد عناء التنقل في ظل غلاء المحروقات وليقوم بأعمال الصيانة يتنقل إلى جرجيس والكتف وصفاقس، ونود السيد الوزير إن أمكن صيانة هذه الرافعة أو نرصد اعتمادات جديدة للقيام بعملية شراء رافعة متنقلة جديدة في ميناء حومة السوق ومنذ الاستقلال حومة السوق فيها رافعة متنقلة واليوم نحن في 2024 بدون رافعة ونود النظر في هذه المسألة سيدي الوزير.

كذلك، سيدي الوزير، في علاقة بجزيرة جربة تم مؤخرا تسجيل عديد العناصر في التراث العالمي ولا يخفى عنكم أنه تم تسجيل الزرايب بجهة مليتة وبرج جليج في التراث العالمي اليونسكو لتفردها وتميزها ونود أن يكون الدعم من وزارة الفلاحة ولا ننتظر فقط المنظمات الأجنبية حتى تدعم بحارتنا وهذه طرق تقليدية مستدامة تحافظ على ثرواتنا وهي جزء من تراثنا وتاريخنا. لذلك، نطلب منكم سيدي الوزير، دعم الزرايب الموجودة تحديدا ببرج جليج مليتة.

كذلك سيدي الوزير، في جهة برج جليج تمّ مؤخرا إقامة رصيف للبحارة من منظمة دولية يعني منظمة أجنبية...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق والمقعد رقم 180.

**السيد حاتم لباوي**

مرحبا بوزارة الفلاحة،

في إطار هذا القانون أدعوكم إلى استغلال المناطق العسكرية المغلقة وهي محميات مثل الشعانبي وهي منطقة عسكرية مغلقة يمكن أن نستثمرها في إعادة وإكثار حيوانات منقرضة مثل بوزيان وبومزين أو غيرها بما أنها محمية وعسكريا هي مغلقة.

نمر إلى نقاط أخرى التحرر الوطني لا يكون إلا بتأمين الغذاء للشعب التونسي، فنحن تحت رحمة الغرب من أجل القمح وهم يعلمون ذلك فبعد كارثة كوفيد أو أزمة كوفيد نحن أمام تجويع الشعوب ولا فائدة إلا بزرع القمح والشعير حتى نتحرر فعليا.

أحدثكم اليوم سيدي الوزير، عن ديوان الأراضي الدولية بالقصرين، وادي الدرب والخضراء من خلال آخر زيارة لي لا يمكنكم أن تتصوروا حجم الكارثة وفضاعة المشهد ربما أنكم لم تطلعوا على الفيديوهات التي قمت بتنزيلها لكن اطلع عليها الكثير، آلاف أشجار الزيتون ويمكن أن أقول لك 10 آلاف أو 20 ألف منها أصيب بالعطش ولا مجال ربما أصلا لاسترجاعها وأستغرب حين تقطع "STEG" التيار الكهربائي عن الديوان يعني الدولة تقطع التيار الكهربائي على الدولة لإبادة ملك الشعب فهل هذا معقول؟

أبقار تموت في الإسطبل وتبقى أربعة أيام لا ترفع ولدي فيديوهات موجودة على صفحتي.

مقابر مفتوحة للأبقار وهي أبقار مصابة بالسل وهذا ما يفسر انتشار وارتفاع مرض السلّ حاليا في الوسط وهذا ما يؤكده الأطباء.

سيدي الوزير، هذا مكسب وطني، منشأة عمومية ونحن في إعادة استرجاع المنشآت العمومية لا مجال لنا في التحرر الغذائي إلا بإعادة هيبة هذه المنشآت الغذائية، إنتاج القمح والشعير والإنتاج الحيواني والعلف ونخشى ما نخشاه أن نندم يوما ما على استنفاذ الثروة المائية في انتاج الدلاع والخضر.

وفي إطار التعويل على الذات، سيدي الوزير، لا بد من استبدال كل مسؤول عاجز، فعلميا ومنطقيا عندما يكون المسؤول عاجزا لمدة سنة أو سنتين وثلاث سنوات ولم يثبت مردوده، علينا أن نغيره سيدي الوزير وأنتم أصحاب القرار.

ينص الفصل 25 أن "الدولة تحمي كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد وتمنع التعذيب المعنوي والمادي".

برنامج سيادة رئيس الجمهورية حول القطع مع التشغيل الهش ومع الاستعباد. عمال الحضائر إلى اليوم لم يتقاضوا أجورهم يعني لمدة 12 شهرا، هو مفقر منذ الولادة ثم يتم نفيه في مناطق مستحيل الوصول إليها حتى بواسطة النقل ويبقى لمدة 12 شهرا بدون راتب فهل هذا منطق واحترام لكرامة الذات؟

عمّال ديوان الأراضي الدولية لا يتقاضون رواتبهم لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر ثم نطالبهم بالإنتاج، نحن نتقاضى رواتبنا وفي بعض الأحيان نخل بواجبنا فما بالك بمن لديه ثلاثة أو أربعة أو 12 شهرا لم يتقاض راتبه؟ ثم نتساءل لماذا استحوذ على ملك الشعب؟ لأنه جاع في بطنه وعمّال الحضائر التابعين لوزارتك سيدي الوزير لم يتقاضوا رواتبهم إلى اليوم أرجوكم سيدي الوزير احتراما لكرامة البشر أعطوهم مستحقاتهم ومرحبا بكم مرة أخرى.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الاحرار له خمس دقائق والمقعد رقم 198.

**السيد عبد القادر بن زينب**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق،

سيدي الوزير، ها قد استمعت إلى عديد التساؤلات من السادة النواب وقد تكون هناك بعض التدخلات المتشنجة نوعا ما نظرا للوضع الذي تعيشه بلادنا وأيضا نظرا إلى الضغط الذي يمارس على السادة النواب ككل.

أقول هذا بكل مرارة في كل تدخل لي سيدي الوزير، لا أعرف سبب هذه المعاملة للسادة النواب فهل تنظرون إلينا على أساس أننا أعداء للنظام أو أعداء للمسار او أعداء للوطن؟

نحن نواب شعب منتخبون وخاصة على معتمديات يعرفنا فيها الجميع جيدا ووضعوا ثقتهم فينا وقدمنا برنامجا واليوم نحن مهددون بسحب الثقة ولا مشكل في ذلك فلن نعمل تحت التهديد.

نحن جئنا للعمل وقد آمنا بمسار 25 جويلية وبدستور 22 وعلى هذا ترشحنا لكن لم نقرأ في الدستور أن الوزير عندما يكون مشمئزا منك لا يقابلك، خلال زيارتك الأخيرة سيدي الوزير إلى ولاية نابل وكان زميلي السيد محمد علي فنيرة مشكور قدم لك عدة توضيحات وأخذوك إلى مناطق لم تكن لتزورها لعدم أهميتها.

وحين ننسج اليوم على خطى السيد رئيس الجمهورية نذهب إلى المناطق المنكوبة التي تستوجب الإصلاح لكن بإيعاز من سلطة الاشراف ولاية نابل يقع تغييب النواب وبالتالي يقع تغييبكم سيدي الوزير "ماكش شمس باش تضوي على الدنيا الكل" لأنهم لن يكشفوا الحقيقة وقد رجعنا الآن إلى الزمن الذي حين يأتي فيه مسؤول أو وزير نصطحبه إلى محصول القمح والطرقات المعبدة ويتم اللجوء للبلدية للنظافة وهذا ما لاحظناه خلال زيارتك الأخيرة.

هل تعرف أن في منطقة بوشراي التي زرتها في سليمان هناك " AGRICA" 85 هكتار ملك الدولة كانت تنتج العنب والبرتقال واليوم جافة؟

هل تعلم أن المتقدمين اليوم طبق قرار السيد رئيس الجمهورية لإحداث شركات أهلية لا يقع قبولهم ونحن كنواب يأتينا الناس لتقديم شكاياتهم فلا يسمعنا أحد؟

هل تعلم أن السادة المعتمدين قاموا بمقاطعتنا ولم نحضر ولم نعلم بشيء. فلماذا ترشحنا حين أكون تحت قبة البرلمان وأنا غير ملمّ بمشاكل منطقتي ما الذي سأفيدك به؟ وتعرض علي قانونا فيه استعجال نظر وأنا موجوع على بلدي وأعرف كل شيء وهناك قوانين لسنا مقتنعين بها ولكننا نصادق عليها وعلى مضض لكن السيد الوزير في الدستور لم يتم التنصيص على عدم مقابلة النواب والغائهم، بالنسبة لي لقد صوت لفائدتي 5000 مواطنا على معتمدية سليمان فهم لا يمزحون أو جاؤوا بقردة من غابات الأمازون ليصوتوا لفائدتي بل هم أناس مقتنعون بي ولهم ثقة في شخصي وفي تمثيلي لهم فأجد نفسي اليوم مقص لا لشيء لأن السلطة الجهوية تريد هذا.

سيدي الوزير، أنا في معتمدية سليمان أعطى فيها المعتمد التعليمات للعمد لعدم القاء التحية علي وأعطى التعليمات للجمعيات حتى لا يتعاملوا معي.

الأمراض التي انتشرت في الولاية اليوم، أمراض السل وطبق القانون تعوّض وزارة الفلاحة 80% من سعر البقرة للفلاحين وهذا لا يتمّ.

الماء منقطع اليوم ويوجد شح لكن الناس في المناطق السقوية العمومية تبيع أرزاقها اليوم سيدي الوزير، لقد طلبنا كهربة الآبار السطحية ولا حياة لمن تنادي.

أين هي خلايا الإرشاد اليوم؟ اليوم يقع تغييب 11 نائبا في نابل ولا نحضر حتى حين يحضر الوزراء في زيارة وكان أملنا أن يتجاوز الوزير السلطة الجهوية...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق والمقعد رقم 156.

**السيد محمد علي**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا،

تحية للجميع،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق،

في البداية أجدد تحيتي لفلسطين المقاومة ولكلّ الدول التي قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع العدوّ الصهيوني لجرائم الإبادة في أرض فلسطين في غزة، كما أجدد تحيتي أيضا لفريق المحامين الذي اتجه إلى لاهاي بقيادة عميد المحامين في تونس السيد فتحي مزيو لرفع قضايا في خصوص جرائم الإبادة التي تعرّض إليها شعبنا في فلسطين وهذا دور التونسيين تاريخيا رسميا وحقوقيا وشعبيا.

لن أركز كثيرا في بعض الإشكالات خاصة في الجانب القانوني لأنه للأسف سيدي الوزير، لا يتاح الحديث عن مشاغل بعض الناس في جهاتهم إلا لمّا نلتقي تحت قبة البرلمان وهذا ناتج عن البعد بين السلطتين في الوزارات وفي الإدارات وهو الذي أدى إلى هذا المشهد الذي نراه الآن.

فقط هناك مطالب على مستوى جهة قفصة والإدارة الجهوية للـ "SONEDE" في قفصة لأننا الآن حتى حين نريد إصلاح "tube" يجب أن نذهب إلى صفاقس ونقدم مطلب تزويد وأحيانا تقع " des fuites" داخل قفصة وتستمر ثلاثة أو أربعة أيام أو ثمانية أيام ونحن نتحدث عن اقتصاد مائي وعن سيادة مائية وعن حرب ضد الشح المائي داخل قفصة و30% تستنفذ من "les fuites" في القنوات المهترئة في المدينة وفي كل الجهة تقريبا وخاصة في المعتمديات المنجمية.

حفرت شركة الفسفاط ما يقارب 100 بئر ولم تقع التجهيزات الأساسية لهذه الآبار إلى حد الآن وهذا يساعد كثيرا الفلاحين والمواطنين ونبتعد عن تلك الإشكالية المثارة وهي الربط العشوائي بقنوات المياه الذي يؤدي طبعا إلى عقوبات زجرية في علاقة بالمواطنين الذين يربطون ربطا عشوائيا وحين نجد 70 بئرا أو 100 بئر غير مرتبطة ولا تشتغل بالطبع ستجد الظاهرة الجديدة وهي ظاهرة الربط العشوائي.

التراخيص التي وعدت بها السيد الوزير خلال زيارتك لولاية قفصة وخاصة للشباب الذي نعتبره يقدم الاستثمارات، الشباب المتخرج الذي يريد أن يستثمر في ميدان الفلاحة وشجعتموه على الفلاحة وأخيرا وردت بعض الردود وفي نفس المنطقة تجد من تمت الموافقة له ومن تم الرفض فلا تعرف المعيار للموافقة ما نعتبره اجراء استثنائيا في علاقة بمشكلة خصوصية مشكلة المستثمرين الشبان في ميدان الفلاحة.

في قفصة هناك بناية على ذمة مصلحة المخابر البيطرية مغلقة وتضم ثلاثة طوابق طابق أرضي وطابقان آخران والمفترض أن يقع استغلالها، هناك ثلاثة دواوين للإنتاج النباتي والموارد المائية والفلاحة البيولوجية استأجرت هناك وهذه البناية يمكن أن تسعها جميعا.

أيضا إيجاد الآلية للحد من التراخيص المبالغ فيها بالنسبة إلى المستثمرين الكبار حتى يجد المستثمرون الصغار حظهم في عملية حفر الآبار ومن له خمسة وستة آبار...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي السيد غير منتمي له ثلاث دقائق والمقعد رقم 114.

**السيد سامي السيد**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

نثمن هذا الاجراء القانوني ولابد أن تكون هناك قيمة مضافة وأتساءل سيدي الوزير ما هي التحضيرات للقيمة المضافة لتطبيق هذا القانون؟

موضوع البذور التونسية، سيدي الوزير، وقع فقدانها منذ السنوات الأخيرة فهل هناك استراتيجية، سيدي الوزير، لإعادة انتاج البذور التونسية وإعادة استغلالها في المجال الفلاحي؟

بالنسبة إلى توريد البذور الأجنبية، سيدي الوزير، لقد شكل هذا خطرا كبيرا من عدم الوقاية حين ترد علينا هذه البذور من الخارج وتسبب حسب ما يقول العديد من الفلاحين الكبار في عدوى للبذور التونسية وعلى سبيل المثال الإجاص الذي كان موجودا عندنا "alexandrine" أو "williams" لا أعرف تحديدا أو أحدهما الذي فقدناه لسنوات بسبب هذه البذور وحتى الكروم أيضا هناك عدوى جراء البذور المستوردة.

بالنسبة إلى الصيد البحري، سيدي الوزير، وقد ذكر زميلي في جربة نفس المشكلة، في بنزرت لدينا رافعة تتسبب في شلل ميناء بنزرت ونعرف المشكل في القضاء ونعرف أن هناك قضية فساد في

الصفقة العمومية لكن سيدي الوزير لا بد من إيجاد حل لحلحلة الأمور حتى يسترجع ميناء بنزرت نشاطه العادي، هناك شلل كبير والناس معطلون سيدي الوزير ولا بد من النظر في هذا الموضوع.

بالنسبة إلى توظيف معلوم الانزال على المنتوجات المصدرة 2% هناك أشكال حيث أن هناك تقاطعا مع بقية الأداءات وهذا موضوع لا بد النظر فيه بالنسبة إلى الصيد البحري.

في الجهة كذلك بالنسبة إلى الصيد البحري هناك العديد من البحارة الصغار هم مهددون الآن بالتخلي عن النشاط بسبب الدعم في المحروقات الذي لم يعد موجودا وتقليص الكمية سيدي الوزير يعني لم يعد بإمكانهم التحرك مثل الأول.

أيضا بالنسبة إلى تراخيص الترفيهي "les autorisations de plaisance" فهم يقتاتون منها نقولها صراحة فلا بد من إيجاد حلول لتقنين العملية بتراخيص رسمية لهؤلاء لأن عددهم محترم في جهة بنزرت وشكرا على الإصغاء سيدي الوزير.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب له ثماني دقائق والمقعد رقم 153.

**السيد النوري جريدي**

صباح الأمل والغيث النافع والإنجازات المذهلة العملاقة،

عفوا هذه الورقة من التاريخ لا يوافق فيها المقال المقام.

صباح الألم والوجع والبطالة والتهميش،

صباح الفساد والرشوة والمشاريع المعطلة وتضارب المصالح والترضيات والغرف المغلقة وتكديس الثروة.

صباح عائلات النهب التي تمصّ دماء الفقراء من أبناء شعبي.

سأتخلّى منذ هذه المداخلة، عن بروتوكولات الترحيب والشكر لأنني سئمت المغالطة وصار دور شاهد الزور على الفشل يخنقني. ففي الوقت الذي يعرض فيه على مجلسنا قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، فإن طموحات شعب كامل في الحرية والكرامة والشغل والثروة والتنمية بصدد الانقراض.

أسميك ممثل حكومة الفشل الذريع لأن نسب البطالة ارتفعت ولأن أمّهات القضايا الفلاحية في تونس يراد لها أن تقبر كيف لا وأغلب مناطق الجمهورية تعاني الأمرين في مياه الشرب والري.

مثال قابس، منطقة توجان منطقة جبلية 18 شهرا بدون ماء صالح للشراب والمهم والأهم أن القنوات ممدودة وعرضة للشمس وتوهم المساكين أن الماء سيأتي يوما مشهد يعود إلى ستينات القرن الماضي، نساء على الدواب ينتظرن حصتهن من الماء والتقسيم عادل جدا، 20 لترا للعائلة المتكونة من أربعة أفراد و40 لترا للعائلة الأكبر يا لعدل هذه الحكومة في توزيع البؤس والمهانة.

الحكومة التي تلغي صفقة بمليار، لأن المقاول لم يلتزم ببناء "كشك" المهم أن الدولة وفية لكرّاس الشروط في الزارات مثلا محطة تحلية مياه بـ 310 مليون دينار أنجزت لحلّ مشكلة احتياجات الماء في مدنين وتطاوين واحتياجات قابس في الظاهر وفي العمق نجد محطة تحلية المياه في جربة تخصص لتغطية حاجيات المسابح في النزل الفخمة والأمر أن المجمع الكيميائي التونسي بعد استنزاف المائدة المائية ينتظر نصيبه من مياه البحر بالزارات ومنطقة الزارات ومارث والمناطق الجبلية محرومة من مياهها وميناء الصيد البحري بالزارات ترمّل وسدّت الرمال مدخله في انتظار وصول الحفارة منذ 21 إنها ستأتي لكن ببطء مقيت.

أنتم حكومة الفشل الذريع وبياضة وماجورة الدخلة والقوصة وأحياء المتلوي وأم العرائس والرديف والقطار وبلخير غارقة في العطش.

قفصة ولاية فسفاطية ماذا لك فيها؟ لا قفصة في أغلبها لولا القليل من الفلاحة لمات الناس، أنتم حكومة الفشل الذريع ونواب الشعب تخجلهم إجابات الوزارة التي هي في أغلبها إحصائيات يمكن لأي مواطن بسيط الحصول عليها من أقرب خلية إرشاد أو معتمدية أو مندوبية جهوية وجواب وزير الصحة عن أسئلتي أحسن دليل.

أنتم حكومة الفشل الذريع وأمام أعينكم تموت ضيعات دولية بآلاف الهكتارات في الشعّال وجندوبة وباجة وسليانة والسند والنفيضة والقائمة تطول.

أنتم حكومة الفشل الذريع، وأنتم تصرون على استيراد البذور وتهملون الإمكانيات الهائلة لبنك الجينات بل وأنتم تعذبون فيه 11 متعاقدا أفنوا أعمارهم في خدمة تونس ولا تسوون لهم وضعياتهم لكي يعيشوا حياة كريمة.

أنتم حكومة الفشل الذريع، قطاع الأعلاف تتحكم فيه عصابات تعرفونها والأراضي الدولية بآلاف الهكتارات لا يستغلها إلا المضاربون والمحتكرون.

أنتم حكومة الفشل الذريع، لأنكم تبيعون الوهم لهذا الشعب والكلام ولا شيء غير الكلام، إن كان الأمر على خلاف ما أذهب إليه فما هي منجزاتكم ومشاريعكم الاقتصادية والفلاحية والصناعية والطاقية العملاقة التي أنجزتموها؟

انجازاتكم تضخم وغلاء أسعار، كيف لدولة تملك ما تملكه تونس من المياه الجوفية المتوفرة في تطاوين أن يكون حالها في الفلاح مثل هذا الحال؟ وإن كان زمام الأمر ليس بأيديكم فصارحوا هذا الشعب المغلوب على أمره.

ملاحظة أخيرة، لو كان لمجلس نواب الشعب ذرّة شجاعة واحدة لرفض التصويت على ميزانية 2024، تلك الميزانية اللاديمقراطية واللاشعبية القائمة على مزيد سحق الفئات الهشة من أبناء شعبي بالضرائب والأتاوات، لو لهذا المجلس ذرة جرأة واحدة ليكون متحملا لمسؤوليته التاريخية فليشرع في إعداد لائحة لوم لهذه الحكومة الفاشلة على معنى الفصل 132 من النظام الداخلي، المستند على معنى الفصل 115 من الدستور، لا تخشوا زملائي من الفصل 116، إياكم أن يرعبكم هذا الفصل ومن لم يقرأه فليعد قراءته. هذا إن كنتم زملائي الأعزاء فعلا هنا من أجل شعبكم.

لو دامت لغيرك ما آلت إليك، ستغادرون يوما ما هذا المجلس اللهم أشهد أن الجبناء لا يصنعون التاريخ وأن الأيادي المرتعشة لا تقوى مطلقا على البناء تذكروا هذا جيّدا. تحياتي.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار لها تسع دقائق تفضلي.

**السيدة هالة جاب الله**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة والوفد من وزارة الفلاحة،

في الحقيقة إن وزارة الفلاحة والقطاع الفلاحي يعانيان في تونس فالملفات عديدة وقد احترنا بماذا سنبدأ وما الذي سنتركه، سنبدأ بشركة حليب تونس سيدي بوعلي فهذه الشركة تاريخها ضارب في الساحل منذ سنة 1974 وقد كانت تشغل مئات العملة وقد تعرضت هذه الشركة إلى صعوبات اقتصادية وتم التفويت فيها ثم فتحت أبوابها من جديد فتعرضت إلى صعوبات أخرى وأصبحت في وضعية حرجة منذ سنة 2019 وأصبح مئات العملة عاطلين عن العمل وكل المعدات الموجودة بالمصنع متعرضة للصدإ وللتآكل ولم نتوصل إلى أيّة حلول إلى حد الآن منذ سنة 2020 وتم التفويت فيها كليا وأرادت أن تحصل عليها شركة أخرى ولكنها لم تتمكن من ذلك جراء طول الإجراءات في تغيير الصبغة.

فهذه الشركة تتكون من قطعتين: قطعة بصبغة فلاحية وقطعة بصبغة صناعية وتم التخلي عن هذا العرض وقد أحال السيد رئيس الجمهورية الملف على وزارة الفلاحة للتوصل إلى حل وتم فتح 12 عرضا في جانفي 2024 وإلى حد الآن ليس هناك أي عرض وتنتهي الآجال في 4 مارس، ما الذي قمتم به لحلحلة الملف سيدي الوزير؟ نعلم جيدا أنه إذا لم تتقدم هذه العروض إلى حد 4 مارس سيتم تفليس الشركة والتفويت فيها في بتة عمومية بأبخس الأثمان، لصالح من؟ لماذا لا تحصل الدولة على هذا المصنع خاصة أننا نعاني من أزمة اقتصادية ومن البطالة والفقر والهشاشة والعملة ينتظرون في مورد رزق، نعاني من أزمة في الحليب، نعاني من أزمة في السيادة الغذائية يجب أن تتأتى الحلول من الدولة وأن تحصل على هذا المصنع خاصة أن كل الديون المتخلدة ستلغى ولن تبقى سوى الديون الاجتماعية، نحن نطالبكم بالتوصل إلى حل سريع وعاجل لعدم التفويت في هذه المؤسسات بأبخس الأثمان.

سنواصل مع الحليب، ملف المستحضر الغذائي الذي غزى الأسواق التونسية والذي وقعت فيه أخطاء إجرائية (عرضت السيدة النائبة صورا)، الخطأ الأول هو في عدم المراقبة الوثائقية الجيدة لأن القانون عدد 24 لسنة 1999 ينص في الفصل الخامس والسادس يجب علينا أن نقوم بتفقد هوية المنتوج المورد وأن نتبين كل الوثائق وكذلك نوعيته.

الخطأ الثاني عندما نتبيّن أن هوية هذا المنتوج غير مطابقة قمنا بإضافة الملصقات إليه (عرضت السيدة النائبة صورة) وذلك ممنوع بالقرار المشترك بين التجارة والصحة والصناعة لسنة 2008 في الفقرة الثانية من الفصل الخامس "يحجر استعمال لاصقات إضافية لتدارك غياب كلي أو جزئي للبيانات الإلزامية لتأشير المواد الغذائية المعبأة".

كذلك الملصقة التي قمنا بإلصاقها ليست صحيحة مرة أخرى في "nature de produit" (عرضت السيدة النائبة صورة) وهذا ما أثبتته الهيئة الصحية للسلامة الغذائية التي ذكرت: "أثبتت التحاليل عناصر الجودة لهذا المنتج وتم تصنيفه كخليط منزوع المواد الدهنية محلى ومتكون من مواد دهنية نباتية وليس كحليب مركز غني بالمواد الدهنية".

وقد أجابت وزارة الفلاحة في 24 جانفي لكن لم تكن الإجابة كافية خاصة أن الإجراءات كانت خاطئة وينص القانون عدد 24 على أن المراقبة الصحية عند التوريد والتصدير في الفصل 12 يقول أنه إذا كان هناك خطأ في الإجراءات وفي التثبت من الهوية الوثائقية والمادية للمنتج إما أن يتم إرجاعه إلى بلده الأصلي أو يقع إتلافه وكل ذلك لم يحصل ولكن في المقابل ما الذي وقع، وقع التتبع القضائي للأشخاص الذين تحدثوا عن هذا الملف الذين من واجبهم ومن واجبي أيضا كطبيبة بيطرية أديت القسم أن نقول للمواطن بأن هناك خطورة على صحته وأقول لكم أنه يجب عليكم القيام بواجبكم وأن تتداركوا كل الأخطاء التي قمتم بها لا أن نسجن كل الأشخاص الذين يريدون التعبير عن آرائهم ولا نتركهم يقولون الكلام الصحيح الذي يجب أن يقال وهذا من واجبنا كأطباء بيطريين.

ومع الأطباء البيطريين سنواصل، الطبيب البيطري الذي يعالج الإنسانية وهو اليوم سلسلة مهمة جدا في الحركة الاقتصادية في حماية صحة الإنسان وفي حماية صحة الحيوان ونحن نعلم اليوم أن 60% من الأمراض الطفيلية عند الإنسان هي متأتية من "الاويانوس" و80% من الإرهاب البيولوجي متأتي من الحيوانات، ما الذي يحصل في تونس، يقع تقزيم لهذه المهنة وتعطيل للتوكيل الصحي، فالأطباء الذي يطالبون الترفيع في التوكيل الصحي من حقهم ذلك لأن القانون يقول أنه يتم الترفيع في التسعيرة كل خمس سنوات خاصة أننا نتبين زيادة كبيرة في المحروقات وفي ثمن وسائل النقل وفي المعدات التي سيعملون بها. اليوم لم يقع الزيادة في التسعيرة منذ عشر سنوات وقد أغلقت الوزارة أبوابها على الحوار وعلى التواصل ولم تتوصل إلى أي حل وتعرض صحة المواطن وصحة الحيوان للأمراض وللخطر، سيمرض المواطن بالأمراض المعدية فالمسالخ مغلقة لا تقع بها أي مراقبة طبية الحملة متوقفة، ما الذي سيحدث هنا، ستموت الحيوانات في كل مكان وسيخسر الفلاح وسيبلغ سعر 1 كيلوغرام من اللحم 100 دينار إلى جانب الأمراض التي ستنجر عن ذلك.

السيد الوزير، نحن نطالب هنا بفتح أبواب النقاش لأن صحة الحيوان والإنسان ليست "bras de fer".

سنواصل مع ملف "OTD" النفيضة الذي يعتبر جزء ومثال من ملفات المركبات الفلاحية في تونس التي أصبحت تعاني اليوم من ضعف الاستثمار وضعف المعدات وقلة العملة والجفاف زد على ذلك عدم توفير احتياجات العملة وعدم حصولهم على رواتبهم زد على ذلك طول الإجراءات نحصل على اعتمادات لحفر بئر ويستمر ذلك سنتين أو ثلاثة حتى نفقد تلك الاعتمادات مع كل ذلك عندما نرى أن بعض العملة يقومون بالإعلام عن بعض الأمراض وعن الخصاصة التي يعيشونها والأمراض التي أصابت الحيوانات وستتبينون ذلك من خلال هذه الصور كل ذلك وقع في "OTD" النفيضة فقد ماتت جوعا وقد وقعت المعاينة من قبل عدول منفذين وقد أعلموكم بذلك، هل اتخذت أي إجراءات؟ لم يقع أي شيء، نحن نريد معرفة إلى أين نحن ذاهبون هنا؟ هل سنقتل الشعب التونسي جوعا وأمراضا أم ماذا؟ ماهي استراتيجيتكم؟ ماهي الحلول التي وجدتموها؟ يجب على سلطة الإشراف أن تتوصل إلى الحلول وما زاد الطين بلة حادثة وقعت منذ ثلاثة أسابيع في "OTD" وبقيت ننتظر طيلة ثلاثة أسابيع لعقد اجتماع، لماذا؟ ألا يعتبر ذلك موضوعا حارقا ومستعجلا، إذا سيعقد الاجتماع بعد مرور ثلاثة أسابيع، الاجتماع والحلول تكون حينية وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل له ثماني دقائق تفضل.

**السيد خالد حكيم مبروكي**

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

نحن كلجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح نثمن المجهودات التي تقوم بها الوحدات المختصة للحرس الوطني وقوات الجيش الوطني لما يقومون به من مجهودات لمكافحة الإرهاب على غرار عمليات القبض على آخر عنصر وأخطر عنصر إرهابيّ بجبال القصرين يوم أمس.

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق لكم،

نثمن المجهودات التي تقوم بها الوزارة للنهوض بالفلاحة وإعادتها إلى مكانتها الأصلية رغم كل المصاعب ورغم كل الظروف التي تعيشها البلاد وكافة أنحاء العالم من تداعيات للتغيرات المناخية وكذلك الحروب فالتحديات كبيرة وكبيرة جدا والحمل ثقيل والمشاكل عديدة والمواطن ينتظر فيجب أن نجد الحلول بالتعاون بين كافة مسؤولي الدولة وكافة رجالنا الوطنيين لحلحلة المشاكل التي تعاني منها البلاد ومن أهمها أولا.

سيدي الوزير، إن أزمة الحليب اليوم هي نتيجة حتمية لأزمة العلف فالفلاح أصبح يعاني الأمرين فكلفة اللتر الواحد من الحليب تقدر بـ 2100 مليما وتباع 1340 مليما النتيجة أن جل الفلاحين تخلصوا من القطيع ومن أهم الأسباب السوق السوداء في ترويج مادة العلف المدعم مادة السداري يشتريها بـ 15 دينارا ويبيعها في السوق السوداء بـ 60 دينارا يجب أن تسند هذه الأعلاف المدعمة عن طريق النيابات التي تشرف عليها خلايا الإرشاد الفلاحية بكل المعتمديات أو يجب تصرف سلطة الإشراف أو المعتمديات أو الولايات أو ديوان الحبوب.

ثانيا الأمن الغذائي وخاصة الحبوب، على الدولة أن تفرض زراعات حد أدنى من المساحات السقوية حبوبا مع منح تحفيزية وتشجيعية وهذا معمول به بجل بلدان العالم.

ثالثا، تمويل صغار الفلاحين وأصحاب الشهائد العليا العاطلين عن العمل بقروض فلاحية وتمكينهم من الأراضي الدولية المهيكلة والمهملة لخلق موارد رزق.

رابعا، فتح الأسواق للتصدير في ذروة الإنتاج الفلاحي خاصة الخضر والغلال وكذلك التمور وزيت الزيتون للبلدان المجاورة وعدة دول خارجية أخرى كما تعلم أن هذه المنتوجات يمكن أن توفر نصف ميزانية الدولة وذلك بثورة تشريعية.

خامسا، تسهيل إسداء منح استثنائية لصغار الفلاحين لتركيز الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية لنقص التكلفة كذلك لعدم اقتناء التيار الكهربائي بالعملة الصعبة، كذلك أرجو التدخل لصغار الفلاحين في مراجعة الديون أعني ديون الدولة وإسداء تسهيلات استثنائية في هذه الديون لخلاص أصل الدين وهو ما سيوفر مداخيل إضافية لميزانية الدولة خاصة الديون التي تفوق عشر سنوات من عدم الخلاص في المجال الفلاحي.

سادسا، سيدي الوزير، أرجو توفير مناطق سقوية في مدينة أولاد حفوز والسعيدة والرقاب بأهمية هذه المناطق في مجال الإنتاج الفلاحي وفي منتوجاتها على المستوى الوطني ويمكن في ذلك استغلال الآبار القديمة التي تمّ الاستغناء عنها بداعي درجة الملوحة أو تهري المعدات.

سابعا، الماء الصالح للشراب كما تعلمون سيدي الوزير هو حق دستوري، إن مدينة أولاد حفوز والسعيدة والرقاب أقل المدن في التزويد بالماء الصالح للشراب وهناك مثل يقال "الماء هازنا والعطش ناقلنا" وذلك لتعطيل عديد المشاريع.

أولا، أولاد حفوز تشكو ضعف التزود في شبكات الماء الصالح للشراب في منطقة أولاد سيدي خليف السعيدة منها منطقة الصفايا بالسعيدة الشمالية ولقد وقع حفر البئر منذ سنة 2017 وهو ممول من البنك الإفريقي للتمويل وإلى حد هذه الساعة لم يتم مد الشبكات تعطل مشروع السعيدة الشرقية وقع حفر البئر منذ سنة 2020 وقد رصدت اعتمادات لهذا المشروع بقيمة 1.700 مليارا لكن أصبحت تقدر الكلفة بـ 7 مليارات نرجو منكم سيدي الوزير توفير الاعتمادات لتزويد 700 مواطنا بالماء الصالح للشراب.

كذلك مدينة الرقاب تعطل مشروع إعادة التهيئة الشاملة للمنظومة المائية لمجمع الوفاق من عمادة قصر الحمام الشرقية جراء عدم تنفيذ المقاول المكلف بالأشغال لتعهداته، تعطل مشروع استغلال البئر الثاني لتدعيم قصر الحمام، كذلك تعطل مشروع البئر التدعيمية ببير الشارق، تعطل مشروع كهرباء البئر الثانية التدعيمية التابعة للمجمع التنموي الفلاحي بعمادة بودينار، تعطل إنجاز أشغال مشروع تحسين التصرف في المنظومة المائية الممول من طرف البنك الألماني لتمويل منطقة السقي.

المشاريع غير المنجزة، تعطل تزويد عمادتي الرضاع والرضاعة الشرقية بالماء الصالح للشراب بسبب عدم اكتمال الدراسات ويتطلب المشروع إحداث أربعة آبار وقت تم حفر بئرين في انتظار حفر الباقي لتزويد 1400 عائلة، تعطل إنجاز مشروع تزويد عمادة قولاب التي بها 600 عائلة.

مشاريع تتطلب الصيانة، المجمع التنموي الفلاحي الزيتونة للريّ التكميلي، عمادة بودينار، سيدي الوزير، أرجو التدخل بقرارات ثورية لهذه المنظومات المعقدة وخاصة أولاد سيدي خليفة والرضاع.

ثامنا، تنشيط خلايا الإرشاد الفلاحي تكاد تكون غائبة لعدة أسباب من أهمها عدم توفير أسطول السيارات ونقص في الموارد البشرية وكذلك أرجو من سيادتكم ترميم سدّ سيدي خليف بأولاد حفوز وكذلك متى سيتم إحداث البحيرة الجبلية في جبل الخشم من معتمدية السعيدة التي تم برمجتها؟

تاسعا وليس أخيرا، هناك دعوة من مواطني الرقاب وخاصة متساكني منطقة ريحانة لفتح بحث تحقيقي في مشروع برنامج التغيرات المناخية والتعامل مع المناطق الهشة بكلفة 20 مليارا لمنطقة ريحانة وقد سلمتك سيدي الوزير هذا الملف منذ الجلسة الفارطة.

سيدي الوزير، يجب مراجعة توزيع أمهات الدجاج وتمكين أصحاب الشهائد العليا والعاطلين عن العمل نصيب من هذه الأمهات لخلق مواطن شغل جديدة، وفقكم الله لحل كل هذه المشاكل.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة زينه جيب الله غير منتمية لها أربع دقائق تفضلي.

**السيدة زينه جيب الله**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الوفد المرافق لكم.

سأطرح على سيادتكم بعض الأسئلة وأتمنى أن أجد الإجابة التي يجب أن تكون في مستوى انتظارات الشعب التونسي.

أولا، طلبنا نحن كنواب شعب تنقيح الأمر الحكومي عدد 191 مؤرخ في 28 فيفري 2018 والذي يهم منع بعث المشاريع غير الفلاحية بالأراضي ذات الصبغة الفلاحية والغابية وماذا سيدي الوزير عن الأراضي ذات الصبغة الفلاحية وغير الصالحة للزراعة؟

سيدي الوزير، هذا الأمر نعرف جيدا أسباب صدوره ومن الجهة المستفادة منه لذا لا يمكن أن تحكمنا تشريعات المنظومة الفاسدة ولن نتقيّد بها ولن نحترمها.

ثانيا، لماذا لم يتم عقد اللجنة الاستثنائية المكلفة بإسناد رخص المياه منذ عامين هذه اللجنة تسببت في تعطيل مشروع القرية السياحية بالزريبة حمام الذي سبق وأن حدثتكم عنه، هذا المشروع سيدي الوزير، ما يجعلني أهتم به أنه سيشغل قرابة 2000 موطن شغل في البداية وستصل إلى قرابة 10 آلاف موطن شغل مباشر وغير مباشر.

إنني لأتساءل لماذا لا تعمل هذه اللجنة وما جدواها، أنعطل مشاريع تنموية تفتح فرص التشغيل لأصحاب الشهائد العليا ثم نقول الدولة ليس لديها طاقة استيعاب كافية حتى تفتح لهم فرص العمل؟ ما هذه المفارقات العجيبة أنتم تعلمون جيدا أن ثورة 17 ديسمبر 2011 اندلعت من أجل التشغيل وشعارها شغل حرية كرامة وطنية، إذا لم تتحد الجهود من أجل خلق الثروة وخلق الاستثمار والتحفيز لا التعطيل لبعث المشاريع فانتظروا الرد القاسي من هذه النخبة.

لا نريد سيدي الوزير للوزارات أن تتحكم بها إدارتهم وكذلك لا نريد للإدارات العامة أن تتحكم في سير العمل للوزارات دون الرجوع إلى الوزير وبطبيعة الحال سيدي الوزير لست المعني بكلامي هذا لأنني أكن لكم كل الاحترام والتقدير وأعلم جيدا مدى جديتكم في العمل ومن هنا أتوجه إلى سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد بمطلبي هذا.

سيدي الرئيس، جل المشاريع معطلة بسبب الإدارات المركزية التي إما تعقّد الإجراءات الإدارية أو تتباطأ وتتواطأ في عدم العمل الذي يليق بسيادة الوطن وما تطلبه المرحلة من جدية وتفعيل فوري لهذه المشاريع وخاصة أننا في صراع مع الزمن.

سيدي الرئيس، أقترح إرجاع أولوية النظر في هذه المشاريع الى السلط الجهوية والإدارات الجهوية بالاشتراك مع مجالس الأقاليم والجهات من أجل تسهيل الإجراءات المعقدة والروتينية والتي يراد منها تعطيل هذه المشاريع وهذا المشكل نجده تقريبا في جل الولايات كل مجالات الاستثمار معطلة والأسباب هي الإدارات المركزية التي لا تتفاعل إيجابيا مع مطالب مؤسسات الدولة الجهوية.

سيدي الرئيس، التعطيل موجود أساسا داخل الإدارات المركزية ونطلب منكم إحالتها جهويا وسنرى جميعا كيف ستكون النتائج لأن العمل الرقابي سيكون أكثر جدوى وأكثر فاعلية.

وأخيرا سيدي الوزير، ما هي الحلول التي ستقدمها وزارتكم للفلاحين الشبان والفلاحين الصغار...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق تفضل.

**السيد عادل ضياف**

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والطاقم المرافق،

طبعا هذ الاتفاقية سيدي الوزير، هي على قدر من الأهمية نظرا إلى أن بقاء ووجود الإنسان مرتبط ببقاء التنوع البيولوجي ولكن لا ننسى سيدي الوزير أن هناك أناسا مهددون بالانقراض، هناك شعوب مهددة بالانقراض، الشعب الفلسطيني هو مهدد الآن بالانقراض، الإبادة الجماعية التي تحدث يوميا تهدد هذا الشعب بالانقراض من قبل الكيان الصهيوني ولكن العالم كله يتفرج شكرا لموقف تونس الثابت والداعم لهذا الشعب من أجل بقائه.

طبعا بيّنت كل الدراسات العلمية أن عدد الكائنات الحية الموجودة على وجه الأرض ما بين 5 ملايين و100 مليون كائن حي لكن لم تشمل الدراسات منها سوى مليون و700 ألف كائن كما بينت أن قرابة 40% من النباتات البرية في العالم وعددها 135 ألف نوع هي نادرة جدا وأكثر عرضة لخطر الانقراض بسبب النشاط البشري وتغير المناخ الدائم، أكثر من 158 ألف نوع من النبات يمثل 36.5 % من جميع أنواع النباتات البرية تعتبر نادرة للغاية أي أنه لوحظ وسجل وجودها أقل خمس مرات في جميع مناطق العالم وجل هذه الأنواع النادرة توجد في نقاط ساخنة بعيدة عن نشاط الإنسان مثل جبال أنديز الشمالية في أمريكا الجنوبية وكوستاريكا وجنوب افريقيا ومدغشقر وجنوب شرق آسيا وهي مناطق ضلت مستقرة لآلاف السنين لكن يمكن أن تصبح مهددة مستقبلا بسبب التغيرات المناخية والاضطرابات البشرية مثل إنشاء المدن والزراعة واستغلال الأراضي واستصلاحها وتدمير مناطق نموّها جمعها بشكل غير قانوني من أجل بيعها التنافس بينها وبين أصناف أخرى تغزو بيئتها وخاصة الأنواع السامة من النباتات وهو ما سيهدد هذه المنظومات البيئية المستقرة.

إنّ خبراء البيئة سيدي الوزير، يحذرون من أن 1 مليون نوع بيولوجي مهدد بالانقراض في العالم خلال السنوات القادمة وهي ستكون أكبر عملية انقراض تضرب التنوع البيولوجي في العالم، كما أكدوا أن 28 ألف نوع جديد من الحيوانات والنباتات والفطريات يواجه خطر الانقراض حسب القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة نتيجة تدهور الطبيعة بمعدلات غير مسبوقة في تاريخ البشرية.

إن كل الدراسات تؤكد على أن وجود الإنسان وبقائه مرتبط أيما ارتباط بالتنوع البيولوجي بما هو أنظمة بيئية توفر العديد من الخدمات الحياتية للإنسان الماء، الهواء، الغذاء، الدواء، مقاومة التصحر والانجراف، تعديل المناخ إلى غير ذلك وبالأنواع النباتية والحيوانية التي تساهم في عمل هذه المنظومات الطبيعية وتوازنها والجينات وتنوعها الصالح لتواصل الحياة على هذا الكون.

سيدي الوزير، تونس هي رابع دولة في العالم صادقت على اتفاقية سايتس لكن الحال في تونس يبين عكس ذلك فجزء من المجتمع التونسي يبحث عن الكسب السهل وهناك نزعة الجشع لمن يفضل نهب الطبيعة والاعتداء على أنواع المحمية مخالفة القانون بتعلة ممارسة الهواية على الاجتهاد في العمل وخير دليل على ذلك سوق المنصف باي الذي يعتبر أكبر مثال على المتاجرة بالأنواع المحمية بالقانون التونسي وبالقوانين الدولية بالإضافة على عدم توفير الإمكانيات المادية من السلطات لحماية التنوع البيولوجي في تونس وهنا يكمن دور المجتمع المدني الناشط في مجال حماية الحياة البرية في معاضدة جهود الدولة في التصدي لعملية الصيد الجائر والرعي العشوائي والتعدي على المحميات والأنظمة البيئية الحساسة في تونس وضرب هذه التجاوزات وردع مرتكبيها.

وقد بينت الدراسات أن تونس تعد 8 آلاف صنف حيواني ونباتي من بين 8 مليون في العالم وهي ثروة لا يستهان بها ويوجد 9 أصناف من الحيوانات مهددة بالانقراض من بين 700 صنف في العالم وهي مسجلة في اتفاقية سايتس المهاة أبو حراب، ريم الصحراء، ادم، القضاعة، الفقمة، نعام شمال افريقيا، الحبارى، التي انقرضت اليوم، طائر البرني.

كما توجد عشرة حيوانات أخرى ليست بالضرورة مهددة حاليا بالانقراض لكن ربما تصبح كذلك ما لم تخضع التجارة في عينات هذه الأنواع لتنظيم صارم وردع بما تصبح كذلك لتجنب الاستغلال المتنافي مع بقائها وهي، الأروي المغاربي، الفنك الذي أصبح في نقصان كبير، القط البري، طائر الكركي، أبو منجل، السلحفاة البرية، الحرباء التي يتاجرونا بها في الطرقات، ثعبان الصحراء وسمك الحنشة.

أما فيما يتعلق بالحدائق والمحميات فتعد تونس 17 حديقة وطنية و27 محمية طبيعية و21 موقع رامسات وجلها ذات أهمية كبرى أصبحت في السنوات الأخيرة مهددة نظرا لتعرضها لعديد التجاوزات البشرية كالصيد الجائر اقتلاع النباتات وبيعها خاصة العطرية والطبية والرعي الجائر إضافة إلى التغيرات المناخية مما أدى إلى تدهور التنوع البيولوجي داخلها علما وأن من بين الشروط الضرورية لقيام أي محمية طبيعية بدورها الذي أنشئت من أجله توفر عنصرين أساسيين وهما العنصر البشري والعنصر المادي وغياب إحداهما سيؤدي إلى تدهور المحمية والدليل ما حصل لغزال المهر الذي ...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

إضافة دقيقة للنائب المحترم عادل ضياف تفضل.

**السيد عادل ضياف**

ما حصل لغزال المهر الذي انقرض نهائيا من تونس على عكس ما وقع في السنيغال.

سيدي الوزير، سبخة السيجومي وهو عنصر محلي هي رابع أهم منطقة رطبة في شمال افريقيا من حيث التنوع البيولوجي الذي يميّزها وهي مسجلة في قائمة المناطق ذات الأهمية العالمي وفقا لاتفاقية "رامسار" ويتوافد عليها قرابة 600 فصيلة من الطيور، الرجاء حمايتها لأنها مهددة بفضلات المباني والنفايات.

كذلك الأراضي الفلاحية في سيدي حسين أيضا مهددة بالزحف العمراني يوميا هناك بناءات وهناك تجاوز للدولة، فالرجاء القيام بمجهودات في هذا الاتجاه، يقول مدير الصندوق العالمي للمحافظة على الطبيعة "لا مستقبل سليما ومزدهرا للإنسان على كوكب اختل مناخه واستنزفت محيطاته وتدهورت أراضيه وأفرغت غاباته على كوكب جرد بكل بساطة من تنوعه...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق تفضل.

**السيدة ظافر صغيري**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة قبل أن أتحدث في موضوع الفلاحة والاتفاقية وأعتقد أن مشروع القانون مشروع هام لأنه سيقوم بتنظيم التجارة الدولية في هذه الأصناف وهو موضوع هام يهم الاقتصاد التونسي ويهم شركاتنا التي تتعامل مع الحيوانات والنباتات البرية.

أريد أن أعرج وأقول أنه لأهمية هذا القانون ولكن لا نرى أنه من الأهمية أو من المشاريع المهمة التي ينتظرها الشعب التونسي اليوم وبطء الحكومة في بعث مشاريع القوانين التي وعد السادة الوزراء بوصولها في أقرب وقت إلى مجلس نواب الشعب أريد أن أذكر بتنقيح قانون المجلة التجارية وقانون الشيكات أريد أن أذكر أن قانون مجلة الاستثمار لم يصلنا بعد وأن قانون الصرف أيضا الذي يخص وزارتكم الأكيد أن مجلة المياه في بلد تعيش شحا مائيا كبيرا كل هذه القوانين هامة جدا ونعتقد أنها ستحرك الاقتصاد التونسي إلى جانب القانون الموجود أمامنا اليوم لكنه ليس من الأولويات التي ينتظرها المجلس اليوم والأكيد أنها من انتظارات الشعب التونسي.

أريد أن أعرج على موضوع مهم جدا وهو يتمثل في موضوع الغابات في تونس، لقد فقدنا منذ الاستقلال حجما كبيرا من غاباتنا وهناك 5.7 مليون هكتار من الغابات في تونس اليوم لكن غداة الاستقلال كان لدينا 10 مليون هكتار من الغابات والخسارة الكبيرة التي لحقت بالغابات نتيجة التمدد العمراني والحرائق وجراء عدم إيلاء الموضوع أهمية من الاستغلال العشوائي الغابات التي توفر مصدر رزق لأكثر من 1 مليون تونسي لكنها في نفس الوقت تحمي المناخ وتحمينا من التصحر إلى غير ذلك.

أريد أن أسأل سؤال دقيق حول الحملة الوطنية للتشجير، لقد قرأت في صفحة الوزارة في نوفمبر 2022 أن هناك مشروع لتشجير 5 مليون شجرة شهدنا العديد من المبادرات للجمعيات للتشجير ذكرت من بينهم جمعية أنها ستقوم بتشجير 12 مليون شجرة وأخرى ستقوم بتشجير 2 مليون شجرة وأخرى ستقوم بتشجير 1 مليون شجرة، كما تبين أن هناك شركات خاصة هناك 60 ألف و70 ألف وأجنبية في تونس ذكرت أنها ستقوم بالتشجير، متى يمكننا جمع كل هذه المشاريع في مشروع وطني كبير جدا يحمينا من التصحر ويعيد إلينا غاباتنا وأن يكون الرقم كبيرا لما لا وأن يقع تشجير 100 مليون شجرة، في الحقيقة أريد استفسارات واضحة حول هذا الموضوع وشكرا جزيلا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ياسر قراري عن الخط الوطني السيادي له أربع دقائق تفضل.

**السيد ياسر قراري**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

السيد الوزير، كنتم بتاريخ 8 فيفري على رأس الوفد الوزاري الذي مثل تونس والحكومة التونسية في ذكرى أحداث ساقية سيدي يوسف، ذكرى الملحمية التي التحم فيها الدم التونسي بالدم الجزائري، طبعا يهمنا تثمين هذه الذكرى ويهمنا إيلائها الأهمية الكافية لكن يهمنا أيضا أن نتساءل عن مخرجات هذه الزيارة ومخرجات هذا اللقاء ومجالات التعاون واتفاقيات التعاون بين الطرفين.

ثانيا، يهمنا التأكيد على مزيد العناية بهذه المحطة الوطنية المشتركة بين البلدين من خلال حسن تنظيمها لابد أن يراعي تفعيل دور كل الأطراف وكل الفاعلين سواء الطرف الحكومي والوظيفة التنفيذية وكذلك للسادة النواب ولمجلس نواب الشعب دوره في ربط العلاقات الأخوية مع كل بلدان العالم الصديقة وخاصة الأجوار والجارة الجزائر فلما يكون به وفدا نيابيا جزائري وممثلي ولاية الجهة المعنية وتمنينا أن يكون كل نواب الولايات الحدودية فلابد أن يدخل ذلك في السياق البروتوكولي التنظيمي وأن يكون لهذا اللقاء النيابي كما للقاء الوزاري دوره في تفعيل العلاقات الثنائية مستقبلا، فرجاء سيدي الوزير ، هذه رسالتنا إلى حكومتكم فننتظر منذ السنة الفارطة أن يولى هذا الجانب الأهمية اللازمة.

سأمر إلى بعض الشأن الجهوي في علاقة بالمجال الفلاحي، نحن نتحدث عن النباتات البرية المهددة بالانقراض في حين أن الغابة التونسية مهددة بالانقراض ولما نعود إلى عهد روما نجد أن الغابة التونسية عشرة أضعاف ما هي عليه اليوم، ماذا فعلنا فيما يتعلق بهذا الخصوص؟

سيدي الوزير، إن غابات ساقية سيدي يوسف وغابات الطويرف وغابات نبر وغابات بهرة كلها بصدد الاندثار ولا توجد سياسات للاعتناء بها اعتماد مقاربة إدماجيه تولي الأهالي مكانة في هذا الأمر لكي يكونوا مستفيدين من ثرواتها لكي يكونوا حراسها الأوائل وجدار الصد الأول.

ثانيا سيدي الوزير، ماذا عن الضيعات الدولية التي تم استرجاعها في مستوى جهة الكاف وفي عموم تونس بشكل عام فجزء منها مقفر تحت إشراف الديوان ليس هناك أي فاعلية أو إنتاجية كما أنه ليس هناك أي دور في التنمية وفي التشغيل وفي الاستثمار وفي دفع الإنتاج الوطني بإمكاننا اليوم استغلالهم بشكل أفضل وقادرين على إعطائهم للشركات الأهلية في مجال هذه الضيعات الدولية فماهي السياقات القانونية التي تعدونها في علاقة بالضيعات الدولية والشركات الأهلية واستفادة أهالي المنطقة من ثرواتهم ومكتسباتهم.

أراضي جنوب ولاية الكاف سيدي الوزير، التي أصبحت ذات مردودية ضعيفة في ظل تراجع مردوديتها وفي ظل التغيرات المناخية ما الذي قمتم به بالنسبة الى هذه المسألة وقد طرحتم سيدي الوزير...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

إضافة دقيقة للنائب المحترم السيد ياسر قراري.

**السيد ياسر قراري**

لقد طرحتم سيدي الوزير تنمية غراسات الزيتون فإلى متى سننتظر فهذه الأراضي مؤهلة أن تلعب هذا الدور الوطني الكبير فلابد من رؤية واستراتيجية في هذا الغرض.

أنهي في علاقة بالماء وإشكاليات الماء، الكاف التي تقع في مرتفعات البلاد والتي تعتبر من بين الجهات المنتجة للماء عطشا سيدي الوزير، ومدينة الكاف وأحيائها المختلفة حي بن عاشور وحي العصفورية وحي بن عنين وحي الأنس إلى آخره وأرياف الكاف الزعفران وأولاد السواني تعاني من العطش ماهي حلولكم المؤقتة لن نبقى في انتظار إنجاز مشروع سد بربرة لأن ذلك سيتطلب سنوات اليوم نحن في فصل الشتاء عديد من الأحياء لم تشرب الماء منذ خمسة عشرة يوما ويقومون بالاتصال بنا وإبلاغنا بالوضعية الكارثية التي تواصلت لديهم مع قدوم شهر رمضان فلابد من حلول آنية في هذا الغرض سيدي الوزير وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة إلى السيد إبراهيم حسين غير منتمي له خمس دقائق.

**السيد إبراهيم حسين**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وإطارات وزارة الفلاحة،

سيدي الوزير، أريد أن أركز في مداخلتي هذه على الوضعية الكارثية التي تعاني منها ضيعتان من الضيعات الدولية بصفاقس الجنوبية بعد أن كانتا من التجارب الفلاحية الرائدة طيلة عقود من الزمن والتي بفضلها كسبت بلادنا مع غيرها من الضيعات رهانات كثيرة منها التشجيع على الاستثمار في النشاط الفلاحي باعتباره قاطرة التنمية الشاملة من خلال ضمان الأمن الغذائي أولا والتشغيل ثانيا والتصدير ثالثا.

علينا أن نذكرهما، الأولى هنشير الشعّال ثاني أكبر ضيعة في إفريقيا تمتد على مساحة 31 ألف و755 هكتار وبه حوالي 350 ألف شجرة زيتون بالإضافة إلى أشجار اللوز والفستق مع أعداد محترمة وكبيرة من رؤوس الأغنام والأبقار والدواجن.

ولقد اتضح لي من خلال زيارة ميدانية قمت بها يوم 27 جانفي 2024 صحبة زملائي النواب كل من السيد شكري بن البحري والسيدة منال بديدة والسيد أيمن المرعوي وخلال معاينتي للوضع وحديثي مع العديد من المشرفين على الضيعة والعمال والأهالي أن الأمور تدهورت بصورة لا يمكن السكوت عنها وأكتفي أن أشير إلى وجود حوالي 10 آلاف شجرة زيتون يجب اقتلاعها بعد موتها نتيجة الجفاف ونقص الرعاية، الري وغيرها.

هلاك مئات الرؤوس من الأغنام وعشرات التجهيزات الفلاحية والآلات عاطلة عن العمل وأصبحت أكداسا من الخردة.

معمل الصابون مغلق ومعصرة الزيتون مغلقة، تناقص عدد العمال بالإضافة إلى أنهم يتقاضون أجورا زهيدة جدا مع عدم تسوية وضعيتهم الاجتماعية وطلب ترسيم العمال الوقتيين.

مساكن شعبية على ملك الدولة وتحت ذمة ديوان ضيعة الشعّال في حالة متردية ولم يتم صيانتها منذ سنوات.

طلب التفويت فيها لمتساكنيها علما وأنهم يقطنون فيها منذ الستينات والإدارة تريد ترحيلهم وإخلاء هذه المنازل وباعتبارهم يفتقدون إلى منازل وأراضي خاصة مثل حي الشعال المغازة وحي سيدي بو كثير وحي المندرة وحي ضيعة الحشيشينة وغيرها لذا يجب التفويت فيها لمستحقيها.

أما الضيعة الثانية فهي هنشير الناظور بالسخيرة ومساحته 782 هكتار ونجد فيه حوالي 4200 شجرة زيتون و3600 شجرة فزدق وأعدادها في تناقص كبير سببه الجفاف ونقص العناية واليد العاملة علما وأن الدولة تحتوي على أربع آبار سطحية كانت تستغل سابقا لزراعة الخضروات والباكورات وري الزيتون وأصبحت اليوم غير مستغلة ومهملة وغير مكهربة.

ونسجل أيضا انقطاع تربية الأغنام به رغم وجود حوالي 380 هكتار صالحة للرعي، نقص اليد العاملة وتآكل المعدات الفلاحية ونقصها.

سيدي الوزير، في الوقت الذي ترفع فيه بلادنا شعار الأولوية:

أولا، الفلاحة باعتبارها قطاعات استراتيجيا،

ثانيا، التشغيل باعتباره مطلبا شعبيا ملحا شمل جميع الفئات،

ثالثا، حجز الموارد من العملة الصعبة لتغطية الحاجيات الأساسية من الصادرات،

رابعا، لمجابهة نقص الحبوب والموارد الفلاحية واللحوم والألبان والأعلاف في الوقت الذي يشهد فيه العالم أزمات حادة في هذا المجال فإننا نجد أنفسنا أمام مفارقة تتمثل في تفويتنا الغير مبرر في ثرواتنا الفلاحية التي قامت عليها دولة الاستقلال عوضا من تثمينها وتطويرها.

سيدي الوزير، أطلب من جنابكم التعجيل في فتح ملف هنشيري الشعّال والناظور على غرار بقية الضيعات المماثلة في مناطق أخرى من بلادنا من أجل تشخيص موضوعي علمي دقيق للوضعية وتحميل الأطراف المسؤولية عن هذه الصعوبات المهددة لأمن بلادنا غذائيا بل لسيادتها.

التفكير الجاد في حلول واقعية ملموسة لضخ دماء جديدة في هذه الضيعات وتوفير استثمارات محترمة لإعادة هيكلتها حتى تستعيد نشاطها ومساهمتها في خلق الثروة محليا...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد عبد السلام الحمروني عن الخط الوطني السيادي له أربع دقائق.

**السيد عبد السلام الحمروني**

شكرا السيد الرئيس،

تحية للمقاومة الفلسطينية الصامدة في غزة وفي كل شبر من الأراضي العربية المحتلة.

مرحبا السيد وزير الفلاحة والوفد المرافق،

فيما يخص مشروع القانون المعروض علينا والمتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض السيد الوزير يمكن أن نصادق على اتفاقيات أو قوانين في غاية من الأهمية ولكن المشكل في اعتقادي هو عدم القدرة والجدية والصرامة في تطبيق هذه القوانين سواء الموجودة أو التي يمكن المصادقة عليها.

وأنا من منطقة لها امتداد صحراوي وعاينت وشاهدت تجاوزات بأم عيني أعتقد أن زملائي في ولايات مجاورة تطاوين وقبلي على نفس الموقف من التجاوزات والاستغلال الجائر حيث انقراض بعض الحيوانات يعود في جانب كبير منه إلى مسؤولية الدولة بمختلف أجهزتها إذ في فترة زمنية غير بعيدة كانت أجزاء كبيرة من صحرائنا عبارة عن معسكرات لبعثات من دول عربية شقيقة لا أريد ذكر الأسماء تبقى لأشهر في الصحراء واستعمال لوسائل الصيد بمختلف أنواعها دون حسيب ولا رقيب بالتالي المحافظة على الحيوانات خاصة المهددة منها بالانقراض صحيح لا بد من تشريعات واتفاقيات تنظمها ولكن هذا يبقى رهين التطبيق الصارم للقانون على المخالف وعلى من عاين المخالفة ولم يقم بواجبه وفرض هيبة الدولة.

جهويا سيدي الوزير سأعرج على ثلاث نقاط مهمة:

أولا، التسريع بانتداب طبيب بيطري قار بمنطقة بني خداش وتعويض البيطري الذي تمت الموافقة على نقلته دون تعويضه منذ سنة 2020 وهنا نتحدث عن وضعية اللحوم غير المراقبة والذبح العشوائي وتلقيح القطيع وكنتم في زيارة خلال شهر جوان انتقلنا إلى المسلخ وعاينتم الظروف التي فيها هذا المسلخ البلدي بالجهة.

ثانيا، تفعيل التمييز الايجابي بتوزيع الأعلاف المدعمة على المستوى الجهوي وربطه بعدد القطيع في كل معتمدية حيث تقريبا المرتبة الثانية بـ 150 ألف رأس غنم والأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجهة حيث يعتبر قطاع تربية الماشية المورد الوحيد لكل العائلات تقريبا.

ثالثا، تسخير الموارد البشرية واللوجستية للمعتمدية نعم للمعتمدية لأن خلية الإرشاد الفلاحي بالجهة تخلت عن هذه الخدمة للقيام بعملية تحيين القطيع من أهمها غياب سيارة للقيام بهذه المعاينات الميدانية لمربي الماشية قرابة 6500 فلاح و150 ألف رأس غنم و16 نقطة بيع للأعلاف وأمام كل هذا عدم وجود سيارة وموارد بشرية للقيام بعملية تحيين القطيع خاصة.

دائما على المستوى الجهوي، مسألة المياه وهنا سبق وأن تنقلت إلى مقر الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتقدمت إلى السيد المدير العام الحاضر بيننا مشكور على التفاعل...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

إضافة دقيقة للسيد عبد السلام الحمروني.

**السيد عبد السلام الحمروني**

التسريع في إجراء طلب العروض لبناء خزان ذا ألف متر مكعب باعتبار أن الخزّان الحالي تقريبا 250 متر مكعب لا يكفي لـ 15 ألف ساكن بالمنطقة البلدية.

إعداد الدراسات لربط منطقة بني خداش بتحلية مياه البحر الزارات على مستوى منطقة البئر الأحمر.

أخيرا تسخير آلة ماسحة خاصة بالجهة لمسح المسالك الفلاحية التي يصعب المرور منها بسبب زحف الرمال باعتبار الآلة المتوفرة لدى الفرع الجهوي للتجهيز بالمنطقة أغلب الأحيان معطبة وبالتالي تعطل مصالح الفلاحين للوصول إلى قطعانهم في أقصى الصحراء وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، نرفع الجلسة خمس دقائق استجابة لرغبة السيد الوزير. تفضل السيد الوزير.

(كانت الساعة الواحدة إلا عشرين دقيقة بعد الزوال)

## استئناف الجلسة
## ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الواحدة إلا عشر دقائق بعد الزوال)

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

نستأنف الجلسة والكلمة للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق والمعقد رقم 202.

الكلمة الآن للسيد محمد ضو.

**السيد محمد ضو**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا زملائي زميلاتي،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والسادة والسيدات إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، تعلمون جيدا أن ولاية مدنين تمتد على مساحة جغرافية شاسعة وتقريبا أكثر من 70 بالمائة من هذا المجال زراعي ورعوي والفلاح سيدي الوزير في هذه الربوع يشكو العديد من المشاكل سواء المرتبطة منها بتوزيع الأعلاف المدعمة أو ما هو مرتبط بتوقف المشاريع الفلاحية وتعطلها جراء التعقيدات الإدارية وبطئها. إضافة إلى صعوبة واستحالة الحصول على تراخيص حفر الآبار التي تمثل العنصر الأساسي لاستكمال المشروع الفلاحي للباعث الشاب.

لا أعرف مدنين وسيدي مخلوف وبدوي والدرغولية وغيرها من العمادات هل ممنوع عليها سيدي الوزير حفر الآبار؟ لا بد من إيجاد حل لهذه الوضعية.

السيد الوزير، أيضا ولاية مدنين تزخر بموروث طبيعي ومخزون ري هام جدا ساعد على تركيز معهد المناطق القاحلة الذي يقوم بدور فعال في هذا المجال لكن في المدة الأخيرة تعطلت مشاريع البحث في داخل هذه المنشأة بسبب نقص عدد الباحثين والتجهيزات وهو ما يتطلب مزيد دعم هذه المؤسسة العلمية الزراعية فبكل لطف السيد الوزير على الدولة أن ترفع تضييقاتها الإدارية الخانقة التي تفرضها على الباحثين.

السيد الوزير، هل من المعقول أن يفرض على الباحث تسجيل الحضور من الساعة الثامنة صباحا إلى ساعة متأخرة، يعني لو الباحث يقطن في مكان بعيد مثل جربة أو غيره ويفرضون عليه تسجيل الحضور على الساعة الثامنة صباحا فلا بد السيد الوزير من توفير الظروف الملائمة والأرضية الطيبة للباحثين لمزيد العمل وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد عبد العزيز شعباني عن صوت الجمهورية له أربع دقائق.

**السيد عبد العزيز شعباني**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

ديوان الأراضي الفلاحية بالقصرين أحد عناوين الإهمال واللامبالاة بالجهة وقد راسلناكم حول هذا الموضوع لأن هذه المنشأة حولها نقاط استفهام كبرى التجاوز فيها أصبح متحديا الدولة ومتحديا كل أجهزة الرقابة لوزارتكم.

سيدي الوزير، متى نرى تدقيقا إداريا وماليا في هذا الديوان لتحميل المسؤوليات وإرجاع شريان الحياة لهذه المؤسسة وإرجاع هيبة الدولة؟

المائدة المائية، اعتبار بعض المناطق الريفية في معتمدية العيون وماجل بن عباس والقصرين الجنوبية وحاسي الفريد نقاط حمراء لعدم وجود المائدة المائية فيها هي الأخرى أحد الممارسات التي مارسها بعض من في الإدارة لقصف هذه المناطق للاستحواذ على المشاريع لمناطق دون أخرى. آن الأوان السيد الوزير لإرجاع الحقوق لأصحابها ورفع المظالم على هؤلاء يعني في معتمدية حاسي الفريد والقصرين الجنوبية الشاب يتخرج والدولة لا تشغله يريد أن يعول على ذاته فيستثمر في أرضه ويتعب في إعداد الوثائق وفي الأخير يتم حرمانه من رخصة حفر بئر فمتى نرى تسهيلا واقعيا لهؤلاء الشباب وحلا جذريا للأراضي الدولية والأراضي الاشتراكية لتحرير المبادرة لمن يريد الانتصاب للحساب الخاص في المجال الفلاحي.

مشروع جنوب الولاية السيد الوزير وباعتباره هدفا من أهداف تحسين مؤشر التنمية في الجهة يعني من المفروض أكثر الاعتمادات نجدها مرصودة لمعتمدية حاسي الفريد باعتبارها أفقر معتمدية على المستوى الوطني لكن حسب الإحصائيات الأولية أقل نسبة ترصد لمعتمدية حاسي الفريد والقصرين الجنوبية يعني هذا في حد ذاته مؤشرا للمحسوبية والمحاباة.

هذه المعتمدية السيد الوزير ذبحت من الوريد إلى الوريد من لوبيات الإدارة وللأسف من بعض أبنائها ومازالت إلى حد هذه اللحظة يعني حتى سد خنقة الجازية يراد التلاعب به لكننا رضينا بهذا المهم انطلاق هذا المشروع لأنه سيغير من وجهة البلاد ويحسن من وضع الناس.

عدم انطلاقه إلى حد هذه اللحظة ناتج عن غياب الإرادة لدى المسؤول الجهوي وأخذ القرارات الجريئة يعني 240 مليار ستذهب هباء جراء عدم الجدية وعدم المسؤولية.

السيد الوزير، عندما نتحدث عن مشاكل الفلاحة في ولاية القصرين قبل أن نتحدث عن الاستراتيجية وعن البرامج لا بد أن نتحدث عن مسؤول كفئ قادر على مجاراة الأمور لا أظن أننا في القصرين هناك مكان نقاهة أو "Poste de retraite" وهذا انعكس سلبا على حيوية المرفق العمومي للأسف في عدة إدارات ليس فقط في الفلاحة.

السيد الوزير، موضوع العلف، عندما نتحدث عن غلاء اللحوم الحمراء بالضرورة نتحدث عن الاحتكار والاحتكار ينطلق من العلف...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

إضافة دقيقة للسيد عبد العزيز شعباني.

**السيد عبد العزيز شعباني**

يعني عندما نتحدث عن غلاء اللحوم الحمراء نتحدث عن الاحتكار خاصة في مادتي الشعير والسداري، اليوم أصبحنا نتحدث عن عصابات العلف للأسف وخطورته أصبحت مماثلة لخطورة عصابات المخدرات لأنه يمس من الأمن القومي الغذائي للبلاد.

السيد الوزير، افتحوا هذا الملف بأكثر جرأة وستكتشفون حجم التلاعب وللأسف ستكتشفون أن بعض المتورطين هم من كلفوا بمراقبة هذه المسالك وشكرا سيدي الوزير.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيدة أسماء الدرويش غير منتمية ولها أربع دقائق.

**السيدة أسماء الدرويش**

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة تحت قبة البرلمان،

سيدي الوزير، كنت قد راسلتكم حول قطعة أرض وافقت عليها وزارة أملاك الدولة كتخصيصها مقبرة لولاية منوبة شريطة تغيير صبغتها الفلاحية وأود إعلامكم أنها غير مستغلة فلاحيا ومتساكني ولاية منوبة يناشدونكم لتغيير صبغة هذه الأرض لأن المواطن يبقى يومين يتنقل من بلدية إلى أخرى ليتمكن من إيجاد قبر يدفن فيه والديه لأن كافة المقابر بولاية منوبة أغلقت وهذا يحتسب في ميزان حسناتكم إن شاء الله.

السيد الوزير، أكرر ما ذكرتكم به سابقا فيما يتعلق بضرورة إعلان حالة الطوارئ في الغابات التونسية خلال فصل الصيف وذلك لمدة شهر جوان وجويلية وأوت في ذروة الحرارة وجعل الغابات منطقة محظورة على السياحة الداخلية وكل الأعمال الأخرى من الرعي وتقطير النباتات وبالنسبة للرعي نكتفي بالسباسب الجبلية وتكثيف المراقبة من طرف أعوان حراسة الغابات ليلا ونهارا. نعرف أن التدابير الوقائية سيكون تطبيقها صعبا أولا لكن لحماية ثرواتنا الغابية التي تكلف الشعب التونسي المليارات تتطلب أكثر من 20 سنة لإعادة الغابات التي احترقت.

السيد الوزير، اليوم لدينا كارثة بيئية ونهب للطبيعة منذ سنوات طويلة تتمثل في نصب الشباك الثابتة بالليل والنهار وتمتد لعشرات الكيلومترات بغابات الوطن القبلي وجبال الهوارية لمدة شهرين كاملين في كل فصل ربيع موسم التعشيش والتكاثر وهجرة الطيور في كل ليلة واحدة تعلق الشباك المئات من الطيور الليلية الجارحة وغيرها المتنوعة والمحمية دوليا وتونس من ضمن الدول الموقعة على الحفاظ على هذه الفئة من الحيوانات.

أما بالنهار فحدث ولا حرج القارة والمهاجرة والجارحة والغير جارحة كل هذه الإبادة والنهب للطبيعة والإخلال بالتوازن البيئي بتعلة صيد طائر الساف.

نرجو التدخل السريع وتفعيل الفصل 173 بالمجلة الذي يحجر الصيد بالليل حتى نحمي الطيور الليلية التي لها فضلا كبيرا على الزراعة والتوازن البيئي وللعلم فإن طائر الساف طائر نهاري وليس ليليا فلماذا تبقى الشباك منصوبة طيلة الليل؟

كما يجب تحديد عدد الشباك والمسافات غير المحددة حاليا وللإضافة فإن الوسيلة التقليدية القديمة لصيد طائر الساف هي الشبكة المتحركة أي "القلابة" باللغة العامية أما الشباك الثابتة فهي دخيلة وتعتبر وسيلة للقضاء السريع على كافة أنواع الحيوانات.

كذلك نعلمكم أنه كلما وجدوا بقايا للطيور صباحا فإنهم ينشرون المبيد في الغابة مما يتسبب في القضاء على عديد الحيوانات النادرة والمحمية ويمكنني أن أقدم لكم صورا واقعية السيد الوزير التقطتهم جمعية أحباء الطيور على عين المكان هذه صور الحيوانات التي يتم القضاء عليهم المتبقية في الشباك ليلا ونهارا دون رفعها هذه صور ملتقطة على عين المكان.

أخيرا السيد الوزير، من الضروري تحسين ظروف أعوان الحراسة بالغابات وتفعيل قانونهم الأساسي وحمايتهم لما يقومون به من دور رئيسي في حماية غاباتنا وحدودنا ومساندتهم لقواتنا الأمنية في العديد من المهام. شكرا وأعانك الله السيد الوزير.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد صالح الصيادي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

**السيد صالح الصيادي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

من أجل مكافحة الفساد والمحافظة على التوازن البيئي وحماية الثروة الحيوانية والنباتية الوطنية المهددة بالانقراض يحتم علينا المصادقة على هذا المشروع والذي يهدف إلى تنظيم التجارة الدولية حسب اتفاقية "سايتس" التي وقعتها تونس في 3 مارس 1973 وصادقت عليها بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1974.

السيد الوزير، الرجاء تسوية وضعية المراكب التي صنعت بتراخيص لكنها مخالفة للقياسات الموجودة تحت عنوان صنع في إطار التعويض وهي حالات متفاوتة في الأجل 2020، 2021، 2022، 2023 والذي يبلغ عددها 54 مركبا في الجمهورية منها 26 مركبا بولاية المنستير علما وأنه انعقدت جلسة في الغرض بالمنستير تحت إشراف السيد رئيس الديوان وبحضور السيدة والسادة المدير العام للصيد البحري، المستشار المكلف بالصيد البحري، رئيس دائرة الصيد البحري بالمنستير والمندوب الجهوي للفلاحة بالمنستير.

سيدي الوزير، هذه 54 مركبا إذا كان كل مركب لديه خمسة بحارة فلنلقي نظرة على عدد البحارة وعدد العائلات.

نعرف أن هؤلاء مخالفون للقانون وفي السابق وقعت تسوية وضعيتهم فالرجاء منكم إيجاد صيغة حل هذه المشاكل علما أنكم بدأتم في تطبيق القانون ونهتم على أصحاب المناشر بعدم صنع قوارب مخالفة للقانون مرة أخرى.

الرجاء سيدي الوزير تسوية الوضعية.

سيدي الوزير، انقطاع الماء يوميا بالمنستير قد أضر بالمتساكنين جراء الوضوء بالماء المخزن وتسبب للبعض منهم بأمراض جلدية وبالرغم من خلو هذا الماء من الجراثيم لكنه غير صالح للشراب حسب تحليل المخابر العمومية وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد حسن بوسامة عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

**السيد حسن بوسامة**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

قرأنا سابقا في التاريخ أن تونس مطمورة روما وقرأنا في الجغرافيا تونس بلد الفلاحين ومنذ الثمانينات ونحن نحلم بتحقق

الاكتفاء الذاتي في الحبوب لكن لحد اليوم لم نصل لتحقيق شيء لماذا؟

أكيد نتيجة السياسات المنتهجة وهي نفسها، أكيد فشل السياسات في الفلاحة، أكيد تهميش الفلاح المتكرر، الفلاح أصبح "كعسكر زوارة داخل في الخسارة خارج من الربح" في ذروة الإنتاج يستغله السمسارة ويخفض في الأسعار وعندما تكون سنة الإنتاج صعبة يستغله لوبيات بائعي الأدوية والماء.

كيف نريد النهوض بفلاحتنا ونحن لا نملك أي استراتيجية ولا نملك أهدافا ولا أي برنامج؟

اليوم تونس في جميع القطاعات تشكي من الأهداف ولكن الأهداف لا تتحقق اليوم إلا بتشخيص واضح للوضع.

هل قمت بتشخيص وضع الفلاحة في تونس السيد الوزير؟ عندما نرى زياراتك تفاءلنا لكن زيارتك الأخيرة لولاية نابل مع العلم أن الأرقام التي وردت عليك بخصوص ولاية نابل خاطئة سواء في إنتاج الحبوب في فصل الصيف أو الإنتاج.

ولاية نابل تشكو اليوم من العطش خاصة شمال الولاية من قربة إلى الهوارية من البحر إلى البحر فيه الغابة وفيه الصيد البحري وفيه الفلاحة البعلية والسقوية اليوم يشكو.

الفلاح يقوم ببيع أرضه اليوم لكي يجتاز الحدود خلسة، المسؤولين الجهويين اليوم يقدمون لكم المعلومة الخاطئة وعندما دخلت ولاية نابل لم تدخل في أعماقها أتمنى منك التمعن في أعماق ولاية نابل وتذهب إلى شمال الولاية وترى معاناة الفلاح لقد أصبح يبيع بقره لكي ينفق على بقية الأبقار على خمس بقرات يقوم ببيع بقرة لكي يعتني بالأربع بقرات المتبقية.

اليوم الفلاح والمربي يعاني والجميع في تونس يعانون من الأعلاف واللوبيات ولكن الفلاحين يقومون ببيع أراضيهم وأبقارهم لاجتياز الحدود خلسة ويمكن للحرس البحري اطلاعك بهذا.

اليوم الشباب ابتعد عن الفلاحة ألم نفكر بإنجاز مركز تكوين فلاحي هناك؟ جهة فلاحية بامتياز لكنها خالية من أي مركز لتكوين الشباب.

اليوم نتحدث عن جهة منزل تميم، الجميع يأتون لشراء اللحوم من منزل تميم التي تمتاز ببيع الخضر فقد كانت هي التي تقوم بتمويل بئر القصعة بالخضر خاصة الورقية والبقول لكنها اليوم تعاني.

هناك موضوع أريد أن أحدثك بخصوصه السيد الوزير وهو 1200 هكتار بهنشير فرجون أرض دولية صارت فيها دراسة كبيرة من قبل الثورة أكيد لا تعلم شيئا بخصوصه والكتاب موجود السيد الوزير يمكنك أخذه إذا شئت والاطلاع عليه.

ستنجز هناك محطة لتصفية المياه المستعملة تمنيت أن تكونوا أحرص من وزارة البيئة على بعثها لأنها من الممكن أن تغطي تونس بأكملها والوطن القبلي على الأقل في الأعلاف منطقة مهمشة منذ سنوات والمواطنون يحلمون بها...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق.

**السيد عمار عيدودي**

تتمة لمداخلة صديقي نوري الجريدي عن كتلة لينتصر الشعب أقول لكم تحية من جبل عرباطة في القصرين.

لا أقول هذه حكومة فاشلة بل أقول هذه حكومة "ست إن أعياك أمري".

سيدي الوزير، لا يعاني وطننا من الشحّ المائي، وطننا وخاصة في وزارة الفلاحة يعاني من شح استراتيجي ويعاني من شح الرؤى ويعاني من شح الدراسات ويعاني من شح المشاريع من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب أكبر مائدة مائية أو من أكبر الموائد المائية في ماطر وسجنان وصولا إلى تطاوين نساء هذه الجهات يردون على ظهور الأحمرة وقس على ذلك في كل الجهات.

السدود والبحيرات التي مولتها الدولة بأموال الشعب كلها تلاعبت بها الأيادي العابثة بين الإداريين غير المسؤولين، بين الإداريين المتكلسين وبين المقاولين المتنفذين الذين يراعونهم بـ " moins disant" وفي هذه الثنايا تضيع المصالح وتضيع الفلاحة ويضيع الفلاحون.

سيدي الوزير، في ولاية القصرين وآخذ القصرين نموذجا وليس من باب الجهويات، في ولاية القصرين قسمت الولاية إلى القصرين الجنوبية والقصرين الشمالية إلى حد الآن تقريبا ما يتجاوز أو ما يفوق العشر سنوات ومشروع القصرين الجنوبية معطلا لسبب بسيط هو التصارع بين الإداريين من يتحمل إدارة المشروع وفي هذا الإطار تم التلاعب بالأموال المرصودة وتم تعطيل المشاريع وتم إلغاء القصرين الجنوبية كليا.

بالنسبة إلى الفلاحين منطقة فوسانة منطقة واعدة يعاني الفلاحون من التخزين والترويج ثم كبلتهم الدولة بسعر لم ينزل به الله من سلطان ومع ذلك يتوافد عليهم التجار ويأخذون مجهودات بأبخس الأثمان وترمى بقية المنتوجات بالأودية وعجزت الدولة عن بعث مشروع صناعي لربط الفلاحة بالصناعة.

بالنسبة إلى الفلاحين يعانون من الغلاء في الأدوية ومن الغش سيدي الوزير.

بالنسبة إلى الحيوانات، نحن شعب...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد رشدي الرويسي غير منتمي له أربع دقائق.

**السيد رشدي الرويسي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

أبدأ بأهمية هذا المشروع مشروع تنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض والذي يطرح مشاكل أعمق هي نباتاتنا والحيوانات المهددة بالانقراض والتجارة الدولية معها لهذه الأصناف. نظرا لأن الطبيعة في العام وحده وأي مكان يضرب في العالم سيكون له تأثير على بقية المجال.

سيدي الوزير، أود أن أبدأ بسؤال حماية من من من؟ أكيد ستكون الإجابة حماية هذه النباتات الحيوانات من تأثير الإنسان والتغييرات النباتية التي تسرع في الندرة وأيضا في عملية الانقراض.

النباتات توجد أساسا في المناطق الريفية وفي الغابات وحولها، هذه المناطق التي يسكنها الإنسان التونسي أناسنا في الأرياف المصنفين مواطنين درجة ثالثة هؤلاء الذين يفتقرون للتنمية وللتشغيل.

كيف يمكن أن نمنع مواطنا من قطع أشجار الغابة في فصل الشتاء وأنتم لا تعرفون شتائنا في غاباتنا وفي مجالنا الريفي في طبرقة

وسليانة وفي كل المناطق الباردة لا يمكن أن نترك مواطنين يتجمدون بالبرد دون توفير وسائل التدفئة الحديثة ونمنعه من قطع المجال الغابي الذي حوله ليتدفأ لأن الإنسان هو أسمى قيمة.

أعود أيضا للتهميش، هذه المناطق الأكثر بطالة والأكثر فقرا إن لم يستغل الإنسان في هذه المناطق المجال الغابي للرعي أو للاستغلال كيف نضمن له كرامة العيش سيدي الوزير؟ إذن يجب أن نغير المقاربة يجب أن تكون المقاربة بضمان تفاعل بين الطبيعة والإنسان. هذا الإنسان يجب أن تتوفر له سبلا لحماية مجاله لا أن نجعله يعاني ما يعانيه بقوانين سيتجاوزها رغما عنه.

السيد الوزير، هناك جملة من الإشكاليات لكن إن وجد المشكل يمكن أن يوجد حل.

المشكل الثاني هي النباتات الغازية ما يعبر عنه بـ "les plantes invasives" هذه النباتات جلبت الأمراض التي تحدثتم عنها في تقريركم لغابات الصنوبر وغابات البلوط وكل الغابات الموجودة في تونس فهل هناك استراتيجية واضحة للتصدي للتصدير العشوائي لهذه النباتات التي أضرت وتضر بالبيئة التونسية السليمة؟

أتحدث الآن لحماية هذه النباتات عن توفير فضاءات حدائق نموذجية مثل الموجودة في العاصمة في كل ولايات تونس تراعي التنوع المناخي وتراعي تنوع التراب هذه النقطة من شأنها أن تحافظ على مخزوننا النباتي والحيواني.

شيء آخر السيد الوزير، لا بد من إعادة هيكلة فلدينا ثلاث وزارات تتدخل تقريبا في نفس الموضوع وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة البيئة ووزارة الفلاحة. يجب وضع استراتيجية واضحة ومحددة لنرصد الإشكاليات الحقيقية لا أن تشتغل كل وزارة على حدة.

الدمج بين الإدارات المختلفة أيضا في صلب الوزارة لدينا إدارات في وزارة الفلاحة تعاني من نقص في العمال مقابل إدارات أخرى يمكن أن توفر لها الفائض في نفس الاختصاص.

لن أطيل فيما هو وطني رغم تعدد المقترحات أعود سريعا لمنطقتي سليانة التي هي جزء...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق فليتفضل. المقعد رقم 151.

**السيد المختار عبد المولى**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مرة أخرى بالسيد الوزير المحترم وبالفريق المرافق له،

لا شك ولا اختلاف أن قطاع الفلاحة يعتبر ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، كأحد أهم القطاعات الإنتاجية المكونة للناتج المحلي، كما يعتبر هذا القطاع مصدرا أساسيا للغذاء ولتوفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية للمواطن وتحقيق أمنه الغذائي ومساهمته في امتصاص البطالة وتوفير مواطن شغل لمختلف فئاته الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية والحدودية، والحد من نزوحهم إلى مدن أخرى بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات، وبالتالي، المساهمة في تخفيض العجز في الميزان التجاري.

كما يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا وحيويا، باعتبار أن من أهم المعارك هي معركة الأمن الغذائي وتأمين قوت الشعب خاصة أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي يرتبط حتما بالاستقرار وبالنمو الاقتصادي، ورغم الثراء المناخي لمجال التراب التونسي، فإن هذا القطاع يعاني كما هو الحال لمجمل مكوّنات الاقتصادي التونسي، من عديد الصعوبات التي ما فتئت تتراكم منذ عقود. لذلك لابد من استصلاح الأراضي الاشتراكية، سيدي الوزير ولابد من تحسين المراعي لتطوير الإنتاج الحيواني في الجنوب والتأكيد على بعث محميات وطنية في معتمدية رمادة وفق الخصوصيات المناخية وميزاتها التي يزخر بها الموروث النباتي والحيواني والصحراوي على غرار الغزال الأطلسي والحباري وغيرها من الحيوانات النادرة.

يجب التفكير سيدي الوزير، في تكثيف حملات التشجير في الصحراء لمقاومة زحف الرمال، كما يجب العمل على التوجه نحو غراسات توفر مردودية اقتصادية، ولابد من استغلال الثروات المائية في رمادة والذهيبة والجنوب بصفة عامة للنهوض بالفلاحة وبمستوى عيش السكان هناك وتوطينهم أكثر وفتح الباب أمام الاستثمار الداخلي والخارجي والعمل على إعادة هيكلة المهن الفلاحية من خلال تشجيع الفلاحين خاصة الصّغار منهم على التنظيم الذاتي للدفاع عن حقوقهم والعمل على مكانة النساء والشباب الذين يشكّلون القاعدة الاجتماعية الرئيسية لتطوير الفلاحة ولتعود بالنفع بطبيعة الحال، على النسيج الاقتصادي وعلى القدرة التشغيلية والمساهمة في الناتج المحلي الخام كما أن امتداد هذا النشاط في مختلف مناطق الولاية سينعكس تماما على التنمية الجهوية.

سيدي الوزير المحترم، لا بد من زيارة الجزء العزيز علينا واتخاذ تدابير استثنائية في علاقة بغلاء الأعلاف والتغييرات المناخية والتصحّر وانجراف التربة وتأثير الرياح. هناك تقديرات من وزارة البيئة، تقول أن أكثر من ثلثي البلاد مهدّد بالتصحّر إذا استمر الأمر على ما هو عليه.

أرجو إحداث منح خصوصية في إنجاز منشآت للتحويل والتصنيع بالضيعات أو بالتعاضدية أو تدعيم الآبار بالطاقة الشمسية لتفادي التكاليف المرتبطة بالطاقة.

كما يجب حلّ كل الإشكاليات سيدي الوزير، والعراقيل الإدارية من تكوين فلاحي وإحاطة بالفلاحين وتقريب مراكز التكوين وتسهيل إجراءات التنقل بالنسبة إلى الفلاحين والمزارعين في مناطقهم، لابد من إرساء رسائل إيجابية تجعل الفلاحة أكثر عزيمة واطمئنانا على مستقبل نشاطهم.

سيدي المحترم، تبدو الفلاحة اليوم أمام أسئلة ورهانات كبرى، كيف يمكن الحفاظ على الموارد الطبيعية؟ ألم يحن الوقت لإصلاح زراعي يساهم في تنمية موارد الدولة والحدّ من عجز الميزان التجاري؟ إن أزمة الفلاحة لا تشبه أزمات بقية القطاعات الاقتصادية التي يمكن حلّها بقرارات استعجالية أو ...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

إضافة دقيقة للنائب المحترم المختار عبد المولى، تفضل.

**السيد المختار عبد المولى**

شكرا سيدي الرئيس،

إن أزمة الفلاحة، سيدي الوزير، لا تشبه أزمات بقية القطاعات الاقتصادية التي يمكن حلّها بقرارات استعجالية أو بضخّ بعض الأموال.

السؤال، كيف يمكن جعل هذا القطاع مغريا بالنسبة إلى شريحة الشباب خاصة شباب تطاوين المهمش والمفقر من قبل عديد الحكومات المتعاقبة، الشباب الذي غادر بالآلاف بقوارب الموت إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط، تاركا وراءه وطنا يزخر بالأراضي الخصبة وبوفرة المياه ويجد نفسه عاملا فلاحيا في إيطاليا أو في دولة أوروبية أخرى.

سيدي الوزير، كل الدول تراهن على الشباب، فالشباب هو المخزون الاستراتيجي الذي تلجأ إليه الدولة في أوقات الأزمات إلا بلادنا، وكأنها تدير ظهرها لأبنائها وتقدمهم هدية مجانية للدول لتصنع بهم مجدها واقتصادها.

لابد من إيقاف هذا النزيف البشري وتفعيل الحلول وإيجاد الهياكل العلمية والتقنية والمالية القادرة...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق. المقعد رقم 187.

**السيد ياسين مامي**

شكرا.

السيد وزير الفلاحة، ونحن نناقش مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، علمنا عبر مواقع التواصل الاجتماعي بإيقاف عميد الأطباء البياطرة التونسيين على أساس شكوى تقدمت بها وزارة الفلاحة، تخص الادعاء بنشر أخبار كاذبة من شأنها الاعتداء على حقوق الغير وتتعلق تحديدا بمقال نشر على إحدى الصحف التي تتحدث عن التوكيل الصحي والتوكيل الصحي يتمثل في تكليف من وزير الفلاحة للأطباء البياطرة الخواص للقيام بحملات التلقيح الوطنية تحديدا للأبقار وللأغنام والتلقيح ضد داء الكلب للكلاب إلى حد اليوم لم تنطلق هذه الحملة التي تعودنا أن تكون في أواخر شهر جانفي، علما أن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية أدرجت المعلومة التي وصلتها من وزارة الفلاحة بأن هناك 12 بؤرة أي منطقة لحمى قلاعية لدى الأبقار.

السيد وزير الفلاحة، هل من توضيح بخصوص هذا الموضوع الذي سمعنا عنه الكثير اليوم؟ خاصة ونحن بصدد مناقشة مشروع هذا القانون وكما نعلم وحسب ما اطلعت على صفحة وزارة الفلاحة، على الموقع الرسمي أن عديد اللقاءات جمعتكم بممثلي المهنة البيطرية وقد تحدثتم في العديد من المرات على التوكيل الصحي الذي لم ينطلق إلى حد الآن.

أيضا سيدي الوزير، بخصوص الفلاحة في موضوع آخر اليوم، نجد في العديد من المناطق، تجمعات سكنية مقامة على أراضي فلاحية وكمثال لذلك، وجود عديد المناطق في الوطن القبلي وخاصة في الحمامات، نجد تجمعات سكنية ونجد المواطنون أقاموا بناءات على أراضي فلاحية، نجد اليوم الهكتارات من الأراضي الفلاحية يتم تقسيمها بطريقة عشوائية ولم يتم التصدي إليهم من قبل الدولة هناك من يقوم بتقسيم هذه الأراضي وبيعها خاصة وأن أمثلة التهيئة العمرانية لم تواكب الانفجار الديمغرافي الحاصل في العديد من المناطق.

لذلك هل توجد صيغة اليوم، لتغيير هذه الأراضي المقامة عليها هذه الإحداثات لتتلاءم مع أمثلة التهيئة العمرانية مع الواقع وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق وستكون هذه المداخلة الأخيرة في هذه الدفعة الأولى ثم سنرفع الجلسة للغداء ونعود إن شاء الله على الساعة الثانية والنصف. تفضل.

**السيد جلال خدمي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

بالنسبة إلى المشاريع المعطلة بمعتمديتي بئر الحفي وسيدي علي بن عون:

المنطقة السقوية أولاد زيدان من معتمدية بئر الحفي، بعد انطلاق الضخ التجريبي للبئر بنجاح مع سعة تدفق عالية، مازال هذا المشروع لم ير النور بعد،

المنطقة السقوية بصبرة من معتمدية سيدي علي بن عون، هي معطلة أيضا منذ 2013 رغم أن البئر جاهز،

المنطقة السقوية بمنطقة الساهلة هي منطقة معطلة أيضا منذ سنة 2011 وقد برمجت في مخطط 2016-2020 ولم تفعّل إلى اليوم،

المنطقة السقوية بعمادة أولاد إبراهيم معطلة أيضا منذ 2017،

المنطقة السقوية بمنطقة الماء الواعرة هو مشروع معطل أيضا منذ سنوات.

كما نطالب أيضا بتوسيع المنطقة السقوية بالرابطة إضافة إلى أن هاته المناطق الآتي ذكرها كالتالي: أولاد تليل، أولاد ناجي، القراوة، الواعرة، دمدوم، الرابطة، الحفاصة، ورغة، منطقة الواعرة ومنطقة أولاد العشي من أولاد النصر عانت هاته المناطق منذ سنوات من حرمانها من حقها الدستوري والكوني في شرب الماء، ليبقى توفير الماء الصالح للشراب حلم أجيال وأجيال.

موضوع الرخص لحفر الآبار المعطل والذي يساهم في إيقاف عجلة الاستثمار في القطاع الفلاحي باعتبار أن المنطقة ذات طابع فلاحي.

ضرورة تشديد الرقابة على مسالك توزيع الأعلاف وخاصة مادة السداري التي لا تصل إلى الفلاحين ونجدها متوفرة بكميات كبيرة في السوق السوداء، ليبقى الفلاح ضحية تلاعب اللوبيات وارتفاع الأسعار المشط.

قطاع الألبان الذي يعاني ويهدد المنظومة بالانهيار أمام عجز الفلاح على تغطية المصاريف بسبب غلاء الأعلاف من جهة وأسعار الحليب التي تبقى دون المطلوب، ليطالب الفلاح بالترفيع في أسعار الحليب عند الإنتاج إلى حدود 2000 مي بالإضافة إلا أن تربية الأراخي تشهد تراجعا كبيرا أمام ارتفاع أسعار الأعلاف وسعر الحليب الذي لا يغطي المصاريف.

الجمعيات المائية التي تعتبر المشكل الرئيسي والأساسي في حرمان العديد من المناطق من شرب الماء بسبب الفساد وتفشيه وسوء إدارتها وتسييرها ليبقى إعادة هيكلة هاته الجمعيات أمر ضروري.

سيدي الوزير، رغم أهمية هذا المشروع في تحقيق التوازن البيئي تبقى حيوانات أخرى لها دور كبير في الدورة الاقتصادية مثل الأبقار والأغنام وهي أيضا مهددة أمام عدم قدرة الفلاح على تغطية كلفة الإنتاج وظاهرة التهريب...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا. إذن معالي الوزير،

زميلاتي زملائي الأفاضل،

نرفع الجلسة ونعود إن شاء الله على الساعة الثانية والنصف راحة مدتها ساعة، تفضلوا.

(كانت الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر)

## استئناف الجلسة
## ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وخمس وثلاثين دقيقة بعد الظهر)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

نستأنف الجلسة والكلمة للنائب المحترم السيد الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق. المقعد رقم 206.

**السيد الطاهر بن منصور**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

لا ينكر أحد الجهد الذي تبذله وزارة الفلاحة لكنه مع الأسف هو جهد لم يستطع أن يخرج عن المقاربات التقليدية، لذلك كل جهد يأتي ضمن مقاربات أعلنت فشلها لا يمكن أن يؤدي إلى نفس النتائج وإلى نفس المقدمات، لذلك فإن الوزارة اليوم مطالبة بتقديم مقاربة جديدة ثورية تقطع مع الأساليب التقليدية ومع مقاربات السعي إلى ما هو يومي.

سأتحدث في نقطتين: نحن اليوم نتحدث دائما عن أزمة الأعلاف، نتحدث عن أزمة إنتاج حيواني وعن أزمة لحوم حمراء، لقد أشرف سعر الكلغ من هذه اللحوم على 50 دينار ونحن ننتظر في كل لحظة زيادة ارتفاع أسعارها.

أتساءل لماذا لم تتوجه مصالح وزارة الفلاحة نحو قطاع هام جدا بإمكانه أن يمثل حلاّ في هذا المجال ويتمثل في تربية الإبل؟ تربية الإبل هو قطاع منتج، يقارب رأس الإبل على مستوى الإنتاج تقريبا الأبقار وهذا القطاع قادر على تحمل التغييرات المناخية وتحمل نوع من الأعلاف فهو يأكل تقريبا كل ما هو متاح أمامه وهذا القطيع قادر على تحمل الكثير من الأمراض والتحولات المناخية وهو قادر أن يتلاءم مع بيئة صحراوية قاسية.

لذلك بإمكان هذا القطاع لو قامت وزارة الفلاحة بالتركيز عليه، أن يصبح قطاعا بديلا وبأن يكون حلا منتجا وهو صحي أكثر وأقل استهلاكا للأعلاف وأكثر رعاية وأكثر جهدا رغم أن هذه التجربة موجودة ويتم العمل بها في الكثير من الدول، فلو نطلع على دول جنوب الصحراء ومن بينها السودان والنيجر وغيرها فنجد أن هذا القطاع أساسي في هذا المجال.

هناك نقطة ثانية تسمى بأزمة المياه ومن بين المفارقات أنه في اللحظة التي نتحدث فيها عن أزمة المياه وعن إهدارها في جهتي، في جهة قبلي توجد لدينا السيد الوزير "عين" بئر حارة تم إحداثها منذ سنة 2005 وهذه المنطقة موجودة تسمى "بالشارب" وهي عبارة عن أرض خصبة لم يتم استغلال هذه البئر منذ سنة 2005 رغم إحداث المبرد، إحداث شبكة للمياه، إحداث خزانات لتخزين المياه وهي مخصصة لإنتاج الباكورات ولكن بقينا نراوح مكاننا، هل سيتم استغلال هذا البئر من قبل مستثمر تونسي أو أجنبي أو إسنادها للشباب المعطل في الجهة ولكن لم نتمكن من الخروج من هذه الدائرة المغلقة والمفرغة.

هذه البئر موجودة منذ عشرين سنة ولم يتم استغلالها، هذا هدر للإمكانيات وهدر للثروة المائية لأنه لم يتم الانتفاع منها.

لدينا العديد من الآبار الأخرى وهي ثلاث آبار: وهي بئر العتيلات وبئر أم الصمعة وبئر رأس العين، هذه الآبار توجد فيها إشكالية مع المقاولين لم نتمكن من فض هذا الإشكال منذ خمس سنوات تقريبا مما أدى إلى تعطل مصالح المواطنين وأتلفت الواحة يلجأ الشباب...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق. المقعد رقم 186.

**السيد معز الرياحي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والطاقم المصاحب،

عملا بمقتضيات الدستور في الفصل 114 والفصل 129 من النظام الداخلي، سأتطرق إلى مجموعة من النقاط:

أولا سيدي الرئيس، تسوية وضعية عملة الحضائر الراجعين بالنظر إلى الوزارة تنفيذا لمقتضيات القانون الصادر من البرلمان وبالرائد الرسمي وخاصة النظر في ملف 800 عاملا الذين تم انتدابهم ولكن لم يتم استعداؤهم إلى يومنا هذا.

ثانيا، تسوية وضعية العملة المنتدبين بسدّ سيدي سالم وهم 20 شخصا لم يحضوا برواتبهم منذ سنة ونصف.

سيدي الرئيس، إن مجموع هؤلاء العملة لم يتحصلوا على رواتبهم منذ سنة ونصف يعني أن هناك مشكلا ماديا قائم الذات وقد تبادر إلى ذهني أن موقعهم الاستراتيجي في سدّ سيدي سالم خطير جدا يمكن أن يتسرب منه الإرهاب خاصة أنه على خط سيدي سالم توجد أكثر من مدينة ولو وقعت الكارثة لا قدر الله فلن تتضرر المدن فقط بل ستضرر تونس الكبرى كلّها. أرجو من سيادتكم سيدي الوزير، التدخل السريع في هذا الموضوع لتسوية هذه الوضعية.

ثالثا، أرجو فتح ملف الضيعات الدولية على غرار "SFL" بمجاز الباب وذلك إما بإدماجها في وزارة الفلاحة أو في ديوان الأراضي الدولية وتمكين الشغالين فيها من ترقياتهم القانونية طبق المحضر المحرر في سنة 2012 بمقر ولاية باجة.

رابعا، العدالة في توزيع الأعلاف الذي يشكل مشكلا كبيرا في منطقتي، بسيدي حمد الجديدي بمجاز الباب من ولاية باجة وأولاد سلامة وبأرياف تستور وقبلاط.

كما أرجو النظر في ملف مطلب مواطنة من ريف تستور يتمثل في طلب فضاء غابي للعمل به وقد تقدمت للوزارة بملف للحصول على عقد لزمة طبقا للأمر الحكومي عدد 316 بتاريخ 20 ماي 2020.

كما أرجو تولّي مصالح الوزارة الجهوية والمحلية الإشراف ومتابعة الجمعيات والمجمعات المائية تزويدا واستخلاصا في انتظار الربط مع الـ "SONEDE" وصدور مجلة المياه لحلّ هذا الإشكال.

توجد لدينا عديد الإشكاليات سيدي الوزير، على مستوى المجمعات المائية في منطقتي وكذلك في الجمعيات المائية، أرجو من سيادتكم التدخل في هذا الموضوع وإيلائه العناية اللازمة وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي وله أربع دقائق. المقعد رقم211.

**السيد محمود العامري**

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق،

نثمّن اليوم مشروع القانون المعروض علينا للنقاش والمصادقة والمتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لأن غياب التشريعات في هذا المجال جعل ثروتنا الوطنية النباتية والحيوانية مهددة اليوم بالزوال.

سيدي الوزير، آفة الفساد التي نخرت القطاع الفلاحي خلال السنوات الماضية، ستزول عندما تتوفر الإرادة الكافية لرقمنة القطاع ولتعزيز نظام الإحصائيات ولنا ثقة في توجهاتكم وفي مجهوداتكم الكبيرة التي تقومون بها منذ أن توليتم مسؤولية هذه الوزارة السيادية الهامة.

تشكو ولاية سوسة وجل مناطقها خلال هذه الفترة، معضلة الانقطاع المتكرر لمياه الشرب ويعيش المواطنون اليوم في كل مناطق الولاية معاناة كبرى بسبب هذا الانقطاع باعتبار أن الماء يعتبر من الضروريات الأساسية والحياتية اليومية وكل هذا سيدي الوزير، بدون تقديم أية أجوبة واضحة ومقنعة من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

معتمدية القلعة الصغرى، ينقطع فيها ماء الشرب لمدة عشرة أيام كاملة ومسترسلة في أغلب مناطقها السكنية العالية والكبرى ورغم كل الاتصالات التي قمنا بها، لم نجد سوى التفاعل غير المجدي حتى لا أقول غير الجدي من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

سيدي الوزير، إن الأمر لم يعد يطاق، لنقل بكل صراحة أن اليوم هناك أيادي تريد أن تعود بنا إلى الوراء وبصدد خلق مناخ متوتر في الجهة لذلك لابد من أن تتحمل كل جهة مسؤولياتها اليوم ونسأل اليوم متى سينتهي مشكل انقطاع الماء؟

رغم الأهمية الكبرى للقطاع الفلاحي في معتمدية سيدي الهاني التي تمثل أكثر من ربع مساحة ولاية سوسة، إلا أن الفلاحين ومربي الماشية في المنطقة يتعرضون إلى صعوبات كبرى وسأبدأ بأهم نقطة:

مركز التكوين الفلاحي الذي تم بعثه في أواخر السبعينات وقد تبرع بأرضه أهالي المنطقة، هذا المركز مهمل اليوم ومتروك وحتى وضعيته العقارية لم تعد واضحة، هل تتبع وزارة الفلاحة أم وزارة العدل، نعوّل على تدخلكم سيدي الوزير، لإرجاع نشاط هذا المركز وإعادة تأهيله لتلبية حاجيات الفلاحين للتكوين خاصة من فئة الشباب.

كما يعاني أيضا الفلاحون في معتمدية سيدي الهاني من مشقة التنقل لمسافات طويلة للحصول على البذور والأدوية لمعتمديات أخرى، نذكّر سيدي الوزير، على ضرورة توفير نقطة بيع البذور الصالحة للزراعة لتقريب الخدمات للفلاحين.

تسجل اليوم معتمدية سيدي الهاني وكذلك معتمدية القلعة الصغرى انتشار واكتساح كبير للحشرة القرمزية والتي خلفت أضرارا جسيمة لنبتة التين الشوكي، وسط عجز كبير من الإدارة الجهوية للفلاحة وغياب خطة عملية للحدّ من انتشار هذه الآفة الخطيرة التي ستقضي على ثروتنا النباتية. نتساءل كيف يمكن للوزارة أن تتدخل اليوم لإيقاف هذه الكارثة؟

سيدي الوزير، نظرا إلى أهمية النشاط الزراعي في سيدي الهاني، أحمل لك اليوم مطالب متجددة لفلاحي المنطقة، من أجل إحداث مناطق سقوية جديدة بكل من منطقة زردوب وكروسية وإعادة تأهيل البعض من الآبار العميقة الموجودة بمنطقة الفرادة بكروسية كذلك التدخل لصيانة المنطقة السقوية بمنطقة الشراشير.

كما أذكر مرة أخرى سيدي الوزير، بمطالب فلاحي معتمدية القلعة الصغرى المتمثلة أساسا في إحداث مناطق سقوية بالمنطقة خاصة أن الجهة لا توجد بها مناطق سقوية رغم الحاجة الأكيدة للماء للنشاط الفلاحي الموجود.

كما نذكر أيضا بضرورة التدخل لإعادة تأهيل واستغلال الآبار العميقة المهملة من منطقة النقر ودلاية.

سيدي الوزير، لابد اليوم من تدعيم وتشجيع الفلاحين في القلعة الصغرى على غراسة أشجار الرمان والزيتون للحفاظ على هذه الغراسات التي تعتبر جزءا من هوية هذه المنطقة.

كما أدعو الوزارة إلى توفير الأدوية اللازمة والأسمدة التي يشكو أغلب الفلاحين اليوم من فقدانها.

ننتظر أيضا سيدي الوزير، تدخل الوزارة من أجل حماية الأراضي الفلاحية في القلعة الصغرى والحدّ من المشاكل البيئية ...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق. المقعد رقم 195.

**السيد وليد حاجي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

نناقش اليوم، قانونا يتعلق بانقراض الحيوانات ولكنني سأتحدث عن جزء من الشعب وهم أبناء حاجب العيون الذين يتعرضون كذلك إلى الانقراض بسبب الماء، ما يسمى "الماء الصالح للشراب"(أظهر صورا) هذا هو الماء الصالح للشراب في حاجب العيون، ماء يحتوي على نسبة عالية من الحديد.

تم حفر بئر عميقة منذ سنة 2020وهي بئر الغويبة السوداء ولكن يتضح أن الطبقة المائية فيها نسبة عالية من الحديد وإلى يومنا هذا، على مدى أربع أو خمس سنوات ونحن نعاني وانجر عن هذا انتشار أمراض جلدية كبيرة ومقاطعة خلاص فواتير استهلاك الماء مما أدى إلى تراكم الديون وقطع الماء.

ماء صالح للشراب بنسبة عالية من الحديد، لا يتمكن المواطن من الحصول على بعض الماء النظيف لاستعماله في دورة المياه أو للغسيل يجب أن يبقى الماء ينزل من الحنفية لمدة خمس أو عشر

دقائق وهذا غير معقول وهو مكلف وله ثمن إضافي في فواتير الاستهلاك.

في سنة 2022 قمنا برفع قضية للمحكمة الإدارية انتهت بخروج خبير وإجراء تحليل لهذا الماء لإثبات أنه غير مطابق للمواصفات الوطنية وغير صالح للشراب ورغم ذلك، تواصل إدارة الـ "SONEDE" التنكيل بأهالي حاجب العيون ويتواصل قطع الماء.

سيدي الوزير، إلى متى ستتواصل هذه المعاناة ونحن نحمّلكم المسؤولية في كل ما يتعرض إليه أهالي حاجب العيون؟

سيدي الوزير، إن مشاكل الماء الصالح للشراب في حاجب العيون والعلا كبيرة وكبيرة جدا.

منطقة اللواتة منطقة ريفية بحاجب العيون هاجر 80% من سكّانها واليوم يريدون العودة لخدمة أراضيهم ولكن مع الأسف، لا يتوفر الماء الصالح للشراب ولا يتوفر فيها شيء.

سيدي الوزير، بخصوص الحل الذي اقترحته وزارتكم لتجاوز إشكال الماء في حاجب العيون يتمثل في تركيز محطة معالجة للمياه ومن المفروض أن تكون جاهزة في أكتوبر 2023 حسب مؤسساتكم لكن مع الأسف إلى حدود شهر فيفري لم تكن جاهزة نفس الشيء من هنا إلى أواخر سنة 2024.

أواصل، قصر السويسين، منطقة كبرى بدون ماء صالح للشراب وقد تمّ عرض المشروع مرتين في طلب العروض ولم يتسلم المقاول المشروع. إلى متى سنبقى تحت رحمة المقاولين؟ يجب أن تجد وزارتكم حلا في هذا الإطار وبعث وحدات أشغال إلى غير ذلك.

مسيوتة القطار بالعلا تعاني من مشاكل الماء والمشروع متوقف.

طرزة الشمالية، هناك شعار كان يقول زملائي زميلاتي النواب"الجمايلية عطاشى" في منطقة الجمايلية في العلا إلى يومنا هذا "الجمايلية عطاشى".

سيدي الوزير، أين وصل برنامج إصلاح المنبت الغابي بحاجب العيون؟ كان من المفروض أن تقع محاسبة المسؤولين الذين قدموا لكم معطيات مغلوطة في هذا الشأن.

سيدي الوزير، سدّ سيدي سعد في أراضي حاجبية، لكن لا يتم الانتفاع به، في صيد السمك فمنذ سنوات لم تقم الإدارة الجهوية للفلاحة بزراعة الأسماك للأسف، كانت هناك جمعية لها تقريبا 30 زورقا في هذا السد ولكن توقف إلى جانب عدم استغلاله في الري.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق. المقعد رقم 205.

**السيد رضا دلاعي**

مرحبا بكم السيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق لك،

طبعا نحن مع كل تشريع يعزز مكانة وزارة الفلاحة كوزارة استراتيجية أثبتت قيمتها خاصة في الكوفيد وفي هذه المراحل، كما نعتبر أن هناك جهدا مبذولا من الوزارة في العمل على النهوض بهذا القطاع ونعتبر أن هذا المشروع هو مشروع مهمّ لحماية الثروات الطبيعية وحماية النباتات وكذلك الحيوانات البرية النادرة.

لكن سيدي الوزير، نحن في تونس، نقوم دائما بسنّ تشريعات ونتمنى أن يتم تنفيذها بشكل دقيق وفعلي باتجاه التأكيد على فعل الدولة وعلى حضورها، طبعا هذا يتطلب التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة لأنه يجب عقلنة إعطاء رخص بنادق الصيد وحماية هذه الحيوانات لأنه لا يوجد التزاما فعليا وحقيقيا بالشروط المطلوبة خلال هذه المواسم.

نقطة ثانية، أريد أن أشير سيدي الوزير، إلى أن هناك محمية خروفة في وشتاتة من معتمدية نفزة، ولاية باجة، هي بتمويل ياباني لكن هناك طريق تقريبا لا يوصل لهذه المحمية وأغلب الحيوانات انقرضت ولم تعد موجودة ولها أهمية كبرى ذات بعد سياحي ولم تلتفت الوزارة إليها أرجو سيدي الوزير أن يؤخذ هذا المطلب بعين الاعتبار.

نقطة ثانية تتعلق بالماء الصالح للشراب، نرجو أن يتم حلّ هذا في ولاية باجة وخاصة في باجة الشمالية وفي عمدون وفي نفزة في علاقة بمشروع المحاور كما نرجو أن تتقدم الدراسات في اتجاه توفير التمويل الخاص بالقسط الثاني.

نقطة أخرى تتعلق بمشروع المشاهد، سيدي الوزير، هو مشروع يهم تمويل من البنك الدولي كان حلما لكنه لم يحقق الغايات المطلوبة خاصة برفع العزلة عن متساكني المناطق الغابية وهو خاص بالشمال والوسط ولم يحقّق أهدافه خاصة في رفع العزلة وقد أشرنا إلى هذا الموضوع مع وزارة الاقتصاد والتخطيط باتجاه استئناف هذا المشروع حتى يحقّق غاياته المطلوبة.

نقطة ثانية تتعلّق بديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية، لقد تقدّمت الدراسات المفروض أن يتم العمل على توفير التمويل ليعوّض على الأقل مشروع المشاهد.

نقطة ثالثة البنك الإفريقي للتنمية، الدراسة بتمويل من البنك الإفريقي وقد عهد الأمر إلى مركز الدراسات الفلاحية التابعة لوزارة الفلاحة ولم يتقدّم فيها، أرجو التدخل سيدي الوزير، في هذا الجانب.

نقطة أخرى تهمّ عمّال الحضائر في القطاع الفلاحي سيدي الوزير، القسط الثاني، على الأبواب ووزارة الفلاحة لم تدفع مستحقات المجموعة التي تمّ تشغيلها وهناك جزء كبير من القسط الأول لم يتم إدماجه إلى الآن وهذا نجده سوى في وزارة الفلاحة فقط، جزء من الذين دخلوا في القسط الأول...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر نعم سيدي، لقد أخذت أربع دقائق.

سنضيف دقيقة بصفة استثنائية إلى السيد رضا دلاعي.

**السيد رضا دلاعي**

بالنسبة إلى عمّال الحضائر، الملف يهم وزارة الفلاحة صحيح من حقها أن تدقق على غرار بقية الوزارات لكنه تم أخذ قسط ضئيل في الدفعة الأولى وجزء كبير لم يتم إدماجه إلى حد الآن ورئاسة الحكومة تسير باتجاه إدماج الدفعة الثانية، سيدي الوزير، هناك من لم يقع خلاصه في الدفعة الأولى والآن دخلنا في إدماج الدفعة الثانية في كل الوزارات ولكن وزارة الفلاحة لم تحرك ساكنا.

أرجو سيدي الوزير، التدخل لحل هذا الإشكال لأن لديهم عائلات لخلاص على الأقل من أدمجوا وإلحاق من لم يقع إدماجهم

والتسريع في إنجاز القسط الثاني حتى لا نعيش نفس التجربة التي عاشها...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق.

**السيد عزيز بن الأخضر**

شكرا السيد رئيس المجلس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والطاقم المرافق له،

أود أن ألفت انتباهكم إلى واقع الفلاح والفلاحة في تونس بصفة عامة وفي معتمدية مرناق بصفة خاصة أي يتطلب القطاع الفلاحي دعما واستثمارا مستداما لتعزيز الإنتاجية وتحسين معيشة الفلاحين من خلال تعزيز التكنولوجيا الزراعية المتطورة وتوفير التدريب والموارد اللازمة يمكن تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي. كما يجب معالجة قضايا مثل تقليل التلوث وحماية الموارد الطبيعية لضمان استدامة الزراعة في بلادنا.

إضافة إلى كل التحديات المعروفة التي يعانيها قطاع الفلاحة اليوم في تونس والعديدة، يعاني القطاع الفلاحي في تونس من تحديات كبيرة أيضا تتعلق بالجمعيات المائية ونقص الرقابة عليها أين يجب تعزيز الإجراءات الرقابية وتنظيم الجمعيات المائية لضمان شفافية التسيير والمحاسبة وأين يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير نظم الرصد والتقييم والتعزيز والتواصل والتفاعل بين الجمعيات المائية والسلطات المحلية والوزارة. كما ينبغي تعزيز التوعية والتثقيف بين أعضاء الجمعيات المائية حول أهمية الامتثال للقوانين واللوائح وضرورة الحفاظ على الموارد المائية بشكل مستدام.

في حين العمل الجدي من طرف الوزارة إلى سن مشروع قانون جديد لهذه الجمعيات المائية في الحقيقة هذا الجهاز الذي اعتبره موازيا داخل الدولة وإدراجها تحت التصرف المباشر لهياكل الدولة، هذا المشروع قد يحتاج إلى دراسة واعداد شامل لتحديد التفاصيل والإجراءات اللازمة.

ومع ذلك يمكننا سيدي الوزير أن نقدم لكم نموذجا عاما لمشروع القانون هذا الذي يمكن أن تستخدمه كنقطة انطلاق لتطوير المشروع بمزيد من التفاصيل والمعلومات المحددة ولك مثل في هذا سيدي الوزير معتمدية مرناق وما أدراك ما معتمدية مرناق التي فيها أكثر من 40 جمعية مائية اليوم للأسف من مياه الشرب ومياه الري يعني في معتمدية مرناق اليوم يعاني المواطن والفلاح على حد السواء حيث تعتبر معتمدية مرناق منطقة فلاحية بامتياز في تونس ولها القدرة على تحقيق نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي عندما تتوفر الإرادة اللازمة من طرفكم سيدي الوزير ومع تثميننا لكل المجهودات المبذولة منذ توليكم الوزارة.

تتميز هذه المنطقة بمواردها الطبيعية الوفيرة من التربة الخصبة والمناخ لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل والنباتات من خلال تعزيز دعم الفلاحين في معتمدية مرناق من خلال توفير التقنيات الزراعية المتقدمة والتدريب المناسب وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين يمكن تعزيز إنتاجياتهم وتحسين جودة المحاصيل.

كما يمكن استغلال الثروات المائية المتوفرة في المنطقة بشكل أفضل من خلال تطوير نظم الري الحديثة وإدارة الموارد المائية بفعالية ومن هنا سيدي الوزير نناشدكم ونطالبكم بالنظر العاجل لمطالب الفلاحين في المنطقة والنظر في التراخيص لحفر الآبار العميقة ونجيب الفلاح اليوم إن كان له الحق في الترخيص أم لا حتى يعرف ما سيقوم به فلا نأخذ المطالب ونتركها سنوات عديدة دون النظر فيها.

بالتالي يمكن لمعتمدية مرناق أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة وتوفير مزيد من الفرص الاقتصادية لسكان المنطقة.

سيدي الوزير، نتوجه إليكم أيضا بخصوص معتمدية مرناق حيث ما زلنا إلى حد هذه اللحظة 2024 نواجه صعوبة في المطالبة والحصول على مكتب استخلاص في المعتمدية للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أين يضطر المواطنون إلى السفر لمسافات تزيد عن 40 كيلومتر سيدي الوزير اليوم المواطن في معتمدية مرناق يتنقل أكثر من 40 كيلومتر ليصل إلى مكتب الاستخلاص الكائن بالزهراء فمرناق منطقة ريفية كبيرة شاسعة.

اليوم سيدي الوزير أكثر من 60 ألف حريف من معتمدية مرناق يتنقل كيلومترات عديدة ليصل إلى الزهراء وهذا غير مقبول وهذا يسبب لهم الكثير من العبء والتكاليف الإضافية للمواطن لذلك نطالب بضرورة إنشاء مكتب استخلاص في معتمدية مرناق لتسهيل الوصول إلى الخدمات العمومية وتخفيف العبء على المواطنين ورغم توفر المقر والتجهيزات إلا أن المواطن في مرناق لا يزال يعاني ومشكور السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه منذ توليه على رأس الشركة قام بزيارة ولاحظ أن المقر جاهز اليوم ينقصه عامل ولا يمكن أن نوفر عاملا لخدمة 60 حريف في المنطقة.

أخيرا سيدي الوزير، مشروع ربط منطقة القصيبي بشبكة الماء الصالح للشراب حيث نطالبكم سيدي الوزير أن تتدخلوا اليوم قبل الغد في هذا المشروع لحل الإشكاليات والعقبات والتعطيلات البيروقراطية الإدارية بالأساس حتى ينتفع الناس اليوم بشربة ماء علما أن هذه المنطقة تعاني الأمرين وكل السلط تعرف هذا كما راسل المواطنون اليوم السيد رئيس الجمهورية حول هذا الموضوع ولدينا احتقان كبير في هذه المنطقة نظرا للإشكالية الكبيرة لعدم توفر المياه وشكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي غير منتمي له أربع دقائق.

**السيد الطيب الطالبي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والاطارات المرافقة له،

نحن بصدد مناقشة قانون تنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لكن سيدي الوزير نقول أن العديد من الحيوانات البرية التي هي بالفعل مهددة بالانقراض أو جزء منها انقرض نتيجة الصيد العشوائي لأنه عندما يفتح موسم الصيد لا يجد الصيادون ما يصطادونه خاصة ونذكر أن لدينا هنشير دولي هنشير المدكور بجهة زعفرانة يعني تقريبا جميع الحيوانات بجميع أصنافها والطيور انقرضت بهذا الهنشير الكبير.

وكذلك عدة أصناف من البذور والحبوب والخضروات التي تم التخلي عنها مقابل بذور وزراعات يتم توريدها بالعملة الصعبة رغم

أننا نتحدث هنا السيد الوزير عن العديد من خريجي الجامعات في اختصاص الفلاحة يحاولون بعث شركات لتثمين البذور المحلية وأصناف من الزراعات المحلية لكنهم يجدون الصد من مصالح وزارتكم.

سيدي الوزير، إن الموسم الزراعي بدأ بصعوبات تتمثل في ندرة الحبوب والبذور ثم تفاقم بندرة الأسمدة خاصة مادة الأمونيتر و"Dap" المتواجدة بالسوق بندرة ينضاف إليها العراقيل الإدارية للحصول على هذه المادة إن وجدت منها شهادة التزود وبطاقة المسلك حيث ذاق الفلاح الأمرين هنا.

سيدي الوزير، إن شح المياه وتتالي سنوات الجفاف يجعلنا نفكر بجدية في مشروع جلب فائض مياه الشمال إلى الوسط لتغذية المائدة المائية واستعماله للري والشرب.

من جهة أخرى سيدي الوزير، إن القيروان تعاني من نقص في عدم وجود إدارة جهوية لل "SONEDE" مما انعكس على تأخر المشاريع المبرمجة خاصة تلك المشاريع التي تمت برمجتها سنة 2016 و2017 بالاجتماع الوزاري المنعقد بالقيروان على سبيل الذكر هنا لا الحصر صيانة مقر الإقليم القديم بالقيروان وتهيئة المناطق بجهة السبيخة وبوحجلة والحاجب وحفوز ومناطق الأشغال التابعة لل "SONEDE" للأسف الشديد الاعتمادات مرصودة منذ 2019 لكن يتم ترحيلها إلى ميزانيات السنوات المقبلة دون إنجاز.

وهنا نطرح سؤالا كبيرا جدا لماذا هذا البطء وهذا التعطيل في الأشغال الذي انعكس على جهة كاملة؟ فجهة القيروان هي مائدة مائية وتصدر للولايات المجاورة والحال أن المناطق الموجودة بها تعاني كلها من العطش بداية من بريكات العرقوب التي لها مشروع منطقة سقوية منذ سنوات منذ الاستقلال لكن "سونداج" معطل منذ عشر سنوات وهو مديون للشركة التونسية للكهرباء والغاز ويسدد الفلاحون...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق.

**السيد نبيل حامدي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل الطاقم،

سيدي الوزير، سأبدأ بزيارتكم إلى معتمدية السبيخة وإلى ديوان الأراضي الدولية ومقررات اللجنة تتطور إيجابيا وكل هذا بفضل تعليماتكم وشكرا على اللفتة لديوان أراضي العلم رغم أن الزيارة ما زالت لم تتواصل إلى الوسلاتية وعين الجلولة وإن شاء الله في قادم الأيام تكون معنا.

سيدي الوزير، لن أخرج من ديوان الأراضي الدولية العلم سأعطيكم معلومة بأن الخردة التي تم بيعها في بتة في ديوان أراضي العلم ما يكفي وزارة الفلاحة من أموال طائلة وخاصة عندما أقول لك بأن "grader" ينقصه قطعة حتى يتم إصلاحه ويستأنف سالف نشاطه تم بيعه لمقاول وهو الآن يعمل في المقاولات وعلى الدنيا السلام هذا جزء مما بيع.

سيدي الوزير، أيضا أريد أن أثير لك أيضا موضوع الماء الصالح للشراب والمشاريع المعطلة رغم مجهودات المندوبية الجهوية للفلاحة بالقيروان.

هناك مشاريع معطلة في عين بومرة والدخيلة وأولاد عيار وفي سيسب وما زلنا لحد اليوم في 2024 والناس يغلقون الطرقات لعدم وصول الماء ومنطقة الأرباع في العويثة سيسب بالأمس تم غلق الطريق يوما كاملا لولا تدخل أطرافا معينة لبقي الطريق مغلقا وكل هذا بسبب الماء الصالح للشراب.

سيدي الوزير، نتحدث عن النباتات والحيوانات لدينا محطة تجارب بالزيتونة في السبيخة ولو تعرف ما بها من أعشاب والزراعات الموجودة فيها من مختلف العالم ولكنهم يغيبونها ولا يريدون أن تنجح وترجع إلى دورها الحقيقي والأساسي في التنمية أيضا لأنهم اليوم حين يأتون لنا بزراعات من إفريقيا أو بلدان عربية ويقومون بتجارب هناك فهذا يكون فخرا للشعب التونسي.

سيدي الوزير، أريد أن أتطرق أيضا لشركة توزيع المياه "SONEDE" رغم نجاحها في القيروان لكن التجربة أثبتت رغبتنا في استقلالية إدارية ويرجع كل شيء للقيروان حتى نتمكن من إنجاح المشاريع الموجودة فيها.

هناك أيضا مكتب في السبيخة كل شيء موجود فيه إلا العون للتنفيذ ويرجع كل هذا ربما للانتدابات ولكن وضعنا حقيقة ربما يمكن أن نصلح ونبني لو تلتف كل الأطراف على الدولة.

أيضا سيدي الوزير، الغابات وما أدراك ما الغابات رغم مجهودات المدير العام والمندوب يجب فتح بحث حقيقي في ما يحدث في الغابات في الجمهورية التونسية فقد انعدمت الحيوانات والاكليل والجبال وتم افتكاك الملك العمومي للغابات والمياه فلك أن تذهب وتعاين بنفسك سيدي الوزير، وستكتشف حقائق عظمى ولكن رغم ذلك أقول لك بأن الإصلاح التي جاءت به وزارة الفلاحة فهو إصلاح حقيقي والانضباط الذي أصبحنا نراه في مندوبية الفلاحة لم نكن نراه في العشرية الفائتة ويرجع كل هذا ربما للمديرين العامين الموجودين الذين هم قادرون لحلحلة المشاكل دون الرجوع إليك وهذه حقيقة لأن ما نراه اليوم في تونس الرئيس هو من يحل المشاكل والناس قابعة في مكاتبها وشكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

**السيد المنصف المعلول**

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيد الوزير والإطار المرافق،

السادة النواب والسادة الحضور،

سيدي الوزير، أغلب القطاعات على المستوى الجهوي في وضع لا يحسد عليه ليس فقط الفلاحة فالمشاريع معطلة لسنوات والمواطن لم تتحقق له أبسط الطلبات مثل التزود بالماء والمواد الأساسية والغذائية منها فالمواطن يطالب النواب والنواب يطالبون السلطة التنفيذية والحلول يعلمها الله.

اليوم سيدي الوزير النظر في قانون المحافظة على الحيوانات من الانقراض مثل بعض الحيوانات البرية مثل السلحفاة وغيرها وهذه مسألة ممتازة لكن سيدي الوزير هل فكرتم في إيجاد حلول للمحافظة على الثروة الحيوانية مثل الأغنام والأبقار وغيرها مثل الإبل كذلك.

هنا سيدي الوزير، وما لها من تداعيات وتأثير على الاقتصاد الوطني نحب الحليب ونفوت في البقر لدول أخرى ونريد أن يكون سعر اللحوم في متناول الجميع ولا نشجع الفلاح ولا نكون سندا له في مقاومته لهذه الظاهرة مثلا كوجود الأعلاف وتكون بأسعار معقولة وهذا ما نادينا به صراحة تحت هذه القبة لسيادتكم لإعادة النظر في الأسعار المشطة صراحة التي أرهقت الفلاح واستغاث منها وكانت الردود سيدي الكريم صراحة غير مقنعة لنا وللفلاح على حد السواء عندما كانت الإجابة أن الأعلاف أصبحت تباع في السوق السوداء بأثمان ولكن ما هي حلولنا عندما نبيع بنفس الأثمان بالسوق السوداء وهذه ليست حلولا جذرية لمقاومة هاته الإشكاليات صراحة.

ثم الماء سيدي الوزير وما أدراك ما الماء هذه الإشكالية الموجودة في جهة تطاوين وهي إشكالية كبيرة جدا حيث بقيت المسألة معلقة بين ماء التحلية وماء الآبار وبقي المواطن ينتظر ولم يحصل لا على ماء التحلية ولا على ماء الآبار وهذه الإشكالية صراحة نعاني منها السيد الوزير فالرجاء منكم التدخل لحل هاته الإشكالية التي أرهقت وأتعبت المواطن في هذه الجهة.

كما كان لنا شرف أن تواصلنا مع السيد المدير العام للموارد المائية في عديد الإشكاليات التي كانت جراء تقصير من الإدارة في شركة "SONEDE" بالجهة حيث أنها لم تلبي حاجيات المواطن ولم تكن في مستوى التعامل مع المواطن بالانقطاع الذي يفوق السنة وهذا موثق عندنا سيدي الوزير وكذلك في الشركة عندما تأخذ الأموال في حين أنها لم تلب الطلبات ولم توفر الماء الصالح للشراب وهذا سيدي الوزير ونحن نريد أن نكمل العمل مع بعضنا لصالحنا ولصالح بلادنا...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

**السيد أيمن بن صالح**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الاطارات المرافقة له،

اليوم نتحدث عن الحيوانات المهددة بالانقراض وماذا لدينا نحن؟ لدينا الحبارة والقليل من الغزال في الصحراء ونعرف كيف يتم صيدها حيث تغلق الصحراء والنزل ويأتون ويعيثون فيها فسادا ثم يغادرون فهل أن التونسي هو الذي يصطاد الغزال؟ فهل وجدت تونسيا أكل لحم الغزال أو الحبارة؟ ولا أعرف اسمها واعذروني إن أخطأت في الاسم لأنني لم أرها بتاتا.

ولنبدأ بما يوجد وسط منزلنا ولم نبحث عن التمساح وغيره فهل لدينا أودية؟ هناك سمكات البوري تعيش في الواد وقد جف جراء "réchauffement climatique" لدينا أيضا بعض النسور في الهوارية لأربعة أنفار حيث يتم إحداث مهرجان فرحين به ولكن لم نلتفت لوسط دارنا سيدي الوزير فلنفعل ذلك فالأكيد اليوم أنك تمر عبر الطريق السيارة لا أعرف هل أننا مثل السادة الوزراء أم لا ولكن الأكيد أن لديكم عائلاتكم مثل المواطنين وحين تعبرون "péage" تجدون أكداسا من الاكليل والزعتر ألا يؤثر هذا على نمو الغابة في السنوات المقبلة؟

السيدات والسادة المديرين العامين العاملين معك ما هي الإجراءات الموجودة فيما بعد لهؤلاء الناس؟ الحبال الموجودة على امتداد الطريق لكل نفر شريط علق عليه 15 حرباء وحين ينقرض ذلك النوع فما الذي سيحدث في المحيط فيما بعد؟ وأنتم تعرفون هذا مؤكد في الغابات والأسطل الموجودة بها الحلزون على امتداد الطريق ما الذي سيعوضه ويتم هذا دون رقيب ولا حسيب ويتم بيع البلاد فالسياح يقفون لاشتراء الحرباء والسلحفاة وتجده موجودا في الأسواق العتيقة وفي الأسواق والسياح يشترون السلحفاة بدينارين وبخمسة دنانير وهم لا يفعلون ذلك خلسة بل على مرأى ومسمع من الجميع وهذا ما يوجد في بلادنا للأسف.

أكثر من هذا سيدي الوزير، فإن الغابات ستنقرض واليوم يتم إشعال النار لأن في الغد يوجد مقاول سيبني وسيزرع تلك الغابة من جديد وفي "bassin versant" بسكرة تجد في جبل النحلي فيلا شاهقة الارتفاع قصرا ما شاء الله ولم يكلمه أحدا وهناك أناس أقوى من الدولة ويلقي علينا التحية في كل صباح نحن الرعايا ولو بنى الفقير منزلا في سيدي عمر لتم هدمه توا.

في خصوص الآبار العشوائية من الذي يتابع الموضوع؟ لو أجد اليوم بئرا عشوائيا فمن أعلم؟ وأيضا 260 سيارة لل "SONEDE" لماذا لا نخصص لها "واليس" وهي سيارة تونسية 216 شاحنة صغيرة تناسب التقنيين في عملهم وليست سيارة مرتفعة...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق.

**السيد صالح السالمي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السادة والسيدات، أسعد الله مساءكم،

أشكر السيد وزير الفلاحة لما يبديه من إرادة ومساع لحلحلة الإشكاليات الموجودة في القطاع الفلاحي لكن السيد الوزير ونحن أمام مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض يعرض اليوم على مجلس النواب.

نعم، المشروع مهم ومفيد لبلادنا وللتوازن البيئي لكن المتابع لمداولات هذه الجلسة يتساءل هل حققنا أسباب عدم الانقراض بين ظفرين للمواطن حتى نحققها للحيوانات والنباتات؟ هل حققنا عدم الاتجار بالبشر حتى نسن قانونا يجرم الاتجار بأنواع العصافير والحيوانات والنباتات؟ نعم مرة أخرى أنا مع تمرير هذا المشروع.

لكن عذرا سيدي الوزير، أنا أتفهم ذلك جيدا لكن المواطن في جلمة والسبالة دائرتي النيابية يعيش الموت السريري لعدم توفر الماء الصالح للشراب ونحن وأنتم تعلمون أن هذه المنطقة هي الخزان المائي الأوفر كما وكيفا على المستوى الوطني.

المواطن سيدي الوزير، يعيش ظلما وقهرا وحين يجد الماء يمر أمام منزله في قنوات لغيره وهو عطشان.

سيدي الوزير، حين يطالب المواطن بتوفير مرفق حياتي ضروري وخاصة الماء لا يمكن أن نقول له انتظر "حتى يسهل ربي" نعم ربي سهل وأعطانا مائدة مائية في جلمة والسبالة وسفوح جبل مغيلة غير متوفر في أي مكان من تراب الجمهورية وتبقى الأهالي دون ماء.

منطقة الأبيّض ينتصب فيها أربعة معامل تعليب مياه نقول ونعيد نعم للاستثمار لكن بعد توفير الماء للسكان.

منطقة الشوايحية من منطقة الأبيّض تبعد بعض الأميال على منبع المياه وتعيش العطش المطلق وليكن في علمكم السيد الوزير أن في دائرتي ما يزيد عن 14 بئرا عميقة أنجزتها الدولة وغير منجزة انطلاقا من العشر سنوات السوداء بمنطق احفر واترك وامض بما يشابه عملية التضليل.

المواطن يطالب بالماء الصالح للشراب يحفرون كل ما يطالب المواطن بشربة ماء بئرا عميقة ويهملونها وأقل عمرا لهذه الآبار العميقة أربع سنوات فيها من تم حفر "السونداج" منذ أربع سنوات ويتكلف على الدولة مليار و200 ولحد اليوم غير مجهز.

فإذا تحفر الدولة "سونداج" بمليار و200 وتتركه مغلقا لأربع سنوات فما هذا التضليل؟ وماذا يفعل به المواطن سيدي الوزير؟ يبقى يتفرج عليها آبار كلفت الدولة أموالا طائلة وعجزت عن تجهيزها أمر يتطلب فتح تحقيق السيد الوزير للوقوف على هذه الملابسات ولعل الأمر الذي يدعو إلى الغرابة فعلا أن نجعل هذه المنطقة منطقة حمراء ممنوعة من الترخيص الفردي لحفر الآبار.

ما أطالب به سيدي الوزير من منطلق مسؤوليتي النيابية عن مواطني دائرتي في جلمة والسبالة هي تسوية وضعية الآبار العشوائية وتقنين كهربتها بالطاقات البديلة حفاظا على المائدة المائية وترشيد الاستهلاك فيها وتخفيف الضغط على الشبكة الكهربائية بالجهة والتي تعيش كل صائفة إشكالات كبير من جهة أخرى.

سيدي الوزير، أنا لا أبرر أي تجاوز ولا أعلله لكن المواطن أصبح مجبرا على الحفر العشوائي للآبار لتوفير الماء الصالح للشراب ولتوفير موارد رزق لأنه لم يجد أي حل.

السيد الوزير، نقطة أخرى دائرتي مصنفة الأولى وطنيا في توفير اللحوم الحمراء لكنها تعاني من نقص فادح في الأعلاف هذا جعل أغلب الفلاحين يعزفون عن هذا النشاط لأنه لم يعد يوفر لهم رزقا في غياب الأعلاف.

السيد الوزير، نمنع الترخيص للآبار من ناحية ولا نوفر العلف ومن ناحية أخرى لا نخصص مناطق سقوية فكيف ستعيش العائلات محدودة الدخل؟

أقول ختاما، المواطن التونسي السيد الوزير هو رأس المال وحين يجد الدعم حتى اللوجستي يعمل وينتج ويفيد بلاده، شكرا ونقول دائما "تونس غدوة خير".

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد كمال الكرعاني عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

**السيد كمال الكرعاني**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد وزير الفلاحة،

السادة الزملاء النواب المحترمين،

أود في البداية أن أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له تحت قبة مجلسنا الموقر،

كما أود أن أثني على الزيارة التي أديتموها إلى ولاية القيروان يوم 12 جانفي الفارط في انتظار اتخاذ جملة من القرارات على ضوء الزيارة المذكورة في إطار مزيد النهوض بواقع القطاع الفلاحي بولاية القيروان وخاصة منها الثروة المهدورة وخاصة ضيعة سيدي سعد التي بها 65 ألف شجرة زيتون و300 هكتار فستق و300 هكتار لوز مهملة علما وأن كل أراضيها مجاورة لأكبر السدود سد سيدي سعد إلى حد الآن لم يتم زيارتها ولم يتم التدخل برغم الوعود.

إضافة إلى الوضعية المزرية للعمال الذين يعانون من التأخير في سداد أجورهم ويجب تثمين وإعادة استثمار في الأراضي الدولية وخاصة في منطقة المنارة بنصر الله وإحداث مناطق سقوية بمنطقة القرعة بنصر الله ومنطقة المنارة معروفة بأراضيها الخصبة ذات الإنتاجية العالية تقارب مساحتها 1900 هكتار وكذلك الشركة المسترجعة حدائق سيدي منصور وواحة منزل المهيري حيث أن أراضيها مبرمج فيها إحداث مشروع المدينة الصحية لسيادة رئيس الجمهورية فما هو مآل وضعية العمال الذين يطالبون بمقاسم فلاحية كغيرهم؟

وتسوية وضعية الآبار العشوائية بكل من معتمديات الشراردة ونصر الله ومنزل المهيري.

السيدات والسادة الحضور، أذكركم وأذكر نفسي بالقضية الأم قضية الشعوب المضطهدة والأراضي المغتصبة والأرواح البريئة المزهقة من قبل الكيان الصهيوني الغاصب.

إن ما تعيشه الأراضي الفلسطينية من أحداث ترتقي إلى الإبادة الجماعية وجرائم حرب تجرمها كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية في غياب كلي للمجتمع الدولي والمواثيق أكثر من 100 يوم من الإبادة والقصف والقتل والتهجير وأكثر من 28 ألف شهيد من المدنيين والأطفال والنساء العزل.

استهداف المستشفيات والمخيمات وكذلك الحيوانات ونسف الطبيعة فعن أي حقوق إنسان وأي حقوق طفل وأي حقوق امرأة أمام هول هذه الجرائم في ظل الصمت الدولي؟

سيدي الرئيس، أعزي نفسي وأعزي العالم في وفاة الضمير الإنساني أمام ما نشاهده من آلات الموت والدمار والتشريد والتهجير والتجويع والإرهاب.

سيدي الرئيس، من منبري هذا وتحت قبة مجلسنا الموقر أناشد كل الضمائر الحية في كل أصقاع العالم وكل البرلمانات وأخاطب كل حر في العالم بأن يتدخل لوقف الإبادة في حق الإنسانية في فلسطين ونصرة الحق ورفع راية السلام لكل الشعوب الحرة ونحن مع كل قضايا الشعوب المظلومة في العالم أجمع.

قضيتنا قضية أرض ووطن المجد للشهداء عاشت فلسطين حرة أبية أبد الدهر تحيا تونس وشعبها. شكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

**السيدة ريم المعشاوي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة إطارات وزارة الفلاحة الوزارة السيادية،

منذ أسبوعين سيدي الوزير كنتم رئيس وفد في ذكرى إحداث الساقية 8 فيفري التي تجمع الشعبين التونسي والجزائري والتي نريد أن نرتقي بها لمحطة تجمع الشعبين وتضمن التنمية والسلم

والعدالة وعليه سيدي الوزير ندعو إلى مزيد إحكام تنظيم هاته المحطات حتى تعود بالنفع على الشعبين وتثمين دور حضور النواب في مثل هذه المحطات بروتوكوليا وتنظيميا لتجنب ما صدر من أحد المسؤولين عن تنظيم البروتوكول تجاه نواب الجهة وأنتم سيدي الوزير سليل مدرسة بروتوكولية من الصنف العالي والأولى في البلاد التونسية ثم أمر.

اليوم نتحدث عن سيادة وطنية وعن سيادة غذائية ونتحدث عن قرار سياسي أن نعتمد على أنفسنا ونستثمر في أراضينا وفي فلاحتنا حتى نبقى مرفوعي الرؤوس ولا يجوع الشعب التونسي وتحقق البلاد سيادتها الحقيقية.

في المقابل حين نخوض في الميدان نجد واقعا مختلفا تماما إذ أن من الممكن أن هناك مسؤولين ما زلوا لا يفهمون دقة المرحلة والمسار الذي تسير فيه البلاد حين أرى في منطقتي المنطقة السقوية براج السراط والحالة الكارثية للمشروع الذي هو مولود جديد من مشروع كان مخصص له منذ سنوات 4500 هكتار ولم نحقق حتى 500 هكتار مشروع ولد ميتا فيه مديونية مليار أجيبونا من استهلك المليار المقاول أو الفلاحين الذين لم ينتفعوا بالمشروع بعد؟

"باراج" منذ خمس سنوات وهو مشروع معطل أو أكثر لم يكتمل ومنذ شهر أفريل 2023 توقفت الشبكة المائية بهذه المنطقة السقوية وهناك هلاك غراسات مثلما ترون هنا في بعض الصور (عرضت السيدة النائبة صورا) من المسؤول عن هذا الفشل؟ ولماذا السكوت عن هذا المشروع؟

هذه بعض الصور وهؤلاء النسوة فلاحات يعملن "بالباراج" سيدي الوزير، حين زرتهن صرحن لي بعدم رغبتهن في البطاقة البيضاء أو منحة المعوزين ولكن يردن العمل في فلاحتهن وأراضيهن ويومها كن يبكين على أراضيهن المهلكة وعلى "الفصة" التي ماتت.

الفلاحة هي القطاع الأهم في العالم وفي تونس فلا يمكن للناس أن يعيشوا دون أكل ودون ماء "C'est vital pour la population" الفلاح اليوم ليست له أسمدة والأسعار مرتفعة ويريدون منه العمل وتربية الأبقار والماشية. اليوم الفلاح سيدي الوزير، مغلوب على أمره كيف سينتج؟ هناك مشكل كبير اليوم في شبكة التزويد بين المستهلك والمنتج فيعمل الوسطاء على أن يبيع الفلاح محصوله بأبخس الأسعار ثم يجدها المستهلك ثلاثة أو أربعة أضعاف ثمنها.

سيدي الوزير، هناك شركات أهلية نريدها أن تنجح ابعثوا لنا شركات أهلية للتوزيع من المنتج للمستهلك وتحصل على هامش ربح صغير في محاولة جعل حدود للمحتكرين وأصحاب البيوت المكيفة يجب بعث تعاضدية خدمات لها نقاط بيع في كل الولايات بتونس تشتري من المنتجين في كل ولاية وتقوم بالتوزيع المباشر بهامش ربح مقبول حتى يكون الجميع رابحا.

في هذا السياق سيدي الوزير ذهبت لنقطة بيع من المنتج للمستهلك التي بجانب وزارة سيادكم تبيع الطماطم عديمة الصلاحية ولن أتحدث لكم عن البرتقال والمخجل حقيقة أن "OTD" لها أكثر من 500 ألف هكتار من أفضل الأراضي في تونس تبيع سلعا مثل هذه وتبعد 10 أمتار على مكتب السيد وزير الفلاحة في الحقيقة نريد أن تكون هناك نقطة بيع نموذجا ينسج على منوالها في الجهات الأخرى.

سيدي الوزير، نثمن قانون حماية الحيوانيات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ولكن هناك أمورا أخرى أكثر أهمية من هذا الموضوع في البلاد الآن يجب سن قانون للتخفيض من سعر اللحوم وتكثيف الإنتاج وتوقيف التلاعب في تهريب الأبقار فهل أن ما قمتم به سيدي الوزير في الولايات الحدودية بأن عمدتم إلى المنع البات على الجزارة والتجار والفلاحين وأصحاب المشاريع الفلاحية في تربية وتسمين العجول للشراء من خارج الولاية أو تعرضهم للإيقاف وافتكاك سلعهم ووسيلة النقل والقضايا في المحاكم وهلم جرا.

"Il faut trouver le mal à la source" سيدي الوزير، لماذا يبيعون للقطر الجزائري ويتخلون عن أبقارهم؟ فهم لم يعودوا قادرين ماديا أمام ارتفاع الأسعار المشطة وانعدام العلف، فماذا سيفعل حين تبلغ مقدار العلف يوميا للبقر 15 دينارا وانعدام العلف وعدم توفره؟

بعد هذا القانون هناك مشاكل أيضا...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل.

**السيد يسري البواب**

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بإطارات وزارة الفلاحة،

ليس بإمكاننا إلا أن نثمن مشروع القانون هذا لكن هناك ملحوظة صغيرة سيدي الوزير أؤكد جيدا حول مسألة الرخص، أين المراقبة البعدية فمثل هذه المواضيع خاصة فيما يتعلق بمسألة التوريد تعتبر المراقبة البعدية لوزارة الفلاحة ضرورية جدا.

السيد الوزير، مسألة انقراض النباتات البرية والحيوان من الضروري أن ندافع عن ذلك لكن قد نصل اليوم في هذه البيروقراطية المقيتة التي تعيشها وزارتكم أن ينقرض الفلاحون والباعثون الشبان، وسأقدم إليكم مثالا على ذلك، هناك باعث شاب قامت وزارة الفلاحة بدعوته للمشاركة في مناظرة " concours de sélection de 13 fermes pilote en agritourisme bio dans les cinq étages bio climatiques de la Tunisie" وقد كان ذلك في إطار برنامج "BioTed" التي تبلغه بقبوله وبمشاركته في الموضوع وعليه الحصول على قرض من البنك في حدود 1.500 مليارا، هو باعث شاب وهذه الأرض مساحتها قرابة 250 هكتار على ملك والده ولكنه إلى حد اليوم أي طيلة سنة يعاني للحصول على رخصة لحفر بئر أنبوبية طلب 100 متر، وافقوا على حصوله على 50 مترا فحسب وقام بدراسة وأرسلها إليهم ليبين لهم عدم إمكانية حصوله على الماء في مستوى الـ 50 متر وبقي ينتظر إلى حد اليوم وبإمكان هذا الشخص أن يلتجئ إلى الهجرة غير الشرعية لعدم تمتّعه بهذا المشروع.

السيد الوزير، في نفس الموضوع وخوفا من الهجرة غير الشرعية، هناك آلاف الهكتارات عقارات دولية فلاحية منها الشاغرة ومنها من هي على ذمة الديوان وأخرى عقارات مسوغة والجميع يعلم أنه كان يقع اكترائها باعتبار قنطار القمح، اليوم هناك مئات المهندسين العاطلين سيدي الوزير، هل حاولت وزارتكم سيدي الوزير إعداد استراتيجية أو الحكومة بأكملها، فالموضوع يهم الحكومة بأكملها اليوم إيجاد آلية لتمكين الباعثين الشبان من الحصول على قروض سيدي الوزير لكي يتمكنوا من خدمة هذه الأراضي، نعطيهم هذه الأراضي ونمكنهم من القروض ليس لديهم

"des titres bleu" باعتبار أن هذه الأراضي على ملك الدولة لكن ليس بإمكانهم اقتناء جرارات أو اقتناء البذور أو جلب العمال أو حفر الآبار نظرا إلى عدم توفر الإمكانيات المادية كما أنه ليس بإمكانهم الحصول على قروض من البنوك، وهذه الإشكالية قديمة متجددة ولا زلنا نعاني منها فشبابنا عاطل عن العمل ويتوجّه نحو الهجرة غير الشرعية لدينا الإمكانيات التي من شأنها أن تبقي على أبنائنا ولدينا الإمكانيات لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في مسائل معينة إذا قمنا بتمكينهم من هاته العقارات ومن هذه القروض.

السيد الوزير، الكرة بين أيديكم وأنتم من سيقرر في هذه المسألة...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد بلال ابن المشري غير منتمي له خمس دقائق تفضل، غير موجود.

الكلمة الآن للسيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق تفضل.

**السيد علي زغدود**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

ستكون مداخلتي خارج موضوع مشروع القانون وستتعلق بجهة بن قردان وكنا طرحنا في جلسات سابقة عديد الإشكاليات إشكالية المسالك الفلاحية وضرورة توفير آلة ماسحة والمساهمة في تعبيد المسالك الحيوية خاصة أن هذه الجهة لها شساعة ترابية وجهة منتجة في القطاع الفلاحي.

أيضا سيدي الوزير، إشكالية قطاع تربية الماشية وضرورة دعم الفلاحين وتوفير الأعلاف ومراقبة مسالك التوزيع وتوفير اللقاحات اللازمة للقطيع خاصة أن الجهة على المستوى الوطني تحتل المرتبة الأولى في تربية الماشية في قطاع الأغنام وكذلك تربية الإبل.

أيضا سيدي الوزير، مشروع تنمية الوعرة والحمادة مشروع "PRODEFIL" على مستوى الإنجاز وعلى مستوى الإضافة المرجوة أقترح من سيادتكم التدخل لمعالجة الوضعية خاصة أمام شساعة المجال وتقادم أسطول الآبار والمضلات ونقاط المياه.

أيضا التدخل سيدي الوزير، لمدّ التيار الكهربائي في المناطق السقوية والآن موجودة عدد مناطق سقوية للأسف هي بالطاقة الشمسية وتعلمون سيادتكم أن الطاقة الشمسية تمثّل اقتصادا للطاقة لكنها لا تغطي حاجة المنطقة السقوية للمياه بحكم أن عملية الاشتغال لا تتجاوز ست أو سبع ساعات في اليوم وهذا غير كافي لتوزيع المياه على مساحة السقي.

أيضا على مستوى تفعيل مشروع المنطقة الزراعية فهنالك شراكة بين وزارتكم وكذلك الديوان الوطني للتطهير سيدي الوزير ، تم إحداث محطة معالجة ثلاثية للتطهير بن قردان والمياه اليوم غير متروكة وغير مستغلة وهنالك اتفاقية مع وزارة الفلاحة على تخصيص مناطق زراعية ومناطق سقوية لاستغلال هذا الماء الخارج من المحطة وقد تسبب هذا الماء اليوم في مشكل بيئي وأصبح هنالك ناموس وروائح ومن الضروري أن يقع التدخل هنا وعندما تحدثنا مع التطهير أبلغونا أن الجهة المقابلة هي وزارة الفلاحة فرجاء سيدي الوزير التدخل لحلّ هذا الإشكال في أقرب وقت خاصة أن الأراضي المحيطة بمحطة التطهير هي أراضي فلاحية وأراضي على ملك الدولة فالرجاء الاهتمام بها والعناية بها.

السيد الوزير، كذلك منطقة التوي وهي منطقة في قلب الوعرة وبالتالي لابد من إيصال التيار الكهربائي لهذه الجهة حتى نضمن استغلال أراضي الحمادة في تطوير غراسة الزياتين وكذلك إنتاج الأعلاف.

مشروع منصة اللحوم الحمراء متى سيقع استغلاله حيث يحتوي على نقائص خاصة في مستوى جهة سوق الدواب الذي يعاني من عدم جاهزيّته، أيضا بحيرة البيبان ثروة وطنية مهملة وخارج إطار الخدمة.

مركض مرسى القصيبة بن قردان متى سيقع الشروع فيه سيدي الوزير؟ مشكل الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب بن قردان؟ ماذا أعدت شركة استغلال المياه لمجابهة هذا المشكل؟ أيضا مشروع الآبار والتحلية التي ستدعم شبكة التزود بالماء لبن قردان أين وصلت؟ كذلك ميناء الصيد البحري بالكتف يفتقر إلى آلة رافعة ويعاني من تقادم التجهيزات وغياب الخدمات الأساسية للبحارة رغم مساهمته العالية في الإنتاج الوطني وجودة منتوجه.

سيدي الوزير، تنتظر مدينة بن قردان زيارة...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية لها دقيقتان تفضلي.

**السيدة مريم الشريف**

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

الحمد لله على نزول الغيث النافع،

سيدي الوزير، أنا أثمن مشروع القانون المتعلق بالحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض نظرا لأهميتها في التوازن البيئي وأهميتها لبقاء الحياة فوق الأرض وهو موطننا، لكن سيدي الوزير أريد أن أقول لحضرتكم أن أشجار الزيتون هي أيضا مهددة بالانقراض جراء الزحف العمراني والصناعي حتى غاباتنا هي أيضا مهددة بالانقراض بالاقتطاع العشوائي للأشجار والحرائق كما أن أسماكنا وطيورنا مهددة بالانقراض من جراء الصيد العشوائي، الماء والمائدة المائية والبحيرات مهددون أيضا حتى الفلاح وخاصة صغار الفلاحين مهددون بالانقراض نظرا لغياب الدعم حتى أمننا الغذائي والمائي وصحتنا مهددة نظرا لنقص إنتاجها الفلاحي والحيواني والتجائنا إلى توريد الموارد الغذائية الممتلئة بالمواد الكيميائية والمواد المسرطنة رغم خصوبة أرضنا.

سيدي الوزير، نحن في فترة صعبة نعلم وضعنا جميعا مع التغيرات المناخية وشح المياه يجب أن تكون هناك العديد من الإصلاحات وأن تقع ثورة تشريعية، هذا أول مشروع قانون يصل إلى مجلسنا حول الفلاحة ونحن ننتظر من حضرتكم ترسانة من مشاريع القوانين لإصلاح القطاع الفلاحي الذي يمثل أمننا الغذائي والمائي المهدد حاليا. وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتمي له ثلاث دقائق تفضل.

**السيد شكري بن البحري**

شكرا، السلام عليكم،

لدي رسالتين،

رسالة رقم واحد،

سيدي الوزير، قبل كل شيء أود أن ألفت انتباهكم إلى أن 10 آلاف ساكن في عمادة قرقور من معتمدية عقارب بلا ماء منذ أكثر من سبعة سنوات، قرقور عطشى تبنى بها أكبر محطة لتحلية مياه البحر، نرجوكم اتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية للتسريع في انطلاق الأشغال المرتبطة بإحالة المنظومة المائية بقرقور إلى "SONEDE" في أقرب وقت وبالتوازي مع دخول المحطة حيز الاستغلال مع الشكر فقرقور لن تكون نقطة عبور.

رسالة رقم 2،

زميلاتي زملائي ضيوفنا الكرام السلام عليكم ورحمة الله،

الدولة التي لا ترحم ولا تحترم الحيوان لا أعتقد أنها تعطي قيمة للإنسان رسالتي إلى وزارة الفلاحة ووزارة الصحة ووزارة الداخلية، كل ليلة صوت الخراطيش ودماء وحملات موسيقي الرصاص تدوي تفجع وتصدع في كامل أنحاء البلاد التونسية فرق خاصة ومختصة تذبح وتعذب روحا بكماء وتقطع أنفاس حيوان بدون أي شفقة أو رحمة، قنص وحكم بالموت عمليات إبادة لكل الكلاب السائبة وروح الدب باسم القضاء على داء الكلب، بقينا لسنوات على هذه الحالة لم يتمكن الخرطوش من القضاء على الكلاب السائبة ولم يستطع الرصاص التخفيض من داء الكلب.

ندائي ورجائي لا لقنص الكلاب لا للحلول الوحشية القاسية، لا للحلول غير الإنسانية وغير الأخلاقية فالقنص ليس حلا حتى وإن كان الوضع الصحي صعبا والرصاص غير مبرر رغم ما تمثله الكلاب الضالة من خطر، الحلول موجودة سهلة وواضحة ومعروفة تاءات ثلاث، تلقيح، تعقيم، تركيز ملاجئ للكلاب السائبة وفي ظل الحماية القانونية للحيوان نعلن وبكل جدية عن الانطلاق في صياغ مبادرة تشريعية تتعلق بحماية ورعاية الحيوان "وربي يسهل إن شاء الله".

سيدي الوزير، نحن في عقارب لا زلنا ننتظر عقد جلسة مع سيادتكم بخصوص محمية القنة وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي المشرقي غير منتمي له ثلاث دقائق تفضل.

**السيد فتحي المشرقي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، إن وزارة الفلاحة وزارة سيادية وقطاع الفلاحة هو أساس الأمن القومي وبالرجوع إلى آخر الإحصائيات فهو القطاع الوحيد الذي بقي صامدا رغم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد بعد الثورة فهو يساهم بحوالي 10% من الناتج الداخلي الخام ويؤمن مورد رزق لأكثر من 600.000 ألف عائلة بين فلاح وبحار ويمثل مورد رزق بصفة غير مباشرة لأكثر من 2 مليون ونصف مواطن ويشكل 12% من صادرات سنة 2020.

سيدي الوزير، إن مركز تجميع الحبوب الموجود بالنخيلات ببنزرت الجنوبية هو أكبر مركز لتجميع الحبوب بولاية بنزرت وإذ نبارك تنزيل طلب العروض مؤخرا بحوالي 5 مليارات في إطار برنامج التنمية المندمجة قسط المسالك الريفية لكن سيدي الوزير، نقترح عليكم ونطلب منكم توفير اعتماد إضافي لتهيئة المسلك الريفي والأخير بالمكان وهو مسلك الشنيتي والذي يمسح أكثر من 500 هكتارا من الأراضي الفلاحية ليكتمل الربط الناجع لشبكة جميع المحاور والمسالك المؤدية لمركز تجميع الحبوب في إطار رؤية لوجستية ناجعة باعتبار الأهمية القصوى لمركز تجميع الحبوب جهويا ووطنيا تعزيزا للسيادة الوطنية.

سيدي الوزير، ماهي استراتيجية الوزارة في الإشكالية المطروحة في المجامع المائية للتزود بالماء الصالح للشراب بمعتمدية بنزرت الجنوبية؟ وأذكر البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر المجمع المائي ببرج القلي وغارونكل وخراطة وغيرها بالنظر لمشكل المديونية وصعوبة التسيير، أليس من الأجدى سيدي الوزير إحالة هذه المنظومة على مصالح "SONEDE" لضمان استمرارية التزود بالماء الصالح للشراب للمواطنين تماشيا مع دستور 2022 الذي ينص أن الماء حق دستوري؟

سيدي الوزير، نطلب منكم برنامج استعجالي للتعهد وصيانة البحيرات الجبلية ببنزرت الجنوبية ونذكر منها بحيرة غارونكل وهيشر وسيدي عامر وبني تون باللواتة وكلها غمرتها المياه والأتربة والأوحال لعدة سنوات وتعاني من الإهمال وانعدام المراقبة،

سيدي الوزير، كيف عالجت وزارتكم أزمة ديون الفلاحين التي تضخمت وتجاوزت 200 مليون دينار وإشكالية حوالي 70 ألف فلاح مدرجين بالقائمة السوداء ولا يمكنهم الحصول على قروض؟

ماهي خطة الوزارة للتصرف في ملك الدولة الغابي والملك العمومي للمياه والمحافظة على الموارد الطبيعية وهيكلة الأراضي الدولية وإعادة غراسة الغابات المحروقة ضمن البرنامج الوطني للغابات؟ شكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد شعباني له ثلاث دقائق تفضل.

**السيد محمد شعباني**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في إطار مناقشة القانون المتعلق بتنظيم التجارة الدولية لأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، أقول وأذكر وألعن الإرهاب والإرهابيين والمخربين الذين كانوا سببا في حرق ثلاثة من أهم الغابات في تونس بجبال الشعانبي، السمامة والسلوم ونضيف إليهم جبال درناية وطم صميدة بفريانة بما تحتويه هذه الجبال من نباتات برية وحيوانات برية.

السؤال المطروح، قدرنا وقدر الدولة التونسية أن نعمّر ما خربه الإرهابيين ونريد أن نسمع برنامج الوزارة في إعادة تشجير هاته الغابات، هذا أولا،

ثانيا، في مطالب أخرى، القصرين مسلسل طال وكأنه أصبح كابوسا وأصبح حلم هو مشروع جنوب الولاية المندمج، مشروع جنوب الولاية بالقصرين يتطلب الإسراع ببعث وحدة للتصرف في المشروع حسب الأهداف وتكوين فريق لاستهلاك الاعتمادات المبرمجة لسنة 2024، وقد كثر الحديث والصراع في المندوبية

والمواطنين ولم نعلم أين تكمن الحقيقة، نحن كنائب وكشعب ما يهمنا هو بداية تنفيذ هذا المشروع المقرر منذ سنة 2023 ومن المفروض أن يبدأ.

تعويض الإطارات المحالة على التقاعد في أقرب الآجال في المندوبية في كل المجالات، نسبة التأطير منخفضة مما أثر على استهلاك الاعتمادات، نقص في الإطارات المختصة في الموارد المائية لحفر الآبار نقص في الهندسة الريفية لبناء الخزانات وتهيئة المنظومات المائية نقص في المتصرفين لإبرام الصفقات، نقص في التغطية البيطرية لحماية القطيع من الأمراض، بطء في تنفيذ مشاريع سابقة للماء الصالح للشراب يعني تقريبا جل العمادات بولاية القصرين بها مناطق إلى حد الآن تحصل على الماء من خلال شراء خزانات ماء "سيترنات" بقيمة 50 دينار، آبار منجزة وغير مهيأة بمنظومات مائية، آبار وقع حفرها قبل الثورة وبانتظار التجهيز، نسق تدخل ضعيف بجبال درناية وطم صميدة فريانة لحماية الغابات من حشرات القلف، إعادة تشغيل عين الكيس بفريانة لإعادة الحياة للمناطق السقوية بالعرق الشرقي والعرق الغربي، الإسراع وهذا الأهم، الإسراع في إسناد تراخيص للشباب الذين يريدون بعث مشاريع...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الأخيرة للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتمي له خمس دقائق تفضل.

**السيد بلال ابن المشري**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية أسجل احتجاجي وتحفظي على ما وقع في آخر جلسة عامة من توزيع خلسة للهيئات البرلمانية والصداقات البرلمانية وهو ما يعد استمرار للمحاصصة ونفس ما كان يحدث في المجلس سابقا.

ثم في علاقة بالقانون لن أتحدث كثيرا عن القانون في حد ذاته أو هذه المعاهدة الدولية أبديت أو أبدينا رأينا في اللجنة ولكن أهم رأي ربما لم يسجل في محضر اللجنة وهو أن هذا القانون ليس ذو أولوية، أين نرى الحكومة برمتها تهرول في كل ما هو اتفاقيات دولية، اتفاقيات قروض، استخلاص قروض، اتفاقية جرائم إلكترونية، الاتفاقية الدولية لا أدري ماذا، اتفاقية دولية تتعلق بحماية السلحفاة ولكن أين التزامات الحكومة تجاه شعبها وأولويات شعبها؟

هذا هو القانون في وزارة الفلاحة كنا ننتظر المسائل التي يعاني منها الفلاحون، كنا ننتظر مثلا اليوم فقطيع الأبقار مهدّد بالانقراض وقطيع الأغنام أيضا وقد انخفض لأكثر من 50% إذا لم يكن أكثر ولكن الفلاحين اليوم باعوا قطيعهم وهاجروا في البحر، الشعب التونسي بأكمله مهدد بالانقراض ونحن نتحدث عن سلحفاة وعن شاهين وعن ...

الأولويات يبدو أنها إلا الشعب التونسي ليس مدرجا ضمن أولويات هذه الوزارة أو هذه الحكومة برمتها، لقد أعدم صغار الفلاحين اليوم بأشكال مختلفة يموتون الموت البطيء مليون ألف مرة في اليوم، الفلاح يبيع حليب قطيع أبقاره اليوم 1 ل بـ 1300 مليما ويكلفه ذلك 2000 مليما، المواطن التونسي اليوم يجري صباحا مساء ليحصل على علبة حليب ولا يجدها، لماذا؟ إنها نتيجة سياسات فاشلة لوزارة الفلاحة، نتيجة سياسات ومراقبة منعدمة نتيجة ما يسمى بتحرير أسعار الأعلاف أنشأ ديوان الوطني للأعلاف 10 جانفي وقد مر اليوم شهر ونصف ولم يعين مديرا عاما وهذه المسألة تتطلب يوما فقط يعني إذا كان بإمكاني أن أقارب سأقول أن الديوان الوطني للأعلاف سيحدث سنة 2050 إن شاء الله.

أين مجلة المياه اليوم في حين أن كل الشعب التونسي عانى الأمرين هذه الصائفة وإلى حد هذا اليوم وفي ولاية المهدية الماء منقطع ونحن نصدر المياه.

مجلة الغابات والثروة الغابية التي يتمتع بها بضع لوبيات عوض أن تكون من أولويات وأن نناقشها اليوم، يمكن أن نختلف فيها ولكن المهم مناقشتها، المهم أن نتفق فقط في الأولويات التي لا تستحق ذكاء خارقا.

الأراضي الفلاحية الدولية التي يعبث فيها المستعمرين الذين يسمون مستثمرين وفيما سبق يسمونهم معمرين ولكنهم في كلتا الحالتين مستعمرين.

اليوم لابد من الحديث بوضوح لا يمكن للاقتصاد الوطني أن ينهض إذا لم تتغير السياسات العمومية وأولها في الفلاحة، اليوم يجب أن نقولها بوضوح لا سيادة وطنية دون سيادة غذائية، لم نتقدم خطوة واحدة في السيادة الغذائية بل سرنا إلى الوراء وأكثرنا من السير إلى الوراء في تصدير الماء وفي توريد الغذاء وكل الحاجيات الأساسية لنا.

هذه الأولويات لا نعلم مجلة المياه أم مجلة الغابات، أملاك الدولة، الأراضي الفلاحية الدولية التي توجد بها الثروة الحقيقية الذين بإمكانهم أن يكونوا أولوية من غير الممكن أن نغير قوانين أحدثت على مقاس بعض اللوبيات، كل القوانين أحدثت للأسف في العشرية السابقة بهذا الشكل وكلها لا زالت على حالها ولم يتغير شيء، من المؤسف أن نهتم بسلحفاة بينما أن قطيع نتغذى عليه ينقرض وكل الشعب بصدد الانقراض ونحن نهتم بالسلحفاة...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، سنرفع الجلسة لمدة خمسة عشرة دقيقة وإثرها نحيل الكلمة للسيد الوزير لكي يتولى الرد على مداخلات السادة النواب.

(كانت الساعة الرابعة بعد الزوال)

## استئناف الجلسة
## ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة وعشرون دقيقة بعد الزوال)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة للسيد وزير الفلاحة للرد على استفسارات السادة والسيدات النواب فليتفضل.

**السيد عبد المنعم بلعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أولا أتقدم لكم بالشكر ولجميع السيدات والسادة النواب على جميع التدخلات وأنا موجود هنا لكي لا أستمع للكلام الجميل ولا يزعجني بتاتا أن يكون هناك ملاحظات في التدخلات وهذا دوركم

لكي نكون على علم بكل شيء ولكن هذا يجب أن يكون في إطار معين وأول شيء لا بد أن يكون موجودا هو الاحترام المتبادل أنا احترمكم جميعا وبالتالي يجب أن يكون الاحترام متبادلا.

السيد الرئيس هذا قوس ونغلقه.

سأتحدث قليلا عن تدخلاتكم وسأقول لكم أن الطريقة التي نتعامل بها لن يكون فيها نجاعة بالتالي أعود لما ذكرته سابقا أني على أتم الاستعداد للحضور بينكم ونمكّن عددا من النواب من طرح موضوع أو موضوعين ونجلس مع بعضنا ونتحاور، نأخذ مثال الماء في الكاف. ننظر الى الاشكال المطروح وفي أي مكان؟ ماذا نفعل بعدها؟ نقوم بخطة عمل نحدد فيها الآجال بلوحة قيادية وتتم المحاسبة على إثرها فيما بعد.

ما هو المطلوب منك؟ مساعدتي لأن هناك أربعة مواطنين تسببوا في تعطيل المشروع.

أنا هنا موجود لكي أوفر ما يمكنني توفيره بالتالي عندما نجتمع في جلسة وكل يطرح وجهة نظره فأنا جئت إلى هنا من الساعة التاسعة والنصف والآن الساعة تشير إلى الرابعة والنصف مساء بقطع النظر عن المشروع الذي كان من الممكن أن يتم النظر فيه في ظرف ساعة لأنني أريد أن أعمل ويكون هناك نجاعة في وزارة الفلاحة.

هنا أريد أن أؤكد على نقطة هامة أين كنا وأين نحن الان في وزارة الفلاحة؟ من لا يرغب في الاعتراف بهذا هذا رأيه الخاص وأنا أحترم جميع الآراء لكننا في وزارة الفلاحة بصدد التقدم، بماذا نتقدم؟ بأفراد وزارة الفلاحة والعقلية تتغير، "الماكينة" لا تعمل بالكيفية المطلوبة لكننا نتقدم ليس فقط بالكلام.

سأبدأ بالقطاع الذي تحدثتم فيه جميعا وهو قطاع الأراضي الدولية، 34 مركب و13 ضيعة مسترجعة.

سأعلمكم أنني عندما تقلدت المنصب بالوزارة طرحتهم جميعا أمامي كلها غير مربحة وجميعها تتمتع بالمنح وتوزع على العائلات لكي تسقط هذه الشركات.

بالتالي مهم جدا السيد الرئيس أن نحمد الله مرة أخرى وأعجبتني الأخت التي قالت نحمد الله لأن الله ينظر لنا بعين الرحمة لأنه منحنا الأمطار ومازال يمنحنا الأمطار وهذه نعمة كبيرة عندما نرى الأعشاب ونرى نقص الضغط على العلف وغيره وسنعود لهذا فيما بعد. نرى ارتفاع نسق السدود قليلا هذه رحمة كبيرة جدا.

عندما تهاطلت الأمطار ونرجع إلى ديوان الأراضي الدولية، الأراضي الدولية التي تحت ذمتنا جميعا عملنا عليها وهذه العملية ليست سهلة لأن الموارد غير متوفرة. ماذا فعلنا إذن؟ أخذنا قرضا من "BNA" مثلما يفعل أي فلاح وعاد نسق العمل ومن الأفضل من تحاذيه ضيعة فلاحية وأموره لا تسير على ما يرام بكل مصداقية وشفافية نحن موجودون لكي نتدخل ونعدل الأمور فأنا أؤمن بأن وضع اليد في اليد يساهم في تقدم البلاد. نقول أننا جميعا في نفس المركب إذن يجب أن نعمل جميعا في اتجاه معين لا تجاملني ولا أريدك أن تجاملني وليس لدينا حكومة فاشلة بل لدينا حكومة تقوم بالعمل وتقوم بالإنجاز.

هناك مشاريع تنجز ستساهم في خلق الثروة، هناك إجراءات يتم أخذها الآن ستتقدم بالبلاد والتسريع في أخذ القرارات خاصة فيما يتعلق بكل ما هو تشريعي. هذا لم يأت من قبيل الصدفة بل لأن هناك أطراف تقوم بعملها. هنا مرة أخرى وزارة الفلاحة السيد الرئيس، السيد رئيس لجنة الفلاحة، جميعنا متفتحون وأنا شخصيا بكل رحابة صدر ناهيك لم يزعجني الكلام الذي ذكر باستثناء الكلام الخالي من الاحترام ومرة أخرى لست موجود هنا لكي أستمع إلى الكلام الجميل بل لكي أستمع للكلام البناء مع بعضنا والنقد سهل.

أنا هنا موجود في هيكل هو جزء من الدولة ما معنى جزء من الدولة؟ يعني نضع جميعا اليد في اليد لكي نتقدم ببلادنا.

العشرية الأخيرة والسنوات الأخيرة هل كانت الأمور فيها منظمة؟ كيف وجدنا وضع البلاد؟ كيف استطعنا أن نتقدم؟ ما هي الظروف التي عشناها وكل وزير في هذه الحكومة ما هي الظروف التي يعيشها؟ هل تظنون أن العملية سهلة؟

مثلما قال السيد الرئيس نريد أن نعوّل على أنفسنا لهذا في الفلاحة نريد أن نعوّل على أنفسنا ولهذا عادت الروح خاصة على مستوى الأراضي الدولية.

الأراضي الدولية ليست هي فلاحة تونس، فلاحة تونس أكثر من هذا بكثير وسنبدأ بالقطاع الأول وهو الزراعات الكبرى.

هنا بعض الإخوان ذكروا الإشكاليات المتعلقة بالـ"Dap" و"الأمونيتر" وأنا كوزير فلاحة لم أتعرض لأي مواطن اشتكى من هذا الأمر وأنتم تعرفون الظروف التي جاء فيها هذا الموسم لآخر وقت هل أجهز الزريعة أم لا؟ هل هناك عمليات شراء أم لا؟

تجهيز "الزريعة" يعني القيام بمداواتها ولا يتم استهلاكها من طرف المواطن يعني يجد الإنسان نفسه في وضعية سيئة جدا ولكن هناك من لديه خبرة وعرف كيف يجاري الوضع وهذا من داخل وزارة الفلاحة وليس من خارجها.

تعاملنا مع الوضع بكمية أولى واشتغلت الشركات التي تعد البذور لكي تجد المعادلة ولم تكن العملية سهلة بل كان هناك ضغط كبير مسلط علينا وهنا أريد أن أشكر الشركات التي ساهمت في تجهيز البذور والجميع انتفع بها وإلى الآن بقيت لدينا كمية من البذور صحيح أنها ليس بالكمية الكبيرة ولكن الجميع تمتع بها.

تقول أن لدينا نقص في "Dap" وظروف صعبة على مستوى المعمل ولكن هذا تجاوزناه وقمنا بتغطيته بكل ما هو "الامونيتر" وهو موجود إلى الآن وأخذنا حذرنا والأمور ليست اعتباطية ووزارة الفلاحة يعمل فيها الموظفون حتى ساعات متأخرة من الليل حتى يوم السبت سواء كان في الوزارة أو على الميدان ومن هم على الميدان أكثر من الوزارة وفي هذا الوقت هناك من ينزل للميدان للمعاينة والمراقبة ما هي وضعيتنا على مستوى الزراعات الكبرى؟

شبان في فرق عمل يذهبون بأنفسهم للميدان ويحاولون تغطية أكبر مساحة ممكنة، هذه كيفية عمل وزارة الفلاحة والأمور تحت السيطرة. صحيح جئنا في ظروف صعبة ولكن أريد العودة للست أو سبع سنوات جفاف هل وزارة الفلاحة هي المتسببة في الجفاف؟ وست وسبع سنوات جفاف في مناطق معينة ماذا يعني هذا؟ يعني الفلاح يتعب فهو يزرع النبتة في التراب دون جدوى ويذهب ليرعى أغنامه ولا يجد مكانا يزرع فيه بالتالي هذا الوضع جعلنا نعيش على مستوى كل ما هو ثروة وطنية سواء كان على مستوى الكمية أو النوعية لهذا عدة أبقار غادرت إلا أننا نعزم في وزارة الفلاحة على إعادة تلك الثروة ولدينا خطة في المجال.

هنا أود فتح قوس على مستوى الديوان الوطني للأعلاف، هناك إجراءات قانونية يجب أن تتم وتأخذ آجالها والمدير العام لا يعين ولا يتم اقتراحه من قبل وزير الفلاحة بل يجب أن يكون هناك مجلس إدارة ودليل إجراءات.

نحن الآن نعمل على قدم وساق في وزارة الفلاحة وفي الديوان الوطني للأعلاف نحن نعرف ما نقوم به ولدينا برنامجنا ونقوم بعملنا.

لو نتحدث عن الزراعات الكبرى، لدينا ما يقارب 970 ألف هكتار حبوب مزروعة فيهم تقريبا 590 ألف هكتار من القمح الصلب هذه السنة في رؤيتنا نريد أن يكون لدينا اكتفاء ذاتي على مستوى القمح الصلب فليكن الله معنا وسنحقق هذا الهدف بإذن الله لو أضفنا له المساحات المروية على مستوى كامل تراب الجمهورية.

لدينا برنامجنا وبصدد متابعته وأكثر من هذا نحن لا ننظر فقط لهذه السنة لأن هذه السنة تهاطلت الأمطار ولكن السنة المقبلة لا يعلم بها سوى الله هكذا يقول البحث العلمي وهكذا يقول العلماء في مجال المناخ يجب أن نكون جاهزين لهذا هذه السنة للإعلام نقوم بتجربة على مستوى الجنوب التونسي في زراعة الحبوب في الصحراء والنتائج مبشّرة جدا لكي تتوفر لدينا السنة المقبلة رؤية جديدة في أماكن أخرى.

عندما نتحدث عن الجنوب بعض الإخوان تحدثوا عن الماء والمياه الجوفية وجيراننا يستهلكون الماء ويقومون باستغلاله نريد القول أننا نستغل الماء منذ سنة 75 لكي نكون واضحين ووزارة الفلاحة لديها تاريخ ليس نحن سنفعل لها تاريخ فوزارة الفلاحة في السابق عملت جاهدا وتزويدنا بالماء اليوم بفضل من عملوا سابقا وتركوا لنا منظومة مياه بفضلها استطعنا التعامل مع سبع سنوات جفاف.

هذا فيما يتعلق بالزراعات الكبرى، أفتح هنا قوسا لأن هناك بعض الإخوان ذكروا قروض الفلاحين وضرورة الاستظهار بشهادة الملكية. ماذا أقول في هذا الموضوع؟

سأعلمكم بما تقوم به وزارة الفلاحة أولا.

لدينا الوكالة العقارية للفلاحة التي تقوم بعمل جبار الآن على مستوى التقسيم وتحديد الملكية الفلاحية، نحن زرنا أماكن في الجنوب وتم تقسيم هذه الجهات ورفعنا العمل للمحكمة العقارية في المرحلة الأولى ونحن ندفع لكي نمكن كل فلاح بالوثيقة الخاصة به سواء كان في الشمال أو الجنوب وهذا موجود وعندما يريد الفلاح الحصول على قرض يجب أن يستظهر بشهادة الملكية لهذا فإن الوزارة لم تكن سلبية في التعامل مع هذا الموضوع ناهيك أننا بورقة من المندوبية السيد الفلاح يتمتع بقرض من البنك التونسي للتضامن.

وهنا لا أريد أن أفوت الفرصة السيد الرئيس والسيدات والسادة النواب لكي أشكر السيد المدير العام لد " BTS" والسيد المدير العام لد "BNA" رغم ظروفهم و"الماكينة" بدأت تعمل لكي نقف إلى جانب الفلاحين خاصة صغار الفلاحين صحيح لم ننجز شيئا كبيرا ولكننا سنطوره رويدا رويدا المفيد أن الماكينة بدأت تعمل هذا هو الضروري.

هذا ما أنجزناه في قطاع الحبوب وليس فقط الحبوب بل حتى في الزياتين قمنا بهذا الشيء خاصة على مستوى المصدرين وهنا عندما نربط مصدرين وزياتين أريد أن أشكر كثيرا "UTICA" وأشكر المصدرين الذين جعلوا المواطن التونسي بالتعاون مع جميع الجهات المعنية يتمتع بزيت الزيتون الذي سعته لترا واحد الكثير منهم تزودوا به والسيدة النائبة ذكرت نقطة بيع الديوان ولكن المواطنون يأتون من الساعة السابعة والنصف لكي يتزود بقارورة زيت زيتون وسيتواصل توزيع الزيت إن شاء الله خلال شهر رمضان، أنا شخصيا أول مرة أتمتع بأكل زيت زيتون بكر ممتاز لأننا كنا نتزود بخمس لترات من زيت الزيتون لا نعرف مصدره بالضبط ولكن الآن كل شيء يمر عبر التحليل وهذا تبعا لتعليمات السيد الرئيس بتوفير للمواطن التونسي القليل من خيرات بلاده صحيح نحن نطمح للعملة الصعبة ولكن لا يجب أن ننسى المواطن الذي من عاداته أكل زيت الزيتون صباحا ووزارة الفلاحة تقوم بالعمل وهناك نتائج نحصدها ومازالت النتائج.

عندما نقول الزياتين، إن شاء الله ستكون الصابة تقريبا في حدود 220 ألف طن على مستوى زيت الزيتون وبصراحة هذا إضافة كبيرة على مستوى المدخول بالعملة الصعبة يعني تقريبا كل شهر في هذه المدة لدينا 500 و600 م د صراحة هو إضافة كبيرة على مستوى مدخول العملة الصعبة.

العمل ما زال متواصلا وهنا أريد أن أؤكد على نقطة لأن بعض الإخوان اشتكوا. أصدرنا منشورا فيه رغبتنا في مواصلة جمع الصابة قبل تاريخ معين لماذا نقول هذا الكلام؟ لماذا نسرع في نسق الفلاحين؟ وزارة الفلاحة ورائها بحث علمي، جميع الأمور مدروسة بطريقة علمية يعني لو تبق تجمع الزيتون بعد ذلك التاريخ سيكون له انعكاس سلبي على كل ما هو موسم وصابة الموسم القادم ولكن إذا مازال لديك زيتونا لا بد من تجميعه لا تركه.

هذا فيما يتعلق بالزيتون وزيت الزيتون، والعملة الصعبة لا تأتي فقط من الزيتون وزيت الزيتون ونحن مازلنا في الإنتاج الفلاحي بل أيضا من التمور.

أذكر أن الدولة قامت بما يجب القيام به للوقوف مع الفلاحين أولا ساعدنا الفلاحين كثيرا على مستوى كل ما تعلق بغطاء العرجون ما يسمى بالناموسية ووقفنا معهم بأسعار تفاضلية جدا.

نفس الشيء تدخلنا لدى البنوك لمنحهم قروضا تساعدهم ولكي لا يبقى الفلاح دائما تحت رحمة المجمّع بل تجمع الصابة في مخزن مبرّد وتساهم معك الدولة في تكاليف خزن المنتوج لبيعه متى تشاء لا أن تبيعه عندما تفرض عليك العملية ونحن تقدمنا كثيرا في هذا البرنامج.

بدأت قليلا بالحديث عن الفلاحة وهناك من الإخوان من قال أن هناك تغير مناخ صحيح لدينا تغير مناخ ولدينا رؤية في المجال ولكن لا بد من أخذ احتياطنا لأن العملية تتطلب وقتا مطولا لأن الموضوع هو موضوع عقلية ما معنى عقلية؟

على وزارة الفلاحة أن تبين للفلاح أن كل شيء تغير ليس كما كان في السابق لأن لدينا ظروفا صعبة متعلقة بتغير المناخ والشح المائي بالتالي ننصحه بزراعة معينة تستهلك أقل ماء ونجني أكثر لأن خلاصة القول ما يحتاجه الفلاح هو موارد أكثر وهناك تجارب نريد القيام بها في ديوان الأراضي الدولية نمكنه من معرفة "الزريعة" وكيف كان المنتوج في هذا المجال خاصة في هذا المجال تعرفون كل ما هو زراعات عمودية مثل الطماطم "Cerise" وعدة منتوجات

أخرى تعتمد نفس الطريقة وتستهلك تقريبا أقل بـ 80 بالمائة من الاستهلاك العادي لمثل هذه المنتوجات.

هذا ما سنعمل عليه ونحاول تطويره مثلما طورنا وهنا أعود للحديث قليلا عن موضوع البذور الذي نحن منزعجون بشأنه فبذورنا في أمان ومسألة أخرى نحن بصدد متابعة تغير المناخ على مستوى البحث العلمي الفلاحي ونخلق في بذور تونسية تتماشى مع تغير المناخ أظن أنكم تتذكرون السنة الفارطة عندما قلت أن الصابة في قفصة المردود كان أكثر من 100 قنطارا في الهكتار وهذا لم يأت من قبيل الصدفة لأن ورائه عمل كبير وهنا أريد أن أثمن كثيرا دور البحث العلمي الفلاحي من يقومون بالعمل والمتابعة وتطبيق نتائج بحوثهم وهذا بصراحة كانت فيه نقطة ضعف في وزارة الفلاحة.

كانت تنجز الدراسات والباحث يقوم بعمله لكي تتم ترقيته ويوضع الملف في الرفوف ولكن هذا لم يعد موجودا لأن هناك ديناميكية تخلق ناهيك أنه لو تتابعون شبابنا "Les startup" ستجدون العديد منهم ورائهم البحث العلمي الفلاحي ونحن نشجع الشباب في هذا المجال ليس فقط بالكلام لأننا اجتمعنا بهم في وزارة الفلاحة وقلنا لهم أن مخابر وزارة الفلاحة للبحث العلمي الفلاحي على ذمتهم في بداية مسيرتكم لكي تتطورون وتكبر مشاريعكم وهذا ما نقوم به.

لكن كل هذا يرتبط بمسألة في غاية من الأهمية مرتبط بعنصر هام جدا وهو الماء لا يمكننا أن نتحدث عن فلاحة وعن منتوج فلاحي إذا لم يتوفر لدينا الماء أو هناك نقص كبير على مستوى المياه مثلما عشناه السنة الفارطة لهذا منذ حين يتساءل بعض الإخوان نحن لدينا مشروع في مكان معين وسنطور مساحات كل ما هو سقوي من أين سنطوره؟ الماء غير موجود.

ما حدث في السنة الفارطة لو تذكرون في صندوق الجوائح قالوا هذا ليس له الحق لماذا؟ لأنه في منطقة سقوية وهل لدينا ماء في ذلك المكان؟ هل بقيت سقوية فقط بالاسم فكل شيء مرتبط بعضه ببعض إذا كانت المشاريع مرتبطة بالماء والماء غير متوفر فلا يمكن تحقيقها.

قد تقول لي أن لدينا الماء في تونس على مستوى المياه الجوفية أقول نعم لدينا ولكن هذا سنتعرف عليه بدقة إن شاء الله في الأيام القادمة لأن لدينا تعاون في الوقت الحالي مع مركز الاستشعار عن بعد تابع لوزارة الدفاع ودخلنا في استعمال لكل ما هو أقمار صناعية وغيرها أولا لكي نطور الخارطة الفلاحية ومنذ يومين كان هناك اجتماع في هذا المجال وهناك عمل يجب أن يتطور واليوم هناك اجتماع في وزارة الفلاحة وأتمنى لو يكون في مكتبي متابعة حينية عندما أرغب في الاطلاع على وضعية الحبوب على مستوى الجمهورية التونسية أدخل إلى المنظومة وأطلع عليها وهذا ما نعمل عليه الآن وأتمنى أن يكون فعّالا في أقرب الآجال.

يكون فعّالا هذا بطبيعة الحال ولكن ليس مثل منظومات أخرى لأن هناك منظومات أخرى تدخل في إطار الحوكمة وهنا مرتبطون بالمياه لو تتذكرون حدثتكم قليلا عن منظومة تتابع التراخيص أو مطالب التراخيص في المياه واستغلال المياه. هذه تعمل على أربع ولايات في الوقت الحالي الماكينة لا تعمل جيدا تعرفون كل شيء جديد فيه عملية الصد وبالتالي نحن مواصلون في العملية وبالنسبة للإخوان الذين سألوا عن الشخص الذي اتصل منذ وقت أقول لكم لو لديكم حالات خاصة نحن على ذمتكم للتعامل معها ونتمنى أينما وجد الماء وجدت الفلاحة هذا ما نبحث عنه في خلاصة القول وهذا ما نعمل عليه.

هناك من يسأل عن وتيرة التعامل مع هذه المطالب أقول لكم أنه كان لدينا بطيء كبير. في المدة الأخيرة طيلة الشهرين السابقين القصرين أخذوا تقريبا 160 مطلبا ونحن نتعامل معه كنا نجتمع مرة في الشهر ولكن إن اقتضى الأمر أن نجتمع ثلاث مرات في أسبوع لا يجب أن نبقي شيئا لا نتعامل معه هذا في إطار تقريب وتسريع الخدمة للمواطن وهذا ليس كلاما بل فعلا لأنني أمضي على كل هذا والجيد أن الأمور ستعود للعمل كما يجب.

نحن نتحدث عن الماء تقريبا لدينا اليوم 784 مليون متر مكعب وهذا جيد وعلينا أن نحمد الله كثيرا.

ثانيا، الموضوع يبقى للمتابعة لأن هذه الكمية لا تتركنا نعمل في أريحية وبالتالي نتوخى الحذر ولكن ثقتنا في الله كبيرة لأن في آخر شهر فيفري وشهر مارس ستكون هناك أمطار أخرى ونتمنى أن تمتلئ جميع السدود وتتركنا نعمل بأريحية بأتم معنى الكلمة.

إذا تحدثنا عن المياه لا يمكننا أن لا نتحدث عن جهات لم يصلها الماء بعد وأفهم الإخوان النواب الذين تحدثوا بخصوص جهاتهم، ليس لدينا عصا سحرية.

في برنامج التنمية للجهة المعنية لهذا طلبت التحدث والتعامل مع بعضنا هناك أشياء لا تستحق تدخلا كبيرا متعلق مثلا بعطب حصل في البئر وانقطع الماء عن الجهة فلنقم بإصلاح العطب، أعرف أن هناك بيروقراطية قاتلة لهذا عندما تتصلون بنا لدينا طرقنا الخاصة في التعامل والتسريع في الأمور وعوض أن يكون جاهزا في عشرة أيام أو اثني عشرة يوما يكون جاهزا في ظرف يومين أو ثلاثة والماكينة ستعود للعمل فقط نتحلى بالقليل من الوقت لقد حصل دمار كبير في هذه البلاد ولوبيات فعلت ما تشاء لكي تنهش وتستغل هذه الدولة هل نسينا هذا بسرعة؟ التسيب الحاصل وعندما أقول لوبيات يعني في فساد الإدارة ونحن لم نبق مكتوفي الأيدي في وزارة الفلاحة؟ سنعلمكم بحجم القضايا التي مررناها لحماية هذه الدولة وإلى الآن مازلنا نقاوم في اللوبيات التي تريد العودة بنا إلى الوراء ولكن لا سبيل إليه فحماية الدولة وحماية ثروات الدولة هذه الدولة فيها عدة خيرات تجعلنا نعيش كما نرغب في العيش وبالتالي العمل ثم العمل ثم العمل.

لقد اجتمعت مؤخرا مع السيد الرئيس المدير العام والسادة المديرين للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لا بد من القيام بنقلة نوعية فيها أعرف أن هناك الكثير من الكلام ولا يوجد تعامل سريع سنخلق في أبنائنا حركية أخرى لأن هذا عمل قيادي بحت لأن من غير المعقول أن يتصل المواطن ويأتي إلى مقر الشركة وهذا أنا عاينته بنفسي على عين المكان ولا يتحصل على الخدمة هذا لا سبيل إليه.

نحن نتحدث عن تونس، نتحدث عن بلادنا وتقدم بلادنا هذا لا يتم إلا بتظافر جميع الجهود مع بعضنا لأن في بعض الأحيان تساءلت أنا أين؟

نحن سنتقدم بهذه البلاد عندما نتكاتف مع بعضنا وسنبين أن الحكومة بصفة عامة ووزارة الفلاحة بصفة خاصة التي تعمل وتتقدم وهذا بالأرقام والمؤشرات ليس بالكلام نحن لا نتكلم بل ننجز فقط.

العمل هو الضروري ونحن نعمل نحن نسعى في الأرض في الوقت الحالي والله يساعدنا والحمد لله.

هناك العديد من المشاريع التي لا بد من تحيينها في بعض الأحيان، مثلا الماء كان موجودا في هذا المكان ومبرمج إنجاز بئر في السنة المقبلة ولكن الماء لم يعد موجودا وكنت ستنفق مليون أو 3 م د وهنا أريد أن أعرج على نقطة، لدينا العديد من المشاريع لهذا دوركم حساس لكي نضع اليد في اليد. في سنة 2014 كان لدينا مشروع في جهة معينة لكي ننجز طريقا فلاحيا تابع لوزارة التجهيز تم في البداية إنجاز الطريق ثم مررنا الماء.

أنجزنا الطريق ثم مررنا الماء ثم ماذا فعلنا؟ قمنا بكسر الطريق مجددا لتمرير الماء. هذا لن يحدث مجددا وأكثر من أي وقت مضى هيبة الدولة موجودة والدولة قائمة الذات وموجودة.

هنا أريد أن أشكر كثيرا السيد وزير الداخلية ووزارة الداخلية بصفة عامة على تعاونها الكبير مع الفلاحة لأن هناك أطراف مثل حفر الآبار والصيد العشوائي وغيره يريدون اللعب كما يشاؤون. هل البلاد دون رقيب؟ يجب السهر على ثروات البلاد وهناك نظام في البلاد.

هذا لن يحدث مجددا لماذا؟ سأتحدث مع المواطن هنا. عندما أقول لك هذا الكلام فهذا لصالحك أنت وحماية لك واستدامة للعمل الذي تقوم به.

لو تحدثني عن الصيد البحري نحن أفسدنا الثروة وبالتالي في الوقت الحالي لا يمكننا أن نفكر في أنفسنا فقط بل نفكر في تونس ونفكر في الثروة وماذا سنترك للأجيال القادمة.

مهم جدا لكي يكون في هذه البلاد استدامة وهذه البلاد مرة أخرى أقولها فيها خيرات كبيرة، هذا فيما يتعلق بالمياه.

العنصر الثاني الذي أرغب في الحديث فيه هو موضوع الغابات وهو موضوع الساعة في علاقة بالحيوانات، ماذا بقي من الحيوانات؟ في عشرية السواد هل كانت هناك مراقبة وتطبيق قانون؟ كل شخص يفعل ما يشاء وكل شخص يصطاد كما يشاء ومتى يشاء، هل بقي حجل؟ مازال هناك سمّان؟ مازال هناك أرانب؟ لهذا فإن هذا القانون مهم جدا وأفتح قوسين ليس لكي نضعه في الرفوف بل لكي يطبق لأن هذا القانون رادع ومهم جدا.

ثانيا، هذا العمل لا تنجزه فقط وزارة الفلاحة صحيح دور الفلاحة والداخلية مهم ولكن الأهم من كل هذا المواطن يقوم بالعمل مع الدولة لأن المواطن يجب أن يكون مقتنعا بحماية ثروته الحيوانية ونضع الجميع اليد في اليد.

أنا أفهم أن الأمور بصدد التعديل ونحن في المدة الأخيرة في إطار مراقبة حملات الصيد مسكنا مسؤولين ونتعرض لإشكاليات إلا أنه هناك قانون والقانون يحمي الجميع وبالنسبة لي القانون فوق الجميع وأفتح قوسا هنا لكي أتحدث عن موضوع السيد عميد الأطباء البياطرة ولا يمكنني الحديث عن موضوع موجود لدى القضاء ونغلق القوس ونواصل لكن يجب أن أتحدث عن الأطباء البياطرة مهم جدا لأن القطاع له أهمية قصوى في مجال المحافظة على الثروة الحيوانية.

سأقول لكم أن من سيتعامل مع الدولة بطريقة لا يشعر فيها أنها دولة لا يمكننا أن نتعامل معه، أتفهم الطبيب البيطري ونرغب في مساعدته ونتقدم مع بعضنا للأمام.

ما هي وضعية البلاد؟ نتجاوز هذه الأيام وفيما بعد ستعدل الأمور بحول الله. في جميع الحالات الجميع يتساءل عن عدم انطلاق الحملة لا لقد انطلقت الحملة في شهر فيفري في عدة جهات ومن الممكن انطلقت في جهات معينة اليوم أو البارحة لكننا سنعول على أنفسنا لأن لدينا ما يقارب 200 طبيب بيطري سنعمل يومي السبت والأحد كي نعالج قطيعنا وهنا بالمناسبة أريد أن أشكر الأطباء البياطرة التابعين لوزارة الفلاحة كلما احتجنا لهم يكونون جاهزين وهذه هي الوطنية في خلاصة القول وأنا ثقتي كبيرة في الأطباء البياطرة الخواص لأن عددا منهم ظلموا يرغبون في المشاركة ولكنهم يجدون إشكاليات.

نتمنى أن تتعدل الأمور ونتقدم جميعا لما فيه خير البلاد وخير لتونس وفي هذه الحالة لخير القطيع لبلادنا مثلما قال الإخوان تضرر بشكل كبير جدا.

لا يمكننا الحديث عن القطيع بدون أن نتحدث عن الأعلاف فهو مهم جدا وكل شيء مرتبط ببعضه. عندما أتحدث قليلا عن الأعلاف سأقول لكم شيئا فقط نحن نضخ في السوق الكمية التي من المفروض أن تكون كافية حسب القوائم الموجودة لكن هناك من يشتكي من عدم تمتعه بشيء. قلنا فلنتثبت من حاجياتنا، ماذا فعلنا؟ قمنا بزيارة على عين المكان وعين الواقع في العديد من المعتمديات هناك من لديه بقرة ومدون أن لديه خمسة أو عشرة أبقار وهناك من لديه 50 بقرة باسم زوجته واسم ابنه واسم ابنته واسمه.

هناك من يخزن الكميات وهناك من لا يملك شيئا واسمه مسجل. الجميع يخزن على حدة فأصبح السوق خالي من الأعلاف لهذا توخينا تمشيا مغايرا أولا سنتابع جيدا مسالك التوزيع على مستوى الولاة سنحيّن قوائمنا هذا بالإضافة إلى رحمة الله وتواجد الأعشاب وبذلك توفر العلف للبقرة وبذلك ستنخفض التكاليف ويخفف من الطلب بطبيعة الحال على كل ما هو علف في انتظار تفعيل الديوان الوطني للأعلاف ونضع الأمور في نصابها إن شاء الله، هذا فيما يتعلق بالعلف.

هناك بعض النقاط سأتطرق لها، بعض الإخوان تحدثوا عن المناطق العسكرية المغلقة أنا لا أدخل أبنائي في المناطق العسكرية المغلقة لكي نطور ونصلح الغابات سيأتي يوما ونعتني بها عندما تكون أمورها منظمة دون الدخول في التفاصيل لكي تكون الأمور واضحة.

الآن على مستوى عمال الحضائر، هل مازال لدي الوقت السيد الرئيس؟

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

تفضل خذ وقتك.

**السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد الحري**

بارك الله فيك.

على مستوى عمال الحضائر وهنا نقوم "بتنهيدة ". هل تعلمون من سنة 2011 إلى غاية سنة 2021 كم انتدبت وزارة الفلاحة من موظف؟ 27 ألف موظف هذا يمكن أن يكون عاديا ولكن عندما نضيف إليه العفو التشريعي ما معنى هذا؟

يعني أشخاصا غير مؤهلة وضعت في خطط لا تنتمي لها ولا تعرفها بتاتا وهكذا دواليك وهذا لا يحدث فقط في وزارة الفلاحة بل في عدة وزارات.

وهنا أقولها مرة أخرى إذا تراجعت الدولة وتدهورت الأمور في بعض الأحيان فهذا لأن إدارتنا تعبت، لأننا لا نملك أشخاصا أكفاء للعمل. عذرا الإدارة كانت مرجع ومثال يحتذى به.

وبالتالي سأعود لموضوع الحضائر، أنا مع العمل الاجتماعي الموظف الذي سيعمل في الميدان الفلاحي يجب أن يكون لديه مؤهلات ومواصفات الخطة التي سيمسك بها والوظيفة العمومية لها نواميس الانتدابات لهذا أخذت الأمور القليل من الوقت.

نحن نريد تعديل أمورنا ونود أن يقدم العاملين في الفلاحة الإضافة لهذه الوزارة التي قال الإخوان عنها وزارة سيادية ووزارة أمن غذائي وبالتالي العاملين فيها يجب أن يكونوا مؤهلين لذلك ويقومون بهذه المهام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

لدينا الكثير لنقوله ولكن كفانا كلاما.

السيد الرئيس مرة أخرى، السيد رئيس لجنة الفلاحة، أتمنى أن ننطلق في أقرب وقت في الجلسات العملية البراقماتية الواقعية التي ستجعلنا نقدم الإضافة وأنا أقول لكم كلما أعقد معكم جلسة نعود بعد وقت لتحديده ونحاسب بعضنا عما قمنا به وهذا سيقدم الإضافة لبلانا.

أنا لا أريد الظهور على شاشات التلفاز بل أريد أن أعمل المفيد أن يكون الضمير مرتاحا وقدمنا شيئا لبلادنا من الممكن ليس بالكثير ولكن لا بأس القليل مع القليل يقدم ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيد رئيس لجنة الفلاحة،

السيدات والسادة النواب،

بصراحة كنت سعيدا معكم اليوم يمكن بعكس ما يعتقد البعض ولكنني لا أنزعج بل قل لي ما تريده في إطار الاحترام المتبادل وجئت هنا لكي أستمع لملاحظاتكم وإذا أردنا أن نتقدم يجب أن نستمع للسلبيات لا الايجابيات ولكن يجب أن نكون عمليين.

لا أخفي عنكم شيئا استمعت إلى ضرورة التدخل للمواطن اليوم قبل الغد ونحن أخذنا هذه النقاط ولكن نكون عمليين أكثر عندما نجلس مع بعضنا لأنكم تعلمون جيدا خصوصية الجهة نقوم بهذا أو هذا؟ لا يمكنني القيام بهما معا إذن أنت تساعدني في أخذ القرار.

سأقول مرة أخرى أنني حاليا أتقلد هيكلا من هياكل الدولة ونعمل مع بعضنا لكي نتقدم ببلادنا، بلادنا التي أقولها مرة أخرى كلها خيرات ويجب أن نعمل جيدا "ونثني الركبة" لكي نستغل هذه الخيرات ونعول على أنفسنا والله سيكون معنا إن شاء الله.

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

أشكر السيد عبد المنعم بالعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على كل هاته البيانات والإفادات القيمة وكذلك نشكركم على رحابة صدركم.

معالي السيد الوزير،

بدون شك أن السادة النواب هم صوت دوائرهم الانتخابية ولهم ضغوطات في دوائرهم الانتخابية التي تحتاج إلى طمأنة والحمد لله نعلم أن وزارتكم تبذل من المجهودات التي من شأنها أن تبعث الطمأنينة والمهم أن يقع التواصل الإيجابي بين البرلمان الذي يمثل الوظيفة التشريعية والحكومة التي تمثل الوظيفة التنفيذية وعلى أية حال تعهدنا نحن أن عملنا سيكون في نطاق التناغم وفي نطاق الاحترام المتبادل مثلما تفضلتم بذكره معالي السيد الوزير ونشد على أيديكم ونكبر كل المجهودات التي تقدمها وزارة الفلاحة.

وعلى أية حال كنتم توجهتم إلى السيد رئيس لجنة الفلاحة فكل من له إشكالا أو طلب في دائرته الانتخابية عليه أن يتواصل مع لجنة الفلاحة وبالتالي كمنهجية عمل تفيد الجميع تتواصل لجنة الفلاحة مع الوزارة وكما تفضلتم في نطاق هذا التواصل سيقع إنجاز أكثر ما يمكن من الطلبات التي هي محل مطالبة من طرف السادة الناخبين في الدوائر الانتخابية للسادة النواب، على أية حال نعتبر أن ما ورد في ردكم من منهجية في العمل هو شيء إيجابي ونحن نكبره.

الآن زميلاتي زملائي، نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

112 موافقون، 5 محتفظون، لا يوجد رفض.

يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض**

**عدد 37 لسنة 2023**

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

104 موافقون، 3 محتفظون، 5 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نشرع الآن في التصويت على أحكام مشروع هذا القانون، نمر إلى التصويت على عنوان الباب الأول.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

## الباب الأول:
## أحكام عامة وتعاريف

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على عنوان الباب الأول.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون، 4 محتفظون، 5 رافضون. تمت المصادقة على عنوان الباب الأول،

سنمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الأول بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل الأول:**

يضبط هذا القانون جميع العمليات المتعلقة بالتجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض والمدرجة بالملاحق I وII وIII من اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض (سايتس) والمصادق عليها بالقانون عدد 12 لسنة 1974 المؤرخ في 11 ماي 1974.

ويضم الملحق I أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض والتي تخضع عملية الإتجار فيها لتراتيب خاصّة ومشدّدة ولا يرخص فيها إلا في ظروف استثنائية.

ويضم الملحق II أصناف الحيوانات والنباتات البريّة غير المهددة بالانقراض حاليا غير أنه يمكن أن تصبح كذلك في صورة عدم خضوع عملية الإتجار فيها إلى رخصة مسبقة.

ويضم الملحق III أصناف الحيوانات والنباتات البريّة التي لا تخضع لتراتيب وطنية والتي لا يمكن مراقبة التجارة الدولية فيها إلا بالتعاون مع الأطراف الأخرى في اتفاقية التجارة الدّولية لأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض.

الموقع الإلكتروني للاتفاقية (www.cites.org) هو المرجع الرسمي للملاحق.

ولا تنسحب أحكام هذا القانون على الاستغلال الجيني والبيو تكنولوجي والملكية الفكرية للموارد البيولوجية والمعارف الفكرية المرتبطة بها.

انتهى الفصل نمر للتصويت.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

لا يوجد طلب تعديل، إذن نمر للتصويت.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

113 موافقون، 5 محتفظون، 7 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الأول في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني بنفس الأغلبية الكلمة للجنة.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 2:**

في مفهوم هذا القانون، يقصد بعبارات:

• النّباتات: الكائنات النباتيّة الحيّة بما في ذلك البذور،

• **شهادة المنشأ:** شهادة تسلمها السلطة الرسمية للدولة التي تُوجد فيها الأصناف الحيوانية أو النباتية البريّة المهددة بالانقراض في محيطها الطبيعي أو مرباة في الأسر أو متأتية من عملية الإكثار الاصطناعي أو المتأتية من عملية الإدخال من البحر.

• **الحصّة:** عدد الأصناف المنتمية إلى أحد الأصناف الحيوانية أو النباتية المدرجة بالملحق المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون.

• **عيّنة:** كل حيوان أو نبات حي أو ميت ومنتم إلى الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون وكذلك حبات النباتات وبيض الحيوانات وكل جزء منها أو كل المنتجات المتحصل عليها من تلك الأصناف مندمجة أو غير مندمجة مع منتجات أخرى وجميع المنتجات التي تحتوي على أجزاء أو منتجات من تلك الحيوانات أو النباتات.

• **التجارة الدّولية:** جميع العمليات المتعلقة بتصدير وتوريد وإعادة التصدير والعبور والإدخال من البحر لعيّنة أو عينات من أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض والمدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون.

• **التوريد:** العملية التي بمقتضاها يتم إدخال أو محاولة إدخال عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون إلى التراب الوطني.

• **التصدير:** العملية التي يتم بمقتضاها إخراج أي عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون من التراب الوطني.

• **إعادة التصدير:** العملية التي يتم بمقتضاها تصدير عيّنات من أصناف الحيوانات والنباتات التي تم توريدها سابقا.

• **الإدخال من البحر:** الإدخال المباشر إلى التراب الوطني لكل صنف من الأصناف المأخوذة من الوسط البحري، غير الخاضع لسيادة أي دولة، بما في ذلك أعماق البحار والفضاء الجوي الذي يعلو سطح البحر.

**العبور:** العملية التي بمقتضاها يتم نقل عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون سواء عن طريق البر أو الجو أو البحر بين نقطتين واقعتين خارج التراب الوطني، وتكون المقاطعات الوحيدة للحركة هي تلك المتعلقة بالترتيبات اللازمة في هذا الشكل من وسائل النقل.

• **تمرير عبر الحدود:** العملية التي بمقتضاها يتم إدخال أو محاولة إدخال إلى التراب الوطني أو إخراج أو محاولة إخراج من التراب الوطني لعيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، خارج نقاط العبور الحدودية.

• **نشأ في الأسر:** يشير إلى النسل، بما في ذلك البيض، المولود أو المنتج بطريقة أخرى في بيئة خاضعة للرقابة من الآباء الذين تزاوجوا أو نقلوا الأمشاج بطريقة أخرى في بيئة خاضعة للرقابة، على النحو المحدد في قرارات مؤتمر الأطراف لاتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض (سايتس).

• **التربية لأغراض تجارية:** عملية التربية الموجهة للبيع أو للتبادل أو لإسداء خدمة أو كل شكل من أشكال الاستعمال الاقتصادي أو الربح ويتم تقدير الطابع التجاري لهذه العمليات

بالرجوع إلى كل صنف من الحيوانات المرباة بغرض تحقيق منفعة اقتصادية بما في ذلك المنفعة العينية أو المادية.

• **الحجز**: الحجز المؤقت للعينات موضوع جريمة منصوص عليها في هذا القانون والأدوات المستخدمة في ارتكاب هذه الجريمة.

• **المصادرة**: هي عقوبة نتيجة إجراء يتعلق بجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والذي يؤدي إلى الحرمان الدائم للعينة موضوع الجريمة والأدوات المستخدمة في ارتكاب هذه الجريمة.

• **الحيوانات البريّة**: كل أصناف الحيوانات البريّة الفقرية أو اللافقرية المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون.

• النباتات البريّة: كل أصناف النباتات الطبيعية المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون.

• العرض للبيع: جميع العمليات التي تهدف إلى بيع عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بما في ذلك الإشهار المباشر أو غير المباشر أو الدعوة إلى تقديم عروض شراء.

• التصرّف: العمليات الرامية إلى التفويت بمقابل أو دون مقابل في عيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بما في ذلك الهبة أو المقايضة.

• هيكل التصرف: الإدارة المكلفة بالغابات الرّاجعة بالنّظر للوزارة المكلّفة بالفلاحة التي تُعنى بتطبيق التشريع الوطني والاتفاقيات الدّولية المتعلقة بحماية الحيوانات والنباتات البريّة.

• السلطات العلمية: المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار والهياكل المعنية المختصة التابعة للوزارة المكلفة بالبيئة وكلّ هيكل علمي مختصّ يُكلّف بإبداء الرأي بخصوص تأثير الإتجار الدولي على أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المسجّلة باتفاقيه التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض.

• الرخصة أو الشهادة: الوثيقة الرسمية المسلمة من قبل هيكل التصرف بغرض الترخيص في التوريد أو التصدير أو إعادة التصدير أو الإدخال من البحر لعيّنة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون طبقا لأنموذج مطبوعة يتم إصدارها بأمر.

• التكاثر الاصطناعي: النباتات النامية في ظل ظروف خاضعة للرقابة من البذور أو الفسائل أو التقسيمات أو أنسجة الكالس أو غيرها من الأنسجة النباتية أو حبيبات اللقاح أو غيرها من مواد التكاثر التي تكون إما خارجة عن سيطرة الاتفاقية أو تم الحصول عليها من مخزون أبوي مستنبت.

• كتابة السايتس: كتابة السايتس كما تم تعريفها في الفصل 12 من اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض.

• رأي علمي: أو إشعار حول تجارة غير ضارة: نتيجة لتقييم علمي أجرته سلطة علمية تتحقق مما إذا كان التصدير أو الاستيراد أو الإدخال من البحر المقترح لعينة لن يؤثر على ديمومة تواجد هذا النوع.

• إشعار بالحيازة القانونية: تحقق من قبل هيكل التصرف لتحديد ما إذا كانت العينات قد تم الحصول عليها وفقًا للقوانين الوطنية. صاحب الطلب مسؤول عن تقديم المعلومات اللازمة إلى هيكل التصرف لتحديد ما إذا كان قد تم الحصول على النوع بشكل قانوني.

هنالك تعديل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

هنالك تعديل، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تفضل.

**السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

شكرا سيدي الرئيس،

هي إضافة إجرائية توضيحية،

النقطة الأخيرة من الصفحة أربعة أو النقطة 22 والتي تنص على أن الرخصة أو الشهادة، الوثيقة الرسمية المسلمة من قبل هيكل التصرف بغرض الترخيص في التوريد أو التصدير أو إعادة التصدير أو الإدخال من البحر لعينة من أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون طبقا لأنموذج مطبوعة يتم إصدارها بأمر، إلا أنه حسب رأيي وجب التوضيح بأمر باقتراح من الوزير المكلف بالغابات. هذه هي الإضافة.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

لكن لا بد أن يكون التعديل كتابيا ويوزع على النواب لذلك طلبت من اللجنة معرفة إن كان هناك تعديل أم لا.

إذن سنصوت على التعديل ثم نقوم بالتصويت على الفصل، هذه هي الإجراءات.

إذن التصويت على التعديل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 9 محتفظون، 6 رافضون. وقعت المصادقة على التعديل.

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني معدلا.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

112 موافقون، 8 محتفظون، 5 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الثاني في صيغته المعدلة.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

## الباب الثاني
## في هيكل التصرف والسلطات العلمية

للتصويت.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 5 محتفظون، 5 رافضون. تمت المصادقة على عنوان الباب الثاني.

الكلمة للجنة.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 3:**

يتولى هيكل التصرف وضع التدابير الخاصة بتجارة عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون وذلك بالتشاور مع السلطات العلمية التي تقوم بموافاته بالمعطيات العلمية للتصرف والإتجار في هذه الأصناف.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون، 4 محتفظون، 5 رافضون. تمت المصادقة على الفصل 3.

الكلمة للجنة

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 4:**

يعمل هيكل التصرف على تطبيق التشريع الوطني وأحكام إتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض. ويتولى بالخصوص:

- إسناد الرخص والشهائد طبقا لأحكام هذا القانون أو رفض أو تحوير أو تعليق أو سحب الرخص والشهائد غير المطابقة للتراتيب الجاري بها العمل، وذلك بعد استشارة السلطات العلمية وبعد الإشعار بالحيازة القانونية،

- تسجيل الذوات الطبيعية والذوات المعنوية الخاضعة لهذا القانون أو إلغاء أو رفض التسجيل للذوات الطبيعية وللذوات المعنوية غير المطابقة للتراتيب الجاري بها العمل، وذلك بالتعاون مع السلطات العلمية،

- التعاون مع مهندسي وأعوان الغابات وضباط وأعوان الديوانة التونسية وجميع أعوان الضابطة العدليـة لتطبيق التشريع الوطني المتعلّق بالمحافظة على أصناف الحيوانات والنّباتات البريّة،

- مسـك سجل للرخص والشهائد التي تم إصدارها والمتعلقة بالتجارة الدّولية في عينات من الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا القانون وإعداد تقرير سنوي بخصوص التجارة في الأصناف المذكورة وتقديم هذا التقرير إلى كتابة السايتس في موعد أقصاه 31 أكتوبر من العام الموالي للسنة التي يشير إليها،

- إعداد تقرير سنوي بشأن الإتجار غير المشروع في عينات من الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا القانون وتقديم هذا التقرير إلى كتابة السايتس في موعد أقصاه 31 أكتوبر من العام الموالي للسنة التي يشير إليها،

- إعداد أي تقارير أخرى ذات صلة وتقديمها إلى كتابة السايتس وفقًا لقرارات مؤتمر الأطراف،

- مراقبة مسك السجل المنصوص عليه بالفصل 22 من هذا القانون،

- تحديد المآل النهائي لعيّنات الحيوانات والنباتات البريّة المحجوزة أو المصادرة، وذلك بالتعاون مع السلطات العلمية،

- القيام بالتثبت من اللصيقة وطبيعة عينات الأصناف المصدّرة،

- تحديد الحصّة الوطنية للتصدير لأغراض غير تجارية لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون والتصدير لأغراض تجارية لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون، بعد استشارة السلطات العلمية المختصة،

- إخضاع العينات المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون عند الاقتضاء إلى نظام الحصة،

- حفظ العينات الحيّة المحجوزة أو المصادرة في أماكن إيواء وحفظ يتمّ تحديدها باستشارة السلطات العلمية،

- تقديم جميع المقترحات التي تهدف إلى تطبيق مبادئ وتوجهات اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض،

- القيام بجميع الأعمال الأخرى المرتبطة بحسن تنفيذ المهام الموكولة إليه،

- التواصل مع كتابة السايتس والأطراف الأخرى بشأن الأمور العلمية والإدارية والتصدي للجرائم والمسائل الأخرى المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية،

- تمثيل الجمهورية التونسية في الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بالسايتس وبمشاركة الوزارات الأخرى إذا كان ذلك مناسبا،

- تقديم التوعية والتدريب والتعليم والمعلومات المتعلقة بالاتفاقية،

- تقديم المشورة للوزير المختص بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون، 5 محتفظون، 5 رافضون. تمت المصادقة على الفصل 4.

الكلمة للجنة.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 5:**

تتولى السلطات العلمية أساسا القيام بالمهام التالية:

- إبداء الرأي بخصوص إسناد رخص توريد لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون وبيان ما إذا كان الهدف من التوريد مضرّ أو غير مضرّ ببقاء هذه الأصناف،

- إبداء الرأي بخصوص إصدار رخص التصدير أو شهادات إدخال من البحر لعينات من الأصناف المدرجة بالملاحق I وII المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون مع بيان ما إذا كانت هذه العمليات المحدّدة مضرّة أو غير مضرّة ببقاء الأصناف المعنية،

- إبداء الرأي بخصوص التجارة غير الضارة لعينات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون المدخلة من البحر وبيان ما إذا كانت عملية الإدخال مضرة أو غير مضرة ببقاء الأصناف،

- التحقق من قدرة المرسل إليه من حماية وحسن معاملة العيّنات من الأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون، الموردة أو المدخلة من البحر،

- ضمان اليقظة العلمية ومتابعة المستجدات الدّوليّة في إطار التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض وتيسير تبادل المعلومات العلمية والتقنية والبيئية والقانونية والخبرات،

- المراقبة المستمرة والملائمة لوضعية الأصناف المدرجة بالملحقين II وIII المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون والمعطيات المتعلقة بالتصدير وعند الاقتضاء تقديم مقترحات لضبط الحصص للحد من تصدير الأصناف أو اقتراح جميع الوسائل المعالجة والهادفة إلى حماية كل صنف في منطقة انتشاره في مستوى ملائم مع دوره في الأنظمة البيئية وأفضل من الحالة التي ينجر عنها تضمينه بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،

- تقديم النصائح إلى هيكل التصرف بشأن وجهة العينات المصادرة،

- تقديم الاقتراحات ذات الصلة بشأن الوسائل الفعالة لضمان حماية أنواع الحيوانات والنباتات البرية،

- تقديم اقتراحات بشأن تنفيذ جميع التوصيات المقدمة بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الخامس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

110 موافقون، 5 محتفظون، 5 رافضون.

الكلمة للجنة لتلاوة الباب الثالث.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

## الباب الثالث

## في الشروط المستوجبة للتجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الزميلات والزملاء النواب الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 8 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على عنوان الباب الثالث.

الكلمة للجنة في خصوص القسم الأول من الباب الثالث.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

### القسم الأول: في توريد أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على القسم الأول من الباب الثالث.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

110 موافقون، 4 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على عنوان القسم الأول من الباب الثاني.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 6.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 6:**

تخضع عملية توريد عيّنات الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون للحصول وللإدلاء المسبّق برخصة توريد يُصدرها هيكل التصرّف وكذلك للإدلاء برخصة تصدير أو شهادة لإعادة التصدير، حسب الحالة، تكون سارية المفعول، تصدرها الجهة المختصّة في الدولة المصدّرة أو معيدة التصدير للأصناف المعنيّة.

وتسلّم رخصة التوريد، بعد أخذ الرأي العلمي من السلطات العلمية حسب النوع الذي ينتمي إليه الصنف المُورّد، إذا كان المرسل إليه يضمن أنّ العينة لن تستخدم لأغراض أساسا تجارية، ويتوفّر على المنشآت المناسبة للمحافظة عليه والعناية به إذا كان حيّا.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السادس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

105 موافقون، 6 محتفظون، 8 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل السادس.

الكلمة للجنة في خصوص الفصل 7.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 7:**

تخضع عملية توريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لإدلاء المعني برخصة تصدير العينة المعنية أو شهادة إعادة تصديرها سارية المفعول يسلمّها البلد المصدّر أو مُعيد التصدير.

غير أنّه يمكن لهيكل التصرّف أن يُخضع توريد هذه العينات لرخصة توريد عند إثبات أنّ إدخالها من شأنه أن يخلّ بالتوازن البيئي للنباتات والحيوانات المحليّة.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 3 محتفظون، 8 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل السابع.

الكلمة للجنة في خصوص الفصل 8.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 8:**

تخضع عملية توريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لإدلاء المعني بالأمر برخصة تصدير يسلّمها البلد المصدّر الذي عمل على تسجيل الصنف بالملحق III لاتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض أو شهادة إعادة التصدير أو شهادة المنشأ حسب الحالة مسلمة من قبل البلد القادم منه الصنف إذا لم يأت الصنف من البلد الذي عمل على تسجيله بالملحق III من الاتفاقية المذكورة.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 6 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 8.

الكلمة للجنة في خصوص الفصل 9.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 9:**

لا تخضع عمليّة الإدخال من البحر لعينات من الأصناف المدرجة بالملحقين I وII المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون لرخصة تصدير أو توريد غير أنّ هذا الإدخال يتطلب الحصول على شهادة مسلّمة من قبل هيكل التصرّف، بعد أخذ رأي السّلطات العلمية وتسلّم هذه الشهادة عند استيفاء الشروط التالية:

- أن تتوفّر لدى المرسل إليه المنشآت المناسبة للمحافظة على العينات الحية والعناية بها،

- أن تعدّ العينات وتنقل على نحو يجنّبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو سوء المعاملة،

- ألاّ تستخدم العينات لأغراض تجارية بالأساس.

وفي جميع الحالات، يجب ألاّ يتجاوز العدد الإجمالي من العينات من نفس الصنف التي تمّ إدخالها على هذا النحو الحصّة السنوية المحدّدة من قبل هيكل التصرف، بعد أخذ رأي السّلطات العلمية.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل التاسع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 5 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل التاسع.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 10.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 10:**

لا تدلي السلطات العلمية برأيها المنصوص عليه في هذا القسم، إلا بعد أن تتأكّد خاصة من أنّ التوريد والإدخال من البحر للعيّنات إلى البلاد التونسية لا يضرّ ببقاء الصّنف الذي ينتمي إليه ولا يشكّل خطرا على التوازن البيئي في حالة إدخال هذه العينات إلى الوسط الطبيعي.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل العاشر.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 6 محتفظون، 4 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 10.

الكلمة للجنة لتلاوة عنوان القسم الثاني.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

## القسم الثاني

## في تصدير وإعادة تصدير أصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على عنوان القسم الثاني

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

106 موافقون، 6 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على عنوان القسم الثاني.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 11.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 11:**

تخضع عملية تصدير عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون للحصول على رخصة تصدير يسلّمها هيكل التصرّف بعد استيفاء الشّروط التالية:

- أن توافق السلطات العلمية على تصدير العينة المذكورة، بعد التحقق من أنّ تصديرها لن يكون ضارّا ببقاء الصنف المعني ولا يخلّ بالتوازن البيئي في المجال الذي يتواجد به نظرا إلى دوره في النظام البيئي الذي ينتمي إليه،

- أن يتمّ الحصول على العينة وفق أحكام هذا القانون والتشريع الجاري به العمل،

- أن تعدّ العينة الحية للنقل وترسل على نحو يجنبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو سوء المعاملة.

كما يجب على صاحب الطلب بالنسبة للأصناف المدرجة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون أن يثبت حصوله على رخصة توريد مسلّمة من الجهة المختصّة بالبلد الموجه إليه الصنف المذكور.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الحادي عشر.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

112 موافقون، 4 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 11.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 12.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 12:**

تخضع عملية إعادة تصدير عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون للحصول على شهادة إعادة تصدير مسلّمة من هيكل التصرّف بعد أن يثبت المعني بالأمر أنّ:

- أنّ بحوزته رخصة توريد سارية المفعول، مسلّمة من طرف الجهة المختصّة بالبلد الموجّه إليه العينة، إذا تعلّق الأمر بعيّنة محدّدة بالملحق I المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،

- أو أنّ العينة قد سبق توريدها إلى البلاد التونسية وفق أحكام هذا القانون أو تمّ إدخالها وفقًا للشروط المنصوص عليها في اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض، وفي كلتا الحالتين يجب أن تعدّ العينة الحية للنقل وترسل على نحو يجنبها مخاطر الإصابات أو الأمراض أو سوء المعاملة.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 12.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 3 محتفظون، 4 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 12.

الكلمة للجنة لتلاوة عنوان القسم الثالث تفضل.

**السيد فيصل الصغير، المقرر**

## القسم الثالث

## الرخص والشهادات المرافقة للعيّنات أثناء توريدها أو تصديرها أو إعادة تصديرها أو إدخالها من البحر

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على عنوان القسم الثالث.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

113 موافقون، محتفظان اثنان، 4 رافضون، وقعت المصادقة على عنوان القسم الثالث.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 13.

**السيد المقرر**

**الفصل 13:**

لا يمكن توريد أي عينّة من الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون أو تصديرها أو إعادة تصديرها أو إدخالها من البحر دون إرفاقها بالرّخصة أو الشهادة المناسبة المنصوص عليها في هذا الباب.

يتمّ التحقق من الرخص أو الشهادات عند الإدلاء بها لدى المراكز الحدودية للديوانة التونسية الخاصة بالتوريد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر. ويمكن أن تكون مراقبة الوثائق كلّما دعت الضرورة إلى ذلك مصحوبة بتفتيش الشّحنة عن طريق جميع الوسائل بما في ذلك فحص العيّنات، وعند الاقتضاء، أخذ العينات قصد تحليلها.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 13.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

113 موافقون، 3 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 13.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 14.

**السيد المقرر**

**الفصل 14:**

يتعيّن أن تكون رخص التوريد أو التصدير وشهائد إعادة التصدير أو الإدخال من البحر مسلّمة من طرف الجهات المختصّة بالدول المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير، حسب الحالة، معدّة وفق النماذج المنصوص عليها في اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض، عندما تكون الدولة المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير طرفا في هذه الاتفاقية وعندما تكون العيّنة مسجلة في إحدى ملاحقها.

وإذا لم تكن الدولة المستوردة أو المصدّرة أو معيدة التصدير للعيّنة طرفا في اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض، يجب أن تكون هذه العيّنة مرفقة برخصة أو شهادة مماثلة لرخص وشهائد سايتس، مسلمة من طرف جهة مختصّة بهذه الدولة. تكون الرّخص أو الشهائد المسلّمة شخصيّة وغير قابلة للإحالة إلى الغير.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 14.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 9 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 14.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 15.

**السيد المقرر**

**الفصل 15:**

يجب تسليم رخصة منفصلة للتوريد أو للتصدير أو شهادة منفصلة لإعادة التصدير عن كلّ شحنة من العيّنات.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 15.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 7 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 15.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 16.

**السيد المقرر**

**الفصل 16:**

تبقى الرّخصة المسلمة لتوريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحق I المشار إليه بالفصل الأول من هذا القانون صالحة لمدة إثني عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إصدارها. وتنتهي صلوحيتها في الحالات التالية:

- إذا كانت وثيقة التصدير المطابقة لها لم تسلّم في البلد المصدّر أو معيد التصدير للعيّنة المعنيّة،

- إذا كانت الوثيقة التي سلمها البلد المصدّر لا تتطابق مع رخصة التوريد المطابقة،

- إذا كانت مدّة صلوحية وثيقة التصدير قد انتهت.

تكون الرّخصة المسلمة لتوريد عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملحقين II وIII المنصوص عليهما بالفصل الأول من هذا القانون صالحة لمدة إثني عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إصدارها.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 16.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

104 موافقون، 10 محتفظون، 4 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 16.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 17.

**السيد المقرر**

**الفصل 17:**

تبقى رخصة التصدير وشهادة إعادة التصدير صالحة لمدة ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ إصدارها.

إلاّ أنّه في حالة عدم استعمال رخصة التصدير أو شهادة إعادة التصدير خلال مدة صلوحيتها مع تقديم ما يبرّر ذلك، يمكن تعويضها برخصة أو شهادة جديدة صالحة لمدة ستّة (06) أشهر غير قابلة للتجديد.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 17.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

106 موافقون، 8 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 17.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 18.

**السيد المقرر**

**الفصل 18:**

تصبح جميع الرخص وجميع الشهادات المسلّمة غير صالحة إذا كانت إحدى البيانات الواردة فيها لم تعد تعكس الوضع الحقيقي للعيّنة المعنيّة. ويجب أن تعاد الوثيقة في الحين إلى الجهة التي أصدرتها، والتي يمكنها عند الاقتضاء أن تسلّم رخصة أو شهادة جديدة تعكس الوضع الحقيقي للعيّنة.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 18.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 9 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 18.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 19.

**السيد المقرر**

**الفصل 19:**

عندما تصدر رخصة أو شهادة جديدة لتعويض رخصة أو شهادة تم سحبها أو ضائعة أو مسروقة أو متلفة أو منتهية الصلوحيّة، يُشار إلى مرجع الوثيقة المعوّضة وإلى أسباب تعويضها في الوثيقة الجديدة.

في حالة سحب رخصة التصدير أو شهادة إعادة التصدير أو ضياعها أو سرقتها أو إتلافها، يجب إعلام الجهة المختصّة بالبلد المستورد فورا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 19.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

106 موافقون، 9 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 19.

الكلمة اللجنة لتلاوة عنوان القسم الرابع.

**السيد المقرر**

## القسم الرابع
## في عبور أنواع الحيوانات والنباتات البريّة المهدّدة بالانقراض ونقلها

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على عنوان القسم الرابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 7 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على عنوان القسم الرابع.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 20.

**السيد المقرر**

**الفصل 20:**

لا يسمح بعبور أي عينّة من أصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون أو تفريغها مع إعادة شحنها أثناء العبور إلاّ إذا كانت مصحوبة بالرخصة أو الشهادة الخاصة بذلك والمسلّمة وفقا لمقتضيات هذا القانون.

ويجب أن تظلّ كلّ عينّة خلال عبورها أو تفريغها مع إعادة شحنها تحت مراقبة مصالح الديوانة التونسية.

ويمكن أن تخضع العينة المعنيّة للتفتيش للتأكد من مصداقية الوثائق المرافقة لها.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 20.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

112 موافقون، 7 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 20.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 21.

**السيد المقرر**

**الفصل 21:**

يخضع نقل جميع أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون إلى شروط فنيّة تضمن رفاهة هذه الكائنات.

وتضبط الشروط الفنية لنقل الحيوانات والنباتات بقرار من الوزير المكلف بالغابات.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 21.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

109 موافقون، 6 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 21.

الكلمة للجنة لتلاوة عنوان الباب الرابع.

**السيد المقرر**

## الباب الرابع
## في تسجيل ومتابعة الذوات الطبيعية والمعنوية المختصّة بالتربية في الأسر لأصناف حيوانية مهددّة بالانقراض وكذلك المحاضن المصدّرة للعينات النباتية من الأصناف البريّة المهددة بالانقراض المنتجة اصطناعيا لأغراض تجارية

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على عنوان الباب الرابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

106 موافقون، 6محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على عنوان الباب الرابع.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 22.

**السيد المقرر**

**الفصل 22:**

يتعين على هيكل التصرف مسك سجل لتسجيل ومتابعة الذوات الطبيعية والمعنوية المختصّة في التربية بالأسر لأصناف حيوانية مهدّدة بالانقراض وكذلك المحاضن المصدّرة للعينات النباتية من الأصناف البريّة المهدّدة بالانقراض المنتجة اصطناعيا لأغراض تجارية.

يمكن لهيكل التصرّف إلغاء تسجيل الذوات الطبيعية والذوات المعنوية المختصّة في التربية بالأسر والمحاضن في صورة مخالفة أحكام هذا القانون.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 22.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

112 موافقون، 6 محتفظون، 4 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 22.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 23.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 23:**

يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي مرسم بالسجل المنصوص عليه بالفصل 22 من هذا القانون أن يمسك سجلا لقطيعه المنتج أو لمخزون الأصول ولجميع المبادلات. يمكن لهيكل التصرف بالتعاون مع السلطات العلمية وممثلي القوة العامة، عند الاقتضاء، مراقبة الأماكن واستجواب الأشخاص المنصوص عليهم بالسجل.

وتضبط بقرار من الوزير المكلف بالغابات شروط وطرق مسك السجل والبيانات الواجب تضمينها به.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 23.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 6 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 23.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل الذي يليه.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 24:**

تخضع وجوبا للتسجيل العمليات المتعلقة بما يلي:

- التجارة بعينات جميع الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون،

- إنتاج الحيوانات المرباة في الأسر أو النباتات المنتجة اصطناعيا لجميع الأصناف المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

110 موافقون، 4 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 24.

الكلمة للجنة لتلاوة عنوان الباب الخامس.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

## الباب الخامس
## في مراقبة الحيوانات والنباتات البريّة من الأصناف المهدّدة بالانقراض

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على عنوان الباب الخامس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 3 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على عنوان الباب الخامس.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 25.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 25:**

تخضع جميع عمليات التوريد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر والعبور أو إعادة الشحن لعيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، لمراقبة صحيّة بيطرية أو نباتية ومراقبة فنية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 25.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 5 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 25.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل الذي يليه.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 26:**

مع مراعاة أحكام التشريع الديواني الجاري به العمل، لا يمكن لمصالح الديوانة التونسية قبول عيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بالتراب الوطني أو السماح بتصديرها أو إعادة تصديرها أو إدخالها من البحر أو عبورها إلا بعد استظهار المورد أو المصدر أو معيد التصدير بالرخصة أو الشهادة المنصوص عليهما بالباب الثالث من هذا القانون.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 26.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

104 موافقون، 8 محتفظون، 4 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 26.

الكلمة للجنة لتلاوة عنوان الباب السادس.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

## الباب السادس
## في الجرائم والعقوبات

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على عنوان الباب السادس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

105 موافقون، 7 محتفظون، 4 رافضون.

الكلمة للسيد نائب رئيس اللجنة لتلاوة الفصل 27.

**السيد نائب رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 27:**

تتم معاينة مخالفة أحكام هذا القانون من قبل الأعوان المحلفين التابعين لمصالح الغابات وأعوان الديوانة التونسية ومأموري الضابطة العدلية المنصوص عليهم بالعددين 3 و4 من الفصل 10 من مجلّة الإجراءات الجزائية.

وتتم معاينة المخالفات لأحكام هذا القانون بمقتضى محاضر تتضمن وجوبا تاريخ وساعة ومكان وموضوع المخالفة واسم العون أو الأعوان المحرّرين للمحضر وهوية المخالف أو ممثله القانوني وإمضائه وفي صورة الامتناع عن الإمضاء، يتم التنصيص على ذلك بالمحضر.

وتُحال المحاضر مُستوفية الشروط القانونيّة إلى وكيل الجمهوريّة المختصّ ترابيّا في ظرف 10 أيام من تاريخ المعاينة.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

97 موافقون، 10 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 27.

الكلمة للجنة.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

شكرا سيدي الرئيس،

**الفصل 28:**

يحجر التوريد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر والعبور وإعادة الشحن لعيّنات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، خلافا لأحكام اتفاقية التجارة الدّولية بأصناف الحيوانات والنباتات البريّة المهددة بالانقراض ولأحكام هذا القانون.

أ) بقطع النظر عن الأحكام الواردة بالمجلة الجزائية، يعاقب بخطية من 1.000 دينار إلى 5.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 16 يوما إلى 6 أشهر كل من:

- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،

- قام بشراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو النقل للبيع لعينات منتمية لأحد الأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،

- قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة في رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،

- قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق III المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون.

ب) بقطع النظر عن الأحكام الواردة بالمجلة الجزائية، يعاقب بخطية من 5.000 دينار إلى 10.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 6 أشهر إلى 4 سنوات كل من:

- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،

- قام بشراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو النقل للبيع أو لأي سبب أخر لعينات الأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،

قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة في رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،

- قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق II المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،

- قام بعملية نقل عينات حيّة دون التقيد بالشروط الفنية المنصوص عليها بالفصل 21 من هذا القانون،

ج) بقطع النظر عن الأحكام الواردة بالمجلة الجزائية، يعاقب بخطية من 10.000 دينار إلى 30.000 دينار وبالسّجن لمدّة تتراوح بين 4 سنوات إلى 7 سنوات كل من:

- قام بتوريد أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال من البحر أو تمرير عبر الحدود أو إعادة الشحن لعيّنات الأصناف المدرجة بالملحق

ا المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون أو بواسطة رخصة أو شهادة مدلّسة أو غير قانونية أو تم الحصول عليها عن طريق الإدلاء بمعلومات خاطئة،

- قام بشراء أو تقديم عروض شراء أو الحصول لأغراض تجارية أو البيع أو المسك للبيع أو العرض للبيع أو النقل للبيع أو لأي سبب أخر لعينات الأصناف المدرجة بالملحق ا المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون دون الحصول على الرخص أو الشهائد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،

- لم يمسك السجل المنصوص عليه بالفصل 23 من هذا القانون وتضمينه لبيانات بطريقة غير قانونية،

- قام باستعمال عينات للأصناف المدرجة بالملحق ا المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون لأغراض غير تلك المحددة في رخص التوريد المنصوص عليها بالباب الثالث من هذا القانون،

- قام بشطب أو إخفاء لعلامة أو للصيقة تعرّف العينات المتأتية من الأصناف المضمنة بالملحق ا المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القانون،

- لم يتقيد بنماذج الرخص أو الشهائد المنصوص عليها باتفاقية التجارة الدوليّة بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض،

- قام بعملية نقل عينات حيّة دون التقيد بالشروط الفنية المنصوص عليها بالفصل 21 من هذا القانون.

تضاعف العقوبات المنصوص عليها بهذا الفصل في صورة العود.

هنا سيد الرئيس أريد أن أشير إلى أنه ورد على اللجنة مقترح تعديل في الفصل 28 النقطة ج المطة 3.

تفضل جهة المبادرة.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

تفضل السيد الوزير.

**السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

هي نقطة توضيحية لا غير.

لم يمسك السجل المنصوص عليه بالفصل 23 من هذا القانون أو ضمنه بيانات بطريقة غير قانونية، إذن أصبحت هناك حالتين وليست حالة واحدة فقط إما ليس لديه السجل أو لديه السجل وغير به بعض البيانات.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

إذن الاستعداد للتصويت على التعديل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

93 موافقون، 11 محتفظون، 4 رافضون، وقعت المصادقة على التعديل.

الاستعداد للتصويت على الفصل 28 معدلا.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

89 موافقون، 6 محتفظون، 8 رافضون.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل الذي يليه.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 29:**

تُحجز عينات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون المحتفظ بها بصفة غير شرعيّة والمخالفة لمقتضياته وجميع الوسائل المستعملة في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون وتصبح ملكا للدّولة بقرار قضائي باتّ.

يقرّر هيكل التصرف، بالتعاون مع السلّطات العلمية، الوجهة المؤقتة والنهائية للعينات إذا لم تحدد المحكمة ذلك،

ويتم نقل العينات الحية إلى مراكز الرعاية أو غيرها من المؤسسات المتخصصة الوطنية أو الأجنبية.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 29،

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

104 موافقون، 6 محتفظون، 4 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 29.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 30.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 30:**

يتعيّن التنصيص على حجز عينات أصناف الحيوانات والنباتات المدرجة بالملاحق المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون بمحاضر الحجز المحرّرة من قبل الأعوان المنصوص عليهم بالفصل 27 من هذا القانون ويعلمون بها فورا هيكل التصرف.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 30.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

105 موافقون، 5 محتفظون، 5 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 30.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل الذي يليه.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 31:**

إذا تبين أنّ مالك وسيلة النقل كان على حسن نيّة كأن يكون قد أبرم عقد نقل أو كراء أو إيجار مالي يربطه بالمخالف طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل، فإنّه يمكن منح رفع اليد على وسيلة النقل، على أن يتمّ إرجاع المصاريف التي قد تكون تحمّلتها الإدارة لحراسة هذه الوسيلة وحفظها.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 31.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

104 موافقون، 8 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 31.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل الذي يليه.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 32:**

تحمل جميع المصاريف المترتبة عن الحجز، بما في ذلك تكاليف الحراسة والنقل وإتلاف العينات أو رعاية الحيوانات والنباتات الحيّة طوال مدة الحجز، على كاهل المخالف.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 32.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

99 موافقون، 7 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 32.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل الذي يليه.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 33:**

إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون من قبل ذوات معنوية، فإن تتبعها لا يمنع من تسليط العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون على ممثليها أو مسيريها أو الشركاء أو أعوانها إذا ثبتت مسؤوليتهم الشخصية عن هذه الجرائم.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 33.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

103 موافقون، 5 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 33.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل الذي يليه.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 34:**

بصرف النظر عن التتبعات الجزائية المنصوص عليها أعلاه، يمكن للوزير المكلف بالغابات اتخاذ العقوبات التالية ضد المخالفين:

- الإنذار مع التمكين من مهلة لرفع الإخلالات،

- الغلق الوقتي للمقرات بقرار من الوزير المكلف بالغابات لفترة لا تفوق ستة (06) أشهر،

- الغلق النهائي بقرار من الوزير المكلف بالغابات.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 34.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

103 موافقون، 7 محتفظون، 8 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 34.

الكلمة للجنة لتلاوة عنوان الباب السابع.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

## الباب السابع
## أحكام مختلفة

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 3 محتفظون، 6 رافضون، وقعت المصادقة على عنوان الباب السابع.

الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتلاوة الفصل 35.

**السيد رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري**

**الفصل 35:**

يجوز لجمعيات حماية الحيوانات والنباتات البرية المهـدّدة بالانقراض والمكوّنة طبق القانون، إثارة الدعوى العمومية والقيام بالحقّ الشخصي وذلك فيما يتعلّق بالجرائم المنصوص عليها بهذا القانون.

انتهى الفصل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 35.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

108 موافقون، 4 محتفظون، 7 رافضون، وقعت المصادقة على الفصل 35.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

117 موافقون، 6 محتفظون، 6 رافضون وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض عدد 37 لسنة 2023 في صيغته المعدلة.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

شكرا جزيلا للجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري.

الشكر موصولا للسيد عبد المنعم بالعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له.

## توجيه سؤال شفاهي
## إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

وننتقل إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا والمتعلقة بتوجيه سؤال شفاهي من النائب المحترم السيد حسن الجربوعي إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي يتولى السيد النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق ويتولى عضو الحكومة عرض جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق وللنائب الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

## طرح السؤال الشفاهي
## من قبل السيد حسن الجربوعي

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة إذن للزميل حسن الجربوعي وله عشر دقائق على أقصى تقدير تفضل.

**السيد حسن جربوعي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة النواب،

أولا، أترحم على إخواننا في فلسطين والخزي والعار للحكام العرب وكما دخلوها بوعد بلفور سيخرجون منها بوعد الله بإذن الله.

سؤالي الشفاهي يتمحور حول وضعية ديوان الأراضي الدولية وبالأخص المركبات الفلاحية، تقريبا منذ ستين سنة تأسس ديوان الأراضي الدولية، أقرّ خبراء وسياسيون واقتصاديون في الستينات بعد الاستقلال وفي الاستعمار الذي عاشته البلاد، بأهمية هذه المنشأة للشعب التونسي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تعد هذه المنشأة من أهم المراحل التي ساهمت في بناء تاريخ تونس المعاصر، فقد اكتمل الاستقلال وتدعّم بتحقيق الجلاء الزراعي والمعركة الحقيقية ليست في استرجاع هذه الأراضي فحسب، بل بإثبات قدرة التونسي على استغلالها وحسن التصرف فيها وبالأخص حسن استغلال خيراتها.

لم يكن هذا الهدف من إنشاء "OTD" هدفا اعتباطيا بل أن الناس والسياسيين الذين رأوا ذاك الوضع أقروا بأن هذه المنشأة لها دور هام. فيما يتمثل دورها؟ في تعديل الأسعار في ذروة الاستهلاك وهذا ما نعاني منه اليوم، سابقا عندما تكون الأسعار بالطريقة التي نراها الآن وبالاحتكار الموجود الآن تنزل "OTD" بثقلها في السوق وتزوّده باللحوم البيضاء واللحوم الحمراء وبيض وزيت لتعديل الأسعار وتقوم بـ "mélange" في السوق وتهدأ كل الأوضاع، هذا الدور الذي نفتقده الآن ووضع "OTD" جعلها تفقد دورها في هذه المرحلة.

كذلك المساهمة في الأمن الغذائي ولا ننسى أهم دور بالنسبة إليّ هو الدور الاجتماعي المهم باعتبارها المشغل الوحيد لأبناء عديد الجهات المحرومة والمهمشة في غياب التنمية، أي بمعنى أن المركبات الفلاحية موجودة في مناطق مهمشة وبغياب الدولة عن التنمية في هذه الجهات أصبحت "OTD" تلعب هذا الدور في هذه المناطق.

كما لا ننسى مساهمتها الكبرى في البحث العلمي وفي التكوين المهني الفلاحي ولا ننسى الخبراء الذين نعيش بفضلهم في هذا البلد من ذلك الوقت، كذلك تنفيذ المهام التي تكلف بها من طرف الدولة.

السادة النواب،

السيد رئيس المجلس،

السيد الوزير،

هناك نقطة لا يختلف فيها اثنان وهي أنه لا يمكن أن يكون هناك سيادة وطنية إلا بتحقيق الأمن الغذائي ولا يمكن أن تكون هناك سيادة وطنية إلا بالتعويل على ذواتنا، بمعنى أي تونسي كبير أو صغير مقتنع كل الاقتناع أن بلدنا مليء بالخيرات وما تبكي عليه دول العالم يوجد لدينا وهو مهمل بلغتنا سامحوني "مطيش" منها ديوان الأراضي الدولية.

إن أردنا إصلاح هذه المؤسسة والنهوض ببلادنا علينا أن نقر بالمشاكل الموجودة، لا يجب أن نزوق وأن نغلّف الأمر فالمشاكل موجودة منها: المديونية، سوء تصرف إداري، سوء تصرف مالي، ضعف في الإجراءات ومماطلة في أخذ القرارات وانعدام الاستراتيجية بالأخص، انعدام الاستراتيجية المبنية على المرحلية، ذات مدى قصير، مدى متوسط ومدى بعيد، مدّني أين سنذهب حتى بعد ثلاثين سنة، إلى أين سنصل؟ ماهي غايتنا؟ هذا ما نفتقده الآن في هذا البلد.

نحن اليوم لسنا في وضع تبادل للاتهامات أو تشكيك في القدرات، نحن اليوم مع بعضنا: وظيفة تشريعية، وظيفة تنفيذية يجب أن نضع اليد في اليد ونضع الإصبع على الداء ليس بمنطق "احييني اليوم واقتلني غدوة" لا، بمنطق احييني اليوم وغدا أريد أن أعيش.

سيدي الوزير، عندما نرى تقرير محكمة المحاسبات سنة 2006 يؤكد على أن الديوان يشهد إخلالات في التوازنات المالية وضعفا في التراجع في الاستثمار وعدم الإصلاح الهيكلي التنظيمي.

منذ سنة 2006 سيدي الوزير، أقول لك أن 18 سنة وليست دار لقمان على حالها بل زاد الحال على ما كان عليه يا ليت بقي الوضع على ما كان عليه سنة 2006 ولكن الوضع ازداد تأزما، هناك قرارات لا تنتظر إلى الغد: النظر في كيفية إعادة هيكلة "OTD" من أجل إنقاذ المركبات الفلاحية، هناك قرارات تستند على دراسات علمية ليست على سياسة إطفاء الحرائق تشتعل اليوم في هذا المركب فنرى كيف نسير أمورنا.

المشكل الموجود في "OTD" أي عامل وأي مواطن وأي مسؤول حتى إن لم يكن له علاقة بالفلاحة يعرف المشكل ويعطيك الحل.

سأمدك بالحل: أين تتراكم المشاكل؟ في تهرّم الغراسات، بوصفي في لجنة الفلاحة وابن ميدان الفلاحة يمكنني أن أمدك بالمشكل: ماذا حصل في "OTD" في 2015-2016؟ بقيت تخضر في ملكها، يأتي خضار ويخضر الزيتون وهذا يعني ربما هناك من لا يفهم هذا، أي أن الدولة ستخضر هذا الملك في بتة ويقبله الناس، يخضرون الزيتون في أكتوبر ويتم جمعه في ماي إلى أن يرتفع سعر الزيتون ويتحكمون لاحقا في السوق.

تآكل وتقادم جهاز الإنتاج: من جرارات ومن مداجن ومن اسطبلات ومن تجهيزات المناطق السقوية إن وجدت، ماذا تفعل

"OTD"؟ لا توافق على ما يطلبه مدير المركب إلا بـ "3 devis" وتأخذ أقلهم كلفة بمعني أي شخص سيأخذ أقلهم كلفة بـ "3 devis" إذن وعذرا عن العبارة سيأخذ "السقاطة" فإن ركبت محرك أو قمت بـ "vidange" أو غيره ستشتغل شهر ثم تتعطب لأنه بقدر ما يرتفع السعر في الميكانيك وبقدر ما يرتفع سعر التجهيزات ستجد النوعية الجيدة، أما إن أخذت "devis" بسعر منخفض ستكون الجودة منخفضة.

النقطة الثانية سيدي الوزير، المركبات الفلاحية المنتجة والرابحة هناك مركبات فلاحية منتجة ورابحة هل رأيتم الاحتباس الحراري هناك مركبات ودواوين فلاحية "خضّرت" هذه السنة بـ 5 و6 مليارات.

ما رؤيتنا نحن كوزارة للمركبات الرابحة؟ الديوان في حاجة إلى هيكلة وإلى تنظيمة جديدة، لماذا المركبات الناجحة لا يوجد بها استثمار؟ مركب يضخ مئات المليارات نتركه إلى أن يفلس، سياسة الجميع في سلة واحدة هي سياسة فاشلة.

لقد قدمت مبادرة للاستقلالية المالية للمركبات الفلاحية وإن شاء الله سنرى كيف سيتم التنسيق مع وزارة الفلاحة لنصل إلى حل، هي استقلالية مالية نسبية مع المراقبة البعدية وتتوجه في الاستثمار، مركب فلاحي يضخ 10 مليارات أو 30 مليار كالشعال، بوزويتة، السلامة في ولاية صفاقس يدخل 150 مليار سنة 2020 تقريبا يعني لو حافظنا عليه في هذه الفترة سيتم بيع الكلغ من الزيتون بـ 5 أو 6 دنانير، الطن من الزيت التي كانت تباع بـ 3 أو 4 ملايين هذه السنة يتم بيعها بـ 25 مليون، عليكم البحث أين توجد الأموال؟ الأموال موجودة لدينا، البترول الذي تبحث عنه الناس تحت الأرض موجود لدينا فوق الأرض ولا ندري ماذا نريد.

نعود إلى الاستراتيجية، إلى أين نريد أن نذهب؟ إلى أين نريد أن نصل؟ لأن الشعارات الفضفاضة في السماء لا تنفع لنبق أرضا ولنبحث عن الحل بالضبط.

عندما يأتيك مدير مركب فلاحي ويمدك بمخطط موسمي ويقول هذه السنة أريد حفر بئر، الأموال موجودة لدي 6 أو 7 مليارات، أريد أن أقوم بـ"fourrage" ماذا نطلب منه؟ اذهب إلى الوزارة لتضع هذا المطلب، قم بتحليل التربة، قم بهذه الدراسة وغيره من الإجراءات إلى أن تصرف الأموال الموجودة لدينا في عناوين أخرى وعندما نهم بالقيام بـ"fourrage" نجد أنفسنا في حالة إفلاس.

لماذا أنا أصر وألح على الاستقلالية المالية للمركبات الفلاحية مع إجراء المراقبة البعدية؟ لا أريد أن تعطني كل الأموال التي ربحتها، لقد أدخلت لك 10 مليارات اترك لي مليار كل سنة على الأقل لاستثمر به بما أنني ناجح يجب أن تمولني لأنجح أكثر والمركبات ليست "الفاشلة" بل التي ذهبت للفشل نتيجة سياسات خاطئة، يا أخي لنغير الاختصاص، لنبحث عن اختصاصات أخرى، إن لم تنجح فيها الزيتون يمكن أن تنجح فيها أشجار البرتقال، إن لم تنجح فيها أشجار البرتقال لنزرع فيها زراعات، لنقم بها بـ "fourrage" لنبحث عن الوضع وكيف يمكننا أن نخرج من "الخنقة" التي وقعنا فيها. مثلا "ميسرة" 2017-2018 انتهت متى سيتم بخصوصها مراجعة إجراءات التصرف فيها؟

هناك أمر تقريبا جميع الوزارات والحكومة بصفة عامة في كل موضوع نتحدث فيه هي جائحة كورونا والحرب الأوكرانية الروسية هذا الموضوع علينا فضه ولنرى شيء آخر، الوقت لم يعد يسمح لي.

سيدي الوزير، أنت تقول كلمة تعجبني كثيرا وتفرحني وهي كلمة "كون صيد وكولني" كيف تطلب من عامل أن يكون أسدا دون تجهيزات؟ أعطيني الإمكانيات وسأكون أسدا ولن أكلك، سأكون أسدا على بلادي وأحميها فقط أعطيني الإمكانيات. كيف تطلب من عملة عشر سنوات بدون ترسيم، كيف تطلب من عامل يخلص بالأجر الأدنى الفلاحي 450 دينار وأعود وأقول هذه المؤسسات أنشأت للوضعيات الاجتماعية الموجودة، هو ابن تونس ويريد أن يعمل أجرته 450 دينار لا توصله لشيء لديه أربعة أطفال.

كذلك الامتيازات العينية التي تتحدث عنها دائما سيدي الوزير وتضعها في عنوان الفساد، العملة هم ضحية الفساد خلال العشرية السوداء والآن ضحية معنى الفساد وليس له أي ذنب في الفساد، وفر له التجهيزات، وفر له الإمكانيات وصدقني لقد تحدثت مع العملة ونزلت إلى الميدان ينتظرون خطاب من الرئاسة، ينتظرون خطاب من الوزراء لتبث فيهم الأمل وليصبروا معك وليضحوا معك، لا يوجد لديه أي مشكل إلى سنة 2027 اعطيني تجهيزات قل لي بعد أربع سنوات سأسوي وضعيتك أكون معك ولا يوجد لدي أي مشكل، لكن يجب طمأنة هؤلاء الناس، يجب أن يروا عملا على أرض الواقع، يجب أن يروا قرارات لا شعارات وغيرها، الامتيازات العينية من زيت وغيره يمكنك عدم تمتيعي بها...

## جواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة للسيد الوزير تفضل.

**السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

الموضوع في غاية من الأهمية سأعود بك قليلا إلى التاريخ، في السبعينات عندما تمر بجانب ضيعة تجد وضعيتها منظمة وتجد بها صابة وتجدها محروثة ووضعيتها جيدة والمحاريث موجودة وحدها والجرارات موجودين وما إلى ذلك، تقول هذه تابعة لديوان الأراضي الدولية، مع الأسف خلال المدة الأخيرة في السنوات الأخيرة عندما تمر بجانب ضيعة وتجدها مهملة تجدها كما نقول "دار بلاش أمّالي" تقول هذه هي الأراضي الدولية، هذا هو واقعنا وهذا ناتج عن ماذا؟ لنعرف التسيب الحاصل خلال العشرية الأخيرة والسيد النائب أريد أن أؤكد لكم عندما يقول الوزير أوكرانيا والإرهاب، لنبدأ من الإرهاب والحرب الروسية الأوكرانية فهنا نحن لا "نغطي عين الشمس بالغربال" هذا واقع ويجب أن نعرفه وأن نعيشه.

طيب ما هي رؤيتنا لديوان الأراضي الدولية؟ هل رأيت في السبعينات، نريد أن نعيده كما كان عليه في السبعينات ولكن هذا لن يحصل بالكلام وسأؤكد لك بأنه لن يحصل بالكلام، هذه السنة لأول مرة الديوان يزرع كل الأراضي الموجودة على ذمته والديوان لدينا برنامج بخصوصه، ناهيك إن شاء الله في القريب العاجل وخاصة في جهة صفاقس، الضيعات الفلاحية الموجودة في صفاقس كل ما هو زياتين، فمن خلال رؤيتنا إلى أين نريد أن نصل بالزياتين؟ نريد أن نصل بالزياتين إلى مليون طن من زيت الزيتونة والذي بالفعل ستكون له نقلة نوعية ولكن سنذهب في هذا بالطبع عبر مرحلية، لأن لديك مليون طن يجب أن تجد من سيخدمه، يجب أن تدخل في الميكنة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيد النائب،

أقول لك أنه في القريب العاجل وفي إطار تعاون دولي سنأخذ تقريبا 80 جرار، 80 "citernes" أو 40 " citernes" و40 " remorques " مجموعة من المعدات الجديدة نريد القيام بنقلة نوعية في الأراضي الدولية ولأقل لك من الآن أن الروح بدأت تعود إلى الديوان وإن تم القيام بهذا العمل هذه السنة فهذا ليس من قبيل الصدفة، لأن لدينا خطة اتصالية.

وبهذه المناسبة أود أن أشكر جميع عمال وموظفي الديوان لأننا أجرينا غربلة للديوان، غيرنا فيه وعيّنا مسؤولين جدد وخلقنا فيه روحا جديدة لأن هذا هو الأساس، فرأس مالنا هو البشر، إذا كان البشر أموره سوية البقية سنأتي به ولهذا قلت لك أن كل ما هو تجهيزات سنأتي بها إن شاء الله وفي القريب العاجل وستكون فيه إن شاء الله نقلة نوعية.

هناك المركبات المتكونة من 34 مركب مختصة في الزياتين ناهيك من صفاقس إلى قفصة وإلى القصرين لدينا عدة مركبات في غاية من الروعة، أهملت "دار بلاش أمالي" نحن بصدد إرجاع هذا السيد النائب لا توجد لدينا عصا سحرية، البناء يجب أن يبنى بناء سليما وبالتدرج ونحن سنبنيها إن شاء الله والله معنا.

ان طريقة العمل التي اعتمدنا عليها هذه السنة، ليست عملية اعتباطية لقد أخذنا تقريبا العديد من الضيعات، أرسلنا لكل ضيعة فريق يتكون من خمسة مهندسين من عدة اختصاصات للقيام بعملية تدقيق في كل ضيعة، في كل مركب وما هي وضعيته؟ لنقم أولا بالتقييم، أين نحن؟ كيف يمكننا أن نتقدم؟ ما هو الشيء الذي يمكننا زرعه في هذه المنطقة ويكون ناجحا؟ بالطبع يتم هذا بالتشاور مع المسؤولين الموجودين على عين المكان وذهبنا في هذا التمشي وهذه الفرق في الوقت الحالي تتابع الشيء الذي بنيناه، ومع كل مسؤول على مركب أبرمنا عقد أهداف "contrat objectif" أنت من هذه الضيعة ماذا تنتظر الدولة منك؟ لأنني لا أخفي عليك، لقد جرت العادة سابقا أن نتدخل لدى الدولة لتمنحنا الأموال لندفع أجور العاملين. هل يعقل لدينا ثروة كالثروة الموجودة في "OTD" ونطلب من الدولة أن تمدنا بأموال بينما يجب أن يكون العكس. وقت الشدة هذه المركبات يجب أن تعطي هي للدولة الأموال.

أطمئنك السيد النائب بأن لدينا رؤية ونحن نسير فيها سواء كان على مستوى الزياتين أو على مستوى كل ما هو حبوب حسب الجهة وخاصيات الجهة.

ما نريد أن ندخله الآن وفي إطار التأقلم مع المناخ، كل ما هو زراعات عمودية لدينا شركات خاصة فيها أجانب ولديهم التكنولوجيا، سندخل مع هؤلاء في شراكة ونحن بصدد العمل على هذا الموضوع لنأخذ "le savoir faire" كيفية التعامل مع التكنولوجيا الجديدة وأعلم أنها ستعطينا إضافة أولا على مستوى الإنتاجية وثانيا على مستوى كل ما هو اقتصاد في المياه، نحن نذهب إلى الجنوب، في إطار التعاون الدولي، في جهة تطاوين في الوقت الحالي نحن بصدد حفر بئرين وخلف البئرين سيتم بعث مشروع كبير حسب البحث العلمي الفلاحي بالأساس زياتين ونخيل، لأنه أعيد وأقول نريد أن نوفر المزيد من العملة الصعبة لبلادنا ويتم هذا عن طريق الزياتين وعن طريق التمور والآن كما ذكرت بكل ما هو طماطم "cerise" وبكل ما هو قوارص كل هذا نحن بصدد العمل عليه.

وبالتالي بالإضافة إلى قيامنا بالتجارب على مستوى الحبوب بالجنوب إن نجح هذا الأمر والبحث العلمي بصدد العمل في هذا المستوى وسنتحدث في هذا إن شاء الله وسنجلس مع بعضنا البعض في يوم ما للبحث في هذا الأمر وسنتحدث حتى في موضوع ديوان الأراضي الدولية وسنستمع لأفكارك، نحن منفتحون على جميع الأفكار، المفيد أن تكون هناك إضافة للديوان وبالتالي تكون هناك إضافة لتونس، هذا ما نسير فيه.

هذا هو إجمالا ما أردت أن أقوله لك على مستوى الديوان، الديوان الذي كما تعلمون وحتى نكون في الصورة يضمّ 164 ألف هكتار في 34 مركبا ويوجد في هذه المركبات 65 ألف زياتين و21 ألف زراعات كبرى وصناعية، 10 آلاف هكتار أشجار مثمرة، 77 ألف هكتار مراعي وغابات، عندما أقول مراعي وغابات أريد أن أؤكد أننا نقوم بتربية الحيوانات أيضا على مستوى الديوان.

السيد رئيس لجنة الفلاحة، نحن جاهزون لبرمجة الزيارات الميدانية، نريد أن نذهب في زيارات ميدانية سواء كان على مستوى كل ما هو مياه أو على مستوى كل ما هو أراضي دولية وأنتم من يختار الأماكن التي تريدون زيارتها فلا نقترح عليكم نحن هذه الأماكن وسنبزر لكم التمشي الذي نسير فيه ونحن موجودون لنستمع لكل ملاحظاتكم.

نحن بصدد تربية الحيوانات، نحن بصدد معالجة بعض القطيع المريض ولدينا رؤية بخصوصه وأين هو موجود وبعد ذلك أين نقوم بتحويله، كل هذا نحن بصدد العمل عليه.

نفس الشيء على مستوى الأعلاف، على مستوى كل ما هو تربية الدجاج فمؤخرا في بعض الضيعات بصفاقس قمنا بتركيب معمل دجاج سيوفر حاليا تقريبا 9 آلاف دجاجة سنبدأ بها إن شاء الله...

## تعقيب السيد النائب

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد حسن جربوعي في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

**السيد حسن جربوعي**

شكرا سيدي الرئيس،

تعقيبا على مداخلتك السيد الوزير، الحرب الأوكرانية تقريبا جل الدول صنعت من الضعف قوة بينما بقيت الحرب الأوكرانية الروسية والجفاف الموجود بالنسبة إلينا عذرا.

ثانيا، تمنيت لو كان الخطاب خطابا تطمينيا للطبقة الشغيلة وللمواطنين الموجودين ولإخوتنا الذين يعملون وهم الآن يتابعون وينتظرون خطابا تطمينيا من السيد وزير الفلاحة ليضمن لهم حقهم وليشعروا على الأقل بأنهم صابرون على البلاد وصابرون على الوضع الموجود لكن هناك أمل، أوضح لكم، أنه تقريبا كل الشعب التونسي صغار وكبار صبروا من أجل شيء فقط على صدق السيد رئيس الجمهورية وعلى الأمل أنه غدا أفضل وغدا سيطلع الفجر، لكن سامحني السيد الوزير، في خطابك لا أرى تطمينا للشعب التونسي وللطبقة العاملة.

سأمدك بحلول: عندما أرى الشعال أو بوزويتة أو السلامة أشياء بسيطة لا تتطلب الكثير من الأموال منبت زيتون شجرة الزيتون التي كانت "الشملالي" بـ 3 آلاف هذه السنة بـ 10 آلاف وبـ 15 ألف لا توجد منابت تابعة للدولة على الأقل موجودة في المركبات الفلاحية لتسهل للفلاحين ليشترون هناك.

إحداث وحدات لتثمين مادة "الفيتورة" نعرف أن الـ "OTD" لديها مواشي ولديها أبقار والمشكل في الأعلاف ولدينا "فيتورة" يتم إلقاؤها على الأقل كيف يتم تثمينها.

صادقنا في قانون المالية على تعليب زيت الزيتون، لماذا لا نبحث على الأقل عن مشاريع نموذجية في مركبات فلاحية يتم القيام بها الآن لأن البنية التحتية موجودة والآلات موجودة، هذا لا يكلف الكثير على الأقل هناك يد عاملة تعمل أنت تحدثت أن "OTD" شغلت العديد من العمال ولم تجد لهم شغل على الأقل تبعث لهم مواطن شغل ما هم إلا تونسيين وجئنا بهم ليعملوا بالأجر الأدنى الفلاحي يتم على الأقل تشغيلهم.

الشيء الآخر سيدي الوزير، من يعيّن في المناصب والكراسي في هذه البلاد بعد وقت سينسى لكن هل تعلمون من لا ينسانا ومن لا ينسى المناصب؟ هم الناس الذين تم المساس بحقهم والناس الذين لم ندافع عنهم، نحن كنواب ولم نشرّع قوانين لنأخذ لهم حقهم والناس الذين تم المساس بقوت أولاده، أنا دائما أعود إلى الطبقة الشغيلة والناس المضطهدة ونحن جميعا نعلم ونعاين ونخرج ونطلع على الوضعيات ونطلع على معاناة الناس.

وفي النهاية أريد أن أقول بأن حلم الفرد يبقى حلما أما حلم المجموعة هو الوصول إلى الحقيقة وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء،

نشكر السيد الوزير والوفد المرافق له متمنيا لهم السداد والتوفيق في مهامهم والفلاحة كل الشعب ينتظرها ذاك قدركم سيدي الوزير.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم، على أن نستأنفها غدا بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا إن شاء الله للنظر في بقية النقاط المدرجة في جدول الأعمال والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة السابعة مساء)

## II - الأربعاء 21 فيفري 2024

### استئناف الجلسة

(كانت الساعة التاسعة صباحا وخمسة وثلاثين دقيقة)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والساده النواب المحترمون أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني أن أرحب بالسيدة فاطمة ثابت حرم شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب وبهذه المناسبة وباسمكم جميعا أتوجه إلى السيدة الوزيرة بأصدق عبارات التهنئة على الثقة التي منحها إياها سيادة رئيس الجمهورية بتعيينها على رأس هذه الوزارة التي تتولى الإشراف على قطاعات هامة وحيوية من شأنها أن تلعب دورا كبيرا في إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص تنموية بالعديد من الجهات.

ومن جانبها فإن الوظيفة التشريعية تجدد تأكيد استعدادها الدائم للتفاعل الايجابي مع جميع المبادرات الرامية إلى إصلاح الأوضاع وتطوير التشريعات في المجال لا سيما مجلة المحروقات ومجلة المناجم في كنف الحرص في الآن ذاته على دفع الاستثمار والمحافظة على حقوق الدولة، فالانتظارات من هذه الوزارة ومن المؤسسات والمنشآت التابعة لها كبيرة والمسؤولية جسيمة وتتطلب جهدا متظافرا ومتواصلا من أجل إرجاع نسق إنتاج الفسفاط ومن أجل مزيد استقطاب الاستثمار في القطاعات الاستخراجية وفي الطاقات البديلة وفتح آفاقا أرحب لفرص التشغيل وتوفير أسباب ومقومات كرامة كل تونسية وكل تونسي، لا بد من إرجاع بريق الأمل وثقافة البذل والعمل من أجل الصالح العام والمصلحة العليا للوطن.

### الإعلان عن جدول الأعمال

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نواصل أشغال جلستنا العامة المتواصلة وننتقل إلى النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال سيدي الكيلاني عدد 53 لسنة 2023 ومثل ما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإن ترتيبات النظر في مشروع هذا القانون ستتم على النحو الذي سارت عليه أشغالنا السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالثروات الوطنية فقد أولاها دستور 25 جويلية 2022 أهمية قصوى لأنها ملك للشعب التونسي مثل ما تم التنصيص عليه بالفصل 16 من الدستور الذي أوكل للدولة العمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية ومن منطلق هذه الأهمية التي تكتسيها الثروات الوطنية فقد أوجبت الفقرة الثانية من الفصل 16 من الدستور عرض الاتفاقيات وعقود الاستثمار المتعلقة بها على الوظيفة التشريعية للموافقة عليها.

### عرض ومناقشة

### مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

السيدات والساده الزملاء المحترمون،

نشرع الآن في التداول حول مشروع القانون عدد 53 لسنة 2023 ونحيل الكلمة إلى لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لكي تستعرض تقريرها حوله، وقبل ذلك يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتب هذه اللجنة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على العمل المنجز وعلى الجهد المبذول، المصدح للجنة.

**السيد محمد ماجدي، رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة**

شكرا سيدي الرئيس،

صباح النور زملائي الأفاضل،

تحية إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم وكافة إطارات الوزارة.

قبل أن أبدأ أردت أن أترحم على شهدائنا في فلسطين وشهداء الوطن من المؤسسة الأمنية والعسكرية ومن أبناء الشعب وأردت تقديم تحية شكر لكافة أعضاء اللجنة وكافة الزملاء النواب الذين شاركوا معنا أثناء أعمال اللجنة سأعطي الكلمة للسيدة مقررة اللجنة لتتلو على مسامعكم تقرير حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال سيدي الكيلاني. الكلمة إلى مقررة اللجنة

**السيدة ريم المعشاوي، المقررة**

شكرا سيد رئيس اللجنة،

سيد رئيس المجلس،

السادة والسيدات نواب مجلس نواب الشعب،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات إطارات وزارة الصناعة والطاقة،

نتلو اليوم عليكم:

## تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

## حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "سيدي الكيلاني" عدد 53 لسنة 2023

يهدف مشروع هذا القانون إلى الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

وقد أُسند امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" المتأتي من رخصة البحث عن المحروقات "قيروان الشمالي" بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 15 ديسمبر 1992 وذلك لمدة صلوحية بـ 30 سنة، انتهت في 24 ديسمبر 2022. وكان الامتياز يرجع لكل من الشركة كويتية الجنسية "KUFPEC (Tunisia) Limited" بنسبة 22,5% والشركة الصينية " CNPC International (Tunisia) Ltd" بنسبة 22,5% والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55%. وتقوم شركة مختلطة (الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول -CTKCP) بدور المقاول العام.

ويخضع امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" إلى مقتضيات أحكام المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتعلق بسن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها والمصادق عليه بالقانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 والمنقح بالقانون عدد 9 المؤرخ في 6 مارس 1987، وأحكام الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة برخصة البحث "قيروان الشمالي" المتأتي منها الامتياز.

ومن خلال دراسة الجوانب الإجرائية والفنية والاقتصادية للتصرف في هذا الحقل بعد انقضاء مدة صلوحيته، يتبين أن مآل امتياز "سيدي الكيلاني" يتوقف على فرضيتيْن اثنتيْن وهما إمّا مواصلة استغلاله أو هجره بصفة نهائية. وقد خيّرت الوزارة التوجّه الأول لما له من مردودية إيجابية في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني من المحروقات وتطويره وذلك في إطار إسناد جديد بالاعتماد على مقتضيات الفصل 68 من كراس الشروط الملحق بالاتفاقية الخاصة الذي ينص على أن تتعهد السلطة المانحة بإعطاء أصحاب الامتياز الأولوية في التمتع بامتياز استغلال جديد لنفس المساحة المعنية بنفس الشروط التي يمكن أن يسند بها إلى الغير على أن تتولى في هاته الحالة السلطة المانحة إعلامهم بقرارها مواصلة الاستغلال وبتطبيق حق الأولوية قبل موفي السنة الخامسة التي تسبق انقضاء صلوحية الامتياز.

مع التوضيح وأنّ هذا التمشي سبق اعتماده في مواصلة استغلال امتيازات "جبل طمسميدة" و"جبل الدولاب" و"قرمدة" و"معمورة" و"جبل قروز" بعد المصادقة عليه في جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 17 ماي 2022. هذا وقد تمّ نشر المراسيم المتعلّقة بالموافقة على الاتفاقيات الخاصة وملحقاتها والمتعلقة بامتيازات الاستغلال المذكورة بالرائد الرسمي عدد 70 بتاريخ 21 جوان 2022.

وفيما يتعلّق بامتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني"، فقد كانت النيّة متّجهة نحو اعتماد نفس التمشي حيث راسلت السلطة المانحة أصحاب الامتياز بتاريخ 04 ماي 2016 لإفادتهم بتوجهها نحو تمكينهم من مواصلة استغلاله بعد انقضاء صلوحيته في إطار حق الأولوية، غير أنّ مسار معالجة الملف اتّخذ لاحقا منحى آخر أفضى إلى اقرار مواصلة الاستغلال لهذا الحقل البترولي مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية فقط وبنسبة 100 %.

حيث أعرب الشريك الكويتي على الامتياز، " KUFPEC (Tunisia) Limited"، بتاريخ 6 جويلية 2022 عن تخلّيه عن حق الأولوية مع نهاية مدة صلوحية الامتياز في 24 ديسمبر 2022. أما بخصوص الشريك الصيني، شركة "CNPC International (Tunisia) Ltd " فقد تلقت الإدارة إعلاما بتاريخ 24 نوفمبر 2021 يفيد بتغيير تسميتها الاجتماعية لتصبح شركة "Gas & Canadian North Africa Oil Limited" بعد بيعها لأسهمها لفائدة شركة " Zenith Overseas Assets Ltd" وهو ما يدل على تغيير المراقبة على الشركة الصينية لفائدة شركة "Zenith ".

وقد تعهدت الإدارة العامة للمحروقات بعد تلقيها هذا الإعلام بجملة من الإجراءات في إطار الصلاحيات المخولة لها خصوصا وأن شركة "ZENITH" سبق رفض مطلبها في اقتناء حقوق الشركة الصينية في نفس الامتياز لعدم توفرها على القدرة الفنية والمالية فلجأت إلى اقتناء أسهم الشركة المذكورة كطريقة بديلة للوصول إلى نفس النتيجة مع التفصي من إجراء الموافقة المسبقة الوجوبية للسلطة المانحة (مجلة المحروقات تفرض الموافقة المسبقة على إحالة الحقوق والالتزامات المرتبطة بسندات المحروقات ولا تنص على إحالة الأسهم)

وحيث لم تقدم شركة "ZENITH" ما يفيد السلامة الإجرائية لعملية اقتناء الأسهم كما لم يتوفر للإدارة ما يكفي من مؤيدات تضمن مباشرة نشاط استغلال الامتياز في أحسن الظروف كما تقتضيه مجلة المحروقات، فقد استقر قرار السلطة المانحة بناء على الرأي المطابق للجنة الاستشارية للمحروقات المنعقدة بتاريخ 07

أكتوبر 2022 على رفض عملية تغيير التسمية الاجتماعية والإحالة الكلية لأسهم شركة "CNPC International Ltd" في رأس مال شركة "CNPC International (Tunisia) Ltd" لفائدة شركة " Zenith Overseas Assets Ltd" مع دعوة الشركة الصينية إلى مباشرة حقوقها في امتياز "سيدي الكيلاني" وكأن عملية تغير الرقابة لم تتم.

غير أن الشركة المفوتة "CNPC International (Tunisia) Ltd" لم تقدم أي ردّ في الآجال المضبوطة لها كما لجأت الشركة المفوت لها "Canadian North Africa Oil & Gas Limited" إلى التحكيم الدولي أمام غرفة التجارة الدولية.

وحيث أن ضمان تواصل استغلال الحقول البترولية وتفادي توقفها على الإنتاج يعتبر من أوكد الأولويات خاصة مع قرب انقضاء صلوحية الامتياز في 24 ديسمبر 2022، فقد تولّت الإدارة العامة للمحروقات مراسلة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بتاريخ 22 نوفمبر 2022 قصد دعوتها إلى مواصلة استغلال حقل "سيدي الكيلاني" بنسبة 100% على أساس حق الأولوية باعتبارها الشريك المتبقي على الامتياز. وعليه، تقدّمت المؤسسة الوطنية بتاريخ 5 ديسمبر 2022 بمطلب رسمي يتعلق بالحصول على امتياز استغلال جديد يُسمّى امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" لمدة صلوحية تقدر بـ 20 سنة ابتداء من 25 ديسمبر 2022 بعد الحصول على موافقة مجلس إدارتها وذلك على أساس البنود والشروط المضبوطة من طرف السلطة المانحة.

وقد حظي هذا المطلب بموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات المنعقدة في 15 ديسمبر 2022.

وقد بيّنت الدراسة الاقتصادية المنجزة أن مشروع مواصلة الإنتاج على امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" يكتسي مردودية اقتصادية لكل من الدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. حيث تُقدّر المردودية المنتظرة (valeur actualisée nette) من المشروع بحوالي 26,4 مليون دولار. كما يبلغ الإنتاج المتبقي القابل للاستخراج حوالي 2,061 مليون برميل من النفط.

وتجدر الإشارة أن النظام القانوني للاتفاقية المقترحة يستمد مرجعيته من مجلة المحروقات طبقا لمقتضيات الفصل الخامس من القانون عدد 93 لسنة 1999 المتعلق بإصدار المجلة الذي نص على إلغاء كل النظم الانتقالية بانقضاء أجل سندات المحروقات المنطبقة عليها وكذلك الفصل 19 من مجلة المحروقات الذي نص على أن الاتفاقية الخاصة تبرم طبقا لأحكام هذه المجلة وللتراتيب المتخذة لتطبيقها.

وحيث استوفى مسار إسناد امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" إلى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية الشروط الشكلية والإجرائية خاصة من خلال توفّر سند قانوني يسمح بذلك وموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات كما ثبتت الجدوى الاقتصادية للدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في مواصلة الاستغلال علاوة على أن التوجّه ينخرط في صلب الاستراتيجية الوطنية في قطاع المحروقات والتي تتمثل أحد محاورها في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني للمحروقات والعمل على رفعه، فقد تم إعداد مشروع القانون المرفق للموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

**II.أعمال اللجنة :**

تعهدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بالنظر في مشروع هذا القانون بمقتضى الإحالة الواردة عليها من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 09 ديسمبر 2023، وشرعت في دراسته بالاستناد إلى ما تضمنته وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية ومشروع القانون في فصله الوحيد.

وفي مستهل جلستها المنعقدة بتاريخ 18 جانفي 2024 عبر السيد رئيس اللجنة عن رفضه التام لمختلف الشكاوى التي ترفع ضد الدولة التونسية أمام المحاكم الدولية خاصة إذا ما كانت صادرة عن مستثمر متواجد على الأراضي التونسية مهما كانت الظروف والأسباب وهو ما ينطبق على موضوع الحال بخصوص اللجوء إلى التحكيم الدولي ضدّ المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

كما اعتبرت اللجنة أنّ الاتفاقية واضحة وأهميتها بالغة وأن استكمال إجراءات المصادقة عليها ستخوّل للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية الجهة الممثلة للدّولة التونسية استغلال هذه البئر البترولية التي يعتبرها البعض قد شارفت على استنفاذ طاقتها الإنتاجية لذلك لم تعمل الشركة الكويتية على تجديد عقد الاستغلال وتخليها عن حقّ الأولوية، كما تبيّن أن الشركة الصينية "CNPC international (Tunisia) ltd" لم تتحمّس هي الأخرى لمواصلة الاستغلال وبالتالي أرادت التّفويت في أسهمها لفائدة شركة ZENITH وهو ما اعتبر خرقا للاتفاقات والتعهّدات المبرمة سابقا.

وقد عبّر أغلب أعضاء اللجنة على ضرورة مزيد النقاش وتعميق البحث للوقوف على حقيقة وواقع قطاع المحروقات من حيث مستوى الانتاج وكيفية التصرف في عائداته ورفع العدادات من عدمه وعدد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع في تونس، معتبرين أنها من مقدّرات الشعب التونسي وتستغلّ من قبل الشركات العالمية منذ سنوات طويلة، مطالبين بتشديد الرّقابة عليها وضرورة مراجعة العقود واستعادة القرار السيادي للدولة، الأمر الذي يقتضي مراجعة معمّقة وشاملة لمجلة المحروقات ومختلف التشريعات ذات العلاقة. وتساءلوا عن مدى استجابة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية للشروط المثلى لاستغلال هذه البئر وقدرتها على التّعهد بذلك في ظل المشاكل المالية والهيكلية وأزمة المديونية.

كما دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى ضرورة الاستثمار في الطّاقات البديلة والمتجدّدة التي تزخر بها بلادنا وتفعيل استراتيجية الانتقال الطاقي، في ظل تراجع عدد رخص البحث والاستكشاف وتراجع المخزون وارتفاع كلفة الاستخراج والاضرار بالمناخ والمحيط البيئي.

وخلال جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 25 جانفي 2024، الذين قدّموا عرضا حول قطاع المحروقات والمسار المعتمد لمواصلة استغلال الامتيازات بعد نهاية مدّة صلوحيتها، إذ تطرّقوا إلى نشاط الاستكشاف والبحث والتّطوير الطاقي ما بين سنتي 2010 و2023، مبينين أنّ عدد الرّخص السّارية المفعول تراجع من 52 رخصة سنة 2010 إلى 26 رخصة سنة 2016 و16 رخصة في الوقت الحالي، ممّا ترتب عنه تقلّص في عدد الآبار الاستكشافية، وبالتالي تراجع معدّل الإنتاج الوطني للمحروقات.

ولاحظوا أنه بموجب عدم إسناد رخص جديده لم يتمّ تجديد المخزون القابل للاستخراج، وهو ما جعل المخزون يتراجع من 7.8

مليون طن مكافئ نفط إلى 4 مليون طن. وتتطلع الوزارة في موفى السنة الجارية إلى تحقيق طاقة إنتاجية متوقّعة في حدود 5 مليون طن مكافئ نفط، مقابل تسجيل انتعاشة خلال سنة 2021، وقدّروا أنّ ذلك راجع إلى دخول حقلي "نوّارة" و"حلق المنزل" حيّز الاستغلال. وأنه حاليا هناك 39 قطعة شاغرة و16 رخصة استكشاف وبحث و56 امتياز استغلال ساري المفعول منها ما هو في طور الإنتاج ومنها ما هو في طور التقييم والدراسة.

وبخصوص النّصوص القانونية المنظّمة لقطاع المحروقات، بينوا أنها تندرج ضمن ثلاثة أنظمة قانونية وهي نظام الأوامر العلية، من ذلك أنّ حقل البرمة يخضع إلى "الأمر العلي المؤرّخ في 13 ديسمبر 1948 المتعلق بإحداث تدابير خصوصية لتسهيل التفتيش عن المواد المعدنية من الجمع الثاني وتسهيل استغلالها"، والأمر العلي المؤرخ في غرّة جانفي 1953 والمتعلّق بتحوير نظام المناجم، إلى جانب نظام المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتضمّن سنّ أحكام خاصة تهمّ البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها، أمّا نظام مجلة المحروقات فيشمل مجله المحروقات الصادرة بمقتضى القانون عدد 93 لسنه 1999 المؤرخ في 17 أوت 1999 والنصوص المتممة والمنقحة لها، كما ذكروا أنّ هذه النّظم جميعها سارية المفعول بحسب تاريخ إسناد الرّخصة أو الامتياز. وهي تخضع إلى الرّقابة والتّدقيق المطلوبين من قبل المصالح المعنية.

وأضافت ممثلة الوزارة أنه عند نهاية مدّة صلوحية الامتياز وهي الحالات المعروضة على اللجنة هناك أربع فرضيات ممكنة وهي الهجر النهائي للحقل لنفاذ المخزون أو التمديد في مدة صلوحية الامتياز بعد تقديم مطلب من صاحب الامتياز قبل 11 سنة من نهاية مدة الصلوحية أو منح الامتياز للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بعد التخلي عن حق الأولوية من طرف صاحب الامتياز وهي وضعية سيدي الكيلاني أو مواصلة الاستغلال في إطار حق الأولوية بعد مراسلة السلطة المانحة لصاحب الامتياز.

وتضمنت التدخلات جملة من الاستفسارات والتساؤلات وطلب الإيضاحات حول عديد المشاغل المطروحة في مجال المحروقات والعقود والبرامج الاستراتيجية والخيارات الوطنية في هذا المجال.

حيث طُرحت مسألة صيغ العقود المبرمة بين الجمهورية التّونسية والشركات العالمية المنقّبة عن البترول والشروط المطلوب توفّرها قبل إمضاء العقود، وعن الدّوافع والأسباب التي تعيق التّعاقد مع شركات عملاقة قادرة على القيام بالدّراسات المعمقة لتوسيع إمكانيات الكشف عن مخزونات بترولية محتملة، ومدى استجابتها لقواعد الشفافية ومراعاة استقلالية القرار الوطني السّيادي.

فيما تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن أسباب مغادرة عديد الشركات وتخلّيها عن تجديد عقود الاستغلال، واستراتيجية الدّولة فيما يتعلّق باستقطاب المستثمرين الأجانب للبحث والتّنقيب خاصّة أنّ ذلك يتطلّب استثمارات مالية واستعدادات تقنية ولوجستية كبيرة، بينما تقدم عدد من النواب بطلب إيضاحات في خصوص الكميات التي تنتفع بها تونس من إجمالي الإنتاج الوطني والكميّات المصدّرة ونسبة الاستهلاك، وعن وضعية شركة "ستير" المالية والإدارية ووضعية شركة "Joint Oil".

فيما طالب بعض النوّاب بتقديم بسطة حول المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ووضعيتها الإدارية وما تواجهه من تحديات لعل أبرزها الخسائر المالية وتراجع أرباحها وتقلص أنشطتها، كما تم التطرّق للصّعوبات القانونية والتشريعية المطروحة في قطاع المحروقات، وفي نفس السّياق طُرحت الإشكاليات العقارية ووضعيات الآبار البترولية المهجورة ومخاطرها على المحيط السّكاني.

وفيما يخصّ المسؤولية المجتمعية لهذه الشركات، أكد عدد من النواب أن الكثير منها تخلى عن التزاماته التعاقدية وعدم القيام بدور فاعل في معاضدة جهود الدّولة من حيث التشغيل والمساهمة في التّنمية الثقافية والرّياضية والبيئية. مطالبين بإيضاحات حول مشروع تنقيح مجلة المحروقات وتحيينها حتى تتماشى وما يشهده القطاع من متغيّرات والحفاظ على حقوق تونس في مقدّراتها. وفي نفس السياق تساءلوا عن مآل بقية الآبار التابعة لحقل "سيدي الكيلاني" خاصة أنّ المستغلّ حاليا هو بئر من بين 13 بئرا.

كما طلب عدد من أعضاء اللجنة بعض الإيضاحات بشأن استراتيجية المؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية فيما يتعلّق بعمليات الاستكشاف واستغلال بقيّة الآبار للرّفع من مستوى الطاقة الانتاجية. وبخصوص التوجّهات العامّة للوزارة بالنسبة إلى الانتقال الطاقي والطاقات المتجدّدة، وتطوير برامج التنّقيب والبحث والاستكشاف بالاعتماد على الطاقات التّونسية والكفاءات التي تعتبر رائدة في مجالها. إلى جانب الدّعوة للتسريع بالموافقة على مشاريع القوانين المعروضة على أنظار اللجنة لصبغتها الحيوية.

وفي تفاعل ممثلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة مع استفسارات النواب وتساؤلاتهم، أوضحوا أن التنقيب عن النفط نشاط مكلف وعالي المخاطرة، ويمكن أن يستغرق سنوات، كما يحتاج إلى استثمارات مالية وإمكانيات فنّية وتكنولوجية كبيرة، ولهذه الأسباب يتمّ البحث عن شركاء للبحث والاستكشاف والتنقيب والاستخراج وتقاسم الأرباح.

وبيّنوا أن الاستهلاك الوطني يمثل حوالي 10 مليون مكافئ نفط سنويا فيما يبلغ حجم التّوريد تقريبا نسبة 50 % من معدّل الاستهلاك، وهو ما يستدعي تطوير الموارد البترولية الذاتية في مجال الاستكشاف والحفر لتلبية مختلف الحاجيات الوطنية، موضّحين أن استراتيجية الدّولة تُبنى على تطوير الإنتاج المحلّي والاستثمار في الطاقات المتجدّدة وتطوير البدائل التقنية لتقليص الاستهلاك الطاقي.

وحول إمكانيات التّعاقد مع الشركات العالمية الكبرى القادرة على تحقيق أفضل النتائج بما لها من إمكانيات مالية وبشرية وتقنية متطوّرة وما راكمته من خبرات وتجارب، أفاد ممثلو وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة أنّ الإجراء الجاري به العمل هو التّسويق للوجهة المعروضة للبحث والاستكشاف، وبعد تلقي العروض تتمّ عملية الفرز والتّقييم لبرامج الاستثمار والمقترحات المقدّمة، ومن ثمّة يقع اسناد رخص البحث، هذا أولا، وثانيا فإنّ المخزونات في تونس والطاقة الإنتاجية المحتملة غير مغرية بالشكل الذي يجلب كبرى الشركات العالمية، بالإضافة إلى أنّ نسبة العثور على البترول بعد الدرّاسة والبحث والتّنقيب لا تتجاوز 20 % فيما ترتفع هذه النّسبة في القطر الجزائري المجاور إلى حدود 50%.

وحول وفرة المخزون على غرار ليبيا والجزائر، أفادوا أنّ الحوض الممتدّ بين هذه الدّول الثلاث ورغم توسّط تونس فإنّ الكمّية المتوفّرة حسب الدّراسات الجيولوجية تبيّن أنها دون المؤمّل، وأن حوض غدامس في الجنوب التونسي هو حوض رسوبي كبير ولكن الخصائص الجيولوجية المكوّنة له نسبيا ضعيفة مقارنة بالمكوّنات الصّخرية للحوض الذي يصل بين دول الجوار.

أمّا على مستوى مراجعة مجلّة المحروقات، فقد أشار ممثلو الوزارة إلى أنه تم تكوين لجنة في الغرض تشمل ممثلين عن الإدارة العامّة للمحروقات والإدارة العامّة للشؤون القانونية ومصالح مستشار التشريع برئاسة الحكومة والمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية وسيصلكم مشروع تنقيح جزئي لمجلة المحروقات بعد استكمال كافة المراحل وكل الإجراءات.

وأوضحت السّيدة الرئيسة المديرة العامّة للمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية أنّ استراتيجية المؤسسة مواكبة لاستراتيجية الدّولة في قطاع المحروقات وهي تعمل على ترويج الرّخص الشاغرة واستقطاب المستثمرين وتطوير الإنتاج في الامتيازات الموجودة والتقليص من كلفة الإنتاج، وأضافت أنّ الكفاءات التونسية في شتى التخصصات تمثّل نسبة عالية من جملة المشتغلين في الشركات المنتصبة في قطاع المحروقات وأن المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تقوم بالرقابة انطلاقا من الاستكشاف وصولا إلى الإنتاج.

وإجابة عن تساؤل حول وضعية امتياز "سيدي الكيلاني" ودوره التشغيلي والتنموي، أفادت بأنّ الشركة تحوّل المساهمات المالية بعنوان المسؤولية المجتمعية لفائدة الولاية التي تتولّى بدورها صرفها للأطراف المعنية حسب البرامج المتّفق عليها. وأضافت أنّه من المستحسن تمويل مشاريع تنموية وبيئية وثقافية عوض توظيف هذه الأموال في الأجور.

وتعليقا عن الملاحظات التي أوردها عدد من النوّاب حول وضعية الشركة التونسية الليبية "Joint Oil"، أبرزت أنّ هذه الشركة هي مشتركة تونسية ليبية تأسّست سنة 1989 وهي ممثلة في الشركة الليبية "Ola Energy" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، وقامت في سنة 1993 ببعض الأبحاث الاستكشافية التي بيّنت حسب التقييم الأولي وجود مخزون شرعت تونس للتسويق لها بعد تقديم العروض وتقييمها واختيار الشريك المناسب.

وأضافت ممثلة الوزارة أن شركة "Joint Oil" لا تخضع لأحكام مجلّة المحروقات بل مدرجة في اتفاقية دولية بين الجمهورية الليبية والجمهورية التونسية، وتتولّى القيام بأشغال البحث والتنقيب عن طريق مقاول، مبيّنة أنه لم يتمّ تسجيل أيّ انتاج في هذه القطعة باعتبار أن الدّراسات الجيولوجية وأشغال الحفر كشفت أن البنية التي ستنتج منها "Joint Oil" تحاذي رخصة زارات، وبالتّالي من الأصلح للجانبين أن تقع أشغال التّطوير بصفة مشتركة لتحسين المردودية الاقتصادية والإنتاجية.

وفي ختام الجلسة قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

وخلال جلستها المنعقدة بتاريخ 14 فيفري 2024 التي خصصتها للتّداول حول تقريرها المتعلّق بمشروع القانون المعروض عليها والذي صادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين بعد إجراء بعض التعديلات والتصويبات، أوصت اللجنة بتسريع تنقيح مجلة المحروقات تنقيحا شاملا في ملاءمة مع أحكام الفصل 16 من الدستور، كما أوصت بتجميع وتوحيد النصوص القانونية المنظمة لقطاع المحروقات.

وبتاريخ 14 فيفري 2024 تلقت اللجنة صيغة جديدة لوثيقة شرح الأسباب تجدونها مرفقة بهذا التقرير.

**III.قرار اللجنة:**

قررت لجنة الصّناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الموافقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز "سيدي الكيلاني" بإجماع أعضائها الحاضرين وهي توصي الجلسة بالمصادقة عليه. شكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، نشكر اللجنة على عملها القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام قائمة أولية للسيدات والسادة النواب المحترمين: فاطمة المسدي ، بسمة الهمامي، نبيل حامدي، مصطفى البوبكري، الناصر الشنوفي، عمار عيدودي، وليد حاجي، حاتم اللباوي.

إذن المصدح للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية لها خمس دقائق.

**السيدة فاطمة المسدي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

أهنئك بالمنصب الجديد أعانك الله، مسؤولية كبيرة جدا، ستكون مداخلتي أكثر وأكثر مسؤولية سيدتي الوزيرة، وهي تتعلق بكشف الحقائق الموجودة في الطاقة.

لن أتحدث اليوم عن اتفاقية سيدي الكيلاني لأنها في اتجاه أن تسترجع تونس هذا الحقل لكنني سأتحدث عن "SERGAZ" لأنه بعد أن تم إيقاف المدير العام الأسبق منصف المطّوسى الذي كان على رأس شركة "SERGAZ" منذ سبتمبر، أنتم تعلمون أنه تم إيقافه لأن هناك تهم فساد في شركة عجيل مع النائب السابق محمد فريخة، ثم بقيت هذه الشركة للمجهول، يعني أن الإدارة شهدت فراغا ليكشر كل الأطراف الذي كان يتعامل معهم هذا السيد عن أنيابهم وبدأوا بالتنكيل بالأطراف الشرفاء الموجودة في الشركة. هناك من كشف بعض الحقائق والفساد في هذه الشركة مثل السيد فاخر الصغيري الذي اتصل بي وقدم لي كل الوثائق التي سأتحدث عنها.

هناك العديد من الانتدابات المشبوهة، أصبحت شركة "SERGAZ" وكأنها شركة عائلية ويمكن أن أثبت لك هذا، هناك محاضر جلسة وقعت بين الجامعة العامة للنفط التي يمثلها السيد الحسناوي السميري وإمضاء عن النقابات التي يمثلها سلوان السميري وهو ابنه، يعني محاضر بين الأب والإبن هذا غير عادي، إضافة إلى ذلك عندما كانت تقع الانتدابات في هذه الشركة في عهد بن علي كانت مخصصة لأبناء الوزراء يعني المقربون ولهم علاقة بالسلطة، قلنا أن الأمور ستتغير بعد الثورة لكن بالعكس كالعادة أصبح النهضويون يعينون هناك ويمكن أن تتثبتي من ذلك السيدة الوزيرة، هناك والي سابق في القيروان في عهد النهضة تم تخييره في عهدهم وأصبح يعمل في الشركة لا مهنة له لا شيء....

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

النائبة المحترمة لها خمس دقائق.

**السيدة فاطمة المسدي**

...يعمل في الشركة ويتقاضى مرتبا ولا عمل له، هناك العديد من الانتدابات وهاهي الوثائق ويمكن أن أمدك بها، الانتدابات المشبوهة وكل شيء.

سيدتي الوزيرة، أطلب منك حماية المبلغين عن الفساد في الطاقة سواء الذين أبلغوا عن "SEREPT" أو "SERGAZ" أو كل الذين بلغوا عن كل الفساد في الطاقة عليكم أن تحميهم، هناك خياران إذا كانوا يقولون الحقيقة أعيدوهم إلى العمل وإذا كانوا يكذبون فزجوا بهم في السجن لكن أن يبقوا للتنكيل بهم فهذا غير معقول.

أكثر من ذلك، هناك شركة مناولة في "SERGAZ" شركة "PMS"، هذه الشركة فيها بعض الشركات الخاصة مساهمة فيها ولا أعلم كيف تم اختيار شركة بدر مثلا لتكون مساهمه في "PMS" في حين أننا لا نعلم كيف تتم الاختيارات، هذه الشركة في السجل التجاري هي شركة تنظيف لكن الحقيقة غير ذلك تقوم بانتداب أصحاب الشهائد العليا وتوظفهم سواء في الـ " ressources humaines" أو غيره رغم أن لديها "titre" تنظيف يعني أنهم يتقاضون أجورا بوصفهم منظفين، لماذا حدثتكم عن هذه الشركة؟ لأنه عادة هي التي توفر الخدمات الأساسية في محطة فريانة. ما حدث في هذه المحطة خطير جدا ومفزع، وقع هذا أمام كل زملائي وكانت شبه عملية إرهابية يوم 11 أكتوبر 2023 نجانا الله حيث تسلل أحد الأشخاص إلى محطة فريانة أين يوجد ضخ الأنبوب الذي يربط بين الجزائر وإيطاليا والسيد الذي قدّم لي الملف هو مبلغ عن الفساد تم عزله....

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

إضافة دقيقة للنائبة المحترمة.

**السيدة فاطمة المسدي**

السيد رشيد البرهومي، "ingénieur" تم عزله لأنه كشف أن هناك من اندس وسط المحطة وكان يهدف إلى تفجيرها، كانت عملية إرهابية ستضع تونس في الظلام رغم أنها محطة تحت المراقبة العسكرية وكان يتصل بالسيد رئيس المحطة في تلك الليلة ولم يجد حتى من يرد عليه هاتفيا، فتح السيد رئيس المحطة الكاميرا بعد أربعة أيام وشاهدوا السيد المهندس حينها بدأ بفتح التحقيق لقد تم ذلك بعد أربعة أيام لكن هذه القضية كالعادة سجّلت ضد مجهول وتم قبر القضية والأشخاص الذين قاموا بكشفها تم عزلهم والسيد رئيس المحطة الذي كان مسؤولا هل تعلمون ماذا حصل له؟ تمت ترقيته وأصبح يعمل في "SERGAZ" في الـ "centrale" يعني سيدتي الوزيرة، أطلب منك اليوم حماية تونس لأن لا قدر الله إذا وقعت حادثة مثل هذه مرة أخرى، عملية إرهابية.....

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، في نطاق العدل بين مختلف السادة النواب سأضيف دقيقة لكل نائب ولا تطلبون مني دقيقة أخرى إضافية. النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي لها أربع دقائق.

**السيدة بسمة الهمامي**

شكرا سيدي الرئيس،

هذا كرم منك هذا اليوم،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدة الوزيرة وبكل الاطارات المرافقة لها،

تعتبر وزارة الصناعة والطاقة والمناجم، من الوزارات السيادة هي ذات الأهمية القصوى في رسم استراتيجيات الدولة ونحن خصوصا في مرحلة بناء استراتيجيات الدولة ذات المدى القريب والبعيد، استراتيجيات الدولة التي تسعى إلى ضمان السيادة الوطنية.

مهم جدا أن نناقش اليوم، اتفاقية استغلال المحروقات سيدي الكيلاني، إن هذا الموضوع هو من بين المواضيع الهامة والحارقة أيضا التي ظلت لعقود تتميز بالتكتم وكأنها سرّ يكشف للغرباء ويمنع عن التونسيين معرفة حقيقة ما يدار فيما يسمّى بالمحروقات، معرفة حقيقة مقدّراتنا الطبيعية أيضا طبيعة الاتفاقيات التي تبرمها الدولة التونسية متمثلة في وزاراتها أو من يمثل وزاراتها، أيضا المخزون وحدود استغلاله مهم جدا، لابد أن تراجع تونس اليوم اتفاقياتها اعتمادا على مقدراتها وثرواتها البشرية. تعتبر تونس لها من الموارد البشرية القادرة على إدارة واستغلال هذه الآبار وإدارتها، كذلك مقدراتنا فيما يسمى بالتكنولوجيا وقدرتنا على الصناعة، لكن ما هو غير مقبول سيدتي، أن يؤول لنا استغلال مثل هذه الآبار وهي تشرف على النفاذ.

وردت إلينا، كمجلس نواب الشعب، ملفات لمبلّغين عن الفساد وقد كان لنا معهم لقاءات، نرجو منكم سيدتي الانتباه إلى ما يحدث في وزارتكم وفي إدارتكم، مهم جدا أن يستمع الوزير إلى من معه في الإدارة ومن هم خارجها كل هذا من أجل الشفافية وضمان حقوق من هم في الوزارة أو خارجها وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

**السيد نبيل حامدي**

شكرا سيدي الرئيس،

قد يكون نزل المطر اليوم فأضفت كل منا دقيقة نتمنى أن ينزل المطر دائما لتضيف لنا دقيقة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الطاقم المرافق لها،

سأبدأ بالنقطة التي ذكرتها زميلتي فاطمة المسدي، بخصوص "SERGAZ" ومشاكلها، في محطة السبيخة، إن الانتدابات المشبوهة هي حقيقة، الانتدابات مشبوهة والأشخاص الذين تم انتدابهم ينتمون إلى طرف سياسي معين فقط وموجود بالاسم ممكن أن نمدكم به إن أردتم ذلك. نحن مع حق العمل وحق الشغل لكنّ حرمة تونس والسيادة الوطنية والخطر الداهم نقول لك يجب أن تقفي سيدتي عند هذه النقاط.

نعود إلى مشروع القانون، مادام يهمّ السيادة الوطنية نقول لك سوف نصوت لفائدته، إن السيادة الوطنية خط أحمر وتونس فوق الجميع.

نشرع الآن في عرض مشاكلنا في القيروان والمنطقة الصناعية السبيخة 1 والسبيخة 2، ربما أنك لم تقومي سيدتي بزيارة وقد لا تكوني على علم بالمشاكل داخل الوكالة العقارية الصناعية والمشاكل بين السيد المدير العام والموظفين الذي عطّل اليوم الاستثمار في القيروان وغير القيروان إنها حقيقة، ربما أنت اليوم عندما ستسمعين ستستغربين عمّا يحدث إنها حقيقة.

يطالب التجهيز اليوم الوكالة العقارية الصناعية بتوفير الوثائق لإكمال الملف وبالتالي الموافقة على المنطقة الصناعية السبيخة 2 ولكن لا من مجيب والمستثمر ينتظر منذ سنة أو سنتين ويترقب ونحن اليوم نقول إن الرئيس يشجع على الاستثمار والموظف يعطل الاستثمار والأسباب مجهولة، فلماذا هذا التعطيل سيدتي؟ اليوم المصانع في المنطقة الصناعية السبيخة 1 والسبيخة 2 موجودة لكن البنية التحتية غير موجودة فلا ماء ولا كهرباء. ماذا سنفعل اليوم وطاقة استيعاب المصنع اليوم 2800 والماء لم يصل بعد والكهرباء كذلك؟ نحن نتحدث عن الاستثمار ونشجعه وإلى اليوم نضع السبيخة 1 والسبيخة 2 من أهم المناطق الصناعية الموجودة في تونس.

سيدتي، هذه المرحلة لك وأنت حديثة العهد بالوزارة عليك بالذهاب على عين المكان لكشف الحقائق الموجودة، دعونا من اجتماعات الولاية وعقد مجلس جهوي حول الطاقة ونجتمع كلنا ويحضر مدير "L'API" وممثل الوزارة ونجتمع، اليوم عقدنا 20 أو 30 اجتماعا ولا من مجيب ولا من حلول للمنطقة الصناعية السبيخة 1 والسبيخة 2.

سأتحول بك اليوم، سيدتي، إلى المنطقة الصناعية بالوسلاتية بعد جهد جهيد وبعد الاتصالات بالوزارات قبل تعيينكم تحقق حلم أبناء الوسلاتية في المنطقة الصناعية فماذا تحتاج هذه المنطقة؟ هي في حاجة إلى تشجيع المستثمر والمستثمر من سيشجعه؟ يشجعه المجال الاقتصادي والسياسي والأمني في تونس كل هذا متوفر فما الذي ينقصنا سيدتي الوزيرة؟ ما ينقصنا هو المسؤول، المسؤول الحقيقي الذي يمكن أن يقول لأبناء الوسلاتية أن المستثمرون قادمين إليكم، على المستثمرين الأجانب أو التونسيين ألا يتجهوا فقط نحو المناطق الساحلية أو القريبة من الميناء أو المطار نقول لهم اليوم، إن الوسلاتية منطقه تمتاز بجمالها وبجبالها وبكل الامتيازات التي تسمح للمستثمر أن يكون موجودا في الوسلاتية.

سيدتي، لقد منحك اليوم الرئيس ثقة كبيرة وعينك في هذا المنصب، هل تعلمين ماهي قيمة هذا المنصب في الدولة؟ إنه يمثل أكبر قوة، وفيم تتمثل هذه القوة؟ تتمثل في شيئين، في الصدق وفي العمل، قد يكون صدقك اليوم سببا في أن تكوني على رأس هذه الوزارة ولكن العمل ننتظر منك عملا كبيرا وكبيرا جدا، ننتظر منك أن تتحوّلي على عين المكان وتتنقلي وتكتشفي مشكلتنا في تونس بعد الثورة، المشاكل هي هل لدينا طاقة أم لا؟ هل لدينا ملح أم لا؟ لدينا حقول أم لا؟ ولكي تتحقق اتفاقية الكيلاني اليوم ونعود، هل أقول لك ماذا علينا القيام به؟

أولا سيدتي، علينا الاجتماع بالأشخاص التي تطالب بالعمل في هذا الحقل حتى لا نتعرض إلى اعتصامات وتعطل الحقول وتعطل الفسفاط وتعطل الملح ثم نتساءل أين الدولة؟ الدولة موجودة والرئيس يتنقل، أعلمك سيدتي ربما أنت على رأس هذه الوزارة منذ أقل من شهر وما نراه في تحركات سيادة الرئيس من منطقة إلى أخرى، "normalement" الرئيس في القصر وتأتيه المعلومات والتراتيب الموجودة ولكن اليوم يخرج شخصيا ويكتشف الحقائق وهذه الحقائق هي دور الوزارات، الحقائق هي من دور الوزير، الحقائق دور المدير العام، الرئيس لديه ما يشغله خارج تونس لا البحث عما يحدث داخلها.

سيدتي، أقول وأكرر لك أتمنى أن تكوني المرأة الفاعلة والمرأة القادمة والمرأة التي ستقدم لتونس وننتظر منك إجابات حقيقية، اليوم في مجلس النواب أصبحنا ننتظر إجابة وزير أو لقائه بعد شهر وهذا لا يشرف تونس الثورة وشكرا لك.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مصطفى البوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

**السيد مصطفى البوبكري**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة،

في الحقيقة، مشروع القانون المعروض علينا اليوم تقريبا هو أول مشروع إيجابي وأشعر أننا بدأنا نسترجع سيادتنا الوطنية، على الأقل في مجال الطاقة وإن شاء الله تتواصل في مجال الحقول البترولية التي لدينا في تونس وفي قطاع المحروقات عامة.

نعرف السيدة الوزيرة، تطاوين وما تزخر به من طاقات بترولية من غاز طبيعي في العديد من المنشآت، لكن لدينا بعض المشاكل والسيدة الرئيسة المديرة العامة للأنشطة البترولية تعرف هذا، إن موضوع البستنة في تطاوين السيدة الوزيرة أخذ أكثر من حقه، أشخاص بدون أجور لمدة شهرين ثم تصرف لهم أجور شهر ويظلوا ينتظرون مدة شهرين آخرين، هذا وضع غير مقبول.

عقدت العديد من الاجتماعات الوزارية على مستوى رئاسة الحكومة نبدأ بأول اجتماع تقريبا هو الأخير عقد في 5 نوفمبر 2020 الذي انبثقت عنه في رئاسة الحكومة عديد القرارات وكانت مدونة بمحاضر جلسات للأسف لم يطبّق منها شيء، في02 أوت 2022 أشرفت رئيسة الحكومة على اجتماع وزاري حول شركات البستنة والغراسة والبيئة، ويوم الجمعة 27 جانفي 2023 عقدت الحكومة جلسة عمل وزارية لمتابعة وضعية شركة البستنة بتطاوين وأخيرا عقد السيد رئيس الحكومة في 8 ديسمبر 2023 كذلك جلسة عمل وزارية على مستوى رئاسة الحكومة حول وضعية البستنة بتطاوين وإلى الآن لم يتم حل هذا الموضوع، ألهذه الدرجة عاجزون عن حل مشكلة إطارات وموظفين وعملة أشخاص لم يتقاضوا أجورهم منذ شهرين.

أشخاص لديهم التزامات تأجير و" des engagements bancaires" لديهم أطفال في المدارس هذا شيء غير مقبول السيدة الوزيرة، يمس كافة جهة تطاوين وكل التونسيين، لا تعطي أجر موظف أو عامل في موعده، أعتقد أنه أمر غير مقبول بتاتا.

السيد المسؤول الجهوي بتطاوين، منذ أول يوم في الشهر يعمل على هذا الموضوع وجّه مراسلة إلى رئاسة الحكومة، وإلى "ETAP" ووزارة الصناعة ورئاسة الجمهورية فعوض أن يهتم بالتنمية وبمشاغل المواطنين أصبح منشغلا بمشكلة البستنة وكامل الولاية والنواب.

ها نحن ثلاثة نواب من الجهة منذ التحاقنا بالمجلس ونحن منشغلون بمشكل البستنة فهل لهذه الدرجة من الصعب حل هذه الإشكالية لإيجاد حل لهؤلاء الأشخاص؟ هناك اتفاقيات واستمرارية دولة لنواصل فيها ونعمل عليها ونحل مشاكل المواطنين. بودي ألا نعيد الحديث في هذا الموضوع السيدة الوزيرة فلنهتم بما أفضل وبالاستثمار وبالأمور التي تهم الجهة أكثر.

لنتحدث عن دعم "ETAP" لاتحاد تطاوين والتي فيها اتفاق وعقد ممضى بـ 800 ألف دينار على أساس أن تدفع 400.000 دينار

في بداية الموسم الرياضي، الجمعية الرياضية تمثل ولاية كاملة، وجهة كاملة لا يمكن أن تدفع المرتبات أو تصرف على اللاعبين أو تتنقل لمقابلاتها و الـ "ETAP" كل مرة تطلب أما إيداع الملف أو "bilan" هذا الملف وصل والآخر لم يصل، لم تصل الأموال إلى غاية الأمس اتصلت بي الهيئة المديرة ولم يتم أي شيء في هذا الخصوص ومن هنا نريد من المؤسسات المجتمعية والشركات البترولية والـ "ETAP" أن تعتنى بكل الجمعيات في تطاوين وليس الاتحاد فقط، لدينا جمعيات أخرى من حقها أخذ مسؤوليتها المجتمعية وتأخذ نصيبها وتدعم الشباب ليمارس رياضته ويأخذ حقه.

لدينا "دار المؤسسات البترولية" السيدة الوزيرة وتحدثنا عنها المرة الفارطة هذا من إنجاز الـ "ETAP" مبنى على وجه الكراء بتكلفة تقدر بـ 80 ألف دينار في السنة "avec 5%" كل سنة تخلو من المكاتب موجودة لتمثل الشركات المنتصبة في الجهة يكون لها تمثيلا هناك على شكل "des bureaux" لم يتم منه شيئا وهذا موضوع فساد نطلب منكم متابعته.

لدينا كذلك مشروع غاز الجنوب، مشروع نوارة حقل النوارة مشروع كبير تحدثت عنه "OMV"على صفحاتها، تحدثت عنه كذلك وزيرة الصناعة بالنيابة سنة 2022، مشروع كبير يساهم في إدخال العديد من الأموال لتونس ويغطي لنا بدرجة كبيرة استهلاكنا من الغاز...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الناصرالشنوفي.

**السيد الناصر الشنوفي**

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدة وزيرة الصناعة والإطارات السامية المرافقة لها،

السيدة الوزيرة، يطرح النقاش حول هذه الاتفاقية مع المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية والتساؤل الذي يطرح لماذا المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية وكأنها آخر حل بالنسبة إلى الوزارة بعد استيفاء كل المحاولات ربما لمواصلة الاتفاقية مع المؤسسات الخارجية؟ والسؤال الأكبر من هذا ما هي احتياطات أو مخزون الدولة من هذه المادة الأساسية والثمينة؟ وبلادنا حسب الإحصائيات وحسب المعطيات العلمية تشهد شحا متزايدا ومتواصلا بالنسبة إلى النفط والغاز فأطرح التساؤل ما هي الإجراءات المتخذة على ضوء هذا المشكل الذي طرح بالمناسبة؟ ما هي استراتيجيات الوزارة؟ ما هو المخزون الفعلي الموجود والذي يمكن من خلاله بناء تصور ينفع الاقتصاد التونسي ويجعلنا ربما في أريحية في التعامل مع مثل هذه الإشكاليات؟

الموضوع الثاني السيدة الوزيرة وهو خارج عن نص المسألة التي نناقشها ولكن يهم الوزارة هو في ما يخص المنطقة الصناعية حي المرجي الفحص زغوان التي تبنت الوكالة العقارية الصناعية تهيئتها بعد تخصيص في حدود 50 هكتار لبعث منطقة صناعية جديدة.

وما شهدناه السيدة الوزيرة، هو أنه وقع بعث مؤسسة وحيدة في هذه المنطقة واعتقدنا أن تكون المؤسسة استثمارا جديدا ولكنها مؤسسة كانت منتصبة في المنطقة الصناعية الأولى بالفحص يعني قمنا بعملية نقلة للمؤسسة، بناء مؤسسة جديدة ونقل العملة وكل نشاط المؤسسة إلى المنطقة الصناعية الجديدة وهنا نتساءل ما هي المردودية في إرساء هاته المؤسسة؟

المشكل الأكبر حين تصلين إلى هذه المنطقة لا تشاهدين إلا هذه الوحدة الصناعية يعني وقع جلب الماء بأموال هامة وأيضا بالنسبة إلى "STEG" ولكن لم تقع أية عملية لتهيئة المنطقة وكأنه وقع أخذ هذه المنطقة وتنصيبها في هذه المنطقة الصناعية ولكن لم تواكبها تهيئة تعطي الجديد لمثل هذه المناطق الصناعية الهامة والتي يمكن أن تكون الفائدة في ما يخص التشغيل ودفع الاستثمار بكامل المنطقة، لكن الوكالة العقارية الصناعية لم تقم ربما لحدود الإمكانيات وعجزها بما يلزم لإعطاء هذه المنطقة الصناعية ما يتطلب لجلب الاستثمارات والصناعيين.

فالرجاء السيدة الوزيرة، إيلاء هذا الموضوع ما يستحق خاصة وأن الطريق السيارة تحاذي هذه المنطقة ومن الممكن بتهيئتها ستقوم الدولة بإنجاز هام في المنطقة، مع الشكر.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيدة عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب له ست دقائق.

**السيد عمار عيدودي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة،

سأطرح جملة من المشاكل حيث تواصلنا في الأصل فيها معكم على مستوى الوزارة لكنها ما تزال عالقة إلى حد الساعة.

سأقسم نقاط التدخل أولا سأبدأ بالأنشطة البترولية حيث أن لدينا حقلان في القصرين حقل الدولاب وحقل طم صميدة، هما حقلان دون مسؤولية مجتمعية إطلاقا بل بالعكس المبالغ التي رصدتها الدولة والجهات المسؤولة لم يتمتع بها السكان ولم ينفذ أي مشروع يعود على الأهالي هناك بالمنفعة، بل أكثر من ذلك هناك من زج بهم في السجن ولكم ملف كبير في هذا الوضع.

يضاف إلى هذا وما تسبب فيه هذا الإجراء الأمني والقضائي والعدلي أن المواطنين المحيطين هناك حرموا حتى من التنقيب عن الماء ونحن نعرف أن الشركات البترولية حيثما انتصبت يمنع على المواطن أن ينقب عن الماء، لكن أن تستفيد شركة إنجليزية أجنبية بخيرات البلاد ولا ينتفع بها أهل البلاد فهذه مظلمة وهذا عجز بل تقصير كبير من قبل الدولة تجاه المواطنين.

في نفس الإطار وما يخص الأنشطة البترولية السيدة الوزيرة لدينا بئران بئر مشترك بين فريانة وفوسانة على مستوى عبد العظيم بودرياس وفي تالة على مستوى زاوية الشافع، هذان البئران مجهولا الهوية إلى حد الآن ونريد أن نعرف من سيادتكم ومن الإطارات معكم ما هو مصير هذين البئرين؟ هل هما بئران للنفط أو للغاز أم هما بئران للماء؟

كذلك في ما يتعلق بالمناجم، مصير المنجم المغلق بالجرف لماذا؟ نريد أن نعرف لماذا أغلق المنجم والحال أن وضعيته ما تزال تسمح بالاستغلال؟

في ما يخص الرخام وهذا أكبر معضلة في القصرين الشمالية، تالة، حيدرة، فوسانة حيث تحولت المدن الثلاث إلى كارثة لا مسؤولية مجتمعية ولا حضور للدولة ولا حضور لوزارة البيئة ولا حضور لكل الأطراف المتدخلة خاصة في إسناد الرخص وفي توقيف اللوبي الذي يسيطر على القطاع ولا ينتفع به أهل الجهة.

هناك استغلال للعمال والأرض والثروات وهناك إفساد كامل للمدينة أو للمدن وللفلاحة وللطبيعة، فلا بد من قانون حازم ومراجعة القوانين الحالية ومراجعة إسناد الرخص ولا بد من توقيف اللوبي المالي الذي يسيطر على الجهة وهذا ما أثر كذلك في تعطيل بعض المشاريع للباعثين الشبان الذين يحاولون بعث الطاقات المتجددة حيث أصبحت نقطة بئر الشعبان في تالة مشهورة لكنها معطلة إلى الآن.

في علاقة أيضا بالغاز الطبيعي السيدة الوزيرة، هل يعقل أن تمر أنابيب الغاز بجهات وهي محرومة من الاستفادة منها وهي في أشد الحاجة إليها وتمت الدراسة منذ 2008 تقريبا وهي جاهزة ولم تنفذ وخمودة تقطعها أنابيب الغاز، قس على ذلك ماجل بلعباس مرورا بولاية قفصة.

المنطقة الصناعية في تالة نسأل لماذا تصرف الدولة وتبذر من المال ما تبذر وتبقى المنطقة مرتعا للأغنام والحيوانات؟ فنحن مشدودون أو مهددون بأخبار تعيسة يرددها الكثيرون أن الجهة جهة إرهاب ومخدرات وسرقة وتحيل ولكن أين الدولة؟ هذا كلام فارغ وهو موجه قصدا لضرب التنمية في الجهة نريد من الدولة ومن وزارة الصناعة والطاقة التدخل في هذا الإطار لتعمير هذه الأماكن وتوفير الشغل للمواطنين وعلى الأقل للاستفادة من الأموال المهدورة.

فسفاط شقطمة في جدليان انتاب الجميع فرح كبير لكن المشروع معطل لحد الآن لماذا؟ هل هذا نتيجة صراع بين اللوبي الذي يسيطر على الفسفاط؟ وهل هو مكتوب على جهة القصرين أن تظل كما يقال "يؤكل تمرنا ونرجم بالنواة"؟ والأكثر أن ترجمنا دولتنا وأن تتركنا للفقر والاحتياج وأن تترك أبناءنا عرضة للهجرة بغير الطرق القانونية والمخدرات والبطالة.

نقطة أخيرة تتعلق بمعمل الرخام بتالة السيدة الوزيرة الذي يسيطر عليه لوبي خطير جدا وآخر توصية من عمال معمل الرخام أنهم يطلبون من الدولة أن تستعيد المعمل وهم مستعدون...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، لقد أضفنا لك دقيقة وبالنسبة إلى التوقيت فأنتم تطلبونه ونود احترامه لا أكثر ولا أقل.

الكلمة الآن للسيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

**السيد وليد حاجي**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

السيدة الوزيرة، نقطة أولى تخص وزارتكم متعلقة بالتعويض بخصوص حق الارتفاق لمرور أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية طبعا هذا الأنبوب يمر عبر القيروان وعبر حاجب العيون وهي معتمدية تنتمي للقيروان.

من غير المعقول أن تنطلق العقود الجديدة من 2019 ويقدم المواطنون ملفاتهم في 2019 واليوم في فيفري 2024 ولا حياة لمن تنادي ولا أحد سأل عن هؤلاء المواطنين ولا أحد أعطانا الحل والمواطنون ينتظرون ولديهم التزامات.

اليوم سيدتي الكريمة في الاتصالات مؤخرا أجابونا أن المدير العام لشركة "SOTUGAT" أو من هو مكلف بالإمضاء لم يكن موجودا وتم تعيينه مؤخرا منذ أسبوعين، يعني هل المواطن في حاجب العيون والقيروان وفي تونس ككل مازال سينتظر خمس أو ست سنوات أخرى أو سنجد له الحلول ويتم التسريع في إعطائه التعويضات؟ فالمواطن والفلاح ليس مسؤولا عن هذه التعقيدات الإدارية السيدة الوزيرة ووزارتكم هي المسؤولة عنها ومطالبة بإيجاد الحلول للمواطنين هذه النقطة الأولى السيدة الوزيرة.

النقطة الثانية، في تونس 2024 وهي معروفة بأنها قوية إداريا ما زلنا نتحدث عن دراسة للربط بالكهرباء تتواصل عاما وعامين يعني أن المواطن ينتظر الدراسة طيلة هذه المدة ثم فيما بعد يدفع ما يطلب منه من أموال وينتظر مرة أخرى عاما أو عامين، ولدي مثالان لمواطنين تاريخ دفع الأموال 30 ديسمبر 2022 دفع مواطن 8 آلاف دينار من أصل 14 ألف دينار ومواطن دفع 12 ألف دينار من أصل 13.800 ألف دينار.

فلا يمكن أن نقول اليوم الشركة الوطنية للكهرباء والغاز عاجزة عن توفير أعمدة كهربائية وعاجزة عن توفير عداد ونجد اليوم التلاميذ يدرسون في انعدام التيار الكهربائي في الأرياف ونرغب في تحسين المستوى الدراسي لأبنائنا التلاميذ، ولا أعرف فيما بعد هل سنلوم أنفسنا أم نلوم مؤسسات الدولة أو من سنلوم؟

هذا صراحة السيدة الوزيرة يجب أن يتم تجاوز هذه الإشكاليات واليوم نجد في معتمدياتنا إشكاليات توفير الإطار العامل فحين أذهب مثلا لحاجب العيون وأجد عون استمرار وحيد وذلك بعد سنوات وهذا العون هو مواطن وإنسان ومن الممكن أن يمرض ويطلب استراحة سنوية، وحين ينقطع التيار الكهربائي في المنطقة الجبلية أو في المنطقة الوسطى في المدينة نبقى ننتظر فريقا يأتينا من القيروان الولاية وفي بعض الأحيان يقول لك سآتيك في الصباح ليس لدي فريق، فيجب أن تكون هناك انتدابات محلية لحلحلة هذا الإشكال ولا نتحدث عن أن وزارة الصناعة والطاقة عاجزة اليوم عن توفير الإطارات أو الانتداب فيجب إيجاد الحلول السيدة الوزيرة في هذا الإطار، نعرف أن ظروف الدولة تكبلكم وهذا عائق ولكن لا بد من إيجاد حلول ولو بالانتداب بالتعاقد، هذه نقطة أخرى السيدة الوزيرة رجاء العمل على تجاوزها.

أعطيك مثالا السيدة الوزيرة منطقة الهوادفية في عمادة الهداية حاجب العيون تقريبا منذ ثلاث أو أربع سنوات طلبنا تهذيب شبكة تتمثل في إضافة عمود كهربائي وسلك واليوم ينتظرون طيلة ثلاث أو أربع سنوات، وإذا كنا سنتعلل أن هناك مواطنا عطل لأنه رفض تركيز العمود في قطعة الأرض الخاصة به فنحن مطالبون بإيجاد الحلول.

السيدة الوزيرة، نحن نتحدث عن دولة القانون والمؤسسات وعن دولة فيها مؤسسات قوية يجب أن تجد الحلول، فإن رفض مواطن تركيز العمود الكهربائي في ضيعته يعني نتوقف وتبقى 50 أو 60 عائلة في الصيف لا يشغلون مكيفا ولا ثلاجة ولا تلفاز وبالتثبت في خصوص هذا الشأن من ضعف الكهرباء في هذه المنطقة نجد "STEG" تولت كهربة بئر عميقة لفلاح في إطار القانون له رخصة تمت كهربتها من خط المواطنين فالفلاح يجب أن نخصص له "ترنزفور" بمفرده حسب ما أعرف وأنتم أدرى في هذا الإطار.

ولو عرفنا منذ البداية أنه سيتسبب في قطع التيار الكهربائي على المواطنين أو إضعافه فليتحمل مسؤوليته ويخصص "ترنزفور" على حسابه الخاص، أم أننا ما زلنا نعمل بالولاءات وهناك مسؤولون ما يزالون يعملون ويوفرون لفلان وغيره ولا يهمنا المواطن وشكرا.

**السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، صباح الخير للجميع،

صباح الخير السيدة الوزيرة،

مرحبا بك نرحب بالسيدة الوزيرة فاطمة ثابت حرم شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وكافة الوفد المرافق لها ونتمنى لها السداد والتوفيق في هذه المهمة الصعبة، بالتوفيق إن شاء الله.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق تفضل.

**السيد حاتم لباوي**

شكرا سيدتي الرئيسة،

شكرا سيدتي الوزيرة،

اليوم ما شاء الله اتفاقية جميلة تبشر بالتحرر الوطني والمضي قدما نحو التحرر الوطني جميل.

سيدتي الوزيرة، حين دخلت علينا دخلت علينا بالبركة، أول لقاء لنا معك في الغد زارنا السيد رئيس الجمهورية في معمل الحلفاء وهي زيارة ننتظرها منذ سنوات وبداية الغيث قطرة وإن شاء الله تواصلون في ملف معمل الحلفاء في إطار إعادة هيكلة المنشآت العمومية.

أمر إلى المسؤولية المجتمعية وقد جعلت هذه المسؤولية المجتمعية لتقليل الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية للمجتمع وسكان الأماكن التي توجد فيها هذه الشركات مثل البترول والغاز وأحدثك عن حقل الدولاب بسبيطلة القصرين وشركة "SERGAZ" صراحة لا تتمتع هذه المناطق فعلا بمسؤولية مجتمعية قليلا من الفتات في العودة المدرسية وغير ذلك وسجل على المسؤولية الاجتماعية.

سيدتي الوزيرة، ندعوك إلى فتح ملف المسؤولية الاجتماعية هل أن فعلا هذه الشركات وهذه المؤسسات تمكن المجتمع والشعب التونسي من حقوقه في إطار المسؤولية الاجتماعية؟ ولا أحدثك عن الجمعيات الرياضية في المناطق الداخلية على سبيل المثال جمعية المستقبل الرياضي بالقصرين التي تشحذ في بعض الأحيان بعض المليمات من السلطة الجهوية بينما ربما كان حقها عند هذه المؤسسات.

النقطة الثانية سيدتي الوزيرة، وسبق أن حدثتكم عنها معمل الآجر بالقصرين وهو معمل بين الدولة التونسية والخاص، هذا المعمل أقفل أبوابه فجأة لا نعرف لماذا ملف غريب صراحة تم تسريح العمال وتوقفت كل الدورة الاقتصادية المحيطة به من عمال وغير ذلك.

هذا المعمل مكسب لماذا؟ "gisement" للطين وراءه على بعد بعض المترات وأنبوب الغاز أيضا، وقد زرته و"صونداج" الماء وسط المعمل وتبعد عنه الطريق الوطنية بعض المترات، يعني كل الظروف ملائمة حتى يكون فعلا معملا ناجحا وكان يصدر للشقيقة الجزائر وليبيا وهو في الوسط ويحل المشكلة ونحن الآن في القصرين نعاني مشكل الآجر ومشكل البناء، وندعوك السيدة الوزيرة ونحن على ثقة بك لحلحلة هذا الملف "لعل على يديك نحجو".

المعامل الخاصة سيدتي الوزيرة، جلها أفلست بعد الكوفيد، المستثمرين الشبان وتم تصنيفهم لدى البنوك يعني تدخل للمعمل تجد الآلات متوقفة والمبنى موجود والناس مرهونة للبنوك فإلى متى؟ إن لم نعطيهم الدعم مرة أخرى ونقسط ديونهم فيمكن في البلاستيك وصنع الحلويات والخياطة فالقصرين توجد بها عدة معامل مغلقة تحتاج فقط دعما صغيرا ولا أحدثك عن المنطقة الصناعية التي عجزت السلطة الجهوية عن توفير الإنارة العمومية وسلك الانترنت فحين لا يجد المستثمر في منطقة صناعية انترنت تعتبر فضيحة وهو غير معقول.

سيدتي الوزيرة، الهياكل الحكومية مثل "API" والمختصة في دراسة المشاريع ودعمها أدعوكم إلى تقييمها فهم أمضوا سنوات عشرين وثلاثين سنة وهناك من لديهم "fonds de commerce" في مكاتبهم فهل فعلا نجحوا في دعم المشاريع والشباب والمستثمرين الشبان؟

ثم أخيرا مشكلة "STEG" مشكلة كبيرة جدا ومشكلة العدادات فعدة منازل في الأرياف وفي الأحياء تنتظر الربط بالكهرباء والمشكل هو انعدام العدادات أو غير ذلك.

أجدد ترحابي بكم في البرلمان ونعول عليك في فتح ملفات القصرين.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثمان دقائق مع إضافة دقيقة.

**السيد مسعود قريرة**

صباح الخير السيدة الوزيرة،

صباح الخير السيدة الرئيسة،

صباح الخير السادة الزملاء،

مرحبا بالجميع،

سيدتي الوزيرة، بوضوح لدي ثلاث مسائل:

مسألة "اكيماد" في جرجيس،

تمكين فضاء الأنشطة الاقتصادية من الغاز الطبيعي بجرجيس،

والنقطة الثالثة مسائل مختلفة.

أولا، شركة "اكيماد" تستغل الآن حقل بيبان وقلالة والزاوية وهناك حقلان مغلقان وهما البيبان وقلالة وحقل وحيد يشغل ثلاثين عاملا لم يتقاضوا أجرهم منذ عشرة أشهر ودخلوا في إضراب

من 1 إلى 8 فيفري وبتدخلات كثيرة تم تأجيله ثم أقروا إضرابا من 20 وتم تأجيله ونحن بصدد إثنائهم بما أوتينا من جهد، فنحن نشتغل "باراشوك" في هذه البلاد وأنتم لكم بعض الحلول وهذا السيد المستغل والمستثمر يستعمل العملة كرهائن لكي يحرج السلطة ويثير الوضع الاجتماعي ويؤدي إلى احتقان.

السلطة المحلية مشكورة قامت بواجبها والسلطة الجهوية واتحاد الشغل وأحسسنا أن الملف بدأ يتحرك حين تم تعيينك أنت على رأس الوزارة بارك الله فيك، لكن المشكل مازال قائما ونحن في حاجة لكل قطرة بترول الذي توقف في حقلين وهم أبناؤنا وأعرف من هو بصدد دفع النفقة وهو مهدد بالسجن كما أن هناك من لديه قرض ولم يسدد لعشرة أشهر وتصور أن لا يتقاضى أي واحد منا السادة الحضور راتبه طيلة عشرة أشهر فما هو وضعه المادي؟

أولا، المطلوب في هذه النقطة هو إعادة تشغيل حقول البيبان وقلالة فنحن نورد البترول بالعملة الصعبة ونحن في حاجة أكيدة لكل قطرة.

ثانيا، تمكين العمال من مستحقاتهم فهؤلاء تونسيون وهذا مستثمر أجنبي فالدولة هي التي تتفاوض مع المستثمر الأجنبي وليس العامل وتجد الحلول معه والحيلولة دون وضعهم كرهائن.

نقطة أخرى الخزانات مملوءة بالبترول في جرجيس وهي تجاوزت عمرها الافتراضي وكلكم الجالسون وراء السيدة الوزيرة لأنها هي جديدة تعرفون بأن هذا واقع وقد انقضى العمر الافتراضي وبالتالي يمكن أن تمثل كارثة بيئية ونخسر ذلك البترول كله وفي منطقة جرجيس السياحية فهذا لا يناسبنا.

مسألة أخرى، كيف ذلك؟ وماذا سنفعل؟ السيدة الوزيرة، لديكم باتفاق مع "اكيماد" 80% من مدخول البترول لأي حساب يختاره و20% أخرى من الدخل "DMO" التي لديكم في الحساب التونسي يمكنكم عن طريق القضاء أو "ETAP" أو أية وسيلة أخرى أن تدفعوا لهؤلاء الناس فهذا السيد ليس "باندي" يتحكم فينا لديكم معه كراس شروط ولم يدفع للناس فكيف يفعل ذلك؟ هل يتصرف حسب رغبته؟

وهذا سيكون مثالا للشركة الأجنبية فنحن في تونس لدينا دولة ولدينا قانون ولن تفعل ما تشاء سيدي المستثمر فهذه مسؤوليتكم والوضع الاجتماعي في جرجيس في هذه النقطة ليس جيدا بتاتا ويمكنكم استغلال "DMO".

أعلمك أنه إلى صبيحة هذا اليوم "اكيماد" لديها 11 ألف برميل نفط في جرجيس يمكنكم حجزها والاستئناس بعدل تنفيذ لخلاص الناس بالتالي هناك رهن يمكنكم التصرف فيه.

سيدتي الوزيرة، لدينا أيضا في هذه المنطقة فضاء الأنشطة الاقتصادية الحرة فالدولة ملتزمة بالربط بكل الشبكات إلى حدود الفضاء الذي تقدم بمطلب لل "STEG" فقال لها اعطيني الغاز فأجابته قرابة 13 مليار والدولة ملتزمة والاتفاق بين الطرفين له مفعول القانون سواء الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين فأين هو التزام الدولة؟ فمصداقية الدولة هو الإيفاء بالتزاماتها فلم توف الدولة بالتزامها وأنتم كوزارة صناعة من ستلتزمون.

نقاط أخرى مختلفة هناك مناطق سكنية في جرجيس يسوقها خط الضغط العالي من الكهرباء وأساسا منطقة الهشام طريق بن قردان حين أنجز منذ أربعين سنة خلت هو معقول ولكن اليوم مات من مات وعاش من عاش وتغيرت الأنظمة والجمهورية ونعيش عصرا جديدا وخط الضغط العالي على بعد بضعة سنتيمترات من منازل السكان.

ومن خلالكم سيدتي الوزيرة، أتوجه إلى الحكومة برمتها في جرجيس هناك مشكل إخوتنا الأفارقة الذين يفكرون الآن في توطينهم بمنطقة تسمى الصلب الجدارية قرب بحيرة البيبان بجرجيس، وهذه منطقة فلاحية منذ عهد قرطاج كانت تسمى الناعورة فيها عديد الآثار والفلاحون في جرجيس وما ترونه من دلاع وزيتون وزيت جزء كبير منها يعملون في النهار في حقولهم ويعودون لبيوتهم ويقيمون مساكن للاستغلال النهاري وحين يغادر يجد فيها الأفارقة بالليل، وهذه المنطقة تبعد 50 كيلومتر من السواحل والمراكب موجودة هناك يعني "جنة وفيها الكعك" فالمركب حاضر والمحرك وبنزين ليبيا موجود في جرجيس املأ ما تستحقه من بنزين وانطلق إلى إيطاليا، وبذلك وفرنا لهم المكان المناسب للرحيل وليبيا على مرمى حجر ويهرب من بوكماش بليبيا ويأتي لهذه المنطقة وهذا سيؤثر سلبا على النشاط الفلاحي في هذه المنطقة وهناك بؤرة.

"أرى تحت الرماد وميض نار  وأخاف أن يكون له ضرام"

فأولئك الفلاحون والناس حين لا يجدون قارورة الغاز بمنازلهم ويجد إفريقي اقتحم منزله فاستعدوا لما قد يحدث من سيء وأقول هذا للحكومة والسيد وزير الداخلية والسيد وزير الخارجية ولكافة السلطة التنفيذية برمتها كي لا يقول أحد " je ne suis pas au courant" وكلكم على بينة الآن من هذا الملف ومن خلالكم أتوجه إلى الحكومة.

والحل في نقلهم من المنطقة السياحية التي الحقوا بها ضررا بساغو جرجيس وقدمت عريضة في ذلك إلى السيد رئيس البرلمان وإلى الحكومة والسيد الوالي لكن لا يعني أن نحل مشكلا ونصنع مشكلا آخر، نعم يجب ترحيلهم من المنطقة السياحية ونحن على أبواب سياحة لكن هذه المنقطة فيها "des maisons d'hôtes" كذلك فهي منطقة جميلة على البحر وهي ترفيهية فلاحية بحرية، هل نقوم بوضع هؤلاء الناس فيها هذا لا ينم عن حسن الذوق والخيارات المناسبة، نعم لنقلهم في ظروف إنسانية مقبولة لأنهم إخوتنا الأفارقة ونحن أفارقة ولكن لا يعني على حساب فلاحي ومواطني جرجيس ومستقبلها الفلاحي.

أرجو أن تؤخذ هذه النقاط بعين الاعتبار وفقكم الله في مهمتكم الجديدة وشكرا لكم ولمساعديكم على إنجاز هذه المهمات العسيرة والسلام عليكم.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية لها ثلاث دقائق مع إضافة دقيقة تفضلي.

**السيدة عواطف الشنيتي**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة الصناعة،

مرحبا بكفاءات تونس ونسائها،

أريد أن أشكر مديرة الديوان وكذلك الاطارات الذين عملوا معنا وأرهقوا كثيرا خلال مناقشة الميزانية.

السيدة الوزيرة، سأتحدث اليوم "dans deux volets " لن نكذب على بعضنا ليس لدينا بترولا في تونس وحين نعمل بـ 10 و20% مقارنة مع ليبيا والجزائر لن يأتي إلينا المستثمرون، أطلب منك السيدة الوزيرة، أن تركزي على الفسفاط والطاقات المتجددة، حين تركزين على شيئين يعملان بحساب 50%، الفسفاط بحساب 50% والطاقات المتجددة 2.16 يعتبر هذا فضيحة في تونس في حين أن لدينا 11 شهرا وعشرة أشهر شمس.

لقد بلغني السيدة الوزيرة، أنك ابنة الصناعة من فضلك ركزي على هذين الشيئين ولا نستمر في البكاء يوميا عند انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر الاعتمادات.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، سأنتقل إلى موضوع جهوي، أنا أصيلة ولاية باجة، لدينا منطقة صناعية في تبرسق-دقة صدرت في الرائد الرسمي في 20 أكتوبر، طلبت من الـ "API" أن يقوموا بتهيئتها

فقالوا ما زلنا بصدد درس الموضوع، من فضلك السيدة الوزيرة، إن "STEG" هي تحت إرادتك ومن منظوريك والآن نحن نعيش التغيرات المناخية، صحيح أن باجة كانت ولاية فلاحية وحتى لا يغادر المواطنون أماكنهم أحدثوا لنا هذه المناطق الصناعية.

هناك أيضا تيبار، صحيح أنها تتبع المجلس الجهوي لكن لديكم "technique" أرسلوا لنا وفدا يزورنا ويعمل حتى نعطي أملا للناس أما في خصوص التشريعات ليس لدينا مشكل ولكن الأمر يتعلق بالأفراد خاصة أننا أعطينا وعودا للناس وإذا كان بإمكانك القيام بأي بشيء فما عليك إلا تسوية الأمور لأنه بدون إرادة منك فإن كلامنا سيكون بدون جدوى.

لدينا أيضا "gaz de ville" السيدة الوزيرة، يمر بجانبنا من أرياف تبرسق وتيبار وباجة الجنوبية، يقول يمر من هنا ولا يمكنه المرور من الجهة الأخرى وهذه هي "la discrimination" التي أتحدث عنها كيف يمر من جهة ونتجاهل الأخرى ليتم نقله الى الجهة التالية فأنا أيضا لا يمكنني قبول هذا الشيء وما يمكن تفعيله على الميدان فلنقم به من أجل منح الأمل للناس، نحن لا نطلب أن نصبح هونغ كونغ فهذا هو حقنا، اعطونا حقنا في التنمية وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم منير كموني غير منتمي له أربع دقائق مع إضافة دقيقة إذا أراد طبعا. تفضل.

**السيد منير كموني**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم والوفد المرافق لها،

أولا، أود أن أهنئك بنيل ثقة السيد رئيس الجمهورية لإدارة هذه الوزارة المهمة ونتمنى لك كل التوفيق والنجاح في هذه المهمة الجسيمة وهي في نظرنا تقوم على رهانات عديدة:

أوّلها، الحفاظ على ثروات البلاد ومقدراتها في مجال الطاقة والمناجم وحسن استغلالها لدعم موارد الدولة والتخفيف من عبء المديونية وضمن هذا المحور، يتنزل مشروع قانون اليوم ونحن ندعم هذا التوجه مادام المستفيد شركة تونسية وهي المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، التي نرجو تمكينها من المرونة في الإجراءات وتطويرها لتقوم بدورها في هذا المجال لمزيد الحوكمة وننبه إلى ضرورة إيلاء مسار التقاضي الجاري الاهتمام اللازم لحسم ملف بأقل التكاليف الممكنة.

ثانيا، الرهانات وهو تحريك عجلة الاستثمار وبعث المؤسسات الصناعية ومساعدة الشركات التي تمر بظروف صعبة وذلك بتيسير الإجراءات وتوحيدها ومراجعة القوانين المكبلة والعراقيل البيروقراطية وتسوية وضعية المناطق الصناعية المعطلة في المناطق الداخلية وأنت خبيرة في هذا المجال، بمزيد التنسيق مع الوزارات والشركات والوكالات المعنية، يمكنك الإذن بتحريك عديد الملفات من ذلك المنطقة الصناعية بأولاد الشامخ والمنطقة الصناعية بهبيرة والمنطقة الصناعية بشربان والتي وضعنا ملفها بين أيديكم ولمسنا تعاونا وتفهما من إدارتكم وأعوانكم مشكورون ولكن نرجو التسريع في اتخاذ القرار للمرور إلى مرحلة أخرى مع وزارة التجهيز والفلاحة وأملاك الدولة نظرا لأهمية هذا الملف في تحريك التنمية في هذه الجهات المهمشة.

النقطة الثالثة أو ثالث هذه الرهانات هو مكافحة الفساد الذي يعطل التطور ويستنزف ثروات البلاد وهو رهان محوري إذ أن سيادة رئيس الجمهورية أعلن الحرب عليه منذ توليه السلطة وزيارته الأخيرة للمؤسسات الصناعية الكبرى والتي تزامنت مع تعيينكم خير دليلا على أهمية هذا الرهان.

سيدتي الوزيرة، وصلتنا عديد الملفات إلى لجنة تطوير الإدارة والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد، تقريبا عشرة ملفات كلها في مجال نظركم كما ذكرت زميلتنا فاطمة المسدي منذ قليل هناك عديد الملفات الحارقة لا بد من فتحها ولا بد من الاستماع إلى وجهة نظر المبلغين، فإن كانوا مصيبين لا بد من إنصافهم وإن كانوا مخطئين أو بلاغات كيدية فليتحملوا مسؤوليتهم في هذا.

سيدتي الوزيرة، لم ينته الفساد مع العشرية السابقة أو التي سبقتها، من سيبلغ مستقبلا عن شبهات الفساد حين نرى المبلغين مثل هناء عياد وفاخر الصغير وعصام الفتات وعادل الرقيق، لقد ذكرت بعض الأسماء التي تتداول إعلاميا ولكن هناك أسماء عديدة أخرى، فمن سيبلغ إذا رأوا هؤلاء يطردون تعسفا وينكل بهم اليوم أمام أعين الدولة وبدون اعتبار للقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 وخاصة الفصل 35 منه.

في نهاية هذا التدخل أجدد رجائي لك بكل التوفيق في هذه المهمة وتحقيق كل الآمال المعلقة عليكم وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق مع إضافة دقيقة إذا أراد تفضل.

**السيد مختار عبد المولى**

شكرا السيدة الرئيسة،

نحيي مجددا السيدة الوزيرة والفريق المرافق لها،

إن كل المؤشرات والعوامل تؤهل تونس أن تصبح مركزا إقليميا للطاقات المتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر بما يدعم الأمن الطاقي ودمج مصادر الطاقات المتجددة وجعل القطاع أكثر جذبا ولابد من بعث مجلة للطاقات البديلة على غرار المجلات الأخرى وكما يتوجّب التأكيد على العامل الوطني في مثل هذه المشاريع خاصة تحديد الأطراف المعنية بعملية الإنتاج وتصدير الطاقة إلى أوروبا.

السيدة الوزيرة، لا بد من تدقيق العائدات المالية للبلاد حتى لا يسقط القطاع ضحية هيمنة الشركات الأجنبية وتغييب الاستثمارات الوطنية بحجة صعوبة التمويل ولذا يجب أن يبقى النصيب الأكبر من الاستثمارات للدولة التونسية حصرا.

لهذا أتوقع منكم السيدة الكريمة، الوعي الحاد بهذا الأمر حتى لا تبقى بلادنا كما بقيت لعقود طويلة في قطاعات استراتيجية أخرى تلهث وراء استعادة كامل سيادتها.

يجب الوقوف على واقع قطاع المحروقات السيدة المحترمة، من حيث مستوى الإنتاج وكيفية التصرف في عائداته ورفع العدادات من عدمه وعدد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع في تونس وإن هذه المقدرات ملك للشعب التونسي تستغل من قبل الشركات العالمية منذ عقود طويلة التي لابد من مراجعتها واستعادة القرار السيادي للدولة.

ويجب التصحيح والتثبيت في الدراسات الجيولوجية المغلوطة والتي تبين أن الحوض ممتد بين الدول الثلاث ورغم توسط تونس فإن الكميات البترولية المتوفرة دون المأمول وأن حوض غدامس في الجنوب التونسي هو حوض رسوبي كبير ولكن الخصائص الجيولوجية المكونة له نسبيا ضعيفة بالمكونات الصخرية للحوض الذي يصل بين دول الجوار.

أما فيما يخص المسؤولية المجتمعية للشركات المنتصبة في صحراء تطاوين السيدة الكريمة، إن الكثير منها تخلى عن التزاماته التعاقدية وعدم القيام بدوره الفاعل في معاضدة مجهود الدولة من حيث التشغيل وتنمية المناطق القريبة لحضيرة العمل ومن خلال دعم البنية التحتية والمساهمة في التنمية الثقافية والرياضية والبيئية وعلى وزارة الطاقة والمناجم أن تراقب وتحاسب هذه الشركات التي أخلّت ولم تلتزم بتعهداتها.

السيدة المحترمة، أريد أن أسوق إليك بعض المشاكل في علاقة بشركة البستنة والغراسات بتطاوين، كل شهر يعاني أعوان هذه الشركة من عدم صرف الأجور في وقتها لماذا هذا التهميش السيدة الوزيرة؟ ومن غير المعقول تعامل هذه الوزارة بنوع من اللامبالاة مع الشعب التونسي وتتناسى أن أغلب موارد هذه الوزارة من حقول الغاز في تلك المنطقة.

هناك مشاكل حقيقية السيدة الوزيرة، في تعامل هذه الوزارة مع أهالي تطاوين، نفس المشكل ونفس الإشكاليات لم يتم حلها رغم تدخلنا مع الوزارة في عديد المناسبات، خاصة أيضا مشكل آخر في علاقة بالشركة التونسية للأنشطة البترولية ومعلوم أنها ذات مساهمة في شركة تطاوين للخدمات بما يقارب 40% ، نفس المشكل لابد من تدخل مجلس الإدارة لحل المشاكل والاضطرابات ولا بد من حل كل الإشكاليات فلا يحق لنا السيدة الوزيرة، أن نتصرف مع هكذا شركات وطنية بهذه الطريقة وليس لنا الحق أن نكون فقراء فتونس لديها العديد من المقومات حتى لا تبقى الأجور معطلة بهذه الطريقة.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى وحدة معالجة الغاز بتطاوين من غير المعقول أن يتواصل تعطيل المشروع منذ أكثر من سنتين ويعاني أكثر من 96 عامل وإطار من البطالة القسرية ويجب على وزارة الطاقة والمناجم التدخل العاجل لإعادة وتعجيل استئناف هذه الأشغال لما لهذا المشروع من أهمية في دفع القطاع الصناعي في الجهة التي تضم ثاني أكبر مخزون من الجبس في العالم، كما أن تزويد المؤسسات الصناعية بالجهة بالغاز الطبيعي سيمكن حتما من دخول هذه الشركات إلى مجال المنافسة مع نظيراتها في جهات أخرى.

أخيرا، يجب فتح ملفات الفساد في علاقة بإيقاف هذا المشروع، السيدة الوزيرة، غاز، يعني وحدة معالجة...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان مع إضافة دقيقة. تفضل.

**السيد معز الرياحي**

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتوجه إلى سيادتكم بمجموعة من النقاط تتعلق:

أولا، الثروات الباطنية التونسية وهذه هي المرة الثالثة التي أطالب فيها مدّ البرلمان بنسخ أو بملف العقود المبرمة الخاصة بالثورات الباطنية التونسية، نريد تصحيح الوضعية القانونية والمركز القانوني للدولة التونسية بهذه العقود التي فيها كثيرا من الغبن للشعب التونسي صاحب السيادة ونريد أن نصحّح هذه الوضعية ونبيع ملكنا طبقا للأسعار العالمية الحالية.

فالملح اليوم خاصة التونسي يستخرج منه اليورانيوم ولا يعقل أن نبيعه بأسعار زهيدة بسبب وضعية كنا فيها تحت الاستعمار ثم تتواصل بعد الاستقلال، لا بد من مراجعة هذه العقود ومد البرلمان بملفها للاطلاع عليها من طرف اللجنة المختصة والجلسة العامة هذا أولا.

ثانيا، أطلب من سيادتكم السيدة الوزيرة، زيارة ميدانية للوقوف على وضع المناطق الصناعية بولاية باجة وخاصة مجاز الباب تستور وقبلاط، لدينا عدة معامل مغلقة خاصة في تستور وقبلاط وكذلك حتى في مجاز الباب.

ثالثا، أريد لفتة إنسانية من سيادتكم، من خلال شركة "STEG" للفئات الضعيفة غير القادرة على تسديد معاليم الكهرباء لدينا عدة وضعيات سيدتي الوزيرة فالناس غير قادرين على العيش فما بالك بسداد فاتورة الكهرباء، لذلك لا بد من مراجعة هذه المعاليم في هذا الخصوص خاصة أنه أضيفت إلى هذه الفئة فئة الموظفين من ذوي الدخل المحدود، أرجو منكم التدخل الإنساني في هذا الموضوع ووفقكم الله وبارك فيكم.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق مع إضافة دقيقة. تفضل.

**السيد يوسف التومي**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم السيدة الوزيرة والوفد المرافق لكم،

أولا، نتمنى لكم التوفيق في مهامكم وهي ليست مهمة سهلة ولكن إن شاء الله مع الإرادة والعزيمة والصدق تتقدم الأمور

لقد أردت الحديث في موضوع تحسين مناخ الاستثمار. فما هي استراتيجية الوزارة اليوم في تحسين مناخ الاستثمار؟ خاصة السيدة الوزيرة في دعم المنتوج التونسي، اليوم لم نلاحظ دعما للمنتوج التونسي حيث تدخل عليه سلعا من الخارج ونستهلك العملة الصعبة، في حين أن اليوم له دور أساسي وركيزة أساسية في الاقتصاد وتعرفون السيدة الوزيرة من الذي يدفع الاداءات ويشغل فهو طبعا المستثمر والمنتوج التونسي الموجود.

السيدة الوزيرة، نطلب منك فتح ملف معمل ألبان سيدي بوعلي من ولاية سوسة والمعامل الآلية بالساحل، حيث انجر عن ذلك بطالة العمال وربما أيضا سبب غلق المعامل الآلية بالساحل أننا أدخلنا عليها أيضا السلع التركية التي جعلت هذا المعمل يمر بصعوبات إلى أن تم غلقه في النهاية.

السيدة الوزيرة، أردت أن أتساءل ما هي استراتيجية الوزارة في مجال الانتقال الطاقي؟ كما تعرفون السيدة الوزيرة، أن هذا اليوم مهم جدا اليوم خاصة أننا نرى أن هناك عدة جمعيات ودول متعاونة في هذا المجال فما هي استراتيجية الوزارة في هذا المجال؟

السيدة الوزيرة، لدي رسالة اليوم من معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، كان المواطنون يقومون بخلاص فواتير الكهرباء ورفع العدادات في شركة "STEG" بسوسة المدينة وكنا نعتقد أنه سيكون هناك فرعا لتقريب الخدمات لكن وجدنا العكس حيث انتقلت الخدمات إلى مدينة مساكن وأصبح المواطن يتنقل بوسيلتي نقل ثم يترجل قرابة كيلومترا ونصف وهذا الفرع موجود في حي.

السيدة الوزيرة، لا يعقل أن نرى اليوم كبار السن وأمهاتنا يتكبدون العناء وليست المشكلة في خلاص الفاتورة السيدة الوزيرة حيث يمكنهم أن يسددوا هذه المعاليم في أقرب فرع ولكن الإشكال في الكشوفات والمشكل الذي طرح أن "STEG" أصبحت لا ترفع العداد من المنازل وأصبح المواطن ترد عليه الفاتورة بالملايين ثم يتم قطع التيار الكهربائي عنه وتطالبه بالخلاص.

هذا لا يعقل، السيدة الوزيرة، على الأقل يتم رفع العداد وتعرفون الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد والمواطن التونسي غير قادر اليوم، تكون الفاتورة على الأقل مقبولة أفضل من مثقلة.

السيدة الوزيرة، أردت الحديث عن الضغط العالي، لقد قدمت بلدية زاوية سوسة مطالب لإزالة الضغط العالي وصارت فيه عديد الحوادث مثلما تفضل زميلي وقال بأن هناك ما يقارب 40 و50 عاما لهذا الضغط وهو الآن يمرّ فوق المنازل ونرجو السيدة الوزيرة النظر في هذا المطلب أي إزالة الضغط العالي لبئر الحلو ونهج اليمن حي بوزعبية من مدينة زاوية سوسة.

السيدة الوزيرة، تقدمت بلدية قصيبة سوسة والثريات بمطلب في احداث منطقة صناعية في المنطقة، الرجاء النظر في هذا المطلب خاصة أنها بلدية ضعيفة الموارد، تعرفين السيدة الوزيرة أن بالمناطق الصناعية واحدائها يتوفر المعلوم على المؤسسات للبلديات ويجعلها بلديات غنية ويمكنها تحقيق التنمية في مناطقها وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء من السيد الزميل المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ دوره في الكلمة.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار الزارعي عن الأمانة والعمل له خمس دقائق مع إضافة دقيقة. تفضل.

**السيد عبد الستار الزارعي**

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية إلى وزارة الصناعة والطاقة والمناجم،

نرحب بالسيدة الوزيرة ونهنئها بهذا المنصب،

من خلالك، سيدتي الوزيرة، سأوجه رسالة إلى كل الحكومة وإلى كل مسؤول يعيّنه السيد الرئيس.

إن الشعب التونسي له ثقة في هذا المسار وله ثقة كبيرة في رئيس الجمهورية، أعيدها وللمرة الألف وليس من باب النفاق أو الكذب أعزكم الله لأننا نعرف أعداء هذا المسار وأعداء رئيس الجمهورية كل من يقول هذا الكلام يعتقد أننا بصدد تغيير الـ "système" أبدا.

من المفروض أن يكون كل مسؤول يعينه رئيس الجمهورية سواء كان امرأة أو رجلا، في المكان المناسب وما نعانيه اليوم وتعانيه تونس هو الفساد وشعارنا هو مقاومة الفساد لأن الشعب التونسي ملّ وينتظر التغيير الحقيقي لهذه البلاد، إن وزارتكم وزارة الصناعة والطاقة والمناجم وباعتبار معرفتنا لثرواتنا فإن تونس غنية ويتوفر فيها كل شيء.

دعوني أتحدث باسم المواطن، كما تعرفون أن المواطن التونسي ذكي وواع ويفهم كل شيء وخاصة بعد الثورة لأن الحرية الحمد لله موجودة وأصبح المواطن يتكلم في كل شيء، هناك العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها حول ثروات تونس، هناك من يقول لدينا مناطق في الصحراء ليس لنا حق الدخول إليها، نطلب منك السيدة الوزيرة أن تفندي هذا الكلام وأن تثبتي للمواطن التونسي أن لدينا مناطق صحراء الى حد الآن للأسف، -هذا ما يروّج- بأنها ليست تحت السيطرة التونسية وأنها إلى حد الآن مستعمرة فرنسية ،نريد منكم أن تثبتوا هذا خاصة أننا في هذا المسار الذي من المفروض أن تكون فيه الشفافية والوضوح وأن يعرف المواطن التونسي كل شيء.

مثال، يقولون أن في تلك العشرية السوداء جدّد الوزير الأول السابق مهدي جمعة كل العقود مع فرنسا، خاصة أننا في حرب استقلال، نحن فعلا في حرب استقلال، نحن نريد تأميم ثرواتنا وتونس قادرة ولها من الكفاءات ومن الثروة وموقعها الجغرافي فقط ثروة لابد أن نثبت هذا وأن يسترجع الشعب التونسي ثقته في الدولة ونحن نعرف أن هناك دولة عميقة عميلة ونحن لها بالمرصاد وسنحاربها بكل ما أوتينا من قوة من أجل تونس ومن أجل شعبها.

الحديث عن ثرواتنا، نحن لدينا ثروات كثيرة ولدينا البدائل ففي تونس الشمس موجودة تقريبا على مدار سنة كاملة والرياح موجودة. إن المواطن التونسي وكذلك الفلاح وحتى الشركات أصبحوا غير قادرين على خلاص فاتورة "STEG" لأنها أصبحت بأثمان مشطة والبديل موجود لدينا فلا بد أن تتوجه تونس إلى الصين وإلى إفريقيا لجلب الاستثمار لأن تونس في وضعها الاقتصادي لن تخرج من هذه الازمة إلا بالتركيز على الاستثمار.

سيدتي الوزيرة، نحن في حاجة إلى المناطق الصناعية وإن لزم الأمر لا بد ان تكون لنا في كل معتمدية مناطق صناعية وإن لزم الأمر في كل عمادة حتى نكون جاهزين للنهوض بواقع اقتصادنا المريض والذي ينتظر منا الوقوف جميعا من أجل انعاشه...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد سامي السيد غير منتمي له أربع دقائق مع إضافة دقيقة. تفضل.

**السيد سامي السيد**

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيدة الوزيرة ونتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهامكم رفقة ممثلي وزارتكم.

طبعا، لقد ثمنّا في لجنة الصناعة مشروع القانون سيدي الكيلاني ونبارك لتونس لأنه أصبح اليوم مائة بالمائة ملك تونس وقد وقع التساؤل عن موضوع الجانب الصيني الذي أعطى لمؤسسة أخرى تلك الأسهم، نتمنى أن تكون أمورنا على ما يرام من الجانب القانوني ووقع تفسير من السادة ممثلي الوزارة أنه لا يوجد مشكل نظرا إلى أن العقود قد نصت على المحافظة على هذا الموضوع.

مجال البترول مجال كبير جدا، أتمنى وأطلب منك السيدة الرئيسة، أن يقع تأجيل النظر في مشروع هذا القانون ويقع تنظيم

يوم دراسي في الأكاديمية البرلمانية لشرح وتوضيح مسألة المحروقات، طبعا هذا عن طريق البرلمان وقد تدارسنا هذا الموضوع في لجنة الصناعة.

في خصوص موضوع هذا البئر لا بد من استغلاله استغلالا تاما قد تكون طاقة إنتاجه قد تراجعت الآن لكننا نحاول ويجب أن يعرف الجميع أن عمليات التنقيب ليست سهلة ومكلفة لكننا نحاول أن نستمد منه أكثر ما يمكن من المدخرات المتوفرة فيه لاستغلالها.

استراتيجية الوزارة السيدة الوزيرة في استئناف التنقيب عن البترول، لقد ذكرت الزميلة ربما ليس لدينا بترول لكن ربما هناك برامج أو لكم استراتيجية في الوزارة لزيادة انتاج الغاز والنفط عن طريق استئناف التنقيب.

إن التأهيل الذي ذكرته في السابق مع السيدة رئيسة الديوان مشكورة في مهامها أيضا وقامت بالواجب خلال النظر في الميزانية مع الطاقم المرافق لها وقلنا بأن هناك برنامج تأهيل في خصوص موضوع مصفاة "STIR" في بنزرت لترفيع نسبة انتاجها.

العمل على تطوير المنتوجات البترولية عبر أنابيب من الصخيرة إلى المناطق الساحلية، هذا هام جدا السيدة الوزيرة، لقد تطرقنا إليه في السابق ونتمنى أن يكون هناك برنامجا لهذا الموضوع.

بالنسبة إلى المؤسسات العمومية، لا بد من تأهيلها والبحث عن خطوط تمويل وقد ذكرت هذا السيدة وزيرة المالية مشكورة أيضا، هناك تحركات للبحث عن خطوط تمويل لتأهيل المؤسسات العمومية كما أن وجودها من شأنه أن يحدث توازنا في الاقتصاد التونسي مع دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة للقطاع الخاص طبعا لتشجيعهم على الإنتاج الوافر الذي ينفع الاقتصاد التونسي.

الإسراع في إحداث مجلة المحروقات وهذا هام جدا وهي موجودة لكن هناك حسب السيدة الرئيسة المديرة العامة مشكورة أيضا بينت لنا في لجنة الصناعة أن هناك مشاريع قوانين جديدة وتحيينا لمجلة المحروقات للحفاظ على القطاع ومزيد من الإنتاج فيه.

المناطق الصناعية، لقد كررت ذلك عدة مرات، لدينا 14 منطقة صناعية بجهة بنزرت وليس لنا ممثلا أو إدارة جهوية للوكالة العقارية في هذه الولاية ولا يوجد من يعتني بها كما ينبغي، صحيح أن المسافة بين تونس وبنزرت تقدر بـ 60 كيلومتر لكن عندما تكون الوضعية قريبة من المستثمر فإنه يمكننا تحسين الاستثمار وإيجاد المستثمرين.

الفسفاط، وقع الإقرار في الميزانية أننا سنصل في سنة 2024 إلى 6 مليون طن، نتمنى أن نصل السيدة الوزيرة إلى هذه الكمية التي قد تدعم التمويل للدولة التونسية وتعزز الخزينة العامة وجميعنا يعمل على ذلك.

حماية المنتوجات السيدة الوزيرة، الصناعية التونسية، لا بد من التنسيق مع وزارة التجارة لحماية المنتوج التونسي والغلق مع هذه البوابات حيث أن التجارة الموازية تضر بعض المنتوجات...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق مع إضافة دقيقة تفضل.

**السيد محمد الشعباني**

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لك،

محدثكم اليوم النائب عن دائرة فريانة ماجل بلعباس ولاية القصرين، أين تنتصب محطة ضخ الغاز "SERGAZ" القادم من القطر الجزائري الشقيق ربما المحطة التي يتفرع عنها خطان رئيسيان للغاز، وهذه المحطة تمثل شريان الحياة في تونس تقريبا في توفير الكهرباء والخط المتجه للهوارية تقريبا خمس محطات لتوليد الكهرباء من بينهم اثنان منتصبان بولاية القصرين فريانة وسبيطلة، محطة الغاز هذه الموجودة هي تقريبا نعمة من المفروض على الشعب التونسي ولكن سأقولها كانت نقمة على الجهة و خاصة ولاية القصرين حيث أن هذه المحطة مع محطتي توليد الكهرباء لم تتسبب تقريبا إلاّ في المحاكمات الأمنية لشبابنا هناك، أتذكروا شباب أولاد مرزوق المحيطين بهذه المحطة والمحاكمات نحن مع تطبيق القانون، نعم ولكن لنكن واضحين الشباب لم يذهب للاحتجاج بدون سبب " pour le plaisir " لقد احتج الشباب احج لأنه في حاجة إلى التشغيل وفي حاجة أن تشع هذه المحطة اجتماعيا وتقوم بدورها.

لا ننسى آخرهم فاخر الصغيري ورشيد برهومي وهو كفاءة من الكفاءات قضى 15 سنة عمل في محطات البترول وحضر في الليلة التي تمت فيها العملية التي سميت إرهابية وكان دوره إيجابيا يتكافأ بأن وقع طرده وتشريده في الشوارع والله أعلم بحال عائلته.

فلنكن واضحين، لقد زار رئيس الجمهورية المنطقة ومن المضحكات المبكيات بعد زيارته لم يخسروا على الطريق الوطنية إلا بعض الإسمنت وأغلقوا الحفر فقط. سيدتي الوزيرة، هذه المنطقة الموجود بها محطة الغاز "SERGAZ" وفيها محطات لتوليد الكهرباء يوجد بها أماكن في الريف إلى الآن تفتقر للكهرباء في أم علي، في سبيطلة، في القصرين، في الماجل وفي فريانة وأين شئت، هناك مواطنون وافقوا على تزويدهم بالكهرباء متى سيتم ذلك؟ سيتم تركيز الأعمدة بعد 3 سنوات هذا هو الموجود ببرنامجهم يعني هكذا تكافئ.

محطة "SERGAZ" التي من المفروض أن تشع إيجابيا بجانبها مدرسة بدون كهرباء، بجانبها مدرسة بدون أنابيب غاز للتدفئة ومحطة "SERGAZ" هذه وهذا الخط الذي يمر بأرض الفلاحين لم يتحصلوا على التعويضات إلا بعد سنوات وبالاعتصامات وغيره، إن ما هو منصوص عليه دستوريا أن الحكومة هي التي توفر هذا وليس المواطن الذي يعتصم ويحاول ويحاكم ليوفروا له الكهرباء أو غيره، في ولاية القصرين هناك حقل الدولاب وحقل طم صميدة هذا الصندوق الأسود منذ سنوات ومنذ عقود، ينتج البترول ولكن لا خبر عنه بل بالعكس، خلال العشرية السابقة في حقل الدولاب، كثير من الشباب اعتصموا في الجبل ووقعت محاكمتهم، طمصميدة بجانبها قريتان، بوشبكة الحدودية ودرلاية يطالب أهاليهم بتوفير الماء الصالح الشراب في بئر وهي محطة عاجزة أن تحفر لهم بئرا.

مدرسة دارنة أو غيرها إلى الآن التلاميذ يستعملون حطب الجبل للتدفئة، بالله عليكم هل نحن من الشعب التونسي أم لا؟ هل لنا سيادة على هذه المقدرات الوطنية أم لا؟ من يتحكم فيها؟ أقول لك بصراحة حتى العمال الذين في هذه المحطات غير موجودين.

الغاز الذي يقطع المعتمديتين هناك خط باتجاه الحوض المنجمي لإنتاج الفسفاط ونحن مع هذا ولكن معتمدية ماجل بلعباس لم يعطوها الغاز الطبيعي يمر بجانبها وعلى مقربة 2 كم. كيف تريدون من الشعب التونسي أن يثبت أن له ثقة في هذه

الحكومة أوفي نواب شعبه أو في مسؤوليه أو في رئيسه؟ يمر بفريانة خطا غاز ولا يقع مدّها بالغاز نفس الشيء ببودرياس والمحطة موجودة هناك والخط يمر عبرهم قد لن يلحقهم نصيب إلا عند انفجار ذلك الخط لا قدر الله حينها سيعتبرونهم في عداد الموتى، بعد الثورة، اشترت الدولة الأرض بالمنطقة الصناعية بماجل بلعباس الأرض...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

سيدي الزميل، لقد أضفنا دقيقة لتوقيتك الأصلي. دقيقة أخرى.

**السيد محمد الشعباني**

رجاء، لم يبق لدي المزيد من الوقت.

سيدتي الوزيرة، لقد منّ علينا الله ونتمنى أن يثبت هذا الحلم حيث وفر "bailleur de fonds" مستثمر أجنبي الأموال لتوسعة محطة إنتاج الكهرباء بفريانة بإضافة محطة بخارية ومحطة شمسية إلى هذه المحطة، نعوّل عليك وعلى السيدة وزيرة البيئة لمساعدتنا حتى لا يبقى هذا مجرد حلم ويبقى لعدة سنوات أو ينتقل إلى جهات متنفذة.

سيدتي الوزيرة، أطالبك أيضا بتجهيز وتهيئة المنطقة الصناعية بفريانة والمنطقة الصناعية بماجل بلعباس، حتى لا نبقى نتوسّل مطالب وحقوقا واجبة على الدولة وخاصة في مسار 25 جويلية وهذا لم يعد يقبل التأجيل ولكم التوفيق.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة منال بديدة غير منتمية لها خمس دقائق توقيت أصلي مع إضافة دقيقة ثم دقيقة أخرى مضافة إليها من قبل السيد الزميل إبراهيم حسن تفضلي.

**السيدة منال بديدة**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وكافة الإطارات المرافقة مع تمنياتنا لكم بالتوفيق.

يعرض علينا اليوم، قانون للموافقة على امتياز استغلال المحروقات سيدي الكيلاني موضوع الطاقة وما أدراك ما موضوع الطاقة، الطاقة أنا أعتبرها موضوع أمن قومي وليس موضوع يهم الصناعة والتنمية.

ثروات الشعب المنهوبة على مدى عقود وعقود، ثروات بلادنا التي يذهب نصفها إلى المستثمر الأجنبي تحت غطاء امتياز استغلال المحروقات، فهل من حق الشعب التونسي أن يحلم برفع يد الأجنبي عن ثرواتنا الطبيعية؟ هل من حقنا أن نحلم بالتأمينات؟ بلادنا موجودة بين دولتين غنيتين بالبترول والغاز فكيف يمكن لباطنها ألا يكون غنيا؟ أيضا لماذا تصل نسبة العثور على البترول في الجزائر وليبيا إلى 50% أي عند حفر بئران أكيد ستكون واحدة نتيجتها إيجابية بينما في بلادنا تكون نسبة العثور على البترول 20% أي عند حفر خمس آبار واحدة فقد تكون نتيجتها إيجابية وهذا أمر لا يستقيم لا علميا ولا منطقيا ولا رياضيا أم قُدّر لنا أن يكون حتى باطن الأرض ناكرا لحقوقنا وثرواتنا؟

السيدة الوزيرة، يجب أن تحقق شركات البترول أرباحا لفائدة الدولة وليس أرباحا على حساب الدولة والشعب.

كلنا يعلم أن الانتاج تقلص منذ سنة 1996 وسجلنا عجزا طاقيا بداية من سنة 2000، في الحقيقة منذ سنة 2000دخلنا في عجز تشريعي وطاقي وفلاحي واقتصادي ومنذ تلك السنة لم نستطع أن نعود إلى نسق النمو الذي شهدناه في التسعينات وإذا أردنا الانطلاق الحقيقي في الإصلاح يجب أن نعود إلى دراسة تلك السنة سنة 2000 لمعرفة الأسباب الحقيقية التي جعلتنا نشهد انتكاسا على جميع الأصعدة، سؤال آخر يطرح نفسه هنا، لماذا تكون عقود الامتياز لفترة طويلة الأمد جدا تصل إلى 50 سنة مثل حقل سيدي ليتيّم الذي وقع التمديد فيه لسنة 2048.

يعني لا يكفي أن نحرم الجيل الحالي من ثرواته بل أكثر من ذلك، نتخذ القرارات في شأن وعوضا عن الأجيال اللاحقة؟ استبشرنا خيرا بالمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية التي كنا نحلم أن نستعيد من خلالها حقوقنا المنهوبة، لكن ما يثير الاستغراب هنا لماذا كل المؤسسات في العالم العاملة في مجال النفط رابحة جدا إلا المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية مديونة للدولة والبنوك والصناديق الاجتماعية وحتى للمزودين؟ لماذا لا نضع برنامجا واستراتيجية لتطوير هذه الشركة؟ لماذا لا يقع الاستئناس بالتجربة الماليزية والتجارب النفطية في الهند ومصر والبرازيل وأندونيسيا؟ هذه الدول التي توفرت فيها الإرادة لرفع تنافسية شركاتها الوطنية وعدم الاعتماد الكلي على الشركات الأجنبية.

إن أزمة الطاقة في تونس ليست أزمة عجز ولا أزمة إنتاج ولا أزمة استكشاف، هي بالأساس أزمة سيادة وطنية هي أزمة قرار.

أيضا، لماذا كل هذا الغموض حول موضوع الطاقة؟ فهل هو من الممنوع الكلام عنه أو هو من المسكوت عنه؟ من حق الشعب التونسي أن يعرف العدد الفعلي للآبار المنتجة ومن حقه أن يعرف نتيجة نسبة الاحتياطي ومن حقه أن ينتفع بعائدات هذه الثروة، هنا أسأل لماذا لا نعيد تجربة سنة 1980 عندما أنشأنا صندوق استثمار من قطاع الطاقة تودع فيه عائدات النفط والغاز لاستغلالها في قطاعات أخرى، هذه التجربة النموذجية التي وقع العمل بها مدة سنة واحدة؟

صحيح، أن الدولة تعطي نصف الامتياز لشركات أجنبية لأنه للأسف مؤسستنا التونسية للأنشطة البترولية غير قادرة على الاستغلال بنفسها فمتى ستعمل "L'ETAP" على امتلاك المهارات اللازمة من لوجستية ومالية وإدارية وخبرة ميدانية؟ متى ستمرّ من خبرة الأفراد إلى خبرة المؤسسة؟ لدينا في بلادنا من الخبرات والمهندسين والعاملين الأكفاء في هذا المجال.

الحلول باختصار سيدة الوزيرة:

أولا، إعداد مخطط طويل الأمد وشامل ومفصل عن الطاقة في تونس مشترك بين مجلس نواب الشعب والوزارة، مخطط ملزم لكل الوزارات المتعاقبة إذ لا يعقل أن يضع أحد الوزراء الخطوط الأولى في الاصلاح ويأتي الذي يليه للبدء في مخطط جديد، كما يجب أن يشمل هذا المخطط كل الوزارات في الطاقة لأنها موضوع لا يهم فقط وزارتكم بل يهم وزارة المالية والتجهيز والبيئة وحتى التعليم العالي الذي يجب أن يخلق اختصاصات علمية جديدة ومتطور مع موضوع الطاقة.

ثانيا، تحيين مجلة المحروقات خاصة في موضوع العمالة الأجنبية وعدم تكفل الدولة بأجور الأجانب حتى نفسح المجال لليد العاملة التونسية لتكتسب الخبرات.

ثالثا، إلغاء العمل بنظام السيارات الوظيفية التي تكلّف الدولة لوحدها مليارات من المحروقات.

رابعا، وضع استراتيجية لتكوين كفاءات قادرة على التعامل مع المخاطر المحتملة عند الاستكشاف والإنتاج.

خامسا، الإسراع بمراجعة كل العقود التي حصلت قبل الاستقلال وبعده وقبل الثورة وبعدها.

سادسا، الاستثمار...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له ست دقائق مع إضافة دقيقة. تفضل

**السيد عبد القادر بن زينب**

شكرا السيدة الرئيسة،

أريد أن أرحب بالسيدة الوزيرة وأهنئها بثقة رئيس الجمهورية في شخصها.

بسم الله الرحمن الرحيم،

بودي أن يأخذ السادة الوزراء والسادة الضيوف كلام السادة النواب على محمل الجد، لأنني أعتقد أنّ الجميع يعرف أنّ كل النواب ملمّون بالمشاكل الموجودة في البلاد شأنهم شأن أغلبية الشعب التونسي.

السيدة الوزيرة، تعتبر وزارة الطاقة والمناجم من الوزارات المهمة، لكني أعتقد أننا اكتشفنا في المدة الأخيرة أنّ كل وزارة تعمل على حدة وكل وزارة لا يهمها إلا إنقاذ نفسها وكل وزارة تفكر ماذا يمكن أن تدخل للدولة وماذا يمكن أن تعمل وفي الأخير نجد المواطن دائما يعاني ولا يوجد شيء.

هناك تساؤلات السيدة الوزيرة، عندما نقول وزارة الطاقة والمناجم، في مرحلة أولى، أريد أن أتحدث عن الفسفاط، نحن دولة منتجة للفسفاط لكن يمكن أن نأخذ الفسفاط أكثر مما تأخذه الدول بالخارج من ناحية السعر بجانبنا ليبيا والجزائر من منتجي البترول سعر لتر وقود بـ 150 مليم بالعملة التونسية ونحن اليوم بلغ طن "Dap" أكثر من ألف دينار وطن الأمونيتر ثم نطالب وزارة التجارة ووزارة الفلاحة بشراء البطاطا بـ 500 و600 مليم. الفلاح الذي يعاني وكأنه شمعة تنطفئ يوميا لا نأخذه بعين الاعتبار، أنت تقول ما تريد وأنا أفعل ما أريد وأنفذ القرارات التي أريدها إذا اشتريت "Dap" فمرحبا بك وإذا امتنعت فلتتحمل مسؤوليتك فعوض البكاء على الأطلال بأن الحبوب أصبحت باهظة في السوق نجد الأمونيتر والـ "Dap" غير موجودين في السوق المحلية ليعاني الفلاح بعد أن رزقنا الله الغيث لابد أن يغيب الأمونيتر.

نحن الآن نطلب من الله الغيث والأمونيتر أو أكثر أزوط، ألا يمكن لوزارة الفلاحة اليوم التنسيق مع وزارة الطاقة والمناجم؟ لقد استماتت وزارة المالية لإسقاط مشروع القانون لنتجه نحو الـ "photovoltaïque" ونشجع المصانع ونستعمل الطاقة النظيفة والطاقة البديلة وتصبح مصدر أموال أخرى تدخل إلى الدولة وإلى الشركات، أسقطنا هذا القانون ورفعت الجلسة ووقعت اتصالات هاتفية وأقنعوا النواب الذين ليس لديهم دراية، ليس على سوء نية وإنما على حسن نية، نحن نجهز القانون ونستعد له وغدا نجد أنفسنا جاهزون ونشجع المصانع التي تستهلك أكثر من المواطن العادي في الطاقة هذا لم يتم، كيف تريدون أن ننقذ البلاد؟ مازلنا نفكر بالطريقة التقليدية.

هل تعلمين السيدة الوزيرة، أن هناك مصانع يسجلون لهم أتاوة في فاتورة الكهرباء بـ 3000 آلاف دينار استعمل الغاز أو لم يستعمل "معيز ولو طاروا" هذا لأنك مجبر، أين التشجيعات؟ بينوا لنا التشجيعات؟ وكيف تريدون إنقاذ البلاد؟ هل بهذه الطريقة؟ بالأتاوة؟ اليوم، الفلاح يعاني، أصحاب المصانع يعانون، كيف سنتقدم؟ ليس بالطريقة التقليدية، اليوم قلنا أن لدينا ثورة تشريعية وثورة لتغيير العقلية، فإن السيد الوزير عليه ألا يعمل بالإملاءات القديمة يجب التنسيق مع كل الوزارات فنحن بلد صغير وإذا كنا لا نريد الأكل من وراء البحار فلنشجع الفلاح ونمنحه الامتيازات. أين الامتيازات؟ هذا غير موجود، لا يوجد أي امتياز لا للمصنّع ولا للفلاح، بودنا أن تقع مراجعة هذا الأمر، اليوم تأمين الفسفاط ثروة وطنية لكننا مازلنا نعمل بالآليات القديمة ومن المتضرر؟ المواطن الفقير.

هناك كذلك تساؤل مهم ففي وقت من الأوقات ذهب السيد يوسف الشاهد ولبس "casque" وحقل النوارة، أين وصل حقل النوارة؟ أحيطونا علما بما يقع، تأتون بقوانين ونصادق عليها وأحيانا تجد المسؤول منزعجا لأن الأسئلة التي نطرحها في غير محلها، علينا أن نختار أسئلتنا بكل حذر.

لقد فرّ هو من كان معه ولم يصرحوا بالحقيقة لماذا تقع محاسبتهم، وقع إيهامنا بحقل النوارة واستبشر المواطنون وفي الأخير تبين أنه وهم، هل كل شيء كان وهما في هذه البلاد؟ هناك نقاط استفهام كبيرة كل شيء يكشفه رئيس الجمهورية، لماذا يذهب رئيس الجمهورية بنفسه حتى مجرد نافورة موجودة في البلفيدير يجب أن يعاينها رئيس الجمهورية، معمل الحلفاء لابد أن يذهب إليه رئيس الجمهورية؟ مخزن الديوانة في ولاية باجة يجب أن يذهب إليه رئيس الجمهورية؟

لنتعاون مع بعضنا فالنائب ليس عدوا للوزير ولا لهذا الوطن، لقد جئنا من أجل العمل والمساعدة وإذا لم ينجح هذا النظام لا قدر الله فإن جميعنا موجود على قائمة المحاسبة، سيحاسبوننا أننا أغرقنا البلاد بالديون والقروض والأموال التي دخلت البلاد من قبل "FMI" ومن البنوك ثم غادرت البلاد مرة أخرى بأرقام سرية ونحن ندفع ثمنها الآن وصامتون ولكن إلى متى؟ ضعونا "à la page" لنفهم ما يحدث وكل من أذنب في حق هذه البلاد فليحاسب.

كلمة أخيرة، السيدة الوزيرة، لابد من مراجعة للفسفاط ليتمكن الفلاح من شراء هذه المادة بسعر زهيد ليوفر سلعا للفلاحين وللمواطنين ونفس العملية للمصانع المصانع لتستعيد نشاطها من جديد، رفقا بهذه الشركات الصغيرة...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق توقيت أصلي مع إضافة دقيقة.

**السيد عبد الجليل الهاني**

شكرا، صباح الخير زملائي،

صباح الخير السيدة الوزيرة ومرافقها،

في الحقيقة إن موضوع تجديد اتفاقيات استغلال الحقول النفطية هذه تم طرحها في وقت سابق وأعيد طرحها اليوم، وقد ورد هذا المقترح وهناك مقترحين آخرين في تجديد اتفاقيات أخرى.

لقد تفاءلنا خيرا أن الإنتاج الطاقي و"L'ETAP"هي المسؤولة الأولى وستتحمل بمفردها مواصلة استغلال الحقل النفطي سيدي الكيلاني وهذا مؤشر طيب أن لدينا من الإمكانيات المالية والمادية والفنية للمواصلة في الإنتاج الذاتي للطاقة، لكن السيدة الوزيرة مبارك عليك المهمة والمنصب تكليف أكثر منه تشريف والمهمة صعبة والحمل ثقيل والتركة ثقيلة أيضا.

السيدة الوزيرة، جميع المؤشرات في القطاع المنجمي وفي قطاع استخراج الثروات الطبيعية في تراجع كل المؤشرات تراجعت والعجز الطاقي تضاعف خلال العشر سنوات الأخيرة، واستمعت لرقم يقول بأن العجز الطاقي قد تقلص هذه السنة ولكن لو نعود لسبب تقلصه ليس لأننا قمنا بـ "économie" إنما لأن الإنتاج تقلص وثانيا لأن الاستهلاك والطلب تقلص لماذا؟ لأن الاستثمار نقص وعندما يتقلص الاستثمار بالطبع سينقص الاستهلاك وسنقلص قليلا من عجز الميزان الطاقي.

السيدة الوزيرة، إن تجديد كل هذه الاتفاقيات أمر جيد ولكن ما لاحظته هو أننا كنا ننتج 120 ألف برميل واليوم أصبحنا ننتج 30 أو 35 ألف برميل في اليوم أي بعبارة أخرى بخصوص عمليات التنقيب لا توجد لدينا طلبات كبرى في عمليات التنقيب في البلاد التونسية، وهذا يحيلنا للتوجه إلى ما يتجه إليه العالم بصفة عامة هو "décarbonations" للاقتصاد، وهذا سيضطرني للحديث وقد تطرق له زميلي حول موضوع الاستماتة التي حصلت مع وزارة المالية في عدم منح تسهيلات في الاستثمار بنسبة 50% لكبار المستهلكين الذين يقومون بالإنتاج الذاتي للطاقة عن طريق الطاقات المتجددة، وهذا المقترح مع الأسف بعد أن تم تمريره في المرة الأولى تم التراجع عنه وذلك تحت ضغط وكما قلت بالاستماتة من وزارة المالية بتعلة عدم وجود التمويلات وغير قادرين على توفيرها لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

هذا التمويل السيدة الوزيرة نريد أن نعمل عليه في المرحلة القادمة مع بعضنا مع وكالة التحكم في الطاقة ومع صندوق الانتقال الطاقي، وبهذه المناسبة سنعول كثيرا بما أن السيد رئيس الجمهورية عين مؤخرا كتابة دولة وعين مسؤولا على رأسها وعين أيضا مسؤولا على الانتقال الطاقي وهذا سيساعدنا جدا للاستعداد لمشروع الانتقال الطاقي ونحقق النسبة المأمولة في 2030 ولو أن هذا صعب جدا لأننا بدأنا من سنة 2005 لكن النتائج التي تحققت بالتشاريع والقوانين الموجودة إلى حد اليوم ما زلنا في 2,7% وهذه النسبة السيدة الوزيرة حتى نصل إليها تتطلب عملا جبارا وعلينا أن نعمل على التشجيع في هذا المجال واتخاذ قرارات كبرى وجريئة لنحاول دفع الإنتاج وتشجيع المنتجين وخاصة كبار المنتجين.

أطالب بمدي ببعض الاستفسارات وببعض المعلومات في عدد المؤسسات الكبرى المستهلكة للطاقة، هل أن شركة الكهرباء والغاز لديها قائمة في هذه المؤسسات وقامت بتحديد هذه الشركات وهل وضعت هدفا في كيفية التعامل معهم؟

ثانيا، أريد أن أعرف على مدى العشر سنوات أو منذ أن تم بعث صندوق الانتقال الطاقي كم قيمة المنح التي تم إسنادها في اتجاه التشجيع الذاتي للطاقة.

كذلك السيدة الوزيرة، في أوروبا هناك توجه نحو إنتاج الهيدروجين الأخضر اليوم خاصة مع ألمانيا، وكنا قد أبرمنا معها اتفاقية سنة 2022 إن لم أكن مخطئا وأخذنا 31 مليون أورو كمنحة للبحوث ولإحداث الدراسات اللازمة للتوجه في إنتاج الهيدروجين الأخضر وألمانيا وضعت هدفا بخصوصه أن سنة 2045 سيصل إنتاج الطاقة النظيفة بنسبة مائة بالمائة وذلك بتخفيض الاستهلاك لما يقارب 100 مليون طن من الهيدروجين الأخضر، وتونس موجودة على البحر الأبيض المتوسط بإمكاننا إنتاج هذه الطاقات ويمكن أن يكون للاستعمال المحلي وتصديرها نحو أوروبا التي ذهبت اليوم في اتجاه "décarbonations" لاقتصادها وذهبت باتجاه إنتاج الطاقات النظيفة...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم رمزي الشتيوي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق كتوقيت أصلي مع إضافة دقيقة تفضل.

**السيد رمزي الشتيوي**

شكرا.

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أولا، نبارك تعيينكم على رأس وزارة الصناعة والمناجم والطاقة خاصة وأنك كفاءة من أبناء الوزارة.

سيدتي الوزيرة، إن مشاغل ولاية توزر متعددة وأخص بالذكر منها ما يلي:

المركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر الذي تم بعثه برأس مال قدره 1 مليون دينار منذ سنة 2014 وهو رأس مال مخصص لإنجاز الدراسات وقد تم استكمالها وذلك بإحداث أربع مناطق صناعية وتم الحصول على التراخيص اللازمة وقصد الشروع في تهيئة هذه المناطق على مراحل وتبلغ كلفة تهيئة منطقتين صناعيتين حوالي 11 مليون دينار، وعلى هذا الأساس تم طلب الترفيع في رأس المال ليبلغ 5 مليون دينار ولم نتحصل إلا بزيادة 1 مليون دينار، لذلك المطلوب السيدة الوزيرة التدخل العاجل لإعطاء التوصيات الحاسمة للمساهمين العموميين قصد الترفيع في رأس مال المركب الصناعي التكنولوجي بتوزر ليلعب دوره التنموي بالجهة.

ثانيا، لا بد من دعم الصناعات التحويلية للتمور والإشكال الحقيقي يتمثل في نقص التأطير الفني وأقترح على سيادتكم بعث مشروع عن طريق وكالة التعاون الفني يعنى بالمساندة الفنية خاصة بسلاسل قيمة للتمور باعتماد منظومات الجودة داخل الوحدات الصناعية والمرافقة في تصدير المنتوجات من الصناعات التحويلية للتمور ويمكن أن تشارك الدولة في هذا البرنامج عن طريق صندوق النهوض بجودة التمور.

سيدتي الوزيرة، الرجاء أن يكون هذا المشروع من بين أهداف وزارتكم خاصة وأن له أبعادا تنموية ويمكن أن يوفر مخزونا هاما من العملة الصعبة.

ثالثا، لقد أقرت بلديتي توزر ونفطة مناطق صناعية منذ أكثر من ثلاثين سنة ومع الأسف إلى حد اليوم غير مهيأة وعليه فإنه من الضروري إدماج هذه المناطق ضمن تدخلات وزارة الصناعة قصد تهيئتها وذلك لاستغلالها على أحسن وجه.

رابعا، سيدتي الوزيرة، إن ولاية توزر تفتقر إلى شبكة الغاز الطبيعي وهذا أصبح يمثل عائقا أمام جلب الاستثمار المستهلك للطاقة وعليه فإننا نطلب من سيادتكم إعداد خطة عمل لربط توزر بالغاز الطبيعي، ويمكن استغلال الاتفاقية المتعلقة بتنمية المناطق الحدودية قصد جلب مستحقات كامل الولاية من ولاية الوادي الجزائرية إلى معبر حزوة الطالب العربي وتتكفل الدولة التونسية بمد شبكات التوزيع داخل الولاية وأعول سيدتي الوزيرة على جديتكم لتحقيق التنمية بولاية توزر وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم أمين المباركي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق مع إضافة دقيقة، تفضل.

**السيد محمد أمين مباركي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكل إطارات الوزارة،

في الحقيقة السيدة الوزيرة لنتحدث عن شباب ولاية القصرين، الشباب المعطل عن العمل.

ولاية القصرين وأنا ابن دائرة سبيبة جدليان والعيون، سأتحدث عن معتمدية جدليان التي يوجد بها مشروع مهم ومهم جدا، هو مشروع فسفاط شقطمة السيدة الوزيرة، هذا المشروع أصبح حلما لنا كشباب معتمدية جدليان، سأمدك بتفاصيل عن هذا المشروع السيدة الوزيرة، مشروع فسفاط شقطمة وهذا الفسفاط يتميز بجودة عالمية ومردودية عالية وهذا المشروع المتمركز بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين سيساهم في حل جملة من الإشكاليات الموجودة خاصة في المناطق المجاورة، على غرار بين 450 أو أكثر من 500 موطن شغل مباشر وأكثر من ألف موطن شغل بطريقة غير مباشرة.

وهذا المنجم هو منجم سطحي فوق جبل يحتوي على حوالي ست مقاطع كاف اللوز والقصعة الكبيرة وسيدي علي بن أم الزين وقصعة الزرباط وكاف العقاب ودوار أولاد حمودة الكائنة بعمادة عين أم الجدور من معتمدية جدليان والتي تبعد حوالي 210 على مركز العاصمة.

سيدتي الوزيرة، لم نفهم متى سيتم الشروع في هذا المشروع، فالشريك التونسي والشريك الأسترالي تقدموا بملفات منذ أكثر من سنة لاستخراج رخصة بحث أولى وأرادوا الحصول على رخصة استغلال ولكن إلى حد الآن لم يتلقوا ردا من الوزارة، أجابتهم الوزارة في مرحلة سابقة وطلبت منهم رخصة بحث ثانية وتقدموا برخصة بحث ثانية ولكن إلى حد الآن لم يتمكنوا من الحصول عليها.

نريد أن نفهم السيدة الوزيرة، هل هذا المشروع هو موجود أو غير موجود لأن هذا المشروع سيساهم مساهمة كبرى للبلاد قبل أن يساهم في ولاية القصرين فهو فسفاط ذات جودة عالمية واقتصاد بلادنا الآن سلبي، وإن لم يكن لدى الدولة أو الوزارة استراتيجية واضحة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية وخاصة أن هذا المشروع سيكون له مردودية كبرى على الدولة التونسية السيدة الوزيرة ومن حقنا نحن كشباب جدليان وكشباب ولاية القصرين الحصول على شغل فالقصرين مصنفة من أفقر المعتمديات في الجمهورية التونسية بينما الذي يوجد بالقصرين الفسفاط والرخام كان من المفروض أن تصنف القصرين من أغنى المعتمديات في الجمهورية التونسية، نتمنى السيدة الوزيرة أنه بوجودك على رأس الوزارة يتم حل هذا الإشكال بالنسبة إلى مشروع فسفاط شقطمة.

السيدة الوزيرة، لدينا مناطق في معتمدية العيون وفي معتمدية سبيبة إبراهيم الزهار والبرك والقرين والطاهر بن زعرة إلى حد الآن يعانون من انقطاع الكهرباء، لا ندري نحن في سنة 2024 والناس ما زالت تعيش على "القازة" في الليل، هل التلاميذ لهم الحق في أن يدرسوا أم لا؟ هل من حقهم أن يراجعوا دروسهم ليلا أم لا؟ لقد تقدموا بطلب منذ مدة وكانت الإجابة سنبدأ في "haute tension" سنمدكم بالضغط العالي للكهرباء ولكن إلى حد الآن لم يتم من ذلك شيء.

أنتظر إجاباتكم السيدة الوزيرة ولك مني كل الاحترام والشكر والتقدير وشكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للزميل المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار له أربع دقائق كتوقيت أصلي مع إضافة دقيقة، تفضل.

**السيد يسري البواب**

شكرا السيدة الرئيسة، شكرا على سعة صدركم بارك الله فيك،

مرحبا السيدة الوزيرة،

مبارك عليكم تنصيبكم على رأس هذه الوزارة وأعانك الله على حملك،

مرحبا بإطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، سأربط كلامي بكلام زميلي، أتمنى أن نعرف في عهدك كم لدينا من مدخرات في ثرواتنا الطبيعية ونتمنى أن نستطيع في عهدك أن نعرف العدد الصحيح لقدرتنا الإنتاجية ولا أن نجد بئرا تستغلها شركات أجنبية ثم بعد ذلك نتسلمها نقول أن قدرتها الإنتاجية أصبحت ضعيفة وبعد ذلك بقدرة قادر إذا كنا سنعمل بقدرة قادر السيدة الوزيرة ازدادت القدرة الإنتاجية لهذه البئر، فهذا الشكل فإن الأمور غير واضحة إن عرفنا هذا من إطارات الوزارة فإن هذا أمر يبعث على القلق.

السيدة الوزيرة، أتطرق لموضوع آخر بالنسبة لإنجاز المشاريع الكبرى، يمكنني أن أعرج بعض الشيء على مسألة "STEG" بالنسبة لي اليوم "STEG" كشركة وطنية نريد أن نحافظ عليها، نريدها أن تبقى شركة وطنية ونخاف أن تتعرض للمشاكل وللمحاولات القديمة لخوصصتها.

السيدة الوزيرة، إن تأخر إنجاز مشاريع الشركة التونسية للكهرباء والغاز خاصة على مستوى الشبكات ما هي الأسباب السيدة الوزيرة؟ الأسباب متعددة مثلا "le décret d'utilité publique" هذا ما تصدره الوزارة وهذا بالقانون من مشمولاتكم لا يصدر بالسرعة المطلوبة ففي بعض الأحيان ينتهي المشروع والـ "décret" لم يصدر بعد.

لماذا السيدة الوزيرة لا يتم إصدار "décret" مثلما يحصل مثلا بخصوص مسدي خدمات الهاتف والأنترنت أو حتى بخصوص فريق الغاز الموجود لديكم "basse pression" أي يتم إصدار "décret" فقط فلا نبقى في كل مشروع يتم إصدار "décret" خاص به ونحن نعلم حجم البيروقراطية الكبيرة التي تعاني منها هذه البلاد والتي تتسبب في تعطيل كبير في إنجاز المشاريع.

هناك مشكل آخر السيدة الوزيرة، منح رخصة النشاط "l'agrément" بالنسبة إلى مشاريع هذه الشركة لماذا يتم تسليمها من قبل وزارة التجهيز والإسكان، هل ستسند وزارة التجهيز والإسكان لشركات مقاولات لا تدري هل لديهم خبرة في مشاريع "STEG" وهي مشاريع ذات خصوصية لماذا نذهب مباشرة إلى وزارة التجهيز والإسكان؟ هذا غير معقول، لماذا لا تكون لجنة الرخص هذه موجودة تحت إشراف وزارتكم وتتكون بالأساس من خبرات الوزارة و "STEG" والشركات الوطنية المماثلة فهذه مشاريع كبرى في اختصاص معين وليست مشاريع تهم الطرقات أو أشياء أخرى، هذه تعد اختصاصات كبرى تقنية يمكن أن تستفاد من خبرات الوزارة ونحن لدينا ثقة في كل الوزارات وهناك آليات الرقابة والوزارة تقوم بتسهيل هذا الموضوع.

بالنسبة إلى المشاريع الكبرى هناك مشكل، لقد حضرت مرة في نقاش السيدة الوزيرة، هناك مسؤول يخرج سيارة ليبحث عن برميل زيت ليقوم بـ"vidange" في المركز الموجود فيه من أجل وجود مشكل أولا مع مراقبي المصاريف العمومية على مستوى الشراءات وهناك مشكل في "procédure d'achat" الموجودة وخاصة في "consommable"، هناك "l'appel d'offre"، هناك أشياء لا تنتظر إن لم نعد لها برامج قبلية وإن لم ننظر إلى الأمام حتى لا نسقط في "pénurie" التي من الممكن أن تضر بالـ " Centrale" حيث أقوم بإخراج كل يوم سيارة للبحث عن "bidon d'huile" لأقوم بالـ "vidange" وهذا يمثل مشكل يجب منح مدير عام "STEG"...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

إضافة دقيقة.

**السيد يسري البواب**

الأهلية للقيام بهذه الشراءات خاصة في الـ "consommable" السيدة الوزيرة وأنتم تعرفون أهمية الموضوع.

بسرعة بخصوص الإدارات الجهوية لا بد من تدعيم اللامركزية سواء في "STEG" أو في الوزارة وتحيين الهيكل التنظيمي الذي أصبح يعطل مردودية الإطارات الموجودة في الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشكرا السيدة الوزيرة.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له سبع دقائق مع إضافة دقيقة، تفضل.

**السيد محمد علي فنيرة**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرحبا بكافة الطاقم المرافق لك،

السيدة الوزيرة، إنه تكليف وليس تشريف، أود مدك ببسطة عن الوزارة:

أود أن أبدأ من الصناعة: الحالة كارثية في الصناعة، تراجع في الإنتاج مثلما ذكر زميلي هناك نقص في استهلاك الطاقة إذن هناك نقص في الإنتاج.

خطوط دفع تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في وزارتك لا تتجاوز 13 مليار وهذه تمثل كارثة عظمى وهذا موجود في المهمة التي قدمت للجنة الصناعة، رصد لـ "L'API" 5 مليارات فقط بينما هي تحتاج إلى مائة مليار لبعث "zone" يتم إسنادها في مهمة الصناعة 5 مليارات، "Technopole" يتم إسناده 8 مليارات.

السيدة الوزيرة، انتشرت الصناعة على أراضي فلاحية وأنتم لا تعملون في أراضي صناعية ليستثمر فيها المستثمرون وهذا فيما يخص الصناعة.

فيما يخص المناجم السيدة الوزيرة، مقاطع مغلقة وهي تؤدي إلى مشاريع كبرى معطلة، طرقات متوقفة وقد قمت بإيقاف الرخص.

الفسفاط السيدة الوزيرة، أنتجنا 2,8 مليون طن هذه السنة في سنة 2010 كنا ننتج 8 مليون طن، هل تعلمين أننا وضعنا هدفا في سنة 2024 تسجيل 6 مليون طن فإن واصلنا على نفس هذا النسق فلن نسجل حتى 4 طن وليس 6 لذلك حتى هدفك لا يمكن أن تصل إليه.

الطاقة السيدة الوزيرة، رخص البحث كان لدينا 52 رخصة 2010 أصبحت 49 رخصة في سنة 2019، اليوم 16 رخصة بحث وهذه كارثة فنحن بصدد الإنحدار.

كميات النفط المستخرجة كنا نسجل 7,8 مليون طن اليوم نسجل 4 مليون طن.

عجز طاقي بنسبة 55% للدولة التونسية يكلفها دعم 7086 مليار من ميزانية الدولة، 10% من ميزانية الدولة يذهب في الدعم، في ميزانيتك 5% من الناتج الداخلي الخام لهذه الدولة يذهب كدعم 7500 مليار، هل تعلمين كم نحقق في التنمية السيدة الوزيرة؟ نحقق 5 آلاف واليوم لم نعد قادرين على تحقيق تنمية بل أصبحنا قادرين على دعم الطاقة.

السيدة الوزيرة، كنت متواجدا في قمة الأطراف في دبي وحضرت اجتماعات النواب من كامل العالم للأسف تتذيل تونس الترتيب في الانتقال الطاقي، نحتل المرتبة الأخيرة السيدة الوزيرة بـ 2,7%. المغرب السيدة الوزيرة 23%، الأردن 30%، مصر التي يوجد بها 160 مليون يوجد بها 11% طاقة متجددة وتونس 2,7 وهذه تمثل كارثة عظمى، بلادنا كانت تحتل أعلى الترتيب اليوم أصبحت تتذيل الترتيب بين الأمم.

السيدة الوزيرة، أهدافنا في 2030 أن يصبح لدينا 35% من الطاقات المتجددة واليوم نسجل 2,7 أي في ظرف ست سنوات يجب أن نحقق 32%، كيف يمكن تحقيق هذا؟ هل أنت قادرة أن تحققي هذا؟ ماذا أعددت لتحقق هذه النسبة؟ هذه هي الأسئلة التي يجب طرحها. أقول لك أنت والمجموعة غير قادرين على هذا الهدف.

في 2050 السيدة الوزيرة 100 مائة بالمائة إنتاج طاقة متجددة، 0 انبعاثات كربونية هذا ما اتفق حوله العالم اليوم، هل نحن قادرين على تحقيق هذا؟ ليكن بعلمك إن كنا غير قادرين على تحقيق هذا فإننا سندفع "les taxes carbone" كل مصدر من الدولة التونسية يدفع ولا تكون لديه نفس الحظوظ بالخارج.

لقد أعددت لك بعض الحلول السيدة الوزيرة وأنت ما زلت جديدة بإمكان هذه الحلول أن تنفعنا وتنفعك:

- مشروع "ELMED" يخرج من الوزارة ويصبح مشروع رئاسي ويتابعه رئيس الجمهورية أو سيصبح على مستوى الوزارة مشروعا معطلا،

- مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط يخرج من الوزارة ويصبح مشروع رئاسي ويتابعه رئيس الجمهورية وإلا فإنه حاليا في وزارتكم مشروع معطل،

- أشغال الحقول السيدة الوزيرة، 80 ميقاواط في سيدي بوزيد، 50 في توزر و200 في تطاوين أين هذه الأشغال؟ أين وصلت؟ كله حبرا على ورق.

ربط محطة القيروان، لقد وعدتمونا بأن تنطلق الأشغال في أواخر سنة 2023 إلى غاية اليوم لم يتم ربط محطة القيروان،

تسريع إسناد العروض 1700 ميقاواط إلى حد اليوم حبرا على ورق منها 300 ستكون في الخبثة سيدي بوزيد وفي قابس في الهيشة،

تسريع إسناد الجولة الثانية بـ 350 ميقاواط، أين هي؟

تسريع نظام التراخيص لـ 10 ميقاواط ولـ 1 ميقاواط الذي سنسند في حدود ألفين ميقاواط لم يحصل،

الإنتاج الذاتي السيدة الوزيرة، اترك الناس يقومون بالتركيب في منازلهم لدينا 3 ملايين مسكن في تونس إن قام كل شخص بتركيب كلغ نحقق اليوم 3 ملايين كلغ اليوم، إن رفعت يدك على المساكن فقط سترى ماذا سيحصل في تونس.

السيدة الوزيرة، لا أدري هل تم إعلامك أم لا قبل أن تدخلي للوزارة أن لديك 7 آلاف منزل قاموا بتركيز "الفوطوفلطاييك" وليس لهم عدادات ومنهم من ينتظر في عداد منذ أكثر من سنة ونصف، هل أنتم مع "الفوطوفلطاييك" أم أنكم تدفعون البلاد إلى الوراء، نريد أن نفهم ماذا تفعلون كوزارة، هل تعلمين السيدة الوزيرة أن "STEG" تجري "appel d'offre" ثلاث مرات وثلاث مرات يسقط فإلى متى يتواصل العمل بهذه الطريقة؟

أكمل السيدة الوزيرة، المناطق الصناعية اليوم أي مستثمر يريد أن يستثمر في الطاقة البديلة يتم إعلامه بأن الشبكة ممتلئة وأنه لا يستطيع أن يستثمر. إذن فسروا لنا، هل نريد أن يقوم المستثمرين بالتركيب أم لا، لقد أصبحتم متناقضين اليوم في كلامكم، إن كان المستثمر يقول أريد أن أستثمر تقول له الشبكة ممتلئة هنا يكون هناك تضارب في الأقوال وعلى الوزارة أن توضح هذا ولماذا وصلنا إلى شبكة ممتلئة...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

دقيقة.

**السيد محمد علي فنيرة**

"L'hydrogène vert" اليوم غير موجود في مهمتكم في الوزارة كنا نراه في سنة 2020 لكن في سنة 2024 تم حذفه.

النفايات اليوم طاقة في البلدان المتقدمة اليوم النفايات غطت المناطق في تونس.

أكمل الطاقة النووية الجميع تحدث عنها إلا تونس آخر اهتماماتها اليوم.

استكمال النصوص الترتيبية السيدة الوزيرة، هناك العديد من القوانين تنقصها النصوص الترتيبية ونحن هنا في المجلس لن نقبل أي قانون بدون نصوص ترتيبية مرافقة.

رفع المعاليم الديوانية اليوم على المكونات وعلى التجهيزات التي لها علاقة بالطاقة المتجددة، إن لم تقوموا به أنتم فإننا سنقوم به نحن في ميزانية الدولة هذه السنة، إن كنتم غير قادرين فمجلس النواب قادر اليوم أن يغير ويبني بلدا جديدا.

السيدة الوزيرة، من الواضح أنه لا توجد لديكم خارطة طريق ولهذا فإني أستدعيك للجنة...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، شكرا سيدي الزميل.

الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية لها ثماني دقائق مع إضافة دقيقة، تفضلي.

**السيدة ريم المعشاوي**

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا مرة أخرى بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

سيدتي الوزيرة، نناقش اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال سيدي الكيلاني ونتمنى السيدة الوزيرة أن يأتي اليوم الذي تستغل فيه تونس ما تبقى من المحروقات بصيغة "تونسي تونسي" لكن سأبقى في نفس الموضوع، موضوع الطاقة والمحروقات ولدينا السيدة الوزيرة العديد من المواضيع الكبرى التي تتطلب النقاش فيها مطولا صلب لجنة الطاقة والصناعة والثروات الطبيعية وأخص بالذكر مشروع فسفاط صراورتان، نريد أن نتحدث السيدة الوزيرة في "historique" المشروع وفي المشاكل الحقيقية وفي مآل هذا المشروع، علينا أن نتحدث في هذا الموضوع بجدية وبصراحة، ثم أمر السيدة الوزيرة.

في نقطة أولى سأتحدث عن الوضع الطاقي الراهن الذي يتسم اليوم بالتراجع المتسارع للإنتاج الوطني من نفط ومن غاز وكذلك سنتحدث أيضا عن البطء الكبير في إنتاج الطاقات المتجددة مقابل منحى تصاعدي في الاستهلاك وهذا ما نتج عنه عجزا طاقيا كبيرا مما أجبر الدولة على الاعتماد على التوريد بما يفوق النصف من احتياجات السوق الداخلية وهذه الكميات مرشحة للارتفاع خلال السنوات القادمة إن تواصل الوضع على ما هو عليه وهذا ما جعل بلادنا تعاني اليوم من تبعية طاقية خطيرة ومن استنزاف قوي للموارد المالية، كما تعاني من انكماش على مستوى المشاريع التنموية.

سؤالنا السيدة الوزيرة، كيف يمكننا مواجهة هذا الوضع لتحقيق الاستقلال الطاقي اليوم كهدف استراتيجي؟ نعتقد السيدة الوزيرة وأن الوضع يحتم علينا اليوم تنويع مصادر الطاقة وكذلك تحسين قدرات التكرير والتخزين وترشيد الاستهلاك.

في تنويع مصادر الطاقة هناك مصدرين أساسيين: هناك المواد الأحفورية من نفط وغاز إلى غير ذلك ومن طاقات متجددة المتأتية من الشمس والريح والماء والهيدروجين ومن البقايا العضوية.

السيدة الوزيرة، الكميات المتاحة من نفط ومن غاز لسنة 2022 ما يقارب 5 ملايين طن نفط بينما يمثل الطلب لنفس الفترة 10 ملايين طن مكافئ نفط، وهذا تسبب في عجز وفي تبعية بما يقارب 50% وهذا دليل على تراجع طبيعي لإنتاج الحقول الحالية، كيف يمكن تعويضها ولم نقم باكتشافات جديدة؟ وهنا يجب تكثيف عمليات الاستكشاف كما يجب تدعيم العمل الاستكشافي للمؤسسة الوطنية أو تفعيل خطة تسويقية تكون أكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمار الذي له مخاطرة مرتفعة ولكن له أيضا مردودية هائلة في حالة نجاحها.

هل من الممكن في إطار تكثيف عمليات الاستكشاف وتقاسم المخاطرة مع المستثمر إن لزم الأمر، إذا كان هذا ممكنا فهذه الخطة تستوجب الاعتماد على منتوج تقني محين ومتطور تكنولوجيا في إطار قانوني تشريعي وإجرائي جذاب ويكون هذا في إطار الشفافية وبسرعة التجاوب وسهولة الإجراءات.

النقطة الثانية التي تمكننا اليوم من التحسين هو التعاون الدولي وذلك عبر البحث عن فرص استثمار في قطاع الإنتاج والاستكشاف إقليميا ودوليا عبر اتفاقيات تعاون وآليات مشتركة بين بلدان المحيط الجغرافي شمال إفريقيا والشرق الأوسط وإفريقيا ككل، وتونس حاليا وجب التذكير بأن لديها تجربتين شراكة مع الشقيقة الجزائر وليبيا عبر شركتي "نوميد" والمشتركة للنفط في مجال الاستكشاف ونتج عن هذا ثلاثة استكشافات في محيط الحمراء بالجزائر وتأكيد اكتشاف الزارات في رخصة المشتركة بالمياه الإقليمية التونسية.

نعتقد أنه لا بد من تطوير وتدعيم نشاط الشركتين سواء في البلدان الثلاث أو خارجهما وعلينا البحث عن فرص استثمار أخرى في المجالات التي يخولها النظام الأساسي لكل منهما.

هل من الممكن إرساء شراكة فعلية مع الشقيقة مصر في نفس المجالات ومع دول الشرق الأوسط ودول جنوب الصحراء الإفريقية أم لا؟

في نقطة ثانية سأتحدث السيدة الوزيرة عن الطاقات المتجددة، إن تجربة تونس اليوم في مجال الطاقات المتجددة تقارب 30 سنة لكن دون أن تتجاوز مساهمتها في الطاقة الجملية المتوفرة أكثر من 3% وهذا في الحقيقة يمثل رقما هزيلا جدا مقارنة بما نصبو إليه، لذلك السيدة الوزيرة فقد حان الوقت لتسهيل الإنتاج وتحسينه عبر مراجعة الإطار التشريعي والتنفيذي معا كذلك تحسين قدرات التكرير والتخزين وهذه هي الحلقة الأهم في إنتاج الوقود من بنزين وقزوال ومن "kérosène" وغيرها.

من الملاحظ السيدة الوزيرة، أن تونس توجد بها مصفاة وحيدة يتجاوز سنها ستين سنة وبطاقة تكريرية أولية قصوى بـ 30 ألف برميل نفط خام في اليوم وهذه القدرة التكريرية شهدت تقلصا اليوم إلى أقل من 10 آلاف برميل في اليوم والأسباب معلومة منها اهتراء المعدات القديمة التي تتجاوز سن فعاليتها وعدم وجود بعض مكوناتها أيضا في السوق وصعوبة مواكبتها للتكنولوجيا المتطورة، أصبح اليوم السيدة الوزيرة من الضروري إحداث مصفاة أخرى بطاقة إنتاجية مناسبة كميا ونوعيا لطلبات السوق وبمواصفات تكنولوجية مواكبة للعصر وخاصة محترمة وصديقة للبيئة.

كذلك التخزين السيدة الوزيرة، زمن حدوث أزمتين أسعار النفط والغاز 2015 -2017 و2020 عندما شهد سعر البرميل انحدار إلى مستوى 18 دولار أمريكي في ذلك الوقت لم تستطع تونس استغلال الوضع نظرا إلى ضعف طاقة التخزين سواء للمحروقات الخام أو للمواد المكررة، لذلك أعتقد أنه من الضروري اليوم الترفيع في مواقع وفي كميات التخزين الاستراتيجي والاستهلاكي وهذا لتحقيق الاكتفاء والأمن الطاقي في عالم سريع التغير وتحقيق كل هذا السيدة الوزيرة اليوم يستوجب علينا التقدم بثلاثة مقترحات حسب رأينا:

مراجعة النصوص القانونية والإجراءات الجاري بها العمل حاليا في قطاع الطاقة سواء كانت الأحفورية أو المتجددة لجعلها أكثر كفاءة ومرونة وجاذبية للاستثمار والإنتاج.

النقطة الثانية، الرقمنة الشاملة لكل قطاع وهذا ما يساهم في حسن إدارة المشاريع وتحسين الإنتاج والضغط على التكلفة وإضفاء الشفافية والحوكمة الرشيدة.

النقطة الأخيرة والمقترح الأخير، إحداث الهيئة الوطنية للطاقة وتكون مهمتها الإشراف على القطاع بكل جوانبه وشكرا على حسن الإصغاء.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق مع إضافة دقيقة، تفضل.

**السيد أيمن بن صالح**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

السيدة الوزيرة، مرحبا بك في السفينة التي تقود البلاد، السفينة التي تواجه عدة صعوبات أعاننا الله جميعا،

سأدخل مباشرة في صلب الموضوع، السيدة الوزيرة حسب شرح الأسباب وتقرير اللجنة مشكورة على مجهوداتها نتحدث عن 2.061 مليون برميل قابل للاستخراج في حقل سيدي الكيلاني بالسواسي ونتحدث بما معدل 1000 برميل في اليوم، يعني قدرة إنتاجية 1000 برميل في اليوم ونود لو تتابعيني قليلا فيما يتعلّق بالأعداد لأنه يمكن القول أن مربط الفرس هنا، غير أنّنا نتحدث في شرح الأسباب عن 490 برميل فقط إذن الآن أصبح 1000 برميل وهو أمر جيد وأتحدث عن الإنتاج اليومي لهذا الحقل.

إذن 1000 برميل في اليوم عند قسمة المليونين وهو المخزون الموجود حاليا ونقطة استفهام كبيرة هل صدقا هناك دراسة موثقة تعطينا "estimation" أو لا؟ وعند قسمة مليوني برميل على ألف في اليوم يعطينا 2061 يوم ونبقى طيلة هذه المدة استعمال البترول بمعدل ألف برميل في اليوم وعند القسمة على 365 يوما لمعرفة عدد سنوات استغلال هذا الحقل ونتحدث عن 5.6 سنوات، لا تتفاجؤوا فنحن نتحدث عن خمس سنوات فقط في خصوص المليونين وألاحظ أصوات الإطارات خلفك ولكن هذا من خلال عملية حسابية بسيطة.

إذن العملية واضحة والنتيجة الحاصلة 5.6 سنة استغلال في هذا الحقل ولن يمتدّ الى عشرين سنة ومطالبة الناس من الغد بتخفيض سعر البترول والبنزين هذا غير وارد ولا تنتظروه حتى نكون واضحين.

وسننتج خلال خمس سنوات ونصف ألف برميل في اليوم بقيمة 256 مليون في اليوم حين نحسب 82 دولار البرميل وهذا موجود في "cours mondial" إذن نتحدث عن 256 مليون في اليوم ونتحدث عن 93.4 مليار في السنة وعند ضربها في 5.6 نتحصل على 523 مليار هذا ما سننتجه خلال خمس سنوات ونصف، وهذه الكمية سنأخذ منها حسب التقرير وحسب شرح الأسباب التي أمدنا بها الفريق مع سيادتك سنأخذ منها 82.5 مليار فقط من أصل 500 مليار إنتاج

وهذا مسجل المردودية المنتظرة في شرح الأسباب يمكن لك أن تتأكّدي منها فنفسها موجودة لدىّ ولدى الزميلات والزملاء ونتحدث من ضمن كل الأموال التي سيحققها البئر في الخمس سنوات ونصف سنأخذ 15% فقط.

هذه الأرقام التي أمامك السيدة الوزيرة ونود منك تقديم شرحك للموضوع وتدقيقه أكثر ليفهمه الجميع.

يعني سيدتي الوزيرة، أنّنا سنحصل اليوم على 15% من كل إنتاج هذا البئر ونحن لدينا 100 % من إدارة هذا الحقل.

هل لدينا اليوم دراسة عن كمية المخزون وعن سلامة المعدات ومدة عيشها وتكلفة الصيانة السنوية لها وتكلفة الهجر السيدة الوزيرة...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

تفضل دقيقة إضافية.

**السيد أيمن بن صالح**

شكرا السيدة الرئيسة،

هل يغطي لنا هذا المبلغ "RSE" يعني 900 مليون التي تدفعها "L'ETAP" للمجلس الجهوي في ولاية المهدية منهم من هو في فرنسا ومنهم من هو غير موجود على التراب الوطني ويحصلون على 500 دينار راتبا شهريا اليوم من بئر سيدي الكيلاني وهم غير موجودين في البلاد السيدة الوزيرة؟ هل سيغطي هذا المبلغ تكلفة الهجر لأن القوانين الدولية تفرض ألا نترك نصف متر حديد في المكان الذي به البئر ويجب أن تعود المنطقة الفلاحية كما كانت عليه؟ هل بإمكان هذا المبلغ تغطية كل هذا؟

نحن الآن "en déclin naturel" والإنتاج يتقلص في هذا الحقل فهل يغطي هذا تكلفته أم لا؟ وإن شاء الله لا يحدث مثلما صار مع PA Ressources"" مع الشكر السيدة الرئيسة.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق توقيت أصلي مع إضافة دقيقة تفضل.

**السيد محمد ماجدي**

شكرا، نجدد الترحيب بالسيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم وكافة إطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، حين عقدنا الجلسة حول استغلال سيدي الكيلاني وافقنا بحكم أن هذا الاستغلال أصبح تونسيا مائة بالمائة وسيكون تحت إمرة الأنشطة البترولية، كما أسلف زميلي الحديث إن شاء الله سيكون وقعه إيجابيا بحكم تكريس السيادة الوطنية بعد أن أصبح تونسيا مائة بالمائة مثلما لديه جوانب سلبية مثلما تحدث زميلي وتتعلّق بتكاليف الهجر مرة أخرى وتسريح العمال ومسؤولية مجتمعية.

السيدة الوزيرة، نطالب أن تكون هناك شفافية في البترول في تونس مثل الفسفاط وكانت تونس دولة في "أوباك" وخرجنا منها ولكن قادرون على العودة ونود مصارحة الشعب وتكون هناك شفافية ونعرف كم أخرجنا وأدخلنا، مثلما نتابع الفسفاط بالغرام وليس بحساب الطن نود أن تتواجد متابعة البترول أيضا في تونس لماذا عدد هذه الشركات 28 و26 شركة، فقد "تفرق دمه بين القبائل" البترول التونسي، علينا البحث عن شركة أو شركتين للتعامل معها وفرض سيادتنا الوطنية عليها ومصارحة الناس بالموجود ولا بأس من ذلك.

السيدة الوزيرة، أنا ابن الحوض المنجمي وأريد أن أتحدث كثيرا عن الفسفاط فما تتحدثون عنه من أرقام وتأملون تحقيقها وللأسف لا تتمكنون من ذلك وتحدثنا عن الأمور التقنية في جلسات سابقة تحت قبة المجلس ولدينا كل مشاكل الفسفاط ولدينا الحلول.

أهم مسألة في الفسفاط السيدة الوزيرة، لديك حلّ اجتماعي بامتياز ففي الحوض المنجمي إن كانت هناك سلم اجتماعية ويعمل الناس بطرق جيدة أؤكد لك بأنكم ستحققون الأرقام التي تريدون تحقيقها في إنتاج الفسفاط وأكثر.

حين تكون هناك شركات بيئة وغراسة السيدة الوزيرة التي راسلت فيها الوزارة أكثر من مرة لا إجابة وشركة نقل المواد المنجمية نفس الشيء سألت الوزارة ولا إجابة وشركات البيئة والغراسة، السيدة الوزيرة هذا الموضوع هو موضوع هام ويجب أن تصغي لي في شأنه فقد انشأت منذ 2008 ويتبعون إداريا وماليا شركة فسفاط قفصة وهي من تتولى دفع رواتبهم ويطلب هؤلاء العمال تفعيل النشاط وضمّهم أو تركهم شركة فرعية مثل شركة نقل المواد المنجمية ولكن لم يجبني أحد إلى يومنا هذا ولديكم المراسلات. وإن ستسعون لتوزيعهم على المنشآت الأخرى فهذا ليس حلا فعددهم أكثر من 7 آلف وحين ستوزعونهم على مؤسسات أخرى فسيغلق الباب على أناس يطلبون الشغل.

شركة نقل المواد المنجمية، وقع قبول تجهيزات المناولين من قبلكم فهل يعقل أن لا تفكر شركة فسفاط قفصة حين تسعى إلى اقتناء المعدات المنجمية في شاحنات ثقيلة لنقل المواد المنجمية ونسعى مباشرة للخواص؟

وكذلك فيما يخص الحوكمة في الشركة والهيكلة إذ لا وجود لاستمرارية في مستوى المديرين العامين ومن يقع تعيينه على شركة نقل المواد المنجمية لا يحظى بأية خطة ومشكل نقل الفسفاط فالفسفاط موجود ولكن لا يمكنك نقله والقطارات أيضا وهناك 7 ناقلات "SNCFT" لا يتم شحن إلا أربعة منها.

أيضا هناك عمود كهربائي يعمل بالطاقة الشمسية في الشركة معطّب ولا يمكن تعبئة الجارفة لهذا السبب، فهل يعقل أن نتوقف عن تعبئة القطار بشركة فسفاط قفصة بسبب عمود كهربائي؟ فالحل اجتماعي بامتياز السيدة الوزيرة.

نمر إلى اعتصام الرديف واعتصام المظيلة 2، كلفة بناء المعمل بالمليارات ورغم ذلك تسبب في كوارث لمن قام ببنائه ونفتعل فيه اعتصام على عشرين نفر علينا مصارحة الناس والقول بعدم توفر التراب لنحيط به ذلك المعمل.

حلكم في الحوض المنجمي اجتماعي بامتياز السيدة الوزيرة وقد تحدثنا في الأمور التقنية وأحدثك عن مشاكل شركة فسفاط قفصة من أولها لآخرها، كما أن لديكم تعهدات في الجهة فشركة فسفاط قفصة متعهدة بعدة أمور فلماذا لم تفعل ذلك؟ فهذا في إطار المسؤولية الاجتماعية ولدينا منشور أوقفنا سنة كذا يجب أن نلتفت لتلك الجهة بأمور جدية ففي الفلاحة تقول لي بأن لديك "الكبانية" وفي الصناعة أيضا وأين المناظرات المعطلة لشركة

فسفاط قفصة؟ وقد سألنا عنها أعطونا تواريخ المناظرة حتى يكون الناس على الأقل على علم وعلى أمل انتظار مناظرة معطلة.

صرحت الدولة بأنّ لدينا "CPG" ويمكننا التصرف معها فمن حقنا إذن "CPG" والبنك التنموي لم يمنح لأي أحد مشروعا في الحوض المنجمي وأين يتمّ رصد الأموال المودعة في هذا البنك؟ ما الذي يفعلونه بها؟ لم تمنحوا لهم الآبار ولا المناطق الصناعية ولا يقع تمتيعهم من هذا الصندوق فماذا تنتظرون منهم؟

وقد تحدثنا السيدة الوزيرة في الأمور التقنية والحلول حتى مع السيدة رئيسة الديوان ومستعدون للاجتماع وسندعوك لزيارتنا إن شاء الله باللجنة وما زالت لدينا مشاريع تخص الحقول الأخرى نود أن تكوني حاضرة السيدة الوزيرة مع الخبراء وسنتحدث في الموضوع لمعرفتنا مشاكل شركة فسفاط قفصة وحلولها حتى نصل 4.7 و5 مع الشكر.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له ست دقائق توقيت أصلي مع إضافة دقيقة تفضل.

**السيد علي زغدود**

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق أهلا وسهلا،

أولا، باسم كتلة لينتصر الشعب ندين بأشد العبارات "الفيتو" الأمريكي في مجلس الأمن ضد مشروع القرار الجزائري لوقف الإبادة ضد الشعب الفلسطيني من قبل المنظمة النازية الصهيونية.

ونطلب من رئاسة البرلمان ومن بقية الكتل والزملاء إعلان مقاطعة السفارة الأمريكية وكل أنشطتها في بلادنا فنحن في "لينتصر الشعب" قاطعناها في الأصل، وكذلك تعليق عمل اللجنة البرلمانية المشتركة مع أمريكا احتجاجا على موقف الإدارة الأمريكية التي باتت اليوم للأسف الراعي الرسمي للإبادة النازية للشعب الفلسطيني.

السيدة الوزيرة، الحقيقة فإن مجال الصناعة والطاقة والمناجم هو حلقة مركزية لفهمنا لطبيعة الحكم في بلادنا منذ عقود طويلة وللحكم عموما في الوطن العربي والعالم الثالث فانهيار صناعتنا الوطنية والذي كان لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الدور الحاسم والمركزي في تدمير صناعاتنا الى جانب الفساد وسوء الإدارة وغياب الحوكمة.

إن ملف الصناعة والطاقة والمناجم وما نعيشه اليوم من عجز طاقي وتفقير صناعي ونهب للثروات الطبيعية يؤكد سيدتي أن النخب التي حكمت البلاد للأسف قضت نهائيا على شبه النجاحات التي تحققت في الستينات في بناء نسيج صناعي وطني واستغلال بعض الثروات الطبيعية.

فقد تكرست منذ السبعينات وما بعدها وخاصة برنامج الإصلاح الهيكلي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وزادت عودة صندوق النقد الدولي بعد سنة 2011 ليكون المحدّد في السياسات العامة وبذلك تمكنوا من القضاء على آمال شعب بأسره.

سيدتي الوزيرة، إن وزارتك هي أخطر الوزارات وهي تمثل الحلقة الرئيسية لتمرير سياسات الدول الغربية ومؤسساتها المالية ولوبياتها في بلادنا ولذلك فإن وزارتك تحتاج منك ثورة حقيقية لا فقط في تطهير الإدارة ومحاربة الفساد لا سيدتي، بل في محاربة فكر الهزيمة والتبعية حتى تكون الحلقة الرئيسية في إعادة الحياة للسلع الوطنية والسيادة الطاقية وحسن استغلال الثروات الوطنية.

وهنا سيدتي وأنتم تتحدثون وتعدون لمشروع ربط كهربائي مع إيطاليا لتصدير الطاقات المتجددة والاستفادة من سوق الكهرباء الأوروبية لتخفيض كلفة الطاقة الكهربائية جيد، لكن هناك سؤال يخامر هذا الشعب الكريم إذا ستعطى أولوية التصدير لأوروبا هل عندها ستضطر الحكومة في بعض الحالات لقطع الكهرباء عن مواطنيها لضمان وصول الطاقة للمدن الأوروبية؟ فالشعب سيدتي لا يثق في مثل هذه الاتفاقيات كثيرا ويعرف نتائجها مسبقا وهي نهب ثرواته للرجل الأبيض الأوروبي.

كذلك موضوع تصدير الهيدروجين الأخضر الذي سيضمن لأوروبا تعويضا عن مصادر الطاقة التي يستوردها من روسيا ولكن السؤال الذي يطرح أليست هناك أزمة طاقية نعيشها نحن؟ ألم يكن من الأجدر التفكير في حل أزمتنا أولا مع أننا لسنا ضد التصدير وعقد الشراكات ولكن ليس على حساب مصالح شعبنا وقوته لصالح رفاهية المواطن الأوروبي.

وفي مجال الصناعة سيدتي الوزيرة، ينبغي إحياء الصناعات الوطنية القادرة على استيعاب اليد العاملة وتحقيق تراكم الثروة وهذا يتطلب خفض أسعار الفائدة وتقديم الحوافز لبعض المشاريع الصناعية ولاندماج الصناعيين التونسيين في مجمعات متكاملة تستطيع المنافسة والقدرة على التطور أكثر من توفير الحماية الجمركية والدعم في نقل وتطوير التكنولوجيا في مجال التأهيل والتدريب، إلى جانب إعداد الدراسات للمشروعات الصناعية الكبرى التي يمكن أن تنجز بالشراكة بين القطاع العام والخاص والاستثمار الأجنبي.

كما أن الصناعات التقليدية السيدة الوزيرة تعتبر جزءا رئيسيا من النسيج الصناعي فهي تساهم بأكثر من 4% من الناتج الداخلي الخام كما تستقطب 11% من اليد العاملة الناشطة أي ما يعادل 350 ألف موطن شغل بشكل مباشر وهو ما يتطلب رؤية إصلاحية وهي الآن خارج اهتمامات الوزارة.

وبالتالي لابد من تفعيل القرارات المتعلقة بالتحجير المطلق لتوريد منتوجات الصناعات التقليدية الأجنبية التي للأسف غزت الأسواق في العشرية الفارطة وأدت الى ركود في صناعاتنا التقليدية المحلية.

أيضا حل القضايا الكبرى للقطاع لا سيما ندرة اليد العاملة المختصة وصعوبات تزود الحرفيين بالمواد الأولية وضعف هيكلة التصدير في القطاع.

أيضا الإسراع بتأهيل مؤسسات القطاع وفي مقدمتها تعاضدية الشاشية بمنطقة البطان من ولاية منوبة.

أيضا إحداث شركة تجارية صلب الديوان الوطني للصناعات التقليدية لتولي مهمة تسويق المنتوجات الصناعية.

أما في مجال الطاقة فيجب إحداث الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة، التشريعات اللازمة لإنتاج ونقل الهيدروجين، برنامج وطني لتطوير البحث العلمي والتكوين، كما يتوجب التأكيد على العامل

الوطني لمثل هذه المشاريع خاصة تحديد الأطراف المعنية بعملية الإنتاج وتصدير الطاقة إلى أوروبا وتدقيق العائدات المالية للبلاد حتى لا يسقط القطاع ضحية هيمنة الشركات الأجنبية.

سيدتي الوزيرة، أختم بأسئلة أرجو من سيادتكم الإجابة عنها وأن تكون الإجابات واضحة: هل كان من الضروري أن ننتظر زيارة رئيس الجمهورية لمعمل الفولاذ والحلفاء والسكر وغيرها لنعرف حجم الخراب والفساد الذي حل بصناعاتنا؟

ألا تعرف وزارتكم أن صناعتنا الوطنية تعرضت للاغتيال الممنهج من قبل داعش الفساد ومن قبل السماسرة والوكلاء الغربيين؟

وهل هناك رؤية الآن لإصلاح كل ذلك الخراب على أسس صحيحة؟ أم سيكون مصير هذه المعامل مثل مصير نافورة ساحة باستور ومسبح البلفيدير؟ ممكن نضطر للجيش بعد وقت مثلا.

ماهي رؤيتكم لإعادة الحياة لهذه المؤسسات؟ ماهي رؤيتكم للسيادة الطاقية؟ أم فقط نحن طلب الأبيض...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق توقيت أصلي مع إضافة دقيقة تفضل.

**السيد حاتم الهواوي**

شكرا جزيلا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق،

مرحبا بباقي الزملاء تحت قبة البرلمان،

بسم الله الرحمان الرحيم،

استهل مداخلتي بقوله عز وجل: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ " ثم و"أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ". صدق الله العظيم ولو دامت لغيرنا ككل مرة أذكر بها، لما آلت الينا.

سيدتي الوزيرة، سأمر مباشرة الى سؤال: بالنسبة الى الشعال 40 مليون دولار خسارة على نفقة من؟

سيدتي الوزيرة، هل راعينا في ذلك "l'audit" بمعنى التدقيق؟

فيما يخص "MARETAP" أين التقرير ولم لم تحاسب على أموال الشعب؟

سيدتي الوزيرة، سأتحدث عن "CNPCI" الشركة الوطنية الصينية الدولية للبترول و" Zenith" التي اشترت منها الأسهم أريد أن أعرف الجباية والتغطية الاجتماعية معترفة بها لكن "DGH" و"L'ETAP" لا تقر بها.

سيدتي الوزيرة، هل اتخذنا احتياطاتنا من "l'arbitrage" الذي لن يراعي تونس بالطبع وأؤكد سيدتي الوزيرة أن هناك 140 مليون دولار لا قدر الله ستكون على نفقة الشعب التونسي من ماله الخاص.

أريد أن أذكر كذلك سيدتي الوزيرة، أن "Zenith" كررت الاتصال من أجل إيجاد حل لكن للأمانة بقينا خارج السرب نغرد وأحذر من هذا وشكرا سيدتي الوزيرة.

ثم نمر جهويا سيدتي الرئيسة، إلى جندوبة سأتحدث عن طبرقة وأعيد المشهد المؤسف للأسد الأصفر الذي فيه "les engins" وإلى حد هذه اللحظة لم يبادر أحد لإيجاد الحل حتى يكون لنا مشهد سياحي يسوق لطيبة الأهل هذه المنطقة في الشمال الغربي وفي جندوبة وفي طبرقة.

سيدتي الرئيسة، السكن الاجتماعي وما أدراك الذي وللأسف رفعت دولتنا أياديها عنه لظرف أو لآخر وهم ضعاف الحال ومتوسطو الدخل قاموا بالبناء على هذه الأراضي، وأذكر أن الكورنيش 2 في طبرقة المعروف باسم الفلوجة والى حدّ هذه اللحظة لا يتمتعون لا بالماء ولا بالكهرباء في منازلهم فهم أبناء تونس وصورتها يعيشون في الظلام وأواني تعبئة الماء في الحظر وما أدراك بأريافنا وأكرر أن جندوبة بها 70 % من أهالينا لا يتمتعون بالماء الصالح للشراب وهذه معضلة كبيرة وأعتقد أن هذا مكفول بالدستور أين نحن من دستورنا؟

سيدي رئيس مجلس النواب، مطار طبرقة عين دراهم الدولي أقولها وأكررها في مجلسنا الموقر أن هناك تصرفا عنصريا تجاه تلك الجهة وتجاه مطار طبرقة ووقع بالأمس القريب حذف أربعة آخرين من مكتب التسجيل وذهبوا الى "call center" بمعنى "escale" مغلق، بمعنى أنه حتى السفرة للحجز الموجودة هناك اليتيمة أو سفرة المرحلين ستلغى نهائيا وأعتقد أن صاحب هذا القرار فيما يخص السيدة المديرة العامة أو السيد الرئيس المدير العام للخطوط التونسية لن يضعني في مشكلة مع باقي الجهات ودوما أقول هنيئا لجربة وقفصة وتوزر وصفاقس والمنستير وتونس قرطاج الدولي لكن فيما يخص طبرقة للأسف بقيت "قليل الوالي يصير فيه".

سيدتي الرئيسة، أريد أن أذكر كذلك وأذكر أختنا الوزيرة أن الفسفاط في قفصة هل أنّ "haute tension" الذي يعطل الإنتاج تم الغاؤه أم لا؟ ثم نعرج على الأسواق الخارجية التي يجب أن تعمل عليها الدولة بمؤسساتها وشكرا سيدتي الرئيسة.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له أحد عشرة دقيقة مع إضافة دقيقة، تفضل.

**السيد عماد أولاد جبريل**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

ربما سيكون عود على بدء السيدة الوزيرة، باعتبار هذه المصافحة الأولى معك، لذلك سنتحدث في عديد الأشياء ونتمنى أن نجد الآذان الصاغية ولكن أيضا والأهم من هذا نتمنى أن نجد التفعيل.

ننطلق من حقل سيدي الكيلاني ومن هذه الاتفاقية، شكرا على الجرأة وعلى الشجاعة وأنا أعلم بأن هناك تحكيم دولي في الموضوع ونحن نتحمل كل ما سينجر عنه في التحكيم الدولي لأن السيادة الوطنية لا تشرى بالمال، عندما نعيد اليوم حقل سيدي الكيلاني للدولة التونسية ويكون تحت تصرف الدولة التونسية بنسبة مائة بالمائة يعتبر هذا أمرا محمودا للغاية ونحن نباركه، ونتمنى أن نكمل على هذا المنوال لأنه ليس صحيحا أنه لا توجد لدينا قدرة على الاستكشاف وأنه ليست لدينا القدرة لتقوم الكفاءات بعمليات الاستكشاف أو بعمليات الإنتاج، هناك أشخاص كالبكتيريا لا يقدرون على العيش سوى في المستنقعات فهم يتعللون دائما بأننا

غير قادرين وأنه لا توجد لدينا الإمكانيات ودائما يتعللون بهذا الشيء في حين أننا قادرين على ذلك، لأنه لدينا قانون "PPP" إن أردت الدخول في شراكة بإمكانك الدخول في هذه الشراكة وتكون لديك "manipulation" وأنت لديك المقود، فلا يجب أن أرتهن للأجانب وبعد ذلك يذهب بنا للتحكيم الدولي كما حصل الآن أتمنى أن يتم فض هذا المشكل.

ما هو حقل سيدي الكيلاني؟ حقل سيدي الكيلاني كان بالشراكة مع الدولة التونسية ومع الشريك الصيني ومع الشريك الكويتي بما يعرف بـ "CTKCP" وقد تعرض لاستغلال فاحش للمنطقة وللدولة التونسية والأراضي المنتصبة فوقها هذه الحقول والتي تم استغلالها هي أراضي فلاحية ومع ذلك يتم استغلال حقل وحيد من بين 12 حقل في سيدي الكيلاني.

السؤال المطروح هنا، لماذا يتم تشغيل أعوان حراسة بهذه الحقول ويتم تمتيعهم بأجور ويقال أنه لا توجد بهم "pétrole" إن لم يكن بها "pétrole" علينا تسليم الأراضي لمالكيها ولا أن يقع كراؤها بـ 90 مليم المتر وفيما بعد تقول لا يوجد بها "pétrole" ولكن في نفس الوقت تعيّن حارسا لحراستها بأجر معين طيلة عقدين من الزمن، ما معنى هذا؟ هل هناك "pétrole" أم لا؟ إن كنت تعلم بأنه لا وجود للبترول بها لماذا تضع عليها حارسا؟

ثم عقود الاحتكار والعقود الاستعمارية التي كانت موجودة والتي تنص على أنه لا يحق لك مقاضاة هذه الشركة، أنا كصاحب أرض يتم افتكاك أرضي في زمن معين بـ 250 مليم للمتر وبعد ذلك عندما أطلب منك أن ترفع لي في السعر ترفض وفي نفس الوقت لا يحق لك مقاضاته. لدينا دستور في البلاد ولدينا سيادة وطنية لا أحد فوق القانون حتى عضو مجلس النواب بإمكانك أن تقاضيه، والوزير بإمكانك مقاضاته أيضا، بينما هذه الشركة في بلادنا لا يمكننا مقاضاتها؟ اليوم الحمد لله عندما خرجنا من هذا الاستعمار، ولكن هل سيتم مراجعة هذه العقود وإعطاء حقوق الناس؟

فيما يتعلق بعمال الحراسة اليوم وتحدث السيد رئيس الجمهورية عن المناولة في هذا الحقل يتم العمل بالمناولة. بعد أن رجعت هذه المؤسسة للدولة التونسية، هل سيتم مراجعة عقود المناولة ومنح حقوق الأشخاص ويصبحون منضوين تحت الـ "L'ETAP" أم أننا سنبقى في المناولة؟ هؤلاء الأشخاص أعطت هذه الأرض منذ سنوات وفي نفس الوقت هم يعملون تحت المناولة، في أرضه ويعمل تحت طرف آخر وهذا ما يسمى بلوبيات المناولة وبلوبيات الحراسة، هل ستتم مراجعته؟

هناك شيء آخر، التقرير بالنسبة إلى يعتبر مغالطة، لأنني عندما أعلم بأن هذا الحقل مازال فيه إحتياطي بـ 2,061 مليون برميل قابل للاستخراج فهذا لا يعني أننا سنجد 26,4 مليون دولار، لا، أي بما يعادل 82,5 مليار هذا غير صحيح القيمة الحقيقية 523 مليار في ظرف خمس سنوات ونصف، هذه هي القيمة الحقيقية والتقرير جاء فيه 15 % فقط ما هذا؟ نعرف من قبل أنّ العدادات لا تعمل ويمكنك أن تذهبي الآن إلى أي حقل من حقول تونس ستتحققين من أن العدادات لا تعمل ولذلك نريد أن نعرف هل سيتم إعادة العدادات أو كالعادة يتم الضخ بالـ "palpe" يأخذ من الصخيرة إلى هناك؟ هذه حقوق الشعب التونسي وثروة الشعب التونسي، اليوم عندما أرجعت للدولة التونسية نريد معرفة الحقيقة.

أيضا تم القيام سابقا بعديد الاستكشافات في عديد المناطق المجاورة وبعد ذلك تم ردمها ورحلوا. أريد أن أعرف هل ستتواصل هذه الاستكشافات كما تعهد السادة المديرين العامين في اللجنة بأن هناك تطويرا في الاستكشافات وتطويرا في الإنتاج أم لا؟ هذا بخصوص هذا الحقل.

فيما يخص المساهمة المجتمعية: ستقول أنكم تعطون 900 مليون للجهة، أقول لك لمن تعطي الـ 900 مليون؟ لو تقدم لي اليوم ضمانات بأن تضاعف 900 مليون للجهة وعوض أن نعطيها كأجور لأشخاص لا يعملون يمكن أن أقيم بها من السنة الأولى مصنعا يشغل الأشخاص الذين يتحصلون على أجور الآن وفي السنة الثانية أقوم بحفر آبار عميقة وإحداث مناطق سقوية لأشغل الفلاحين وكل الأراضي المجاورة بدلا من تذهب تلك الأموال هنا وهناك لمن يستحقها ولمن لا يستحقها، سيذهب من هو في حاجة الى العمل، عندما تقوم ببناء مصنع فإن هذا لا يكلف شيء، هو فضاء مثلما يقوم بذلك المجلس الجهوي يمكن من الغد أن يأتي أي يستثمر ليستأجره ليشغل أقل شيء 200 أو 300 عاملا، عندما أنشأ غدا منطقة سقوية فإنني سأشغل الشباب الذي يريد أن يعمل في الفلاحة وفي تلك الأراضي وبالتالي ستشع كامل المنطقة وبعد ذلك يمكن أن أصلح مستوصف ويمكن أن أصلح طريق وبالإمكان أن أصلح مدرسة هذه هي المساهمة المجتمعية، إنها لا تعني أن أعطيك 500 أو 600 دينار وتبقى نائما بالمنزل.

الأمر نفسه يحصل في المناطق الأخرى كالفسفاط وغيره وللمعلومة فهؤلاء لا يريدون التمتع بأجور دون عمل فعندما تتحدث مع هؤلاء يقولون لك بأنّ الدولة هي من شجّعتني على الفساد، نريد أن ننتج أعطونا عملا. لديك الحراسة والبستنة وغيرها، بالله شركة غراسة وبستنة وهي لا تغرس ولا تبستن! تم إحداثها إعتباطيا، إنه أمر غير معقول، نحن اليوم نشجع المواطن التونسي على التواكل، عوض أن تعطيه 500 يمكنك أن تبعث له مشروعا بإمكانه الحصول على مليون ويكون منتجا ويساهم في الدورة الاقتصادية التونسية هذا ما يجب القيام.

هذا بخصوص هذه الاتفاقية ونحن سنقوم بمتابعة هذا الموضوع وسنتابع تطبيقه معكم لأننا نعرفه من الألف الى الياء ومن 2014 وأنا على علم جيد بهذا الموضوع.

أصل الآن إلى استراتيجية وزارة الصناعة، في حضورك السيدة الوزيرة وفي لقاءنا الأول، اليوم تحدثنا عن الفسفاط وسبق أن قدموا إلى هنا، فدولتنا اليوم لديها كل شيء، لديها كل الإمكانيات لتصبح كالمغرب، عند الحديث عن هذا البلد بإمكاننا وضعه من الوراء فنحن السباقين ولكنهم قاموا بأخذه من عندنا وينجزون العمل ولا يخلقون التعلات، للأسف نحن دورنا في تونس أن كل شيء تقول عنه ممكنا يقولون لك إنه والله غير ممكن وأنّ القانون يمنع، أريد أن أعرف أي قانون يمنع؟ القانون الذي يمنع يجب سحبه، أنت كوزارة تقومين بتحديد القوانين التي تعطّل التنمية عليك ذكرها ويمكنك أن تقترحي كيفية وضعها لتدفع عجلة التنمية والاستثمار، وقتها ستلاحظين إن كان هذا المجلس سيصادق عليها أم لا؟ بدون نقاش.

عند الحديث اليوم عن صراورتان الذي كان ينتج خلال السنوات الماضية ويصرحون اليوم أن صراورتان تكلفته مرتفعة،

لقد قلنا لماذا جعل "PPP" حاليا هل يوجد شريك صيني أو أجنبي تقترح عليه الدخول معك كشريك لإنتاج الفسفاط ويرفض الطلب؟! لقد ذهبوا لتبسة في الجزائر بـ 6 آلاف مليار.

هل يوجد شريك اليوم تعترض عليه أن يأتي للقيام بالطاقة الشمسية وتعتبر تونس من بين الدول الأولى في العالم التي فيها أيام مشمسة وبإمكانها إنتاج الطاقة الشمسية وإنتاج الطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية وبذلك تصبح تونس المصدر الأول للطاقة وللكهرباء ويرفض ذلك؟! يقول عندها "والله يوجد لدينا فصل لمن سيشتري ومن لمن؟ وهناك من سيبيع لمن؟ والاتحاد العام التونسي للشغل والشركة الوطنية للكهرباء والغاز وغيره. أي أشتري بتكلفة ضارب 8 في الوقت الذي يكون سعر تكلفته بـ 80 مليم عند تحويله بالطاقة الشمسية !؟

هذا يعتبر من بين الأشياء، السيدة الوزيرة، ألن تغيرين به غدا منوال التنمية؟ أنا كمستثمر وسأعيد هذا، ماذا نقدم نحن للمستثمرين؟ نقدم له تونسي بسعر زهيد، نقول له يمكنك أن تستثمر لدينا فاليد العاملة لدينا تعمل بسعر زهيد ويمكنك أن تشغل بـ 500 وبـ 600 وطبعا سيأتي المستثمر من أجل هذا. لماذا لا تترك قيمة التونسي ليتقاضى أجرا كالأجر الذي يتقاضاه الأوروبي عندما يأتي كمستثمر فعوض أن أقدم له يد عاملة بسعر زهيد، أقدم له طاقة رخيصة لن يجدها في أي دولة أخرى بما أنني سأحول الطاقة الشمسية إلى كهرباء، عندما يجد هذا الامتياز سيأتي للاستثمار دون أي معروف فتلك الطاقة باعتبار ذلك السعر لن يجده في أي مكان، وبهذا الشكل أكون قد رفعت من قيمة التونسي وجلبت الاستثمار وبالتالي أتحكم فيه ولا وجود لأي معروف مقدّم لي من قبله، لكن في المقابل نحن نأتي بهم ليتحيلوا على التونسي ويشغّلونه بأبخس الأثمان ومعدّل هذه الأجور لم تعد موجودة في أي بلد وبعد انقضاء الخمس سنوات وتمتّعه بكل الامتيازات يغلق تلك الشركة ويفلسها ويفتح شركة أخرى عبر وسيط آخر أو عبر شريك آخر وتحت مسمى آخر ويتمتّع بخمس أو عشر سنوات امتيازات أخرى من جديد، هذا ما يحصل في البلاد السيدة الوزيرة، اليوم لنصلح هذا ونحن معك.

أخيرا السيدة الوزيرة، عندما نقوم بمشروع وننفق عليه الأموال كالوكالة التجارية للكهرباء والغاز بالسواسي التي جعلت لتقريب الخدمات من المواطن وقد صورت لك السيدة الوزيرة فيديو كاملا وتضمّ السيارة أيضا هي موجودة ولا تعمل بدعوى أنه لا توجد لدينا "ressources humaines" ألا تستطيعين أن تتخلى عن شخص أو عن شخصين وتعويضهما لديك للعمل هناك؟! أيعقل وكالة كاملة مغلقة منذ أكثر من أربع سنوات رغم أنها جاهزة هل هذا مشروع يتطلب أن نقدم مداخلة بخصوصه في مجلس النواب؟ والله هذا عيب وعار وهذا عيب حتى على السيد المدير العام لأنني تحدثت معه في هذا الموضوع عديد المرات، الوكالة التجارية موجودة وتابعة لإقليم الجم، ماذا ننتظر لتفعيلها؟

أخيرا، المناطق الصناعية لها الله السيدة الوزيرة، سيحين الوقت وسنتحدث فيها لم يعد لدي من الوقت ولا دقيقة ماذا سأفعل لها، شكرا.

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمسة عشرة دقيقة كتوقيت أصلي مع إضافة دقيقة واحدة له إن أراد ذلك، تفضل.

**السيد يوسف الطرشون**

شكرا على كرمك سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرحبا بأعضادك الموظفين الساميين،

سيدتي الوزيرة، الطاقة التي هي موضوع هذه الاتفاقية مهمة جدا، الطاقة وأنت مسؤولة عنها من وجهة نظري تحرك المادة وتحرك الأشياء وبدون طاقة لا وجود لحركة.

من السهل جدا أن نحرك الأشياء وأن نحرك المادة ولكن أعتقد أن ما يحرك التاريخ هو طاقة من نوع آخر الطاقة التي هي من نوع آخر أريد أن أتحدث عنها، الطاقة التي تحرك التاريخ.

مسار 25 جويلية هو مسار وليس لحظة، هو حركة إذن وهذه الحركة حركة هذا المسار تتطلب طاقة وهذه الطاقة التي ستجعل هذه الحركة تتسارع هي الإرادات الحرة المسؤولة الصادقة في تحريك هذا المسار نحو تحقيق حلم التونسيين أعتقد أن المشكل ليس في الطاقة والمادة وإنما في طاقة أخرى نفتقدها اليوم التي يمكنها تحريك هذا المسار.

السيد الرئيس وفي كل زياراته الأخيرة، حسب رأيي كانت هناك كلمة مفتاح وهي "السرعة والتسريع" ما هذا البطء في الإصلاح؟

ما الذي يمنع اليوم أن تعود شركة فسفاط قفصة إلى معدل الإنتاج السابق حتى لا نقول يتجاوزه قياسا بمعدل العشر سنوات السابقة؟ رأي الشخصي هو عدم وجود هذه الطاقة وهي "الإرادة" المسؤولة والقادرة على تغيير التاريخ.

السرعة والتسريع مرتبطة بدورها وهذا في قانون الفيزياء بعلاقة بين المسافة والزمن، المسافة ندرك جيدا علاقتنا بأهدافنا في المستقبل، المسافة التي تفصلنا عن الهدف الذي نرنو إليه وهي مرتبطة بالزمن كذلك وماذا يتطلب تحقيق هذا الهدف؟ إنه الزمن.

أعتقد أن تفاوت السرعات في تحقيق الأهداف مرتبط بعدم توفر الطاقة اللازمة للانخراط الحقيقي المسؤول في هذا المسار والوعي بأزوف اللحظة، نحن اليوم كلمة "المشاريع المعطلة" أصبحت كلمة مألوفة على المستوى الجهوي والوطني والحلول التي نبحث عنها للميزانية ولتمويل الميزانية بهذه القروض المتتالية كان بالإمكان الاستغناء عنها لو كانت لدينا السرعة الكافية في إصلاح مؤسساتنا خاصة المؤسسات العمومية وشركة فسفاط قفصة مفتاح من هذه المفاتيح.

الطاقة المحركة لمسار التاريخ غائبة لا تكفي النوايا الصادقة، الإرادة هي تحويل هذه النوايا إلى إجراءات عملية علينا أن نعمل ليلا نهارا.

ما هو السرّ في بطء الإصلاحات؟ اعتقادي أن المسألة لا تتعلق فقط بالتمويلات وسأقدم لأول مرة أمثلة من الواقع الذي نعيش فيه، ماذا يحصل في بلادنا؟ لماذا المشاريع معطلة؟ إعادة تهيئة حاجز الحماية الحجري بمدينة رفراف، سأذكر لكم سبب هذه التعطيلات وهذا ينسحب حتى على المؤسسات العمومية الكبرى.

الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية، كلفته 2 مليارات و100 مليون سيدتي الوزيرة، الآجال 300 يوم لاحظوا هنا السرعة والتسريع والبطء ومن أين متأتي هذا البطء؟ ليس من التمويل، تمويله مرصود الأموال موجودة 2 مليارات و98 مليون بالضبط 300 يوم أشغال.

سيدتي الوزيرة، والكلام ليس موجه لشخصك وإنما موجه للحكومة برمتها لأن هذه المسألة تتعلق بلادنا، بالمسار الذي يقوم الكثير من الناس بتعطيله، 300 يوم أشغال إلى يوم الناس هذا، ماذا فعل السيد المقاول؟ وكان من المفروض أن تكون بداية الأشغال 4 سبتمبر2023 إلى يوم الناس هذا وضع "trax" وأغلق به الطريق ولم ينجز شيء صفر إنجاز، هل تعلم ماذا سيفعل هذا؟ هذا سيتسبب في غلق كامل شط الرفراف في فصل الصيف حتّى إن بدأ هذا اليوم الأشغال فبعد خمسة أشهر سيجد نفسه في أواخر شهر جويلية، دمّر الموسم السياحي ودمّر أيضا الموسم التجاري. لهذا قلت هناك طاقة أخرى أبحث عنها. ماذا يفعل والي بنزرت؟ يجب أن يصدر أمرا بأن تبدأ الأشغال في 4 سبتمبر وليس إلى حد اليوم "trax" واقفة، هذه هي الطاقة التي نبحث عنها، طاقة الإرادات المسؤولة الحرة، الطاقة البشرية للموارد البشرية.

اليوم سيدتي الوزيرة، أتمنى أن تذهبي للسكن في فسفاط قفصة ولا تخرجي من هناك إلا بعد حلّك هذا المشكل وعوض أن تنتج 3 مليون طن يجب أن تصبح 8 مليون طن ويجب مدنا بآجال: مدى متوسط ومدى بعيد أو عليك بمدنا بـ "organigramme" ولا أن نبقى نقترض ونتداين ونقوم بفوائض ديون إلى غير ذلك بينما بإمكاننا حل المشكل ببساطة بمواردنا وهنا يكمن كلام السيد الرئيس عندما قال نعتمد على مواردنا الذاتية وعلينا التعويل على أنفسنا، ما معنى مشروع متوقف إلى حد الآن؟ تحصّل المقاول من 4 سبتمبر على مستحقاته المالية وأموره واضحة ويضع "trax" فهو يستهزأ بالمواطنين ويستهزأ بالناس سيفسد علينا موسم سياحي بأكمله لأنه لا يمتلك الطاقة الحقيقية التي تحدثنا عنها والتي ستغير تونس ألا وهي الإرادة الحرة المسؤولة الصادقة في إنجاح هذا المسار.

أقول من هذا المنبر، هؤلاء الناس هم أعداء المسار الحقيقيون وهم من يقومون بتعطيله، الأموال موجودة لماذا لا يعمل هؤلاء، لماذا لا يتحملون مسؤولياتهم؟

هناك مشروع آخر بقيمة مليارين مرصودة لسوق بلدي بعوسجة معطل هو الاخر ويوم 2 جوان لو لم يقع صرف هذه الأموال فسيضيع عنا التمويل. هل تعلمون لماذا معطل سادتي الأفاضل؟ لأنه لا توجد طاقة الإرادة التي تريد أن تقرر وتصنع التاريخ. هناك صيدلية على ملك شخص والوالي عاجز على تنفيذ قرار الإخلاء رغم أنّ القرار موجود وجزاء ذلك سنخسر التمويل.

مثل هذه الإرادات الخائرة، نريد مسؤولين لديهم هذه الطاقة، طاقة اتخاذ القرار وصنع التاريخ ولا يقول لي القانون والبيروقراطية هي التي تعطل وإلى آخره، مجلس نواب الشعب موجود ويتحمل مسؤوليته، لديك قانون يعطلك، تفضل، أرى أنّ هؤلاء هو من يعطّلون المسار لانعدام الإرادة الحرة الصادقة في إنجاحه وليسوا أعداء المسار. أعداء المسار نحن نعرفهم، أعداء مسار 25 جويلية يعلنون عن أنفسهم: الفاسدين والمحتكرين وأولئك الذين يكرهون هذه البلاد نحن نعرفهم، ليس هذا مشكلي معهم، المشكل في الناس المنضوين داخل المسار ماذا فعل هؤلاء؟ معمل آجر في "الخيتمين" يشغل 300 شخص مغلق منذ سنة 2014، هل تعلمين لماذا سيدتي الوزيرة، سادتي الأفاضل؟ من أجل فاتورة كهرباء، هذا المعمل يشغل 300 شخص بالإضافة للإنتاج والإنتاجية التي يمكنه أن يحرّكها في تلك الجهة.

عن مشاريع التطهير في رفراف أيضا أعود إلى هذه المسألة لدينا "pompage" التطهير البحر فسد، هناك أعطاب متكررة في محطات الضخ، إذا كانت تعمل اليوم وبإمكانها أن توقف هذه المسألة لمدة شهر، لماذا لا تعمل بصفة مستمرة؟ لأنه لا توجد إرادات صادقة، لأنه لا توجد طاقة حقيقية لصنع حلم التونسيين في أن يعيشوا في بيئة نظيفة.

بحيرة سيدي علي شباب يتم سكب مياه التطهير فيها وهذا المكان عندما تزوره وكأنك ذهبت لسويسرا ولست في تونس وكل مياه التطهير تصب في تلك البحيرة.

لدينا مناطق بمجرد تدخل بسيط، بقرار جريء، بإرادة حقيقية لإنجاح هذا المسار، نحن نحب تونس.

فيما يتعلق بتعشيب ملعب رأس الجبل مرت سنتان، لو ترى كيف أن الرياضيين أصبحوا متشردين ورغم ذلك أخرجنا منه عناصر نخبة لمدة سنتين يركضون وراء مقاول ليقوم بتعشيبه! هؤلاء المسؤولون عاجزون على اتخاذ قرارات، لا توجد لديهم الإرادة والطاقة الكافية والجرأة والشجاعة، سأدوس على القانون إن كان حقيقة القانون هو المعطّل، ليس القانون هو المعطل، لا توجد الطاقة وأنت وزيرة الطاقة ولكنني أتحدث عن طاقة أخرى سيدتي الوزيرة.

سيدتي الوزيرة، لدينا فضاء مخصص لسوق الأبقار في رأس الجبل تم تخصيص 2 مليار ليتم نقلة هذه السوق والأرض موجودة، هل تعلمين لو يتم نقلة هذا السوق ماذا يحصل سيدتي الوزيرة؟ الفضاء الآخر القديم الموجود وسط البلاد يتم تحويله إلى مسرح هواء طلق وتصبح هناك ثقافة وكذا. هل تعلمين أسباب تعطيله؟ لأن هناك مسلكا يصل إلى هذه الأرض يكفي أن تتخذ وزارة التجهيز قرارا. أين والي بنزرت؟ هو مهتم بأشياء أخرى.

سيدتي الوزيرة، أتركنا من هذه الأمثلة، إن أردنا حقيقة أن تنجح هذه البلاد يجب أن يكون هناك أشخاص مزودة نضخ لهم "l'essence" أعني الإرادة وسيدتي الوزيرة، لديكم مسؤولية تاريخية، أتمنى وبكل محبة وبكل لطف أن تسجلي اسمك في التاريخ.

لا نريد 3 مليون طن فسفاط نريده أن يعود فقط إلى حجم الإنتاج القديم، حددي لنا بعد ستة أشهر أو بعد ثمانية أشهر، لتنفذي بهذا الميزانية العمومية، إن موارد الميزانية سيدتي الوزيرة، قانون الميزانية الذي صادقنا عليه مخجل، مخجل لنا أمام الشعب التونسي، موارد الضرائب والقروض، الجباية والقروض. ماذا نفعل؟ هل بإمكاننا تغطية هذه النفقات ونذهب إلى صندوق النهب الدولي ولا نحتاج للآخرين؟ إن ثنينا الركبة ونقوم بالتعويل على الذات ولو نسرع، السرعة مرتبطة بطاقة الإرادة، إن أحبت هذه البلاد ونكون شجعان في اتخاذ القرارات ونحرك الأدوات الموجودة لدينا، لديك مديرين عامين ويوجد تحتهم رؤساء مصالح وكذا، فلتكن لديكم الجرأة في إنقاذ بلادنا وفي إنجاح هذا المسار الذي كلنا ننتصر له وكفانا من التعلات.

أنا لا أتوجه إليك فأنا أنزّهك عن ذلك، تعلات الظروف العالمية والكورونا وورثنا ديون إلى آخره، لا بأس لقد أخذنا البلاد ونتحمل مسؤوليتنا، نحن في 25 جويلية انتصرنا إلى إنقاذ بلادنا، إذن فلنتحمل مسؤولياتنا ولا نبقى "نعكز" نبحث عن "عكاز" الكورونا وعن "عكاز" صندوق النقد الدولي و"عكاز" لا أدري ماذا، لنتحمل مسؤوليتنا ولنثني الركبة ولنعمل.

قادرون على ذلك سيدتي الوزيرة بالصدق وبالإرادة الحرة وبالجرأة وبالشجاعة وكفانا من أشباه المسؤولين الجبناء، من هو غير قادر على اتخاذ قرار لا يجب أن يوضع في مواقع القرار، من لا يملك الشجاعة على التغيير فليذهب، فليرحل عنا، من يغير على هذه البلاد مرحبا به سنقبّل أياديهم ونقول لهم شكرا والكثيرون سيدتي الوزيرة جاؤوا وجلسوا في ذلك المكان وشكرناهم وصفقنا لهم ولا نخجل من ذلك، لأننا نقول الحقيقة، ما نفكر فيه داخل ضمائرنا، من يعمل سنقول له شكرا ومن لا يعمل سنقول له "dégage".

أوجه كلامي للسيد الرئيس،

سيدي رئيس الجمهورية، لقد قلت بأن الشعب يريد، أنا أقول لك الشعب أراد سيدي الرئيس، لكن هؤلاء لا يريدون هذه المعطلات، الناس الذين يعطلون من داخل المسار، هؤلاء هم أخطر بالنسبة لي، فلنحرر هذه الطاقة سيدي رئيس الجمهورية، حرر طاقة أولئك الذين يريدون، حرر إرادة...

**السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا زميلي، الكلمة للسيد الزميل المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له سبع دقائق مع إضافة دقيقة إن أراد ذلك تفضل.

**السيد ماهر الكتاري**

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

"Je suis un homme de terrain et un homme de chiffres" سأبدأ مداخلتي بشيء ذكره السيد أيمن بن صالح بأننا سنتحصل سوى على 12 % من واردات هذا الحقل، أود لو يعود هذا القانون للجنة لمزيد التدقيق فيه، هذا أولا.

ثانيا، بما أنك قد تقلدت هذه الوزارة وكما ذكرت بأنني "un homme de chiffres" هل لديك "une feuille de route"؟ هل قدمتي للسيد رئيس الجمهورية "une feuille de route"؟ لأنه بالنسبة لي وزارتك يجب أن تحقق ما بين 1 و2 نقاط نمو -بالله عليكم أيها السادة الزملاء دقيقة استسمحكم، السادة الزملاء اسمحوا لنا بأن نتكلم-.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

تفضل.

**السيد ماهر الكتاري**

بالنسبة لي، يجب أن تساهم وزارتك بين 1 و2 % وإن لم تقدروا على تحقيق هذا، بالنسبة لي هذا يعتبر فشلا ذريعا وقد ذكرت هذا للسيدة وزيرة المالية وهذا ما ذكرته لوزير الفلاحة وذكرت لكل وزير ما يجب تحقيقه.

لذلك أود أن تبعث كل ثلاثية لهذا المجلس "un tableau de bord" بما قمتم به، هذا هو دورنا الرقابي، كل السادة الزملاء قدموا ملاحظاتهم، ما يوجد وما لا يوجد وبقدر ما تكثر المداخلات بقدر ما تكون هناك مشاكل بوزارتك، هناك وزارات لا تتعدّى المداخلات في شأنها ساعة من الزمن وهناك وزارات تطلبت سبع ساعات من المداخلات وهنا تفهم لماذا سبع ساعات لأن هناك إشكاليات في وزارتك وأنا لا أؤمن بأن وزير قديم ووزير جديد لأن هناك استمرارية الدولة، هذا لا شك ولا اختلاف فيه، لا توجد تعلة جديد وقديم لأن هناك استمرارية الدولة.

لذلك أود "chaque trimestre la première semaine d'avril" تأتينا بخصوصه "un tableau de bord" مفصل وليس "global" بخصوص "les entreprises que vous avez sous votre responsabilité" ماذا فعلت؟ إلى أن تتجهي؟ هل سنصل حقا؟ " je le dis très sérieusement et très sincèrement avec toute l'amabilité du monde" إذا كانت وزارتكم غير قادرة على تحقيق بين 1 و2 % هذه السنة، فإننا لم نحقق شيء.

وزارتكم قادرة، لديها الإمكانيات وهي موجودة، تحدثنا منذ حين عن الفسفاط وعن البترول وتحدثنا عن الطاقات المتجددة كل الأرقام حمراء لذلك فإن وزارتكم لا يمكنها أن تسقط أكثر " ne peut pas tomber plus bas vous ne pouvez que vous améliorez" حتى نستطيع على الأقل أن نساهم حتى بـ 1 أو 2 % في الناتج الخام هذه السنة سامحوني، لهذا السبب طالبت بـ " une feuille de route" وأنتم وزارة الصناعة والطاقة والمناجم " tout est chiffré normalement" مدونا بالأرقام، أنا أريد أن أعرف الأرقام أول أسبوع من شهر أفريل تعطينا أرقام الثلاثية الأولى من سنة 2024، الأسبوع الأول من شهر جويلية تمدونا بأرقام الثلاثية الأولى والثانية ماذا فعلتم " par les secteurs et par société" إن لزم الأمر؟ لن أقول لك كيف العمل عليك أن تستدعي مديري العامين للشركات التابعة لوزارتكم وقدموا لي ماذا ستفعلون؟ وتعلة لا يوجد هذا وذاك وزارة كذا، كلنا نعمل في نفس الدولة وأنا أدور في الوزارات إلى غير ذلك، صحيح هناك مشاكل، وزارة تعطل وزارة هذا موجود وأقوله " très sincèrement" هناك وزارات تعطل وزارات لأن هناك " des chiffres à présenter" أنا أعلم بذلك، كل ذلك يجب القضاء عليه.

أريد أرقاما، اعطيني فسفاط قفصة ماذا ستفعل من هنا إلى آخر السنة؟ اعطيني ماذا حققت خلال الثلاثية الأولى والثانية والثالثة؟ ماذا فعلت أنا لا أحب الكلام، أعطيني أرقاما، أعلم أن السيدة الوزيرة ستجيب وستبقى تجيب ساعة أو ساعة ونصف ونواصل " et absolument dire je veux des chiffre " سنتقدم بهذا " il faut assumer la responsabilité et vous avez assumé une responsabilité très importante" في وقت صعب أتفهم هذا ولكني أعطيني إلى أين نحن ذاهبون، قدمي لي أرقاما.

ما ذكره منذ حين السيد أيمن بن صالح بخصوص هذا العقد حقيقة شعرت بالخوف، الأرقام التي قدمها بأننا سننتج مائة بالمائة والدولة لن تأخذ سوى 12% هذا شيء غريب، هذا يعني أننا ما زلنا نعيش سنة 1960.

عن الطاقة المتجددة أين هي؟ "pour moi si un promoteur présente un projet" وبعد ثلاثة أشهر لم يشرع في الإنجاز هذه مسؤولية وزارتكم بالنسبة لي وزاتكم ليست إلا "facilitateur" عليكم تسهيل كل الأمور على المستثمرين هذا دوركم صباحا ومساء وليلا وإن بقي مستثمر ثلاثة أشهر ولم يشرع في إنجاز عمله فهذا خطأكم، لأنه عليك أن تذهب وإن لم تجد مشكل لديك " le locateur de la Kasbah " يجب أن تذهب إليه تقول له السيد رئيس الحكومة الإشكال هذا السيد جلب 200 أو 300 مليار من الطاقات المتجددة ولم يستطع أن يستثمرها يجب أن تجد لي حل، إن لم يجد هو الحل " vous avez le locataire de Carthage " الذي يعمل 24/24 وأظن أنك على علم بهذا، تذهب إليه وتقول له سيدي الرئيس، لدينا مستثمر جلب لنا 300 مليار ولم يقدر على العمل إلى

حد الآن، أريد أن تجد لي حلا، سيجد لك حل. إذا كان أي مستثمر يأتي ولا يشرع في الإنجاز بعد ثلاثة أشهر هذا يعني أن هناك مشكل على مستوى وزارتك، بالنسبة لي ليس مهما، تقول لي هناك كذا أو كذا، هذه مسؤوليتك لقد قبلت بهذه المسؤولية "vous l'assumée" هذا ما أردت أن أقوله.

أعود وأكرر "trimestriellement un tableau de bord bien détaillé" لأن الكلام لا يوصل إلى شيء منذ أربعين سنة وتونس بلد عالم ثالث، منذ أربعين سنة يقولون في طريق النمو، إن كان طفل صغير فقريبا سيبلغ سن التقاعد الآن ونحن في طريقنا إلى النمو إذن انتهى، نريد أرقاما وأنا لم أقل هذا الكلام لك فقط كل وزير جاء إلى هنا قلت له هذا الكلام، نريد أرقاما مضبوطة لمحاسبتهم فدورنا الرقابي يتمثل في أن نقول للسيدة الوزيرة إن كانت وزيرة المالية أو وزير التجارة أو لأي وزير لقد ذكرت لنا بأنك ستقوم بكذا لكنّك لم تصل إلى تحقيقه، الله غالب لم تنجح في مسؤوليتك هذا يحصل هناك أشخاص يستطيعون النجاح، أعطنا الأرقام وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل البوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق.

**السيد عادل البوسالمي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

ما يلفت الانتباه التناقض الصارخ بين الثروات والإمكانيات وبين طرق التعاطي والتسيير والمشكل أن قطاع الطاقة في تونس قطاع مريب ونكتفي بهذا الوصف. قطاع مريب لأننا لا نملك الأرقام وهي متناقضة، الوظيفة التنفيذية لها أرقامها والخبراء لهم أرقامهم وعليه فإن كتلة لينتصر الشعب تدعوكم إلى تحمل مسؤولياتكم التاريخية أمام شعبكم السيدة الوزيرة.

أما بخصوص معضلة تعطل الإنتاج في فسفاط قفصة، فلماذا السيدة الوزيرة لا يقع تشريك نواب قفصة وعلى رأسهم النائب محمد الماجدي رئيس لجنة الطاقة والمناجم نائب عن الحوض المنجمي ويعرف إشكاليات المنطقة بحذافيرها؟ وأدعوكم إلى زيارة لحلحلة الوضع هناك ولحل الأزمة مع المحافظة لأن هذا سيحافظ على المفهوم الأساسي الذي ندافع عنه جميعا، مفهوم السيادة الوطنية كي لا نكون تحت رحمة أي جهة كانت.

السيدة الوزيرة، أدعوكم بجدّ إلى اتخاذ هذه النقطة خاصة زيارة مدينة قفصة لحلحلة الوضع هناك رفقة نواب الجهة فنحن في قفصة مستعدون لحلول اجتماعية جادة.

وأخيرا السيدة الوزيرة، وضعية عمال المناجم، الوضعية المادية لهؤلاء العمال وضعية صعبة للغاية نظرا إلى غلق باب القروض الاجتماعية من الشركة وفتح الديون المتخلدة بالذمة وهنا السيدة الوزيرة أدعوك لإيجاد حلّ عاجل لهذا المشكل لأن عمال المناجم يعانون من معاناة مادية صعبة، شكرا السيدة الوزيرة.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الآن نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الثانية والنصف، إثرها نحيل الكلمة إلى السيدة الوزيرة لتتولى الرد على مختلف التدخلات.

(كانت الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال)

## استئناف الجلسة
## ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة وعشرة دقائق مساء)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة الآن للسيدة فاطمة ثابت حرم شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة للردّ على استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

**السيدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة**

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للجميع،

شكرا حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب،

أشكركم على تهانيكم بمناسبة تعييني، أنا فخورة بثقة السيد رئيس الجمهورية في شخصي وتكليفي بتولي مهام وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة، أتمنى أن أكون في مستوى ثقة الإخوة نواب الشعب وخاصة في مستوى ثقة سيادة رئيس الجمهورية.

في الحقيقة يسعدني أن أكون موجودة اليوم في بهو البرلمان لأتحدث عن وزارة، هذه الوزارة مهمة وإن تساؤلاتكم ومداخلاتكم تؤكد أنها تهم الجميع لأنها تهم قطاعات حيوية وهامة جدا.

أشكر الفريق على التقرير الذي تم تقديمه حول موضوع نظرنا اليوم، لقد كانت جلسة الاستماع صلب لجنة الصناعة جدّ هامة، كما تضمّن التقرير جميع المعطيات وتم تدارس جميع الوثائق لذلك أشكرهم على العمل الذي قاموا به لأن هذا سيسهل على نواب الشعب أخذ القرار في موضوع يهم جميع التونسيين ألا وهو قطاع الطاقة والقوانين التي تهمها.

في الحقيقة، إن الوزارة لها استراتيجية في مجالات اختصاصاتها: في مجال الصناعة والطاقة، القيام بالدراسات، تم تقديم رؤى استراتيجية وهذا ليس جديدا لقد تم عرضها منذ سنة 2023 على أنظار مجالس وزارية ووقع التعريف بها والترويج لها حتى يعرف عموم المواطنين الرؤية، لذلك فأنا لست من أتى بال " feuille de route"، هي موجودة، صحيح أنني توليت هذا المنصب حديثا ولكنني ابنة هذه الوزارة منذ 35 سنة لذلك لم آت اليوم بشيء جديد.

في الحقيقة إن الكفاءات الموجودة في الوزارة والفريق الموجود رفيعو المستوى وكما يقال هناك "continuité" الإدارة والمسؤوليات موجودة، حتى إن تغير الوزير وغادر فإن الوزارة تبقى قائمة بكفاءاتها. في الحقيقة، نحن نفتخر بالكفاءات الموجودة وبالشركات التابعة للوزارة وحتى لو قيل في بعض الأحيان أن هناك الكثير من التعطيلات على مستوى الإدارة أو أنه لا توجد لديكم المعطيات حول القطاع، أقول هذا موجود على "site web" الوزارة ولدينا " la économique conjoncture" ويتم التعريف بالإنجازات بالأرقام وكل الحقول موجودة أيضا في بوابة الوزارة وهذا ليس جديدا، فلن نعرّف بما هو موجود اليوم فهذا يتم عبر بوابة الوزارة وعبر بوابة "l'ETAP" وعبر بوابات المؤسسات التابعة لوزارتنا، كل طرف يعرّف بعمله كل في مجال اختصاصه، لذلك إذا أراد أي شخص أن يعرف

أي معلومة بإمكانه أن يبحث عنها وسيجدها، فنحن نقوم بتطبيق الشفافية فلا توجد معطيات يصعب الاطلاع عليها من طرف المواطن العادي ليكون على علم بما يقع ولدينا "observatoire" للطاقة نقوم بتبسيط المعطيات حتى يمكن تقبلها من طرف المواطن العادي.

في الحقيقة نحن فخورون لأن وزارة الصناعة تشرف على الصناعة وعلى الطاقة والمناجم وهذه تمثل قطاعات حيوية في البلاد، إن ثلثي "PIB" للمنتوج الداخلي للبلاد موجود في وزارتنا ونقول هذا حقيقة بكل فخر.

القطاع العام والخاص، نحن كوزارة لا نفرق بينهما، لدينا توجه إلى القطاع العام طبعا فجميع شركاتنا وفي جميع قطاعاتنا لدينا مؤسسات عمومية ونحن فخورون بها وسنقوم بكل ما في وسعنا لتحسين مردودية هذه المؤسسات، هناك أيضا القطاع الخاص الذي يقوم بمساعدة الدولة في الاستثمارات وفي الترويج، لقد اعتمدت تونس منذ سنة 1972 الانفتاح على الاستثمار الأجنبي لأن السوق التونسية هي سوق صغيرة، تونس كبيرة بسكانها وهي كبيرة بعقول أبنائها ولكنها "physiquement" ك "territoire" صغيرة وهي في حاجة إلى أن تكون لها الجاذبية اللازمة لتكون منفتحة على العالم، مثلا "la balance commerciale " الموجودة لدينا اليوم لشركات قطاعنا الصناعي مع بلد كفرنسا "est excédentaire" ونحن سعداء لأن "la balance commerciale " اليوم مع فرنسا أو إيطاليا "est excédentaire" إضافة إلى مداخيل التونسيين المقيمين بالخارج يصبح "plus que la balance de payement" الموجود في تونس وهذا يعني "est aussi excédentaire" فلا يمكن أن نغلق اليوم الأبواب على الاستثمار الأجنبي لأن هناك حالات شاذة من المؤسسات ونحن بصدد تحسين الإطار القانوني، هناك "des interprétations" في القانون قد تكون هي تلك الثغرات ولكن على مستوى الوزارة نحن بصدد تحسين الإطار القانوني للطاقات كما أن وزارة التنمية بصدد مراجعة قانون الاستثمار، نفس الشيء بالنسبة إلى قانون المناجم نحن بصدد تحسينه، نحن نعمل على إيجاد " code" للارتقاء بتطورات تونس في كل المجالات.

هناك تساؤلات تتعلق بالرؤية الاستراتيجية كما ذكرت لدينا رؤية.

بالنسبة إلى مؤشرات القطاع: لقد تساءل بعض النواب عن مؤشرات القطاع، قطاع الطاقة بخصوص نشاط الاستكشاف وإنتاج المحروقات، هناك تحسن لأننا بصدد الاستكشاف والعمل على الطاقات البديلة وخاصة على ترشيد الاستهلاك لذلك عندما تجد أن هناك "des paramètres" تتقلص لأن الوزارة تعمل على ترشيد الاستهلاك عبر وكالة التحكم في الطاقة لترشيد استهلاكها، أظنّ أن أهم التحديات في تونس تجعلنا نؤمّن أمننا الطاقي.

إن المستثمر الأجنبي هو مستثمر أجنبي، سيأتي لبعث استثمار في تونس لذلك، فإن "l'ETAP" وهياكل الدولة تراقب كل ما يقع، لدينا هياكل مراقبة في جميع المستويات: في مستوى الوزارة، على مستوى رئاسة الحكومة على مستوى محكمة المحاسبات لذلك نحن بصدد المراقبة ولكننا لا نستطيع التوجه نحو تأمين أو تواجد الـ "l'ETAP" بنسبة مائة بالمائة، كتوجه يمكن أن يكون توجها لا يساير ما يقع في العالم، إن المنشآت في مجال الطاقة، تبادل الخبرات يقع عبر الاستثمار الأجنبي مثلا مجال الطاقات البديلة الهيدروجين الأخضر نفس الشيء هذه مجالات لا يوجد لدينا اليوم ما يكفي من "capacité" لنكون وحدنا كقطاع عام المستثمر الوحيد وفي التوجهات الاقتصادية خلال الستينات والسبعينيات والثمانينات والتسعينيات كان توجه تونس واضحا، أن تبقى جذابة للاستثمارات الأجنبية في القطاعات ككل: الصناعة والطاقة والمناجم هذه الصناعات وفي قطاعات الطاقة "particulièrement" 95% من الكفاءات هي كفاءات تونسية.

نفس الشيء بخصوص موضوع المراقبة، نحن بصدد إجراء المراقبة على جميع المستويات: على مستوى التصرف عن طريق "l'ETAP" لأنها مساهمة في جميع الحقول وفي جميع الاستثمارات، لذلك تبقى دائما هي الشريك وتتولى الوزارة متابعة إنجازات الشركات "ils sont redevables" لإرسال تقارير لذلك هناك متابعة على مستوى الوزارة.

بالنسبة إلى استراتيجية الوزارة لضمان الأمن الطاقي والحياد الكربوني، نفس الشيء لقد رسمت تونس في إطار استراتيجيتها أهدافا من بينها التخفيض من انبعاثات الكربون بـ 46% كما قامت على مستوى استراتيجيتها بمراحل بين سنوات 2023 و2025 نحن بصدد العمل الآن على الجانب المؤسساتي والإجراءات التشريعية إلى سنة 2025 وسنعمل ما بين سنة 2026 وسنة 2030 على ضمان استقرار القطاع والانطلاق في مشاريع مهيكلة يعني لدينا " vision court, moyen et à long terme".

بين سنة 2030 وسنة 2025، استحثاث نسق الاستثمار وهذا يكون بـ"on met en confiance le grand investisseur" وهذا ما نعتمده، فعلى مستوى " l'investissement il y a toujours de grand investisseur" وهناك من هم أقل، لدينا " des grands investisseurs" في تونس وعندما تكون هناك ثقة متبادلة ويشعرون بالراحة في تونس فذاك يعتبر مكسبا لأن المستثمر الذي يستقر في تونس وينجح ثم يغادر فإن وراءه "des opportunités" سيحملها معه، لكن أن تأتي بمستثمر لم يسبق له أن استثمر في تونس من الهام أن تكون سمعة تونس كما كانت عليه دائما، فتونس بلد منفتح وهي بلد تشجيع المبادرة، المبادرة الخاصة ونحن نشجع على بعث المشاريع العمومية لكن عندما يختار المستثمر الأجنبي الاستثمار في بلادنا وقد رأينا شركات مرموقة في ألمانيا أو في بلدان أخرى في قطاع الصناعة أو الطاقة نفس الشيء المستثمر " il a raison de même façon" فالمستثمر جاء ليستثمر في تونس، ليس لأن اليد العاملة زهيدة لقد تجاوزنا هذه المعلومة، يأتي المستثمر من أجل يد عاملة زهيدة، بالعكس يقولون نريد أن نستثمر " par rapport à la compétence tunisienne et le savoir faire" في تونس " les qualifications Tunisiennes" كما أن "les atouts de Tunis" كثيرة فالمستثمر لا يأتي لأن اليد العاملة زهيدة، هذا غير معتمد بتاتا.

توجهاتنا في قطاع الطاقة، لماذا يعدّ قطاع الطاقة قطاعا هاما جدا بالنسبة إلينا؟ نقول دائما بأن النجاعة الطاقية مهمة، لأن قطاع الطاقة يدخل في تركيبة كل المنتجات كما أننا نريد أن يتمتع المواطن التونسي بطاقة تكون بأسعار منخفضة نريد أيضا أن يجد الصناعي الذي يأتي إلى تونس أسعار طاقة منخفضة لأن كل ذلك يدخل في الجاذبية "compétitivité" تونس "site de Tunis" كما أن هدفنا أن نتجاوز 60 و70% وإن لزم الأمر 80% لتأمين طاقتنا، لذلك فإن الطاقة البديلة هي الحل وكذلك الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر لكن لا يمكن التسريع في نسق الاستثمار في ظرف سنتين إذا لم نقم بجلب الاستثمارات الأجنبية.

بخصوص التوجهات، لقد تحدث بعض النواب عن المغرب أو عن البلدان المقارنة، نفس الشيء حتى هذه البلدان قامت باستثمارات مع شريك أجنبي، لم يقوموا بذلك بمفردهم وبمجهودهم الخاص. وذلك هو التوجه العام للعالم، أن كفاءاتنا الموجودة في تونس لدينا الشمس نعم، لدينا محيط استثمار طيب وهذا "c'est un atout" وكل مستثمر يأتي إلى تونس فإنه يأتي من أجل الربح وهذا عادي جدا فنحن في تونس أيضا نريد أن نحقق أرباحا وتوجهنا دائما هو حماية مصالح العمال لأن اليد العاملة تمثل الركيزة، كما أنه من بين توجهاتنا أن يقع التركيز على القطاعات الواعدة التي تشغل اليد العاملة وهي تعتبر من الأولويات.

في الحقيقة، أظن أن التقرير الذي قام بإعداده الإخوة يتضمن إجابة عن جميع تساؤلاتكم ولكنني سأضيف بعض الأشياء إلى التساؤلات التي تقدم بطرحها السادة النواب.

في الحقيقة، أجدد لكم شكري لأن اهتمامكم بعمل الوزارة يسعدني، حقيقة أنا أشعر بهذه المسؤولية عندما أديت اليمين في قصر قرطاج شعرت بهذه المسؤولية، هذا أمر مفروغ منه فهذه المناصب لم تكن أبدا مناصب تشريفية لا سابقا ولا الآن ولا غدا، هي مسؤولية أشعر بها، أريد أن أخدم بلادي بما لدي من جهد يمكنني أن أنجح كما يمكن أفشل في مهامي، في الحقيقة. أنا أعوّل على فريقي، أنا متأكدة لأنني ابنة الوزارة ومتأكدة من كفاءاتها لذلك، لا يوجد لدي أدنى شك على تعاونهم ربما بما أنني ابنة الوزارة فهذا يسهل عملي ولن أتعلم اليوم ولن أحكم اليوم من هو جيد ومن ليس جيد، أنا أعرف الأشخاص الجيدين ما شاء الله لا أقول أن نسبة 90 % بل 80 % منهم أكفاء ويعملون بجدّ وفي الحقيقة نتمنى أن نكون جميعا في مستوى ما تنتظرونه وما ينتظره جميع المواطنين في قطاعاتنا هذه .

بالنسبة إلى التساؤلات حول مدة صلوحية امتيازات استغلال المحروقات، لقد حاولت تبويب الإجابات بالنسبة إلى القطاعات وبخصوص الجوانب الفنية لن أجيب عمّا يهم وزراء آخرين لأنه ليس لدي لا الاختصاص ولا الكفاءة لأجيب عن شيء يهم وزارات أخرى"déjà la matière" الموجودة لدي كوزارة أتمنى أن أقدم إليكم الإيضاحات التي تجيب عن تساؤلاتكم.

بالنسبة إلى مدة صلوحية امتيازات لاستغلال المحروقات، كما ذكر الإخوة في التقرير، سابقا كانت هناك أوامر علية ونظام مرسوم 1985 ثم قانون مجلة المحروقات، لذلك كانت مدة صلوحية الامتيازات طبق القانون السابق 50 سنة، يعني في السابق كان يسمح بخمسين سنة، تمت المراجعة وأعطت مجلة المحروقات الحالية مدة ثلاثين سنة.

حاليا أصبحت مدة صلوحية إسناد الامتيازات أقل من ثلاثين سنة بناء على المعطيات الفنية لكل امتياز وحسب نمط الإنتاج المتوقع لأنهم "cas par cas" وليسوا "uniforme"، لذلك بخصوص التساؤل الذي يتعلق بمدة الصلوحية بالطبع بالنسبة إلى المسموح، بالنسبة إلى مدة صلوحيتهم مثل وضعية حقل سيدي الكيلاني بالطبع في المراجعة يتم تحديد مدة أخرى بالنسبة إلى "L'ETAP" فإن هذا لا يقلقنا لأنها تابعة للدولة مائة بالمائة وسيبقى للدولة حتى لو أعطيناها مدة طويلة فهذا لن يقلقنا ولكن أصبحت تتم المراجعة طبق نمط الإنتاج.

بالنسبة إلى الاحتياطات أو مخزون الدولة من النفط الخام ومن الغاز، تم بعث استراتيجية الدولة للنهوض بالقطاع وقد تم القيام بعديد الإجراءات الجيولوجية والجيو فيزيائية لتقدير احتياط الدولة ومخزوناتها وتجدون في بوابة "L'ETAP" عديد المعلومات ومن بينها الجانب التعاقدي فكل العقود " sont publiés" ومن بينها الجوانب الفنية لأننا في تونس إلى ماذا نسوق؟ نحن نسوّق للاستثمار ويجب وضع هذه المعطيات ويعرفها الجميع لجلب الاستثمار.

إن هذه المعطيات ليست صندوقا أسودا لا يجب أن نعرفها ولكن الدراسات الموجودة لدينا، إن ما عشناه خلال السنوات الأخيرة يدعونا إلى مراجعة مجلة المحروقات ولو جزئيا لأن هناك فصولا يصعب تأويلها، عندما يكون هناك اجتهادا يمكن أن يكون بنية طيبة أو غير طيبة، لذلك نريد أن نبتعد عن جانب التأويل ولهذا السبب تطلبت المراجعة بعض الوقت ففي كل الأحوال سيعرض عليكم هذا لكن المراجعة لابد منها لتكون هناك أكثر شفافية.

إن الإطار القانوني الآن شفاف بالنسبة إلينا وكما ذكرت فإن المراقبة تتم على عديد المستويات، في الوزارة وفي الهياكل الأخرى، هياكل الرقابة الموجودة في وزارات أخرى، لذلك نحن الآن في المرحلة الأخيرة من مجلة المحروقات لنحسن من النقائص "et pour éviter l'interprétation" لأنه عندما يكون النص واضحا أي مجال اجتهاد سواء كان جيدا أو سيئا بإمكاننا حذفه.

بالنسبة إلى دور "L'ETAP" في الاستكشاف، هي تساعد على تشغيل اليد العاملة التونسية وفي الشركات ففي بعض الأحيان تكون مساهمة الأجانب 50-50 ولكن 95 % من اليد العاملة تكون يد عاملة تونسية.

تمثل عائدات الدولة في القطاع 95 %، كلها عائدات للدولة وهذا موجود في العالم أجمع وليس في تونس فقط " la plus forte taxation" لكل القطاعات في الطاقة 95 % من الأرباح تعود إلى الدولة "sont des taxes".

بالنسبة إلى مداخيل الدولة من إنتاج المحروقات من النفط والغاز نفس الشيء تتراوح بين 75 و80 % وتعود إلى الدولة وإلى الخزينة العامة كما أن مرابيح المؤسسات يتم تحويلها أيضا إلى الدولة.

الشركات الأجنبية في مجال المحروقات المنتصبة في بلدان الجوار على غرار الجزائر وليبيا هناك منافسة "il faut le reconnaitre" إن تونس ليست بمفردها تحاول أن يكون إطار عملها قانونيا متلائما مع التشاريع العالمية لأنه إذا لم نقم بتشريع يجعل المستثمر يشعر بالطمأنينة لضمان مرابيحه بطبيعة الحال فلن يأتي أي أحد لذلك "la concurrence est internationale" علينا أن نحاول دائما سنّ قانون استثمار يتماشى مع أفضل التشاريع العالمية "on est dans un monde qui est très ouvert" لذلك من واجبنا أن نطمح إلى الأمثل.

بالنسبة إلى سيدي الكيلاني، في الحقيقة لقد تطرق التقرير إلى العديد من الأشياء، كتوضيح الأرقام جيدة، 15% "taux de chiffre rentabilité" لأنه لم تقع إضافته إلى حساب التكلفة وتقدر كلفة الإنتاج بـ 45 دولار، إذا أردت إيضاحات أكثر يمكننا مدك بأكثر تفاصيل "15% taux de rentabilité" و15 % يعتبر "un bon rentabilité" لأي مشروع عندما يريد شخص بعث مشروع ويوفر له

"un taux de rentabilité de 15%" يقول هذا جيد وليس ضعيفا وعندما تقول "le projet est rentable sur cinq ans" فهذا أيضا يعتبر جيدا، أظن أننا في تونس لسنا في غنى عن أي مشروع سيعطينا أريحية وسيدخل لنا أموالا، حتى وإن كان سيدخل للبلاد مليارا "c'est bon à prendre".

بالعكس أنا سعيدة بالتقرير، لقد ذكر كل المعطيات ربما المعطيات التي تريدونها هي معطيات تتضمن أكثر تفاصيل سنمدكم بمعطيات وبتفاصيل أكثر ولكنه بالنسبة إلى "l'ETAP" مشروع "rentable" لأن أولا لديها الخبرة ولديها "les compétences" يعني" les investissements fixes" موجودة لذلك ما سيتم إضافته " la rentabilité assurée" لذلك نحن واثقون أن مشروع النص الذي عرضناه عليكم سيحظى بموافقتكم. صحيح "l'ETAP" تسترجع ملكيته"le 15 % mais l'ETAP bénéficiaire et sur le bénéfice bénéfice le plus important" سيحوّل إلى الخزينة العامة وهي خزينة الشعب التونسي بأسره وأي مليم يذهب إلى الخزينة العامة يخفض علينا الاقتراض من البلدان العالمية وخاصة لا نجد أنفسنا مضطرين لا سيتراد الغاز والبترول من جهات أخرى يجب تسديدها بطبيعة الحال بالعملة الصعبة، هذا بخصوص سيدي الكيلاني.

بالنسبة إلى "Ecumed" تم التطرق إلى التدابير البيئية والسلامة، في الحقيقة لقد قامت الوزارة بما يجب القيام به ووجهت مراسلة إلى "l'Ecumed" عن طريق عدل تنفيذ ليتم دعوة الشركة لنقل المخزون الموجود من مكانه لأن وضعية الخزانات لا تسمح خوفا من حدوث مشكلة بيئية ونحن في وزارة الصناعة نحرص على البيئة لأنها بيئتنا جميعا.

بالنسبة إلى المسؤولية المجتمعية، نفس الشيء تقوم "l'ETAP" بمجهودات في إطار "le reçu" ولكن هذه الأخيرة لا تعطي أموالا ولكن ترتكز تدخلاتها في إطار المسؤولية المجتمعية بالمساهمة في المشاريع وبعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتحسين البنية التحتية وتقوم بكل هذا بالتنسيق مع السلطة الجهوية، يعني ليس هناك أشخاص يتقاضون أجورا فقط من "l'ETAP".

فيما يتعلق بالبستنة: هناك اتفاق أمنت "l'ETAP" إلى حدود شهر ديسمبر 2023 حوالي 180 مليون دينار تأجير ولأن المؤسسة تحترم تعهداتها فإنها تؤمن تأجير مع بعض التأخير وهذا التأخير يتجاوزها ويعود إلى وضعيتها المالية، أعتقد أن النواب يتفهمون أنه لا يمكن لنا أن نحمّل شركة وطنية أكثر من طاقتها.

بالنسبة إلى الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي، ينبني الانتقال الطاقي على ركيزتين تتمثل الأولى في تحسين النجاعة الطاقية الذي تحدثنا عنها منذ حين عندما شهد الـ "déficit" انخفاضا فهذا يعود إلى النجاعة الطاقية وليس بسبب تراجع الاستثمار، بالعكس لقد ارتفع بين سنة 2023 و2022.

بالنسبة إلى تقليص الاستهلاك، الهدف أن يشهد التقليص في الاستهلاك 30% في أفق 2030 مقارنة مع استهلاك 2010 وهناك العديد من البرامج بصدد الإنجاز مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز على غرار برنامج توليد المؤلف والإنارة المقتصدة للطاقة وتجهيزات التكييف الهوائي إلى غير ذلك، هناك عديد البرامج و"communication" بخصوص الاقتصاد في الطاقة على التلفزة وفي الإذاعات يجب أن نحاول تحسيس المواطن لأننا نعوّل على تفهمه بتكوين الأجيال وعبر تصرفه يصبح ترشيد استهلاك الطاقة "un reflexe" لدى المواطن التونسي ألا يترك النور يشتغل حتى عندما يتنقل من غرفة إلى أخرى وهذا تعمل عليه الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والوزارة والـ "STEG" كل في مستوى تدخلاته.

بالنسبة إلى الركيزة الثانية تتمثل في مزيد إدماج الطاقات المتجددة لبلوغ نسبة 35 % في أفق 2030 أي ما قدره حوالي 5 آلاف ميغاواط، مع العلم أن القدرة المركزة الحالية تقدر بحوالي 6 آلاف ميغاواط وهذا يعني أننا قطعنا شوطا ربما لم يتم تحقيق تقدم كبير بسبب عدة إشكاليات من سنة 2016 إلى سنة 2022 ولكن مكننا التقدم الحالي اليوم من تحقيق 6 آلاف ميغاواط حرارية بالغاز الطبيعي كقدرة مركزة جملية.

عندما قام سيادة رئيس الجمهورية بتسمية كاتب دولة للانتقال الطاقي فهذا يعتبر "un message fort" للجميع فهذه التسمية لم تكن عبثا، تسمية لنقل بأن الطاقات البديلة والطاقات المتجددة لديها اهتمام خاص، ككتابة دولة لدينا برنامج وإن شاء الله بعد ثلاثة أو أربعة أشهر أو خمسة أشهر سنأتي إلى هنا لنعرض عليكم إنجازاتنا فلا داعي أن تسألونا عن الإنجازات فسنأتيكم بأنفسنا لنذكر لكم إنجازاتنا إن شاء الله فالفريق موجود والعزيمة موجودة. على مستوى الوزارة الجميع يعمل على كل جوانب الطاقة: من طاقة بديلة، تنقيب على الغاز والبترول الهيدروجين الأخضر، كل المجالات التي ستجعلنا نؤمن غدا الطاقة التونسية بنسبة مائة بالمائة هذا هو هدفنا، إن شاء الله بعد أشهر يكون بإمكاننا أن نقدم لكم أكثر تقدما على مستوى الإنجاز والسيد كاتب الدولة، أنا وكل الفريق العامل في الوزارة وكل مؤسساتها، حرصنا الأول أن نتقدم أكثر على مستوى الإنجاز وستكون لديكم إن شاء الله " des données chiffrées" على تقدمنا في مجال الطاقة والطاقات البديلة.

بالنسبة إلى الاستراتيجية الوطنية والقطاع الخاص: لقد وضعت ثلاثة أنظمة لإنتاج الكهرباء والطاقات المتجددة: نظام الإنتاج الذاتي ونظام التراخيص للمشاريع الصغرى والمتوسطة ونظام اللزمات للمشاريع الكبرى، في هذا الإطار تقع المصادقة على اتفاقيات اللزمات بقانون وسنأتي إلى المجلس الموقر للمصادقة على عديد المشاريع خلال هذه السنة وسيكون ذلك إن شاء الله قريبا هناك " de la matière" وإن كانت هناك تساؤلات لم تجدوا لها الإجابات الضافية ستكون لدينا مناسبات أخرى للحضور معكم هنا في مجلس نواب الشعب لنقدم لكم الإجابة عنها وسنجيبكم عن الأسئلة الكتابية أيضا بكل رحابة صدر إن كانت لديكم أي استفسارات دقيقة وفنية سنمدكم بكل المعطيات التي تهمها.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن مشاريع الطاقة المتجددة لها بعد اقتصادي واجتماعي حيث سيتم إنجاز المشاريع في الجهات الداخلية، ستكون فيها طاقة تشغيلية هامة وسيتم إنجاز المشاريع في الجهات الداخلية على غرار القصرين، سيدي بوزيد، قفصة، توزر، قبلي وتطاوين وسيتم إنجاز مشاريع في جهات أخرى. ستكون هناك ديناميكية اقتصادية جيدة لأن أي موطن شغل وراءه عائلة وتتحرك البناءات والتجارة والسياحة وسيتحرك كل شيء لذلك سيكون هناك نموا جهويا ومن بين المعطيات التي يتم أخذها بعين الاعتبار في مجال الطاقات البديلة البعد الجهوي الذي يعتبر اختيارا وتوجها لدولتنا فلن تكون أية جهة تونسية بعيدة أو لا توجد فيها استثمارات، أظن أنني أجبت عن البعد الجهوي.

بالنسبة إلى الانتدابات في الـ "STEG" تتم المصادقة سنويا على ميزانية هذه الشركة والتنصيص على هذه الانتدابات ضمنها ويتم إنجاز الانتدابات طبق قواعد المناظرة ووفق قواعد المساواة ويتم نشر المناظرات والحاجيات على مستوى الهياكل المعنية وهي مبنية على حاجيات "l'ETAP" في الأقاليم وفي الفروع ويكون ذلك بناء على التوازنات المالية لأننا لا نقوم بانتدابات للانتدابات فأهم شيء لدينا دائما هو المحافظة على مؤسساتنا وحمايتها وضمان ديمومتها.

في بعض الأشغال التي تهم المقاولات أو مسدي الخدمات، تتم عبر عقود مباشرة لأن "STEG" لا يمكن أن تكون هي "STEG" وهي من تقوم بحفر الطريق وهي من تقوم بتركيب الحديد، لا يمكنها ذلك، هذه هي الحياة "c'est un partage de tâche un partage de travail" لذلك فهي مضطرة للتعامل مع مقاولين أحيانا يكون هناك إشكاليات تأخير ولكن لا يمكن أن تصبح الـ "STEG" هي المقاول.

بالنسبة إلى منظومة الصفقات العمومية والطلبات العمومية غير المثمرة أو التجهيزات مثل العدادات، بودنا حقيقة تجاوز مثل هذه الإشكاليات ونحن نعمل لنضمن عدم وجود "une rupture" في العدادات وسيتم ربط أسطح المنازل-هناك طلب كبير-بحوالي 7 آلاف مع العلم أن الوزارة سمحت لمركبي هذه التجهيزات بالتزود بالعدادات، ليس كل المنازل مرتبطة بعدادات "STEG"، هذا ما ذكرته (تدخل أحد النواب دون استعمال المصدح) لقد قلت بأن الوزارة سمحت لمركبي هذه التجهيزات بالتزود بالعدادات بإمكانه أن يأتي بالعداد وهو غير مرتبط بالـ "STEG".

هناك شيئان إمّا أن نقول أن "STEG" تقلقنا لأن العدادات غير متوفرة ونبقى ننتظر "avec la problématique du marché public" أو أن نسمح- هذه "c'est les installateurs" وليس للمواطن بأن يجلب العدادات "il faut être cohérent" بما أننا نود التسريع في برنامج الانتقال الطاقي، فلا يوجد لدينا مشكل فعندما نقول " monopôle d'état " نعم " monopôle d'état on ne craint pas la concurrence" وإذا كان هدفنا هو التسريع في الطاقات البديلة فقد رخصنا لـ "installateurs" لا يوجد أي مشكل إذا " on n'a pas suffisamment communiquer sur le sujet on doit se rattraper" لا يوجد أي مشكل ولكن بخصوص تساؤلاتكم حول إشكاليات العداد فإن الوزارة دائما تجتهد مع احترام القانون، تجتهد لإيجاد الحلول " on est des facilitateurs" الوزارة لها دور "facilitateur" لدينا بوابة خاصة بوزارتنا كل ما هو غير واضح سنضعه.

بالنسبة إلى شركة "SERGAZ" هي شركة مشتركة بين الأنشطة البترولية "l'ETAP" التي لديها 33 % والمجمع الإيطالي " ENI" و" Snam" هي شركة خدمات لتأمين استغلال أنبوب النفط وقد أذنت الوزارة وهذا بخصوص تساؤل العديد من السادة النواب حول الانتدابات والترقيات والتجاوزات لذلك حاليا الوزارة تقوم بمهمة تفقدية معمقة حول الانتدابات والترقيات وسنمدكم بالمعطيات حول التقرير ووزارتنا لا تعد تقاريرا فقط فبعد إعداد التقارير إن وجدنا تجاوزات من الشركة لدينا هياكل رقابة ولدينا الهياكل القضائية نحن نقوم بالواجب، فقط العمل الذي تقوم به التفقدية هو أنه عندما تتوفر لدينا معطيات "juste" معطيات وتكون لدينا المؤيدات حتى عندما نقوم بالإجراءات القضائية هيئة الرقابة العامة وهياكل الرقابة الموجودة في كامل البلاد التونسية عندما يقدمون قضية تكون لديهم المؤيدات لنضمن أن كل من أخطأ في حق المؤسسة وفي حق البلاد تقع محاسبته.

التجاوزات موجودة وكل من قام بتجاوز حتى وإن أحيل على التقاعد يمكن محاسبته، المحاسبة "c'est un fait" وأعتقد أن تعليمات سيادته واضحة، القضاء يقوم بدوره ونحن كوزارة نقوم بدورنا، نحيل الملفات على القضاء والقضاء لا سلطة لنا عليه ولكن القضاء يقوم بدوره في كل هياكل الدولة، ففي كل هياكل الدولة هناك أشخاص يحبون هذا الوطن ويخدمونه بنزاهة وبصدق وللأسف في كل مكان وليس في وزارتنا فقط، فحتى في البلدان التي تدّعي أنها بلدان متقدمة هناك وزراء سجنوا لأنهم قاموا بتجاوزات هذا ليس في بلادنا فقط.

نحن نحاول من جهتنا وكل شخص يحاول من جهته، من يرى تجاوزا أو كل من لديه معلومة بخصوص وجود تجاوز، عليه أن يلغ المعلومة لأنه لا يمكننا بمجرد حصولنا على معلومتين فقط نتدخل، علينا الحصول على المؤيدات وهذه المؤيدات هي التي ستمسح لنا بعرض الملفات على التقاضي وما سمعتموه بخصوص الفولاذ "SNCPA" وما تسمعونه كل يوم فقد قامت الوزارة بملفات تفقدية وتفطنت لوجود تجاوزات وأعلمت بها السلطات.

لذلك أود أن يكون هناك "message" واضح، جميعنا كحكومة منصهرون في توجه سيادة رئيس، في الحقيقة لجمهورية، أعتقد أن المحاسبة ستجعل الأشخاص الذين كانوا يتجاوزون سابقا يفكرون عشر مرات قبل أن يقوموا بالتلاعب بأموال الدولة وبإهدار المال العام وكلنا لا نتسامح في هذا.

بالنسبة إلى المبلغين عن الفساد، لقد حدّدت هيئة المبلغين عن الفساد سابقا صفة المبلغ على الفساد ويتم اتخاذ قرار حماية المبلغ طبقا للتراتيب التي كانت فيها الهيئة أظن، أن هذا الدور كان موكولا للهيئة، ليست الوزارة هي التي تتدخل لحماية المبلغين، كانت سابقا هيئة مقاومة الفساد هي التي تتخذ قرارات الحماية واليوم إذا كانت هناك حماية "par rapport aux appels des uns et des autres" بخصوص حماية المبلغين لم يكن أبدا من دور وزارة الصناعة والمناجم حماية أشخاص بينما بخصوص الملفات فإننا نتسلم الملفات وعندما تكون لدينا معطيات فإننا نخفي المعطيات الشخصية وعندما نقوم بفتح بحث لا نقدم أبدا مصادر معلوماتنا، نعني نقوم بحمايتهم بطريقتنا الخاصة ولكن لا نستطيع حمايتهم "autrement" ولكن لا نريد أن يتضرر مبلّغ في حياته المهنية وفي حياته العائلية فعندما نقوم بإرسال التقارير فإننا نقوم ببعثها مغلقة ولا يمكن لأي شخص أن يطلع عليها لا في مكتب الضبط ولا في أي مكان، يكون الأمر بين الوزيرة والمتفقد العام أولا لضمان حق المبلغ وحتى لا تخرج المعطيات لأنه عندما تخرج المعطيات قد يتم الاستيلاء على الوثائق أو أي شيء، لذلك نقول لضمان محاكمة عادلة ولضمان تتبع من أخطأوا في حق الدولة وفي حق المؤسسات، فإن الملف يذهب "sous pli fermé" بسرية تامة " et c'est notre manière à nous" لحماية المبلغين وكما ذكرت أنا أضمن لك بأنه عندما نقوم بإرسال الوثائق فإنها تكون " sous pli fermé et de main en main" قد تكون هناك مصادر أخرى تخرج المعطيات ولسنا نحن.

بخصوص المبلغين عن الفساد، يجب توفر استشارة قانونية وإدارية لمصالح التشريع، لقد حاولنا سابقا لأنه ليس لدينا أي إطار

قانوني يسمح لنا اليوم أن نعيد شخصا إلى عمله تم طرده والتجأ إلى القضاء ولم ينصفه، من يذهب إلى القضاء وينصفه يمكنه أن يعود إلى عمله ولدينا حالات من هذا النوع في الوزارة وفي مؤسساته، هناك أشخاص عندما أنصفهم القضاء لأن بالحكم القضائي يمكن تسوية وضعيته ويتمتع بالتدرج أي قانونيا كمؤسسة هي محمية حتى عندما تقدم له التعويضات أما إذا لم يتحصل على حكم قضائي يمكن أن يحسب هذا علينا في المستقبل كإهدار للمال العام.

نحن نطبق القانون "dans les deux sens" نقوم بتطبيقه لحماية العامل ولحماية المشرف على المؤسسة، لأنه لو يقوم المشرف على المؤسسة بأي تجاوز فلن يرحمه أحد وقد رأينا أشخاص ووزراء شوهت سمعتهم فقط لمجرد كلمة لم تكن صحيحة، لذلك كما نخاف على الناس فإننا نخاف على مسؤولينا وحقيقة عندما يتم تشويه المسؤولين أكثر من اللازم فهذا ليس وضع جيد لأن المسؤول لديه عائلة ولا يريد أن يتم المس من عائلته أو من اسم أبيه أو أمه أحيانا يتم هذا والمعطيات تكون غير صحيحة " donc on est fait d'être prudent" كما نخاف على أنفسنا نخاف على أبناء الآخرين وعلى الجميع، لذلك يجب أن نحاول بأن يكون عملنا "professionnel"، علينا أن نعمل بكل دقة وأن نأخذ كل المعطيات وعندما تتوفر لدينا مؤيدات "systématiquement" نرسلها إلى الهياكل القضائية.

كونوا متأكدين من هذا وتتم المتابعة على جميع المستويات: هناك متابعة على مستوى رئاسة الحكومة وعلى مستوى رئاسة الجمهورية، لذلك ما أؤكده لكم اليوم أنه لا مجال للهروب من المحاسبة لكل من أخطأ في حق مؤسسته ومحاسبة كل من اعتبر ممتلكات الشركة ممتلكات خاصة به وأنتم تتابعون ما يجري فسيقع محاسبة كل من أخطأ.

بالنسبة إلى شركات البيئة توجد سبع شركات تتبع المجمع الكيميائي وهي تشغل قرابة 12 ألف عونا.

ضرورة تفعيل النشاط المرتبط بهيكلة هذه الشركات بإنجاز صفقات أشغال وإعادة القيمة للعمل والبحث عن حلول جذرية لهذه الشركات تحت إشراف رئاسة الحكومة بالنظر للبعد الاجتماعي والاقتصادي والتنموي لهذه الحلول.

عندما تم بعث هذه الشركات كان ذلك من أجل البعد الاقتصادي والاجتماعي وكانت تسمى شركة البيئة واليوم نشعر حقيقة أن شركتنا عبر تصرفها قد أصبحت عبئا عليها ولكنه من غير مسموح لنا اليوم إيجاد حلول بديلة اليوم وهذا الموضوع في الحقيقة تشرف عليه رئاسة الحكومة لنحاول إيجاد حل يأخذ بعين الاعتبار ديمومة منشآتنا ويضمن لنا عدم إلحاق الضرر بالجهات والجانب الاجتماعي.

بقيت لدى تساؤلات سأجيب عنها، بالنسبة إلى المناطق الصناعية بالسبيخة، بلغ تقدم الإنجاز فيها 70%، تم عرض المثال التقسيمي على المصادقة وهناك إجراءات بخصوص فسخ الصفقة جاري بها العمل مع المقاول ومن المبرمج إعلان طلب عروض لاختيار مقاول جديد خلال شهر مارس 2024.

بالنسبة إلى الربط الخارجي، تم إبرام اتفاقيات مع المصالح الإدارية المعنية وهي: "les concessionnaires STEG ONAS SONDE" وقد تم الشروع في إعداد دراسة لبناء محطة تطهير خاصة بالمنطقة الصناعية من طرف "l'ONAS" وهناك إشكالية تتمثل في إعادة تهيئة المدخل الرئيسي.

بالنسبة إلى المنطقة الصناعية الوسلاتية بمساحة 15 هكتار كلفة المشروع تقدر بـ 8,5 مليون دينار انتهت الأشغال وتم تسليم المنطقة بصفة وقتية بتاريخ 14 ديسمبر 2021 والمنطقة معروضة للبيع حاليا وتضع "l'API" على بوابتها المقاسم الشاغرة وتبذل مجهودا في التسويق لتضمن انتصاب المشاريع الصناعية في هذه المناطق.

بخصوص "طمسميدة" تقدمت الشركة بمطلب امتياز استغلال لسنة 2018 وتم رفضه من قبل اللجنة الاستشارية للمناجم وقد اجتمعت في ثلاث مناسبات في نفس السنة وذلك بسبب غياب القدرة المالية الكافية لتمويل المشروع، لدينا " des critères de sélection" لسنا نحن ولكن اللجنة هي التي تقرر وعندما لا يكون لدى المستثمر " la solvabilité ou la solidité financière ou la capacité technique" يتم رفضه.

تمت مطالبة الشركة بتقديم مطلب لرخص بحث جديدة كحل قانوني باعتبار أن القطعة أصبحت شاغرة، أتمنى كما ذكرت أن يأتينا عرض مناسب وكما ذكرت بالنسبة إلى الجانب المالي والفني إن كان لديها مقومات العمل وأن تشتغل في القطعة فإننا سنمكنها منها.

بالنسبة إلى سيدي الكيلاني، تم طرح سؤال يقول لماذا تم اختيار "l'ETAP"؟ إن اختيار "l'ETAP" حسب القانون لها الأولوية في الاستثمار لأن القانون يقول هذا والحمد لله وبالعكس حتى لو أن القانون لم يقر بذلك نحن "la préférence Nationale" هذا توجه دولتنا نحن دائما نعطي لأي مستثمر تونسي " le privilège Nationale" و "évidemment l'ETAP" هي شركتنا جميعا هي مؤسسة عمومية مائة بالمائة وديمومتها من ديمومة قطاع المحروقات ومن ديمومة وجود الدولة ممثل شركة "STIR"، مثلها مثل بقية الشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة مائة بالمائة وهناك شركات تساهم فيها الدولة بأكثر من 30 % وأخرى تساهم فيها بنسبة 50 % كل الشركات التي تساهم فيها الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق "l'ETAP" أو "STIR" عن طريق الشركات التابعة للوزارة نحن دائما نعطي "la préférence" لمؤسساتنا " en cas de défaillance" لأي مستثمر.

أتمنى أن أكون قد أجبت عن تساؤلاتكم كما أرجو أنني لم أطل عليكم كثيرا، سأبقى على ذمتكم وستكون لنا معكم مناسبات أخرى وأنا على ذمتكم للحضور صحبة فريقي أيضا في الأكاديمية البرلمانية إن كانت هناك دورة خاصة للطاقة أو الصناعة وهذا مهم وحتى المناجم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا للسيدة الوزيرة على كل هذه البيانات والإفادات التي ساهمت في مزيد توضيح مختلف الجوانب المتعلقة بالتساؤلات المطروحة وعلى رحابة صدرها وتعهدها بالإجابة كتابيا عن بعض التساؤلات الدقيقة التي تحتاج إلى مزيد التوضيح وعلى تفاعلها الإيجابي مع نشاط الأكاديمية، من الأكيد أننا سنعمل على مستوى الأكاديمية على تنظيم أيام دراسية بخصوص الطاقة، الواقع والمستقبل ونشكركم على حسن تفاعلكم.

**السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة**

شكرا للجميع،

شكرا على تساؤلاتكم،

شكرا على اهتمامكم وشكرا سيدي الرئيس،

إذن هذا لقائي الأول معكم وإن شاء الله ستكون لنا معكم لقاءات أخرى في مناسبات إبرام عقود أخرى وفي أي مناسبة أخرى، شكرا

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

مرحبا، نمر الآن إلى التصويت على الانتقال لمناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

105 موافقون دون محتفظين ورافضين اثنين. تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع ونحيل الكلمة الآن إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

الكلمة للسيدة مقررة اللجنة.

**السيدة المقررة**

العنوان:

**مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال سيدي الكيلاني**

**عدد 2023/53**

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

120 موافقون، لا يوجد محتفظون ويوجد رافضان، تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت الى الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

الكلمة للجنة، تفضل.

**السيدة المقررة**

ورد علينا

**فصل وحيد:**

"تتم الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال سيدي الكيلاني الملحقة بهذا القانون والممضاة في تونس في 6 فيفري 2023 ببين الدولة التونسية من جهة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من جهة أخرى."

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا. الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 118 موافقون لا يوجد محتفظ ويوجد رافضان. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

120 موافقون، لا يوجد محتفظ ويوجد رافضان وبذلك تمت الموافقة على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال سيدي الكيلاني عدد 53 / 2023.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، شكرا جزيلا للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

الشكر الموصول للسيد فاطمة ثابت حرم شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها.

## توجيه سؤال شفاهي
## إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

وننتقل إلى النقطة الموالية في جدول أعمالنا والمتعلقة بتوجيه سؤال شفاهي للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وذلك عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي.

يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق. للنائب فقط الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

## طرح السؤال الشفاهي
## من قبل السيد محمد اليحياوي

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة للزميل المحترم محمد اليحياوي وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

**السيد محمد اليحياوي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرحبا بالإطارات المرافقة لكم في مجلسنا اليوم.

أولا أتمنى لكم التوفيق بتكليفكم على رأس هذه الوزارة.

في الحقيقة قمت بتوجيه سؤال شفاهي بتاريخ يوم 13 نوفمبر 2023 أي بعد ثلاثة أشهر تمت الاستجابة لهذا السؤال باعتبار أنه لم يكن هناك وزيرا.

بالنسبة إلى هذا السؤال هو في الحقيقة يتعلق بالوضع الطاقي على المستوى الوطني سواء على مستوى الفسفاط أو على مستوى النفط وثانيا المناطق الصناعية.

اسمحوا لنا السيدة الوزيرة، أن أتحدث أولا عن شركة فسفاط قفصة، هذه الشركة التي نتعامل معها نحن اليوم كرزق "البيليك" نتيجة لملفات الفساد الكثيرة التي تنخر هذه الشركة سواء ما قبل سنة 2010 أو اليوم.

في سنة 2008 بدأ يطفو إلى السطح اللوبيات التي تريد نهب هذه الشركة وأغلق الملف دون أن نعرف حقيقة ما جرى ذاك اليوم وما هي اللوبيات الحقيقية التي تقف أمام هذا الملف؟

بعد 2010 تعمقت هذه العملية حيث وجدنا تحالف للوبيات الفساد مع بعض الأحزاب السياسية بل أخطر من ذلك قدمت مرشحيها على رؤوس القوائم الانتخابية وفازت بمقاعد وهذا لتقاسم غنيمة شركة فسفاط قفصة فلابد من فتح كل هذه الملفات.

سيدتي الوزيرة، لا نعلم اليوم ما هي الأعداد الحقيقية للعمال، نعم أن وربما في حدود 21 ألف ولا نعرف لا تصنيفهم على مستوى العملة في مستوى الفنيين أو في مستوى المؤطرين حتى نتمكن من معرفة الخلل الحقيقي.

أبرز المشاكل في الشركة سيدتي الوزيرة، على مستوى المغاسل فهي تعاني من قدم التجهيزات وغياب الصيانة فمنها ما يعود إلى عهد الاستعمار مثلا مغسلة أم الخشب فيها استثمار صينيّ سيدتي الوزيرة تم تعطيل هذا المشروع وقد لجأ إلى التحكيم الدولي.

أتساءل لماذا لا تعمل المظيلة 2؟ لأن كميات التراب المنقولة هي غير كافية حتى تشتغل هذه المغسلة.

أيضا مشكلة تفريغ الفسفاط وهي مشكلة كبيرة جدا سواء في مراكز التحويل أو مراكز التصدير نتيجة قدم الآلات المستعملة فمنصة التفريغ هي منصة قديمة جدا وتسبب مشاكل كبيرة جدا.

على مستوى نقل الفسفاط من المقاطع إلى المغاسل أو إلى المركب الكيمياوي والتي تتم بطريقتين، إمّا شركة نقل المواد المنجمية وهي في الحقيقة التي اشترت من المقاولين بعض الآلات وهي متهالكة وغير صالحة للاستعمال وهذا ما يمثل عبئا على الشركة وإمّا الشركة الوطنية للسكك الحديدية التي اشترت صفقة قطارات بـ 165 مليون دينار رغم أنّ هذه السبع قطارات تعمل إلاّ أنها تشتغل فقط بثلاث، لماذا؟ لأن هذه القطارات لا تستجيب للمواصفات فهي أعرض من السكة وغير قادرة على الدخول إلى الدواميس واليوم تقع إعادة العمل على تأهيلها لجعلها قادرة على الدخول وهي صفقة فيها شبهات كثيرة سيدتي الوزيرة.

على مستوى فسفاط "شكتمة" الذي ذكره العديد من الزملاء في جدليان القصرين، صحيح تم منح رخصة لشركة أسترالية تونسية وتعهد المستثمر ببعث مغسلة وسكة حديدية ولكن تم تعطيل هذا المشروع بفعل فاعل وقد التجأ هو الآخر إلى التحكيم الدولي.

أيضا ملف الشريك الهندي سيدتي الوزيرة في سنة 2019 فلأول مرة يقع اعتماد وسيط لبيع الفسفاط وهناك متخلدات كبيرة جدا تناهز 2500 مليون دينار وهذا أيضا ملف فساد.

هناك العديد من ملفات الفساد التي أحيلت على القضاء منها التهمة المتعلقة ببعض السياسيين الذي صعدوا إلى قبة هذا البرلمان والتسهيلات التي وجدوها من بعض الموظفين وتقريبا قيمتها تعادل 33 مليون دينار وهي على ذمة القطب القضائي.

كذلك صفقة اقتناء 20 قاطرة يشوبهم مشكل فساد، أيضا حرق إحدى القاطرات في سنة 2020 أيضا ملف فساد وأيضا شركة القطب التنموي بقفصة السيدة الوزيرة هو عقد بما فيها 2008 بـ 1 مليون دينار تم الترفيع فيه في سنة 2011 إلى 47 مليار وشركة قفصة تمتلك 98،8 بالمائة ماهي انعكاساتها التنموية؟

لا يوجد في جهة قفصة اليوم مستشفى حتى لمعالجة الأمراض الخطيرة بالنسبة إلى هؤلاء.

كذلك شركة البيئة والغراسات والبستنة ملف كبير للغاية وفيه أيضا فساد فيطالب العمّال اليوم بالعمل ولكن الشركة ترفض مانحة إياهم الأجور التي بلغت ما بين سنة 2011 و2022 ألف و542 مليون دينار وهي تدفع مناصفة بين شركة قفصة والمركب الكيمياوي.

كما نرغب في معرفة ملابسات مشروع صراورتان أيضا السيدة الوزيرة.

على مستوى النفط سيدتي الوزيرة، أولا لابد من مراجعة مجلة المحروقات وخاصة في فصلها 16 الذي يتعارض مع الدستور الذي يقول في فصله 16 "أن الثروات الباطنية هي على ملك الشعب التونسي" ولكنها اليوم تستباح من شركات لا نعرف العديد منها.

أتساءل كيف تقع مراقبة تقريبا 28 شركة ناشطة في حقول النفط؟

أيضا هناك مشكل في مشروع عشترت مع الشريك الفرنسي سيدتي الوزيرة إذن كلها مشاكل كبيرة جدا وتتطلب حلولا واضحة.

على مستوى المناطق الصناعية سيدي الوزيرة، لابد اليوم من مراجعة القانون المنظم للوكالة العقارية الصناعية لأننا نمنح مقاسما صناعية لتجار لإنشاء بعض المخازن وبعض المنازل ليقطنوا بها ولهذا كل المناطق الصناعية تحولت إلى نسيج عمراني آهل بالسكان، فلابد من التدقيق والمراجعة سيدتي الوزيرة وهذه المصانع في بعض المناطق تفتقر إلى البنية التحتية على مستوى الطرقات وعلى مستوى الإنارة وعلى مستوى الغاز الطبيعي فهي في الحقيقة غير مؤهلة وتحتاج إلى مراجعة.

سيدتي الوزيرة، يمكن اليوم أن نفكر في مراجعة قانون أفريل 1972 الذي أنجز في ظروف معينة، أعتقد أنه لا يستجيب اليوم لطموحات الشعب التونسي ولابد من مراجعته فبيع اليد العاملة بشكل رخيص جدا لا يمكن أن يجلب الاستثمار فهذا الأخير يحفّز بأشياء أخرى.

سيدتي الوزيرة، فيما يخص الوكالة فذات يوم في مدينة طبرقة مثلا قدمت هذه الوكالة وعاينت منطقة غابية قرب مطار طبرقة لإحداث منطقة صناعية ونحن كنا نأمل في إحداث هذه المنطقة وتكون ذات قيمة مضافة تعتمد على التكنولوجيا المتوسطة وهذا بهدف استيعاب أعداد خريجين من الجامعات من الهندسة ولكن اليوم بين 2015 و2020 لدينا 40 ألف مهندس غادروا البلاد التونسية في حين تطلّب تكوينهم آلاف من الملايين ولكن تفقدهم والدولة لا تستفيد منهم.

إذا فكرنا في إحداث منطقة صناعية بهذه المواصفات تعتمد على تكنولوجيا متوسطة وهي صناعة الحواسيب والبرمجيات والاتصالات فنحن قادرون على التشغيل وإحداث قيمة مضافة على مستوى المالية العمومية التي تعاني من مشاكل عديدة. أيضا نحن

قادرون بهذه الكيفية على استيعاب الأعداد الكبيرة من المهندسين وخريجي الجامعة التونسية.

نحن اليوم سيدتي الوزيرة، لا نحملكم المسؤولية تجاه هذه المشاكل بل نحن فقط نريد أن نؤسس لمرحلة جديدة بتصورات جديدة وبرؤية جديدة فيها شراكة ما بين المجلس وما بين المهمة التنفيذية.

هذا يتطلب جهدا كبيرا جدا على مستوى الترسانة من القوانين والتشريعات لأنه لا يعقل أن نعتمد على تشريعات قديمة جدا أضرّت بالمصلحة الوطنية وهذه المناطق الصناعية التي تحدثنا عنها هي في الحقيقة تعاني من مشاكل عديدة ولذلك لابد من إعادة حوكمتها ولابد من إعادة التصور برؤية جديدة تحفز الاستثمار ولا نعتمد على قوانين قديمة وهي قوانين استهلكت قديما.

أيضا يمكن الإشارة إلى الشركة الوطنية لاستغلال الكهرباء سيدتي الوزيرة، أيضا لدينا مشكلة في الخواص عندما نرغب في التشجيع على الانتقال الطاقي نجد صعوبة في نقل محطات الكهرباء على أسلاك أو شبكات هذه الشركة لأن هناك لوبي لا يريد الانتقال الطاقي بل يريد تأبيد الوضع القائم ولهذا هناك مشكلة تقريبا لدينا أربع محطات تعاني اليوم من مشكل الربط مع الشبكة الخاصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز...

## جواب السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن الكلمة الآن للسيدة فاطمة ثابت حرم شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

### السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا على الأسئلة.

هناك جانب في برنامج الوزارة لإعادة نسق الفسفاط إلى المستويات السابقة لسنة 2010.

يشكّل القطاع الفسفاط والأسمدة أحد الروافد الهامة في الاقتصاد الوطني، شهد حقيقة في العشرية الفارطة تراجعا كبيرا يفوق 50 بالمائة انعكس سلبيا على التوازنات المالية للمؤسسات في القطاع وأثر على السيولة في الخزينة العمومية بما أن الشركات كانت مربحة وأصبحت اليوم تعاني من عجز مالي.

بخصوص الخطة المذكورة تم إعداد خطة لتحسين الإنتاج تم تقديمها على أنظار مجلس وزاري في 11 أفريل 2023 لأن جانب الفسفاط يعتبر أمنا قوميا تحت إشراف سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 26 أفريل 2023 تم مناقشة جميع الجوانب وتدقق الوزارة وتتابع بكامل هياكلها إنجاز هذا البرنامج الإصلاحي.

هناك إقرار حماية وحدات إنتاج الشركة للتصدي للتعطيل الكلي أو الجزئي للعمل بها، هناك جانب التكوين بغرض التشغيل ساهم المجمع الكيميائي في تكوين إطارات قصد إدماجهم وانتدابهم في شركة فسفاط قفصة.

بالنسبة الى الاستثمار الخاص قصد دعم تمويل المشاريع هناك اتفاقية ممضاة بين الشركة والبنك التونسي للتضامن وبنك التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة قصد تمويل مشاريع منجزة في إطار آلية الافتراق بالإضافة إلى مشاريع تثمين الموارد الإنشائية.

هذا المجهود الذي تقوم به شركات القطاع لضمان السلم الاجتماعية ولضمان موارد رزق حرّة ليست تمويلات كأجور ولكن تمكّن طالبي الشغل لإيجاد مورد رزق دائم.

بالنسبة الى تزويد المغاسل وتخصيب الفسفاط بالمياه الصناعية هناك مشكلة في نقص المياه بالمغاسل وبالنسبة الى النقل أظن أنكم واكبتم هذه الأيام أن مشكلة النقل هو تابع لوزارة النقل ولكننا نتابعه بحرص. ستحلّ مشكلة نقل الفسفاط خاصة في الأشهر المقبلة.

بالنسبة الى التشغيل والتدقيق قمنا بعملية تدقيق شاملة للانتدابات مثلما ذكرتم مشبوهة أو غيرها منذ سنة 2021 إلى غاية 25 جويلية 2021 تقوم اللجنة بالتدقيق في جميع الإنتدابات للتثبت في الشهائد إن كانت مزورة أم لا وهل الانتدابات قانونية أم لا وهذا التدقيق لم يشمل فقط شركات البيئة والغراسات بل شمل كل المؤسسات العمومية.

بالنسبة الى التدقيق في كل الإنتدابات التي صارت في سنة 2021 حتى 25 جويلية 2021 في المؤسسات العمومية والهياكل التابعة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة ولدينا فريق مجند لتقديم تقريره ربما في آخر شهر مارس لديه إلزامية تقديم تقرير ولكنه تقرير لا يهم فقط وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ولكنه يهم جميع القطاعات وتحت إشراف رئاسة الحكومة.

إذن نحن نتابع جانب التدقيق ولدينا فريق يشتغل في هذه المهمة وما أؤكده لك أن المتابعة في كل المستويات إن كانت في رئاسة الحكومة أو في رئاسة الجمهورية.

بالنسبة الى القطب التكنولوجي بقفصة، عند إنجاز هذا القطب كان هدفه أن جهة قفصة لها "potentiel" مهم جدا في مجال الكيمياء وفي مجال الصناعات الكيميائية وهذا القطب يمكّن من مشاريع صناعية ويمكّن من تكامل بين قطاع البحث العلمي والمخابر والصناعة والشركات المنتصبة الخاصة.

أتصور أن القطب ستحدث فيه زيادة في رأس المال لكي نمكنه من العمل في أريحية. إذا تمت الزيادة في رأس المال لابد أن يتم عرضه على رئاسة الحكومة كي ترخص لنا القيام بالترفيع في رأس المال وهو ملف من الملفات ذات الأولوية لدينا ونحن نتصور أن لهذا القطب دورا فعالا في الجهة لكي يضمن لمتساكني قفصة وأحوازها والولايات المجاورة بأن تضمن هذه الشركات المنتصبة ديمومة الشغل.

فالقطاع الصناعي هو أكثر القطاعات الضامنة لشغل قارّ يعني أتصور أن القطب التكنولوجي وبالمساهمات التي سنرفع في رأس مالها سيكون دوره فعالا وسيكون قاطرة لتنمية جهة قفصة وما جاورها.

أتمنى أن أكون قد أجبت على السؤال.

## تعقيب السيد النائب

### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للسيد محمد اليحياوي لأن له الحق في التعقيب لمدة خمس دقائق.

### السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة شكرا على الإجابة.

أولا، أنا نائب عن دائرة طبرقة وعين دراهم لسائل أن يتساءل اليوم في المجتمع كل نائب يتحدث عن معتمديته لكن هذا شأن وطني يهمنا جميعا حتى على مستوى آخر نقطة في التراب التونسي.

إنّ أهمية شركة فسفاط قفصة في دورها الاقتصادي فقد كانت سابقا توفر ما بين 7 و8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ولكنها اليوم أصبحت نسبة مساهمتها ضعيفة إضافة إلى المشاكل الكبيرة التي تعاني منها.

سيدتي الوزيرة، أنا أنصحكم أن تكون أول زيارة تقومين بها تخصص لهذه الشركة حتى تتعرفي على كل التفاصيل البسيطة وما يعطل الإنتاج بالضبط.

سأقدم لك مثالا بسيطا، في المغرب تستعل خمس قاطرات فسفاط للفسفاط المجفف بينما نستعملهم نحن في الفسفاط المغطى بالماء والتراب فلا يمكننا عندها إفراغ الآلية عندها يصبح إلزاما جلب العمال لتفرغتها وهذا يستغرق الوقت الكثير.

يعني عندما أقوم بمعاينة الإخلالات الموجودة بإمكاني القيام بالإصلاح.

عندما أقول أن هناك إشكالية على مستوى عربات الشركة فالمشكل حقيقي. اليوم عندما تتحطم شاحنة تابعة للشركة يتم إصلاحها في شهرين أو ثلاثة أشهر في حين أن إصلاحها في القطاع الخواص لن يستغرق إلاّ ساعة واحدة وتعود إلى العمل هذه هي الأشياء البسيطة التي تعطل في مستوى الإنتاج.

أيضا على مستوى شركة البستنة، نحن نريد أن تحفظ كرامة العّمال بتأدية عملهم، صحيح جاءت ظروف في سنة 2008 ووقع تدعمها في سنة 2011 في إطار ربما حراك اجتماعي معين لكن اليوم يجب أن نجد حلولا وباعتبار أن الشركة تساهم في خلاص الأجور لابد أن يكون الحل موجودا ويمكن أن يكون الحل موجودا بتوفير عمل فعليّ لهؤلاء.

هناك أشخاص في حالة هروب وهناك من لديهم رخص لكن أسمائهم موجودة وهذه البرامج يقع تمريرها حتى في القنوات التلفزية السيدة الوزيرة.

عندما نطالب بالتدقيق فهذا ضمان للعمال ربما سيتمتّع بمكانه شخص ثاني على مستوى العمل ويقع إدماجهم ويتم تحديد العمل المناسب لكل شخص.

هذا على مستوى هذه الشركة لابد أن يرجع الإنتاج إلى مستوياته ما قبل سنة 2010.

على مستوى المناطق الصناعية سيدتي الوزيرة فالمشكل كبير للغاية فاليوم عند توفير قطعة أرض بشهادة ملكية من يتمتع بها؟ يتمتّع بها أصحاب ما نسميهم الريع العقاري سواء تاجر أو غيره، يتمتع بالمقسم بالدينار الرمزي يبني عليه "دبو""مخزن" هل لديه صناعة لكي يستثمر؟ ينتظر قدوم الصناعي لكي يكتريه أكثر من هذا ينشأ عليه مسكنا يكون آهلا للسكن.

هذه هي مشكلة المناطق الصناعية. اليوم في تجارب مقارنة في أوروبا الشرقية مثلا وهم في نفس مستوانا تقوم الدولة بأخذ هذه المناطق الصناعية على عاتقها وتقوم بتوفير مقاسم مهيأة تحتوي على كل الضروريات لكن على وجه الكراء.

إن كان مستثمرا يرغب الاكتراء لعشر سنوات أو لسنتين فمرحبا بك حتى نحل المشكلة وهذا يتطلب جهدا متظافرا فيما بيننا لإصلاح كل هذه الأوضاع.

اليوم عندما أعلمك بمنطقة صناعية ذات قيمة مضافة هذا يكفينا حيث قمنا بتجربة في المغيرة في سنة 2008 مازالت معطلة الى الآن لكن عندما أعلمك أن في جهة طبرقة قرب المطار سنستغل هذه الصناعات في التصدير وربط أوروبا نتيجة القرب من الاتحاد الأوروبي ونحن قادرون على التصنيع وعلى تحقيق القيمة المضافة.

نتواجد هنا اليوم للبحث عن الحلول الممكنة ولكن بدون تردد ولا خوف علينا السير الى الأمام.

الملاحظة التي استمعت لها سيادتك من السادة والسيدات الزملاء بأن السادة الوزراء لا يتنقلون وسأقدّم لك تجربة مثلا نحن في طبرقة هناك مستثمر لديه شركاء أجانب حوّل المخبزة التي يمتلكها والده لتصبح وحدة لتصنيع قطع غيار السيارات ويقوم بالتصدير مباشرة لأوروبا نتيجة المشاكل وعدم وجود منطقة صناعية مهيأة.

نحن نوفر الحلول والرؤية المستقبلية لكي لا نعود الى الوراء ونحقق معادلة جديدة في الميزانية العمومية ونتخلص من العجز ومن سياسة التداين ولكم منا كل الشكر.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا جزيلا لكل الزميلات والزملاء، نشكر السيدة فاطمة ثابت حرم شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها متمنيا لهم السداد والتوفيق في مهامهم.

لا شك أنكم استمعتم بكل انتباه لمداخلات الزملاء، كل في خصوص الوظيفة التي يقوم بها نرى فقط المصلحة العليا لوطننا.

ولذلك نحن نعدكم بأننا سنكون لكم سندا في كل الخيارات التي ترمي إلى إنجاح مسيرة البلاد وشكرا لكم.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية التي انطلقت منذ الصباح على أن نستأنفها بعد 15 دقيقة للنظر في بقية النقاط المدرجة في جدول الأعمال والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الرابعة مساء)

## استئناف الجلسة

## وعرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية

(كانت الساعة الرابعة مساء وعشر دقائق)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب،

والآن ننتقل إلى بقية النقاط المدرجة في جدول الأعمال وذلك للنظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية الاستضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي الكوميسا بشأن استضافة جميع الاجتماعات وورشات العمل وورشات الكوميسا في الجمهورية التونسية عدد 47 لسنة 2023.

ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإن ترتيبات النظر في هذا المشروع الأساسي ستتم على النحو الذي سارت عليه أشغالنا المتعلقة بمشاريع قوانين مماثلة، وتجدر الإشارة قبل الشروع في

المناقشة إلى أنه وفيما يتعلق بالاتفاقية المعروضة فإن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي حيث لا يمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور ولا يمكن قبول التعديلات بشأنها وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

قبل أن نشرع في التداول حول مشروع القانون عدد 47 لسنة 2023، أتوجه مجددا إلى مكتب لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة وإلى كافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر على الجهد المبذول وأدعوها لكي تستعرض تقريرها.

المصدح للجنة.

**السيد رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وكافة إطارات الوزارة،

أريد أن أجدد تحية وشكر لزملائي النواب،

نكبر فيكم وزارة التجارة مثل هذه الاتفاقيات ونأمل أن يكون لتونس les accès مع كل رقعة في العالم ومثل هذه الاتفاقيات ما هي إلا تعبيرا على قدرتنا وسنتبين في التقرير أن صادراتنا مهيمنة بالأخص على اتفاقيات الكوميسا.

السيدة الوزيرة، نحن قادمون إن شاء الله على شهر فضيل شهر رمضان مبارك إن شاء الله على الشعب التونسي وكافة الأمة العربية، ندعوك من هذا المنبر السيدة الوزيرة أن تكونوا على أتم الاستعداد لمراقبة مسالك التوزيع وتوفير المنتوجات ومراقبة جودتها وأسعارها ونأمل أن يكون رمضان مبارك على الجميع وكما نعلم أن لهفة المواطنين تزداد في شهر رمضان السيدة الوزيرة نأمل أن تحصل كل العائلات على مؤونتها مع الشكر.

أحيل الكلمة إلى مقررة اللجنة لتلاوة التقرير تفضلي.

**السيدة المقررة**

شكرا،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء المحترمين،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة إطارات الوزارة،

نتلو عليكم اليوم:

## تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

## حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية

تُعتبر السّوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "الكوميسا" من بين أكبر وأهمّ التجمّعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية من حيث عدد الدّول الأعضاء والمساحة الجغرافية والنّاتج الدّاخلي الخامّ، وخاصة من حيث عدد السكان والمستهلكين بما يفتح آفاقًا رحبة للصّادرات التّونسية من سلعٍ وخدماتٍ للتّواجد بالأسواق الإفريقية. وتتمتّع هذه السوق بمواردَ طبيعيةٍ كبيرةٍ وإمكاناتٍ تنمويةٍ هائلة، تجعلها من بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الرّئيسية وشريكا ذي إمكاناتِ تأثير كبيرة على السّاحة القارّية والدّولية.

وقد انضمت بلادنا إلى هذا التجمّع الاقتصادي سنة 2019، وانخرطت في منطقة التبادل الحرّ للكوميسا في جانفي 2020، وذلك في إطار توجّهاتها الاستراتيجية لتنويع الأسواق واكتساح أسواق جديدة وسعيا إلى التّخفيف من الآثار المرتبطة بالأزمات الاقتصادية العالمية، وتجسيمًا لمبادئ الاندماج الإفريقي وأهمّية التعاون جنوب جنوب.

ويتطلّب هذا الخيار الاقتصادي جملة من الإجراءات بما في ذلك التزام بلادنا، طبقا للفقرة 4 من الفصل الخامس من معاهدة الكوميسا، بمنح السّوق المشتركة وموظفيها الامتيازات والحصانات الممنوحة للمنظّمات الدولية المماثلة في أراضيها. كما يقتضي أن تلتزم بلادنا بتطبيق قرارات مجلس وزراء التّجارة للكوميسا التي تكتسي صبغة الزامية للدّول الأعضاء طبقا للفقرة 2 من الفصل العاشر للمعاهدة المنشئة لهذه المجموعة الاقتصادية التي صادقت عليها بلادنا بمقتضى القانون الأساسي عدد 33 لسنة 2019 المؤرخ في 10 أفريل 2019.

وفي إطار ممارسته للصّلاحيات الممنوحة له، أصدر المجلس الوزاري للسّوق المشتركة اتّفاقية بشأن الامتيازات والحصانات في 20 ديسمبر 1983 والمعروفة أيضا باسم الإشعار القانوني عدد 2 لسنة 1983 والتي نشرت في الجريدة الرّسمية للكوميسا، وهي تمنح الأمانة العامة للكوميسا وموظفيها والمؤسسات التابعة لها وممثلي الدول الأعضاء المشاركين في أعمال رسمية للكوميسا، جملة من الامتيازات والحصانات بمناسبة تنظيم أو المشاركة في أعمال رسمية للكوميسا بما في ذلك الإعفاء من سداد الضرائب أثناء المهمة والتي تشمل الأداء على القيمة المضافة (TVA) وكلفة الخدمة، مثل كلفة خدمات المسافرين والإعفاء من رسوم التأشيرة.

وقد تم التأكيد على هذا الإجراء خلال الاجتماع 42 لمجلس وزراء الكوميسا الذي انعقد يوم 10 نوفمبر 2021 والاجتماع 43 الذي انعقد بتاريخ 01 ديسمبر 2022، كما تم التنصيص على وجوب إبرام اتفاقية إطارية لغرض تنظيم المسائل المتعلقة بالامتيازات والحصانات التي يتعيّن الاعتراف بها ومنحها، من قبل الدّول الأعضاء للأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات التابعة لها وموظفيها وخبرائها وممثلي الدول الأعضاء فيما يتعلق بجميع الاجتماعات وورشات العمل ومختلف الأنشطة التي تعقدها في البلد المضيف.

وتحتوي الاتفاقية المعروضة للمصادقة على ديباجة واثني عشر فصلا تهم اجتماعات وورشات العمل والأنشطة التي تنجزها الكوميسا والمؤسسات التابعة لها بالدول الأعضاء والامتيازات المسندة بمناسبة تنفيذ هذه الأنشطة إلى موظفي الكوميسا وخبرائها وممثلي الدول الأعضاء المشاركين فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بلادنا تشارك بصفة منتظمة وبفاعلية في كافة الاجتماعات والأنشطة وورشات العمل التي تنظمها الأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات التابعة لها سواء في مقر الأمانة العامة بدولة زمبيا أو في بقية الدول الأعضاء بالكوميسا.

وسيمكن إبرام هذه الاتفاقية من تدعيم قدرات الموظفين التونسيين في مختلف المجالات الفنية ومزيد استفادة المتعاملين الاقتصاديين من التسهيلات التي توفرها اتفاقية الكوميسا، بالإضافة إلى أهمية تعزيز تواجد الكفاءات التونسية في هذه المنظمة والمؤسسات التابعة لها.

وعليه، فإنه من الأهمية بمكان أن تحظى بلادنا بإمكانية تنظيم احتضان أنشطة الكوميسا أو المؤسسات التابعة لها.

وستمنح تونس للأمانة العامة ولموظفها والمؤسسات التابعة لها، عند ممارستها لنشاطها بالتراب التونسي، بمقتضى هذه الاتفاقية، جملة من الامتيازات والحصانات والاعفاءات والتسهيلات لحسن أداء عملها.

ومن فوائد هذه الاتفاقية على بلادنا دعم الحضور التونسي في مختلف الأنشطة وتمكين الخبرات التونسية من التواجد الفاعل لخدمة مصالح بلادنا والعمل على استقطاب عدد هام من التظاهرات والفعاليات لتنظيمها بتونس، وهو ما يمكّن من مزيد إشعاع بلادنا على مستوى القارة الإفريقية والعالم، بالتوازي مع المزايا الأخرى على بعض القطاعات الاقتصادية والسياحية والترويج لتونس كبلد مضياف وكوجهة سياحية متميزة وكذلك كفضاء مشجع للتجارة والاستثمار.

**II.أعمال اللجنة:**

تعهدت لجنة الصناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بالنّظر في مشروع هذا القانون الأساسي بمقتضى الإحالة الواردة عليها من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 09 ديسمبر 2023، وشرعت في دراسته خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 18 جانفي 2024 استنادا إلى وثيقة شرح الأسباب وما تضمّنته من معطيات ونص الاتفاقية ونص مشروع القانون في فصله الوحيد.

على إثر تلاوة ما تضمنته وثيقة شرح الأسباب ونصّ الاتفاقية، أشار السيد رئيس اللجنة إلى أنه كان على وزارة التّجارة وتنمية الصّادرات إرفاق هذا المشروع بدراسة حول جدوى هذه الاتفاقية وتقييم مردوديتها على الاقتصاد التونسي لتيسير الإلمام بمختلف جوانبها.

كما ثمّن أعضاء اللجنة هذه الاتّفاقية حيث أكّدوا على أهمّية فتح أسواق جديدة للمبادلات التجارية والآفاق الواعدة التي تخولها للاقتصاد الوطني، مطالبين بتقييم مردوديتها ودراسة فاعلية الإجراءات التي تضمّنتها، للوقوف على إيجابياتها وسلبياتها والبحث في سبل تطويرها. وللرّفع من مستوى الاستفادة الاقتصادية والتّجارية، فيما نبّه شقّ آخر من أعضاء اللجنة إلى السّلع التي تغزو الأسواق التونسية وفي جانب منها لا تستجيب لشروط السلامة الصّحية وتهدّد المنتوجات الوطنية.

وأوضح أحد أعضاء اللجنة أنّ مشروع القانون الأساسي المعروض على أنظار اللجنة إنما يتعلّق باستضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية، في حين أنّ اتّفاقية التّجارة بين الجمهورية التّونسية والسّوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي التي تضمّ 21 دولة، قد انضمّت إليها تونس في جويلية 2018. ودخلت حيّز النّفاذ على المستوى القانوني في جوان 2019، وأضاف أنّها تندرج في إطار الوحدة الاقتصادية والتّجارية والتكامل الإقليمي بين الدّول الموقّعة عليها، خاصّة أنها تعتبر من بين أكبر التجمّعات الاقتصادية لامتدادها الجغرافي وعدد سكّانها وارتفاع الناتج الدّاخلي الخام، ومن شأنها أن تُسهم في تثمين المنتوجات التّونسية مثل القوارص والتّمور والزّيوت، وصناعة الخزف والسّيراميك التي تعيش عدّة صعوبات في السّوق المحلّية بحكم المنافسة وصعوبة التسويق.

وفي ذات السياق، دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى الاستفادة خاصّة من التّسهيلات الدّيوانية والإعفاءات الجمركية التي تكفلها الاتفاقية للموقعين عليها، معوّلين على الإمكانيات الواعدة التّشغيلية للكفاءات والإطارات التونسية في شتّى الاختصاصات.

وفي هذا الصّدد، اقترحت اللجنة الاستماع إلى وزارة التّجارة وتنمية الصّادرات للاستنارة برأيها حول هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الاطلاع على مختلف الاتّفاقيات التّجارية الأخرى التي وقّعتها تونس مع التأكيد على حسن استثمار الموقع الاستراتيجي والمتميّز لتونس الذي يمثل نقطة تقاطع تجمع بين الامتداد الأوروبي والعمق الإفريقي.

وخلال جلستها المنعقدة بتاريخ 24 جانفي 2024 المخصّصة للاستماع إلى السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات، اعتبر السيّد رئيس اللجنة في افتتاح الجلسة أنّ التّداول في الاتّفاقية المعروضة على أنظار اللجنة هي مناسبة لتوسيع النّقاش حول مجمل الاتّفاقيات التي انضمّت لها تونس في نفس هذا السّياق، والوقوف على مختلف نتائج التّقييم والمراجعة.

وقد تولّت السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات تقديم عرض تفصيلي حول مضامين الاتّفاقية، موضّحةً في البداية أنّ الكوميسا هي منظّمة حكومية دولية تضمّ 21 بلدا تجمعهم منطقة تبادل حرّ، وتمثّل إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثّمانية المعترف بها من قبل الاتّحادِ الإفريقيّ، وتقع أمانتها العامّة في العاصمة الزّمبية لُوسَاكَا حيث تمّ توقيع المعاهدة المنشئة للسّوق المشتركة بتاريخ 05 نوفمبر1993.

كما أبرزت أنّ هياكل صنع القرار بالكوميسا تتمثّل في القمّة التي تجمع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاءِ ومجلس الوزراء ومحكمةَ العدل واللجنة الحكوميّة واللجانَ الفنّية والأمانة العامّة، وهي تضمّ حوالي 12 مؤسّسة مختصّة، حيث يحقّ للبلدان الأعضاء اختيار الانضمام إليها وفقاً للوثيقة التأسيسيّة الخاصّة بكلّ منها، على غرار بنك التّجارة والتّنمية، والمعهد الإفريقي للجلود، ولجنة المنافسة، ومجلس الأعمال التّجارية ورابطة النّساء صاحبات الأعمال، واعتبرت أنّ الانضمام إلى هذه المؤسسات والمساهمة في ميزانياتها اختياري، موضّحة في هذا السّياق أنّ هناك مؤسّسات يقتصر الانخراط فيها على ممثلي القطاع العامّ، بينما هناك مؤسّسات أخرى تضمّ الناشطين في القطاع الخاص.

وأضافت أن جميع الدّول الأعضاء تشارك في منطقة التّبادل الحر، وتتمتّع بتخفيض جمركي قدره 100% على جميع السّلع، كما أوضحت أنّ الامتداد الجغرافي لدول المجموعة يقدّر بحوالي 12 مليون كم² وإجمالي السكّان يبلغ 640 مليون ساكن، بالإضافة إلى النّاتج الدّاخلي الخام الذي يصل إلى 1 بليار دولار أمريكي، مبيّنة أنّ

مبادلات الكوميسا مع بقية دول العالم بلغت 272 مليار دولار في سنة 2022 هذا بالنسبة للواردات، أمّا فيما يتعلق بالصادرات فقد بلغت 204 مليار دولار. معتبرة أنّ هذه المعطيات تجعل منها فضاء اقتصاديا محفّزا للتّبادل التّجاري بين تونس والبلدان المنخرطة في هذه الاتّفاقية، خاصّة في مجال المحروقات والوقود، والمواد المصنّعة، والمواد المنجمية والمعادن والمنتوجات الغذائية.

أمّا في باب المبادلات التّجارية البينيّة فقد بلغ حجم الصّادرات حوالي 14 مليار دولار فيما تمثل السّلع المصنّعة نسبة 47,5 % من الصّادرات داخل السوق الإفريقية. وتعتبر مصر وزمبيا وكينيا وجمهورية الكونغو الدّيمقراطية من أهم الدّول المصدّرة بينما تحتل الجمهورية التونسية المرتبة الخامسة في سلّم ترتيب الدّول المصدّرة بنسبة 6,6 %.

وأبرزت أن تونس حقّقت عديد المكاسب من خلال الانضمام إلى هذه المنظّمة الافريقية على مستوى القدرة التنافسية للمنتجات المصدّرة نتيجة تبسيط الإجراءات وإلغاء الأداءات الجمركية وتنوّع الأسواق، إلى جانب فتح الآفاق للخدمات التونسية للتّموقع في دول شرق وجنوب إفريقيا. وتسهيل انتصاب المؤسّسات التونسية في منطقة الكوميسا وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التّعاون الثنائي.

وأفادت أنّ حاصل الميزان التّجاري طيلة الخمس سنوات مع الكوميسا كان إيجابيا حيث تضاعف خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2019 وسنة 2023 بست مرات، وتتمثل أهمّ الصّادرات التّونسية في إطار الاتفاقية في موادّ البناء، المواد الورقية، والزّيوت النباتية والحيوانية والموادّ الغذائية والمعدّات الكهربائية، كما تعدّ هذه الاتفاقية فرصة للاستثمار الخاص لتعزيز تواجده الخارجي ودعم الحضور التونسي في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

كما أكّدت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات سعي الوزارة إلى تعزيز انخراط تونس في عديد البرامج المنبثقة عن الكوميسا، مثل إنجاز ورشات وطنية قطاعية، ودورات تكوينية، بحضور ومشاركة خبراء من المنظّمة، إلى جانب برمجة ورشتين قطاعيتين خلال سنة 2023، حول الحواجز غير الجمركية للكوميسا، والنّقل واللوجستيك، والمشاركة المستمرّة في اجتماعات الأمانة العامّة والمؤسّسات التّابعة لها، بالإضافة إلى الانخراط في البرنامج النّموذجي لاعتماد شهادة المنشإ الإلكترونية من خلال برمجة ورشة وطنية لفائدة مختصي الدّيوانة وغرف التّجارة ضمن فعاليات النّشاط المبرمج لسنة 2024.

وضمن برنامج الدّعم الفنّي في مجال تراتيب الصّحة والصّحة النباتية، بالتّعاون مع منظمة الأغذية والزّراعة للأمم المتحدة (FAO)، بيّنت السيدة الوزيرة أنّ تونس أعدّت برنامجا متكاملا لتنظيم ورشة إقليمية خلال سنة 2024، لفائدة المورّدين والوزارات والهياكل المعنية بمراقبة المواد الغذائية عند التّوريد، وذلك بحضور المختصّين من مختلف دول الكوميسا لتبادل التّجارب وتبسيط إجراءات المراقبة. كما تم التّعاقد مع مختصّين في مجال البذور عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري لإنجاز مهمّات في مجال البذور ضمن برنامج توحيد سياسة البذور بدول الكوميسا.

وحول مشروع توسعة معبر رأس الجدير وتهيئته، أشارت السيّدة الوزيرة إلى أنه تمّ توجيه طلب للأمانة العامة للكوميسا من أجل تقديم الدّعم الفنّي والمالي لإنجاز المشروع، وقد أعربت عن موافقتها المبدئية من خلال برمجة المشروع ضمن المشاريع الإقليمية ذات الأولوية. وأوضحت أن المشروع يهدف إلى الارتقاء بخدمات المعبر للاستجابة إلى المعايير الدّولية حتى يصبح البوابة التجارية نحو إفريقيا، مما يسهل تدفّق السلع والخدمات بين تونس وليبيا ومصر وجمهورية الكونغو الديّمقراطية وبقية الدّول الأعضاء.

وتعرّضت السيدة الوزيرة إلى مشاركة تونس في برنامج خمسون مليون امرأة افريقية تتكلم وهو برنامج تشرف عليه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ويتمثل في بعث منصة رقمية متحركة تمكّن النساء صاحبات الأعمال من التّواصل فيما بينهن وتبادل المعلومات والخبرات والحصول على التّمويلات الضرورية لمشاريعهن، إلى جانب إنجاز برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسّسات الصّغرى والمتوسطة التي يديرها الشباب والنساء بالتّعاون بين وزارة التّجارة وتنمية الصادرات والغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال ورابطة النساء صاحبات الأعمال التّابعة للكوميسا.

ودعما للصناعات التّحويلية والإسهام في التّرويج لها، أفادت السيدة الوزيرة أنّ تونس انضمّت إلى برنامج الأسواق الشاملة للإنتاج، وقد تمّت موافاة إدارة البرنامج بقائمة في 30 مؤسّسة تونسية ناشطة في مجال الصّناعات الغذائية من كافّة جهات البلاد خاصّة في مجالات الجلد والمنتجات الجلدية والغذائية، والبستنة وغراسات الزينة، على أن يتمّ إعداد برنامج لتقديم الدّعم الفنّي والمالي لهذه المؤسّسات ومساعدتها على الإشعاع الخارجي.

وبالنسبة إلى لجنة المنافسة المنبثقة عن المنظّمة، أوضحت أن تونس انخرطت فيها وتمّ إحداث حساب أموالِ مشاركةٍ بميزانية الدّولة ضمن مهمّة التّجارة وتنمية الصّادرات حيث يتضمّن هذا الصّندوق الموارد المتأتية لفائدة الجمهورية التونسية من لجنة المنافسة للكوميسا مخصّصةً لدعم القدرات التّنافسة.

وأكّدت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصادرات التزام تونس بالإطار القانوني الذي انبثقت عنه الكوميسا لدخول بنودها حيز النّفاذ، مع ملاءمة التشريع الدّاخلي للأطر القانونية لاتفاقية السّوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي، إلى جانب إرسال نسخ من جميع التشريعات الهامّة الحالية والمستقبلية والجرائد الرّسمية إلى الأمانة العامّة للكوميسا، إضافة إلى منح العاملين في هذه المنظمة الامتيازات والحصانات المخوّلة للمنظمات الدولية المماثلة في الجمهورية التونسية، لاسيما الإعفاء من سداد الضّرائب أثناء المهمّات وتشمل الأداء على القيمة المضافة وكُلفة خدمات المسافرين والإعفاء من رسوم التّأشيرة.

وتعلّقت تدخّلات السادة النوّاب أعضاء اللجنة واستفساراتهم وملاحظاتهم بمختلف جوانب الاتّفاقية ومحاورها وصلتها بالشّراكات التي أبرمتها تونس مع عدد من الأقطاب الاقتصادية.

ونظرًا إلى جملة الإجراءاتِ والتّسهيلاتِ التي تَضْمنُها هذه الاتّفاقية للاقتصاد التّونسي عمومًا وللقطاع الخاص بصفة خاصّة، دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى ضرورة التّعجيل بالمصادقة على اتّفاقية الاستضافة وتفعيلها، لتعزيز الاستثمار الخارجي والمساهمة في تنمية الصّادرات وفسح المجال للكفاءات التّونسية خاصّة في مجال الخدمات الهندسيّة وأشغال البناء ومدّ الطرقات والكهرباء

للاستفادة منها، إلى جانب دعم التّجارة البينيّة التي تشمل مختلف المنتَجات الوطنية، مع التّركيز على توريد الموادّ الأساسية التي تحتاجها الصّناعة التّونسية، كما وقع التّطرق إلى إقامة منطقة حرّة إفريقية للتّجارة لتلعب فيها تونس دورا استراتيجيا هامّا بحكم موقعها الجغرافي ودورها التّاريخي كهمزة وصل بين الحضارات والقارّات.

وفي هذا السّياق أكّد عدد من أعضاء اللجنة أنّه حان الوقت لمراجعة العديد من اتّفاقيات التّبادل التّجاري التي اتّضح عدم جدواها الاقتصادية، كما أسهمت في اختلال الميزان التّجاري، وأضرّت بالمنتوج الوطني الصّناعي والفلاحي، في ظلّ غياب الاستثمار في تثمين المنتوجات الوطنية للرّفع من قيمتها التنافسية في الأسواق الخارجية. هذا، وقد تمّت الدّعوة إلى ضرورة الاطّلاع على قائمة السّلع ومختلف المواد المورّدة التي تتمتّع بالإعفاءات الدّيوانية، لحماية المنتوجات التّونسية المماثلة.

فيما تطرّق عدد آخر من أعضاء اللجنة إلى العمل على تطوير البنية التّحتية وتحسينها من موانئ تجارية ومعابر حدودية وطرقات وسكك حديدية وتوفير الأمن والسّلامة لمنظومة النّقل والمنقولات، ما من شأنه أن يعزّز التّبادل التجاري وتصدير المنتجات الوطنية، والدّعوة إلى تضافر جهود كل الوزارات خاصة وزارة الفلاحة والموارد المائية ووزارة النّقل ووزارة التّجهيز والإسكان، وتباحث قابلية السّوق الإفريقية لاستيعاب المنتوجات الفلاحية والصّناعية خاصّة منتوجات قطاع النّسيج وآفاق تسويقها وفرص تصديرها للدّول الأعضاء، بالإضافة إلى مراجعة التّشريعات والإجراءات الإدارية والدّيوانية لتوفير كل ضمانات الفاعلية والجدوى، وكسب معركة المنافسة.

بينما تساءل بعض أعضاء اللجنة عن أسباب عدم انضمام الجزائر إلى الاتّفاقية بالرّغم من أنّه يعتبر أكبر شريك اقتصادي لتونس، خاصّة في مجال التزوّد بالنّفط والغاز، الأمر الذي قد يعفي تونس من جانب هامّ من تكلفة الواردات الجزائرية، كما عرّجوا على علاقة الاتفاقية بالمتغيّرات الجيوسياسية والتجمّعات الاقتصادية الإقليمية.

فيما أبدى أحد أعضاء اللجنة تخوّفه من اختيار المستثمرين الأجانب الوجهة التّونسية كمحطّة ظرفية لمجرّد الاستفادة من جملة الحوافز والمزايا، دون الإسهام في نشر التّكنولوجيا وتشغيل الكفاءات التّونسية. مقترحا إيجاد صيغ تفرض عليهم الدّخول في شراكة مع المؤسّسات التّونسية حتى لا تكون بلادنا مجرّد محطة عبور.

كما تقدّم عدد من النوّاب باقتراح دعم النّقل البحري والبرّي والجوّي للبضائع المصدّرة لتخفيض التّكلفة وكسْب رهان المنافسة، خاصّةً أنّ أغلب البلدانِ الإفريقية في طوْر النّموّ، حيث تعتبر القدرة الشرائية لشعوبها متواضعة على خلاف الحريف الأوروبي الذي يهتمّ بالجودة على حساب الأسعار.

هذا وقد توجّه البعض من أعضاء اللجنة بطلب استثناء تصدير الأدوية عبْر هذه الاتّفاقية، خاصّة في هذا الظّرف الماليّ الصّعب، والحال أنّ التزوّد بها على مستوى الصّيدليات يشهد ندرة ملحوظة، مع ضرورة التصدّي لعمليات التّهريب إلى دول الجوار بإحكام الرّقابة على المعابر.

وفي معرض أجوبتها عن تساؤلات السّادة النوّاب، وفي خصوص مشاكل التزوّد ببعض المنتوجات كالقهوة والسّكر والأرز وغيرها، أبرزت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات أنّ حجم التّحديات التي تواجهها الوزارة كبيرة إزاء قلّة الموارد المالية، وشحّ الموادّ الأساسية التي ترافقها عديد الممارسات غير المشروعة مثل انتشار ظاهرة التّهريب والاحتكار والمضاربة وغلاء الأسعار، مبيّنة أنّ المرسوم عدد47 لسنة 2022 المؤرّخ في4جويلية 2022 المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 86 لسنة 1994 المؤرّخ في 23 جويلية 1994، المتعلّق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصّيد البحري، يتضمّن عديد النّصوص التّطبيقية المتمثّلة في القرارات المشتركة مع عديد الوزراء خاصّة وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري ووزير تكنولوجيا الاتّصال ووزير التّجارة وتنمية الصّادرات لحلّ إشكال متابعة توزيع الموادّ الأساسية، وقد تمّ استكمال النّصوص التطبيقية وهي في طور الدّرس والمراجعة لانطلاق العمل بها.

وتفاعلا مع سؤال يتعلّق بتحديد قائمة المنتوجات المورّدة التي يمكن أن ينجم عنها إضرار بمنتوجات وطنية، أوضحت السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات أنها تلقّت مراسلات من وزارة السّياحة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري ووزارة تكنولوجيا الاتّصال في خصوص الموادّ المستثناة من المراقبة القبلية عند التوريد، وبالتّالي سيقع مراجعة القائمة النّهائية ورقمنتها لتيسير متابعتها.

وحول عملية تقييم الاتّفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، أفادت أنه تمّ توقيع مذكرة تفاهم حول الشراكة الاستراتيجية والشاملة مع الاتّحاد الأوروبي التي تشمل عدّة محاور من ضمنها التّجارة والطاقة المتجدّدة، وتجري حاليا عملية مراجعتها لإرساء شراكة عادلة ومتوازنة تحفظ للدّولة التونسية سيادتها وحقوقها الاقتصادية.

وعلى ضوء المراجعات التي حصلت سنة 2020، اعتبرت أنّ تونس حقّقت فائضا في الميزان التّجاري مع الاتّحاد الأوروبي على خلاف ما نشهده من عجز في اتّفاقية الشراكة التّونسية الرّوسية، وكذلك المعاملات التّجارية مع الطرف الصّيني، حيث كشفت أنّه لا تجمعنا به اتّفاقية في الغرض، وأشارت في المقابل، إلى أنّه بصدد التّفاوض للاستثمار في البنية التّحتية خاصّة فيما يتعلّق بمعبر راس جدير، إلى جانب التّباحث حول تركيز معمل للسّيارات والاستثمار في عدّة مجالات صناعية مثل صناعة البطاريات باستغلال مادّة الفسفاط.

أما فيما يتعلق بالسّؤال حول عدم انضمام الجزائر لاتّفاقية الكوميسا، بيّنت أنّه موقف سيادي وشأن داخلي خاصّ، وعلى العموم هي عضو في اتّفاقية منطقة التّبادل الحر" زليكاف"، موضّحة أنّ الجزائر في نهاية الأمر تجمعنا بها علاقة خاصّة تقوم على التّعاون والتّكامل وفي ارتباط معها بعدّة اتفاقات تجارية واقتصادية. وهو نفس الوضع مع الشقيقة ليبيا.

وفي خصوص الأدوية، أشارت السيّدة الوزيرة إلى أنّه تمّ إقرار بعث وكالة كوميسا للأدوية خلال آخر مجلس وزاري للمنظّمة لضمان سهولة نفاذ المنتجات الطبية والدوائية بين الدّول الأعضاء، وقد أبدت تونس رغبتها في استضافتها، وسيتم إعداد ملفٍّ في الغرض لاستكمال الإجراءات.

وفي ذات السّياق، أوضحت أنّ المصنّعين في تونس يخضعون للمصادقة الإداريّة للأسعار وتحديدِ هامشِ الرّبح، وبالتالي إتاحة إمكانيةِ الترويج الخارجي يُعتبر فرصة لتحقيق الربحية وتعزيزِ آفاقِ

تطوير الصناعةِ الدوائية من خلال إجراءِ البحوثِ اللازمةِ والتّجاربِ الضّروريةِ.

واعتبرت، في ختام مداخلتها، أنّ الاتفاقية تضمن عديد المزايا للاقتصاد الوطني عامّة والقطاع الخاصّ بصفة خاصّةٍ فيما يتعلّق بتنويعِ الشّركاءِ وتوسيعِ الأسواقِ، وأنّ هناك مساع لتفعيل الدّبلوماسية الاقتصادية في إطار التّنسيقِ مع التمثيليات السياحية والشؤون الاجتماعية ومركز النّهوض بالصّادرات، بتضافر كلّ الجهود في سبيل تحقيق نفاذِ المنتوج الوطني إلى هذه الأسواق، وتعزيز قدرة المستثمر التونسي على خلق فرص إضافية وكسب معركة المنافسةِ في فضاء أصبح قبلةً العديدِ من أقطاب الاقتصادِ العالمي.

وفي ختام الجلسة قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون في فصله الوحيد بإجماع أعضائها الحاضرين.

وخلال جلستها المنعقدة بتاريخ 14 فيفري 2024 التي خصصتها للتداول حول تقريرها المتعلق بمشروع القانون الأساسي المعروض عليها والذي صادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين بعد إجراء بعض التعديلات، أوصت اللجنة بتشريك مجلس نوّاب الشعب في جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا المزمع استضافتها في الجمهورية التونسية، وذلك في إطار العمل التشاركي والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

**III.قرار اللجنة:**

قررت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية بإجماع أعضائها الحاضرين وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

نشكر اللجنة على عملها القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام.

قائمة أولية السيدات والسادة: صالح السالمي، ظافر الصغيري، منير كموني، عزيز بالأخضر، غسان يامون، عبد الستار الزارعي، نجيب العكرمي، سامي السيد، محمد أمين الورغي، ريم الصغير.

إذن المصدح للنائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق تفضل.

**السيد صالح السالمي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

نرجو لكم عملا موفقا وأعانكم الله على تحمل هذه المسؤولية وهنيئا بثقة السيد رئيس الجمهورية.

السيدة الوزيرة، كان مجلس نواب الشعب قد أمضى على قرض من البنك الإفريقي للتنمية في أواخر جويلية من السنة الفارطة بعنوان توريد الحبوب للاستهلاك البشري، مر القرض وجاء القمح ووزع على المطاحن وكان أملا كبيرا أن تتوقف الطوابير أمام المخابز وكنا نقول للمواطنين انتهت الأزمة على الأقل لمدة من الزمن لكن لم يتغير أي شيء بل بالعكس فقد تفاقم الأمر أكثر.

سؤالي السيدة الوزيرة، وأنا أخص بالذكر دائرتي، لماذا جلمة والسبالة من ولاية سيدي بوزيد هي الأكثر تضررا من نقص مادة الفارينة والسميد؟ إلى حد اليوم من يريد الحصول على الخبز يجب عليه الوقوف في الطابور منذ طلوع الفجر، نحن السيدة الوزيرة في دائرتي نعيش أزمة غذاء فعلا. إذا كان المشكل في التزويد فلا بد من دعم "quota" للمخابز وتوفير السميد، أما إذا كان المشكل في الاحتكار فلا بد من تحمل الدولة لمسؤولياتها في الدفاع عن حقوق المواطن رغم ما لاحظته من مساعي من السلط الجهوية للحد من ذلك لكن الأمر ما زال مستفحلا كثيرا.

في دائرتي المواطن ضاع بين شح التزويد وقوة الاحتكار فقد أصبحنا اليوم السيدة الوزيرة المدينة مثل الريف، الجميع يركض وراء الخبز في غياب مادة السميد وقس على ذلك في بقية المواد، الزيت، السميد، السكر وغيرها وحتى إذا أمكن توفير البعض من هذه المواد فهي تباع بثلاثة أضعاف من الثمن الأصلي ليس للمواطن أي خيار آخر فهو يخير الحصول على ذلك بثمن باهض لكي لا أبقى في خصاصة.

السيدة الوزيرة، الغريب في الأمر أنه عندما نتبين المناطق المجاورة أجد كل شيء متوفر وبنسب متفاوتة، فما الذي يحدث السيدة الوزيرة في جلمة والسبالة على وجه الخصوص؟ المواطن اليوم يريد الصراحة والمصارحة ونحن نقدم على شهر رمضان الكريم بهذه المناسبة جعله الله شهر خير وبركة على البلاد والعباد.

هل ثمة استراتيجية في وزارتكم لتفادي شح المواد والتصدي للاحتكار؟ وبحكم معرفتي بالمنطقة السيدة الوزيرة، يمكن تزويد بعض الأرياف ذات الكثافة السكانية مباشرة بمادة السميد والزيت وفقا للقوانين الجاري بها العمل أي لبعض النقاط المتحصلة على ترخيص وعلى سبيل المثال نذكر منطقة لبيض، زغما، مغيلة، الحميمة، الشارع، البريج وغيرها كلها تتزود من المدينتين يعني يتنقل المواطن إلى المدن للتزود وهذا مكلف والعملية مرهقة للمواطن.

السيدة الوزيرة، أتوسم فيكم وفي وزارتكم خيرا لحل هذا الإشكال للتزويد والتزود بهذه المواد في جلمة والسبالة والرفع في حصص مادة الفارينة للمخابز بالجهة.

الشكر سلفا على تفهم ذلك وعلى إيلاء هذا الأمر ما يستحق من الاهتمام وشكرا مجددا.

**السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، مرحبا مجددا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

باسم زميلاتي وزملائي النواب نتمنى لك السيدة الوزيرة كل التوفيق في مهامكم على رأس هذه الوزارة السيادية، أعتبرها سيادية بامتياز لارتباطها بقوت الناس ونحن اليوم على أبواب شهر رمضان المعظم أعاده الله علينا بالخير واليمن والبركة وتعلمون السيدة الوزيرة علاقة التونسي بشهر رمضان وهو يبحث اليوم عن رسالة طمأنة مثلما ذكر السيد النائب ونأمل أن نراك على كل حال في نقاط إعلامية أخرى لكي تحدثيننا عن وضع السوق وعن التضخم المالي وخاصة عن مسألة التزود، وفقكم الله مرة أخرى ومرحبا بكم.

الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر الصغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثماني دقائق تفضل.

**السيد ظافر الصغيري**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة أعتقد أن الاتفاقية هذه والقانون الأساسي هام جدا للدولة التونسية ونحن نشد على أياديكم ونعتبر أن الكوميسا فضاء تجاري هام جدا ومن أكبر الفضاءات الموجودة في العالم تضم 21 بلد تبلغ أكثر من 600 مليون نسمة، كما أن تونس موجودة أيضا في "زليكاف" "ZLECAF" التي تضم 40 بلد إفريقيا كما أننا موجودين في اتفاقية التجارة العربية وفي العديد من الاتفاقيات.

قبل أن أمر لمسألة الكوميسا أريد أن أنبه أنه يجب علينا توضيح تجارتنا مع جارتنا القريبة منا كثيرا وهي الجزائر التي تشهنا كثيرا ونحن كتونسيين متعودون بغرب إفريقيا أو بالدول العربية وتعتبر الكوميسا جديدة بالنسبة إلينا لأنهم ينطقون باللغة الإنجليزية وبعيدين عنا وليس لدينا الكثير من العلاقات مع شرق إفريقيا ولا يوجد الكثير من التونسيين هناك.

صحيح أن الكوميسا صعبة وهي مسألة جديدة وسنأتي على هذا الموضوع لكن الأهم منها وأظن أن الاولوية هي العلاقة بالجزائر واتفاقية التجارة الحرة المعطلة بيننا وبين الجزائر، لأنه اليوم لكي تبيع منتجا لكينيا أو لأوغندا أو لزمبيا فإن عاداتهم الغذائية مختلفة كما أن "l'emballage" مختلف أيضا وطريقة كتابة المنتجات التي ستصدر كذلك مكونات المنتجات، لذلك يجب أن يكون هناك عمل كبير لـ "prospection et des délégations "وهذا يتطلب جهدا كبيرا، لكن نحن تخلينا عن بلد كبير جدا وهي الجزائر التي تعتبر من أكبر المستوردين لكل شيء وعندما أتبين 300 و400 مليون دولار فقط تصدير من تونس إلى الجزائر في الحقيقة هنا أضع العديد من نقاط الاستفهام.

كما أن الوزراء التونسيين ورئيس الحكومة يقومون بزيارتها كل شهر أو شهرين كل ذلك لم يمكننا من القيام بإطار قانوني وجيد لتشجيع الشركات التونسية لكي تصدر إلى الجزائر والانتصاب فيها، أعلم أن هناك شركات منتصبة وهناك تصدير لكن ذلك لا يكفي أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تبادلا تجاريا ولا نقوم بالتصدير فقط بل نقوم بالتبادل التجاري ولا نصدر فقط بل نستورد أيضا ليس هناك أي مشكل في ذلك ولكن على الأقل يجب علينا أن نبلغ 2 مليار دولار أو 3 مليار دولار في التصدير مع الجزائر لأن 300 مليون دولار فقط في الحقيقة هو رقم منخفض جدا، كما أن الجزائر تستورد من بلدان بعيدة جدا لنفس المنتجات الموجودة في تونس.

في الحقيقة نحن نرى أن الكوميسا هامة جدا وسأبين ذلك ولكن يجب أن نبين علاقتنا بالجزائر فنحن لدينا 60 اتفاقية مع الجزائر حول كل شيء لكن السلع لا تمر كما أن هناك ستة أو سبعة معابر، معبر فقط مخصص للبضائع لذلك فإن ذلك يتطلب مجهودا كبيرا.

أما بالنسبة إلى الكوميسا فقد سمعنا أن التصدير التونسي يمثل 6.6 % من مجموع التصدير الذي تقوم به الكوميسا وهذا الرقم صغير لماذا؟ لأن ليبيا ومصر يتوسطاه في حين أننا نعمل معهما في إطار الاتفاقية العربية فعندما تبلغني أن الكوميسا 6.6 % وأرقام في حدود 500 مليون دولار وعندما نقوم بحذف مصر وليبيا لا نجد أي شيء، نجد أن نسبة قليلة من الشامبو صدرت إلى كينيا والقليل من المكارونة إلى مدغشقر هذه هي الحقيقة، صحيح أننا لا زلنا في البداية وقبل ذلك كنا مررنا بالكوفيد نحن نعلم كل ذلك ولكن " le potentiel" كبير ورهيب في الكوميسا لكي نتمكن من العمل في هذه الأسواق، هل بإمكان السيدة الوزيرة إبلاغنا كم يبلغ عدد " les délégations" وهل شاركنا في معارض وسأتحدث الآن عن المعارض ثم أعود إلى مسألة الكوميسا.

السيدة الوزيرة، نحن كبلد ليس لدينا معارض دولية وقد قامت الصين في التسعينات بالترفيع في التصدير من خلال المعارض الدولية التي قامت بها شنقاي وبيكين كذلك تركيا ونحن لدينا تونسيون موجودون في أكبر معرض للمواد الغذائية بدبي "جلفود"، أما بالنسبة لجارتنا الجزائر التي تعتبر بلد غير مصدرة تقريبا والتي ستصبح مصدرة وستفوتنا لديها معرض "Djazagro" وهو معرض عظيم وكبير جدا، هل لدينا معرض محترم للمواد الغذائية في تونس يعرف بنا؟ ليس لدينا ذلك، أعتقد عدم توفر معارض كبرى في تونس يمثل إشكالية كبيرة فإذا كانت "CEPEX" والوزارة لا يقدران على القيام بذلك فلما لا نمكن ونسهل للخواص الذين يقدمون مبادرات لمعارض كبيرة في البلاد كما أنه بإمكاننا مناقشة "SIAL" أو "Anuga" ونطلب منهم القيام بمعارض في تونس إذا كانت لديهم الخبرة الكافية عالميا.

بالنسبة إلى زمبيا التي تعتبر سوقا كبيرة وكينيا سوقا عظيمة ولكن ماذا عن مسألة النقل السيدة الوزيرة فما هي استراتيجية النقل في البلاد للوصول إلى كينيا وزمبيا اليوم؟ والأكثر من ذلك مسألة التأشيرة السيدة الوزيرة ما هي تمثيليتنا الديبلوماسية في شرق إفريقيا؟ تقريبا لا توجد كما أن مسألة التأشيرة تمثل إشكالا كبيرا بالنسبة لرجال الأعمال يجب علينا أن نسهل لرجال الأعمال في جنوب إفريقيا للقدوم إلى تونس ونسهل للتونسيين الذهاب إلى شرق إفريقيا.

بالنسبة إلى التصدير، هناك احتكار للتصدير في تونس، ماذا يعني ذلك، فالمعلومة غير موجودة السيدة الوزيرة، ليس هناك استراتيجية واضحة للتصدير، هناك العديد ممن يريدون التصدير ولكنهم لا يعلمون أي شيء لأن المعلومة غائبة ولا وجود لها، يجب أن يعلم الصناعي والحرفي الصغير في تونس كيفية التصدير لأن كل البلدان تقوم بذلك. يجب تبسيط المعلومة لأنها غير موجودة ومحتكرة وهذا الخطير ويجب أن يكون كل مشروع مشروعا مصدرا.

المالية العمومية متدهورة يجب علينا الترفيع في الإنتاج وفي الاستهلاك لكي تعمل المصانع لكن كما تعلمون أن بلادنا صغيرة ولكي تعمل المصانع يجب أن نصدر وعندما نقوم بذلك سندخل العملة الصعبة وستزداد السيولة في البلاد ولن يتراجع الدينار وسيتراجع التضخم، فالتصدير هو الحل للبلاد وفي جلب العملة الصعبة.

بإمكان معبر راس جدير أن يكون البوابة لبلدان الكوميسا بإمكاننا من خلال الصحراء العبور بالطريق البري.

المسألة الأخيرة هي أنه بإمكاننا جلب المواد الأولية من هذه البلدان وأكثرها القهوة مثلا من أوغندا، بإمكاننا توريد العديد من الأشياء من هناك ونقوم بتصنيعها في تونس ونبيعها لأوروبا أو للبلدان الشقيقة فهذا في الحقيقة موضوع هام جدا وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم منير كموني غير منتم له أربع دقائق تفضل.

**السيد منير كموني**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

أولا في إطار هذا القانون نثمن هذه الاتفاقية لإعادة الإشعاع لبلادنا والاستفادة من موقعنا الاستراتيجي بين أوروبا وإفريقيا، أيضا لمردودية هذه الاتفاقية الاقتصادية على اقتصادنا الوطني وكذلك على البنية التحتية.

لنعد إلى بعض المشاغل المحلية سيدتي الوزيرة، نحن على أبواب شهر رمضان وما يتطلبه من استعدادات في مستوى توفير الحاجيات الاستهلاكية وتنظيم عملية التزود بالسوق المحلية.

أريد أن أنبه أولا إلى أن وضعية المخابز بالجهة التي أمثلها وخاصة دائرة أولاد الشامخ وهبيرة وشربان وهي مناطق ريفية وتتركز أغلب المخابز في مركز المعتمديات ويقوم صاحب المخبزة في ظل محدودية الكمية يقوم ببيع كل هذه الكمية في المخبزة دون أن يغادر إلى المحلات القريبة منه فما بالك بالعمادات البعيدة وقد استبشرنا بالمخطط الذي سيعيد توزيع هذه المخابز على مختلف العمادات ولكن في انتظار ذلك نطالب سيدتي الوزيرة بإضافة عدد من المخابز في هذه المعتمديات نظرا للنقص في عددها الموجود حاليا وكذلك الترفيع في كمية الخبز للمخابز التي تغطي عمادات أخرى داخلية مثلا منطقة السمرة وبوسليم لأن الكمية الموجودة لا تكفي حتى لهذه المنطقة في حد ذاتها.

كذلك نرجو تمكين مخابز غير مصنفة من كميات إضافية من الفارينة والسميد وهي لم تتزود بحاجياتها منذ أشهر.

كذلك سيدتي الوزيرة، نرجو من سيادتكم إعطاء تعليمات من قبلكم إلى المطاحن لتوفير حصة الفارينة لجهة المهدية عامة من هذه المادة من الفارينة والسميد نظرا للطلبات المتزايدة في هذه الفترة والتي ستتزايد أيضا قريبا.

وفي الختام أجدد رجائي لكم بمزيد التوفيق وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق تفضل.

**السيد عزيز بن الأخضر**

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة وكل الطاقم المرافق،

سأبدأ في البداية فيما يخص مشروع القانون الذي يتعلق بهذه الاتفاقية، اتفاقية الاستضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا بالجمهورية التونسية، أريد أن أقول أننا ككتلة الأمانة والعمل سنكون داعمين لمثل هذه الاتفاقيات وخاصة مع كل الأسواق والبلدان الإفريقية لأننا ننتمي إلى إفريقيا ونعتز بانتمائنا إلى إفريقيا القارة الغنية جدا التي تعتبر من أكبر القارات حضاريا واقتصاديا وثقافيا.

من ناحية أخرى السيدة الوزيرة، نريد أن يسلط الضوء اليوم على التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهنا وتقديم بعض الحلول لمواجهتها وتحقيق التقدم الاقتصادي في هذا السياق أرغب في التساؤل حول مشاريع الوزارة فهل يمكنكم توضيح المشاريع التي تعمل عليها الوزارة حاليا وما هي الخطة المعتمدة لتنفيذ هذه المشاريع على المدى القريب والبعيد؟ بالإضافة إلى ذلك هل هناك خطة علمية محددة لمراقبة مسالك التوزيع ودعم السوق بالمنتجات وما هي الخطوات التي سيتم اتخاذها من الآن وخاصة قبل بداية شهر رمضان لضمان تلبية كل احتياجات السوق؟

السيدة الوزيرة، ونحن اليوم على أبواب شهر رمضان المعظم لا نريد مشاهدة الصورة السيئة للمخابز وسننجح في القضاء على ذلك بالتعاون مع بعضنا البعض وكيف سيتم الاستعداد لإصلاح قواعد التجارة في الفلاحة وتعزيز الأمن الغذائي.

تحدياتنا الخارجية أيضا تتطلب منا اليوم تعزيز الصادرات وتنويع السلع وذلك من خلال تطوير استراتيجيات جديدة لتحسين جودة منتجاتنا وتوسيع أسواق التصدير بالإضافة إلى ذلك ينبغي علينا تعزيز الشراكات الدولية وتوسيع نطاق التعاون مع الدول الشريكة لتعزيز التجارة والاستثمار المشترك.

من الضروري أيضا تعزيز البنية التحتية اللوجستية والنقل وتطوير التكنولوجيا والابتكار في القطاع الصناعي لتحسين الإنتاجية والتنافسية؟ بالإضافة إلى ذلك ينبغي علينا تشجيع الاستثمار في الصناعات المحلية وتطوير القدرات التصنيعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات.

من الناحية الداخلية يجب علينا تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية ودعم القطاعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التجار على التجارة الداخلية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، كما يجب أن نولي اهتمام خاص بالاستدامة والحفاض على الموارد الطبيعية وتطوير استراتيجيات جديدة لتحقيق التنمية المستدامة.

هذا السيدة الوزيرة، لن ينجح ذلك إلا من خلال دور المكاتب الجهوية للتجارة في مساندة الخطة الوطنية والاستراتيجية التي تضعها الوزارة، أصبحت هذه المكاتب في بعض الأحيان غائبة في عديد الجهات لعدة أسباب السيدة الوزيرة، فنحن لا نتهمك فهو إرث قديم منها التقاعس وغياب الآليات المناسبة لتحقيق التنسيق والتوجيه الفعال فبدلا من تكوين جسرا حقيقيا بين السياسات الوطنية والتنفيذ المحلي والجهوي تبدو هذه المكاتب في الكثير من الأحيان غائبة عن المشهد مما يؤثر سلبا على قدرة الوزارة على تنفيذ خططها بشكل فعال ومتناسق، لذا يجب اليوم السيدة الوزيرة، على الوزارة إعادة النظر في الدور والوظائف المخصصة للمكاتب الجهوية للتجارة وتوفير الدعم اللازم لها من خلال توفير الآليات والموارد اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج على الصعيدين الوطني والجهوي، يتطلب هذا التحسين الجدولة الزمنية الواضحة ووضوح الأهداف والمخرجات المتوقعة بالإضافة إلى تعزيز آليات الرصد والتقييم لضمان تحقيق النتائج المرجوة، يجب أن يستعدوا لهذا الشهر الفضيل.

إن فعالية المكاتب الجهوية للتجارة لها أهمية في تحقيق أهداف الوزارة وضمان توزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية على جميع أرجاء البلاد، يجب على الوزارة أن تضع خطة استراتيجية مدروسة لتعزيز دور وفعالية هذه المكاتب وضمان تنسيق جيد وتعاون فعال مع الجهات المعنية في الميدان. إن تحقيق هذا النجاح أيضا سيدة الوزيرة، يتطلب خطوات جريئة وثورة تشريعية تؤسس لأسس

تحقيق هذا الهدف النبيل ولذلك أود أن أعبر عن تطلعات شعبنا العظيمة وتطلعات مجلسنا الموقر في إقرار تشريعات وسياسات جديدة تدعم هذا المسار الحيوي.

السيدة الوزيرة، نحن اليوم كمجلس نواب نمد لكم أيدينا، ننتظر منكم مدنا بمشاريع القوانين لكي نغير ونسهل حياة المواطن.

إن تحقيق هذه الثورة التشريعية يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين الحكومة والبرلمان والقطاعات المعنية لذا أتمنى منكم دعم هذه الرؤية والسعي إلى إقرار التشريعات اللازمة لتحقيق تنوع اقتصادي حقيقي وازدهار لوطننا الغالي.

في الأخير السيدة الوزيرة، أريد أن أشكرك شخصيا شكرا خاصا على تدخلك الشخصي وفض مشكلا كبيرا في معتمدية مرناق بالتحديد في عمادة القوادرية بعد الإجراءات الأخيرة المتخذة لمراقبة المخابز حتى أن المواطن لكي يحصل على خبزة واحدة بقيمة 200 مليم يقوم بصرف 4 دنانير في وسائل النقل وقد حل هذا المشكل اليوم، شكرا جزيلا السيدة الوزيرة.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل.

**السيد غسان يامون**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة وكافة إطارات الوزارة،

في إطار الاستعداد لشهر رمضان المعظم وفي إطار استعداد كافة السلط لهذا الشهر المقدس وجب الاستعداد خاصة من حيث تلبية طلب المواطنين للمواد الأساسية. تشكو جهتي جزيرة جربة من نقص فادح في توزيع المواد الأساسية منذ أشهر ورغم تواصلنا مع السلط الجهوية المسؤولة عن عملية التوزيع كان تفاعلهم للأسف السيدة الوزيرة سلبيا، لذلك اليوم أنقل لك وجوب تدعيم حصة جربة من المواد الأساسية خاصة أن مؤشراتها الديمغرافية الأولى على مستوى الجنوب من حيث الارتفاع السكاني من حيث كذلك الاستعداد للموسم السياحي.

إذن نطلب منكم السيدة الوزيرة الترفيع من حصة جربة خاصة في المخابز ولم لا منح رخص لمخابز جديدة بالجهة.

ضمان التزويد المنتظم لكافة الأسواق وتأمين مسالك التوزيع، اليوم في جزيرة جربة عديد المواد الأساسية غائبة منذ أشهر وأعلمنا كافة السلط الجهوية بهذا وعلى رأسهم الوالي.

نطلب منك السيدة الوزيرة رقمنة عملية متابعة مسالك التوزيع من حيث المتابعة اليومية لكافة العمادات والمعتمديات من حيث ضمان توزيعها للمواد الأساسية.

تدعيم دور المرصد الوطني للتزويد والأسعار فهذه مؤسسة هامة يجب أن ندعمها.

هذه هي الملاحظات في ما يخص جزيرة جربة وشكرا السيدة الوزيرة.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له عشر دقائق.

**السيد عبد الستار الزارعي**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مرة أخرى بالسيدة الوزيرة، ونتمنى أن تكون هذه البسمة بسمة خير على تونس والبسمة في وجه أخيك صدقة، وقد جعلتني أخرج عن الموضوع وأتحدث عن البسمة شكرا السيدة الوزيرة.

سيدي الرئيس، هناك موضوع هام وحتى الحكومة وكل الوزراء الذي أتوا إلى هنا ورسالتي ستكون موجهة إلى الإذاعة والتلفزة الوطنية 1 أو 2.

هناك أمر يحيرني لماذا لا تبث الإذاعة والتلفزة الوطنية جلسات البرلمان على الفضائية؟ لماذا على "antenne"؟ هل ما زال هناك تونسي يتفرج عليه؟ وهل يوجد تونسي ما زال يمتلكه؟ ما معنى هذا؟ حين كان البرلمان يزخر بالصراعات والمشادات يتم تمريره على المباشر وعلى الفضائية وكل العالم يتفرج، في حين أن هذا البرلمان يقدم في إنجازات ويحاور الحكومة بطريقة عقلانية وموضوعية من أجل النهوض بهذه البلاد بينما الإذاعة والتلفزة الوطنية بصدد بث الصور المتحركة والمسلسلات التافهة للأسف عند انعقاد جلسات البرلمان. فعلى الإذاعة والتلفزة التونسية ومسؤوليها أن يتحملوا مسؤوليتهم لأن هذا مطلب الشعب التونسي وهو يريد أن يرى هذا البرلمان وما يجري فيه وهذا من حقه.

هذا الموضوع لا علاقة لك به السيدة الوزيرة وسندخل في موضوع التجارة، الحديث عن التجارة وأود أن كلامنا وكلام البرلمانيين لا يبقى حبرا على ورق ولا نأخذ المصدح حتى نتكلم ونصرخ ونظهر أنفسنا أننا نتكلم، فنحن نتكلم حتى نبلغكم صوت المواطن التونسي وحتى تترجم أفعالنا وكلامنا ونقدنا الموضوعي لحكومتكم على أرض الواقع فالمواطن التونسي لا يحترم الحكومة والبرلمان إلا حين يرى إنجازات على أرض الواقع.

السيدة الوزيرة، موضوع التجارة الموازية وأرجو أن تجيبيني وتطمئني الشعب التونسي فالتجارة الموازية هي كارثة على الدولة التونسية وعلى المواطن نفسه.

السيدة الوزيرة، أين هي تلك الأسواق الحرة التي تتحدثون عنها في الحدود؟ فكل حكومة منذ عهد بن علي تتحدث عن المناطق الحرة.

السيدة الوزيرة، إن كنتم وطنيين يجب أن تكونوا واعين بما يجري في الميدان وفي الواقع وفي تونس فأنا ابن الشعب وأحتك به.

السيدة الوزيرة، سنتحدث في الموضوع بكل بساطة التجارة الموازية تضر بالدولة وعندما تصل إلى 60% أو أكثر والدولة في حاجة للجباية والموارد المالية وكأن هناك بارون ودولة عميقة غير وطنية ونشاهدها فهل أن مدينة بن قردان هي دولة بمفردها؟ نتشرف بها وشعبها قام بملحمة. فمدينة بن قردان هي مدينة تونسية حين يخرج كل أهالي الجمهورية يتوجهون إلى بن قردان للعمل والتجارة من أجل قوت أطفالهم ومنذ مغادرتها يطالب بالدفع يجب تنظيمها حتى يعطي التجار الكبار في بن قدران للدولة حقها ويقدم فاتورة لكل مواطن ويكون حرا وهل أعجبكم ما وقع في بن علي؟ كل ذلك سببه التجارة الموازية وحين يحرق المواطن نفسه لأن العون قام بإيقافه ليطبق عليه القانون فمن هو المخطئ؟

ولا نرى ما يفعله الارهابيون من يذبح يقول الله أكبر والمذبوح يقول أشهد أن لا إله إلا الله أي منهما المسلم؟ ونحن نقول أين

التونسي؟ الذي تنكلون به في الطرقات وتشجعونه على الرشوة والمشكل الأكبر إن كنتم قادرين على تنفيذ هذا الأمر شكرا لكم وبارك الله فيكم وغير هذا أوصل صوتي إلى رئيس الجمهورية والتجارة الموازية هي كارثة على تونس وعلى الاقتصاد التونسي والتجارة الموازية تضر الفلاح، فقوموا بتنظيم هذا القطاع من فضلكم إن كنتم فعلا وطنيين.

موضوع الاستيراد والتصدير وفي هذا الشأن هناك بارونات ولوبيات كبيرة وحيتان كبيرة مسيطرة عليه.

سعر الزيتون اليوم سعر عالمي وثمن الكيلوغرام من الزيتون في ارتفاع وفي تونس ينخفض فهذا عيب ونحن بذلك نضر بالاقتصاد التونسي وكذلك الفلاح والمواطن أفيقوا يهديكم الله.

لدينا في سيدي بوزيد معمل الزيت النباتي الوحيد تم إيقاف صاحبه بتهمة السرقة والله أعلم إن كان بريئا وقد أطلق سراحه مبارك عليه وعلى عائلته فلا نريد أن يكون المواطن التونسي متهما فقط بل نريده بريئا كذلك وقد حققتم معه وغادر السجن وحسب معلومة وردتني من المجتمع المدني حين عرف بقدومك 36 طن من الزيت النباتي إلى حد الآن مشمعة في هذا المعمل.

فإن كان القانون قد أنصف هذا الرجل وإن كانت لديه خطايا يقوم بواجباته ومستعد أن يفتح مجددا لأن هناك أناسا كانوا يعملون في هذا المعمل وأصبحوا اليوم معطلين وإن كان القانون سيمنعه فصرحوا لغيره فمن أين ستتزود سيدي بوزيد؟ فهي اليوم محرومة وأتحدث عن عدة ولايات بالجمهورية من بنزرت إلى تطاوين محرومة.

وقد وردت علي معلومات من المجتمع المدني في شأن سيدي بوزيد وحتى التوزيع على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات ليس عادلا وهناك معتمديات بها شركة واحدة وأصبح كل شيء اليوم بالتدخلات السيدة الوزيرة لتحصل على code من أية شركة كبيرة إلا بالتدخلات، السيدة الوزيرة انتهوا من فضلكم.

سأتحدث عن الفساد وباسم الفساد هناك أناس فاسدون ويتهمون الأبرياء سأصمت حاليا وهناك موضوع منتشر حاليا يتهم فيه الفاسدون الأبرياء وهم وطنيون والضريبة الوحيدة التي سيدفعونها لوطنيتهم ويحب بلاده ويعمل بكل شفافية، وسأتابع هذا الموضوع شخصيا وسأصمت إن لم يخرج هذا البريء صدقيني سأوصل صوتي إلى رئيس الجمهورية وسأسكت إلى أن يأتي ما يخالف ذلك ولدينا ثقة في العدالة وفي القطب القضائي أن يدقق ويحقق في مسائل مثل هذه، حيث أن هناك أبرياء وعمال وكفاءات في وزاراتكم المالية والتجارة وكل الوزارات ومهددون من طرف لوبيات فاسدة يدعون أنهم وطنيون وكلامهم كله حق أريد به باطل فتحملوا مسؤوليتكم أمام الله، شكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا،النائب المحترم نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

**السيد نجيب العكرمي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

المجد والخلود لشهداء المقاومة الصامدة في فلسطين المحتلة.

السيدة الوزيرة، ندعوك إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد كل السلع ذات المنشأ الصهيوني وضد المتعاملين مع الكيان الصهيوني ومقاطعة السلع الداعمة للعدو الصهيوني، هذا على الأقل طلب ونحن كنواب شعب مع المضي في خطوات جريئة ضد كل التجار والتجارة والسلع ذات المنشأ الصهيوني أو الداعمة لهذا الكيان المحتل لأراضينا في فلسطين.

السيدة الوزيرة، رسمت التجارة تاريخ الشعوب وصنعت الدول وهي تصنع الوعي وتؤسس الثقافات وكان التاجر صانع الحضارة والمدينة على حد عبارة أحد المؤرخين.

الأديان في العالم وفي الكون انتشرت عبر التجارة ونحن نعلم أن الرسالة المحمدية انتشرت بفعل التجارة والتجار سواء في إفريقيا وآسيا وأوروبا وهذا ما يؤكد على أن التجارة ذات أهمية استراتيجية في تاريخ الشعوب وتعتبر وزارة التجارة وزارة سيادية.

فإذا كانت التجارة محركة الوعي وصانعة الشعوب والأمم كيف يمكن أن نعيد بلورة استراتيجيا وطنية للنهوض بهذا المجال ودعم شبكات التجارة الداخلية والخارجية خاصة مع دول إفريقيا، ونحن اليوم نناقش هذه الاتفاقية الهامة ولا يكون للتجارة دور إلا بفضل الإنتاج ودعم الإنتاجية سواء الصناعية أو الفلاحية والتشجيع على التصدير وضبط سياسة حمائية اقتصادية لدعم المنتوج الوطني وضبط مسالك التوزيع عبر رؤية واضحة ودقيقة.

الحد من الاحتكار والتجاوزات من قبل المضاربين.

ضبط خارطة المخازن السيدة الوزيرة خاصة المخازن العمومية التابعة لديوان التجارة وأيضا ضبط المخازن ذات المجمع المهني للخضر والغلال أيضا ضبط توزيع المخازن الخاصة المرخص ومراقبتها عبر آليات جديدة.

ضبط حجم كميات المواد الغذائية الأساسية وغيرها المخزنة والكميات الموجهة للسوق الوطنية وأيضا للسوق الدولية أي للتصدير لضمان السيادة الغذائية الوطنية.

إعادة النظر في سعر المواد الأساسية المدعمة الموجهة للقطاع السياحي باعتبار أن ميزانية الدعم يجب أن توجه فقط ، فلا يعقل أن يستفيد القطاع السياحي مثلا من المواد المدعمة مثل الحليب والعجين والسكر والكهرباء والغاز وغيرها فالمفروض أن تكون أسعار المواد الأساسية الموجهة للمنشآت السياحية التي تستهلك جزءا كبيرا من المواد الأساسية المدعمة فلا يعقل أن يستفيد أكثر من مليون سائح ومرحبا بهم من هذا الإجراء أو هذا الامتياز فالمفروض أن 7 مليون سائح يجب أن تتخذ أسعار خاصة بالقطاع السياحي فلا يعقل أن يستفيد السائح من المواد المدعمة وهذا يستنزف ميزانية الدعم.

تكثيف الرقابة على المحتكرين وزجر المخالفين خاصة من محتكري المواد المدعمة كالفارينة الموجهة للمخابز وغيرها.

بالنسبة للفلاحين، تخفيف الأعباء على منتجي المواشي والأبقار في عملية التنقل على الطرقات وبين الأسواق.

التصدي لعملية استهلاك قطيع المواشي خاصة المنتجة للحليب سواء من الأبقار أو الماشية.

وبذلك نضمن الحفاظ على القطيع الذي هدد بالاستنزاف والاندثار.

أيضا ما مدى جاهزية وزارة التجارة لتخزين الحبوب وتوزيعها على المطاحن بالنسبة للسنة الحالية خاصة أنه ربما ستكون المحاصيل قياسية.

حوكمة توزيع المراقبين الاقتصاديين في المعتمديات والولايات خاصة وفق استراتيجية تضمن استمرارية التفقد الجهوي ووضع أعوان رقابة لمعاضدة مجهود الشرطة البلدية.

إعادة تنظيم أسواق الجملة في كافة الولايات وحسن التصرف فيها وأنا بصفتي نائب عن جهة قفصة السيدة الوزيرة هناك العديد من الإشكاليات المرتبطة بالجهة خاصة بالنسبة لسوق الجملة بجهة قفصة وخاصة أيضا أن هناك إشكالية المعبر الحدودي في منطقة سيدي بوبكر وخاصة المعتمدية التي زارها السيد الرئيس مؤخرا لا بد من تفعيل المنطقة الحرة.

أيضا تفعيل الاتفاقية التجارية التعريفية المشتركة بين دول اتحاد المغرب العربي الممضاة في الجماهيرية العربية الليبية في مارس 1991 والتي تضم سبعة فصول وهي ستضمن...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم سامي السيد غير منتمي له أربع دقائق.

**السيد سامي السيد**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

لا بد من تثمين مشروع القانون ولو أن تونس مشاركة في "الكوميسا " منذ 2018 لكن حسب التقرير وما وقعت مداولته في لجنة الصناعة له مؤشرات إيجابية وسيعزز هذا القانون العلاقات مع 21 دولة، لكن في السياق السيدة الوزيرة لا بد أن نقول ما هي استراتيجية الوزارة بعد المصادقة على هذا القانون وكيفية العمل مع جميع الورشات والاجتماعات التي سيقع إنجازها مستقبلا في تونس؟

طبعا المؤشرات إيجابية لكن لاحظنا في التقرير أن أغلب المعاملات مع ليبيا ومصر ونتمنى أن يزيد قانون الاستضافة هذا من تعزيز مكانة تونس في المعاملات التجارية والاقتصادية خاصة من جانب تصدير للمواد التونسية وطبعا التوريد إن استوجب ذلك وطبعا نحن من الجانبين كما يقال وإن شاء الله نصبح مصدرين للمنتوج التونسي بنسبة وافرة.

حماية المنتوج التونسي في جميع القطاعات وكذلك العمل على القضاء، ولو أننا نعرف أنكم تعملون على موضوع مسالك التوزيع وتعرفون ذلك في كل البلاد وتحدثنا فيه في اللجنة، وإن شاء الله تستطيعون القضاء على مسالك التوزيع أو على الأقل التقليص بنسبة محترمة منه.

سأرجع الآن إلى جهتي في بنزرت طبعا اليوم في بنزرت ونحن على أبواب حلول شهر رمضان الطوابير متواصلة منذ ثلاثة أشهر السيدة الوزيرة وان شاء الله لا نراها في شهر رمضان خاصة على المواد الأساسية من الحليب والسكر والسميد وطبعا ليس في جهتنا فقط بل على نطاق الجمهورية ككل وان شاء الله يقع تقليص هذا واستعداد طيب لشهر رمضان.

بالسبة إلى المراقبة الاقتصادية لا بد من تعزيزها في جهتنا ببنزرت وهي تكاد تكون مفقودة خاصة في أسواق الجملة وفي الأسواق العادية وهذا مشكل كبير ونود أن تعززوا أكثر من الموارد البشرية ونعرف أن إمكانياتكم محدودة وان شاء الله يكون لدينا قسطا محترما وقلت أنه سيقع انتداب 200 عونا إن شاء الله مستقبلا تحظى جهة بنزرت بعدد محترم لأن لدينا أسوقا وهناك الانتصاب الفوضوي ونعرف أنه ليست وزارة التجارة فقط تتدخل في ذلك لكن أيضا لها قيمة في تدخلها في الانتصاب الفوضوي.

السيدة الوزيرة، هذا نداء من أهالينا بمدينة بنزرت خاصة مع حلول شهر رمضان وكذلك الأسعار غير مراقبة خاصة أسعار اللحوم واللحوم البيضاء ونعرف أن لديكم مخططا وكنت قد حدثتنا عنه إن شاء الله تنجحون فيه ووفقكم الله وشكرا على الإصغاء السيدة الوزيرة.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق.

**السيد محمد أمين الورغي**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وإطارات وزارة التجارة،

في الحقيقة اتفاقية مثل هذه بشأن استضافة تونس لأشغال كوميسا لا يمكن إلا أن نثمنها خاصة أنه سيكون لديها حقيقة وجها إيجابيا على الاقتصاد التونسي كذلك على وضعية المصنعين التونسيين والتجار أيضا وستحدث حركة للسياحة إلى غير ذلك.

لكن حين نرى حقيقة الاتفاقية في حد ذاتها كيف تعاملنا معها لمدة سنوات وقد تم الاتفاق حولها سنة 2018 وتم تفعيلها في 2019 وبدأنا نصدر سنة 2020 لكن نسق التصدير الذي لدينا في تونس 6.6% ليس نتيجة عوامل أنه ليس لدينا مصدرين في تونس المشكل أنه ليست لدينا إمكانيات للتصدير فبالرجوع اليوم حقيقة إلى وضعية الموانئ التونسية شركة مثل "STAM" لو نأخذها لأقوى ميناء في العالم سيقف ولن يعود قادرا على التصدير.

اليوم يخسر المصدرون أموالا نتيجة التعطيل وتعرف اليوم أن الحاوية حين تبقى في الميناء ثلاثة أو أربعة أيام ففيه خسارة للمال وحين يصل للسوق الأجنبية لا يمكنه منافسة المواد المحلية أو مواد أخرى وبالتالي هذا الحل وقبل الخوض في اتفاقيات ونحن متفائلون بانخراطنا في اتفاقيات ونحاول تحسين وضعية السوق التونسية ونفتح للمستثمرين التونسيين أسواقا أجنبية، ولكن يجب أن نضع أرضية لهؤلاء الناس حتى يتمكنوا من التصدير في أحسن الظروف، كما قلت شركة "STAM" إن لم تكن لدينا اليوم الإمكانيات كدولة في إعادة هيكلتها ومدها بتجهيزات جديدة لأن رافعة واحدة اليوم وخلافا لذلك في الحقيقة هنا شبهات فساد حيث لا تنزل الحاوية من الباخرة إلا حين يحصل السيد على 50 و60 دينار، وكل هذه شبهات كما قلت وتبقى كذلك ولا نتهم أحدا لكن تتطلب مراقبة وندعوكم السيدة الوزيرة بأن تتحولي على عين المكان وتري حقيقة الوضعية المزرية التي يعاني منها المصدرون التونسيون اليوم وتبقى حاوياتهم أربعة أو خمسة أيام وحتى إن تم نقلها من مكان إلى مكان آخر أيضا يجب القيام بـ "intervention" بمعلوم مالي من أجل نقلها وكل هذا يزيد في تكلفة البضاعة وتعرفين أن تكلفة البضاعة لا يمكنه من منافسة السلع الأخرى في السوق الأجنبية.

هناك مسألة مهمة جدا في المنتوج التونسي أنه يعتبر في الأسواق الأجنبية منتوجا ذا جودة عالية ولنا ثقة في المستثمرين التونسيين خصوصا في المنتجات المصدرة وأيضا الأسواق الأجنبية تعرف أن المنتوج التونسي ذو جودة ويمكننا العمل على هذا في المستقبل كما قلت ولكن يجب أن نوفر الأرضية في الحقيقة لهؤلاء الناس حتى يتمكنوا من التصدير.

نمر الآن إلى مشكلة كما قلت يجب تطوير شركة STAM ولم لا تتوفر شركة خاصة لمنافسة هذه الشركة من أجل أن تطور من نفسها وأتساءل هل هناك من تقدم من أجل أن يتم تركيز شركة خاصة في مجال رفع الحاويات أم لا؟ على الأقل نتمكن من تطوير وضعية الميناء التجاري بتونس.

موضوع آخر أيضا هو أزمة نقص حاد في أهم المواد الأساسية ونحن مقبلون السيدة الوزيرة على شهر رمضان ونعرف أن وزاراتكم بصدد الاستعداد مشكورون على المجهود الذي تقومون به في محاربة المحتكرين وأيضا في توفير السلع الأساسية، لكن هناك سؤال يطرح نفسه رأيت حقيقة العديد من الوضعيات وقد تنقلت قليلا في الأحياء الشعبية وأنا مترشح عن دائرتي جبل الجلود والوردية فلا يجدون الزيت المدعم ولا يمتلكون حقيقة الإمكانيات من شراء الزيت بـ 25 و28 دينار والنسوة يبكين من جراء فقدان الزيت النباتي فأين هو اليوم؟ وهل سيكون متوفرا في شهر رمضان؟ وتعرف أن المواطن التونسي يحتاجه بصفة كبيرة في شهر رمضان ويجب أن نوفره لهؤلاء الناس.

كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار وضعية التوزيع وهناك مناطق يكون فيها دخل الفرد عاليا جدا مثلا البحيرة إذن يمكن توجيهه أكثر للناس في المناطق الشعبية خصوصا على مستوى ولاية تونس فهم يعانون.

في خصوص مشكل الحليب حيث لم نجد الحل الجذري لسنوات طويلة وقمت بدراسة وتبينت أن أكثر من يستهلكون الحليب هي المقاهي وفي تونس اليوم تجد المقاهي متحاذية وبالتالي لا يمكن بيع الحليب مثلما يباع للمواطن العادي ومن خلال معادلة حسابية وجدت أنه حين يشتري الحليب بـ 1.300 مليم يبيعه بـ 40 دينار وثمن القهوة اليوم 2000 مليم وبالتالي لا يزعج صاحب المقهى أن يشتري الحليب 2600 مليم فيغطي العجز الموجود اليوم في تونس وتتحسن وضعية الفلاح وننجح ولا نرفع في سعر الحليب ويمكن أن يكون بلونين مغايرين لعلبة الحليب، وأعرف أنه بإمكانكم أن تعتمدوا هذا بطريقة سريعة وأعيد الاستشهاد بمنطقة البحيرة نفس المشكلة فالقهوة بـ 7 أو 8 دنانير وحتى حين صارت أزمة الحليب فإن صاحب المقهى يشتري "كرتونة" الحليب بـ 15 دينار فلا يضره أن يشتري الحليب بـ 2.600 مليم ونغطي بالهامش الباقي.

نفس المشكل الجديد اليوم لدينا مشكل السيارات في تونس ويوميا حين أطلع على موقع الواب أجد سعر السيارة يرتفع بـ 2000 دينارا، وحتى الذين يشترون قبل شهرين وثلاثة أشهر حين يذهب لاستلام سيارته من الوكيل يقول له لا فقد تغير السعر ويجب أن تضيف...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمية لها خمس دقائق.

**السيدة ريم الصغير**

شكرا سيدي الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

سيدتي الوزيرة، نحن نثمن مثل هذه الاتفاقيات نظرا لأنها تفتح المجال للاقتصاد والاستثمار في البلدان جنوب جنوب، لمحة صغيرة على إطار الجلسة وأمر.

وسأخرج عن الإطار مرة أخرى لأذكرك أننا نجحنا كمجلس نيابي في مشروع المالية لسنة 2024 أن وضعنا في الفصل 22 منه التراتيب الجاري بها العمل لمرضى "السرياك" خاصة هؤلاء الناس الذين لديهم حساسية ضد الغلوتين والمطلوب السيدة الوزيرة تفعيل الرقابة على أسعار هذه المنتجات مع تحديد هامش الربح لأنه غير معقول اليوم أن يستغل الناس الجباية والعفو الجبائي الديواني ومازالت أو أن تصل أسعار هذه المواد الهامة إلى "السلياكيين" بأسعار مرتفعة.

"السلياكيين" مواطنون مثلنا يستحقون التمتع بالدعم على مستوى هذه المنتوجات مثل كل التونسيين وإن كانت لدينا أربع أو خمس منتوجات عليها الدعم السيدة الوزيرة لا أتصور إلغاء مادة ونعطيهم منها الدعم سيرفض التونسيون ذلك.

في 15 فيفري السيدة الوزيرة في دار الثقافة في مهرجان ريادة الأعمال قدم الشاب باسم المسدي تجربة في انطلاقة مشروع صنع مثل هذه المواد الأولية ونحن نثمن ونشجع كثيرا هذه المبادرات التي من شأنها أن تخلق لنا نوعا من الاكتفاء الذاتي.

سأنتقل إلى موضوع آخر وهو موضوع مخبزة "تافلون" من معتمدية الميدة، أردنا أن نجد معكم حلا في التوزيع العادل للخبز في معتمدية الميدة التي تعد 35 ألف ساكن 24 ريف في مخبزتين وقدمنا لك المراسلة الأولى السيدة الوزيرة على أساس نقل هذه المخبزة الموجودة في قليبية إلى منطقة تافلون وفشلنا ولم نر أي تجاوب ولم يستسلم المواطنون السيدة الوزيرة وتقدموا بمطلب آخر باسم المواطن وليد بن عيسى أصيل معتمدية تافلون وهؤلاء الناس متمسكون بضرورة إيجاد التوزيع العادل للخبز في المنطقة وحين يتضرر المواطن التونسي في قوته اليومي فإنه لا يستسلم ويبذل المستحيل ليجد حلا والمطلوب اليوم من وزارة التجارة قليلا من التعامل بجدية مع الملفات التي تعرض أمامكم من قبل النواب وشكرا دام عزكم.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم فتحي المشرقي غير منتمي له ثلاث دقائق.

**السيد فتحي المشرقي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سيدتي، إن مهمة وزارة التجارة وتنمية الصادرات تقوم بتنفيد خطط الحكومة في مجال التجارة والدفاع عن المستهلك وتنظيم المنافسة والتصدير والتوريد بالإضافة إلى تطوير التجارة الإلكترونية والتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري، فما هي النتائج الحاصلة من طرف الوزارة بعد كشف ومسك عديد التجار والمزودين

المحتكرين للمواد الأساسية؟ أين وصلنا في حربنا على مسالك التوزيع المهيمن عليها من قبل المافيات واللوبيات تماشيا مع سياسة رئيس الجمهورية؟

السيدة الوزيرة، لماذا تم العدول عن بناء وإنجاز المقر الجديد للإدارة الجهوية للتجارة ببنزرت الذي بدأ تنفيذه منذ 2018 حسب المعلومات المتوفرة لدينا؟ كما تم فسخ الصفقة منذ حوالي أكثر من ستة أشهر، كما أن الإدارة الجهوية ببنزرت تشكو من ضعف الموارد البشرية، مع العلم أن أكثر من 13 عون وإطار تم إلحاقهم وجوبيا بالهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية أو إحالتهم على التقاعد.

كما تشكو الإدارة الجهوية أيضا من نقص فادح في أعوان المراقبة ومن ناحية أخرى من ضعف الإمكانيات اللوجستية خاصة للسيارات، والتي تعتبر قديمة وكثيرة العطب، وحسب المعلومات المتوفرة فإن عددها لا يتجاوز خمس سيارات.

السيدة الوزيرة، كيف يمكن بخمس سيارات وببعض المراقبين التصدي للاحتكار وللمضاربة من جهة وكيف يمكن تأمين عمليات التزويد وما يتبعها والوقوف على عمليات توزيع المنتوجات من جهة أخرى خاصة في شهر رمضان الكريم؟

إن أهم مشاغل الفلاحين وخاصة الفلاحين الصغار والمتوسطين والذين يمثلون 85 % من جملة الفلاحين، يعانون من مشكل فقدان الأعلاف وهي مادة حيوية لقطاع المواشي، حتى إن وجدت يتم التلاعب بها بالاحتكار والمضاربة وكل ذلك بسبب ضعف المراقبة. فما هي الحلول المتبعة في هذا القطاع الحيوي وماهي نتائج البرنامج الوطني لمقاومة الاحتكار والمضاربة والتهريب؟ شكرا سيدتي الوزيرة.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق.

**السيد الناصر الشنوفي**

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أحيي السيدة الوزيرة ترحيبا خاصا بها وبكافة الإطارات السامية المرافقة لها،

السيدة الوزيرة، إن الانطباع البديهي والطبيعي، أن نبارك مثل هذه الاتفاقيات، لأن العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين دخل في مثل هذه الاتفاقيات وباعتبار إمكانيات بلادنا وطاقاتها وقدراتها، من المفروض عليها أن تخوض مثل هذه الاتفاقيات وخاصة الاتفاقيات ذات القرب الجغرافي التي تمكننا من ميزات تفاضلية اقتصاديا وتجاريا وحتى سياسيا، ربما نكون قد تأخرنا نسبيا في جلب مثل هذه الاتفاقيات، فشكرا مرة أخرى على مثل هذه المشاريع.

السيدة الوزيرة، نقطة ثانية، تهم الجهة والدائرة الانتخابية التي أمثلها وهي تضم معتمديتي الفحص وبئر المشارقة وبالمناسبة أحيي المدير الجهوي للتجارة ولكن أقول له بكل لطف، رغم حداثة مسؤوليته في الجهة، كلنا نحب بلادنا، صحيح، أن له المسؤولية الإدارية والقانونية ولكن كلما استمعنا إلى بعضنا أكثر، وكلما استجبنا حتى بمجرد الاستماع بإمكاننا تقديم الإضافة، أقول هذا بكل لطف وهذه ليست مؤاخذة ولكنها ملاحظة فقط.

السيدة الوزيرة، في موضوع آخر يهم المخابز بالفحص وفي بئر المشارقة، هناك نقص لابد من تلافيه، إن الصفوف مازالت موجودة والملاحظة الثانية هي حقيقة ملاحظة حساسة، إن كل من يمر بالفحص يلاحظ الصفوف وخاصة في المغازات، لدينا خمس مغازات كبرى فمدينة الفحص حسابيا ولوجستيا لا تحتاج إلى هذا العدد ولكن الواقع فرض وجودها وحسب ما بلغني يتحصلون على حصص جعل ما هو طبيعي ويومي في الجهة أن يتعامل الناس مع التجار ومع المحلات الصغرى وكأن هذه المغازات افتكت منهم جزءا من هذا الحق ممّا جعل التوزيع يشهد عدم انتظام.

وهنا أتوجه أيضا إلى السيد المدير الجهوي للتجارة وإن شاء الله بتدخلاته نرجو ألا نرى في المستقبل اصطفافا في المغازات خاصة في مدينة الفحص. مع الشكر السيدة الوزيرة.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم عبد الرزاق عويدات عن الخط الوطني السيادي ثماني دقائق.

**السيد عبد الرزاق عويدات**

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية إلى كل الحضور،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالطاقم المرافق لك،

في بداية هذا التدخل، أريد أن أحيي المقاومة الباسلة في فلسطين، كما أود الترحم على كل الشهداء الذين استفرد بهم الكيان الصهيوني على مرأى ومسمع كل العالم بدون أن يحركوا ساكنا لإيقاف هذا العدو ومنعه من ارتكاب جرائم الحرب والتهجير القصري والإبادة الجماعية.

بالنسبة إلى هذه الاتفاقية، اتفاقية السوق المشتركة للشرق وللجنوب الإفريقي "الكوميسا" هي اتفاقية مهمة مثلما أن الـ "CAF" أيضا هي اتفاقية مهمة، إن أهمية هذه الاتفاقية أنها تفتح للمنتوجات التونسية مجالا للتسويق يفوق الـ 600 مليون مستهلكا وهذا مهم جدا، من المهم جدا أيضا أن نساعد على ترويج إنتاجنا وتنمية صادراتنا بما يحقق لنا التوازن التجاري والاستفادة في الميزان التجاري وهذا يدعم قدرتنا على تعافي الاقتصاد التونسي وتوفير العملة الصعبة.

بالنسبة إلى هذه الاتفاقية فإن أهميتها تكون أكبر عندما ننشط مجال الإنتاج لدينا، كيف يصبح إنتاجنا وافرا في مجال النسيج؟ كيف ننشط قطاع الجلود والأحذية؟ كيف ننشط صناعية الأدوية؟ كيف ننشط الصناعات التقليدية؟ كيف ننشط المواد الغذائية، الصناعات الغذائية؟ ثم نوجهها إلى التصدير ونساعد على أن تصل هذه المنتوجات إلى الأسواق الخارجية.

أيضا من المهم جدا أن تكون العلاقات التجارية جنوب جنوب، العلاقات مع إفريقيا، العلاقات مع العرب، العلاقات مع شرق وجنوب آسيا، هذا مهم إلى جانب علاقاتنا القديمة مع أوروبا ومع أمريكيا وما إلى ذلك.

هذه الأهمية، نحتاج فيها كما قلت إلى التنشيط الاقتصاد التونسي، تنشيط الإنتاج التونسي وتنشيط خطوط الإنتاج وهذا يحتاج إلى مجلة الاستثمار التي ننتظرها وطال انتظارنا لها. متى

ستأتي هذه المجلة حتى تكون منطلقا لتنشيط خطوط الإنتاج التونسية وتساعد بالتالي على هذا التصدير؟ عندما نتحدث عن التجارة، أقول هناك التجارة عن بعد الآن وهي مهمة ويمكن للشاب التونسي أو المنتج التونسي أن يوجه بضاعته إلى الأسواق الخارجية عن بعد ويتلقى ثمن هذا المنتوج عن بعد، هذا يحتاج إلى مجلة الصرف، متى ستأتي مجلة الصرف؟ لابد أن نسرع في تحقيق ذلك لأن هذا من العوامل المساعدة على الاستفادة من هذه الأسواق التي فتحت لتونس.

عندما نتحدث عن التجارة مع إفريقيا، نقول إن تمثيلنا الدبلوماسي في إفريقيا مهم، كم لدينا من سفير في إفريقيا؟ لو يتم جلب السفراء التونسيين الموجودين في بلدان إفريقية عربية: موريطانيا والجزائر والمغرب وليبيا ومصر ونطرح هؤلاء، كم يبقى لدينا من سفير في إفريقيا؟ فهل هذا يساعد على الاستفادة من هذه الأسواق التي فتحت للمنتوج التونسي؟ طبعا لا. عندما نقول الاستفادة من الأسواق الخارجية فإننا نحتاج إلى النقل، هل من المعقول أننا منفتحين على ما يزيد عن 52 دولة إفريقية في إطار الاتفاقيات في حين أن الناقلة الوطنية ليس لها رحلة مباشرة بين تونس وبين هذه البلدان الإفريقية؟ إذا كان لا يمكن الوصول إلى هذه الأماكن البعيدة عن طريق البر وعن طريق الجو لا توجد لدينا ناقلة وطنية تتكفل بإيصال هذا المنتوج التونسي، إذن كيف سنستفيد من هذه الأسواق التي فتحت لتونس؟

عندما نتحدث عن موقع تونس الجغرافي في علاقة بإفريقيا، نقول يمكن أن تكون تونس بوابة لإفريقيا، يمكن أن تكون تونس حلقة الربط في التجارة العالمية بين إفريقيا وبين كل بلدان العالم وهذا يتوقف على ميناء للمياه العميقة، لو يكون لدينا ميناء للمياه العميقة في تونس، فسنكون بوابة إفريقيا، سنكون أهم حلقة في التجارة العالمية مع إفريقيا.

كل هذا، من مهام الحكومة، الحكومة ليست ملزمة بإنجاز هذا، إنما عليها أن تسرع في الإنجاز لأن الوقت مهم، نحتاج إلى الإسراع في تحقيق هذه المشاريع حتى نستفيد من هذه الأسواق المفتوحة لتونس.

عندما نتحدث الآن عن الميزان التجاري، أقول لكم شكرا هناك تحسن في الميزان التجاري، عندما أتحدث عن الواردات وعن الصادرات التونسية هناك تحسن ولكن سيدتي الوزيرة، يجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا، إن المواطن التونسي يتساءل هل أن تحسن الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع صادراتنا أو لأننا ضغطنا على التوريد؟ عندما يبحث عن القهوة فلا يجدها ويبحث عن السكر فلا يجده ويبحث عن الشاي فلا يجده ويبحث عن الزيت المدعم فلا يجده، سيقول لا، لقد خفضتم من التوريد ولهذا السبب تحسن الميزان التجاري وهذا ليس رأيي الشخصي، ولكن هذا ما يقوله المواطن عندما يذهب إلى السوق ولا يجد حاجياته هناك.

هناك مسألة أخرى مهمة نجحتم فيها مشكورون، وهي الخبز لقد تراجعت الطوابير على الخبز وتوفر الخبز. لكن لدينا أرياف لا يصل إليها الخبز ويحتاجون إلى "السميد" لدى مختلف نقاط بيع التفصيل في الأرياف، لأن هؤلاء لا يصلهم الخبز وإنما يصنعونه في منازلهم ويحتاجون إلى أن يكون "السميد" موجود في كل دكاكين المواد الغذائية الذين يتعاملون معها، عندما تسأل صاحب الدكان يقول لك يتم تمتيعي بكمية محدودة ويضطر إلى بيع كميات قليلة لأصحاب العائلات، هناك أشخاص تبعد عنهم هذه الدكاكين 5 كلم، من غير المعقول أن يقطع يوميا هذه المسافة ليقتني 2 كلغ من "السميد " وهذا الشخص يوفر أكل عائلة بأكملها في الريف، يجب توفير رفاه العيش وسهولة العيش تكون موجودة في أريافنا كما هو متوفر في المدينة وشكرا لك وإلى كل الطاقم المرافق لك.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، شكرا للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات والكلمة الآن للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

**السيد فخر الدين فضلون**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة وبالإطارات المرافقة لها،

السيدة الوزيرة، أود أن أغتنم فرصة وجودك معنا للتطرق إلى موضوع حسب رأيي هو موضوع مهم جدا وأريد أن يكون في شكل نداء إلى سيادة رئيس الجمهورية.

السيدة الوزيرة، إن الاتفاقيات المبرمة حول التبادل التجاري الحرّ قد أضرت في جانب منها أيما ضرر بالاقتصاد الوطني وسأتطرق إلى مسألة مهمة معنية بها جهتي التي تختص بصناعة النسيج.

السيدة الوزيرة، لقد تمت مراجعة اتفاقية التبادل التجاري الحر مع تركيا وقد قابلنا هذا بشكل إيجابي جدا ولكن نقطة الاستفهام، تم استثناء الأقمشة نقطة استفهام لماذا؟ ثم هناك اتفاقية أخرى، اتفاقية "أغادير" السيدة الوزيرة هي كذلك تعصف بما تبقى من الصناعة الوطنية في مجال النسيج والأقمشة تحديدا وسأبين لك من خلال ما آلت إليه شركة مجمع الشركات الحكومية الناشطة في مجال النسيج، أنت تقريبا ابنة الجهة وتعلمين أن لدينا مؤسسات، شركات ناشطة في مجال صناعة الأقمشة أغلقت وانهارت وما تبقى منها هو يلفظ أنفاسه الأخيرة وهو بالتحديد مجمع شركة "سوجيتاكس" وقد رأينا كيف أغلقت شركة "سوموتكس" في المنستير وبقيت "سيتاكس" تقريبا في المنستير وبعض المؤسسات الأخرى التي بصدد لفظ أنفاسها الأخيرة.

السيدة الوزيرة، هذا الوضع هو نتاج السلع في المجال المذكور التي غمرت السوق التونسية بتسهيلات ربما لها علاقة بوزارات أخرى وبوزارة المالية وبوزارة الصناعة كذلك، آن الأوان لمراجعة هاتين الاتفاقيتين بالشراكة مع الوزارات الأخرى المعنية وأخص بالذكر وزارة المالية لأن هاته الاتفاقيات تغرق سوقنا التونسية وهذا له انعكاس على المؤسسات كما ذكرت الصناعية والوطنية وكذلك المؤسسات الخاصة التي بسببها تم تسريح 80 ألف عامل في قطاع النسيج والمؤسسات الصناعية، هذا إلى جانب إلى ما ستؤول إليه الأمور في المستقبل القريب نتيجة عدم مراجعة هذه المسألة التي تستوجب المراجعة.

تعلمين السيدة الوزيرة، التسهيلات القمرقية والإعفاء من الرسوم القمرقية الذي زاد المسألة تعقيدا والاكتفاء بالأداء على القيمة المضافة بنسبة 20 %على مقياس المتر وفي هذا تلاعب كبير في الديوانة وما نعرفه هو أن الدول التي استطاعت التغلب على مثل هذا التلاعب اعتمدت على مقياس الوزن لأنه بهذا الشكل لا يمكننا التلاعب ولا نستطيع تقديم فواتير كما نقول بالعامية "مضروبة".

بالتالي السيدة الوزيرة، لابد من إنقاذ هذا القطاع لأنه قطاع حيوي، نحن نعلم أنه منذ 7 نوفمبر 1987 بدأت مسألة تدميره بكيفية ممنهجة لحساب العائلة الحاكمة آنذاك، اليوم هذه العائلة غير موجودة وهناك لوبيات أخرى في الحقيقة هي موجودة خارج أرض الوطن وهي تستفيد من المضار الكبيرة التي تلحق ببلادنا في مجال صناعة النسيج ويمكن أن أقدم لك هذا بالتفاصيل: اتفاقية تركيا، نحن نعلم أن المصانع التي تنتج في مجال النسيج موجودة في ليبيا والجزائر السيدة الوزيرة، هاته المصانع أصحابها أتراك اختاروا تحديدا ليبيا والجزائر نظرا إلى انخفاض قيمة الطاقة، اتفاقية الأغادير الناشطين فيها هم بالأساس تجار سوريون، كانوا يستثمرون في السودان ونحن نعرف ما وراءهم من شبهات متعلقة بتجارة الذهب وما إلى ذلك، هؤلاء اليوم ينتصبون في مصر والسلع الموجودة في المجال الذي أحدثك عنه، تدخل من هناك وبتسهيلات قمرقية وما إلى ذلك.

السيدة الوزيرة، رجاء رجاء، نداء إلى السيد رئيس الجمهورية لفتح هذا الملف لأنه إن لم يكن للاتفاقية فائدة لبلادنا فنحن لسنا في حاجة إليها صحيح أن للتجارة قيمة في الاقتصاد وهي مهمة جدا ولكن إذا كان هناك تجارا معنيين بالأسماء يستفيدون ويجمعون موارد ضخمة على حساب اقتصاد وطني وعلى حساب مؤسسات تشغّل الآلاف والآلاف، لذلك لابد من مراجعة الإجراءات القمرقية مع وزارة المالية وهذا موكول إليكم ليتمّ التنسيق فيما بينكم، هناك دراسة موجودة قدّمتها الجامعة التونسية للنسيج. مراجعة الإجراءات القمرقية هي كفيلة وقادرة أن توفر لنا قرابة...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، أربع دقائق.

**السيد عصام شوشان**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

السيدة الوزيرة، سألتزم بمشروع القانون الذي ورد علينا اليوم في مجلس نواب الشعب، لن أتحدث عن المشاكل التي تتعرض إليها التجارة والمواد الأساسية والمواد المدعمة وهذا المشكل يعاني منه أغلب سكان البلاد التونسية، سأتحدث في مشروع القانون.

السيدة الوزيرة، عندما ندخل في مشروع معين علينا أن نعرف دائما الإشكاليات وما هي الحلول، عندما يعرض علي مشروع قانون بهذه الطريقة من حيث المبدأ لا يمكن لأي شخص ألا يثمنه بهذه الطريقة ولكن ماذا أعددنا لمشروع هذا القانون في حدّ ذاته؟ حسب وجهة نظري لقد قمت بتدريس التجارة العالمية لعدة سنوات في الجامعة وأعلم ما هي المشاكل وما هي الحلول التي تقدمت بها أغلب دول العالم في الوضعية التي تعيشها تونس في الوقت الراهن؟

عندما نتحدث عن انضمام تونس، ماهي وضعية البنية التحتية واللوجستية لبلادنا، حتى ندخل للسوق الإفريقية، هل نحن قادرون على الدخول في منافسة مع السوق الإفريقية بالبنية التحتية واللوجستية الموجودة بين أيدينا في الوقت الحالي؟ لا يمكن هذا السيدة الوزيرة ولذا علينا تحسين البنية التحتية قبل أن نقوم بهذا الـ "engagement".

ثانيا، إذا كانت الدولة عاجزة عن توفير البنية التحتية وغير ذلك، علينا على الأقل أن ندخل في شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا حل من الحلول ولسنا نحن من أبدعه إن كل دول العالم تعمل به، فهو حل من الحلول الجذرية.

ثالثا، كما تفضل زميلي، ماهي علاقاتنا الدبلوماسية مع الدول الإفريقية؟ هل لدينا علاقات دبلوماسية وطيدة، هل لدينا سفراء يقومون بإبلاغ الصوت أو يوصلون المنتوجات التونسية أو المواد التي تصدرها تونس؟ لا، يجب أن نأخذ هذا بعين الاعتبار عندما تقول لدينا فائضا في ميزاننا الاقتصادي بنسبة 6,6 % مع السوق الإفريقية، بالنسبة إلينا كتونس كان من المفروض أن نكون أكثر من الاتحاد الأوروبي فإفريقيا موجودة هنا إلى جانبنا ونحن إلى حد الآن نسجـل 6,6 % ونرى كأن هذا الرقم هام جدا. هذا رقم غير هام جدا بالنسبة إلينا.

النقطة الرابعة، صندوق دعم الصادرات بما أننا نتحدث عن التصدير وعن التجارة، فأين صندوق دعم الصادرات وماذا مولنا فيه نحن؟ المجلس الأعلى للتصدير الذي ينص قانونه الأساسي أن اجتماعه ينعقد مرة كل سنة ولكن على حسب علمي منذ سنة 2010 إلى غاية هذا التاريخ لم ينعقد سوى مرة واحدة فقط يعني نتحدث عن التجارة مع إفريقيا وعن التشجيع على التصدير والمجلس الأعلى للتصدير انعقد مرة واحدة منذ عشر سنوات، هذه من بين المشاكل التي تمنعك من التقدم للدخول في هذه السوق. ماهي الحلول التي تقدمت بها الدول الأخرى والتي نجحت في دول أخرى وما الاستراتيجية المعمول بها؟

لنتحدث عن الاستراتيجية هل نحن نعمل بما يسمى " l'avantage absolu et l'avantage comparatif" هل نحن نعمل بهذا "modèle" أم لا؟ عندما أرى صادراتنا منذ الثمانينات والان ماهي صادراتنا؟ 70 % مع الاتحاد الأوروبي وهي خاصة بثلاث دول: ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والقطاع هو النسيج فقط ومؤخرا أصبح قطاع غيار السيارات أي أننا هنا نسير بأمور اعتباطية لا يوجد لدينا شيء اسمه "avantage absolu " ولا يوجد لدينا شيء اسمه " avantage comparatif" ولا يوجد لدينا شيء اسمه"terme"، اسمه منافسة لو كنا نطبق هذا الـ "modèle" الذي تعتمده كل دول العالم عندما تقوم بـ "engagement" في التجارة وتريد أن تدخل لتقوم بالتصدير فإنه يمكنك القيام بهذا وهذا ما يمكن أن يقوم بالتصدير وهذا يجعلك في منافسة مع الدول الأخرى وهذا ما يمكن أن نتقدم به ولكن أن ندخل بهذه الطريقة السيدة الوزيرة، من حيث المبدأ صحيح نحن نثمن هذه الاتفاقية ولكن علينا أن نعدّ لها...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب خمس دقائق.

**السيد عمّار عيدودي**

شكرا.

السيدة الوزيرة، لن أطرح عليكم أي سؤال لأنني أخذت على عاتقي بأنني لن أطرح على أي طرف من الحكومة أي سؤال لأننا نطرح أسئلة في واد وتجيبوننا في أودية وتلقون بنا في المتاهات.

مداخلتي أو تدخلي مجرد ملاحظات لنائب وقفت به السبيل لأننا حكومة ورئاسة ومسارا ومجلس نواب في طريق مسدود، لم نجد من

كل تدخلاتنا أدنى تجاوب ولا حتى مصداقية مع العلم أنني أحترم كل شخص في مقامه، فلا أسمح لنفسي بأن أتطاول على أي كان ولكن في المقابل لن يمنعني أي كان من قول ما يجول بخاطري.

نحن في طريق مسدود، ماذا أعدت الدولة وماذا أعددنا وقد مضت علينا سنة كاملة؟ ماذا أعددنا للمواطنين، ماذا قدمنا لهم من حلول؟ قدمنا لهم سوى معاهدات مع دول لا تسمن ولا تغني من جوع الشعب في حاجة إلى الأكل، الشعب في حاجة إلى حلول عملية يومية، الشعب من الشمال إلى الجنوب في كل تراب الجمهورية في حاجة إلى الغذاء، في حاجة إلى الدواء، في حاجة إلى التربية، في حاجة إلى الصحة، في حاجة إلى التعليم، في حاجة إلى التجارة.

السيدة الوزيرة، هل يمكن أن نستقبل أو أن نتحدث عن استعدادات لشهر رمضان؟ هل أن الشعب سيعيش شهرا فقط على 12 شهر؟ ماذا أعدت الدولة للشعب، ماذا أعدت للمواطنين، ماذا أعدت وزارة التجارة كمراقبين؟ المراقب الذي يخرج للتاجر يقول له عليك أن تستعد أو سأغلق لك دكانك لأنني سآتي لمراقبتك ماذا تتوقعون منه؟ فليعلم رئيس الجمهورية وأنا أتوجه إليه من هنا وليكن ما يكون، إن نساء تونس يتسوقن من تبسة ومن سوق هراس ومن ولاية الوادي في الجزائر، الحدود مغلقة وشعب يتسوّل، بل بالعكس أصبحت نساؤنا هن اللاتي يتسوّلن حاجيات الأسبوع يوميا لأنكم لا تعلمون بهذا في العاصمة ومهما عرفتم فإنكم لا تعرفون شيئا لأكثر من سبب:

السبب الأول لأنكم تعولون على إدارات جهوية لا تقوم بشيء،

السبب الثاني لأنكم لا تتوجهون مباشرة للمواطنين،

السبب الثالث لأنكم محاصرين مجلس النواب نحن لسنا أعداء، نحن نواب من الشعب وجئنا إلى هنا بأصوات الشعب وما زلنا ملتحمين بالشعب وسنعود إليه ولذلك نحن نتكلم بصوت الشعب وندافع عن صوته.

لهذا السبب أتوجه إلى كل المواطنين في تونس، إن حكومتنا بل دولتنا بل مسارنا وأنا أفتخر أنني أنتسب إلى المسار وأنا أتحمل مسؤوليتي وسأواصل انخراطي فيه لكن لا بد من النقد الذاتي، المسار متجه نحو طريق مسدود.

ما معنى رئيس دولة لا يأتي إلى مجلس النواب، ما معنى هذا؟ ما معنى أن يرفض رئيس الدولة أن يلتحم ويتصل بالنواب؟ ما معنى أن تتفضل علينا الحكومات أو الوزارات بين الفينة والفينة بقانون استعجالي؟ إذن لماذا نأتي إلى مجلس النواب؟ ماذا نفعل هنا إذا كنا لم نأت إلى هنا لندافع عن شعبنا وإن لم نكن متمسكين بدولتنا، ثم الوطن، إن وطني عزيز أجلّ من أطماعهم تبّت يد تمتد نحوك يا حرم، فنحن لسنا هنا ليزايد علينا أي شخص.

ثم ملاحظة، ليست لدي ثقة -مع احترامي لزملائي النواب-في البرلمان كفضاء لأنني عندما ألتفت إلى الوراء أرى جدي على بن غذاهم كان مسجونا هنا، يعني من المستحيل أن تخرج من هذا المكان قوانين ثورية تسير بالبلاد إلى الأمام.

شكرا السيدة الوزيرة، مع العلم لم أتوجه إليك أنت بلوم وسأكرر هذا الكلام إلى أن نرحل وفي المقابل أيضا أبلغكم صوت الشعب...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

نضيف دقيقة للنائب المحترم عمّار عيدودي، تفضل.

**السيد عمّار عيدودي**

شكرا، أتوجه إليكم بهذا البيت للأمير عبد القادر الجزائري وما أدراك

من لم يمت عندنا بالطعن عاش مدى

فنحن أطول خلق الله في العمر

فلتفتح لنا السجون وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق.

**السيد حاتم لباوي**

مرحبا بوزارة التجارة،

مرحبا سيدتي الوزيرة،

شكرا سيدي الرئيس،

السوق المشتركة بشرق وجنوب إفريقيا بادرة من بوادر الانفتاح على أسواق جديدة ستفتح الاستثمار والسوق خاصة للباعثين الجدد.

كنا نتمنى أن هذا الجهد لو بذل مع السوق المشتركة تونس الجزائر لكان ربما أفضل خاصة أن في ميزانية 2024 قرروا أربع مناطق تبادل حر بين تونس والجزائر لكن إلى حد الساعة ونحن في القصرين ننتظر فعلا تنفيذ أو انطلاق أشغال هذه المنطقة وهو مشروع قديم جدا في كل مرة تأتي الحكومات تتحدث عنه لكن إلى حد هذه الساعة لم نر نور هذا المشروع.

نمر إلى القصرين، سيدتي الوزيرة هذا شأن تجاري القصابين بالقصرين يعني الجزارين في ظل نقص رؤوس الأغنام وهذا ناتج عن عديد الأسباب أهمها العلف. القصابين في القصرين لا يجدون الكمية الكافية لرؤوس الأغنام وعليه فنحن على أبواب شهر رمضان سنجد أنفسنا أمام شحّ اللحوم الحمراء التي من استطاع إليها سبيلا، هذه اللحوم التي هي حكرا على فئة من الشعب التونسي.

على كل لنكن عمليين، نأمل من جنابكم ومن وزارتكم سيدتي الوزيرة ضخّ كمية من اللحوم الحمراء بالاعتماد على شركة اللحوم إلى القصرين علما وأن هذه الولاية لا توجد فيها نقطة بيع لشركة اللحوم وعليه لدينا حل واحد في صورة الموافقة على هذا المطلب سيكون ذلك من وسائل نقل حتى نستطيع تنظيم سعر اللحوم ونحن على أبواب شهر رمضان سعر الكيلوغرام من اللحوم بلغ 48 دينار يعني "c'est le luxe absolue".

نمر إلى مشكل آخر وطني وهو الخبز، سيدتي الوزيرة المخابز تغلق أبوابها دائما وعندما تغلق المخبزة في ولاية يحدث هذا أزمة. لماذا تغلق أبوابها؟ لأنها لا تتمتع بثمن الدعم فهناك من قام ببيع منزله أو سيارته وهناك من رهن أرضه لكي يدفع للبنك لماذا؟ لأن الدولة لم تمكنه من أموال الدعم، هذا فيما يخص المخابز ونحن كذلك على أبواب شهر رمضان فإن كانوا في كل مرة سيضطرون إلى الاضرابات والغلق فقوموا بتسديد متخلداتهم وتقسيط ديونهم القديمة وادفعوا لهم كل شهر وإلا سنتعرض مرة أخرى إلى مشكلة الخبز.

فيما يخص سيدتي الوزيرة الإدارة الجهوية بالقصرين هي إدارة وحيدة والقصرين رقعة جغرافية كبيرة جدا معتمدياتها وأريافها كبيرة وتضاريسها متشعبة وهي منطقة جبلية والسيارة الإدارية لا تفي بالحاجة يعني منطقة مثل القصرين وإدارة جهوية في القصرين تحتاج إلى سيارة رباعية الدفع لكي يتمكنوا من العمل وإلا سنترك السوق للمحتكرين دون أن نفعل شيئا.

نقطة أخرى مهمة وهي مشكل وطني، "الكنترة" عن طريق الأنترنت من يقومون بالبيع عن طريق الأنترنت من منازلها دون الخضوع للرقابة هي سبب في إفلاس عديد التجار فهل لوزارة التجارة استراتيجية واضحة لمقاومة مثل هذه الظاهرة التي هي سبب في إفلاس العديد من المحلات في تونس؟

نقطة أخيرة وأنهي، في مناطق مثل معتمدية حيدرة وتالة لا يوجد بها شركات لتوزيع المواد المدعمة وهنا الشركات المنتصبة هناك لا يمكنها توزيع المواد الغذائية، وعليه السيدة الوزيرة أطلب من جنابكم منح استثناء لبعض من التجار الموجودين في هذه المعتمديات عساهم يقومون بتوزيع المواد الغذائية لكل الجهة على الأقل في إطار القانون لكي لا يكونوا فيما بعد موضع بحث وعقوبات وشكرا لكم مرة أخرى.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد رضا الدلاعي عن الخط الوطني السيادي له ثماني دقائق.

**السيد رضا الدلاعي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

أكيد هذه الاتفاقية من الأهمية بمكان كونها تسهم في إدماج الاقتصاد التونسي ضمن السوق المشتركة للشرق والجنوب والإفريقي وهي سوق واعدة وممتدة ويبقى السؤال كيف نستفيد من هذا الانفتاح؟ وهذا يتطلب جهدا في إنعاش الاقتصاد التونسي في مختلف القطاعات حتى نستفيد فعليا من هذا الانفتاح ومن هذه السوق وهذا يتطلب تنقيح مجلة الاستثمار ومجلة الصرف وكذلك تطوير الناقلة الوطنية وكذلك تدعيم الحضور الدبلوماسي خاصة في إفريقيا وفي مختلف مناطق العالم.

طبعا هذه المسألة ليست مطروحة على وزارة التجارة بل هي مطروحة على رؤية الدولة كاملة في علاقة بإصلاحات جدية وحقيقية لأننا نعتقد وأتحدث هنا حول موضوع الدعم وهذه الإشكاليات، نعتقد يجب أن تكون لدينا وللدولة الشجاعة الكافية حتى نوجه الدعم إلى مستحقيه لأن فعلا هذه الفئات التي يوجه إليها الدعم لا تستفيد منه.

حتى نضرب الاحتكار يتطلب أولا رقمنة مسالك التوزيع ونوجه الدعم إلى مستحقيه، نحن لا نريد أن نرفع الدعم وإنما يجب أن يوجه إلى مستحقيه لأن فعليا في ظل غياب قدرة الدولة على أن تستورد بعد جائحة كورونا وحرب أوكرانيا وروسيا.

نعرف أن هذه المشكلة هي مشكلة عالمية لا تخص فقط البلاد التونسية لكن إكراهات المالية العمومية عقدت الوضعية ونحن تقريبا نعيش تقشفا غير معلنا تتأذى منه هذه الفئات التي نتمسك بأن يبقى الدعم قائما، نريد أن يكون الدعم موجه فعليا إلى مستحقيه وهذا لا يطرح على وزارة التجارة وإنما يطرح على رأس السلطة وهنا أتوجه بالكلام إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى الحكومة نحن نريد أن نذهب إلى إصلاحات جدية وحقيقية باتجاه أن يقع إنعاش الاقتصاد الوطني وتستفيد فعلا الفئات التي نريد أن يبقى الدعم لصالحها.

نقطة ثانية السيدة الوزيرة، كما قلت أريد أن أتحدث بشكل دقيق عن مسالك التوزيع، شهر رمضان على الأبواب نرى الطوابير تتقلص أحيانا وأحيانا أخرى تتضاعف وأعتقد أن الشعب التونسي لم يصبر على حكومة كما صبر على هذا المسار ربما لأن له ثقة أن يكون هناك انفراجا في المستقبل ولديه أمل، إذا لم يكن هذا الانتظار مرفوقا بإصلاحات جدية وحقيقية قد نضيع لأنني أعتبر أن مسار 25 جويلية فرصة إصلاح لأن الكثير من الحكومات السابقة كانت تفكر انتخابيا وضيعت الإصلاحات.

بالتالي نحن الآن أمام فرصة حقيقية وشعبنا صابر ومستعد أن يصبر أكثر ولديه ثقة ربما في رئيس الجمهورية، نعتقد الآن هي مرحلة الإصلاح الحقيقي التي نرفع فيه الكلفة مع بعضنا ويكون هناك تبادل منافع مع بعضنا البعض فالتونسيون مستعدون أن يصبروا لأن هذا الوضع لا يمكن في ظل المالية العمومية أن نذهب بعيدا ولا يمكننا في غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وأنا أؤكد دائما على هذا الشيء لا يمكن أن نذهب بعيدا لا يمكننا أن ننفذ مخططا ولا نقوم بمشاريع كبرى ولا أن ننجز مناطق لوجستية كل هذا يتطلب جرأة فعلية.

نقطة أخرى السيدة الوزيرة تتعلق بالقاعدة الاقتصادية التجارية المبرمجة كمشروع لجهة باجة والأرض على ملك بلدية باجة 10 هكتارات، عناصر المشروع سوق جملة، سوق دواب ومسلخ عصري تقريبا طلب إعلان العروض الخاص في الوزارة تتحدثون عن دراسة الجدوى والمفروض أن نخرج من دراسة الجدوى إلى الذهاب إلى تنفيذ المشروع.

وفي ظني حسب المعطيات التي لدي والتي أتمنى أن تكون صحيحة لجنة قيادة لمتابعة إنجاز المشروع بوزارتكم ونحن نخاف من لجان القيادة لدينا سابقة في المستشفى العام متعدد الاختصاصات في جهة باجة وكذلك في قابس على إثر توفير التمويل في مؤتمر استثمار 20/20 لجنة القيادة صدرت في الرائد الرسمي والمشروع لم ينجز.

نخاف من لجان القيادة، نحن نريد السيدة الوزيرة أن نذهب بشكل واضح إلى التعاطي والذهاب إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لأن عناصر المشروع واضحة ولا تحتاج للحديث عن دراسة الجدوى الجهة تنتظر في هذا المشروع لأنه سيساهم فعليا ولا يمس باجة فقط بل يمكن أن يمس جندوبة من خلال بوسالم وربما بنزرت في نقاط أخرى نعتقد مطلب الجهة هذا أمرا بالنسبة لنا مهم ومهم جدا.

بالنسبة لمعمل السكر السيدة الوزيرة بباجة، بعد زيارة السيد الرئيس هناك تحسن وتقدم ربما نريد أن يتأكد هذا التحسن باتجاه أن يستعيد عافيته خدمة للمجموعة الوطنية وللاقتصاد الوطني ونتمنى أن تكون هناك رؤية كاملة في علاقة بالمؤسسات العمومية نحو أن يعاد تأهيلها حتى تؤدي دورها الوطني المحمول عليها، وشكرا السيدة الوزيرة على الاستماع.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

**السيد أيمن بن صالح**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

مرحبا بكم،

اليوم نتحدث عن هذه الاتفاقية حسب ما أقرأه في تقرير اللجنة أن تونس منخرطة فيها وليس ستنخرط فيها الآن، في الفقرة الثانية في التقديم انخرطت تونس في هذا التجمع منذ سنة 2019 وانخرطت في منطقة التبادل الحر للكوميسا في جانفي 2020 إذن هذا موجود.

على ماذا نتحدث اليوم؟ نتحدث عن الامتيازات والحصانات التي تتعلق بجميع الاجتماعات وورشات العمل ومختلف الأنشطة التي تعقدها في البلد المضيف بما فيها تونس.

يعني مثلما ذهبنا وذهبت إطاراتنا للمشاركة في هذا المحفل نريد أن يكون لديهم مستوى معينا في الاستقبال عند مجيئهم وحسن الاستقبال الذي لم يكن غريبا على تونس وعلى تقاليد الضيافة ببلادنا. ندعو جميع الإخوان للعمل على هذا المنوال.

السيدة الوزيرة، اليوم ولاية أريانة لا يوجد بها مسلخ بلدي، جميع الجزارين في أريانة لا يذهبون للمسلخ البلدي في تونس من يملك مساحة يقوم بالذبح فيها وإلا يقوم بالذبح على الرصيف هذا ما يحدث في سكرة أيضا.

المسلخ البلدي كان تابعا لرواد قريبا من أريانة وسكرة يتوجه إليه الجميع تم غلقه في المدة الفارطة لا نعرف السبب من وراء ذلك فالجميع أرهقهم هذا الموضوع.

أكثر من هذا السيدة الوزيرة شهر رمضان على الأبواب نتمنى أن يكون شعبنا بخير، انتظر من سيادتك قبل شهر رمضان زيارة قريبة وقد قمت بزيارتنا ومرحبا بك في كل وقت أكيد ويبقى دائما العمل متواصلا.

أنتظر من سيادتك رسالة وخطاب طمأنة للمواطنين ولجميع شعبنا بخصوص المواد المدعمة والمواد الاستهلاكية ولا أحد يشك في مجهودات الوزارة التي قامت بها في الأيام الفارطة في توفير المواد الأولية خاصة حتى الإجراءات التي قمتم بها لتوفير الحليب عندما تقلصت الكمية ولم ينقطع كليا.

نفس الشيء المواد الأولية التي ستتوفر في الأيام القادمة ونعرف عادات المطبخ التونسي في شهر رمضان هنا أنتظر من سيادتكم خطاب طمأنة لجميع الإخوان، وأعرف أن وراء هذا الخطاب يكون ورائه جنود ومجندات من وزارتكم الكريمة إن شاء الله سيعيشون التونسيون شهر رمضان في ظروف طيبة، مع الشكر.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد يسري البواب عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

**السيد يسري البواب**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

مرحبا بالوفد المرافق،

السيدة الوزيرة هي اتفاقية استضافة ليس لدينا ما نقوله بخصوصها حصانات وامتيازات، كلمة وحيدة في مداخلتك في اللجنة استوقفتني تقول أن الاتفاقية تضمن عديد المزايا للاقتصاد الوطني تتعلق بتنويع الشركاء وتوسيع الأسواق.

فقط قدرة تنافسية لمستثمرينا ولاقتصادنا الوطني ولقطاعنا الخاص هل فكرنا فيه لأننا تعبنا حقا، مستثمرينا وتجارنا يتعرضون لعدة تعطيلات إدارية وديوانية، عدة تعطيلات السيدة الوزيرة تضعف من القدرة التنافسية.

إذا تحدثنا عن السوق الإفريقية دول الجوار استعمرتنا بالسلع اليوم لو نلقي نظرة على السلع التي تدخل إلى تونس بطرق غير قانونية فالسكر غير متوفر ولكن السكر المتأتي من الجزائر موجود بسعر 3500 و4000 مليم ويقوم المواطنون بشرائه السيدة الوزيرة.

العلب التي تدخل للعائلات فيها السلع الأساسية السيدة الوزيرة، هذه دولة وليست حيا. وها هو التونسي يشتري السلع بـ 3500 و4000 مليم، تم وضعه بالأكياس ثم قلتم سيباع بالكيلوغرام بسعر 1200 مليم قوموا بالترفيع قليلا في سعره على أن يكون متوفرا.

السيد أيمن يقول الحليب متوفر لا السيد أيمن في المنستير الحليب غير متوفر عندما يجد مواطن الحليب يخفيه كأنه يحمل "كنترة". نتحدث اليوم عن السكر والفارينة والأرز ونلقبها بالغبرة البيضاء لأن مادة الغبرة البيضاء ممنوعة.

منذ 2008 لم يقع تحيين "quota" القمح والفارينة في المنستير مدينة أو ولاية فيها طلبة وهي جامعية وسياحية بامتياز لكن اليوم لا نجد شيئا. عندما آتي إلى تونس يطلبون مني جلب الحليب لأنه متوفر في المساحات التجارية الكبيرة في حين أن المنستير لا يوجد فيها علبة حليب ما معنى هذا؟ هل هي تتبع دولة أخرى وليست موجودة في الدولة التونسية.

نحن نطالب اليوم بالتميز الايجابي بولاية المنستير ومساواتنا بالعاصمة نريد أن نشرب الحليب وأبنائنا أيضا، السكر نفس الشيء غير موجود في حين أنه متوفر هنا.

السيدة الوزيرة المرة الفارطة أعلموك بفقدان المواد وأنت ذكرت أنها موجودة. السيدة الوزيرة هناك عائلات لديها شركات توزيع رغم أن الربح في كيس السكر لا يتجاوز دينار ويرسل شاحنة تبقى تنتظر أربعة أيام دون الحصول على "quota".

ما هي مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح وهل فعلت اللجنة المخصصة لتحديد هذه المقاييس؟ ما زلنا لا نعرف ومنذ سنة 2008 لم يتم تحيينه.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، المواطن التونسي اليوم يعاني من غلاء الأسعار وهناك مشكل في تونس الفلاح والمنتج مظلوم والمواطن الذي يستهلك مظلوم لأنه يشتري بأغلى الأسعار والوسطاء وسط هذه العملية بطرق قانونية وغير قانونية يجنون أموالا مهولة أكثر من الفلاح الذي يزرع وأكثر من المصنع الذي ينتج ومن يقاسي هو المواطن البسيط الأخير الذي يقوم بالاستهلاك.

السيدة الوزيرة الوسطاء لا يدفعون أداءات ولا أي شيء فقد تغولوا وخلقوا طبقة جديدة في تونس تؤثر على الوضع الاجتماعي وعلى كل شيء لكن السيدة الوزيرة من يراقبهم؟ فالوسطاء ليس

وسيط فقط بل واحد واثنان وثلاثة وأربعة حتى تصب السلع للمستهلك الأخير.

السيدة الوزيرة هل الدولة ستتحكم في.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

نضيف دقيقة للسيد يسري البواب.

**السيد يسري البواب**

ليست مشكلة جهويات ليس لدي مشكلة جهويات بل المشكلة أن من يعيش في ولاية المنستير مواطنون من 24 ولاية وجميعهم تونسيون من كل مكان فالمنستير او سوسة أو المهدية أو أي مكان موجود في تونس يسكن بها تونسيون من كل مكان.

لدي جاري من القصرين ومن سيدي بوزيد ومن كل مكان ويشترون المنتجات من نفس البائع ولا نجد الحليب والسكر ونقف في الطوابير.

السيد الرئيس قف معنا في الطابور لكي تكتشف معاناة المواطنين مثلما تزور كل مكان وترى معاناة التونسي تعالى وألقي نظرة على الطابور.

السلع غير متوفرة بل متوفرة سلع "الكنترة" فالكيلوغرام من سكر الجزائر سعره يتجاوز 3500 مليم و4000 مليم والحليب يذهب إلى المقاهي بسعر 15 دينار...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للسيد مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق.

**السيد مختار عبد المولى**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مجددا بالسيدة الوزيرة المحترمة والفريق المرافق لها،

أبارك هذه الاتفاقية لدعم التجارة الخارجية وخاصة عندما يكون الأمر متعلقا بإفريقيا والسوق الإفريقية ولا يمكن المرور دون الحديث عن الدول الإفريقية المجاورة مثل الجارة ليبيا.

السيدة الوزيرة المحترمة، تعتبر هذه الدولة من أهم شركاء تونس اقتصاديا إذ كانت أول شريك تجاري على الصعيد المغاربي والعربي والخامس على المستوى الدولي وبلغت نسبة التبادل التجاري بين تونس وليبيا قبل الثورة نحو ملياري دولار ولا تزال تونس وجهة أساسية للتجارة والسياحة والعلاج وكان يتوافد إلى تونس في السنوات القليلة أكثر من مليوني مواطن ليبي سنويا وتعتبر السوق الليبية من أهم الأسواق التصديرية للمنتجات الزراعية التونسية خاصة تلك الزراعات الفلاحية في المناطق الحدودية والتي تمتاز بها المجامع السقوية بالذهيبة ورمادة وكانت وجهتها هذه السنة أو السنة الفارطة السوق الايطالية.

السيدة الوزيرة المحترمة، إن تعمير بعض الجهات الحدودية أو زيادة النمو الحضاري يستحق التفكير العميق من أجل التقدم والنجاح ومن أجل إيجاد نوعا من التوازن الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي. ويجب الدفع إلى إحداث مناطق حرة خاصة في منطقة الذهيبة لما يمكن أن تساهم في خلق ديناميكية اقتصادية وتجارية بين تونس وليبيا وإحداث مواطن شغل كبيرة في تلك المناطق المهمشة.

السيدة الوزيرة، يجب تطوير حجم التجارة البينية بين تونس وليبيا من خلال إحداث مناطق تبادل تجاري حر في الذهيبة خاصة والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية من خلال بناء شراكات مثمرة ومشاريع أيضا وحتما سوف تخلق هذه المنطقة في منطقة الذهيبة فرص عمل جديدة وسوف تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والحد من مشكلة الضغط السكاني على المدن الكبيرة وأيضا زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية والمساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.

السيدة الوزيرة في علاقة بالسؤال الكتابي الذي راسلتك به في المدة الفارطة وكان الرد من جنابك وكانت وزارة التجارة وتنمية الصادرات بادرت بإنجاز دراسة استراتيجية لوضع مخطط مديري لهذه المناطق الحرة، حيث أكدت أن قدرة هذه المناطق على الإشعاع مرتبط بجانب الاستثمار المحلي والأجنبي والمساهمة في خلق مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة وإحداث مشاريع تنموية بالمناطق المجاورة. وفي هذا الصدد فقد تم الحرص على أن مشروع المنطقة الحرة التجارية واللوجستية القريبة من منطقة الذهيبة سيشع على كل الجنوب الشرقي ومن بينها منطقة الذهيبة إلا أنه نموذج سيتم الاستئناس بنتائجه لبعث مناطق حرة أخرى.

السيدة الوزيرة، طبيعة المنطقة بن قردان غير طبيعة الذهيبة لا يجب السيدة الوزيرة أن نأخذ وقتا حتى نستأنس وحتى تنجح المنطقة في بن قردان حتى نضع منطقة أخرى في الذهيبة بل بالعكس يجب تسهيل هذا الأمر ويجب اتخاذ قرارات سريعة ويجب السيدة الوزيرة التدخل للتسهيل حتى في علاقة بالتجارة الحدودية البينية، يجب تسهيل انسياب السلع المفقودة في السوق التونسية...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

نضيف دقيقة للسيد مختار عبد المولى.

**السيد مختار عبد المولى**

شكرا السيد الرئيس،

يجب مراعاة الشباب العاطل عن العمل في تلك المناطق الحدودية باعتبار أن المعبر هو مصدر الرزق الوحيد والواجب السيدة الوزيرة بكل الاعتبارات والحيثيات يدعونا إلى أن نسهل على شباب المناطق الحدودية الذي يفتقر لمواطن شغل ويعتبر المعبر أمله الوحيد في العيش.

السيدة الوزيرة، لا بد أن نتدخل في هذا الأمر وبدون تدخلك السيدة الوزيرة المحترمة فإن الفئات الضعيفة ستتأذى من عديد المشاكل المتأتية من تلك المناطق البعيدة على مناطق العمران وأنت تتحملين السيدة الوزيرة باعتبارك في الحكومة جزءا من المسؤولية وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة للسيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة غير موجود.

الكلمة الآن للسيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

**السيد عماد الدين السديري**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة،

طبعا في إطار هذه الجلسة التي سيقع فيها الموافقة على هذا القانون اتفاق كوميسا نقول أن أول شيء سنجنيه من هذا الاتفاق هو تنمية سياحة مهمة أو قطاع مهم في السياحة وهو سياحة المؤتمرات.

هنا نعتبر أن هذا القطاع لا بد أن يتطور باعتبار أن هذه السياحة هي مدرة وتطور العلاقات مع الدول الإفريقية التي هي سوق واعدة وأغلب الأقطاب والدول الكبرى تخطط وتقوم باستراتيجيات للاستثمار في هذه البلدان.

وبهذه الاتفاقية سيكون التواصل موجودا وسيكون لدينا القدرة إن شاء الله على تكوين علاقات جديدة اقتصادية وتجارية من شأنها أن تعود بالخير على تونس.

شهر رمضان في العادة هو شهر العبادة لكن للأسف الشعب التونسي في هذا الشهر ينفق أكثر مما ينفقه في بقية أشهر السنة والدولة مطالبة بتوفير الحاجيات للشعب التونسي باعتباره شعب يبحث عن الرفاه.

ما أؤكده لك السيدة الوزيرة أن المواد الأساسية من زيت وسكر وقهوة وحليب بصراحة مفقودين ومكلفين بالنسبة لنا ومثلما قال صديقي السيد يسري فإن أغلب الحلول تأتينا من الحدود الجزائرية والتونسي يشتريها بأغلى الأثمان مع العلم وأن المنتوج التونسي هو أجود وأرفع وأفضل ونحن نريد أن نجد المنتوج التونسي مسيطرا وأنا متأكد أن وزارتكم قامت بمجهود للاستعداد لشهر رمضان لكننا نطالب بمجهود استثنائي وإضافي لتوفير هذه المواد.

مع العلم أن الريف الخالي من المخابز ريف يعاني من نقص مادة السميد وأريد أن تكون إستراتيجيتكم في توفير هذه المادة من شركات التزويد باعتبارها مادة أساسية وسكان الريف بإمكانهم الاستغناء عن المخابز التي تكون في خدمة سكان المدينة.

مع العلم أيضا السيدة الوزيرة أن مادة الحليب في شهر مارس تكون متوفرة في الريف ونحن في ذروة الإنتاج فنحن لا نرغب كثيرا في هذه المادة في المناطق الريفية ويكون عليها الطلب أكثر في المناطق الحضارية.

ولاية الكاف هي جزء من إقليم الشمال المتكوّن من ولاية بنزرت وباجة وجندوبة وولاية الكاف بطبيعة الحال وطبعا هذه الولايات الأربعة لها خصوصية في توفر المنتوج الفلاحي فأتمنى أن يكون هناك سوق للجملة بإقليم الشمال لكي يوفر التزود والتزويد للمنتجات الفلاحية بدون احتكار.

أيضا ولاية الكاف هي جزئين شمالا وجنوبا، شمال الولاية هو فلاحي بامتياز وجنوب الولاية هو متصحر بامتياز والحركة التجارية بالإمكان أن تكون سبيلا لتنشيط الحياة الاقتصادية والتجارية في جنوب الولاية من خلال التفكير في إنجاز مرفأ جاف بمعتمدية تاجروين لتوفر شركة للسكة الحديدية ولتوفر المحلات التي من شأنها أن تنشط الحياة الإدارية والتجارية وتطور الأنشطة التجارية هناك بنوك وهياكل تأمين ووسطاء تجاريين طبعا هذا المشروع سينعي الحياة التجارية في تاجروين وهذه المنطقة تستحق عناية أكثر.

أيضا استمعنا من خلال زيارة الوفد التونسي إلى الجزائر لم يعد الحديث عن منطقة للتبادل الحر لا في قلعة سنان ولا في ساقية سيدي يوسف وربما سيقع تجاوز هذا الموضوع باعتبار توجهه لمناطق أخرى نحن نتمسك بهذا الطلب باعتباره طلب شعبي وجماهيري حتى السكان في المناطق الحدودية إن شاء الله سيكافؤون مكافأة حسنة من خلال التفكير في وسائل أخرى من خلال إقامة معارض تجارية والتفكير جديا في توسيع الأسواق الأسبوعية ليكون على الأقل هناك أسواق من جانب واحد من الجانب التونسي الذي هو أكثر استعدادا لتنشيط الحياة التجارية لسكان قلعة سنان وتاجروين وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

**السيد محمد الشعباني**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لك،

جميل جدا أن نتحدث اليوم عن تشريعات لتحسين مبادلاتنا التجارية مع الدول الشقيقة والصديقة لكن الأجمل أن نرى نتاجا لكل ما نقوله في عديد المرات قرابة السنة "مشروع قانون" "تشريعات"، "مشروع قانون" "تشريعات" ولكن الحالة تراوح نفسها، إن وضع الشعب لم يتغير فالمرأة تستيقظ تقريبا على الساعة الثالثة صباحا وتقف في الطابور أمام المخبزة للحصول على الخبز لأبنائها ولن أتحدث عن المواد الأخرى.

ثم إذا كنا نتحدث في التشريع عن التبادل التجاري ونحن نعلم أن أكبر شريكا تجاريا لتونس هو القطر الجزائري الشقيق يعني نحن نترك أكبر شريكا الذي لا يزال إلى حد اليوم يوفر لنا السكر والسميد رغم أن الحدود مغلقة وأكثر المناطق الحدودية تعيش على هذا التبادل وهذه حقيقة وتقريبا في برنامجكم، برنامج الحكومة وبرنامج المسار برمجة أربع مناطق تبادل حر بين تونس والشقيقة الجزائر ولكن لم نر أي شيء ملموس وقد سمع المواطن بهذه المناطق ولكن لم يتحرك أي مسؤول ولم تتحرك أي حجارة ولم تعمل أي "trax" لنفض القليل من التراب على الأقل، حتى عندما يبشر النائب ناخبيه أن هناك مشروع تبادل تجاري ومنطقة تبادل حر مثلا بتلابت فريانة مع الشقيقة الجزائر، أصبح المواطن لا يصدق أن هذا البرنامج سيرى النور فعلا فكل برنامج نتحدث عنه، يقولون سمعنا مثل هذا الحديث سابقا، يعني أننا لم نثبت إلى حد الآن أن مسار 25 جويلية سيغير حياة المواطن إلى الأفضل، لم نبين إلى حد الآن ما يدل على ذلك، فالمواطن لا يزال إلى حد الآن يكابد ويجري من أجل الحصول على المواد الأساسية ولا تزال المؤسسات الصحية على حالها إلى الآن.

كذلك الشأن بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية لا تزال على حالها إلى حد اليوم والبطالة بقيت والجريمة ولم يتغير أي شيء ونحن كنواب شعب جئنا بتفويض من شعبنا وطالما أن وضع شعبنا لم يتغير وبقي على ما هو عليه فعلى رئيس الحكومة أن يتفضل هنا في مجلس نواب الشعب رفقة كامل الطاقم الحكومي للتحاور والحديث بكل صراحة لتعديل ما يجب تعديله قبل فوات الأوان، يكفي من إهدار الوقت.

نحن نتحدث عن المواد الأساسية لشهر رمضان، نحن نتحدث عن برنامج شعب بأكمله، فإذا كان نائب شعب لا يستقبله فرد من الحكومة مباشرة ليتحدث عن مشاكل شعبه ولا يقع ذلك إلا من خلال مراسلة فما بالك بالمواطن. إن هذا الشكل غير مقبول، فنحن نمثل شعبنا هنا ولم يقع تنصيبنا، نحن انتخبنا وفوّضنا من طرف شعبنا، فعلى جميع الأطراف ونحن شركاء في الدولة وفي بنائها وفي خدمة شعبنا ولا يمكن لأي كان أن يوجهنا مثلما يشاء وأن يجعلنا في صورة الضعيف والمصفق لا غير، يجب مراجعة كل طريق مسدود مع بعضنا البعض ونتحمل مسؤولياتنا في خدمة شعبنا وفي حماية دولتنا. ولكم جزيل الشكر.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد السلام الحمروني عن الخط الوطني السيادي له أربع دقائق.

**السيد عبد السلام الحمروني**

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا سيدة الوزيرة وللوفد المرافق،

تحية للمقاومة الفلسطينية الصامدة في غزة وفي كل شبر من الأراضي العربية المحتلة،

لن أخوض كثيرا في هذه الاتفاقية المعروضة علينا، التي لا يمكن إلا أن نوافق عليها ونباركها خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحث عن أسواق خارجية والأهم الانفتاح على أسواق غير الأسواق التقليدية،

جهويا السيدة الوزيرة، يجد أهالينا في معتمدية بني خداش أنفسهم اليوم والحقيقة منذ مدة أشهر ومن المتأكد أن الأمر سيزيد تعقيدا بحلول شهر رمضان وسيجدون أنفسهم أمام تحديات معيشية صعبة في ظل النقص الحاد في بعض المواد الأساسية مثل السكر والزيت النباتي والفارينة، هذا النقص يعود إلى عدة أسباب منها ما هو وطني ونتفهم بعضه ومنها ما هو جهوي حيث الاحتكار والبيع المشروط في ظل غياب شبه تام لأجهزة الرقابة بالجهة والضرب بيد من حديد على المحتكرين،

جزء من هذه الأزمة على المستوى الجهوي، يعود أو يرجع أيضا إلى التوزيع المعتمد جهويا من الإدارة الجهوية للتجارة بمدنين ومن غير المقبول والمعقول أن نرصد حصة الجهة على هذه المواد الأساسية وخاصة المدعّمة باعتبار أن بالجهة تاجر جملة واحد في معتمدية كاملة وكثافة سكنية بذلك الحجم، لا يمكن أن نعاقب المنطقة مرتين أولا افتقارها إلى من هو قادر على فتح محل لبيع بالجملة وثانيا حرمانها من حصتها لأن تكون على غرار بقية جهات الولاية،

السيدة الوزيرة، في ظل النقص الكبير في مادة الفارينة وعدم قدرة المخابز على توفير وتوزيع الخبز على نقاط البيع في أرياف الجهة أصبح المواطن يعاني الأمرين بالتنقل كيلومترات والمكوث أمام المخابز في طوابير طويلة لساعات وهنا أفتح قوسا لقد أصبح أصحاب بعض هذه المخابز يفضلون البيع على عين المكان حتى في ظل الحصول على حصته كاملة من هذه المادة.

أختم ببعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في حل بعض الإشكاليات:

التشجيع على اتخاذ بعض التسهيلات لمن يرغب في فتح مخابز ببقية عمادات المعتمدية،

نفس الشيء بالنسبة إلى من يرغب في تركيز نقاط بيع بالجملة،

أخيرا الرقابة والصرامة في تطبيق القانون وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق تفضل.

**السيد محمد علي فنيرة**

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكامل الطاقم المرافق لك،

السيدة الوزيرة،

نحن نبارك هاته الاتفاقية ونرحب بالاستضافات والاجتماعات وورشات العمل وكل أنشطة الكوميسا بالجمهورية التونسية،

السيدة الوزيرة، من خلال هذه الاتفاقية أصبحنا لا نتحدث عن تونس فقط بل أصبحنا نتحدث عن 12 مليون كيلومترا مربعا وعن 640 مليون ساكن وعن ناتج داخلي خام يقدر بـ 1 بليار دولار وعندما نتحدث اليوم عن أرقام كبيرة فإننا نتحدث عن سوق كبيرة وعن آفاق كبيرة لتونس، هناك معاملات تجارية تقدر بـ 272 مليار دولار مع بقية المعاملات وهناك 204 صادرات فاليوم أصبحت هناك سوقا كبيرة تفتح مجالات جديدة لتونس.

أريد أن أعرج على مسألة وقد عرجت عليها في إطار اللجنة وتتمثل في تضافر الجهود، اليوم لا يمكن لم أن تقومي بشيء بمفردك ولا يمكن ليد واحدة أن تصفق، يجب علينا أن ندعو اليوم إلى بنية تحتية تساعد هذه الاتفاقيات، يجب إحداث موانئ تجارية لربط تونس بمناطق جنوب افريقيا، كذلك معابر حدودية في المستوى المطلوب لدينا وتوفير سكك حديدية أيضا، لقد أصبح اللوجستيك اليوم مسألة مهمة جدا.

المسألة الثانية تتمثل في تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في تونس وتسهيل تصدير منتوجاتهم للأسواق الإفريقية.

سأتحدث الآن عن مسألتين هامتين، أولها المواد الأساسية ولم يبق سوى 15 يوما على حلول شهر رمضان وهناك مواد أساسية لا زالت تشهد نقصا في الأسواق لذلك أدعوك إلى الخروج أكثر إلى الأسواق ولنحاول عدم رؤية تلك الطوابير التي شهدناها في شهر رمضان خاصة فيما يخص السكر والسميد وكل تلك المواد،

المسألة الثانية التي سأتحدث عنها هي السياح، فعندما ينتهي شهر رمضان يبدأ الموسم السياحي، يجب أن نهيئ أنفسنا لقدوم السياح وقدوم أبنائنا من الخارج لا نريد أن يعترضنا مشكل الخبز مجددا يجب أن نقوم بدراسة مناطق الجمهورية التونسية التي يرتفع عدد سكانها في الصيف كما نريد توفير المواد الأساسية بها،

أختم كلامي للأسف "بسيباكس"، إن التمثيل التونسي في المحافل الدولية "لسيباكس" لا يليق بالدولة التونسية، آخر ما شاهدته هو مؤتمر الفلاحة في قطر كان الرواق التونسي من أبشع "les Stands" كان زميلنا السيد صلاح هو متغيب اليوم ندعو له بالشفاء في زيارة لقطر لهذا المؤتمر وقد تابعته على صفحات التواصل الاجتماعي وتأسفت لما رأيته، يجب أن تظهر تونس أكثر في هذه المحافل الدولية وسأمدك السيدة الوزيرة بصورة "Stands" تونس فقد كان مؤسفا مقارنة ببقية الوجهات الأخرى.

هم ليسوا أفضل منا اليوم في الفلاحة ولا في السياحة أو في أي مسألة أخرى، نحن لدينا المنتوجات ولدينا كل شيء، إن التسويق لا يكون بهذه الطريقة. أدعوك إلى مراجعة هذا وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق تفضل.

**السيد فيصل الصغير**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

لن أضيف كثيرا إلى ما تناوله زملائي النواب فالجميع يشتكي من نقص في المواد الأساسية وفقدان بعض المواد الأخرى، لكن علينا أن نحرص اليوم على التساوي بين الجهات فالعديد من الجهات اليوم تصلها كميات أقل من الجهات الأخرى وهناك جهات لا يصلها أي شيء، كما أنني أردت ربط هذا الموضوع بمشروع القانون الذي أمام أنظارنا فلن يقوم ذلك بحل المشكل لأنه لا يزال بعيدا ولكن ثقتنا كبيرة في الوزارة في وضع استراتيجيات وبرنامج لتفادي هذا النقص على المدى القريب إن شاء الله،

كما أريد أن أتطرق إلى موضوع آخر، نحن نعلم جيدا الوضع الفلاحي بالبلاد ووضع الفلاحين بصفة عامة والخسائر التي تكبدوها إلى غير ذلك، هناك من غيروا أنشطتهم واتجهوا للتجارة كما نلاحظ أن هناك اقتناء لشاحنات من نوع "ISUZU" بدأوا بدفع 70 ألف دينار وتنتهي الإجراءات الإدارية حتى يستقر سعرها في 74 ألف دينار، هناك من تحصل على فاتورة نهائية وقام بدفع المبالغ المتخلدة بذمته وبدأ بدفع الكمبيالات كل شهر فاتصلوا بهم مؤخرا لتسلم سياراتهم لكنهم تفاجئوا بإضافة 3 آلاف دينار بتعلة أن الأسعار ارتفعت رغم أنهم قاموا بالإمضاء على فواتير نهائية منذ شهر أكتوبر، لكنهم رفضوا نظرا لتغير قانون المالية وقد رفضوا الإدلاء بأي معلومة حتى إذا ذهب لاستسقاء المعلومة الصحيحة لن يقابلك أي شخص وعندما تسأل المسؤول يبلغونك أنهم لا يعلمون شيئا عن الموضوع ونحن نأمل أن تتدخل وزارة التجارة في هذا الموضوع،

السؤال المطروح اليوم، هل هناك من يراقب هذه الشركات أم لا؟ هل هناك من يحمي هؤلاء التجار أم لا؟ هل أن ارتفاع الأسعار قانوني أم لا؟ لقد أبلغنا الجميع الذين استأنسنا بهم أن المسألة غير قانونية، وحتى عند الرجوع إلى البنوك أبلغونا أن لديهم شهادة خلاص منذ شهر أكتوبر هذا هو السؤال المطروح اليوم....

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حمادي العشاري غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية له ستّ دقائق تفضل. المقعد رقم 6.

**السيد حمادي العشاري غيلاني**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدة الوزيرة وبالسيدات والسادة مرافقيك،

في الحقيقة سأبدأ في علاقة بالاتفاقية، من الجيد جدا أن تتنزل هذه الاتفاقية في تنويع علاقاتنا الاقتصادية والتجارية خاصة أنها تقوم على العلاقات والمبادلات جنوب جنوب.

الجميع يعلم أن السوق الإفريقية وأفريقيا بصفة عامة رغم ما فيها من حديث فهي تبقى منطقة بكر ومنطقة واعدة لعلاقات اقتصادية وتجارية ناجعة، إذا عرفنا كيف نعمل وتوجيه هذه العلاقات إلى الطريقة الصحيحة وفي هذا الإطار أريد تثمين هذه الاتفاقية ولكن أتمنى ألا تبقى حبرا على ورق ومجرد تبادل لمنافع جبائية بين أفراد مسؤولين وما إلى ذلك.

وهنا أقول أنه خلال استقبال السيد رئيس الجمهورية للسيد رئيس الحكومة البارحة حاول تذكيره بغياب العلاقات وإن وجدت فهي مازالت متعثرة ولم ننتفع بها بطريقة جيدة، في حقيقة الأمر فإن وزارة التجارة خلال الظرف الاقتصادي الذي نعيشه اليوم والذي يعلمه الجميع الذي تهيمن عليه لوبيات المضاربة والاحتكار والتهريب يفترض أن نتعامل معها باعتبارها وزارة سيادية وهي المساند الأول للسيد الرئيس فيما يسميه هو حرب تحرير حقيقية من أجل القضاء على اللوبيات التي كنت أتحدث عنها ونحن في هذا السياق نثمن مجهود الوزارة، أحببنا أم كرهنا فهي تقدم وتساهم في هذا المسار وتقوم بدورها رغم قلة الموارد البشرية والتجهيزات اللوجستية، كما أننا نعلم أن هذه الوزارة من حيث الموارد البشرية لا تتجاوز 800 عونا على المستوى المركزي ومطالبة الفرق الاقتصادية وفرق المراقبة للقيام بكل هذه الأعمال، وجب إعطاء كل ذي حقّ حقّه ونقول رغم أن أعوان وزارة التجارة يخضعون لقانون الوظيفة العمومية عدد 112 ولكن عملهم فيه نوع من الخصوصية فهؤلاء الأشخاص مطالبون بالقيام بأدوارهم ليلا نهارا ويوم الأحد بدون إمكانيات خاصة أن الفرق المراقبة تتمركز جهويا وهنا أحاول طرح سؤال على السيدة الوزيرة، هل هناك نية في استراتيجية الوزارة للتفاعل مع الواقع الموجود، أن نحوّل هذه الفرق على الأقل إلى محليات في المعتمديات الكبيرة لتتمكن من التخفيف على هؤلاء الأعوان وتسهل لهم مأمورياتهم؟

هناك سؤال بديهي جدا، رغم أنه تكرر كثيرا سأعيد ذكره وهو الاستعداد لرمضان وما أدراك ما رمضان من حيث توفر المواد الأساسية من حيث توفر اللحوم البيضاء والحمراء والبيض وغلاء الأسعار، تعلمين جيدا السيدة الوزيرة، أن هذه المسألة في علاقة مباشرة بما يسمى بقفة المواطن والمقدرة الشرائية له في رمضان لنتمكن من التحكم أولا في الأسعار ثم في توفر هذه المواد للمواطن التونسي، ونعلم أن المواطن ولا أريد ذكر وضعيات أخرى وملفات هي بيد السيد الرئيس أعانه الله على ذلك فعلى الأقل ألا يقع فقدان لهذه المواد في شهر رمضان وفي هذا الإطار سوف أسأل عن شركة اللحوم هل سيتوفر لممثليها في كل الجهات خاصة على الأقل في جهة القصرين وهناك العديد من "القصابين" الذين يسألون عن هذه المسألة هناك نقص من خلال ما ذكره التجار في هذا القطاع هل أن شركة اللحوم ستكون ممثلة في جميع الولايات وكيف ستتعامل وزارة التجارة، لكي تتمكن أولا من التحكم في الأسعار في السوق وتتلافى النقص؟

ثانيا، هناك مسألة أخرى وهي منطقة التبادل الحر، نعلم أن منطقة التجارة والتبادل الحر بالقصرين وأن وزارة التجارة هي التي قامت بالدراسة وكانت معنية، لكن سأضم صوتي إلى بعض الزملاء الذين تدخلوا أنه تناهى إلى مسامعنا أنه وقع التخلي عن هذه المنطقة من أجل توفير منطقة لترويج المنتوجات المحلية، لم نعد نتحدث عن منطقة تجارية حرة ولكن أصبحنا نتحدث عن منطقة ترويج منتوجات محلية....

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

سنضيف دقيقة للسيد حمادي العشيري غيلاني، تفضل

**السيد حمادي العشيري غيلاني**

... نحن نريد الحصول على المعلومة الصحيحة من السيدة الوزيرة إذا كان المشروع متواصلا فإلى أين وصل؟ أما إذا تم تعويضها بالمنطقة التي كنت أتحدث عنها فما هو مآلها وماهي علاقة وزارة التجارة بها؟

سأختم مداخلتي بملاحظة السيدة الوزيرة، إن سوق الجملة ببئر القصعة، لن أتحدث كثيرا يتصل بنا العديد من الأصوات يوميا حول إشكاليات عمّال ووضع مضاربة ولن أتعمق كثيرا في الموضوع ولكننا نأمل أن تقوموا بزيارة اعتبروها زيارة معاينة أو تفقد أو كذا لكي لا أتدخل في أشياء لا أعلمها وشكرا على رحابة الصدر.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل.

**السيد يوسف التومي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، سأدخل مباشرة في الموضوع وهو موضوع المخابز في ولاية سوسة، أردت أن أسأل هنا، هل لديكم استراتيجية أو تحيين بالنسبة إلى مادة الفارينة التي توزع على المخابز لأنه من غير المعقول أن ولاية مثل ولاية سوسة وهي ولاية مستقطبة للسكان من كامل تراب الجمهورية تشهد نقصا في هذه المادة ونفس الكمية التي تعطى إلى هذه المخابز، وهي رسالة من أصحاب المخابز إلى سيادتكم السيدة الوزيرة لتتبينوا هذا الموضوع في إطار تحيين الحصص التي تقدم للمخابز وخاصة في الولايات الساحلية، أنتم تعلمون أن هذه الولايات تستهلك كميات أكبر لهذه المادة في الموسم السياحي.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، أردت أن أتساءل عن مسألة مراقبة نقاط بيع الخبز السيدة الوزيرة، إن الـ "Baguette" المقدرة بـ 190 مليم تباع اليوم في الأحياء الشعبية بـ 250 مليما، فهل لديكم علم بهذا الموضوع أم لا؟ لأن هذه الظاهرة خطيرة وأصبح المواطن يشتري "baguette" اليوم بـ 250 مليم عوض 190 مليم.

كذلك السيدة الوزيرة ،أردت الحديث عن النقص في المواد الأساسية في ولاية سوسة مثلما يحدث في ولاية المنستير وولاية المهدية ونحن نتبين اليوم أن الحليب متوفر في بعض الولايات مثل تونس وكما يقول المثل "وين تصب تنفع،" لكننا نأمل أن ينتفع مواطنونا بولاية سوسة بالحليب، فكما تعلمون فإن الصغار يتطلبون الحليب لأن هناك عائلات معوزة لا يمكنها شراء حليب العلب المجفف من الصيدلية لتقدمه لأبنائها، كما أن مادة السكر غير متوفرة أيضا و"السميد" ولن نتحدث عن الزيت المدعّم لقد فقدنا الأمل في رؤية قارورة الزيت المسعرة بـ 1دينار القارورة الواحدة خاصة أننا نتحدث اليوم عن العائلات المعوزة وفي هذه الظروف فقد أصبح المواطن يشتري "زيت القطانيا" الذي يكلف المواطن، نحن نأمل السيدة الوزيرة، النظر في هذا الموضوع خاصة بالنسبة إلى النقص في المواد الأساسية في ولاية سوسة وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له 12 دقيقة.

**السيد عماد أولاد جبريل**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة وبكافة إطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، سأتحدث في هذا الموضوع وفي غيره وكاستراتيجية وطنية فرصة للتحدث معك، هذا القانون أو هذه الاتفاقية بالذات يمكن اعتبارها غير خاضعة للنقاش حتّى نكون متفقين فلا حلّ لدينا إلا أن نصادق على ذلك ونحن نتفق في ذلك مثلما صادقنا سابقا على اتفاقية التجارة الحرة في إفريقيا والتي تضم 49 دولة وعند الاطلاع على الاتفاقية نلاحظ أنه من بين ضماناتها أنها ستصبح هناك تجارة حرة بين الدول ومعاملات تجارية ضخمة ونعلم أن معاملات إفريقيا خارج إفريقيا أكثر من معاملات الدول الإفريقية فيما بينه، ويعتبر ذلك عيبها الكبير فعندما نتبين ما الذي يتحدث عنه بنك النقد الدولي حول هذه الاتفاقية مثل انتشال 50 مليون مواطن من الفقر في إفريقيا والترفيع في الأجور إلى مستوى 1 فاصل لن أحدّد عدد هؤلاء الشبان وارتفاع أجور النساء والقيمة التي ستحققها المعاملات التجارية وهنا أريد أن أطرح سؤالا السيدة الوزيرة كيف سنحقق كل ذلك؟ هل فعلنا شيئا بعد الإمضاء على تلك الاتفاقية؟

وفي المداخلة السابقة لا أريد إعادة نفس الشيء فقد ذكرت وقتها أننا بوابة إفريقيا ويسموننا إفريقية ولكننا بوابة افريقيا وتعتبر منطقة رأس أنجلة أعلى قمة في إفريقيا ولكن حصلنا على اللقب فقط، فلا وجود لأيّ مبادلات تجارية مع الدول الإفريقية بشكل يهيئنا لكي نكون حقيقة أسياد إفريقيا وبوابة إفريقيا كما تنعدم لدينا المنتوجات المتطورة التي تمكننا من اكتساح الأسواق الإفريقية، أيعقل أن تصادق الدولة على اتفاقية التجارة الحرة في افريقيا وليس لدينا "transit" ولا موانئ تجارية تخوّل لنا اقتحام الأسواق الإفريقية؟

علينا معرفة من يحتل إفريقيا اليوم؟ فعندما نتبين على أعلى مستوى في المغرب عند حلّ الأسواق يقوم بضمّ وفد من رجال الأعمال، لقد أصدرت المغرب كراس شروط يحتوي أربع أوراق وشباك موحد عند دخولك للقيام بالاستثمار في المغرب يقع انشاء شركتك حينيّا، في حين أننا سأقول ذلك السيدة الوزيرة في إطار النقاش وتبادل الأفكار والحلول وهنا ليس من دوري نقد الوزيرة ولكن دوري تقديم الحلول للمواطن الذي ينتظر في الطابور وليس من دوري أن أشخص فالحمد لله هناك من يشخص الوضع في المنابر التلفزية، فمن دوري التوصل إلى الحلول معكم وكيفية حل هذه المشاكل فنحن سنصادق عليها اليوم ولكن كما ذكرت لكم سابقا فالاتفاقية الحرة التي وقع إمضائها في كيغالي سنة 2018 والتي قمنا بالمصادقة عليها بعد ذلك لم نستفد منها أي شيء إلى حد هذه اللحظة.

هناك العديد من الاتفاقيات التي صادقنا عليها وللأسف لم نستفد منها، على سبيل الذكر اتفاقية "GAFI" التي صادقنا عليها انتفعت منها دول أخرى ولكن للأسف نحن صادقنا على الفقر لأنفسنا، فهل أن اقتصادنا مثل اقتصاد الدول الأخرى يمكنه أن

يمنحني استثناء بخمس سنوات على الأقل لتطبيق الاتفاقية؟ فالشروط مجحفة اليوم، لكن عندما أصادق على مثل هذه الاتفاقية علينا أن نفتح أجنحة المستثمر التونسي لكي يتمكن من الدخول إلى افريقيا، يجب فتح أسواق جديدة اليوم.

نتحدث في فترات ما عن مسألة الحليب مثلا وأنا من ولاية المهدية كنا في السابق نحتلّ المرتبة الأولى والثانية كمنتجين للألبان بولاية المهدية ويسمعني منتج الحليب في بعض الأحيان يقع سكب 10 آلاف لترا فعند قبوله الإنتاج يجب أن يكون هناك دعم من الدولة لأن الإنتاج أصبح أكثر من المطلوب في فترات معينة لذلك يقع سكبه في الأرض ولكن إذا فكرت الدولة في التصدير فلن يقع كل ذلك بل بالعكس يقع المحافظة عليه وتكون سياسة دولة بأكملها سواء كان ذلك في مصانع التجفيف، سواء كان في خلق مسالك للتصدير إلى الدول الإفريقية والأمر نفسه عند مواسم الطماطم و المشمش والخوخ والجزر وغير ذلك، فنحن بخلاف الطماطم والتونة لا نقوم بتصدير الصناعات الغذائية الأخرى ولكن نمتلك اليوم إمكانيات في الخضراوات التي يمكننا تعليبها وتصديرها فهذا ما تقوم به النزل صيفا لاستعماله في فصلي الشتاء أو الصيف ونحن للأسف لا نستغلّ أي شيء منها اليوم هذه الثروات.

فهذه الصناعات الغذائية لا تطلب إنتاجا كبيرا بل تتطلب أن نفكر كدولة وأن نفتح الأسواق كوزارة التجارة وهنا لن ألقي باللوم على وزارة التجارة بمفردها لأنها لا تتحمل المسؤولية بمفردها هنا بل وزارة الخارجية أيضا وهنا أتحدث عن الديبلوماسية الاقتصادية التي تمكنك من فتح الأسواق ثم بعد ذلك أطرح على وزارة التجارة هذه الأسواق التي ستؤدّي دورها بالتنسيق مع الصناعيين ومع وزارة الصناعة ونقوم بخلق الأسواق لاكتساح افريقيا لأن ذلك لن يكون من خلال المصادقة على المعاهدات فقط.

هل تتوقعين أن هناك من سيأتي من "الكوت ديفوار" للاستثمار في تونس؟ نحن من يجب علينا اكتساح تلك الأسواق ولن يتم ذلك إلا من خلال استراتيجية دولة. ما الذي نريده اليوم؟ يجب فتح الأبواب لقدوم المستثمرين إلى تونس وتسهيل الأمور ولكن لدينا أيضا الآليات لكي يتمكن المستثمر التونسي من الاستثمار بالخارج وهناك شركات اجتهدت بمفردها ولن أقوم بذكر الأشخاص بل هناك شركة أو شركتان في إفريقيا لمنتوجات غذائية تونسية في افريقيا وكان ذلك من خلال اجتهاداتهم الخاصة ولكن اليوم بما أن التجربة نجحت يجب علينا استغلال مثل هذه الاتفاقيات فيما يفيد الدولة التونسية بما أننا في حاجة إلى العملة الصعبة.

المسألة الثانية، في مثل هذه الاتفاقيات أيعقل أن أعمل وأبقي الأموال في تلك الدولة؟ فالمستثمر الأجنبي يمكنه إخراج أمواله وأنا أيضا عند استثماري في الخارج فالدولة في حاجة الى ضخّ العملة الصعبة لتحسين الاقتصاد كل ذلك فيما يخص الاتفاقية ولن نتناقش في هذا الأمر بقدر ما نريد وضع النقاط على الحروف وكيف يمكن الاستفادة من ذلك عندما يقع توظيف هذه الاتفاقية التوظيف الصحيح.

السيدة الوزيرة، سأحدثك الآن حول مشاكلنا الداخلية ففي شهر رمضان وشعبان ترفع الأعمال وليس الأسعار ولكن بالنسبة إلينا ترتفع الأسعار ولكن للأمانة كم يبلغ الـ "SMIG" في تونس؟ أريد أن أتحدث معك بصريح العبارة هل بإمكان المواطن التونسي العيش من خلال "SMIG" في تونس؟ ليس بإمكانه ذلك أتحدى أي إنسان أن يستطيع العيش بذلك أسبوعا واحدا دون أن يقوم بدفع فواتير الماء أو الكهرباء، صراحة لنتصوّر أن لن يكون هناك فواتير، أيمكن لهذا المبلغ توفير الطعام؟

لقد عرض علينا السيد وزير الفلاحة البارحة قانون انقراض الحيوانات والله سيدي الوزير لو قمت بتشغيل البياطرة وقمت برقابة للشاة التي تذبح يوميا على الطريق وتباع على أنها لحم خروف لكان ذلك أفضل، لقد بلغ سعر لحم الخروف اليوم 45 دينارا ولكن الجزار لا يريد بيعه لأن ذلك يسبب له خسارة كبيرة. إن رغبت اليوم في معرفة سعر خروف العيد لقد أصبح سعره اليوم 850 دينارا في حين أن وزنه لا يتجاوز 20 كيلوغراما فعن ماذا نتحدث؟ في حين أن الشاة اليوم يتم ذبحها فكيف يمكن لنا أن نحصل على الخروف سيحدث لنا ما حدث في الأبقار وهو انقطاع أو إعدام القطيع ولن أواصل في الحديث عن ذلك.

أما بالنسبة الى المخابز فيجب أن يقع تغيير قانون المخابز لأن هناك مسألة خاطئة تحدث، أصبحت تقوم المخابز ببيع الخبز مباشرة دون أن يقع إرساله إلى بائع المواد الغذائية هناك أماكن تبعد عن المخابز قرابة 15 كيلومترات فهل يعقل أن يدفع 7 دنانير في التنقل السيدة الوزيرة حتى يحصل على خبزتين بقيمة 500 مليما؟! هناك أماكن تتطلب وصول الخبز المدعم إلى بائع المواد الغذائية مباشرة لا أن يتنقل بسبعة دنانير هذا بالنسبة الى المسألة الأولى،

أما ثانيا، هناك أماكن تستحق مخابز وليس بإمكان غرفة المخابز رفض ذلك بتعلة أنها لا تريد مخابز أكثر من ذلك بل هناك أماكن لا يتوفر لديها ذلك بتعلة أن ليس بإمكانهم منحه "Code" نظرا لغلق "quota" كذلك بالنسبة الى الملابس المستعملة "fripe" لا تتمكن من الحصول على رخصة مصنع نظرا لارتفاع نسبة "quota" والذي من شأنه أن يشغل العاطلين عن العمل ودر الأموال على تلك المنطقة وعلى المواطنين وتمكن مستعملي التفصيل من شراء ذلك وعلى سبيل المثال فعدد الرخص بولاية المهدية أكثر مما تتصور مما يعطينا الأولوية أن يكون لدينا مصنع لإشعال المنافسة لكي لا يحتكر هذا السوق أشخاص معينة فقط وأكثر مسألة أكرهها هي الرخصة.

المسألة الأخرى التي أود الحديث عنها هي مسألة ديوان التجارة، السيدة الوزيرة، أنا لا يعنيني من أين تأتي السلع؟ فعندما أصل إلى سوق هراس أجد علب الزيت على يميني وعلى يساري وكذلك بالنسبة الى مادة الفارينة أيضا بينما أنا في وضعية اقتصادية صعبة اليوم عندها يجب القيام بفتح السوق الحرة واستغلال السوق الموازي فالمسألة التي لا تتوفر في تونس ولا يوجد بها إشكاليات عند دخولها علينا إدخالها ونمكنهم من "l'autorisation" لكي نوفر للشعب التونسي المواد الغذائية، أيعقل أن يقال لنا بعدم توفر الزيت أو الفارينة، دعه يدخلها وحدّدي له "les impôts" وبذلك تكونين رابحة فقد غنمت الأموال باعتباره يدفع "les taxes" وسيدخل الأموال للدولة وبذلك ستتوفر المواد الغذائية وتتواجد عند طلبها من المواطنين وأنا لا أتحدث عن أشياء موجودة تقوم بإنتاجها وستنافسك في السوق.

فاليوم وبالتالي فإن السكر والقهوة والشاي وغيرهم محتكر من قبل ديوان التجارة أي أن هذا القطاع محتكر من قبل الدولة فلماذا تقوم بذلك؟ فأنا لا أمتلك الآليات لجلبه ولكي أتخلّص من الدعم

لذلك يجب ترك مبلغ معين لتعديل السوق لذلك يجب أن نترك مجالا للخواص لكي يقوم بجلب ذلك وهذا في صالح الدولة وفي صالح المواطن التونسي وبالتالي هنا بإمكاني استعمال الاقتصاد الموازي لتوفير الآليات.

خلاصة القول، أضف لي دقيقة سيدي الرئيس.

فإن تظافرت كل الجهود يمكننا...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

إضافة دقيقة للنائب عماد أولاد جبريل تفضل.

**السيد عماد أولاد جبريل**

فالمواطن السيدة الوزيرة لا تهمه نقاشاتنا أو كل ما نتحدث عنه بل تعنيه مسألة واحدة وهي أنه عندما يذهب ليشتري أي شيء لأبنائه تكون متوفرة مثل السكر والقهوة والزيت والحليب، هذا ما يهمّه المواطن وأنا اليوم كدولة عليّ خلق كل الآليات لكي تتوفر كل الظروف للمواطن في انتظار التوصل إلى الحلول السبيلة والكفيلة لإصلاح هذه المنظومة وتغيير المجلة التجارية وتغيير مجلة الاستثمار، حينها نكون قادرين على مجاراة الاقتصاد العالمي بما أن ذلك غير متوفر، لدي الحلول التي بإمكانها أن تخلق الحلول الظرفية التي تجعل المواطن لا يشعر بهذا النقص لأن المواطن لا يقبل أن يمس في جيبه وفي قوت صغاره. مع الشكر السيدة الوزيرة.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له عشر دقائق تفضل.

**السيد علي زغدود**

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق،

أيها الزملاء والزميلات الكرام،

جماهير شعبنا العزيز،

باسم كتلة لينتصر الشعب أبدأ بما يلي،

أمام هول ما يجري لشعبنا الفلسطيني المحتل نوجه رسالة إلى كل أهلنا الأبطال هناك وإلى عموم أبناء أمتنا ونعبر عن الموقف التالي والذي نرجو أن نستمع إلى مضمونه على هذا النحو في مرافعة بلادنا الاستشارية أمام محكمة العدل الدولية يوم الجمعة المقبل 23 فيفري الجاري.

"إن الاعتراف بحق المقاومة المسلحة والسياسية وحق التحرير وتقرير المصير والعودة وإقامة دولة الجمهورية الفلسطينية المحررة والموحدة على كامل أرض فلسطين بحل تحريري تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 وتحرير الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة سنة 1967.

يفترض على كل مؤمن بزوال الاحتلال الصهيوني في الإنسانية جمعاء سحب الاعتراف بهذا العدو والاعتذار لأصحاب الحق والأرض والتعويض عن هول التراكم الاستعماري التاريخي إرهابا وجريمة في حق الإنسانية جمعاء وهذا أقل ما يمكن أن يتحوّل إلى خطاب رسمي شعبي نعم كان ذلك بعيدا عن كل خسة وسفالة دولية لن يتلوها سوى الخسران،

أما في الأفق الوطني الداخلي القريب ورغم أهمية ما نفعله وما سنفعله بقدر مستطاعنا وما هو كامن في مستطاعنا فلا إلا أن نكون من جماعة لا سمح الله أو من جماعة تلك حدود الله أو من جماعة ما باليد حيلة، لابد من أن ينتهي رسميا رهان تكريس وتجسيد تقسيم بل تسليم فلسطين والتي تترجم في عدة طروحات عقيمة خيانية ولابد من إنتاج رؤية وطنية كلية لإنهاء تبني جزء من الاحتلال بل الجزء الأكبر الزاحف على ما تبقى وقد بدأ ذلك يظهر في الخطاب الرسمي للدولة التونسية على الأقل من خلال ما رشّح من المشاركات الأخيرة في كمبالا من نوع تحقيق الاستقرار في المنطقة يبقى رهن التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم ينهي احتلال الكيان الغاصب لأرض فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة ومن حجم تحقيق العدالة في فلسطين من خلال استرجاع شعبها إلى أرضه السليبة وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على كل أرضه وعاصمتها القدس الشريف، غير أن ذلك لا يجب حقيقة أن يغنينا ويحجب عنا الارتكاز إلى ما دون ضرورة إصدار تشريع المكافحة أو مكافحة الخيانة العظمى أو تنقيح المجلة الجزائية على هذا النحو وبهذا المعنى أو زجر الاعتراف والتعامل مع العدو الصهيوني، كما ويجب علينا أن ندعم كل المبادرات الدولية الضاغطة سياسيا من أجل إنهاء الاحتلال ومنها حملة بعث مجموعة عدم الانحياز فيما يسمى مجلس الأمن في صيغته الحالية.

صحيح أننا لا نملك صواريخ قرطاج الباليستية أو المجنحة أو الفوق صوتية أو العابرة للقارات وصحيح أننا لا نتحكم لا في جبل طارق ولا في رأس الرجاء الصالح ولا في باب المندب ولا في البحر الأحمر والبحر العربي ولا في بحر عمان ولا في مضيق هرمز ولا في مضيق خليج العقبة ولا خليج عدن ولا في مضيق ملايا ولا في مضيق هرمز ولا في مضيق البوسفور ولا غيرهم، وصحيح أننا نمشي في حقل ألغام وبين الأمواج غير أننا نملك رؤية وحقا وطريقا إلى الحق لابد من أي يظهر بعضه متكاملا وعلى كل المستويات.

سيدتي الوزيرة، فيما يخص الشأن الوطني أولا ونحن على أبواب شهر رمضان المعظم أريد أن أقول لك أن الوضع غير مريح في البلاد من حيث تزويد السوق فبالكاد نجد السكر ونفقد الحليب وإذا وجدنا الحليب فقدنا القهوة وهكذا دواليك، لذلك رجاء سيدتي صارحوا الشعب بحقيقة الوضع وبقدرتكم على تزويد السوق فمن غير المعقول أن يصبح التونسيون يلهثون وراء المواد الأساسية في هذا الشهر المعظم لذلك نسألكم عن إجراءاتكم لتزويد السوق بشكل منتظم في هذا الشهر.

ثانيا سيدتي الوزيرة، لم نخرج بعد من دائرة الارتجالية والحلول الترقيعية في كل المجالات، فأين وصلتم في وضعية المخابز؟ وماهي رؤيتكم لعملية صناعة الخبز في تونس فالشعار كان خبزا موحدا إذا بنا نعيش الآن مرحلة خبز الفقراء وخبز الأغنياء ومخابز الفقراء ومخابز الأغنياء والأغلب أن مخابز الأغنياء فيها خبز الفقراء وكما يقال "ليهم ربي" فالفقير غير قادر على شراء خبزة بـ 400 مليما وغير قادر على الأنواع الرفيعة لذلك يزاحمه الأغنياء في اقتناء خبز "الباقات" ونحن لا نقدر على مزاحمتهم في خبزهم وهذا هو الواقع الآن، فما هو برنامجكم في هذا الأمر بخصوص تزويد السوق وأين وصل ملف المخابز العشوائية؟

المسألة الثانية، وهي المهمة السيدة الوزيرة، وهي الديوان الوطني للتجارة والملفات التي تحدث عنها السيد رئيس الجمهورية هل لك أن

تقدمي لنا تفاصيل أكثر وأين وصلت الأمور وأين آلت الأبحاث؟ طبعا لا يمكن أن لا نتحدّث مع وزارة التجارة عن الدعم وما أدراك ما الدعم وكأنه مازال هناك دعم في تونس سيدتي! الحديث عن ترشيد الدعم أو رفعه بدعوى عجز الميزانية ويأتي ضمن حزمة شروط صندوق النقد الدولي وتم للأسف سيدتي تناسي الهدف الأساسي للدعم وهو دعم أصحاب الدخل المحدود والمعوزين الذين يشكلون أغلبية المجتمع حاليا من عمال وموظفين وصغار فلاحين ومعطلين وعمال موسميين وغيرهم ودون الاعتراض على مبدأ ترشيد الدعم سواء بتوجهه لمستحقيه أو بفرض أداء على غير مستحقيه، لأن النتيجة هي موارد مالية مضافة وللحفاظ على هدف الدعم الأساسي نقترح على سيادتكم ككتلة برلمانية وأرجو أن تكون صدوركم رحبة للاستماع إلى مقترحاتنا، فنحن لا همّ لنا سوى شعبنا وقد لاحظنا أن الوزراء يتعاطون مع مقترحاتنا من قبيل رفع العتب وأنت تريد ونحن نفعل ما نريد لذلك أرجو أن تأخذي الأمر بشكل جدي فقد ملّ الشعب الحلول الترقيعية والجزئية ومقترحاتنا واضحة وسهلة سيدتي وممكن أن تطبق إذا توفرت الإرادة الصادقة وهي تتمثل في الآتي:

توحيد هياكل منظومة الدعم، ديوان الحبوب، المطاحن، المخابز، نقل الحبوب عبر الطرقات في وكالة أو هيئة عليا جادة وحقيقية وتهدف إلى العدالة الاجتماعية وإلى العدالة الحقيقية،

رقمنة مسالك التوزيع وتطوير المنظومة الإلكترونية للمخابز لتشمل كل الاستعمالات المهنية للمواد المدعمة،

استثمار الدولة في مسالك التوزيع من خلال تأسيس شركة قابضة تجمع الديوان الوطني للتجارة وشركة أسواق الجملة وتكون لها صلاحية إبرام عقود إنتاج مع الفلاحين والبحارة تقدم بمقتضاها الدعم المالي والفني وتتولى تسويق منتجاتهم حصرا، كما تقوم بإحداث سلسلة للفضاءات الكبرى والمتوسطة تحت علامة "تونس التجارية ومخابز نموذجية" وتكون لها توجه وانفتاح على كل محدودي الدخل ويكون لها كذلك حقوق اقتناء أراضي دولية لتوظيفها لإنتاج الحبوب والأعلاف واللحوم والألبان ويمكن أن تنجز هذه المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص،

أيضا على المستوى الجهوي بولاية مدنين وتحديدا بجهة بن قردان أين وصل ملف المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بجهة الشوشة بمدينة بن قردان؟ هذا الملف الذي طال انتظاره والذي يمثل رهانا تنمويا حقيقيا بكل الجنوب الشرقي كمنصة إقلاع وانفتاح على افريقيا.

وفي الخاتمة، سيدتي الوزيرة،

أيها الحضور الكريم،

زملائي زميلاتي النواب،

"المجد لشعب الجبارين والخزي والعار واللعنة على المتخاذلين المتآمرين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولينتصر الشعب، عاشت تونس".

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي.

سننهي مع السيد النائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له سبعة دقائق تفضل.

**السيد محمد اليحياوي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة ومرحبا بإطارات الوزارة،

في الحقيقة لهذه الاتفاقية أهمية كبرى باعتبار أنها ستؤدي إلى الانفتاح على القارة الإفريقية ودول الجوار ولكن هناك العديد من النقاط التي لابد أن نتحدث عنها،

أولا، يوجد اليوم صراع وتنافس حاد حول الولوج إلى القارة الإفريقية لأن هناك ثلاثة تجمعات كبرى هي دول "الكوميسا" ثم وسط إفريقيا الساحل الإفريقي ثم خليج غينيا وهي تعد تقريبا 500 مليون نسمة ونحن في شمال إفريقيا يوجد تنافس حادّ أيضا بين مجموعة دول شمال افريقيا حول لعب الوساطة في العبور إلى القارة الإفريقية وهذا موجود عبر التاريخ لكن ماذا أعددنا نحن اليوم للاستفادة من تجارة الوساطة بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية؟

أولا أتساءل عن المرفأ التجاري المالي أين وصل وماهي العوائق المتأتية منه؟

ثانيا، التكامل الإقتصادي الذي ذكر في الوثيقة ففي الحقيقة تقدّر نسبة التعامل التجاري مع دول الجوار في حدود 5 و6% وهي نسبة ضعيفة جدا، إضافة إلى أن دول شمال افريقيا تنتج نفس المواد وهذا ما يعيق أنها ستعلب دورا كبيرا باعتبار ليس هناك اتفاقيات ثنائية وتقاسم للأدوار لإحداث هذا التكامل الحقيقي.

على مستوى البنية التحتية، سواء منها شبكات الطرقات أو السكك الحديدية أو على مستوى شبكات الاتصال نلاحظ أيضا تخلفا نسبيا على مستوى تونس لانعدام مسالك رابطة في العمق الإفريقي بينما تطوّر دول الجوار اليوم هذه الشبكات فالشقيقة الجزائر مثلا تحدث شبكة كثيفة من السكك الحديدية أهمها الربط بين الجزائر العاصمة والنيجر على امتداد 2500 كيلومترا وهو مشروع القرن في هذه المدة. فإن إن كانت لدينا رؤية فلماذا لا نستفيد من هذا المشروع العملاق من خلال التفكير في الربط بين تونس والجزائر؟ لدينا خط حديدي قديم الذي يربط عبر غار الدماء ولكن أيضا طرح في سنة 2015 بين الوفد الحكومي التونسي والجزائري التفكير في مشروع يربط الساحل بين بنزرت، طبرقة عنابة ولما لا الوصول إلى الجزائر العاصمة وهذا في الحقيقة هو الذي سيحدث التكامل الاقتصادي بين دول شمال افريقيا في اتجاه الولوج إلى القارة الإفريقية.

سيدتي الوزيرة، لابد أن نفكر فعلا في كيفية الولوج إلى هذه القارة لأن الاستثمار فيها سيكون مرتفعا وستحقق بذلك نسب فائدة مرتفعة جدا وقيمة مضافة على المستوى الوطني.

أيضا لابد من الحديث عن بعض التجمعات الدولية هل هناك تفكير في الحقيقة للانضمام إلى اتفاقية "بريكس" مثلا لتنمية القدرات الذاتية للدولة والانفتاح على تجمعات أخرى في شرق آسيا وهذا مهم جدا،

على مستوى الميزان التجاري سيدتي الوزيرة، ونحن نحقق دائما عجزا متواصلا وهذا العجز مردّه حالة من الانفلات على مستوى التجارة الداخلية وعلى مستوى التوريد، فهناك اتفاقيات ثنائية هي في الحقيقة تحقق أرباحا على حساب القطر التونسي مثل الاتفاقية التركية مثل التعامل مع الصين فنحن عاجزون تجاه هذه الدول

ولابد من التفكير في ترشيد الواردات والتصدي للواردات العشوائية التي أغرقت الأسواق التونسية.

على المستوى الداخلي سيدتي الوزيرة، تتمثل المعضلة الحقيقية اليوم في مسالك التوزيع على المستوى الداخلي وهناك مشاكل فعلا حقيقية وهذا يتطلب أولا أجهزة الرقابة داخل الوزارة وبحكم قلة الأعوان أتساءل لماذا لا تفكرون بالاستفادة من برنامج الإلحاق من وزارات أخرى وهذا يمكن أن يعين الوزارة في أعوان إضافيين لتكثيف الرقابة على المستوى الداخلي، ومسالك التوزيع فيها أيضا حالات من الانفلات عندما نتبين أن مادة السميد يقع خلطها مع الأعلاف وبيعها فهذه ملفات فساد كبرى وهذا ليس من نقص الإنتاج والفساد وسوء التصرف وعدم القدرة على التحكم في مسالك التوزيع.

على مستوى المخابز سيدتي الوزيرة، هناك شكوى في هذه الأيام مثلا في جهة الشمال الغربي في الكاف باجة جندوبة فمنذ قرابة 16 شهرا لم يتحصلوا على أموال التعويض فيما يتعلق بالخبز ممّا يعيقها ويسبب لها مشاكل كبيرة جدا فلابدّ اليوم التفكير في حلول عاجلة للسوق الداخلية باعتبار المشاكل الحقيقية في التزود بالمواد الغذائية. أيضا هناك نقطة على المستوى الداخلي هي المناطق الحرة في الشريط الحدودي وخاصة في جهة جندوبة مثل معبر ملولة والجليّل في غار الدماء فهل سيقع فعلا بعث مناطق حدودية للتبادل الحر مع الجزائر وإحداث تطور في المبادلات التجارية؟

أيضا على مستوى المخابز سأعيد التذكير بأن هناك برنامجا قديما تقريبا منذ 2019 قدم للحكومة في إطار مراجعة سياسة الدعم وتصور جديد للمخابز لكن إلى حد الآن لم يتحول إلى قانون ونحن نأمل في الأيام القادمة أن تقع مراجعة فعلية في هذا الموضوع حتى نتجاوز كل هذه المشاكل الناجمة عن السوق الداخلية وسواء في التوزيع خاصة أننا مقبلون على شهر رمضان والأسعار مرتفعة بشكل كبير جدا لذلك لابد أن تلعب وزارة التجارة دورها التعديلي في السوق وهذا يتطلب جهدا كبيرا ولابد من تخفيض الأثمان إذا كانت البضاعة معروضة من قبل وزارة التجارة..

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي له ثلاث دقائق تفضل.

**السيد رشدي الرويسي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تحية وطنية،

سأتحدث أولا في صلب هذا المشروع في جزأين، جزء يهمنا كوظيفة تشريعية لنرصد مواطن القوة والخلل في هذه الاتفاقيات وجزء يهمكم أنتم كوظيفة تنفيذية للعمل على تطوير مثل هذه الاتفاقيات والعمل على جعل تونس تحتل المكانة اللائقة بها.

بالنسبة الى لأهداف نحن لن نكون إلا متفقين معها وأهداف هذه السوق المشتركة هي التعاون لتشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة والتعاون لتقوية العلاقة بين دول السوق المشتركة وبقية دول العالم واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي، أي أن الدولة المنفردة لا يمكن أن يكون لها مكانة.

فهذه الاتفاقيات سيدتي كان يمكن أن يكون لها آفاق أرحب خاصة أن مساهمة تونس في المبادلات البينية في هذه السوق لا يتجاوز 7% وهذا مردّه تقصير في وضعية استراتيجية واضحة لأن التجارة لا ترتكز على السلع، التجارة أو الآفاق التجارية بها جزأين جزء تصدير السلع بما فيها الصناعية والفلاحية، ونحن نرى تركيزا مفرطا على الجانب الفلاحي والجزء الثاني هو تركيز الخدمات التجارية التي ضلت دول الجنوب متأخرة في هذا المجال وعندما نتحدث عن الخدمات التجارية نقصد بذلك الخدمات الاستشارية والمالية والإعلامية إلى آخره والتي يمكن أن تكون مجالا تستغله الدولة التونسية لتعزيز موقفها وموقعها في الآفاق التجارية العالمية وخاصة آفاق جنوب-جنوب.

أعود للشأن الوطني لن أتحدث كثيرا لكني سأنقل إليكم بعضا من الأبيات قالها الشاعر أبو العتاهية في عصر الدولة العباسية، يقول الشاعر في قصيدة "من للرعيّة":

" مَنْ مبْلِغ عنّي الإمَـــــ ـــــامَ نصَائِحًا مُتوَاليهْ
إنّي أرَى الأسْعَار أسْـــــ ـــــعَار الرَّعيَّـة غَاليَـــهْ
وَأرَى المكَاســـبَ نَزْرَةً وأَرَى الضَّرُورَةَ فَاشِيَـهْ
وَأرَى عُمُـومَ الدَّهْرِ رَا ئِحَـةً تَمُـرُّ وَغَادِيَـهْ"

إذن سيدتي الوزيرة، فإنّ دوركم كوزارة تجارة وكوزارات من صناعة وفلاحة إلى آخره العودة إلى الإنتاج ووضع مخطط واضح لاستغلال مثل هذه الاتفاقيات من ناحية ولتخفيض الأسعار على المواطن التونسي الذي لم تعد قدرته الشرائية تسمح له بالعيش الكريم. وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، إذن انتهى النقاش العام سنرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة وعلى إثرها سنحيل الكلمة للسيدة وزيرة التجارة لكي تتولى الجواب على كل هاته المداخلات.

(كانت الساعة السابعة مساءا وأربعين دقيقة)

## استئناف الجلسة
## ومواصلة النظر في مشروع القانون

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة للسيدة كلثوم بن رجب وزيرة التجارة وتنمية الصادرات للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

**السيدة كلثوم بن رجب، وزيرة التجارة وتنمية الصادرات**

شكرا السيد الرئيس،

أود في البداية أن أشكر اللجنة باعتبار المجهود الذي بذلته وباعتبار الجوّ الذي ساد الاجتماع عند التداول فيما يتعلق بمشروع القانون الأساسي.

وأسجل قبول التوصية التي تقدموا به باعتبار أنّ اللجنة أوصت بتشريك مجلس نواب الشعب في جميع الاجتماعات وورشات العمل وأنشطة "الكوميسا" المزمع استضافتها في الجمهورية التونسية وذلك في إطار العمل التشاركي والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية وإن شاء الله بعد المصادقة على هذه الاتفاقية ستتم استضافة عديد الورشات والملتقيات في إطار تنفيذها.

وكذلك سيتم تشريك إن شاء الله السادة النواب في الورشات التي يتم تنظيمها في إطار "الزليكاف" باعتبار دورهم المهم لمعرفة الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات وباعتبار أنه يمكن أن يعرض عليكم لاحقا مثلا بالنسبة الى "الزليكاف" هناك بروتوكولات لم يتم الانتهاء منها بعد وتحتوي مسائلا من المجال القانوني مثل بروتوكول الاستثمار مثلا، بالتالي سيتم عرضها لاحقا على جناب المجلس ومهم جدا أن تواكبوا الأعمال التحضيرية لهذه البروتوكولات.

الشكر موجه كذلك للسادة النواب على المداخلات القيمة التي قدموها ولم تقتصر على طرح تساؤلات فقط وإنما كذلك ضمّت مقترحات جدية ومقترحات هامة وستتولى إن شاء الله وزارة التجارة دراستها، مثلا المقترح الذي تقدم به أحد السادة النواب لإحداث شركة قابضة بين وزارة التجارة وشركة اللحوم وسوق بئر القصعة.

في الحقيقة الأرضية موجودة باعتبار أن ديوان التجارة مساهم في رأس مال سوق بئر القصعة ومساهم بنسبة 66 بالمائة في شركة اللحوم يعني يمكننا القيام بهذا النوع وتشريك القطاع العام والخاص مثلما ذكرت.

يؤسفني قول أحد النواب المحترمين أنه لن يطرح أسئلة لأن ما يقال هنا يبقى حبرا على ورق. يؤسفني جدا سماع هذا الكلام أنا شخصيا كعضو حكومة أكنّ كل الاحترام والتقدير للسادة النواب وكل تدخلاتهم سواء في إطار المجلس أو حتى عند الاتصال بنا عبر مصالح وزارة التجارة نحن دائمي الترحاب بكم والتواصل موجود في إطار التكامل بيننا كسلطة تنفيذية وبينكم كسلطة التشريعية.

أسجل بارتياح إجماع السادة النواب على مشروع القانون الأساسي ولن أعيد ما قاله أحد النواب بأننا انضممنا "للكوميسا" يعني لم نتخذ قرارا في الانضمام "للكوميسا" بل هذه برقية استضافة هي بالعكس ستسهل تفعيل الاتفاقية باعتبار أنه إلى حد الآن لا يمكننا استضافة المؤتمرات والورشات لأن هذا يتطلب نوعا من تسهيل تنظيم الورشات والمؤتمرات في تونس من قبيل الإعفاء من الضرائب وإعفائهم من بعض تأشيرات السفر ومنحهم بعض التسهيلات لتنظيم هذه الملتقيات.

بالتالي اتفاقية الاستضافة هي مجرد تنفيذ لقرار مجلس وزراء "الكوميسا" وقراراته ملزمة لكن باعتبار أن هذا القرار فيه مسائل من المجال القانوني بالتالي يجب عرضها على مجلس النواب.

سأخصص مداخلتي في جزئها الأول لتدخلاتكم في خصوص اتفاقية "الكوميسا" أو "الزليكاف" ثم أمر إلى تساؤلاتكم فيما يتعلق بالتزويد وكذلك الاستعداد لشهر رمضان المبارك إن شاء الله.

كما تعلمون أن اتفاقية "الكوميسا" و"الزليكاف" من شأنها أن تكرّس عمقنا وبعدنا الإفريقي ومثلما قال أحد النواب جميع العيون على إفريقيا وعلينا مثلما قال السيد الرئيس أن نكون في القاطرة ولا نكون عربات مجرورة.

لابد أن نستعمل هذه الآليات لكي نكتسح الأسواق الإفريقية، صحيح أن هذه المزايا أو الاتفاقية تشمل السلع فقط لكننا قدمنا وبصدد تجهيز عرض الخدمات حتى تنسحب على الخدمات حتى يكون الاندماج كاملا.

طرح سؤال مفاده لا يكفي الإمضاء على الاتفاقية بل يجب تجهيز البنية التحتية وهذه الاتفاقية فيها برامج تتعلق بالبنية التحتية يعني ستسهل علينا تجهيز الظروف الملائمة والبنية التحتية لكي نكتسح الأسواق الإفريقية. واتخذت الدولة عديد الإجراءات لضمان الإستفادة من اتفاقية "الكوميسا" أو "الزليكاف" باعتبار أنه تم تنظيم عديد الملتقيات وورشات العمل لفائدة القطاعين العام والخاص للتعريف "بالكوميسا" والفرص التي توفرها بمختلف برامجها.

هنا علينا التذكير أن وزارة التجارة تشرك دائما القطاع الخاص باعتبار أنه المستفيد من هذه المزايا وتنظيم التظاهرات متواصل، في قابس في 27 فيفري وفي تونس في 29 فيفري وفي سوسة في 7 مارس وأكثر التظاهرات يتم تنظيمها في مقرات غرف التجارة والصناعة.

كذلك يتم إعلام المتعاملين الاقتصاديين بكافة هذه التظاهرات والمعارض التي تنظمها "الكوميسا" أو إحدى الدول الأعضاء ويتم حثهم على المشاركة في هذه التظاهرات وتعميم نشر التظاهرات التونسية لدى الأمانة العامة ودعوة خبرائها وممثلي مؤسستها للمشاركة في التظاهرات الوطنية من جهة أخرى.

وسيمثّل الإمضاء والمصادقة على هذه الاتفاقية فرصة هامة حتى يتسنى الاستفادة بصفة كبرى من اتفاقية "الكوميسا".

وبمجرد صدور القانون الأساسي سيتم إعلام الأمانة العامة "للكوميسا" لحثّه على تنظيم فعاليات ومؤتمرات بالبلدان التي من شأنها مثلما قلنا هناك أهمية سياحة المؤتمرات يمكنه مساعدتنا في المجال السياحي علاوة على التعريف بتونس كوجهة للاستثمار.

صرّح اليوم أحد السادة النواب بأننا سنمضي مثلما فعلنا وأمضينا على "الزليكاف"، صحيح قمنا بالإمضاء على "الزليكاف" في سنة 2018 لكن بدأ دخولها حيز التنفيذ بتفكيك المعاليم الديوانية وتمت المصادقة عليها في سنة 2020.

في إطار تفعيل "الزليكاف" انضمت تونس إلى مبادرة التجارة الموجهة وقامت بإنجاز 47 عملية تصديرية في إطار هذه الاتفاقية وتعتبر تونس أول دولة افريقية أنجزت عمليات في هذا المجال.

يعني تونس في إطار "الزليكاف" قامت بـ 47 عملية تصدير للدول الإفريقية واعتمدت تونس شهادة المنشأ "للزليكاف" وسيتم اعتماد شهادة المنشأ باعتبار مزايا "الكوميسا" أو "الزليكاف" يستوجب أن يكون هناك شهادة منشأ وهذه الشهادات تصدرها غرف التجارة والصناعة بالتالي هناك تفعيل لهذه الاتفاقيات ولم تبقى حبرا على ورق.

هناك سؤال وقع طرحه بخصوص العلاقة مع الجزائر، يقال أن الجزائر ليست طرفا في "الكوميسا" هي طرف في "الزليكاف" وليست طرفا في "الكوميسا" وكأن هذا تقليل من شأن "الكوميسا".

نعرف جميعنا حقيقة العلاقة مع الشقيقة الجزائر التي تكتسي بعدا استراتيجيا باعتبار أن هناك ترابطا كبيرا على المستوى التجاري والاقتصادي وفي هذا السياق تم الاتفاق مع الجانب الجزائري خلال اللجنة العليا المشتركة اتب انعقدت في أواخر سنة 2023 وترأسها السيد رئيس الحكومة وتم الاتفاق حينها على ضرورة تطوير الاتفاق التفاضلي التجاري الذي يربط بين البلدين حيث يتم وضع إطار قانوني يعكس طموحات البلدين للارتقاء بمستوى التبادل التجاري إلى أكثر من 2500 مليار دينار دون اعتبار مواد الطاقة باعتبار أن أكثر وارداتنا من الجزائر تتمثل في الطاقة وعندما تحذف الطاقة يصبح لدينا فائض في الميزان التجاري.

بالنسبة الى المعابر الحدودية، هناك لجنة وزارية بين وزارتي الداخلية في البلدين واجتمعت في شهر فيفري الحالي وتم الاتفاق على تطوير المعابر وتنمية المناطق الحدودية، وهنا أريد التأكيد على عدم الخلط بين تطوير وتنمية المعابر الحدودية والمناطق التجارية الحرة هناك اختلاف تام بينهما، بالتالي أريد طمأنة السيد النائب الذي طرح تساؤلا ورغب في إجابة واضحة في خصوص المناطق الحرة التجارية على الحدود الجزائرية الأربعة.

أطمأنك سيدي النائب أن البرنامج ما زال قائم الذات ووزارة التجارة قامت بدراسة مثلما ذكرت لكم تم ضبط أربعة مناطق حرة تجارية على الحدود الجزائرية ولاية القصرين موجودة من ضمن الولايات التي ستضم منطقة حرة تجارية طبقا لمخرجات الدراسة الفنية والاقتصادية التي تمت وستحافظ على طبيعتها كمنطقة حرة تساهم في تنشيط التبادل التجاري مع الشقيقة الجزائر لكن أقول دائما أن التنفيذ مرتبط بالتنسيق مع الجانب الجزائري. كذلك الكاف موجودة وجندوبة وحزوة في توزر كذلك.

بالنسبة الى السيد النائب الذي قال أن تونس لحقها الضرر من بعض الاتفاقيات التجارية الحرة وذكر على سبيل المثال استثناء الأقمشة من اتفاقية تركيا من المراجعة التي تم القيام بها مؤخرا.

أريد إجابته بأن الأقمشة لا تعتبر منتجا موجه للاستهلاك باعتبار أنه عندما تمت مراجعة الاتفاقية بين تونس وتركيا ركزنا على المواد والمنتجات الاستهلاكية وقلنا سنحذفها من القائمة لكي تخضع للمعاليم والأداءات.

فيما يتعلق بالأقمشة لا تعتبر منتجا موجه للاستهلاك بل هو مدخل أساسي للوحدات الصناعية للملابس الجاهزة سواء الموجة للتصدير أو الموجهة للسوق المحلية وتعمل الوزارة حاليا على استقطاب مستثمرين في مجال صناعة الخيط والأقمشة لتحسين القيمة المضافة لقطاع النسيج والملابس.

واستقبلنا بالوزارة بالأمس فقط مستثمرا تركيا بالوزارة باعتبار أن هناك إرادة بين الوزارتين يعني وزارة التجارة التونسية والتركية على تنمية الاستثمارات، ولا نقتصر ذلك فقط في مسألة التوريد والتصدير بل نشجع أيضا الاستثمار وقال أن وزير التجارة التركي هو من يشجعهم على الاستثمارات المباشرة بتونس واستثماره سيكون في قطاع صناعة الخيط والحياكة والتطريز.

هناك سؤال كذلك طرحه أحد السادة النواب قال أن هناك تقليص في العجز التجاري لكن هناك مواطنين يعتبرون هذا التقليص كان نتيجة للتخفيف في الواردات ليس الترفيع في الصادرات.

قام المعهد الوطني بالإحصاء بنشر أن التقليص في العجز التجاري كان نتيجة لارتفاع الصادرات بنسبة 7،9 بالمائة وانخفاض للواردات بنسبة 4،4 بالمائة وبالنسبة الى واردات المواد الأساسية لم تنخفض سنة 2023.

القمح الصلب مثلا 991 ألف طن في سنة 2023 مقابل 575 ألف طن سنة 2022.

اللحوم 4300 طن سنة 2023 مقابل 3300 طن.

السكر 386 ألف طن في سنة 2023 مقابل 292 ألف سنة 2022.

بالنسبة إلى "FOPRODEX" و"CEPEX"، بالنسبة الى "FOPRODEX" مرصود بالصندوق مبلغ 80 مليون دينار وهو موجود ويواصل دعم صادرات المنتجات الغذائية والصناعات التقليدية إلى جانب دعم عملية الإشهار والترويج وتم الترفيع في ميزانيته من 40 مليون دينار سنة 2018 إلى 80 مليون دينار حاليا وذلك إثر قرارات المجلس الأعلى للتصدير الذي انعقد في 4 جانفي 2018 ويتم حاليا التحضير لعقد الدورة 2 للمجلس لأعلى للتصدير في النصف الأول إن شاء الله من سنة 2024.

هناك من لاحظ غياب المعلومة حول التصدير والمصدر لا يجد من يجيبه ويرشده، أريد القول أن وزارة التجارة وتنمية الصادرات أحدثت بوابة للتجارة الخارجية " portail de commerce extérieur pce.tn". تتضمن هذه البوابة دليل إجراءات التصدير ودليل إجراءات التوريد ودليل آليات الدفاع التجاري والمراجع القانونية لإجراءات التجارة الخارجية والاتفاقيات التفاضلية واتفاقيات التبادل الحر وذلك في إطار توفير المعلومة الاقتصادية لجميع المتعاملين وأبواب الوزارة مفتوحة و"CEPEX" كذلك وأي مصدّر يرغب في أي استفسار فليتفضل لدى الوزارة وقد حددنا أياما لكل إدارة عامة لقبول الزائرين.

بالنسبة إلى مقاومة التجارة الموازية عبر الأنترنات فإنّ الوزارة تعمل على تحيين قانون سنة 2000 المتعلق بالتجارة الإلكترونية حيث سيتم إدراج آليات وعقوبات في مشروع القانون للتصدي لتفشي ظاهرة التجارة الموازية على الخط كما سيتم العمل مع وزارة تكنولوجيات الاتصال على وضع حلول تقنية وإجرائية لمحاصرة خدمات التوصيل غير القانونية للمنازل.

وأذكّر هنا أنّ لوزارة المالية دخل كبير باعتبار أن هذه المواقع لا تدفع الأداءات.

نمر إلى الجزء الثاني المتعلق بالاستعدادات لشهر رمضان، فعديد السادة النواب قالوا ننتظر رسالة طمأنة أو خطاب طمأنة، في الحقيقة ليس خطابا يعني ليس كلاما بل الوضعية العامة للتزويد شئنا أو أبينا تحسنت وكذلك ظاهرة الصفوف تقلصت أيضا.

استغربت لشيء فقط وهو وجود تفاوت على مستوى الجهات في وفرة أو ظهور بعض المواد الأساسية عندما يقول السيد النائب المحترم أن المنستير لا يوجد فيها حليب أو سكر أو في سوسة أو المهدية يعني سنتثبت في هذه المسألة لأنها تثير الاستغراب.

سنتثبت إن كان هناك تعطيل في مسالك توزيع معينة في خصوص الحليب ربما لا تصل هناك مركزيات الحليب لتزويد المناطق الساحلية نتثبت سنتحرّى في الموضوع إن شاء الله.

بالنسبة الى الاستعدادات لشهر رمضان، في الحقيقة كان موضوع جلسة عمل وزارية مضيقة حضرت فيها وزارة التجارة وواكبتها عديد الوزارات المعنية بهذا الشأن كوزارة الصحة ووزارة الفلاحة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

بالنسبة الى وزارة التجارة أكدت خلال المجلس على أنه من المنتظر تسجيل انتظامية في تزويد السوق بالمنتجات الفلاحية الطازجة طيلة شهر رمضان وفي الحقيقة زرت سوق بئر القصعة ورأيت أن هناك وفرة في الإنتاج وهناك فرق شاسع بين أسعار هذه السنة وأسعار السنة الماضية، قمت بزيارة سوق بئر القصعة تقريبا في نفس الفترة للسنة الفارطة وزرته هذه السنة هناك فرق كبير من

حيث الوفرة في عرض المنتوجات ومن حيث الأسعار، فقد بلغ سعر الكيلوغرام الواحد لليمون السنة الفارطة 6 دنانير أو 7 دنانير وهذه السنة يبلغ سعر الكيلوغرام الواحد لليمون دينار فقط.

يمكن على مستوى أسواق التفصيل أن تتغيّر الأسعار باعتبار أن هناك عديد الوساطات يمكن أن تكون بسعر مرتفع لهذا مجهود أعوان المراقبة بالتعاون مع أعوان وزارة الداخلية سينكبون على مراقبة الطرقات ومراقبة أسواق التفصيل.

وليعلم المواطن أنّ سوق بئر القصعة أصبح ينشر يوميا على موقعه أسعار المنتوجات من غلال وخضر إذن يمكنكم الدخول وزيارة الموقع لان المواطن عليه القيام بعملية المراقبة والتحري في الأسعار التي يشتري بها ويمكن أن ترتفع لأن على مستوى التفصيل السعر يختلف.

فإذا كان سعر المنتوج أقل لا يتجاوز 900 مليم هامش الربح في التفصيل 35 بالمائة، إذا كان بين 900 مليم ودينار و500 الهامش يكون 30 بالمائة وإذا تجاوز 1500 مليم يكون 25 بالمائة يعني في جميع الحالات السعر على مستوى التفصيل لا يجب أن يتجاوز هذه الهوامش ويمكن أن يعرف المواطن أو عون المراقبة مستوى الأسعار.

على مستوى التزويد ببعض المواد الغذائية الأخرى مثل السكر والقهوة والأرز والشاي والزيت النباتي المدعم يمكن تسجيل بعض الضغوطات والوزارة بصدد القيام بمجهودها لكي تقوم بضخ الكميات اللازمة من هذه المواد قبل دخول شهر رمضان.

بخصوص الخضر والغلال فهي متوفرة في شهر رمضان وبأسعار معقولة وسيتم مراقبة الأسعار ويتم التركيز على هذه المسألة.

فالغلال نفس الشيء متوفرة أيضا لدينا منتوج قوارص شهد ارتفاعا في الإنتاج بنسبة 26 بالمائة وكذلك لدينا مخزونات التفاح والتمور مع بداية دخول الفراولة في شهر رمضان إن شاء الله.

وفي إطار تنويع العرض من الغلال تم تكليف الديوان التونسي للتجارة بتوريد كميات من الموز في حدود 2000 طن ذات منشأ مصري سيتم ترويجها بسعر البيع للعموم في حدود خمسة دنانير للكيلوغرام الواحد.

بالنسبة إلى البيض كذلك ستتوفر 175 مليون بيضة إن شاء الله.

فيما يتعلق كذلك باللحوم والدواجن فإنّ معدل الاستهلاك لا يتجاوز 12 ألف طن في شهر رمضان. بالنسبة إلى دجاج 6500 ألف طن من لحوم الديك الرومي يعني متوفر إن شاء الله وينتظر تزويد منتظم بهذه المنتوجات.

بخصوص اللحوم الحمراء تشهد نقصا هيكليا على مستوى الإنتاج ولتعديل العرض تم تكليف شركة اللحوم بإجراء استشارة قصد توريد 1500 طن من لحوم الأبقار المبردة و500 طن من لحوم الضأن المبردة وانطلاق الإنتاج المحلي تعمل الشركة على توفير كميات من اللحوم الطازجة بنقاط البيع التابعة لها ولا تتجاوز 33 دينار للكيلوغرام.

لكن وكما تعلمون فشركة اللحوم لا تملك نقاط بيع على مستوى الولايات لديها نقطة بيع قارة في مقرها الاجتماعي ولديها ثلاث نقاط ببيع أخرى باستعمال علامتها في تونس.

بمناسبة شهر رمضان سنعدّ نقطة بيع من المنتج إلى المستهلك في مقرها وسيتم كذلك بالتنسيق مع ديوان الأرضي الدولية التابع لوزارة الفلاحة فتح نقاط بيع من المنتج إلى المستهلك في كامل الولايات وتم تحسيس وزارة الداخلية بدعوة السادة الولاة لتأمين نقاط البيع هذه.

بالنسبة إلى الحليب كذلك في الحقيقة عاد الإنتاج عادي وسنتثبت في مسألة التفاوت في توزيعه.

أيضا فيما يتعلق بالمواد المهربة من قبل الديوان التونسي للتجارة، السكر متوفر وهناك من تساءل حول "STS" ووفرنا السكر الخام لتمكين شركة باجة لكي تعود إلى العمل وتقوم بعملية تكرير السكر الخام.

إذن استهلاكنا اليومي ألف طن من السكر موزع بين استعمال السكر العائلي الصناعي تقريبا 40 بالمائة عائلي و60 بالمائة للصناعي وسيتم بمناسبة شهر رمضان ضخ وإضافة كميات أخرى قرابة 3000 طن من السكر السائب للاستهلاك العائلي ويتم توزيعها تحت تأطير ومباشرة من قبل مصالح المراقبة الاقتصادية خلال العشر أيام الأخيرة من الشهر الكريم باعتبار أنه سيتم إعداد الحلويات في المدة الأخيرة من شهر رمضان.

بخصوص القهوة، في الحقيقة هناك بعض الاضطراب في تزويد مادة القهوة باعتبار ارتفاع الأسعار حيث وصلت إلى نسبة 30 بالمائة مقارنة بمعدل الأسعار خلال سنة 2023 وفي العادة المعدل العادي كل أسبوع يوزّع ديوان التجارة 700 طن قهوة للمسالك.

سنقوم بتوزيع 500 طن أسبوعيا لكن في المقابل تم الترخيص للخواص بمنحهم استثناء احتكار الدولة لتوريد كميات إضافية من القهوة لتعديل العرض من هذه المادة يمكن أن تشمل حتى نوعيات موجهة للمقاهي.

بالنسبة الى الزيت النباتي لدينا الزيت النباتي الدعم والزيت النباتي غير المدعم أما المدعم هناك برنامج توريد من قبل الديوان الوطني للزيت وهو تابع لوزارة الفلاحة ليقوم بتوريد 15 ألف كن موزعة على مرحلتين 6000 طن تصل موفى شهر فيفري إن شاء الله يعني قبل شهر رمضان و9000 طن يتم توفيرها لاحقا.

واتفقنا مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية مثلما اقترح علينا بعض السادة النواب بأن يتم توجيه الزيت النباتي المدعم للجهات مثلما اقترح أحد السادة النواب بتوجيهه للأحياء الشعبية المحتاجة حقا لشراء الزيت بسعر 950 مليم.

بالنسبة الى الزيت النباتي غير المدعم متوفر في الحقيقة في السوق وسجل انخفاضا في الأسعار في السنة الماضية وصل سعر اللتر 6 دنانير وهذه السنة بمعدل 4 دنانير وإن شاء الله سنحاول مع المهنيين أن يكون متوفرا في شهر رمضان باعتبار ارتفاع نسب استعمال هذه المادة وأن يتم الضغط على الأسعار.

بخصوص زيت الزيتون كذلك من المبرمج في شهر رمضان أن يتم توزيع 2 مليون قارورة يعني 2 مليون لتر زيتون يتم توزيعهم في شهر رمضان ونحن منذ انطلاق البرنامج تقريبا تم توزيع 3 مليون قارورة من زيت الزيتون.

في إطار الاستعدادات الخاصة لشهر رمضان كذلك تم ضبط خطة للتحكم في الأسعار والمراقبة الاقتصادية خلال هذا الشهر

تنقسم إلى إجراءات خاصة بالتحكم بالأسعار، الهدف هو التحكم في الأسعار والضغط لتفادي تضخم ومزيد دعم القدرة الشرائية للمستهلك خلال شهر رمضان.

إذن في البرنامج سيتم إقرار تخفيضات تلقائية في الأسعار من طرف المهنة للمواد الحرة وخاصة الغذائية.

كذلك تحديد هوامش الربح أو الأسعار القصوى لبعض المواد ذات الاستهلاك المتداول مثل الدواجن لا تتجاوز 10 و15 بالمائة نسبة هامش الربح ومثلما ذكرت منذ حين تركيز نقاط بيع من المنتج إلى المستهلك.

كذلك هناك إجراءات خاصة للتصدي لمحاولات الاحتكار والمضاربة والانفلات في الأسعار. لدينا دائما برنامج رقابي نستبق قبل حلول شهر رمضان وانطلق هذا البرنامج الإستباقي الرقابي لشهر فيفري ليستهدف بطبيعة الحال المخازن لتفادي الخزن الاحتكاري والعشوائي والتدخل لعمليات التزود خارج المسالك القانونية والتصدي للممارسات الاحتكارية.

وخلال شهر رمضان لدينا برنامج رقابي خصوصي يهدف إلى تكثيف المراقبة اليومية والنوعية لمسالك التوزيع للتصدي لمختلف الممارسات الاحتكارية وتعزيز التغطية الميدانية على كامل اليوم وتنويع آلياتها.

يتم خاصة استهداف المنتجات الفلاحية الطازجة والمواد المدعمة والمواد الغذائية العامة وتوسيع مجالات التدخل لتشمل فضاءات المقاهي وفضاءات الترفيه والملابس والأحذية ولعب الأطفال ومستلزمات العيد خاصة خلال النصف الثاني من شهر رمضان.

وباعتبار محدودية الموارد البشرية واللوجستية لوزارة التجارة نعمل بالتنسيق مع أعوان الأمن وتعرفون أن هناك لجان جهوية تسمى اللجان الجهوية لمتابعة تطور الأسعار وضمان انتظامية التزويد والتصدي للتهريب والتجارة الموازية وسيتم تفعيل هذه اللجان بمناسبة شهر رمضان إن شاء الله.

طرحت عديد الأسئلة بخصوص مسألة المخابز، سبق وتحدثت عن المسح الذي انطلقت فيه وزارة التجارة فيما يتعلق بالمخابز والغاية منه مثلما قلنا هو تحديد حاجة المواطنين للخبز المدعم.

يعني نريد توفير الخبز المدعم لكافة المواطنين لهذا قمنا بمسح يشمل المخابز المصنفة والمخابز غير المصنفة لكي نحدد حاجيات المواطنين من هذه المادة.

استكملنا في الحقيقة هذا المسح الميداني وحاليا لدينا مقترحات ورؤية وسيتم مناقشتها وتدقيقها وتوسيع التشاور حولها مع مختلف المتدخلين وسيتم عرضها خاصة على اللجنة على مستوى رئاسة الحكومة باعتبار متابعتهم لهذا الموضوع وسيترتب عليها اتخاذ إجراءات وقرارات إذن لابد أن نكون قد درسنا تبعاتها لأنها ستشمل مهنا بالتالي لابد من التريث فيها، لكن هذا لا يمنع أنه كلما تبين لنا وجود نقص فادح في أيّ جهة سنقوم بضخ كميات إضافية لمادة الفارينة ولن نغلق الباب.

كذلك فيما يتعلق بالمواد الأساسية المدعمة اقترح بعض النواب الترفيع في الأسعار وترشيد الاستهلاك، نحن نعرف أن سياسة الدعم هي سياسة ثابتة ولا تراجع عنها.

بالتالي هناك مقترح يقول لماذا يتمّ استعمال المواد المدعمة للمقاهي أو من قبل الوحدات الفندقية يعني النزل؟

أظن أنه تمّ إقرار أتاوة الدعم في قانون المالية لهذه السنة فإما أن توجه المواد المدعمة للعائلات ولا توجه للنزل والمقاهي ولا المطاعم ومثلما قال أحد النواب تمييز في الغلاف الخارجي لعلبة الحليب مثلا للاستعمال العائلي يبقى لونه أزرق وللاستعمال غير العائلي يصبح بلون مختلف أو تحدد سعته بـ 2 لتر.

نفس الشيء فيما يتعلق بالخبز الذي يباع للنزل بالثمن الحقيقي لا بالسعر المدعم.

في الحقيقة يجب أن نختار أحد الخيارات إما القيام بهذا الاختيار أو نختار أتاوة دعم توظف على الاستعمالات غير العائلية يعني توظف على الاستعمالات المهنية للمواد المدعومة وهذا ما حدث في قانون المالية هذه السنة يعني عندما تم توظيف 3 بالمائة على النزل هي أتاوة دعم ويتم تخصيص تلك الأتاوة بطبيعة الحال لاقتناء المواد المدعومة.

لا نعرف إن كان بإمكاننا في قانون المالية لهذه السنة تقييم الأتاوة هل بإمكانها تعويض الفارق بين كلفة الاقتناء والبيع لأننا نعتمد سعرا موحدا للحليب يباع بنفس السعر للمقاهي وللعائلات. يمكننا هذه السنة تقييم هذه الأتاوة هل تغطي الفارق أم لا ثم يمكننا تغيير خياراتنا. المهم لا تراجع عن دعم المواد الأساسية.

كذلك أثار عديد النواب إشكالية التزود بالمواد الأساسية كالسكر حليب وسميد، في الحقيقة الوزارة تعمل بصفة متواصلة على تحسين مستويات العرض بالمواد الأساسية من خلال وضع برامج خصوصية للتوزيع وتوجيه العرض حسب المناطق ذات الأولوية وحسب الاستعمالات للمعادلة بين الاستهلاك العائلي والصناعي.

وقامت بالإشراف على توزيع هذه المواد في كل الولايات لضمان وصول الكميات للمواطن على سبيل المثال قامت أعوان المراقبة بتوزيع كميات من السكر العائلي السائب حوالي 4000 طن خلال الثلاثة أشهر أخيرة إضافة إلى الكميات الخاصة بالسكر العائلي المعلب ونفس الشيء تم بالنسبة إلى مادة الحليب والسميد والفارينة.

وتقوم الإدارات الجهوية للتجارة بالتدخل يوميا لتعديل العرض وسدّ حالات النقص.

كذلك أثار بعض السادة النواب تساؤلات حول المراقبة الاقتصادية ونشاطها ونتائج تدخلاتها وبرامجها المستقبلية، تحرص مصالح وزارة التجارة على تكثيف تدخلاتها الرقابية في مختلف المسالك والقطاعات للتصدي لكل التجاوزات بالرغم من محدودة الإمكانيات وهناك عمل يومي مشترك مع المصالح الأمنية لمراقبة الأسواق والمحلات والمخازن وحركية نقل السلع عبر الطرقات ويتم يوميا إحباط العديد من العمليات الاحتكارية واتخاذ الإجراءات الردعية ضد مرتكبيها.

في سنة 2023 مثلا تم رفع أكثر من 87 ألف مخالفة بعد تنفيذ حوالي589 ألف زيارة تفقد منها 30 ألف و845 مخالفة في التجاوزات السعرية والاحتكارية وكذلك رفع ألف و878 في التلاعب بالمواد المدعمة مع حجز أكثر من 20 ألف طن من المواد الفلاحية والغذائية الأساسية و462 ألف لتر زيت و202 ألف لتر حليب و2 مليون لتر مياه معدنية و546 ألف علبة معجون طماطم و3356 طن مواد علفية.

في سنة 2024، يعني مازلنا في عنوان شهر جانفي وجزء من فيفري تم رفع 10 آلاف و329 مخالفة منها 3 آلاف و526 مخالفة في التجاوزات السعرية والاحتكارية وحجز أكثر من 300 طن من المنتوجات الأساسية و54 ألف علبة مصبرات و2196 لتر زيت و14 ألف لتر حليب و325 طن مواد علفية.

أثار كذلك أحد السادة النواب سؤالا حول المنطقة التجارية الحرة بن قردان وقد تمّ عرض الملف الخاص بهذه المنطقة على لجنة التخصيص وتمت الموافقة على مساهمة ديوان التجارة في هذه المنطقة وسيتمّ في الغد إن شاء الله عقد الجلسة التأسيسية للشركة التي ستتولى التصرف في منطقة التجارة الحرة بن قردان، يعني غدا لدى متابعة صفحة وزارة التجارة ستجدون الإعلان عن الجلسة التأسيسية للشركة التي ستقوم بالتصرف في المنطقة التجارية الحرة بن قردان وتقريبا اكتملت أعمال التهيئة الخارجية بها.

وفي نفس اليوم سنستقبل وفدا رفيع المستوى من الصندوق السعودي للتنمية للاطلاع على هذا المشروع ويمكنهم المساهمة إما في رأس المال أو تهيئة هذه المنطقة التجارية وسيكون لها دور كبير في تنمية المنطقة والحدّ من التجارة الموازية. فالغاية من هذه المناطق التجارية الحرة هو استيعاب التجارة الموازية وتأطيرها. سنبدأ بن قردان ثم نكمل بقية المناطق.

هناك سؤال طرح بخصوص موضوع شاحنات "ISUZU" في الحقيقة لم تصل لوزارة التجارة أيّة تشكيات حول هذا الموضوع لكن ستتم معالجة الملف طبق الصلاحيات المخولة لوزارة التجارة.

وأرجو من السيد النائب إن توفرت لديك مؤيدات يمكن أن تمدنا بها وسنتابع الموضوع باعتبار أن وزارة التجارة انطلقت في اتخاذ إجراءات لتعليق الزيادات في أسعار السيارات وانطلقنا في دراسة قطاعية للتدقيق في هوامش الربح والأسعار لهذا القطاع وهو محل متابعة وبالتالي نتمنى منكم مدنا بالملف فمن المهمّ التثبت فيه.

فقط كلمة حول موضوع الأسعار، لدى الوزارة خطة كاملة لمواصلة التحكم في الأسعار والتقليص في نسبة التضخم وجميعكم تعلمون أن نسبة التضخم في شهر مارس 2023 بلغت 10،4 والآن أصبحت 7،8 بالتالي لا يمكن أن نقول أن وزارة التجارة لا تبذل مجهودا للمساهمة في التقليص من نسبة التضخم، قمنا بتجميد الأسعار وبضبط هوامش الربح ولم نجمد الأسعار على طول المدى لأن علينا تحديد الأسعار القصوى ومجهود الوزارة بطبيعة الحال متواصل للحد من التقلص في نسبة التضخم على مدار السنة. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا للسيدة الوزيرة على كل هذه البيانات والإفادات القيمة، من الأكيد ستكون لنا لقاءات في المستقبل معكم ومع إطارات الوزارة وخاصة ما نريده هو معرفة استراتيجية الوزارة وذلك ضمن يوم دراسي بالأكاديمية البرلمانية.

يعني نعقد يوما دراسيا في الأكاديمية ويقوم السادة كوادر الوزارة بإفادتنا برؤيتهم فمن المهمّ بالنسبة إلينا كمجلس نواب الشعب أن نكون على تواصل مع الوظيفة التنفيذية ومع منتخبينا لأن منتخبينا بحاجة للإيضاحات وبحاجة للطمأنة وزرع الأمل في المستقبل وهذا دور النائب.

عندما يستمع السادة أعضاء الحكومة لتدخلات السادة النواب فهؤلاء السادة يعبرون عن ضمير المجتمع ويفيدونكم في الخيارات التي من شأنها أن تحقق النجاح للوظيفة التنفيذية.

كل ما نتمناه هو أن كل المكونات التي تسيّر الدولة تعمل جنبا إلى جنب لتحقيق المصلحة العليا للوطن.

أتوجه لكم وللفريق المصاحب لكم بكل تحيات التقدير والاعتبار والآن نمر إلى التصويت للانتقال الى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

114 موافقون دون احتفاظ ورافض وحيد. تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة الفصول ونحيل الكلمة لجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 عضوا.

الكلمة للسيدة مقررة اللجنة.

**السيدة المقررة**

**مشروع قانون أساسي**

**يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي الكوميسا بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا بالجمهورية التونسية**

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون دون احتفاظ ورافض وحيد. تمت المصادقة على العنوان ونمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة والكلمة للجنة.

**السيدة المقررة**

ورد علينا

**فصل وحيد**

تتم الموافقة على اتفاقية الإستضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة بالشرق والجنوب الإفريقي الكوميسا بشأن استضافة جميع الاجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا بالجمهورية التونسية الملحقة بهذا القانون الأساسي والموقعة من قبل منظمة السوق المشتركة بتاريخ 19 ماي 2023 ومن قبل حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 19 جوان 2023.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

110 موافقون مع محتفظ وحيد ورافض وحيد. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون دون احتفاظ ورافض وحيد وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي الكوميسا بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل بأنشطة الكوميسا بالجمهورية التونسية عدد 47 لسنة 2023.

شكرا جزيلا لكافة الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة،

الشكر موصول للسيدة كلثوم بن رجب حرم القزّاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها.

## توجيه سؤال شفاهي
## إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

ننتقل إلى النقطة الموالية بجدول أعمالنا والمتعلقة بتوجيه سؤال شفاهي للنائب المحترم السيد ياسين مامي إلى السيدة وزيرة التجارة والتنمية والصادرات وذلك عملا بأحكام الفصل 130 من نظامنا الداخلي.

يتولى السيد النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق وعلى الحكومة تقديم الجواب في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. للنائب فقط الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

## طرح السؤال الشفاهي
## من قبل السيد ياسين مامي

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة إذن إلى الزميل المحترم السيد ياسين مامي وله عشر دقائق على أقصى تقدير تفضل لك الكلمة.

**السيد ياسين مامي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق،

طبعا في إطار الدور الرقابي المكفول بالدستور لنا الحق في الأسئلة الكتابية والأسئلة الشفاهية كنت قد تقدمت بهذا السؤال منذ أشهر لكن الظروف شاءت طرحه اليوم لكن تحديدا كنت قد تقدمت بالسؤال في فصل الصيف لكنه صالح لكل زمان ومكان خاصة ونحن اليوم على أبواب شهر رمضان المبارك.

ويتعلق السؤال أساسا بتزويد الأسواق عامة بالمواد الأساسية الاستهلاكية في ظل الطلب الاستثنائي.

تعتبر وزارة التجارة اليوم السيدة الوزيرة القلب النابض للاقتصاد التونسي، إذا لم يتمكن القلب من إيصال الدم بواسطة الأوعية الدموية لبقية أعضاء الجسم يصاب بالشلل نفس الحال بالنسبة الى وزارة التجارة وهنا سأتحدث عن توفير المواد وتزويد السوق من خلال مقاومة الاحتكار والمضاربة.

تقوم الوزارة اليوم بالمراقبة البعدية ما معناه؟ يعني وزارة التجارة في كل مرة ولمراقبة الاحتكار تقوم بمحاصرة مخازن السلع ولكن لكي تصل السلع الى المخازن هناك مسالك توزيع وهناك أقلية هي التي تحتكر الحق في التوزيع ومن هنا تبدأ محاربة الاحتكار والمضاربة غير القانونية.

ثم عندما نتحدث عن تزويد الأسواق ونحن على أبواب شهر رمضان وسيليه فصل الصيف، ماهي وضعية المخزونات الاستراتيجية السيدة الوزيرة بخصوص الحليب والبيض والأرز؟

وهذا يأخذنا إلى موضوع يخص السياسة الاتصالية للوزارة فالاحتكار السيدة الوزيرة ليس فقط في المواد وإنما في بعض الأحيان في المعلومة داخل الوزارة فهي غائبة في عديد الأحيان.

نحن نعيش على وقع أزمة اقتصادية واجتماعية والدليل أن سياستنا هي سياسة أزمة وكل الإجراءات المتخذة في إطار التعامل مع الأزمة.

يمكننا القول أن الحكومة اليوم غير مسؤولة عن هذه الأزمة لكن الحكومة اليوم مسؤولة على إيجاد حل وحلول لهذه الأزمة.

لذا أرى أنّه ليس من دور وزارة التجارة في كل مرة إن كان في شهر رمضان أو في فصل الصيف أن تخرج للقول بانعدام الأزمة ثم يفاجئ المواطن بالطوابير وبندرة المواد والسلع بالأسواق وتقول الوزارة أن ندرة المواد نتيجة لهفة المواطنين.

ماهي الخطة لكي لا تتكرر هذه الوضعية؟ تقوم السياسة الاتصالية السيدة الوزيرة عند الأزمات على ثلاث محاور أساسية وهي الشفافية في خصوص المخازن الاستراتيجية والصراحة فيما يخص وضعية الأسواق والبيداغوجية في استباق ندرة المواد وإقناع المواطن بترشيد الاستهلاك.

مرة أخرى قبل أن تحلّ الأزمة ليس عندما يقف المواطن في الطوابير نقول عندها أنه من جرّاء لهفته.

يمكن أن نتحدث أيضا عن القدرة الشرائية للمواطن، في شهر رمضان ترفع الأعمال إلى الله ونحن في تونس في شهر رمضان ترتفع الأسعار خاصة عندما نتبيّن سعر السميد اليوم فهو في حدود 390 دينار يعني يساوي ثماني كيلوغرام من اللحوم وهذا يحيلنا إلى موضوع مسألة تسعير المواد النهائية بغضّ النظر عن المدخلات.

نأخذ مثالا البيض السيدة الوزيرة، قامت وزارة التجارة بتسعير سعر البيض قبل تسعير العلف سابقا ثم قمنا بتسعير سعر البيض والعلف دون الحديث والتنصيص عن شروط جودة العلف ما معنى هذا؟ إلى ماذا سيؤدي؟

في السابق لإنتاج 10 آلاف بيضة لابد من توفر 1 طن من العلف واليوم في ظل غياب جودة العلف لكي ننتج 10 آلاف بيضة يجب من توفر طن ونصف علف في ظل غياب الجودة.

يعني لم تنخفض مصاريف الفلاح وهذا يؤدي في عديد الأحيان إلى هجرة الفلاح للميدان وهذا يخلق ندرة المواد الأساسية.

نأخذ مثالا آخر عن التفاح السيدة الوزيرة، قامت الدولة بتسعير التفاح بخمس دنانير دون تغيير سعر التخزين ولا دواء الأسمدة وكل هذا يدخل في تركيبة كلفة التفاح إذن الميدان لم يعد مربحا ممّا يحدّ ببعض الفلاحين الى هجر الميدان.

هناك ثلاث أنواع تفاح هناك تفاح صغير سعره ثلاثة دنانير وتفاح أكبر حجما يمكن أن يصل سعره إلى ثمانية دنانير في هذه الوضعية يمكن أن تجد التفاح الذي يكون سعره بثلاث دنانير يباع على خمسة دنانير وهنا في ظل غياب الجودة.

للمحافظة أيضا على القدرة الشرائية للمواطن لابد من المحافظة على النسيج الاقتصادي المشكل أن من كان سعره دينار التسعيرة كانت بغض النظر عن ربح الفلاح أو التاجر والصناعي وهكذا سنقضي السيدة الوزيرة على الفاعلين الاقتصاديين الصغار والمتوسطين ما عدى المجموعات الكبيرة التي خلفها البنوك وقوة المال وهذا يعني أن الوزارة بطريقة مباشرة وغير مباشرة تخلق "المونوبول".

السيدة وزيرة التجارة، من يرغب تغيير المنظومة عليه بتغيير القوانين والتشريعات، الوزارة متهمة من قبل بعض الفاعلين الإقتصاديين والمجتمع المدني أنها وزارة ريع أي وزارة الكيل بمكيالين، فإذا أرادت الحكومة الحالية أن تكون حكومة إصلاح وإذا أرادت أن تكون وزارة التجارة وزارة قادرة على إرساء إصلاحات في الوزارة عليها ببعث رسائل إيجابية في ثلاث محاور حسب رأيي:

أولا، مسألة نظام الحصص والتراخيص تكون قائمة على الإنصاف والتراخيص في توريد وتصدير والتوزيع لا يجب أن يكون هدفها اقصائيا للراغبين في المبادرة وحمائيا لأقلية معينة.

ثانيا، تنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 بما يواكب رؤية السيد رئيس الجمهورية في التصدي "للكرتلات".

ثالثا، تنقيح القانون الأساسي لمجلس المنافسة لإعطائه الصلاحيات اللازمة لمقاومة الاقتصاد الريعي.

السيدة وزيرة التجارة، أخذت الوزارة تعهدات مع الشعب التونسي فيما يخص الرقمنة ونحن نعرف أن الرقمنة هي الحل الأمثل للرقابة ومحاربة الفساد، نريد معرفة نسبة امتلاء المخازن اليوم بحسب منظومة الرقمنة وأيضا منظومة رقمنة مخازن التوزيع، منظومة رقمنة مراقبة الأسعار.

كل هذه المنظومات على حسب علمي لم تصل إلى نسبة مائة بالمائة من إرسائها والمشكل أن عملية إرسائها صاحبت إجراءات ردعية فوق المعقول صعّبت تفاعل الفاعلين الاقتصاديين معها.

في موضوع أخير أيضا السيدة الوزيرة بخصوص إجراءات الرقابة الاقتصادية المتخذة للحدّ من ظواهر البيع المشروط وخاصة اختلاف الأسعار من تاجر إلى آخر مثلا بما أنني نائب عن معتمدية الحمامات ففي هذه الولاية يرتفع سعر الفلفل والطماطم حيث يباع بسعر عادي في أي منطقة أخرى بينما يكون السعر مختلفا كثيرا في مدينة الحمامات وخاصة أننا اليوم على أبواب شهر رمضان وفصل الصيف فلابد من مزيد اليقظة والرقابة على هذا الموضوع، وشكرا السيدة الوزيرة.

## جواب السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة كلثوم بن رجب حرم القزّاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

### السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب،

في الحقيقة السؤال يختلف عن السؤال الشفاهي الذي ورد على الوزارة لكن لا بأس في ذلك مثلما قلت سؤالك صالح لكل زمان ومكان وسؤال السيد النائب طرح في شهر جويلية وكان يرتكز على تزويد القطاع السياحي.

يعني حتى إجابة الوزارة كانت على أساس تزويد القطاع السياحي والإجراءات التي تم اتخاذها باعتبار أنه تم التنسيق مع وزارة السياحة وتم إحداث فريق مركزي وقارّ على مستوى هذه الوزارة متكون من ممثلين عن وزارة التجارة والسياحة والجامعة التونسية للنزل ووزارة الفلاحة وتم على المستوى الجهوي تكوين فرق جهوية للتنسيق ولحل إشكاليات التزود بالنسبة الى المؤسسات السياحية لإنجاح الموسم السياحي إذن الإجابة كانت حول هذا السؤال ولكن لا يوجد إشكال.

قمنا هذه السنة بإتباع نفس التمشي فيما يتعلق بالاستعداد للموسم السياحي الذي سينطلق من شهر أفريل وانعقدت جلسة مع السيد وزير السياحة لتكوين الفرق ومتابعة تزويد المؤسسات السياحية وضبط الإجراءات لضمان نجاح الموسم السياحي.

ذكر السيد النائب الرقمنة وأنا معك في أن الحل يكمن في إنجاز الرقمنة للتحكم في مسالك التوزيع وكذلك للتحكم في الأسعار.

تتبع وزارة التجارة الرقمنة باعتبار أن مرسوم مسالك التوزيع المرسوم عدد 47 لسنة 2022 نص على نصوص تطبيقية قرارات مشتركة بين وزير التجارة ووزير الفلاحة ووزير تكنولوجيات الاتصال باعتبار أن هذه القرارات ستضمن إتمام رقمنة المنظومات ومسالك التوزيع.

وتم إعداد مشاريع هذه القرارات ووجهناها للوزارات المعنية ونحن بانتظار ملاحظاتهم لتنفيذ هذه الخطة لكن وزارة التجارة لديها تطبيقة تتعلق مثلا بالمخازن أو التطبيقة المتعلقة بالتصرف في المخابز، بلغت منظومة رقمنة المخابز وتجار الجملة وتجار التفصيل أشواطا متقدمة وانطلقت فيه الوزارة منذ مدة وتواصل توفيره بالتنسيق مع وزارة تكنولوجيات الاتصال.

مثلما قلنا لدينا منظومة مشتقات الحبوب التي توسعت من مطاحن ومخابز عند انطلاقها إلى محلات الخبز غير المصنف وتجار الجملة وتعممت كذلك من الفارينة المدعمة إلى السميد والفارينة الرفيعة والعجين الغذائي.

مثلما قلت كذلك منظومة المخازن مسجل بها حاليا 775 مخزنا ومنظومة الزيت المدعم تم إدماج ديوان الزيت فيها وكذلك منظومة مواد ديوان التجارة تم توسيعها أيضا إلى مختلف المواد.

ولنجاح الرقمنة لابد من توفير المعلومة لمصالح وزارة التجارة وفي هذا الإطار تم مؤخرا إصدار قرار عن السيدة وزيرة المالية ينص على المعلومات التي ستقدمها الإدارة العامة للأداءات لوزارة التجارة تتمثل خاصة في المطالبين بالأداء المتمتعين "بالباتيندا" فيها أرقام معاملاتهم وعديد المعطيات التي ستجعل لعملية المتابعة ولعملية الرقمنة معنى.

فتجار المجلة يصرحون بالمعطيات لوزارة التجارة لكن تجار التفصيل لا معطيات لنا بخصوصهم بالتالي القرار الذي صدر عن وزارة المالية سيجعل الحلقة الأخيرة تكتمل وبذلك يكون كافة المسلك مراقب ولدينا معطيات حوله كأعوان مراقبة.

بالنسبة الى من يقولون عن وزارة التجارة أنها وزارة ريع، صحيح هناك مشكل الرخص وهناك مشكل كراسات شروط ونحن في الحقيقة قمنا بتكوين لجنة وقمنا بجرد كراسات الشروط في السابق كان إما ترخيصا أو كراس شروط على أساس أن كراس الشروط أسهل من الترخيص وأسهل للتعامل الاقتصادي لكن تبين بالكاشف أن هناك كراسات شروط لا تتماشى مع واقعنا فقمنا بتكوين لجنة وقمنا بجرد كراسات الشروط وسنشرك جميع المهن لمعرفة ما سنحذفه وما سنبقي عليه.

نفس الشيء بالنسبة إلى القانون عدد 36 لسنة 2015 وكذلك مجلس المنافسة لدينا مقترات لتنقيحه وسنعرضه عليكم في القريب العاجل.

مثلما تعلمون مجلس المنافسة كان معطلا واكتملت تركيبته بتسمية رئيس مجلس المنافسة وبتسمية المساعد الأول لرئيس مجلس المنافسة ويقوم بعمل كبير وقريبا ستسمعون عنه أخبارا سارة وسيكون لقراراته تأثير في عديد المجالات وهذا وعد مني ننتظر منكم محاسبتي عليه. شكرا سيدي الرئيس.

**تعقيب السيد النائب**

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة للسيد ياسين مامي للتعقيب.

**السيد ياسين مامي**

شكرا، صحيح السيدة الوزيرة تقدمت بالسؤال في شهر جويلية ومن ثلاثة أسئلة قلت أن هناك سؤالين تحدثت عن السوق وتزويد الأسواق ومثلما قلت هذا صالح لكل الأزمنة.

السؤال الذي حاولنا تجاوزه لأن لا جدوى في الحديث عنه اليوم خاصة عندما رأينا صعوبة برمجة الأسئلة الشفاهية فقمنا باستغلال هذه الفرصة لطرح هذه الأسئلة وفي الحقيقة لا أظن أن عضوا في الحكومة وهي تعمل ليلا نهارا وتحتاج لعديد التحضيرات المسبقة للجواب على هذه الأسئلة.

أعرف أننا تقدمنا السيدة الوزيرة بخصوص الرقمنة وهذا محمود لكننا انتظرنا أرقاما دقيقة ونسبا مئوية حول استكمال هذه المشاريع وتحدثت السيدة الوزيرة عن مشتقات الحبوب أريد أن أذكرك أن المطاحن والمخابز ما زال بهم نظام حصص غير متكافئة وتخلق وضعيات ريع.

السيدة الوزيرة في الخلاصة نحن نريد أن تحارب وزارة التجارة الريع ولا تخلقه وتضمن للمستهلك بضائعا تساوي قدرته الشرائية وتضمن للفاعل الاقتصادي هوامش ربح يمكنه العيش بها. وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا.

نشكر جميع الزملاء والزميلات، ونشكر السيدة كلثوم بن رجب حرم القزّاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها متمنيا لهم السداد والتوفيق لمهامهم.

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لتوديع السيدة الوزيرة ثم نستأنفها للإعلام بقرار مكتب المجلس المتعلق بالتعيين في الاتحادات البرلمانية والإقليمية الدولية.

(كانت الساعة التاسعة وخمس وعشرين دقيقة ليلا)

## استئناف الجلسة
## والإعلام عن قائمة من يمثل المجلس
## في الهيئات الاقليمية والدولية

(كانت الساعة التاسعة وثلاثين دقيقة ليلا)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

السيدات والسادة الزملاء الأعزاء،

نستأنف جلستنا، تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 15 فيفري 2024 المتعلق باعتماد القائمات الاسمية للعضوية القارة بالاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية التي عاينها بتاريخ 22 جانفي 2024 وعدم قبول أي طلب تغيير لاحقا وعملا بأحكام الفصل 138 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الثانية منه نعلن الجلسة العامة بما يلي:

**قائمة أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة تونس الاتحاد الأوروبي (المدة النيابية 2023-2027)**

السيد حمادي الغيلاني

السيد باديس بلحاج علي

السيد حسن بوسامة

السيد صابر الجلاصي

السيد كمال الفراح

السيدة ألفة المرواني

السيد محمد علي فنيرة

السيد علي زغدود

السيد مختار عبد المولى

السيد الطاهر بن منصور

السيدة ضحى السالمي

السيد رياض جعيدان

السيد فوزي دعاس

**قائمة أعضاء المجموعة التونسية لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي (المدة النيابية 2023-2027)**

**كتلة صوت الجمهورية**

السيد حاتم لباوي

السيد عبد العزيز الشعباني

السيد عماد الدين السديري

السيد محسن الهرمي

السيد الناصر الشنوفي

السيد نزار الصديق

**كتلة الأحرار**

السيد إلياس بوكوشة

السيد حسن الجربوعي

السيد عمر بن عمر

السيدة هالة جاب الله

**كتلة الأمانة والعمل**

السيد سامي التوجاني

السيدة سنية بن مبروك

السيد صالح المباركي

السيد عبد الستار الزارعي

**الكتلة الوطنية المستقلة**

السيد أنور المرزوقي

السيد عماد أولاد جبريل

السيد محمد بن سعيد

السيد معز الرياحي

**كتلة لينتصر الشعب**

السيد نوري الجريدي

السيد عادل بوسالمي

السيد رؤوف الفقيري

السيد محمد الماجدي

**كتلة الخط الوطني السيادي**

السيدة بثينة الغانمي

السيد بوبكر بن يحيى

السيد ثامر مزهود

السيد مسعود قريرة

**غير المنتمين إلى كتل**

السيدة أسماء الدرويش

السيد رشدي الرويسي

السيدة ريم الصغير

السيدة زينة جيب الله

## رفع الجلسة

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة والله ولي التوفيق. رفعت الجلسة.

(كانت الساعة التاسعة وخمس وثلاثين دقيقة ليلا)

## II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد **وزير النقل** وتلقوا الإجابة عنها يوم 7 فيفري 2024:

أحمد سعيداني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 ديسمبر 2023 و14 جانفي 2024، مسعود قريرة بتاريخ 18 جانفي 2024، أيمن البوغديري بتاريخ 7 ديسمبر 2023، حسن جربوعي بتاريخ 25 جانفي 2024، عبد السلام الدحماني بتاريخ 30 نوفمبر 2023، عبد القادر عمار بتاريخ 26 ديسمبر 2023، عصام البحري جابري بتاريخ 22 ديسمبر 2023، عصام البحري جابري بتاريخ 22 ديسمبر 2023، عواطف الشنيتي بتاريخ 16 جانفي 2024، لطفي الهمامي بتاريخ 29 ديسمبر 2023، محمد أمين المباركي بتاريخ 27 ديسمبر 2023، محمد بن حسين بتاريخ 15 جانفي 2024، مراد الخزامي بتاريخ 8 ديسمبر 2023، مريم الشريف بتاريخ 23 نوفمبر 2023، نبيه ثابت(2 أسئلة كتابية) بتاريخ 23 و25 جانفي 2024، نجلاء اللحياني بتاريخ 21 نوفمبر 2023، نزار الصديق(2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 ديسمبر 2023 و25 جانفي 2024، نور الهدى السبائطي بتاريخ 25 جانفي 2024 وغسان يامون باديس بالحاج علي بتاريخ 9 جانفي 2024.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد **وزير الصحة** وتلقوا الإجابة عنها يوم 14 فيفري 2024:

فخر الدين فضلون بتاريخ 16 جانفي 2024، عبد الرزاق عويدات (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 9 جانفي 2024، حسن جربوعي 9 جانفي 2024.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة **وزيرة التجهيز والاسكان** وتلقوا الإجابة عنها:

رمزي الشتوي بتاريخ 28 نوفمبر 2023، ظافر صغيري بتاريخ 4 جانفي 2024، محمد بن حسين بتاريخ 1 ديسمبر 2023، أحمد سعيداني بتاريخ 26 ديسمبر 2023، ريم المعشاوي بتاريخ 4 جانفي 2024، مراد الخزامي بتاريخ 15 ديسمبر 2023، محمد الهادي العلاني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 28 ديسمبر 2023 و24 جانفي 2024، عواطف الشنيتي بتاريخ 30 جانفي 2024، أحمد بنور بتاريخ 15 جانفي 2024، عبد الجليل الهاني بتاريخ 17 جانفي 2024، عبد السلام الدحماني بتاريخ 30 نوفمبر 2023.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها:

أحمد سعيداني (14 سؤالا كتابيا)، سامي طوجاني بتاريخ 25 ديسمبر 2023، حسن جربوعي بتاريخ 7 ديسمبر 2023، عصام شوشان بتاريخ 1 ديسمبر 2023، محمود العامري بتاريخ 20 نوفمبر 2023، وليد الحاجي بتاريخ 24 نوفمبر 2023، المختار عبد المولى بتاريخ 10 نوفمبر 2023، محمد الهادي العلاني بتاريخ 8 ديسمبر 2023، عواطف الشنيتي بتاريخ 25 جانفي 2024، عمر بن عمر بتاريخ 16 جانفي 2024، ريم المعشاوي بتاريخ 31 جانفي 2024، عبد العزيز شعباني بتاريخ 1 جانفي 2024، محمد أمين الورغي بتاريخ 15 جانفي 2024.

وأخيرا تقدم كل من السيدة النائبة نور الهدى السبائطي بتاريخ 24 جانفي 2024 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وتلقت الإجابة يوم 14 فيفري 2024.

**السؤال الكتابي الأول**

**أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع** :سؤال كتابي لوزير النقل بخصوص الفساد الذي نخر وينخر شركة الخطوط التونسية

**سيدي الوزير،**

في إطار قيامنا بدورنا الرقابي نرجو منكم مدنا بجواب بخصوص المسائل التالية :

1/ قائمة في الأعوان الملحقين بممثليات شركة الخطوط التونسية بالخارج مع التنصيص على الاجور والامتيازات التي ينتفعون بها وطريقة اختيارهم .

2/ هل فتحتم تحقيقا بخصوص المعلومات التي مفادها انه تم منح ترقيات بطريقة غير قانونية ودون توفر الشروط لبعض الاعوان وقد ساهم ذلك في استنزاف موارد الشركة؟

3/هل فتحتم تحقيقا في مئات الاعوان الذين تم انتدابهم في ظروف فاسدة على أساس شهائد مهنية وعلمية مزورة، علما ان هذه المسالة تم التطرق اليها بوسائل الإعلام؟

4/ ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها ضد الاف الاعوان الذين لا يعملون ولا يحضرون بأماكن عملهم علما ان البعض منهم سافر للعمل بالخارج مثلما هو الشأن بالنسبة للعون العامل بمطار جربة الذي يعمل بفرنسا ويتغيب طيلة اشهر وكذلك عن عون امرأة بنفس المطار تسافر بانتظام واثناء اوقات العمل لتوريد الملابس من تركيا وعند التبليغ عن ذلك تم الشروع في ايقاف المبلغ عن ذاك الفساد عن العمل؟

5/ ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص جرائم الفساد التي تم تعدادها بتقرير دائرة المحاسبات عدد 31 لسنة 2018 كالساعات الزائدة التي تم قبضها دون وجه حق والاجور التي تم صرفها لطيارين يعملون بشركات طيران بالخارج وغير ذلك من الجرائم؟

6/ما هي الاجراءات المتخذة ضد المتحيل الفرنسي الذي كون بالشراكة مع بلحسن الطرابلسي شركة التموين Tunisie Catering من معدات وتجهيزات شركة الخطوط التونسية؟

7 / ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص الاعوان الذين هم في وضعية الحاق بغاية التمعش وقبض اجور مضخمة والذين لا تحتاج الشركة لخدماتهم؟

8/ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص العقود المبرمة في ظروف فاسدة مع المتقاعدين من الأحباب والأصحاب الذين لا تحتاج الشركة لخدماتهم؟

9/قائمة في الأشخاص الذين تم تمكينهم من السفر مجانا على متن الخطوط التونسية وذلك ابتداء من سنة 2011.

10/ هل فتحتم تحقيقا بخصوص العقود المشبوهة الفاسدة المتعلقة بالمناولة في الوقت الذي نجد فيه آلاف العمال دون عمل وكذلك بخصوص اصحاب السوابق الذين تم انتدابهم في ظروف فاسدة وبمقابل؟

11/ما هو مال ملف الأعوان الذين خفضوا بمقابل وفي ظروف فاسدة في وزن البضائع المصدرة من قبل شركة WFF وفي هذا الاطار نرجو مدنا بنسخة من تقرير التفقد المتعلق بذاك الملف؟

في انتظار جوابكم تقبلوا، سيدتي الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع**:الإجابة على سؤال كتابي

**المرجع**: -مراسلتكم عدد 0000133050-3000-26-2024 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 125-15-2024 بتاريخ 31 جانفي 2024.

- مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 286-2100-15-2024 بتاريخ 31جانفي 2024 المتعلقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024.

**المصاحيب**:- بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني، إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني عن دائرة ماطر -أوتيك |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 0000133-3000-26-2024 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 125-15-2024 بتاريخ 17 جانفي 2024. |
| **نصّ السؤال** | بخصوص شركة الخطوط التونسية نرجو منكم مدنا بجواب بخصوص المسائل التالية :<br>1/ قائمة في الأعوان الملحقين بممثليات شركة الخطوط التونسية بالخارج مع التنصيص على الاجور والامتيازات التي ينتفعون بها وطريقة اختيارهم .<br>2/ هل فتحتم تحقيقا بخصوص المعلومات التي **مفادها انه** تم منح ترقيات بطريقة غير قانونية ودون توفر الشروط لبعض الاعوان وقد ساهم ذلك في استنزاف موارد الشركة؟<br>3/هل فتحتم تحقيقا في مئات الاعوان الذين تم انتدابهم في ظروف فاسدة على أساس شهائد مهنية وعلمية مزورة، علما ان هذه المسالة تم التطرق اليها بوسائل الإعلام؟<br>4/ ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها ضد الاف الاعوان الذين لا يعملون ولا يحضرون بأماكن عملهم علما ان البعض منهم سافر للعمل بالخارج مثلما هو الشأن بالنسبة للعون العامل بمطار جربة الذي يعمل بفرنسا ويتغيب طيلة اشهر وكذلك عن عون امرأة بنفس المطار تسافر بانتظام واثناء اوقات العمل لتوريد الملابس من |

| | |
|---|---|
| | تركيا وعند التبليغ عن ذلك تم الشروع في ايقاف المبلغ عن ذاك الفساد عن العمل؟<br>5/ ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص جرائم الفساد التي تم تعدادها بتقرير دائرة المحاسبات عدد 31 لسنة 2018 كالساعات الزائدة التي تم قبضها دون وجه حق والاجور التي تم صرفها لطيارين يعملون بشركات طيران بالخارج وغير ذلك من الجرائم؟<br>6/ما هي الاجراءات المتخذة ضد المتحيل الفرنسي الذي كون بالشراكة مع بلحسن الطرابلسي شركة التموين Tunisie Cateringمن معدات وتجهيزات شركة الخطوط التونسية؟<br>7 / ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص الاعوان الذين هم في وضعية الحاق بغاية التمعش وقبض اجور مضخمة والذين لا تحتاج الشركة لخدماتهم؟<br>8/ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص العقود المبرمة في ظروف فاسدة مع المتقاعدين من الأحباب والأصحاب الذين لا تحتاج الشركة لخدماتهم؟<br>9/قائمة في الأشخاص الذين تم تمكينهم من السفر مجانا على متن الخطوط التونسية وذلك ابتداء من سنة 2011.<br>10/ هل فتحتم تحقيقا بخصوص العقود المشبوهة الفاسدة المتعلقة بالمناولة في الوقت الذي نجد فيه آلاف العمال دون عمل وكذلك بخصوص اصحاب السوابق الذين تم انتدابهم في ظروف فاسدة وبمقابل؟<br>11/ما هو مال ملف الأعوان الذين خفضوا بمقابل وفي ظروف فاسدة في وزن البضائع المصدرة من قبل شركة WFFوفي هذا الاطار نرجو مدنا بنسخة من تقرير التفقد المتعلق بذاك الملف؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني، عن دائرة ماطر- أوتيك، فيما يخص شركة الخطوط التونسية، يشرّفنا بإفادتكم بما يلي :

1-تجدون صحبة هذا قائمة الأعوان الملحقين حاليا بالخارج، ويتم التعيين في تمثيليات شركة الخطوط التونسية بالخارج عن طريق التناظر ويتقاضون أجورا طبقا لمقتضيات النّظام الأساسي للأعوان المصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 2743 لسنة 1999 المؤرخ في 06 ديسمبر1999 .

2-تخضع الترقيات في شركة الخطوط التونسية إلى الإجراءات والمقتضيات المنصوص عليها بالنّظام الأساسي وبعد مصادقة اللجان الإدارية المتناصفة ، ولا وجود لترقيات تمت خارج هذا الإطار .

3-قامت شركة الخطوط التونسية بفتح تحقيق في الغرض، وقد أسفر على وجود حالتين فقط تم اتخاذ الإجراءات القانونية في شأنهما ، علما وأنّ المصالح المعنية برئاسة الحكومة تقوم حاليا بعملية تدقيق شاملة في هذه المسألة .

4-وجود آلاف الأعوان الذين لا يعملون ولا يحضرون بأماكن عملهم، موضوع غير صحيح باعتبار وأنّ عمليّة تسجيل الحضور تتم باستعمال آلات معدّة للغرض عن طريق" البصمة "ومرتبطة مباشرة بالمنظومة المعلوماتية للأجور، حيث يتم الاقتطاع الآلي مباشرة من الأجور بالنسبة للغيابات غير الشرعية، كما يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية وفقا للتراتيب الجاري بها العمل عن كلّ غياب تجاوز مدته القانونية وعن كل غياب غير مبرر .

5-بخصوص الإجراءات التي تم اتخاذها تبعا لما ورد في تقرير دائرة المحاسبات فيما يتعلّق بالساعات الإضافية للطيارين التي تم صرفها، فإنّ ما تم تسجيله من ارتفاع في الساعات الإضافية لبعض الطيارين في تلك الفترة كان بسبب استعمالهم فيما بينهم بشكل مشط للإجراء المتعلق بالاتفاقات الثنائية، وهو إجراء جاري به العمل في أغلب شركات الطيران .وقد قامت شركة الخطوط التونسية باتخاذ الإجراءات التي تمكّن من الحدّ إلى لجوء الطيارين إلى هذا الإجراء دون المساس من مصالح الشركة في تأمين برنامج الرّحلات أما بخصوص عمل بعض الطيارين في شركات أجنبية، فلم يثبت ذلك لدى مصالح شركة الخطوط التونسية .

6-بخصوص التساؤل عن الإجراءات المتخذة بخصوص شركة تونس للتموين، فإنّ المدعو بلحسن الطرابلسي لا يمتلك أسهما بهذه الشركة خلافا لإفادتكم .

7-بخصوص تأجير الأعوان الملحقين لدى شركة الخطوط التونسية يتمّ تأجيرهم طبقا لنظام تأجير أعوان الشركة المنصوص عليه بالنظام الأساسي، ولا وجود لتأجير يتمّ خارج هذا الإطار. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الإلحاق يتم بمقتضى قرار يتم التأشير عليه برئاسة الحكومة وفقا للتّراتيب الجاري بها العمل وبناء على وثيقة شرح أسباب الإلحاق .

8-لم تبرم شركة الخطوط التونسية أي عقد مع أعوان متقاعدين .

9-لا تمنح شركة الخطوط التونسية تذاكر سفر بصفة مجانية أو بتعريفة منخفضة إلا استثنائيا ولهياكل معيّنة وفقا للتّراتيب الجاري بها العمل .

10-لا وجود لعقود مشبوهة أبرمتها شركة الخطوط التونسية تتعلّق بالمناولة، وأبرمت عقدا وحيدا مع شركة الاتصالية - في مجال الحراسة ، وهي شركة ذات مساهمات عمومية .

11-لا توجد معاملات تجارية لشركة الخطوط التونسية مع شركة بهذا الاسم .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم

# PERSONNEL AFFECTE A L'ETRANGER (PTE) en poste au 31/01/2024

**Situation Mois de Janvier 2024**

| Pays | REGION | MLE | NOMS ET PRENOMS | Fonction |
|---|---|---|---|---|
| Angleterre | Londres | 10160 | MHIRI IMED | REPRESENTANT |
| France | Marseille | 09306 | YOUNSI HABIB | CHEF D'ESCALE |
| Espagne | Madrid | 7676 | Riadh FARHAT | REPRESENTANT |
| France | Paris | 08915 | SABBEGH ZOUHEIR | CHEF D'AGENCE |
| Sénégal | Dakar | 14893 | BEN ARFA JIHENE | REPRESENTANTE/NKC A DISTANCE |
| Côte D'Ivoire | Abidjan | 14921 | MOHSNI ZIED | REPRESENTANT |
| Turquie | Istambul | 07955 | BEN AMARA Fayçel | REPRESNTANT |
| Suisse | Genève | 14885 | AYED MEHDI | CAC ASSURE INT REP |
| Allemagne | frankfort | 10769 | HACHEMI HATEM | REPRESENTANT GENERAL |
| Italie | Rome | 14918 | MANSOUR ANIS | CAC |
| France | Lyon | 14907 | Zied CHERIF | CHEF DE VENTES ET ESCALE |
| France | Paris | 9529 | Zied ABDELKEFI | CHEF D'ESCALE |
| Maroc | Casablanca | 9001 | RAFIK KOUKI | CHEF D'ESCALE |

**السؤال الكتابي الثاني**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع** :سؤال كتابي لوزير النقل بخصوص وضعية ميناء الصخيرة

**سيدي،**

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بمذكرة بخصوص وضعية ميناء السخيرة يتم من خلالها التطرق الى كيفية التصرف فيه ومجال نشاطه والمعاليم المستوجبة عند استعمال خدماته وكيفية التثبت من كميات النفط المصدرة عن طريقه والسلطة المينائية والتجاوزات المرتكبة داخله والجهات المتدخلة في الميناء ودور كل واحدة منها وبرنامج تطويره .

كما نرجو منكم مدنا بجواب بخصوص المسائل التالية :

1/ ما هو رأيكم بخصوص المعلومات التي مفادها أن كميات النفط المصدرة عن طريق الميناء غير معروفة نتيجة غياب العدادات أو تعطبها؟

2/ما هو رايكم بخصوص المعلومات التي مفادها أن الجهة المتصرفة في الميناء ليست لها الأن الصفة القانونية ولم تحترم التزاماتها ولم تطور الميناء ولم تستخلص مستحقاته؟

3/ما هو رايكم بخصوص المعلومات التي مفادها ان بعض مجهزي السفن الاجانب المتحيلين ينشطون بالمياه الاقليمية وبميناء الصخيرة في مجال نقل المحروقات دون التصريح بوجودهم لدى ادارة الجباية وقد سبق لإدارة الجباية ان ضبطت في سنة 1998 أحد المتحيلين الفرنسيين الذي تحمل بواخره علم باناما التي تعد جنة ضريبية في المجال ووكرا لتبييض الاموال كما اتضح ذلك من أوراق باناما؟

4- ما هو رايكم بخصوص المعلومات التي مفادها أن المعاليم المستوجبة داخل موانئ الصيد البحري والموانئ الترفيهية يتم تحويل وجهتها والاستحواذ عليها من خلال استعمال وصولات يتم افتعالها وهل فتحتم تحقيقا بخصوص هذا الفساد؟

5-ما هي الاجراءات التي تعتزمون القيام بها بغاية تسوية الوضعية القانونية لميناء الصخيرة وما هي خطتكم لتطويره؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام

**إجابة السيد وزير النقل**

**<u>الموضوع</u>** :الإجابة على سؤال كتابي .

**<u>المرجع</u>:** -مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000133050 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024.

- مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 2024-15-2100-286 بتاريخ 31جانفي 2024 المتعلقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024.

**المصاحيب:-** بطاقة رد على سؤال كتابي.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني، إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني عن دائرة ماطر -أوتيك |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024. |
| **نصّ السؤال** | بخصوص وضعية ميناء الصخيرة:<br>1-ما هو رأيكم بخصوص المعلومات التي مفادها ان كميات النفط المصدرة عن طريق الميناء غير معروفة نتيجة غياب العدادات او تعطبها؟<br>2-ما هو رأيكم بخصوص المعلومات التي مفادها ان الجهة المتصرفة في الميناء ليست لها الأن الصفة القانونية ولم تحترم التزاماتها ولم تطور الميناء ولم تستخلص مستحقاته؟<br>3-ما هو رأيكم بخصوص المعلومات التي مفادها ان بعض مجهزي السفن الاجانب المتحيلين ينشطون بالمياه الاقليمية وبميناء الصخيرة في مجال نقل المحروقات دون التصريح بوجودهم لدى ادارة الجباية وقد سبق لإدارة الجباية ان ضبطت في سنة 1998 أحد المتحيلين الفرنسيين الذي تحمل بواخره علم باناما التي تعد جنة ضريبية في المجال ووكرا لتبييض الاموال كما اتضح ذلك من أوراق باناما؟<br>4-ما هو رأيكم بخصوص المعلومات التي مفادها أن المعاليم المستوجبة داخل موانئ الصيد البحري والموانئ الترفيهية يتم تحويل وجهتها والاستحواذ عليها من خلال استعمال وصولات يتم افتعالها وهل فتحتم تحقيقا بخصوص هذا الفساد؟<br>5-ما هي الاجراءات التي تعتزمون القيام بها بغاية تسوية الوضعية القانونية لميناء الصخيرة وما هي خطتكم لتطويره؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيد أحمد سعيداني، عن دائرة ماطر- أوتيك، تجدر الإفادة بما يلي :

**1**-بخصوص المعلومات التي مفادها أنّ كميات النفط المصدّرة عن طريق الميناء غير معروفة نتيجة غياب العدادات أو تعطيلها، فإنّ موضوع مراقبة هذه الكميات يخص شركة الترابسا .مع العلم وأنّ المعمول به هو وجود تقنيات في الغرض، يتمّ اعتمادها لاحتساب شحن كميات الشوائب السائلة .

**2**-بخصوص المعلومات التي تفيد بأنّ الجهة المتصرّفة في الميناء ليست لها الآن الصفة القانونية ولم تحترم التزاماتها ولم تطوّر الميناء ولم تستخلص مستحقاته :تتولّى حاليا شركة ترابسا التصرف بصفة مباشرة في ميناء الصخيرة الذي أسند إليها بمقتضى اتفاقية استغلال في إطار لزمة مبرمة بينها وبين الدولة التونسية والتي انتهت مدتها منذ سنة 2008.

**3**-بخصوص المعلومات التي تفيد بأنّ بعض مجهزي السفن الأجانب المتحيّلين ينشطون بالمياه الإقليمية وبميناء الصخيرة في مجال نقل المحروقات دون التصريح بوجودهم لدى إدارة الجباية، فإنّ مراقبة المياه الإقليمية لا ترجع بالنظر إلى مصالح وزارة النقل .

**4**-بخصوص المعلومات التي تفيد بأنّ المعاليم المستوجبة داخل موانئ الصيد البحري والموانئ الترفيهية يتم تحويل وجهتها والاستحواذ عليها من خلال استعمال وصولات يتم افتعالها، فإنّ التصرف في موانئ الصيد البحري والموانئ الترفيهية لا يرجع بالنّظر إلى وزارة النقل .

**5-الاجراءات المزمع القيام بها بغاية تسوية الوضعية القانونية لميناء الصخيرة وتطويره :**

-بمقتضى الأمر عدد 421 لسنة 2010 المؤرّخ في 9 مارس 2010 المتعلق بتحديد الملك العمومي للميناء البحري التجاري بالصخيرة يعتبر هذا الأخير جزء من الملك العمومي للموانئ ، وقد تم إدراجه ضمن قائمة الموانئ البحرية التجارية بمقتضى الأمر عدد 1001 لسنة 2000 المؤرخ في 11 ماي 2000 المتعلق بضبط قائمة الموانئ البحرية التجارية والذي تم إلغاؤه وتعويضه بالأمر الحكومي عدد 98 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جانفي 2016 الذي حافظ على نفس القائمة الخاصة بهذه الموانئ .

-يعتبر ديوان البحرية التجارية والموانئ سلطة مينائية والهيكل العمومي المخول له قانونا التصرف في الموانئ البحرية التجارية (بما في ذلك ميناء) الصخيرة وذلك طبقا لأحكام القانون عدد 109 لسنة 1998 المؤرخ في 28 ديسمبر 1998 المتعلق بديوان البحرية التجارية والموانئ .

-منح القانون المذكور أعلاه ديوان البحرية التجارية والموانئ إمكانية التفويض في استغلال الملك العمومي المينائي بمقتضى عقد لزمة، على أن لا تشمل اللزمة المهام المتعلقة بالرقابة والترخيص والضابطة المينائية .

-تتولى حاليا شركة ترابسا التصرف بصفة مباشرة في ميناء الصخيرة الذي أسند إليها بمقتضى إتفاقية إستغلال في إطار لزمة مبرمة بينها وبين الدولة التونسية والتي انتهت مدتها منذ سنة 2008.

-قام ديوان البحرية التجارية والموانئ ببرمجة إنجاز دراسة المخطط التوجيهي وإنجاز منشآت مينائية جديدة بميناء الصخيرة بتمويل متناصف للدّراسة مع المجمع الكيميائي التونسي بمبلغ 2.4 مليون دينار .

-قام الديوان بعد الإعلان عن طلب عروض ، بتكليف مجمع CONSULMAR/COMETE Engineering لإنجاز " دراسة المخطط التوجيهي ومنشآت مينائية جديدة بميناء الصخيرة " لمدة 360 يوما وتم إعطاء الإذن بالخدمة يوم 30 ماي 2016.

- توقفت الدراسة وذلك تبعا لاستحالة الدخول إلى موقع الميناء، وبالتالي عدم الشروع في إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة والتي ترتبط بها بقية المراحل .وعليه، قام الديوان بتاريخ 15 جويلية 2016 بإصدار إذن مصلحة إلى مجمع مكتبي الدراسات قصد إيقاف الدراسة إلى حين إيجاد الحلول الكفيلة باستئنافها .

**ولتفادي الإشكاليات المذكورة خاصة منها المتعلقة بتوقف الدراسة قام ديوان البحرية التجارية والموانئ بالإجراءات التالية:**

-إدراج ميناء الصخيرة ضمن الموانئ المعنية بدراسة المخطّط المديري للموانئ آفاق 2040 وذلك على إثر مصادقة وزارة النقل بمراسلتها عدد 2739 الواردة بتاريخ 05 أكتوبر 2022 على مقترح الديوان المتعلق بإلغاء دراسة المخطط التوجيهي وإنجاز منشآت مينائية جديدة بميناء الصخيرة وإدراج محتواها ضمن الاستشارة المضيقة المخصصة لدراسة المخطط المديري للموانئ والتي تمّ اصدار الإذن بالشروع في إنجازها بتاريخ 22 جانفي 2024 من قبل مجمع مكتب الدراسات (الفرنسي والهولندي والتونسي) GROUPEMENT SERAH/MTBS/ARTELIA بمدة انجاز 15 شهرا وبمبلغ حوالي 2,6 م .د .

-الشروع في القيام بإجراءات فسخ صفقة الدراسة بالتراضي مع مكتب الدراسات CONSULMAR/COMETE Engineering وإيقاف نزيف التعويضات التي يمكن أن يطالب بها مجمع مكاتب الدراسات نتيجة توقف الدراسة منذ سنة 2016 وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل17 من عقد الصفقة، حيث تجاوزت مدة التوقف 6 أشهر .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة

**السؤال الكتابي**

**للنائب مسعود قريرة**

بعد التحية،

**موضوع :**سؤال كتابي عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

1/نظرا لتراكم الاتربة (القزة) في قاع الميناء التجاري بجرجيس ومدخله مما عطل دخول السفن وارساءها خاصة منها التي تفوق حمولتها 11000 طن وهي المستعملة عادة في نقل الملح والجبس . وكل يوم يمر يقربنا من جعل الميناء المذكور خارج الخدمة فالرجاء منكم الاسراع بالحفر ( دراقاج) ومدي بالتاريخ المحدد لانطلاق ونهاية الاشغال .

2/اين وصلت الدراسة المتعلقة بالسكة الحديدية قابس - مدنين .

ولكم جزيل الشكر

**إجابة السيد وزير النقل**

**<u>الموضوع:</u> الإجابة على سؤال كتابي**

**<u>المرجع</u>** :-مراسلتكم عدد 0000243-3000-26-2024 الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 234-15-2024 بتاريخ 26 جانفي 2024.

**<u>المصاحيب</u>**:- بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد مسعود قريرة إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد مسعود قربرة عن دائرة جرجيس |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000243 بتاريخ 25جانفي 2024.<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 26 جانفي 2024. |
| **نصّ السؤال** | 1-نظرا لتراكم الاتربة (القزة)في قاع الميناء التجاري بجرجيس ومدخله مما عطل دخول السفن وارساءها خاصة منها التي تفوق حمولتها 11000 طن وهي المستعملة عادة في نقل الملح والجبس .وكل يوم يمر يقربنا من جعل الميناء المذكور خارج الخدمة فالرجاء منكم الاسراع بالحفر ( دراقاج) ومدي بالتاريخ المحدد لانطلاق ونهاية الاشغال .<br>2-أين وصلت الدراسة المتعلقة بالسكة الحديدية قابس – مدنين؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد مسعود قريرة، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

**1-حول أشغال الجهر بميناء جرجيس:**

-إن أشغال الجهر تستوجب الحصول على مصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة المؤشّرات على المحيط والحصول على التراخيص من طرف وزارة البيئة قبل إنجاز الأشغال،

-قام ديوان البحرية التجارية والموانئ بأشغال جهر ميناء جرجيس خلال سنة 2017/2016 ، وقد تمّ احتساب كمية المواد الجهورة ب 750.000متر مكعب بمبلغ 24 مليون دينار .

-برمج الديوان بميزانيته لسنة 2021 إنجاز دراسة المؤثرات على المحيط لأشغال جهر ميناء جرجيس وتم الإعلان عن طلب عروض في الغرض خلال شهر أكتوبر2021 ، إلا أنّه تمّ إعلانه غير مثمر نظرا لمحدودية المنافسة، إضافة إلى أنّ العرض الوحيد غير مطابق لشروط طلب العروض .

-أعاد الديوان الإعلان عن طلب عروض لإنجاز دراسة المؤثرات على المحيط خلال شهر أوت 2022 ، إلا أنّه على إثر ورود عريضة بعد نشر نتائج طلب العروض، طلبت هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية إعلان طلب العروض غير مثمر وذلك بمقتضى مراسلتها بتاريخ 5 سبتمبر 2023 ، وقد تمت إحالة رأي الهيئة المذكورة على أنظار اللجنة العليا للصفقات قصد إعلانه غير مثمر بتاريخ 7 سبتمبر 2023 وعلى أنظار مجلس الإدارة، وتم إعلانه غير مثمر .

-قام الديوان بتحيين ملف طلب العروض لدراسة المؤثرات على المحيط وبرمج الإعلان عن طلب العروض خلال شهر فيفري 2024 .

-تمت برمجة إنجاز أشغال جهر ميناء جرجيس بعد إنجاز دراسة المؤثرات على المحيط والمصادقة عليها من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط "بميزانية ديوان البحرية التجارية والموانئ لسنة 2024 ، حيث أنّ الكميات المترسبة تم احتسابها طبقا للمسح الهيدروغرافي المنجز خلال سنة 2023 والتي قدرت ب 480.000 متر مكعب وبمبلغ تقديري يساوي 16 مليون دينار .

**2-حول الدراسة المتعلّقة بالسكة الحديدية قابس - مدنين :**

-تم عقد صفقة للدراسة الفنية و التقنية لربط مدينة مدنين بالسكة الحديدية عبر مدينة قابس وتمّ الإذن بانطلاق الدراسات بتاريخ 01 مارس 2018

-تم استلام مخرجات المرحلة الأولى، حيث تمت المصادقة على الجزء الرّاجع لولاية مدنين، في حين رفضت ولاية قابس المسار المقترح وطالبت بإخراج المسار من وسط المدينة .

-تم التفاوض مع مكتب الدراسات حول إمكانية إبرام ملحق للبحث عن مسار جديد ونظرا لارتفاع مبالغ العروض المقدّمة للملحق رغم عقد العديد من الجلسات مع مكتب الدراسات وضرورة تعديل العناصر المرجعية للدراسة، تم فسخ العقد مع مكتب الدراسات خلال شهر جوان 2023

وبالتالي، سيتم نشر طلب عروض جديد، حيث يجري حاليا تعديل العناصر المرجعيّة من قبل مصالح الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائب أيمن البوغديري**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

**الموضوع** :حول وضعية النقل المزرية والكارثية بمعتمدية رواد

تعاني منطقة رواد وسيدي عمر وجعفر من الانعدام التام لوسائل النقل مما أثار غضب الأهالي بسبب هذه المعاناة فالوضع لم

يعد يطاق وأصبحوا كل يوم يغلقون الطريق احتجاجا منهم لإيصال صوتهم للسلط الجهوية و وزارة النقل حيث :

- العامل لا يستطيع الوصول إلى مقر عمله في توقيته وأحيانا لا يصل أصلا،
- الطالب والتلميذ لا يستطيع الوصول إلى الدراسة وإن وصل فهو يتكبّد العديد من المعاناة،
- المريض لا يستطيع الذهاب للعلاج.

فالكل يصل متأخرا وعندما تأتي الحافلة بعد طول انتظار لا يستطيع كل المنتظرين الصعود لأنها لا تكفي في عدة نقاط أهمها على مستوى حي عيشوشة اليمامة

فيشهد خط رواد-10 ديسمبر التردي في الخدمات وعدم توفر الحافلات وعليه:

1. لماذا لم تقم الوزارة بتوفير حافلات إضافية في الفترة الصباحية والمسائية بالنسبة لهذه الخطوط؟
2. لماذا لم يقع الزيادة في خطوط النقل الجماعي وإحداث خطوط جديدة ؟
3. ولماذا لا يتم إرجاع شركة النقل الحضري والجهوي ؟
4. ولماذا لا يقع إحداث خطوط النقل الجامعي ؟

وعلى كل ما ذكرت فالمرجو توفير الحد اللازم من الحافلات في أقرب الآجال

**إجابة السيد وزير النقل**

**<u>الموضوع</u>**: الإجابة على سؤال كتابي .

**<u>المرجع</u>**: -مراسلتكم عدد 00001333-3000-26-2024 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2100-15-2024 بتاريخ 17 جانفي 2024.

-مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 286-2100-15-2024 بتاريخ 31جانفي 2024 المتعلقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024 .

**<u>المصاحيب</u>** : - بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري، إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري عن دائرة رواد1. |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 0000133-3000-26-2024 تاريخ 16جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 125-15-2024 بتاريخ 17 جانفي 2024. |
| **نصّ السؤال** | تعاني منطقة رواد وسيدي عمر وجعفر من الانعدام التام لوسائل النقل مما أثار غضب الأهالي بسبب هذه المعاناة فالوضع لم يعد يطاق وأصبحوا كل يوم يغلقون الطريق احتجاجا منهم لإيصال صوتهم للسلط الجهوية ووزارة النقل حيث :<br>● العامل لا يستطيع الوصول إلى مقر عمله في توقيته وأحيانا لا يصل أصلا<br>● الطالب والتلميذ لا يستطيع الوصول إلى الدراسة وإن وصل فهو يتكبّد العديد من المعاناة<br>● المريض لا يستطيع الذهاب للعلاج<br>فالكل يصل متأخرا وعندما تأتي الحافلة بعد طول انتظار لا يستطيع كل المنتظرين الصعود لأنها لا تكفي في عدة نقاط أهمها على مستوى حي عيشوشة اليمامة<br>فيشهد خط رواد-10 ديسمبر التردي في الخدمات وعدم توفر الحافلات وعليه:<br>1. لماذا لم تقم الوزارة بتوفير حافلات إضافية في الفترة الصباحية والمسائية بالنسبة لهذه الخطوط؟<br>2. لماذا لم يقع الزيادة في خطوط النقل الجماعي وإحداث خطوط جديدة؟<br>3. ولماذا لا يتم إرجاع شركة النقل الحضري والجهوي ؟<br>4. ولماذا لا يقع إحداث خطوط النقل الجامعي ؟<br>وعلى كل ما ذكرت فالمرجو توفير الحد اللازم من الحافلات في أقرب الآجال. |
| **رد وزارة النقل** | |
| جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :<br>**<u>السؤالين 1 و4:</u>**<br>**-توفير حافلات إضافية في الفترة الصباحية والمسائية :**<br>**-إحداث خطوط النقل الجامعي؟**<br>توفّر شركة النقل بتونس حاليا 16 حافلة مستغلّة على الخطوط التالية : | |

-الخط رقم 27 من رواد الشاطئ في اتجاه محطة 10 ديسمبر، يخصص له يوميا عدد 05 حافلات .

-الخط 27 ج و الخطّ رقم 44 أ لمعاضدة الخطّ رقم 27 من سيدي عمر إلى محطة 10 ديسمبر 1948 ، يتم استغلالهما بعدد 03 حافلات .

-الخط رقم 527 و الخط رقم27 أ من جهة جعفر لمعاضدة الخط 27 في الجزء الذي يشهد أكثر اكتظاظا، يتم استغلالهما بعدد 04 حافلات .

-هذا بالإضافة إلى 04 حافلات مخصصة لنقل التلاميذ بالمحور المؤدّي إلى رواد مع اعتماد سفرات نقل مسترسلة على مستوى الخطّ رقم 27للاستجابة للطّلب المتزايد على النقل بالمنطقة .

وللإشارة، فإنّ الاضطراب في مواعيد السفرات والذي يؤدّي إلى اكتظاظ الحافلات متأتي أساسا من الأشغال الجارية بطريق رواد والتي طالت مدتها، إضافة إلى اختناق حركة المترو وخاصة في أوقات الذروة .

كما أنّ شركة النقل بتونس ستقوم بتدعيم العرض في منطقة رواد من خلال الخطوط المذكورة أنفا وخطوط للنقل المدرسي والجامعي حال تحسّن نسبة جاهزية الأسطول وتوفّر الإمكانيات المتاحة .

**السؤال 2: الزيادة في خطوط النقل الجماعي وإحداث خطوط جديدة:**

-إن مسألة إحداث الخطوط وإسناد تراخيص التاكسي الجماعي ترجع بالنّظر إلى السلطة الجهوية وفقا للقوانين الجاري بها العمل وطبقا لحاجيات وخصوصيات كل منطقة، كما أنّ الإدارة العامة للنقل البري بوزارة النقل تواصل التنسيق مع السادة الولاة لتحديد الحاجيات من رخص تعاطي أنشطة النقل غير المنتظم للأشخاص وعلى دراسة الإمكانيات المتاحة لإسناد تراخيص في إطار فك العزلة.

**السؤال 3: إرجاع شركة النقل الحضري والجهوي:**

-لا تستغل الشركة الخاصة للنقل الحضري والجهوي TUS خطّا في اتجاه رواد حتى يتم إرجاعه .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائب حسن جربوعي**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع:** حول مشاكل النقل بصفة عامة والنقل المدرسي بصفة خاصة في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

**المرجع :**-إجابة وزارتكم تحت عدد ص- 0002377-0021-15-2023 بتاريخ 12 أكتوبر 2023

تحية طيبة،

تبعا لإجابتكم المبينة بالمرجع أعلاه والتي كنتم قد أفدتم من خلالها أن الشركة الجهوية للنقل تقوم بتأمين سفرات صباحية لإيصال التلاميذ وسفرات مسائية إثر انتهاء الدروس ولا يمكن تأمين سفرات ذهابا وإيابا في منتصف النهار .

كما تم التأكيد في إجابتكم على شساعة المجال الجغرافي للمعتمدية إلى جانب معدّل أعمار الأسطول الذي يفوق 15 سنة وكذلك طول المسالك وكثرة الأعطاب التي تكاد تكون يوميا .

فما هو مصير العمال الذين تم طردهم من وظائفهم جراء التأخير، وما هو مصير التلميذ الذي ينهي دروسه عند منتصف النهار هل يظل أمام أبواب المدرسة حتى يحين وقت العودة مساءً كذلك نفس الشيء للتلاميذ الذين تنطلق حصصهم عند منتصف النهار هل يغادرون منازلهم عند السفرة الصباحية وبالتالي يجدون أنفسهم أمام أبواب المدارس حتى يحين وقت دخولهم مقاعد الدراسة؟

علما وأنّ بعض العمادات مثل تليل العجلة شعلاب، الحاج قاسم بوثدي بئر الملولي بئر بن عياد البقعة البيضاء (ليتيم) بشكة ... يغادر التلاميذ فيها منازلهم على الساعة الخامسة صباحا ويكون وقت العودة الساعة الثامنة ليلا وذلك إن وجدت وسيلة نقل وبسبب مشاكل النقل اضطر عدد كبير من التلاميذ إلى الانقطاع المبكر عن الدراسة .

متى يتم تعزيز أسطول الحافلات لكي تقوم بتلبية حاجيات المواطنين وحفظ كرامتهم؟

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1478بتاريخ 29سبتمبر 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1788بتاريخ 29 سبتمبر 2023. |
| **نصّ السؤال** | باعتبار خصوصية معتمدية منزل شاكر من حيث التوسع الجغرافي، فإنّ عديد العمادات يتنقل أبناؤها يوميًا إلى مركز المعتمدية والبعض الآخر يتنقل إلى مركز كمون، حيث إعدادية ومعهد البرمكي ولتلبية حاجيات أبناء المعتمدية من تعليم ثانوي وجامعي، يتنقل يوميا عدد آخر من التلاميذ والطلبة إلى معاهد معتمدية الحنشة وصفاقس المدينة .<br>وبالرغم من أن العودة المدرسية لازالت في الأسابيع الأولى، لاحظنا عديد الإشكاليات وأهمها :<br>-حرمان منطقة العوادنة والأعشاش من النقل المدرسي |

| | |
|---|---|
| -الاقتصار على سفرتين صباحية ومسائية فقط دون وجود سفرات في منتصف النهار<br>-الاعتماد على حافلات قديمة، مما يسبب كثرة الأعطاب وتأخر السفرات الذي ينجر عنه تأخر أو غياب كلّي لتلاميذ من منطقتي ( شعلاب وبوئدي وتليل العجلة، الحاج قاسم بوجربوع، ليماية، ماجل الدرج، بئر الملولي، ليتيم بشكة)<br>-الإضطراب في السفرات مع الحذف المتكرر للسفرات الرابطة بالولاية .<br>وبالعودة إلى الشركة الجهوية بصفاقس، لاحظنا أنّها تعاني من نقص حاد في أسطول الحافلات لذلك يصعب عليها تأمين متطلبات الجهة من نقل عمومي لائق .<br>**السؤال الأول :**هل الوزارة على علم بهذه المشاكل وخطورتها على مردود التلاميذ؟<br>**السؤال الثاني** :ماهي الحلول المستدامة والممكنة لتمكين أبناء شعبنا (معتمدية منزل شاكر) من حقه الطبيعي والدستوري في النقل العمومي؟<br>**السؤال الثالث** :متى يمكن للشركة الجهوية للنقل بصفاقس أن تستكمل باقي مراحل الصفقة (110) لتلبية حاجيات أبناء الجهة؟ | |

**رد وزارة النقل**

تجدر الإشارة أن الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس قد عملت على وضع برمجة سفرات تغطّي جميع الخطوط بمعتمدية منزل شاكر والذي يبلغ عددها 22 خطا (منها 15 خط مدرسي) لتأمين 43 سفرة يومية (منها 29 سفرة مدرسية) على مسافة جملية تقدر بـ 2620 كم (منها 1547 كم لخطوط النقل المدرسي). ولإنجاز هذه السّفرات، وضعت الشركة 16 حافلة على ذمة معتمدية منزل شاكر (منها 09 حافلات للنقل المدرسي باعتبار خطّ الأعشاش - العوادنة -كمون و خط بوجربوع كمون اللذان ينطلقان من معتمدية الحنشة) .إلا أنه نظرا للأعطاب الفنية الفجئية التي يمكن أن تحصل على بعض الحافلات أثناء استغلالها وباعتبار الخصوصية الجغرافية للمعتمدية من حيث مساحتها الشاسعة وطول مسالك خطوطها، يصعب التدخل الفوري لفض الإشكاليات الحاصلة مما ينجر عنه وصول التلاميذ بشيء من التأخير إلى مقاعد الدراسة .

وإجابة على تساؤلاتكم:

-1بالنسبة لتلاميذ منطقتي الأعشاش والعوادنة نفيدكم أن تلاميذ هذه المناطق كانوا يزاولون دراستهم بالمعهد الثانوي بمنزل شاكر ويتمتعون بالإقامة في المبيت إلا أنه منذ شهر أكتوبر 2017 تقدّمت السلط المحلية بطلب توفير خدمة النقل المدرسي بصفة ظرفية لهؤلاء التلاميذ إلى حين الانتهاء من أشغال تهيئة وصيانة المبيت المذكور علما وأنّ هذه الأشغال تواصلت لحوالي 4 سنوات.

وخلال هذه السنة الدراسية 2023-2024، تم توجيه هؤلاء التلاميذ إلى معهد البرمكي، وبطلب من السلط المحلية، تم يوم 28 سبتمبر 2023إحداث عدد 2 خط مدرسي وادي الظل مركز كمون البرمكي وخطّ العوادنة - الاعشاش - مركز كمون البرمكي لتأمين تنقلات تلاميذ هذه المناطق إلى المؤسسة التربوية البرمكي من خلال 3 سفرات صباحية و 3 سفرات مسائية .

2-أما في ما يخص عدم وجود سفرات في منتصف النهار، فإن الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس تؤمن سفرات بجميع المعتمديات التابعة للولاية من خلال سفرات صباحية لإيصال التلاميذ إلى المؤسسات التربوية وسفرات مسائية إثر انتهاء الدروس وعند الاقتضاء سفرات على الساعة الثالثة والرابعة بعد الظهر، ولا يمكن تأمين سفرات ذهابا وإيابا في منصف النهار وذلك لضيق الوقت وعدم توحيد مواقيت فترات الراحة بمختلف المؤسسات التربوية هذا بالإضافة إلى محدودية إمكانيات الشركة من عتاد وأعوان حيث يتم استغلالها لتأمين سفرات نقل جهوي على كامل الشبكة طيلة اليوم .

3-بلغ معدل أعمار أسطول الشركة في 15 سبتمبر 2023 حوالي 15 سنة، وقد انجز عن ذلك ارتفاع نسبة احتمال الأعطاب على الطريق . وتسعى المصالح الفنية للشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس إلى إصلاح الحافلات المعطبة وإعادة إستغلالها في أسرع وقت ممكن بالإضافة إلى التنسيق اليومي بين الإدارة الفنية ودائرة التزويد لتحديد وتوفير قطع الغيار ذات الأولوية في أقرب الآجال، مع العمل على وضع أكبر عدد ممكن من الحافلات على ذمة مصالح الاستغلال .

ومن جهة أخرى تعمل الشركة على استكمال إنجاز صفقتي اقتناء حافلات جديدة تعزّز بها أسطولها وهو ما من شأنه تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرفها .

4-أما بالنّسبة للسّفرات التي تربط معتمدية منزل شاكر بمركز مدينة صفاقس، يتم يوميا تأمين عدد 14 سفرة على 7 خطوط بواسطة 07 حافلات وهي التي تربط مدينة صفاقس بمنزل شاكر، بئر الملولي اليتيم الأعشاش بوجربوع، كمون بوئدي والمراعية على امتداد 690 كلم .

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحات قدر الإمكان.

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع:**الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع:** -مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000328 الصادرة بتاريخ 01فيفري 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-332 بتاريخ 02 فيفري 2024.

**المصاحيب:**- بطاقة رد على سؤال كتابي.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي عن دائرة منزل شاكر |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2023-26-3000-0000328 بتاريخ 01 فيفري 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-332 بتاريخ 2 فيفري 2024 |
| **نصّ السؤال** | تبعا لإجابتكم المبينة بالمراسلة عدد ص 2023-15-0021-002377 بتاريخ 12 أكتوبر 2023 والتي كنتم قد أفدتم من خلالها أنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس تقوم بتأمين سفرات صباحية لإيصال التلاميذ وسفرات مسائية إثر انتهاء الدروس ولا يمكن تأمين سفرات ذهابا وإيابا في منتصف النهار .كما تم التأكيد في إجابتكم على شساعة المجال الجغرافي لمعتمدية منزل شاكر إلى جانب معدّل أعمار الأسطول الذي يفوق 15 سنة وكذلك طول المسالك وكثرة الأعطاب التي تكاد تكون يوميا .<br>فما هو مصير العمّال الذين تم طردهم من وظائفهم جراء التأخير، وما هو مصير التلميذ الذي ينهي دروسه عند منتصف النهار .هل يظل أمام أبواب المدرسة إلى حتّى يحين وقت العودة مساء، كذلك نفس الشيء للتلاميذ الذين تنطلق حصصهم عند منتصف النّهار، هل يغادرون منازلهم عند السفرة الصباحية وبالتالي يجدون أنفسهم أمام أبواب المدارس حتى يحين وقت دخولهم مقاعد الدراسة؟<br>علما وأنّ بعض العمادات مثل تليل العجلة شعلاب، الحاج قاسم بوثدي بئر الملولي بئر بن عياد، البقعة البيضاء (ليتيم)، بشكة ...يغادر التلاميذ فيها منازلهم على الساعة الخامسة صباحا ويكون وقت العودة الساعة الثامنة ليلا وذلك إن وجدت وسيلة نقل .وبسبب مشاكل النقل اضطر عدد كبير من التلاميذ على الانقطاع المبكر عن الدراسة .<br>متى يتم تعزيز أسطول الحافلات لكي تقوم بتلبية حاجيات المواطنين وحفظ كرامتهم؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيد حسن جربوعي، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

-لحسن تأمين التنقل بمعتمدية منزل شاكر ورفع الإشكاليات حسب الإمكانيات المتاحة، تقوم الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس بالتنسيق المستمر مع السيد المعتمد .

-إن عدم استغلال المبيت المدرسي الذي تمت صيانته منذ سنة 2017 انجرّ عنه إحداث سفرات جديدة وإضافة حافلتين يتم استغلالهما بمعتمدية منزل شاكر عند حدوث أيّ عطب فجيء لتجنّب حذف أو تأخير السفرات .

-وفقا لما هو معمول به بجميع معتمديات صفاقس خارج مركز الولاية، يتم تأمين تنقل التلاميذ من خلال سفرات صباحية بداية من الساعة 6:30 صباحا وأخرى ،مسائية وعند الاقتضاء وبالتنسيق مع السلط المحلية والسادة مديري المعاهد والمدارس الإعدادية، يتم تغيير توقيت عودة التلاميذ مساء .ويتعذر على الشركة في الوقت الحاضر تلبية طلبات التنقل في منتصف النهار نظرا للإمكانيات الحالية من حافلات وأعوان ولضيق الوقت وطول مسافات الخطوط خاصة بمعتمدية منزل شاكر، حيث يتم استغلال هذه الحافلات بعد إيصال التلاميذ صباحا وقبل عودتهم إلى منازلهم مساء، بخطوط النقل الجهوي بين المعتمدية ومركز الولاية .

-يتم في مفتتح كل عودة مدرسية تحديد مواعيد الدخول والخروج بالتنسيق مع السلط المحلية والسادة مديري المعاهد والمدارس الإعدادية .

-تحرص الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس إلى التدخل الحيني كلّما اقتضت الضرورة بالإمكانيات المتوفرة لديها، وتعمل على استكمال إنجاز صفقة اقتناء حافلات جديدة تعزّز بها أسطولها، وهو ما من شأنه تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرفها بكل معتمديات الولاية على حد السواء وفقا لحاجياتها التي تحدّدها ونقل المواطنين وخاصة التلاميذ في أحسن الظروف .كما تجدر الإشارة أيضا أنّه في إطار معاضدة مجهودات الشركات الجهوية للنقل ودعم العرض وتلبية الحاجيات الحينية لتنقلات المواطنين، تمت الموافقة خلال جلسة عمل وزارية بتاريخ 06 سبتمبر 2022 على الترخيص لاقتناء 300 حافلة مستعملة من المزوّد الفرنسي RATP عن طريق التفاوض المباشر وذلك كحل ظرفي ووفقا لمعايير مرجعية مضبوطة، وسيكون نصيب الشركة الجهوية للنقل بصفاقس منها 34 حافلة (12عادية و22 مزدوجة .)

-لتظافر الجهود بين جميع المتدخلين في المنظومة التربوية، ولتقاسم المجهودات بين الشركة والمؤسسات التربوية لتجاوز الإشكاليات، يمكن اقتراح إمكانية النظر في تخصيص قاعات مراجعة للتلاميذ بمؤسساتهم التربوية خلال ساعات الفراغ وإعادة استغلال المبيت الذي

تمت صيانته، مع تأطير التلاميذ وتحسيسهم لاجتناب الاعتداءات على الحافلات والأعوان.

وفيما يلي معطيات حول السفرات التي تؤمّنها الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس بمعتمدية منزل شاكر:

| البيان | العدد |
|---|---|
| عدد الخطوط | 22 خطّ |
| عدد الخطوط المدرسية | 15 خطّ |
| عدد الخطوط العادية إلى مركز الولاية | 07 خطوط |
| عدد السفرات المدرسية | 29 سفرة |
| عدد السفرات العادية (A+R) إلى مركز الولاية | 14 سفرة |
| المسافة المقطوعة يوميا | 2620 كلم |
| عدد الحافلات المخصصة للنقل المدرسي | 09 حافلات |
| عدد الحافلات المخصصة للنقل العادي إلى مركز الولاية | 07 حافلات |
| الاحداثات الجديدة بالنسبة للسنة الدراسية 2024/2023 | -إحداث خطّ وادي الظل مركز كمون البرمكي<br>-إحداث خطّ العوادنة –الأعشاش-مركز كمون (بمعدل 03 سفرات صباحية ومثلها مسائية). |

أفدناكم بما تقدمّ، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم

**السؤال الكتابي**

**للنائب عبد السلام الدحماني**

**الموضوع** :أسئلة كتابية حول بعض المواضيع المتعلقة بوزارة النقل بالدائرة مارث دخيلة توجان مطماطة ومطماطة الجديدة .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية :

1-هل تم فتح تحقيق في حادث الحافلة التابعة للشركة الجهوية للنقل بقابس و الذي وقع بعمادة بني عيسى من معتمدية مطماطة الجديدة بتاريخ 19 جوان 2023 والذي أسفر عن وفاة شخصين وإصابة 20 أخرين من ركاب الحافلة؟ وهل أسفر التحقيق إلى نتائج تتعلق بتحديد المسؤول عنه؟

2-لأن معتمدية مطماطة و مطماطة الجديدة و دخيلة توجان وجزء من معتمدية مارث مناطق جبلية وعرة وفي إطار التلاؤم بين الفني من جهة- حافلات بمواصفات خاصة- و التضاريسي من جهة أخرى - جبال ومرتفعات وطرقات لا حواجز فيها - هل راعت وزارة النقل هذا المعطى في مستوى تخصيص حافلات لنقل التلاميذ والطلبة وعموم المواطنين بهذه الجهات المهمشة والمحرومة والمنسية ؟ وماهي الحلول العاجلة التي وفرتها إن وجدت؟

3-هل للوزارة علم بأن اسطول شركة النقل بقابس تقادم و تقلص نتيجة عديد الأسباب أهمها غياب الصيانة الدورية وعدم انجاز صفقة شراءات جديدة رغم وجود الاعتمادات وهو الأمر الذي جعل عديد التلاميذ والطلبة بهذه الجهات لا يلتحقون بمقاعد الدراسة وخاصة بالأماكن الريفية ؟ وماهي الإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة قريبة المدى وبعيدة المدى؟

4-ماهي خطة الوزارة لتفعيل مطار مطماطة قابس الدولي؟ وماهي الأجال المتوقعة لإنجاز ذلك وخاصة في ضوء التحديد الجديد للأقاليم وما يتطلبه من استشراف؟

مع الشكر

والسلام

**إجابة السيد وزير النقل**

**<u>الموضوع</u>** :الإجابة على سؤال كتابي .

**<u>المرجع</u>**: مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000133050 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي2024 .

-مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 2024-15-2100-286 بتاريخ 31 جانفي 2024 المتعلقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024 .

**<u>المصاحيب</u>**: -بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد السلام الدحماني إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد عبد السلام الدحماني عن دائرة مارث-دخيلة توجان-مطماطة ومطماطة جديدة |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | هل تم فتح تحقيق في حادث الحافلة التابعة للشركة الجهوية للنقل بقابس والذي وقع بعمادة بني عيسى من معتمدية مطماطة الجديدة بتاريخ 19 جوان 2023 والذي أسفر عن وفاة شخصين وإصابة 20 أخرين من ركاب الحافلة؟ وهل أسفر التحقيق إلى نتائج تتعلق بتحديد المسؤول عنه؟<br>2-لأن معتمدية مطماطة و مطماطة الجديدة و دخيلة توجان وجزء من معتمدية مارث مناطق جبلية وعرة وفي إطار التلاؤم بين الفني من جهة- حافلات بمواصفات خاصة - والتضاريسي من جهة أخرى - جبال ومرتفعات وطرقات لا حواجز فيها - هل راعت وزارة النقل هذا المعطى في مستوى تخصيص حافلات لنقل التلاميذ والطلبة وعموم المواطنين بهذه الجهات المهمشة والمحرومة والمنسية ؟ وماهي الحلول العاجلة التي وفرتها إن وجدت؟<br>3-هل للوزارة علم بأن اسطول شركة النقل بقابس تقادم و تقلص نتيجة عديد الأسباب أهمها غياب الصيانة الدورية وعدم انجاز صفقة شراءات جديدة رغم وجود الاعتمادات وهو الأمر الذي جعل عديد التلاميذ والطلبة بهذه الجهات لا يلتحقون بمقاعد الدراسة وخاصة بالأماكن الريفية ؟ وماهي الإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة قريبة المدى وبعيدة المدى؟<br>4-ماهي خطة الوزارة لتفعيل مطار مطماطة قابس الدولي؟ وماهي الآجال المتوقعة لإنجاز ذلك وخاصة في ضوء التحديد الجديد للأقاليم وما يتطلبه من استشراف؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد السلام الدحماني، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

**السؤال الأول :حادث الحافلة الذي جدّ بعمادة بني عيسى من مطماطة الجديدة لتاريخ 19 جوان 2023:**

- تبيّن أن السبب المباشر للحادث هو خطأ بشري سببه السرعة والتي حدّدت حسب منظومة ال GPSبـ88 كلم/س في منعرج وفي طريق غير مهيّأة تفتقد إلى العلامات مرورية .

**•السؤالين الثاني والثالث :**

**-ظروف النقل بمعتمدية مطاطة ومطماطة الجديدة ودخيل توجان وجزء من معتمدية مارث من المناطق الجبلية**

**- وضعيّة الأسطول بالشركة الجهوية للنقل بقابس من حيث انجاز الاستثمارات وغياب الصيانة الدورية**

إن تقادم أسطول الشركة الجهوية للنقل بقابس - حيث تجاوز ال 15 سنة وبنسبة 50 حافلات فاق عمرها العشرون سنة .يرجع إلى عدم قيام الشركة باستثمارات منذ سنة 2016

وأمام هذه الوضعيّة، تحرص الشركة على تقديم خدمات في مستوى تطلعات المواطنين وخاصة تأمين النقل المدرسي كأولوية قصوى، رغم النّقص في الأسطول وصعوبة التزوّد أحيانا، بقطع الغيار لصيانة الحافلات المعطّبة جرّاء الاعتداءات المتكرّرة وتهرّأ البنية التحتية، وفي المقابل تقوم مصلحة الصيانة بالشركة بمجهود كبير لترفيع جاهزية الحافلات رغم الظروف الصعبة .

مع العلم وأنّه وسيتم تعزيز أسطول الشركة الجهوية للنقل بقابس باقتناء 29 حافلات جديدة في مفتتح السنة الدراسية المقبلة .كما تجدر الإشارة أيضا أنه في إطار معاضدة مجهودات الشركات الجهوية للنقل ودعم العرض وتلبية الحاجيات الحينية لتنقلات المواطنين، تمّت الموافقة خلال جلسة عمل وزارية بتاريخ 6 سبتمبر 2022 على الترخيص لاقتناء 300 حافلة مستعملة من المزوّد الفرنسي RATP عن طريق التفاوض المباشر وذلك كحل ظرفي ووفقا لمعايير مرجعية مضبوطة، وسيكون نصيب الشركة الجهوية للنقل بقابس منها 25 حافلة .

**•السؤال الرابع حول تفعيل مطار مطماطة قابس الدولي :**

-يبذل ديوان الطيران المدني والمطارات مجهودات كبيرة لصيانة التجهيزات والبنية التحتية لجعل المطار جاهزا لاستقبال الرحلات أخذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تشجّع المستثمرين لاستغلال مطار قابس مطماطة الدولي، ومن أهم نتائجها، صدور الأمر عدد 5 لسنة 2024 مؤرخ في 5 جانفي 2024 المتعلّق بالإعفاء من المعاليم الخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية بمطار توزر - نفطة الدولي ومطار طبرقة - عين دراهم الدولي ومطار قفصة - قصر الدولي ومطار قابس مطماطة الدولي.

ويبقى الديوان على استعداد تام لتوفير مستلزمات تأمين هذه الرحلات وتقديم التسهيلات اللازمة لبرمجة السفرات من وإلى المطار من قبل شركات النقل ووكالات الأسفار والجهات المختصة على المستويين الجهوي والمركزي .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائب عبد القادر عمّار**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية .

**الموضوع** :بخصوص وضعية مراقبي النقل البري وتقاطع السكة الحديدية مع الطريق الحزامية البلدية بمعتمدية سوسة جوهرة

**المصاحيب:** قرار من وزير النقل مؤرخ في 29 جويلية 2019 يتعلق بضبط الزي الرسمي للأعوان التابعين لوزارة النقل والمكلفين بمعاينة مخالفات النقل البري

يكلف مراقب النقل البري بعد قيامه بتكوين في مجال مراقبة النقل البري وأدائه اليمين أمام رئيس المحكمة الابتدائية بـ:

- بالمراقبة الميدانية
- بالمراقبة على الطرقات
- مراقبة السكك الحديدية
- مراقبة مؤسسات تعليم السياقة وكراء العربات ومركزيات نقل البضائع .
- معاينة المخالفات ( تحرير المحاضر الجبائية والعدلية ، الاحتفاظ بالوثائق و حجز العربات)
- معالجة المحاضر المحررة من قبلهم اما بابرام الصلح او احالة المحضر الى السلط القضائية
- معالجة المحاضر المحررة من قبل مختلف السلط الأمنية اما بابرام الصلح او احالة المحضر الى السلط القضائية
- تقديم الطلبات في المحاضر الوردة من وكالات الجمهورية
- معالجة المحاضر المتعلقة بتشخيص العربات
- متابعة وتسهيل نقل المواطنين خلال الأعياد والعطل .

يستند مراقب النقل البري أثناء قيامه بمراقبة أنشطة النقل البري ومعاينة الجرائم المتعلقة بها على القوانين والتراتيب الجري بها العمل والمنصوص عليها خاصة بـ:

- مجلة الطرقات
- قانون نقل المواد الخطرة (القانون عدد 37 لسنة 1997 المؤرخ في 02 جوان 1997،
- القانون المتعلق بالسكك الحديدية (القانون عدد 74 لسنة 1998المؤرخ في 19 أوت 1998 كما تم تنقيحه واتمامه بالقانون عدد 23لسنة 2005 المؤرخ في 7 مارس 2005
- القانون المتعلق بتنظيم النقل البري (القانون عدد 33 لسنة 2004المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري، كما تم تنقيحه بالقانون عدد 55 لسنة 2006 المؤرخ في 28 جويلية 2006.

حسب الفصل 100 من مجلة الطرقات والفصل 45 من ال قانون 33لسنة 2004 يخول لأعوان المراقبة القيام بدوريات دون الحاجة للمرافقة الأمنية.

هناك قرابة 110 مراقب حوالي 50 فقط يقومون بأعمال المراقبة الميدانية موزعون على 24 ادارة جهوية للنقل بالإضافة الى الادارة العامة للنقل البري يضخون يوميا أموال طائلة في خزينة الدولة البقية تقوم بمهام إدارية .

الاشكاليات اثناء العمل

-الاعتداءات المادية والمعنوية على اعوان المراقبة .

-العمل بزي مدني بالطريق أثناء عملية المراقبة مما يعرض المراقب للخطر والوقوع في مخالفة القانون

-عدم وجود منظومة اعلامية تربط الادارة الجهوية بالوكالة الفنية للنقل البري

-المحسوبية .

-الابتزاز

-بالرغم من تعدد الوزراء الى أن وضعية مراقب النقل على الطرقات بقية مهمشة

**السؤال الموجه رقم 1:**

ما هو مال الزي الخاص بمراقبي النقل البري بالرغم من صدور الأمر المتعلق بضبط الزي الرسمي لمراقبي النقل منذ 25 جويلية 2019 وماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتسريع في إسناده لمستحقيه؟

**السؤال رقم 2:**

ما هو مال النظام الأساسي الخاص بمراقبي النقل البري التابعين للوزارة؟

**السؤال رقم 3:**

تقاطع السكة الحديدية مع الطريق الحزامية البلدية بمعتمدية سوسة جوهرة رغم الجلسة المنعقدة بمقرّ الوزارة بتاريخ 11 أكتوبر 2023بخضور السيد والي سوسة وممثلين عن بلدية سوسة وتحت إشرافكم تم الاتفاق على عديد النقاط أهمها :

-تركيز المرور( double rails)

-إعادة التصنيف

-اتفاقية لحراسة التقاطع مع تعهد بلدية سوسة بخلاص الحراس في إطار اتفاقية بين المؤسستين، فما هو ماله ومتى سيفعل؟

والسلام

## وزارة النقل

قرار من وزير النقل مؤرخ في 29 جويلية 2019 يتعلق بضبط الزي الرسمي للأعوان التابعين لوزارة النقل والمكلفين بمعاينة مخالفات النقل البري.

إن وزير النقل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المجلة الجزائية الصادرة بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في أول أكتوبر 1913 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها وخاصة الفصل 159 منها،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى مجلة الطرقات الصادرة بالقانون عدد 71 لسنة 1999 المؤرخ في 26 جويلية 1999، وعلى جميع النصوص التي نقحتها وتممتها وخاصة القانون عدد 66 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري كما تم تنقيحه بالقانون عدد 55 لسنة 2006 المؤرخ في 28 جويلية 2006 وخاصة الفصل 45 منه،

وعلى الأمر عدد 194 لسنة 1958 المؤرخ في 11 أوت 1958 المتعلق بالغرامات الممثلة للمصاريف وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 1684 لسنة 2008 المؤرخ في 22 أفريل 2008 المتعلق بضبط مشمولات الإدارات الجهوية للنقل وتنظيمها،

وعلى الأمر عدد 409 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 المتعلق بضبط مشمولات وزارة النقل،

وعلى الأمر عدد 410 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 المتعلق بتنظيم المصالح المركزية لوزارة النقل كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 97 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 14 نوفمبر 2018 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

قرر ما يلي :

الفصل الأول . يجب على الأعوان التابعين لوزارة النقل والمكلفين بمعاينة مخالفات النقل البري إرتداء زي رسمي عند ممارسة وظائفهم المتعلقة بمراقبة أنشطة النقل البري على الطرقات.

الفصل 2 . يشتمل الزي الرسمي للأعوان المشار إليهم بالفصل الأول من هذا القرار على :

أ – زي شتوي،

ب – زي صيفي.

وتضبط مكونات كل زي كما يلي :

أ – زي شتوي :

- سترة من الصوف لونها أزرق.

- سروال لونه أزرق به جيبين على الجانبين وجيبين من الخلف.

- قميص من الصوف لونه أبيض ذي سبعة أزرار به جيب على مستوى الصدر يحمل شعار الجمهورية وعبارتي "وزارة النقل" و"مراقب نقل بري".

- ربطة عنق لونها أزرق،

- جوارب،

- حذاء،

- عمرية.

ب – زي صيفي :

- سروال لونه أزرق به جيبين على الجانبين وجيبين من الخلف.

- قميص أبيض اللون ذو نصف كم لونه أزرق به جيب على المستوى الأيسر للصدر يحمل شعار الجمهورية وعبارتي "وزارة النقل" و"مراقب نقل بري".

- ربطة عنق لونها أزرق.

- جوارب،

- حذاء،

- عمرية.

الفصل 3 . يسند للأعوان التابعين لوزارة النقل والمكلفين بمعاينة مخالفات النقل البري:

I/ كل سنة :

أ) بالنسبة للزي الشتوي :

- 1 سترة وسروال،

- 2 قميص ذو أكمام طويلة،

- 2 ربطة عنق،

- 2 جوارب،

- 1 حذاء،

- 1 عمرية.

ب) بالنسبة للزي الصيفي :

- 2 سروال،

- 2 قميص،

- 2 ربطة عنق،

- 2 جوارب،

- 1 حذاء،

- 1 عمرية.

II/ كل سنتين : معطف واحد.

الفصل 4 . يجب على الأعوان المعنيين إرتداء الزي خلال ممارستهم لوظيفتهم ويتعين أن تكون السترة والمعطف دائما مزرورين.

يحجر ارتداء الزي الرسمي خارج أوقات العمل.

الفصل 5 . تضبط كل سنة قائمة المنتفعين بالزي بمقتضى مقرر من وزير النقل.

الفصل 6 . تحمل المصاريف المترتبة عن إسناد الزي على ميزانية وزارة النقل.

الفصل 7 . يترتب عن مخالفة أحكام الفصل 4 من هذا القرار تطبيق العقوبات التأديبية المنصوص عليها بالقانون عدد 112 لسنة 1983 المشار إليه أعلاه.

الفصل 8 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 29 جويلية 2019.

وزير النقل

**هشام بن أحمد**

اطلع عليه

رئيس الحكومة

**يوسف الشاهد**

## وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

**أمر حكومي عدد 661 لسنة 2019 مؤرخ في 29 جويلية 2019 يتعلق بالمصادقة على عقد وكراس شروط لزمة بناء واستغلال وصيانة الطريق السيارة أ3 وادي الزرقاء – بوسالم وتوابعها لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة واسترداد الملك المستلزم.**

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 17 لسنة 1986 المؤرخ في 7 مارس 1986 المتعلق بتحوير التشريع الخاص بملك الدولة العمومي للطرقات كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 20 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017 وخاصة الفصل 34 منه،

وعلى مجلة الطرقات الصادرة بالقانون عدد 71 لسنة 1999 المؤرخ في 26 جويلية 1999 وعلى جميع النصوص التي نقحتها وتممتها وخاصة القانون عدد 66 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009،

وعلى القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في غرة أفريل 2008 المتعلق بنظام اللزمات،

وعلى القانون عدد 12 لسنة 2009 المؤرخ في 2 مارس 2009 المتعلق بالإشهار بالملك العمومي للطرقات التابع للجماعات المحلية وبالأملاك العقارية المجاورة له التابعة للأشخاص كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 84 لسنة 2011 المؤرخ في 5 سبتمبر 2011،

وعلى القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 93 لسنة 1974 المؤرخ في 15 فيفري 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجهيز، كما هو متمم بالأمر عدد 248 لسنة 1992 المؤرخ في 3 فيفري 1992،

وعلى الأمر عدد 654 لسنة 1987 المؤرخ في 20 أفريل 1987 المتعلق بضبط صيغ وشروط لزمة إشغال ملك الدولة العمومي للطرقات،

وعلى الأمر عدد 2034 لسنة 2008 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بضبط كيفية مسك دفتر الحقوق العينية الموظفة على البيانات والمنشآت والتجهيزات الثابتة المنجزة في إطار اللزمات،

وعلى الأمر عدد 261 لسنة 2010 المؤرخ في 15 فيفري 2010 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الترخيص في الإشهار بالملك العمومي للطرقات التابع للجماعات المحلية والأملاك العقارية المجاورة له التابعة للأشخاص كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 408 لسنة 2012 المؤرخ في 17 ماي 2012،

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع:** الإجابة على سؤال كتابي

**المرجع:** -مراسلتكم عدد 0000133050-3000-26-2024 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024.

- مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد2024-15-2100-286 بتاريخ 31جانفي 2024 المتعلقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024

**المصاحيب:**- بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد القادر عمّار، إلى وزارة النقل أتشرّف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد عبد القادر عمار عن دائرة سوسة المدينة-سيدي عبد الحميد |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | 1-ما هو مآل الزي الخاص بمراقبي النقل البري بالرغم من صدور الأمر المتعلق بضبط الزي الرسمي لمراقبي النقل منذ 25 جويلية 2019 وماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتسريع في إسناده لمستحقيه؟<br>2-ما هو مآل النّظام الأساسي الخاص بمراقبي النقل البري التابعين لوزارة النقل؟<br>3-تقاطع السكة الحديدية مع الطريق الحزامية البلدية بمعتمدية سوسة جوهرة رغم الجلسة المنعقدة بمقرّ الوزارة بتاريخ 11 أكتوبر 2023 بحضور السيد سوسة وممثلين عن بلدية سوسة وتحت اشرافكم،، تم الاتفاق على عديد النقاط، أهمها :<br>-تركيز المرور – (Double Rails)<br>-إعادة التصنيف؛<br>-اتفاقية لحراسة التقاطع مع تعهد بلدية سوسة بخلاص الحراس في إطار اتفاقية بين المؤسستين، فما هو ماله ومتى سيفعل |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، عبد القادر عمّار، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

**.السؤال 1: بخصوص مآل زيّ مراقبي النقل البري**

-إن الزي الرسمي المسند للأعوان **المكلفين** بمعاينة مخالفات النقل البري لا يعتبر امتيازا عينيا ويتنزّل ضمن الواجبات المحمولة على الإدارة في توفير وسائل العمل الضرورية لأعوانها من أجل قيامهم بالمهام المنوطة بعهدتهم على أحسن وجه، وقد تم الإذن لكل من الإدارة العامة للنقل البري والإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات والتصرف في الوثائق والأرشيف بالتنسيق لتنقيح القرار المؤرخ في 29 جويلية2019 ، المتعلّق بضبط الزي الرسمي للأعوان التابعين لوزارة النقل والمكلّفين بمعاينة مخالفات النقل البري وذلك في اتجاه التنصيص على سترات أو ظهريات «Dossards » تستجيب لمواصفات الأمان واتخاذ الإجراءات اللازمة لنشره بالرائد الرسمي حتى يتسنّى للمصالح المعنية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والوسائل العامة اقتناءها وتمكين مراقبي النقل البري منها في أقرب الآجال .

**•السؤال 2 : مآل النّظام الأساسي لمراقبي النقل البري :**

-حتى يكون لسلك مراقبي النقل البري أساسا تشريعيا ستنظر الجنة المكلفة بمراجعة القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 والمتعلق بتنظيم النقل البري في مقترح التنصيص صلب مشروع القانون على إحداث سلك مراقبي النقل البري وضبط مهامه وإدراج تفويض إلى أمر ترتيبي في خصوص ضبط نظامه الأساسي الخاص .

وتجدر الإشارة أيضا أنّه تمت إحالة آخر صيغة لمشروع أمر إلى رئاسة الحكومة الهيئة العامة للوظيفة العمومية بتاريخ 21 مارس 2022، ولم نتلق أي ردّ حوله .

**•السؤال 3 : تقاطع السكة الحديدية مع الطريق الحزاميّة البلدية بمعتمدية سوسة جوهرة**

-قامت الإدارة العامة للنقل البري بوزارة النقل بمراسلة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بتاريخ 25 جانفي 2024 قصد موافاتها بملف فني يتعلق بالتقاطع المذكور قصد عرضه على اللجنة المكلفة بتصنيف التقاطعات في مرحلة اولى ثم إحداثه بمقتضى قرار السيد الوزير في مرحلة ثانية في صورة تم تصنيفه، علما وأنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بصدد النظر في إضفاء الصبغة القانونية على هذا التقاطع لتجهيزه بالتنسيق مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان ومع البلدية، وذلك لضمان عناصر السلامة الضرورية .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائب عصام البحري جابري**

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

1.متى سيتم تدخل العاجل في الوضع الكارثي لنقل بولاية قابس رغم الزيارة الغير المعلنة ؟

لماذا ورغم تأكيدكم في الجلسة العامة أنّ سياسة الوزارة هي الأولوية لنقل المدرسي والجامعي تم إلغاء عديد الخطوط بولاية قابس :

- خط- معهد الواحة رغم الوعود الكثيرة مما تسبب احتقان في صفوف التلاميذ والأساتذة والاولياء .
- خط بوشمة- معهد الواحة برمجة حافلة كثيرة العطب مما تسبب عديد المرات في التأخير للالتحاق بمقاعد الدراسة
- خط 4C الرابطة بين المستشفى وكلية العلوم
- خط 5C الرابطة بين حي حشاد والحي الجامعي
- عدم انتظام الخط الرابط بين شط السلام- البلد وبطحاء المعاهد .

2-لماذا تم إلغاء السفرات بين مدن نفطة - القصرين بئر علي - جربة - صفاقس ؟

3-شهدت حواجز اسكك الحديدية أعطاب متعددة ممّا خلّف الحوادث خاصة على مستوى النقاط التالية الكرنيش - غنوش، فهل هناك برنامج صيانة لهذه الحواجز ؟

4- ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة للمكونين الشبان لإحداث مؤسساتهم وإلغاء أمر الوزاري المؤرخ في 16 نوفمبر 2016 الذي أجبر الشباب على اجتياز امتحان رغم رفض مجلس المنافسة في ذلك الوقت ؟

في انتظار ردكم، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

**إجابة السيد وزير النقل**

**<u>الموضوع</u> :**الإجابة على سؤال كتابي .

**<u>المرجع</u>:**-مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000133050الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 125-15-2024 بتاريخ 17 جانفي 2024

-مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 2024-15-2100-286 بتاريخ 31جانفي 2024 المتعلّقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024.

**<u>المصاحيب</u>** : بطاقة رد على سؤال كتابي .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد عصام البحري جابري، إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على السؤال الكتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد عصام البحري جابري عن قابس المدينة-قابس الغربية |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | 1-متى سيتم تدخل العاجل في الوضع الكارثي لنقل بولاية قابس رغم الزيارة الغير المعلنة؟ لماذا ورغم تأكيدكم في الجلسة العامة أنّ سياسة الوزارة هي الأولوية لنقل المدرسي والجامعي تم إلغاء عديد الخطوط بولاية قابس :<br>■ خط- معهد الواحة رغم الوعود الكثيرة مما تسبب احتقان في صفوف التلاميذ والأساتذة والاولياء .<br>■ خط بوشمة- معهد الواحة برمجة حافلة كثيرة العطب مما تسبب عديد المرات في التأخير للالتحاق بمقاعد الدراسة<br>■ خط 4C الرابطة بين المستشفى وكلية العلوم<br>■ خط 5C الرابطة بين حي حشاد والحي الجامعي<br>■ عدم انتظام الخط الرابط بين شط السلام- البلد وبطحاء المعاهد .<br>2-لماذا تم إلغاء السفرات بين مدن نفطة - القصرين بئر علي - جربة - صفاقس ؟<br>3-شهدت حواجز اسكك الحديدية أعطاب متعددة ممّا خلّف الحوادث خاصة على مستوى النقاط التالية الكرنيش - غنوش، فهل هناك برنامج صيانة لهذه الحواجز ؟<br>4- ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة للمكونين الشبان لإحداث مؤسساتهم وإلغاء أمر الوزاري المؤرخ في 16نوفمبر 2016 الذي أجبر الشباب على اجتياز امتحان رغم رفض مجلس المنافسة في ذلك الوقت ؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيد عصام البحري، جابري، يشرّفنا بإفادتكم بما يلي :

**.السؤالين 1 و2: وضعيّة النقل بولاية قابس**

-إنّ تقادم أسطول الشركة الجهوية للنقل بقابس - حيث تجاوز ال 15سنة وبنسبة 50% حافلات فاق عمرها العشرون سنة يرجع إلى عدم قيام الشركة باستثمارات منذ سنة 2016

وأمام هذه الوضعيّة، تحرص الشركة على تقديم خدمات في مستوى تطلعات المواطنين وخاصة تأمين النقل المدرسي كأولوية قصوى، رغم النقص في الأسطول وصعوبة التزوّد، أحيانا، بقطع الغيار لصيانة الحافلات المعطّبة جرّاء الاعتداءات المتكرّرة وتهرّأ البنية التحتية وفي المقابل تقوم مصلحة الصيانة بالشركة بمجهود كبير لترفيع جاهزية الحافلات رغم الظروف الصعبة .

مع العلم وأنّه وسيتم تعزيز أسطول الشركة الجهوية للنقل بقابس باقتناء 29 حافلات جديدة في مفتتح السنة الدراسية المقبلة .كما تجدر الإشارة أيضا أنّه في إطار معاضدة مجهودات الشركات الجهوية للنقل ودعم العرض وتلبية الحاجيات الحينية التنقلات المواطنين،

تمّت الموافقة خلال جلسة عمل وزارية بتاريخ 6 سبتمبر 2022 على الترخيص لاقتناء 300 حافلة مستعملة من المزوّد الفرنسي RATP عن طريق التفاوض المباشر وذلك كحل ظرفي ووفقا لمعايير مرجعية مضبوطة، وسيكون نصيب الشركة الجهوية للنقل بقابس منها 25 حافلة .

**•السؤال 3 : حواجز تقاطع القطارات بمدينة قابس وغنوش:**

-إن كل تقاطعات السكّة المتواجدة داخل مدينة قابس إمّا مجهزة تجهيزا كاملا بالأضواء والحواجز الآلية و في حالة اشتغال أو مجهزة بأضواء وإشارات تنبّه لتقاطع الطريق مع السكة الحديدية، غير أنّ تكاثر حوادث تصادم القطارات مع وسائل النقل المختلفة هو ناتج بدرجة كبيرة عن عدم احترام الإشارات الضوئية التي تنبه لقدوم القطارات وألوية مرورها .أما بخصوص التقاطعات المتواجدة بمعتمدية غنّوش، فإنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية قد قامت بالتعاقد مع شركة البيئة والبستنة لحراسة التقاطعات من خلال توفير فرق دائمة بالتناوب على مدى 24 ساعة .

وحرصا على سلامة مستعملي الطريق، قامت الشركة بالتخفيض في سرعة القطارات مع الاستعمال المفرط للمنبهات عند تقاطع السكة مع الطريق .

**•السؤال 4 : الإجراءات التي ستتخذها الوزارة للمكونين الشبان:**

-تبعا لطلبات المهنيين، وفي إطار تطوير النصوص التطبيقية في المجال، فإنّ مصالح وزارة النقل بصدد مراجعة النصوص التطبيقية ذات الصلة باستغلال مؤسسات التكوين في مجال سياقة العربات ( بما في ذلك قرار وزير النقل المؤرخ في 14 نوفمبر 2016 المتعلّق بضبط شروط تعاطي مهنة التكوين في مجال قواعد الجولان والسلامة على الطرقات والتكوين في مجال سياقة العربات وتكوين المكوّنين في مجال سياقة العربات(، وباعتبار اختلاف وجهات النظر والتباين في الآراء بين مختلف المهنيين في مجال سياقة العربات، وبالخصوص بين أصحاب مؤسسات التكوين والأجراء، وعملا بمبدأ حياد الإدارة وتكريسا للشفافية والنّجاعة ، تمّ اعتماد مقاربة عمليّة وتشاركيّة من خلال المبادرة بإعداد مشاريع أولية للنّصوص المقترح تعديلها .وتمت موافاة الهياكل المهنية بهذه المشاريع الأوّلية لإبداء الرأي بخصوصها كتابيًا بعد تشاورها مع منظوريها .

وعلى أساس ردود الهياكل المهنية والتي تم التوصل بها كتابيًا، سيتم مواصلة عقد جلسات أو ورشات عمل أو تكوين لجان فنية متعدّدة الأطراف بغاية تقريب وجهات النظر، ثمّ إعداد مشروع نهائي متفق عليه من قبل المهنيين .

أفدناكم بما تقدّم وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائبة عواطف الشنيتي**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

1. متى سيتم إعادة إحياء النقل البري بين تونس والجزائر المتمثل في الخطوط البرية وخط السكة الحديدية ؟

**إجابة السيد وزير النقل**

**<u>الموضوع</u>** :الإجابة على سؤال كتابي .

**<u>المرجع</u>**:- مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000273 الصادرة بتاريخ 26جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-240 بتاريخ 29 جانفي2024 .

**<u>المصاحيب</u>**:- بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي التي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب السيدة عواطف الشنيتي، إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيدة عواطف الشنيتي عن دائرة تبرسق-تيبار-باجة جندوبة |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000273 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-240 بتاريخ 29 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | متى سيتم إعادة إحياء النقل البري بين تونس والجزائر المتمثل في الخطوط البرية وخط السكة الحديدية؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على سؤال النائب بمجلس نواب الشعب السيدة عواطف الشنيتي، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

**حول إعادة إحياء النقل البري بين تونس والجزائر المتمثل في الخطوط البرية وخط السكة الحديدية :**

-**بالنسبة للنقل البري:** تجدر الإشارة إلى أنّه تم بتاريخ 04 ديسمبر 2015 إمضاء إتفاقية التشغيل المشترك بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن من الجانب التونسي وشركة النقل البري للمسافرين" طحكوت محي الدين" من الجانب الجزائري .لكن بتاريخ 17 جانفي 2019 توقف الجانب الجزائري عن تأمين نقل المسافرين نهائيا ولأسباب مجهولة .

وإيمانا بتجذّر الروابط التاريخية بين تونس والجزائر الشقيقة، فقد تمّ إعلام مصالح وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج خلال الإعداد للجنة العليا التونسية الجزائرية برغبة الشركة الوطنية للنقل بين المدن في إيجاد شريك جزائري لإعادة التشغيل المشترك لنقل المسافرين بين البلدين واستعدادها لوضع إمكانياتها لتأمين تنقل المسافرين

-**بالنسبة للنقل الحديدي بين تونس والجزائر:** يعتبر أهمية استراتيجية للبلدين، إلاّ أنّ استغلال هذا الخط توقف بالنّسبة لنقل المسافرين منذ ديسمبر 1995 لأسباب أمنية في تلك الفترة وتم إعادة تشغيله لمدة شهرين (جويلية وأوت 2003) قبل توقفه مجددا لعدم التطابق في الأجهزة التقنية لمعدات الجرّ .

-أما بالنسبة لنقل البضائع فقد تواصل الى حدود سنة 2020 وتوقف لأسباب فنية تهمّ أساسا عدم توفّر المعدات من الجانب التونسي .

-عبّر الجانبان التونسي والجزائري عن رغبتهما في إعادة تشغيل هذا الخط، وتواصل الحوار حول الموضوع حسب الخطوات التالية :

*بالنسبة لنشاط نقل المسافرين : خلال الفترة 2015-2017: تمّ العمل بين الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية ونظيرتها الجزائريّة على استكمال المسائل الفنّية لإعادة تشغيل الخط .

*تم الإعلان من الجانبين التونسي والجزائري على موعد 02 ماي 2017 كتاريخ أول سفرة لهذا القطار قادما من مدينة عنابة الجزائريّة وذلك بمعدات جزائرية ذاتية الجرّ إلا أنّه ولأسباب طارئة، طلبت الشبكة الجزائريّة تأجيل هذا الموعد إلى تاريخ لاحق لم يتم تحديده بعد

*خلال سنة 2019 بعد انتهاء الأشغال على مستوى نفق" السيدة المنوبيّة"، اقترحت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية على نظيرتها الجزائرية إعادة استغلال الخط، إلا أن الجانب الجزائري أفاد بأنّ الفيضانات التي جدّت سنة 2019 تسببت في أضرار على مستوى منشأة فنيّة ممّا يتطلب إعادة تهيئتها، وقد تم تأجيل إعادة تشغيل قطار المسافرين بين تونس والجزائر إلى موعد لاحق لم يتم بعد تحديده .

-ويتم النقاش بين تونس والجزائر خلال المناسبات الثنائية للتعاون في مجال النقل جول الاستعدادات اللازمة لإعادة تشغيل خط السكة الحديدية بين البلدين، كما أنّ هذا الربط مدرج كذلك على مستوى مشروع القطار المغاربي التي تعمل الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على إنجاز الدراسات الخاصة به.

**السؤال الكتابي**

**للنائب لطفي الهمامي**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابي التالية .

**الموضوع:** حول محطة الترابط حي الانطلاقة والمحطة النهائية للمترو عدد 3

تحية طيبة،

سيدي الوزير :

1/متى يتم تهيئة محطة ترابط حي الانطلاقة؟

2/متى يتم تهيئة المحطة النهائية للمترو عدد 3 خاصة وأن حالتها أصبحت كارثية ولم تعد عربات الميترو تصل إليها ؟

3/ هنالك نقص في عدد الحافلات بمنطقتي العمران والعمران الأعلى فمتى يتم تلافي هذا النقص؟

وفي انتظار ردّكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع** :الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع:** -مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000133050الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-025 بتاريخ 17 جانفي - 2024

-مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 2024-15-2100-286 بتاريخ 31 جانفي 2024 المتعلقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024.

**المصاحيب:** بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد لطفي الهمامي، إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد لطفي الهمامي عن دائرة العمران-العمران الأعلى |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | حول محطة الترابط حي الانطلاقة والمحطة النهائية للمترو عدد 3<br>1-متى يتم تهيئة محطة ترابط حي الانطلاقة؟<br>2-متى يتم تهيئة المحطة النهائية للمترو عدد 3 خاصة وأن حالتها أصبحت كارثية ولم تعد عربات الميترو تصل إليها؟<br>3-هنالك نقص في عدد الحافلات بمنطقتي العمران والعمران الأعلى فمتى يتم تلافي هذا النقص؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات **النائب** بمجلس نواب الشعب، السيد لطفي الهمامي، يشرفنا بإفادتكم **بما يلي** :

**1/ تهيئة محطة الترابط حافلة / مترو بحي الإنطلاقة**

في انتظار إيجاد حلول للانتصاب الفوضوي على مستوى محطة الترابط حافلة / مترو بحي الانطلاقة والذي تمت الإشارة إليه في العديد من المناسبات لدى السلط المحلية والجهوية فإنّ شركة النقل بتونس تسعى بكل الإمكانيات المتاحة لتعزيز عرض النقل بالجهة وتوفير ظروف السلامة لحرفائها .

**2/تهيئة المحطة النهائية للمترو رقم 3**

تعتبر المحطة النهائية للمترو رقم 3 من بين أهم الفضاءات التي تم الاستحواذ عليها من طرف الباعة وستسعى الشركة لتهيئة المحطة وإعادة استغلال الخط رقم 3 حال استلام قطع الغيار الضرورية لإصلاح العربات وحلحلة المشاكل المتعلقة بالانتصاب الفوضوي .

**3/ عرض النقل بمنطقة العمران الأعلى**

بالنسبة لخدمات النقل بمنطقة العمران الأعلى، يتم حاليا توفير عدد 07 حافلات مستغلّة على الخطوط التالية :

-الخط 78 من محطة باب عليوة إلى العمران الأعلى يخصص له يوميا عدد 03 حافلات .

-الخط 38 ب من محطة تونس البحرية إلى منطقة العمران الأعلى يستغلّ يوميا بعدد حافلتين .

-الخط 38 ت من محطة تونس البحرية إلى منطقة حدائق المنزه عبر الطريق X3 و يستغل حاليا بعدد حافلتين .وستسعى شركة النقل بتونس إلى تدعيم العرض على مستوى الخطوط المذكورة أنفا حال تحسن نسبة جاهزية الأسطول وتوفّر لإمكانيات المتاحة .

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائب محمد أمين مباركي**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير النقل

تحية طيبة وبعد،

**الموضوع: حول توفير حافلة تربط معتمدية جدليان بمركز الولاية**

يبلغ عدد السكان بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين 20 ألف ساكن كما تمتد مساحتها 281.25 كم $^2$وبعد التشكيات الواردة من أهالي المعتمدية المذكورة في غياب النقل العمومي الى مركز الولاية الذي يبعد حوالي 90 كم والعديد من العملة والتلاميذ في حاجة للتنقل بشكل يومي للعمل او الدراسة بالقصرين.

وتبعا لذلك أتقدم الى سيادتكم بالسؤال التالي

**السؤال :متى يتم توفير حافلة لنقل المواطنين بين معتمدية جدليان ومركز الولاية؟**

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع** :الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع:** -مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000133050 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024.

-مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 2024-15-2100-286 بتاريخ 31 جانفي 2024 المتعلقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري .2024.

**المصاحيب** :بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد أمين مباركي إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد محمد أمين مباركي عن دائرة سبيبة-جدليان-العيون |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | يبلغ عدد السكان بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين 20 ألف ساكن كما تمتد مساحتها 281.25 كم$^2$وبعد التشكيات الواردة من أهالي المعتمدية المذكورة في غياب النقل العمومي الى مركز الولاية الذي يبعد حوالي 90 كم والعديد من العملة والتلاميذ في حاجة للتنقل بشكل يومي للعمل او الدراسة بالقصرين .وتبعا لذلك أتقدم الى سيادتكم بالسؤال التالي:<br>السؤال :متى يتم توفير حافلة لنقل المواطنين بين معتمدية جدليان ومركز الولاية؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد أمين مباركي، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

توفّر الشركة الجهوية للنقل بالقصرين حافلة، سفرة من جدليان إلى القصرين يوميا من يوم الإثنين إلى يوم الخميس من كلّ أسبوع وذلك على الساعة الثامنة و 15دق صباحا، تربط بين معتمدية جدليان- سبيبة- سبيطلة- القصرين، وتكون العودة من القصرين عند منتصف النهار، علما وأنّ الحافلة التي تؤمّن هذا الخطّ يتم استغلالها قبل الساعة الثامنة صباحا لتأمين النقل المدرسي .

كما توفّر الشركة الوطنية للنقل بين المدن:

-خط يربط بين مدينة القصرين - سبيبة - جدليان - تونس على الساعة 10:30

-خط يربط بين تونس - سليانة - جدليان - سبيبة - القصرين على الساعة 12:45

-خط يربط بين تونس - سليانة - جدليان - سبيبة - القصرين على الساعة 16:00

كما تجدر الإشارة إلى أنّه في إطار تنفيذ برنامج الاستثمار في معدّات النقل لسنة 2023 الذي تمّ إمضاء عقود في شأنه، من المتوقع استلام الحافلات بداية من السّداسي الثاني لسنة 2024، وسيتم تبعا لذلك النظر في إمكانية تخصيص حافلة أخرى لهذا الخط التجاري مع تغيير توقيت الانطلاق ليتلاءم مع متطلبات المواطنين .

مع العلم وأنّه في إطار معاضدة مجهودات الشركات الجهوية للنقل ودعم العرض وتلبية الحاجيات الحينية لتنقلات المواطنين، تمت الموافقة خلال جلسة عمل وزارية بتاريخ 6 سبتمبر 2022 على الترخيص لاقتناء 300 حافلة مستعملة من المزوّد الفرنسي RATP عن طريق التفاوض المباشر وذلك كحل ظرفي ووفقا لمعايير مرجعية مضبوطة، وسيكون نصيب الشركة الجهوية للنقل بولاية القصرين منها 19حافلة (9 عادية و10 مزدوجة) .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائب محمد بن حسين**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1.ما هو برنامج الوزارة لحلّ مشكل النقل في ولاية المهدية على مستوى النقل الخاص والعمومي مع العلم أنّ الإشكاليات كثيرة وعديدة ؟

2. هل تم برمجة ربط السكة الحديدية المهدية بالشابة والجم عن طريق قصور الساف مع العلم أن هذا الطلب تم برمجته منذ سنوات طويلة وهو مطلب ملح من الأهالي؟

3.تعهد السيّد الوزير بالجلسة الأخيرة بالبرلمان بتخصيص حافلة تربط مدينة قصور الساف بمركز الولاية وإلى هذه الساعة لم يتم حل الإشكال مع العلم أنّ الجهة لا تتوفر على خطوط نقل جماعي ولا فردي يربط بين المعتمدية ومركز الولاية؟

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع**:الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع:** مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000273 الصادرة بتاريخ 26جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-240 بتاريخ 29 جانفي2024 .

**المصاحيب** : بطاقة رد على سؤال كتابي . والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد بن حسين إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد محمد بن حسين عن دائرة قصور السّاف-البرادعة-الرجيش |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000273 بتاريخ 26 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-240 بتاريخ 29 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | 1-ما هو برنامج الوزارة لحلّ مشكل النقل في ولاية المهدية على مستوى النقل الخاص والعمومي مع العلم أنّ الإشكاليات كثيرة وعديدة ؟<br>2- هل تم برمجة ربط السكة الحديدية المهدية بالشابة والجم عن طريق قصور الساف مع العلم أن هذا الطلب تم برمجته منذ سنوات طويلة وهو مطلب ملح من الأهالي ؟<br>3-تعهد السيّد الوزير بالجلسة الأخيرة بالبرلمان بتخصيص حافلة تربط مدينة قصور الساف بمركز الولاية وإلى هذه الساعة لم يتم حل الإشكال مع العلم أنّ الجهة لا تتوفر على خطوط نقل جماعي ولا فردي يربط بين المعتمدية ومركز الولاية ؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيد محمد بن حسين، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

**السؤالين 1 و3 :**

**تحسين وضعيّة النقل العمومي بولاية المهدية:**

تواصل شركة النقل بالساحل تأمين خدماتها بكلّ من ولايات سوسة والمنستير والمهدية مع إعطاء الأولية للنقل المدرسي والجامعي وأمام تقلّص نسبة العرض وجاهزية الأسطول نتيجة تقادمه وتعدّد الأعطاب على الحافلات، فإنّ الشركة تجد صعوبات في تأمين الخدمات المبرمجة الحالية علاوة على إحداث خدمات جديدة لتلبية طلبات مختلف الأطراف والجهات بولاية المهدية بالأساس .

وعليه فإنّ أيّ تطوّر في خدمات النقل العمومي مرتبط بالأساس بعملية تدعيم الأسطول بحافلات إضافية .وفي هذا الصدد، قامت شركة النقل بالساحل بإصدار طلب عروض وطني لاقتناء 100 حافلة جديدة علاوة على اقتناء 49 حافلة مستعملة من المنتظر استلامها انطلاقا من تاريخ العودة المدرسية القادمة .

**تخصيص حافلة تربط مدينة قصور الساف بمركز ولاية المهدية:**

تحرص شركة النقل بالساحل على المواكبة والمراقبة المستمرّة لوضعيّة النقل في مختلف معتمديات وعمادات ولاية المهدية وخصوصا معتمدية قصور الساف التي تعتبر معتمدية حيوية، حيث يشكو هذا الخط اكتظاظا في الحافلات التي تمر عبره خاصة في أوقات الذروة .

سيتم تدعيم مدينة قصور الساف عند تنفيذ برنامج الاقتناءات الجديدة لشركة النقل بالساحل من خلال إحداث خط يربط مدينة قصور الساف بمركز ولاية المهدية وهو ما سيساهم في تخفيف الضغط الحاصل في هذا الخط .

**السؤال 2: ربط السكة الحديدية المهدية بالشابة والجم عن طريق قصور الساف :**

-إنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بصدد إعداد العناصر المرجعية للقيام بدراسة تمديد الخط 22 إلى قصور السّاف والجم .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائب مراد الخزامي**

**الموضوع** :سؤالين كتابيين .

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤالين التاليين :

**السؤال 1:** متى سيتم الانطلاق في انجاز مشروع الخط الحديدي السريع (RFR- ligne C )الرابط بين تونس - فوشانة - المحمدية الذي سيمثل خط تواصل بين العاصمة والضاحية الجنوبية والمبرمج إنجازه منذ سنة2014 ؟

**السؤال 2:** متى سيتم إعادة تهيئة محطة القطار بنعسان وإعادة تشغيل قطار خط الاحواز عدد 6 الرابط بين تونس- بن عروس- نعسان الذي كان يشتغل قبل الثورة والذي من شأنه أن يُخفف من أعباء التنقل الكارثي في الجهة؟

والسلام

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع** :الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع:** -مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000133050 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 15-15-2024 بتاريخ 17 جانفي 2024.

- مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 2024-15-2100-286 بتاريخ 31 جانفي 2024 المتعلّقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024

**المصاحيب:** بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد مراد الخزامي إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد مراد الخزامي عن دائرة فوشانة من ولاية بن عروس |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | متى سيتم الانطلاق في انجاز مشروع الخط الحديدي السريع (RFR- ligne C )الرابط بين تونس - فوشانة - المحمدية الذي سيمثل خط تواصل بين العاصمة والضاحية الجنوبية والمبرمج إنجازه منذ سنة 2014؟<br>متى سيتم إعادة تهيئة محطة القطار بنعسان وإعادة تشغيل قطار خط الاحواز عدد 6 الرابط بين تونس - بن عروس - نعسان الذي كان يشتغل قبل الثورة والذي من شأنه أن يُخفف من أعباء التنقل الكارثي في الجهة؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيد مراد الخزامي، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

**1-إنجاز الخط الحديدي السريع (RFR – ligne C ) الرابط بين تونس - فوشانة - المحمدية :**

-تم رصد اعتمادات بعنوان ميزانية 2024 لتحيين الدّراسات الفنية الخاصة بالقسط الثاني من مشروع الشبكة الحديدية السّريعة من المنتظر الانطلاق فيها خلال هذه السنة، مع إعطاء الأولوية إلى عدد من الخطوط - من بينها الخط C الذي يمتدّ على مسافة 19,5 كلم من محطّة نقل البضائع" المنصف باي" إلى المحمدية مرورا بفوشانة .

**2-إعادة تهيئة محطة القطار بنعسان وإعادة تشغيل قطار خط الأحواز عدد 6:**

-إنّ الخط المطلوب مدرج ضمن مشروع خطوط الشبكة الحديدية السريعة (الخطّ C من جبل الجلود الى المحمدية عبر بئر القصعة نعسان والمروج) الذي تتكفّل به شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة، بما في ذلك أشغال تهيئة المحطات، نظرا للنقص الحاصل في المعدّات والعتاد لدى الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية حاليا، علما وأنّه تمّ سابقا تأمين السفرات إلى نعسان بصفة استثنائية عبر الخط عدد 6 في إطار إجراءات الحجر الصحي .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائبة مريم الشريف**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور 22 والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس النواب

أتشرف سيد الوزير بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية عن وضعية المزرية لنقل بمعتمدية وادي اليل وما تعانيه معاناة يومية بسبب عدم توفر وسائل النقل العمومي الكافية نقص واضح ويومي في عدد الجهة من الحافلات النقال العمومي والمدرسي والجامعي.

حيث عينة بنفسي العدد الكبير والساعات الانتظار الطويلة لأبناء الجهة وعليه يجب إيجاد حلول جذرية توفير الخط 58 و 16بحافلات إضافية .

عدم توفر النقل المدرسي لتلاميذ الإعدادية بالمعزية من منطقة القباعة وصنهاجة .

تمديد خط 97 الى منطقة الحكايمية وباجة القديم لماذا وقع قطع الخط الرابط بين صنهاجة وباب الخضراء

اطلب من حضرتكم وبكل لطف التفضل بأحداث او بالأحرى ارجاع خط النقل 16 الذي يربط بين منطقة صنهاجة وبمحطة الحافلات باب الخضراء .

تمديد خط 44 الى حي الورد من معتمدية وادي الليل .

في انتظار ردّكم تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع** :الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع:** -مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000133050 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 15-15-2024 بتاريخ 17 جانفي2024

- مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 2024-15-2100-286 بتاريخ 31 جانفي 2024 المتعلّقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024

**المصاحيب :** بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيدة مريم الشريف إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيدة مريم الشريف عن دائرة وادي الليل |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | وضعية النقل بوادي الليل:<br>-وضعية المزرية لنقل بمعتمدية وادي اليل وما تعانيه معاناة يومية بسبب عدم توفر وسائل النقل العمومي الكافية نقص واضح ويومي في عدد الجهة من الحافلات النقال العمومي والمدرسي والجامعي.حيث عاينت بنفسي العدد الكبير والساعات الانتظار الطويلة لأبناء الجهة وعليه يجب إيجاد حلول جذرية بتوفير حافلات إضافية للخ 58 و16:<br>-عدم توفر النقل المدرسي لتلاميذ الإعدادية بالمعزية من منطقة القباعة وصنهاجة .<br>-تمديد خط 97 الى منطقة الحكايمية وباجة القديم<br>- لماذا وقع قطع الخط الرابط بين صنهاجة وباب الخضراء اطلب من حضرتكم وبكل لطف التفضل بأحداث او بالأحرى ارجاع خط النقل 16 الذي يربط بين منطقة صنهاجة وبمحطة الحافلات باب الخضراء وتمديد خط 44 الى حي الورد من معتمدية وادي الليل . |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيدة مريم الشريف عن دائرة وادي الليل من ولاية منوبة، فيما يخص وضعيّة النقل بمعتمدية وادي الليل يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

-إن الخط رقم 58 الذي يربط حي الورد بمحطة الترابط خير الدين يخصص حافلة واحدة وسيتم تدعيمه عند توفّر المعدات وتحسن نسبة جاهزية أسطول شركة نقل تونس بالإقتناءات المبرمجة خلال سنة 2024 .

-إنّ الخط 16 ت الرابط بين حي الورد و على البلهوان يخصص له حاليا حافلتين .

-بالنسبة للنقل المدرسي، يتم تخصيص حافلة من منطقة صنهاجة إلى المدرسة الإعدادية بالمعزية .

-لا يمكن في الوقت الحالي تمديد الخط 97 ، الرابط بين حي النسيم ومحطة الترابط خير الدين، نظرا لعدم ملاءمة البنية التحتية التي تتسبب في كثرة الأعطاب

-في إطار هيكلة الشبكة، تم ربط منطقة صنهاجة بوسط العاصمة عبر الخط 93 الذي يستغل حاليا بحافلة واحدة بالإضافة إلى خط الميترو رقم 4 الذي سيتم العمل على تدعيمه خلال سنة 2024 بسفرات إضافية ومتواترة

-إنّ الخط 16 أ يربط حاليا صنهاجة بالمنطقة الصناعية بقصر سعيد ويتم استغلاله حاليا بحافلة

- بالنسبة لتمديد الخط 44 ث الذي يربط وادي الليل بالمنطقة الصناعية بالشرقية والذي يستغل حاليا بحافلتين فهو غير ممكن باعتبار طول المسلك وخاصية الشبكة .

هذا وستسعى الشركة إلى تدعيم العرض في منطقة وادي الليل من خلال الخطوط المذكورة أنفا حال تحسن نسبة جاهزية الأسطول وتوفر القسط الثاني من الحافلات المستعملة خلال الثلاثي الأول لسنة 2024 .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي الأول**

**للنائب نبيه ثابت**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

**تعتبر ولاية توزر وجهة سياحية هامة خاصة وأنّ سلطة الإشراف تشجع على السياحة الصحراوية والإيكولوجية وكنّا قد طالبنا سابقا بتدعيم الرحلات الداخلية إلا اننا فوجئنا بإلغاء الرحلة الداخلية المبرمجة ليوم الجمعة من كل أسبوع.**

**لماذا تم إلغاء هاته الرحلة؟ ولماذا لا يتم اعتماد رحلات يومية لمطار توزر الدولي؟**

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع**:الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع:**-مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000328الصادرة بتاريخ 01 فيفري 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-332 بتاريخ 17 جانفي 2024.

**المصاحيب :** بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد نبيه ثابت عن دائرة حامة الجريد-تمغزة |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000328 بتاريخ 01 فيفري 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-332 بتاريخ 02 فيفري 2024 |
| **نصّ السؤال** | - تعتبر ولاية توزر وجهة سياحية هامة خاصة وأنّ سلطة الإشراف تشجع على السياحة الصحراوية والإيكولوجية وكنّا قد طالبنا سابقا بتدعيم الرحلات الداخلية إلا اننا فوجئنا بإلغاء الرحلة الداخلية المبرمجة ليوم الجمعة من كل أسبوع<br>لماذا تم إلغاء هاته الرحلة؟ ولماذا لا يتم اعتماد رحلات يومية لمطار توزر الدولي؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا عن سؤال النائب بمجلس نواب الشعب السيد نبيه ثابت عن دائرة حامة الجريد - تمغزة، يشرفني إفادتكم بما يلي :

تم العمل على إضافة رحلة رابعة في الموسم السياحي لمطار تورر- نقطة من قبل شركة الخطوط التونسية السريعة، إلا أن المردودية على هذا الخط لا تمكنها من مجابهة الوضعيّة المالية الصعبة التي تعاني منها، رغم دعم الدولة.

وبالتالي، ارتأى مجلس إدارة الشركة التقليص من عدد الرحلات الجوية ذات المردودية الضعيفة لفائدة الرحلات الأكثر مردودية لغرض إنقاذ الشركة .

كما اضطرت شركة الخطوط التونسية السريعة إلى استغلال طائرة واحدة في أوقات الذروة وذلك نظرا لمحدودية أسطول الشركة حاليا (طائرتين) وتوقف الطائرات للصيانة .

وعليه، فقد أجبرت الشركة على اتخاذ الإجراءات المذكورة لاستعادة عافيتها تدريجيا .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد نبيه ثابت إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

**السؤال الكتابي الثاني**

**للنائب نبيه ثابت**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1. هل من برنامج للتفكير في تعزيز خط النقل الداخلي تمغزة - توزر في إطار فك العزلة على جهاتنا الداخلية لتكون طرفا فاعلا تنمويا وخاصة سياحيا؟

2. نظرا لأهمية خط النقل المربح على ولاية توزر ككل ومساهمته في تقريب الخدمات في علاقة بخطوط النقل البعيدة، ما هو البرنامج البديل بعد انتهاء تعاقد وزارتكم المحترمة مع هذه الشركة الخاصة؟

3.هل من برنامج لإعادة تشغيل خط السكة الحديدية توزر- تونس؟

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع**:الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع :**-مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000243 الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-234 بتاريخ 26 جانفي 2024.

**المصاحيب**: بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد نبيه ثابت إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة رد على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد نبيه ثابت عن دائرة حامة الجريد-تمغزة |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000243 بتاريخ 25 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-234 بتاريخ 26 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | 1-هل من برنامج للتفكير في تعزيز خط النقل الداخلي تمغزة - توزر في إطار فك العزلة على جهاتنا الداخلية لتكون طرفا فاعلا تنمويا وخاصة سياحيا؟<br>2-نظرا لأهمية خط النقل المربح على ولاية توزر ككل ومساهمته في تقريب الخدمات في علاقة بخطوط النقل البعيدة، ما هو البرنامج البديل بعد انتهاء تعاقد وزارتكم المحترمة مع هذه الشركة الخاصة؟<br>3-هل من برنامج لإعادة تشغيل خط السكة الحديدية توزر- تونس؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد نبيه ثابت، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

**1- حول تعزيز النقل الداخلي تمغزة – توزر:**

تضع الشركة الجهوية للنقل" القوافل قفصة على ذمة معتمدية تمغزة من ولاية توزر عدد 04 حافلات حسب برنامج العمل التالي :

-عدد 02 حافلات تؤمنان نقل التلاميذ من توزر نحو تمغزة عبر الظافرية العودية 1 و 2 ، الشبيكة، سندس، فم الخنقة، تمغزة وذلك يومي الاثنين والسبت لنقل التلاميذ من والى المبيت المدرسي؛

-عدد 02 حافلات تؤمنان نقل التلاميذ يوميًا داخل معتمدية تمغزة وتبقيان على عين المكان :على غرار تمغزة لفريد الرميثة عين الكرمة لوشيكة، الخلايفة، ميداس نحو اعدادية ومعهد تمغزة (رحلتين يوميا : صباحية ومسائية)، منها حافلة واحدة تؤمن النقل العادي للمسافرين بين تمغزة و توزر من يوم الثلاثاء الى يوم الجمعة( رحلة واحدة : الانطلاق على الساعة 08:00 صباحا في اتجاه توزر، والعودة على الساعة 11:00 صباحا في اتجاه تمغزة) باعتبار استغلالها في النقل المدرسي .

-يتم تخصيص 3 حافلات لنقل التلاميذ يوم السبت من المبيت المدرسي بتمغزة والعودة الى توزر.

أما بخصوص تدعيم النقل الداخلي عبر خط تمغزة - توزر . فإنّ هذ الخطّ يتّسم ببعد المسافة (قرابة 70 كلم عن توزر) مع صعوبة الطريق، إلا أنّ الشركة الجهوية للنقل" القوافل قفصة تعتزم تعزيزه بحافلة صغيرة الحجم مع تكثيف السفرات، حيث برمجت الشركة تجديد عدد من الحافلات خلال سنة 2024 ، منها حافة صغيرة من نوع otocar سيتم تخصيصها لمعتمدية تمغزة .مع العلم وأنّ الشركة الوطنية للنقل بين المدن تؤمّن سفرة يوميّة : دقاش - تونس وحزوة تونس وتمغزة - تونس، كما يتوفّر عدد 64 رخصة لواج شريط أزرق، تتضمّن نقطة تمغزة، وعدد 16 رخصة نقل ريفي .

كما تجدر الإشارة أيضا أنّه في إطار معاضدة مجهودات الشركات الجهوية للنقل ودعم العرض وتلبية الحاجيات الحينية لتنقلات المواطنين، تمّت الموافقة خلال جلسة عمل وزارية بتاريخ 6 سبتمبر 2022 على الترخيص لاقتناء 300 حافلة مستعملة من المزوّد الفرنسي RATPعن طريق التفاوض المباشر وذلك كحل ظرفي ووفقا لمعايير مرجعية مضبوطة، وسيكون نصيب الشركة الجهوية للنقل" القوافل قفصة منها 21 حافلة؛ 9 عادية و12 مزدوجة .

**2-البديل لشركة النقل المربح إثر إنهاء التعاقد معها:**

لقد أبرمت الشركة الوطنية للنقل بين المدن إتفاقية شراكة حول إسناد خطوط منتظمة للنقل العمومي بين المدن للأشخاص مع شركة النقل المربح وذلك في 4 جانفي 2004، وتتمثل الخطوط في : تونس -جربة، تونس - مدنين، تونس - نفطة تونس . القلعة الخصبة وصفاقس -القصرين، غير أنها لا تستغل إلا ثلاث خطوط مربحة : تونس - جربة، تونس - مدنين وتونس - نفطة .

وتجدر الإشارة أنّه تطبيقا لمتقضيات الفصل 3 من الاتفاقية المذكورة أعلاه " تعتبر الاتفاقية صالحة لمدة (10) سنوات بداية من تاريخ الانطلاق الفعلي وهي قابلة للتجديد مرة واحدة لنفس المدة بصفة ضمنية ."...

هذا مع العلم أنّ هذه الاتفاقية كانت لها انعكاسات سلبيّة على مداخيل الشركة وتشوبها عديد النّقائص والتجاوزات، حيث لم يتم التنصيص على الزيادة السنوية ولم تتم مراجعة المعاليم المضمّنة بالاتفاقية (455 ألف دينار) منذ 20 سنة رغم ارتفاع الأسعار، وفي المقابل تقوم شركة النقل المربح باستغلال خطوط ذات مردودية عالية على غرار جربة ومدنين ونفطة، وهو ما شأنه أن يشكّل منافسة للشركة الوطنية للنقل بين المدن على هذه الخطوط الثلاث.

ومقارنة بالشركة الوطنية للنقل بين المدن، فإنّ تشغيل 3 خطوط لا يستوجب أكثر من 09 حافلات و09 سواق في أقصى الحدود والأسطول الكامل المتوفّر لدى شركة النقل المربح تستغله في النقل العرضي والنقل السياحي ونقل العملة .

أما بخصوص مدى قدرة الشركة الوطنية للنقل بين المدن على تأمين الخطوط الثلاث المستغلة، موضوع اتفاقية الشراكة، فإنّ الشركة الوطنية للنقل بين المدن تلتزم بتأمين السفرات الخاصة بالثلاث خطوط (مدنين، جربة و نفطة) والتي كانت مستغلة من قبل شركة النقل المريح ، مع العلم وأنه منذ تاريخ 05 جانفي 2024 قامت الشركة بتأمين هذه الخطوط على أكمل وجه وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية دون تسجيل أيّة تشكيات من قبل المواطنين .

**3- إعادة تشغيل خط السكة الحديدية توزر– تونس:**

تم عقد صفقة أشغال لإصلاح أو استبدال المنشآت الفنية لإعادة تشغيل الخط عدد 13 في جزئه الرابط بين المتلوي وتوزر، حيث تمّ الإذن ببداية الأشغال خلال شهر أوت 2023، وقد بلغت نسبة الإنجاز حوالي 30 بالمائة ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال خلال النصف الثاني من سنة 2024.

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائبة نجلاء اللحياني**

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

**الموضوع** :حول المشاريع التي درست أو أنشأت لمجابهة ظاهرة الاختناق المروري بأريانة

وبعد، يشرفني إعلامكم أنّ ظاهرة الاختناق المروري في أريانة المدينة أصبحت تعطّل التنقل وتعيقه مما له تداعيات على الموظفين العموميين وأبناءنا المتعلمين.

فلماذا منذ أن أنشئ المأوى المخصص للنقل الريفي أمام محوّل محمود الماطري لم يستعمل بعد؟ فهذه المحطة المجهزة هيأت للغرض للتصدي لظاهرة التجاوزات المرورية ولتنظيم عملية توقف العربات "النقل " وسط النقاط التي تشهد حركة مرورية كبرى على غرار هذا المحوّل الذي يقع أمام مستشفى محمود الماطري "Service d'Urgence". "

من جهة أخرى، امام تفاقم ظاهرة الاختناق المروري في أريانة المدينة واستنادا على دراسة مشروع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى التي أقرّت ضرورة توسيع شبكة المترو لتشمل العديد من الجهات في ولاية أريانة التي تشهد كثافة سكانية، أحيطكم علما أن مثال التهيئة العمرانية **لأريانة** توسّع عمرانيا بأكثر من 217 هكتار في النصر وأنّ هذه المنطقة والأحياء المجاورة لها تشهد كثافة سكانية مرتفعة .

فنرجو من سيادتكم التسريع في تمديد شبكة المترو الخفيف لتشمل المناطق ذات أولوية في النقل خاصة مع تزايد عدد سكان أريانة بأكثر من 3 % سنويا ولن يحل بناء المحولات مشكل التنقل، بل يأزّمها فلا بد من سياسة تنقل تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تعمل تونس على تحقيقها حدود 2030 ولهذا نأمل أن يقع النظر إلى مشروع مسلك الدراجات الذي يمتد من مطار تونس إلى أريانة الذي عرض على سيادتكم في إطار برنامج" تونس وجهتنا " Avancement du Projet " Itinéraire pédestres et cyclables à Ariana

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام .

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع** :الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع** :مراسلتكم عدد 0000133-3000-26-2024 الصادرة بتاريخ 16جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 125-15-2024بتاريخ 17 جانفي 2024.

**المصاحيب** :بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللّحياني إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي **هذا** بإجابة في الغرض

والسلام

**بطاقة ردّ على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني عن دائرة أريانة المدينة |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 0000133-3000-26-2024 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 125-15-2024 بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | يشرفني إعلامكم أنّ ظاهرة الاختناق المروري **في أريانة** المدينة أصبحت تعطّل التنقل وتعيقه مما له تداعيات على الموظفين العموميين وأبناءنا المتعلمين<br>فلماذا منذ أن أنشئ المأوى المخصص للنقل الريفي أمام محوّل محمود الماطري لم يستعمل بعد؟ فهذه المحطة المجهزة هيأت للغرض للتصدي لظاهرة التجاوزات المرورية ولتنظيم عملية توقف العربات" النقل "وسط النقاط التي تشهد حركة مرورية كبرى على غرار هذا المحوّل الذي يقع أمام مستشفى محمود الماطري ."Service d'Urgence" "<br>من جهة أخرى، امام تفاقم ظاهرة الاختناق المروري في أريانة المدينة واستنادا على دراسة مشروع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى التي أقرّت ضرورة توسيع شبكة المترو لتشمل العديد من الجهات في ولاية أريانة التي تشهد كثافة سكانية، أحيطكم علما أن مثال التهيئة العمرانية **لأريانة** توسّع عمرانيا بأكثر من 217 هكتار في النصر وأنّ هذه المنطقة والأحياء المجاورة لها تشهد كثافة سكانية مرتفعة . |

| | |
|---|---|
| فنرجو من سيادتكم التسريع في تمديد شبكة المترو الخفيف لتشمل المناطق ذات أولوية في النقل خاصة مع تزايد عدد سكان أريانة بأكثر من 3% سنويا ولن يحل بناء المحولات مشكل التنقل، بل يأزّمها فلا بد من سياسة تنقل تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تعمل تونس على تحقيقها حدود 2030 ولهذا نأمل أن يقع النظر إلى مشروع مسلك الدراجات الذي يمتد من مطار تونس إلى أريانة الذي عرض على سيادتكم في إطار برنامج" تونس وجهتنا "Avancement du Projet Itinéraire pédestres et cyclables à Ariana" | |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني، يشرفنا إفادتكم بما يلي :

-يرجع إنشاء المآوي وعملية تنظيم الجولان بالنّظر للمصالح البلدية .

-بالنّسبة لتمديد خط المترو الخفيف بولاية اريانة، فقد تم إجراء دراسة على الصعيد الوطني تتعلق بتطوير شبكات النقل العمومي وخاصة بتونس الكبرى ووضع برنامج للنهوض بالنقل الجماعي خاصة النقل الحديدي كخيار استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار التطورات المسجلة على المستوى الديموغرافي والعمراني، يرتكز أساسا على إنشاء شبكة نقل حديدي سريع و محطّات ترابط مع شبكة المترو .

وفي هذا الإطار، تمّ إقرار إحداث خط النصر على طول 5.7 كلم ليؤمّن خدمات النقل إلى حي النصر ويمكن من الربط مع الخط الحديدي السريع F على مستوى محطة بورجل كقطب تبادل .

ونظرا للإشكال الذي انجرّ عن مشروع توسعة الطريق X2 والمتمثل في عدم توفّر الحوزة اللازمة لإحداث مساري مشروع توسيع الطريق X2ومشروع خط المترو على المستوى الأرضي في الجزء المتواجد بين الطريق الحزامية X وشارع" عثمان ابن عفان "بالمنزه الذي يمكن أن يحول دون انجاز مشروع المترو على حاله، فإنّه يستوجب تحيين الدراسات وإنجاز دراسات تكميلية لإيجاد الحلول المناسبة تأخذ بعين الاعتبار المستجدّات العمرانية والديموغرافية .

-بخصوص مشروع مسلك الدراجات الذي يمتد من مطار تونس إلى أريانة، فهو لا يرجع بالنظر لوزارة النقل، وبالإمكان النظر فيه مع كل من المصالح البلدية المعنية ووزارة التجهيز والإسكان .

كما تجدر الإشارة أنّه بالنظر لما تشهده وضعية التنقل داخل الفضاءات الحضرية من صعوبات وتردّي الخدمات واكتظاظ واختناق مروري متواصل وتدني مستويات السلامة والأمن وما له من تأثير على الحياة اليومية للمواطن وعلى النّسيج الاقتصادي بصفة عامة فقد كان من الضروري بلورة سياسة جديدة ومتطورة تتجاوز النظرة الضيقة للنقل الحضري بشكله التقليدي والمرور إلى إرساء منظومة متكاملة للتنقلات الحضرية تستجيب لمتطلبات التطور العمراني والديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي .

وباعتبار تعدد المتدخلين في منظومة التنقلات الحضرية، وسعيا لبلوغ الأهداف المرجوّة وتحقيق التناسق بين مختلف البرامج والمشاريع والإصلاحات والسياسات المعتمدة من مختلف الهياكل والوزارات في هذا المجال، تمّت بلورة سياسة وطنية للتنقلات الحضرية بمشاركة جميع الأطراف المعنية .

وبالإضافة إلى استجابة السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية إلى التطلعات على المستوى الوطني للنهوض بمنظومة التنقل وتحسين جودة الحياة بالنّسبة للمواطنين، فإنّ تنفيذ عناصر هذه السياسة من شأنه أن يساهم في إيفاء تونس بتعهداتها الدولية على مستوى التخفيض في انبعاثات الغازات الدفيئة إلى جانب تقاطعها مع الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي والاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي والاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي .

وترتكز السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية على 9 عناصر وهي :

1- النهوض بالحوكمة في مجال التنقلات الحضرية

2- تدعيم الكفاءة والتكوين في مجال التنقلات الحضرية

3- إيجاد آليات تمويل مستدامة؛

4-إعادة هيكلة وتنظيم قطاع النقل العمومي الحضري

5-ضمان التناسق بين تخطيط النقل والتهيئة الترابية والتعمير

6-التحكّم في تطوّر السيارات الخاصة؛

7- دعم وتطوير التنقلات الصديقة للبيئة les modes actifs

8-دعم التنقلات الحضرية الأكثر أمنا وسلامة واندماجا؛

9-تطوير الحلول الرقمية للتنقلات الحضرية .

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، تمت بلورة برنامج عمل على المستوى القريب والمتوسّط يضم حوالي 40 عنصرا ويغطي الجوانب المؤسساتية والفنية والمالية .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة.

**السؤال الكتابي الأول**

**للنائب نزار الصديق**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي .

**الموضوع** :حول إمكانية توفير خط جديد نفطة- المنستير .

تحية طيبة

تبعا لما يعانيه أهالي مدينة نفطة من إشكالية التنقل لولاية المنستير قصد العلاج والدراسة خاصة وأن الحافلة الوحيدة المتوفرة للنقل إلى هذه الولاية تنطلق من مدينة توزر التي تبعد عن مدينة نفطة حوالي 24 كلم في الساعة الثانية ليلا، لذلك اتوجه لسيادتكم بالسؤال التالي :

الرجاء التدخل لدى الشركة الوطنية للنقل بتوفير خط جديد نفطة- المنستير أو تغيير نقطة انطلاق من توزر ليكون من نفطة نحو المنستير .

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع** :الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع**: مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000328الصادرة بتاريخ 01 فيفري 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-332 بتاريخ 02 فيفري 2024

**المصاحيب** : بطاقة رد على سؤال كتابي .

**وبعد**، تبعا لمراسلتكم **المشار** إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد نزار الصديق، إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة ردّ على السؤال الكتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد نزار الصديق عن دائرة نفطة-حزوة |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000328 بتاريخ 01 فيفري 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-332 بتاريخ 02 فيفري 2024 |
| **نصّ السؤال** | تبعا لما يعانيه أهالي مدينة نفطة من إشكالية التنقل لولاية المنستير قصد العلاج والدراسة خاصة وأن الحافلة الوحيدة المتوفرة للنقل إلى هذه الولاية تنطلق من مدينة توزر التي تبعد عن مدينة نفطة حوالي 24 كلم في الساعة الثانية ليلا، لذلك اتوجه لسيادتكم بالسؤال التالي :<br>الرجاء التدخل لدى الشركة الوطنية للنقل بتوفير خط جديد نفطة- المنستير أو تغيير نقطة انطلاق من توزر ليكون من نفطة نحو المنستير . |

**رد وزارة النقل**

جوابا على سؤال النائب بمجلس نواب الشعب السيد نزار الصدّيق، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

**-بخصوص توفير خط جديد نفطة - المنستير أو تغيير نقطة انطلاق من توزر ليكون من نفطة نحو المنستير :**

***بالنسبة للشركة الوطنية للنقل بين المدن:**

-يتوفّر لدى الشركة الوطنية للنقل بين المدن خط نفطة - سوسة ستعمل على إعادة تشغيله، ما يمكّن من التنقل بسهولة إلى المنستير نظرا لتوفّر التنقل عبر الحافلات ومترو السّاحل، مع إمكانية دراسة تمديد هذا الخط من نفطة إلى المنستير .

***بالنسبة للشركة الجهوية للنقل" القوافل "قفصة :**

-نظرا لمحدودية العتاد و العنصر البشري للشركة الجهوية للنقل القوافل قفصة "، فإنّها غير قادرة في الوقت الحالي على تلبية هذا الطلب، إلا أنه بالإمكان إجراء ما يلي في أقرب الآجال:

-تغيير توقيت انطلاق الخط- توزر - المنستير ليصبح على الساعة الثالثة والنصف صباحا (03:30) عوضا عن الساعة الثانية والنصف صباحا (02:30)

-ربط الخط نفطة - صفاقس الذي ينطلق من نفطة على الساعة الثالثة صباحا (03:00) بخط توزر - المنستير .

وحيث أنّ المسافة بين مدينتي نفطة وتوزر تقدر بحوالي 25 كلم وتستغرق قرابة 25 دقيقة، بإمكان المسافرين المتجهين نحو مدينة المنستير استعمال الحافلة التي تنطلق من نفطة في اتجاه مدينة صفاقس على الساعة الثالثة صباحا ثم تغيير الحافلة في مدينة توزر للانطلاق نحو المنستير .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي الثاني**

**للنائب نزار الصديق**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير النقل

تحية طيبة وبعد،

**الموضوع :حول طلب التدخل لفض اشكال شركة النقل المريح**

وحيث قدمت شركة النقل المريح بين المدن خدمات للمواطن التونسي على امتداد 20 سنة وتحصلت على موصفات الجودة iso 9001 سنة

2015وتضم أكثر من 400 عامل وعون وسواق وإطارات من بينهم 184 على صلة المباشرة بالخطوط كما للشركة أكثر من 250 حافلة مكيفيه تخصص منهم للخطوط 12 حافلة في الأوقات العادية و32 حسب الطلب في المناسبات والأعياد كما تضع الشركة 123 بطاقة تنقل مجاني لمرضى السرطان منهم 115 لجمعية الكرامة لمرضى السرطان نفطة توزر المتلوي قفصة .

وقد رفضت الشركة الوطنية للنقل بين المدن تجديد الاتفاقية المبرمة بين الطرفين مما يفرض التوقف عن النشاط شركة النقل المريح يوم 2024/01/04ونظرا الى النقص الحاد في النقل خاصة بين المدن الداخلية والعاصمة نرجو من سيادتكم التدخل العاجل لفض هذا الاشكال الذي سيضر حتما بمصالح المواطنين سيما بعد توقف القطار عن الخدمة في ولاية توزر خاصة وتبعا لذلك أتوجه الى سيادتكم بالسؤال التالي

**السؤال** :هل **بالإمكان التدخل لتجديد العقد بين شركة النقل المريح والشركة الوطنية للنقل؟**

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع** :الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع** :-مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000133050 الصادرة بتاريخ 16 جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024.

-مراسلتنا الموجهة إليكم تحت عدد 2024-15-2100-186 بتاريخ 31 جانفي 2024 المتعلقة بتمديد آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية إلى يوم 12 فيفري 2024 .

**المصاحيب**: بطاقة رد على سؤال كتابي .

**وبعد،**

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد نزار الصدّيق إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة ردّ على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد نزار الصديق عن دائرة نفطة-حزوة |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | حول طلب التدخل لفض اشكال شركة النقل المريح<br>وحيث قدمت شركة النقل المريح بين المدن خدمات للمواطن التونسي على امتداد 20 سنة وتحصلت على موصفات الجودة iso 9001 سنة 2015 وتضم أكثر من 400 عامل وعون وسواق وإطارات من بينهم 184 على صلت المباشرة بالخطوط كما للشركة أكثر من 250 حافلة مكيفيه تخصص منهم للخطوط 12 حافلة في الأوقات العادية و32 حسب الطلب في المناسبات والأعياد كما تضع الشركة 123 بطاقة تنقل مجاني لمرضى السرطان منهم 115 لجمعية الكرامة لمرضى السرطان نفطة توزر المتلوي قفصة .<br>وقد رفضت الشركة الوطنية للنقل بين المدن تجديد الاتفاقية المبرمة بين الطرفين مما يفرض التوقف عن النشاط شركة النقل المريح يوم 2024/01/04 ونظرا الى النقص الحاد في النقل خاصة بين المدن الداخلية والعاصمة نرجو من سيادتكم التدخل العاجل لفض هذا الاشكال الذي سيضر حتما بمصالح المواطنين سيما بعد توقف القطار عن الخدمة في ولاية توزر خاصة وتبعا لذلك أتوجه الى سيادتكم بالسؤال التالي:<br>هل بالإمكان التدخل لتجديد العقد بين شركة النقل المريح والشركة الوطنية للنقل؟ |
| **رد وزارة النقل** | |

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيد نزار الصديق، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

-لقد أبرمت الشركة الوطنية للنقل بين المدن اتفاقية شراكة حول إسناد خطوط منتظمة للنقل العمومي بين المدن للأشخاص مع شركة النقل المربح وذلك في 4 جانفي 2004 ، وتتمثل الخطوط في : تونس - جربة ، تونس - مدنين ، تونس - نقطة ، تونس .القلعة الخصبة وصفاقس- القصرين، غير أنّها لا تستغل إلا ثلاث خطوط مربحة :تونس- جربة، تونس- مدنين وتونس- نفطة .وتجدر الإشارة أنّه تطبيقا لمتقضيات الفصل 3 من الاتفاقية المذكورة أعلاه " تعتبر الاتفاقية صالحة لمدة (10) سنوات بداية من تاريخ الانطلاق الفعلي وهي قابلة للتجديد مرة واحدة لنفس المدة بصفة ضمنية ."...

وعليه، فإنّه يتعذر التمديد في الاتفاقية من الناحية القانونية خاصة وأنّ الشركة الوطنية للنقل بين المدن قامت بتوجيه مراسلة بتاريخ 03 ديسمبر 2021 إلى شركة النقل المربح، تعلمها بمقتضاها عن عدم تجديد الاتفاقية رغم انتهائها بصفة آلية وذلك حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المترتبة في الغرض .وأيّ تمديد في الاتفاقية يعتبر مساسا بالمبادئ العامة لحسن التصرف وتنظيم طلب العروض والتي تقوم بالأساس على المنافسة حرية المشاركة في الطلب العمومي، المساواة أمام الطلب العمومي وشفافية الإجراءات ونزاهتها، إلى جانب قواعد الحوكمة الرشيدة وعدم الإضرار بالمؤسسة ومنح امتياز بدون وجه حق وهو ما يعتبر خطأ في التصرف موجب للمساءلة من طرف محكمة المحاسبات ويمكن أن يعرّض إلى المحاسبة الجزائية .

هذا مع العلم أنّ هذه الاتفاقية كانت لها انعكاسات سلبية على مداخيل الشركة وتشوبها عديد النقائص والتجاوزات، حيث لم يتم التنصيص على الزيادة السنوية ولم تتم مراجعة المعاليم المضمنة بالاتفاقية (455 ألف دينار) منذ 20 سنة رغم ارتفاع الأسعار، وفي المقابل تقوم شركة النقل المربح باستغلال خطوط ذات مردودية عالية على غرار جربة ومدنين ونفطة، وهو ما من شأنه أن يشكّل منافسة للشركة الوطنية للنقل بين المدن على هذه الخطوط .

وهذا ما أكده كذلك تقرير هيئة الرقابة التابعة لوزارة أملاك الدولة لسنة 2022، حيث اعتبرت أنّ المعاليم المستوجبة طبقا للعقود المبرمة المتعلّقة باستغلال الخطوط أو شبابيك اقتطاع التذاكر غير متكافئة وذلك من خلال بيان الفارق بين المبالغ المضمنة بالفواتير المستحقة الدفع والمبالغ المدفوعة خلال الفترة الممتدة بين 2015-2019 واعتبرت ذلك من قبيل أخطاء التصرف على معنى الفصل 113 من القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات .

هذا بالإضافة إلى عدم التزام شركة النقل المربح ببنود الإتفاقية وكرّاس الشروط، ممّا تسبب في إثقال كاهل الشركة الوطنية للنقل بين المدن بمصاريف إضافية كتكليف العدول المنفّذين والمحامين لخلاص المستحقات عند رفع قضايا ومعاينة التجاوزات المرتكبة من قبل شركة النقل، المربح حيث ترتفع مستحقات الشركة الوطنية للنقل بين المدن حوالي 900 ألف دينار دون احتساب فوائد التأخير، ولم يقع خلاصها إلى حدّ هذا التاريخ .

أما بخصوص ما يتم تداوله أنّ حوالي 174 عونا سيحالون على البطالة لعدم تجديد اتفاقية الشراكة وأن أسطول شركة النقل المربح (يفوق 250 حافلة) فهذا العدد يعتبر غير منطقي .حيث وكما سبق ذكره، فإنّ عدد الخطوط المستغلة في نطاق اتفاقية الشراكة هي 3 خطوط فحسب في حين أن الشركة الوطنية للنقل بين المدن تؤمن يوميا 90 خطّا أي أنّ خطوط شركة النقل المربح لا تمثل سوى 3,3 % وهي نسبة ضئيلة جدا لتكون الشركة بهذا الحجم .

ومقارنة بالشركة الوطنية للنقل بين المدن، فإنّ تشغيل 3 خطوط لا يستوجب أكثر من 09 حافلات و09 سواق في أقصى الحدود والأسطول المشار إليه 250 حافلة تستغله شركة النقل المربح في النقل العرضي والنقل السياحي ونقل العملة .

أما بخصوص مدى قدرة الشركة الوطنية للنقل بين المدن على تأمين الخطوط الثلاث المستغلة موضوع اتفاقية الشراكة فإنّ الشركة الوطنية للنقل بين المدن تلتزم بتأمين السفرات الخاصة بالثلاث خطوط (مدنين، جربة ونفطة) والتي كانت مستغلة من قبل شركة النقل المربح، مع العلم وأنّه منذ تاريخ 05 جانفي 2024 قامت الشركة بتأمين هذه الخطوط على أكمل وجه وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية دون تسجيل أيّة تشكيات من قبل المواطنين .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائبة نور الهدى سبائطي**

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

**الموضوع** :طلب إعادة تفعيل نسق خط الحافلة كما كانت عليه سابقا .

**المصاحيب** : عريضة ممضاة من طرف عدد من متساكني منزل الحبيب قابس

وبعد **أن** توصلت بمراسلة من متساكني معتمدية منزل الحبيب ولاية قابس والتي تبعد بحوالي 70 كم عن مركز الولاية

أتوجه لكم بالسؤال التالي :

متى يتم إعادة تفعيل الخط التالي :

- الرحلة من منزل الحبيب في اتجاه قابس على الساعة (17:00)
- الرحلة من قابس **في** اتجاه منزل الحبيب على الساعة (18:30).

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع:** الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع:**-مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000328الصادرة بتاريخ 01فيفري 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-332 بتاريخ 02 فيفري 2024 .

**المصاحيب:** بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نور الهدى سبائطي إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة ردّ على سؤال كتابي**

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد نزار الصديق عن دائرة نفطة-حزوة |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | وبعد **أن** توصلت بمراسلة من متساكني معتمدية منزل الحبيب ولاية قابس والتي تبعد بحوالي 70 كم عن مركز الولاية، أتوجه لكم بالسؤال التالي :<br>متى يتم إعادة تفعيل الخط التالي :<br>-الرحلة من منزل الحبيب في اتجاه قابس على الساعة (17:00)<br>-الرحلة من قابس في اتجاه منزل الحبيب على الساعة (18:30). |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيدة نور الهدى سبائطي، يشرفنا بإفادتكم بما يلي :

-بخصوص طلب إعادة تفعيل نسق الحافلة الرابطة بين منزل الحبيب و قابس المدينة على الساعة 17.00 من منزل الحبيب في اتجاه قابس وعلى الساعة 18.30 من قابس المدينة في اتجاه منزل الحبيب ، تتجدر الإشارة إلى أنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس اعادة تفعيل المواقيت المذكورة على الساعة 17.00 من منزل الحبيب، وعلى الساعة 17.30 من قابس المدينة بخط ترابط حافلة الميدة منذ تاريخ 15جانفي 2024، كما تتم متابعة الحركية ميدانيا للتدخل الحيني وذلك بتوفير سفرات إضافية كلّما اقتضت الحاجة رغم طول المسافة والمقدرة بـ 70 كلم.

أما بخصوص طلب استغلال حافلة مكيّفة عوضا عن حافلة عادية لسفرات منزل الحبيب - قابس المدينة، فإنّه بالرغم من تخصيص حافلة مكيّفة لخط منزل الحبيب - قابس، إلا أنه لا يمكن تغطية فترات الذروة بحافلة لا تتجاوز قدرة استيعابها 53 راكبا، مما يجبر الشركة على تعويضها بحافلة عادية مزدوجة .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**

**للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتشرف بأن نحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

**الموضوع** :بخصوص إشكاليات النقل المنتظم بجزيرة جربة .

تحية طيبة

تلقينا عدة تشكيات من مواطني جزيرة جربة بخصوص النقل المنتظم على مستوى خطوط نقل الحافلات التابعة للشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين، وحيث تم إلغاء العديد من الخطوط داخل الجزيرة في حين تشهد الأخرى اضطرابات في عمليات تأمينها (خط القرع حومة السوق-خط ميدون - خط الماي حومة السوق - خط بني ديغت -خط الحزم ميدون - خط فاتو حومة السوق.)

مما تسبب في حرمان المواطنين من حقهم الدستوري في النقل وتعطل مصالحهم ولهذا نلتمس من سيادتكم التدخل العاجل لتعزيز أسطول الحافلات بكل من وكالة حومة السوق وميدون لتغطية كافة الخطوط .

1.لماذا لا يتم تدعيم أسطول الحافلات بجزيرة جربة علما أنّ أغلب الخطوط هي خطوط مربحة للشركة ؟

2.ماهي معايير توزيع أسطول الحافلات المعتمدة من قبل الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين على مختلف وكالات النقل وماهي حصة وكالة حومة السوق وميدون من كافة الأسطول ؟

3.لماذا يقع حرمان جزيرة جربة دون غيرها من النقل المدرسي في ولاية مدنين ؟

والسلام

**إجابة السيد وزير النقل**

**الموضوع**:الإجابة على سؤال كتابي .

**المرجع**: مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000273 الصادرة بتاريخ 26جانفي 2024 والمسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-240 بتاريخ 29 جانفي 2024

**المصاحيب :** بطاقة رد على سؤال كتابي .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالطلب الذي توجه به كل من النائبين بمجلس نواب الشعب السيدين غسّان يأمون وبديس بالحاج علي، إلى وزارة النقل، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

**بطاقة ردّ على سؤال كتابي**

وبعد

| | |
|---|---|
| **مصدر السؤال** | نائب مجلس نواب الشعب السيد للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج عليعن دائرة جربة-حومة السوق وجربة-ميدون وأجيم |
| **مرجع الإحالة** | -صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000273 بتاريخ 26جانفي 2024<br>-مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-240 بتاريخ 29 جانفي 2024 |
| **نصّ السؤال** | بخصوص إشكاليات النقل المنتظم بجزيرة جربة .<br>تلقينا عدة تشكيات من مواطني جزيرة جربة بخصوص النقل المنتظم على مستوى خطوط نقل الحافلات التابعة للشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين، وحيث تم إلغاء العديد من الخطوط داخل الجزيرة في حين تشهد الأخرى اضطرابات في عمليات تأمينها) خط القرع حومة السوق-خط ميدون - خط الماي حومة السوق - خط بني ديغت - خط الحزم ميدون - خط فاتو حومة السوق مما تسبب في حرمان المواطنين من حقهم الدستوري في النقل وتعطل مصالحهم.<br>ولهذا نلتمس من سيادتكم التدخل العاجل لتعزيز أسطول الحافلات بكل من وكالة حومة السوق وميدون لتغطية كافة الخطوط .<br>1.لماذا لا يتم تدعيم أسطول الحافلات بجزيرة جربة علما أنّ أغلب الخطوط هي خطوط مربحة للشركة ؟<br>2.ماهي معايير توزيع أسطول الحافلات المعتمدة من قبل الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين على مختلف وكالات النقل وماهي حصة وكالة حومة السوق وميدون من كافة الأسطول ؟<br>3.لماذا يقع حرمان جزيرة جربة دون غيرها من النقل المدرسي في ولاية مدنين ؟ |

**رد وزارة النقل**

جوابا على تساؤلات النائبين بمجلس نواب الشعب السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي، يشرّفنا بإفادتكم بما يلي :

**1-تدعيم أسطول الحافلات بجزيرة جربة:**

بالنسبة لتعزيز وكالة جربة بالحافلات، فإنّ ذلك يتمّ بصفة دوريّة عند كل عمليّة اقتناء، أمّا العدد المخصص لوكالات الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين فهو مرتبط بالعدد الجملي للحافلات المقتناة مع العلم أن برنامج الاستثمار متواصل خلال سنة 2024.وعليه فإنّ أيّ تطوّر في خدمات النقل العمومي مرتبط بالأساس بعمليّة تدعيم الأسطول بحافلات إضافية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّه في إطار معاضدة مجهودات الشركات الجهوية للنقل ودعم العرض وتلبية الحاجيات الحينية لتنقلات المواطنين، تمّت الموافقة خلال جلسة عمل وزارية بتاريخ 6 سبتمبر 2022 على الترخيص لاقتناء 300 حافلة مستعملة من المزوّد الفرنسي RATP عن طريق التفاوض المباشر وذلك كحل ظرفي ووفقا لمعايير مرجعية مضبوطة، وسيكون نصيب الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين منها 23 حافلة مزدوجة، تعزّز بها أسطول الحافلات بجميع معتمديات ولايتي مدنين وتطاوين .

**2-معايير توزيع أسطول الحافلات المعتمدة من قبل الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين :**

معايير توزيع الحافلات يتم اعتمادها حسب الحاجيات والنشاط بمختلف المناطق والوكالات بولايتي مدنين وتطاوين مع إعطاء الأولوية للنقل المدرسي والجامعي.

**3-دعم جزيرة جربة بالنقل المدرسي على غرار بقية المناطق بولاية مدنين :**

تجدر الإفادة بأنّ النقل المدرسي متوفّر بجزيرة جربة على غرار كل المناطق، حيث يتم يوميّاً تأمين تنقل حوالي 8.000 مشترك من التلاميذ والطلبة بواسطة الخطوط العادية للنقل الحضري بالجزيرة وهو يعتبر مقبولا مقارنة ببقية المناطق، إضافة للخطوط المدرسية خاصة .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

**السؤال الكتابي**
**للنائب فخر الدين فضلون**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

**الموضوع** :حول متابعة تمشي سياسة الدولة وتوجهات السيد رئيس الجمهورية المتصلة بتطهير الإدارة من المحسوبية والموالاة والمحاصصة الحزبية والتعيينات العشوائية

تحية طيبة وبعد،

في إطار التوجهات العامة للدولة المشار إليها أنفا نتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

1- تمكيننا من عدد المشمولين بالعفو التشريعي العام والذين تم تعيينهم منذ 2020 إلى اليوم ولا يزالون يشغلون خطة متفقد إداري ومالي على الصعيد المركزي بوزارة الصحة بالتفقدية العامة الإدارية والمالية بالوزارة ؟

2- تمكيننا من قائمة تشمل الاختصاصات المهنية للمنتدبين في مناظرة انتداب متفقدين جهويين إداريين وماليين لفائدة وزارة الصحة في سنة 2020 مع عدد المشمولين بالعفو التشريعي العام منهم؟

3- تمكيننا من قائمة المديرين المشرفين على المؤسسات الصحيّة المشمولين بالعفو التشريعي العام منذ 2020 إلى اليوم والذي تم تعينهم في خطة مدير مؤسسة صحية يشغلونها إلى اليوم؟

**إجابة السيد وزير الصحة**

**الموضوع** :حول إجابة على أربعة أسئلة كتابية الواردة من عدد 03 نواب مجلس نواب الشعب

**المرجع** :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0000269.

**المصاحيب** : ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه حول الإجابة على أربعة أسئلة كتابية توجه بها النواب مجلس نواب الشعب وهم السادة حسن جربوعي (01) و فخر الدين فضلون (01) و عبد الرزاق عويدات (02).

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف .

والسلام

**الاجابة على السؤال الكتاب**

**للسيد نائب مجلس الشعب**

**فخرالدين فضلون**

**المرجع :**

**مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص- 2024-26-3000-0000269.**

**الأسئلة والاجابات:**

**السؤال الأول :**

تمكيننا من عدد المشمولين بالعفو التشريعي العام والذين تم تعيينهم منذ سنة 2020 الى اليوم ولايزالون يشغلون خطة متفقد اداري ومالي على الصعيد المركزي بالوزارة .

**الاجابة الأولى :**

تم تعيين خلال سنة 2013 عدد 05 متفقدين متمتعين بالعفو التشريعي العام في خطة متفقد اداري ومالي على المستوى المركزي وذلك بمقتضى المراجع القانونية الاتي ذكرها :

-المرسوم عدد 1 لسنة 2011 مؤرخ في 19 فيفري 2011 يتعلق بالعفو التشريعي العام .

-القانون عدد 4 لسنة 2012 مؤرخ في 22 جوان 2012 يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي.

-الأمر عدد 833 لسنة 2012 مؤرخ في 20 جويلية 2012 يتعلق بضبط كيفية تطبيق أحكام القانون عدد 4 لسنة 2012 مؤرخ في 22 جوان 2012 يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي.

مع الإفادة أن عدد 05 متفقدين المعينين والمتمتعين بالعفو التشريع العام لهم مستوى تعليمي واختصاصات:

| | عدد المتفقدين | الاختصاص |
|---|---|---|
| 1 | 01 | استاذية في العلوم الاقتصادية |
| 2 | 01 | استاذية في علوم المحاسبة |
| 3 | 01 | إجازة في التصرف +ماجستير |
| 4 | 01 | أستاذية في علوم المحاسبة |
| 5 | 01 | استاذية في التصرف |

وتجدر الإشارة الى أنّ الانتداب المباشر للمنتفعين بالعفو العام بوزارة الصحة كان بمقتضى المراسلة عدد 01/2256 بتاريخ 21 جانفي 2013واردة من قبل رئيس الحكومة تتضمن لقائمة اسمية تم ضبطها من قبل اللجنة المشتركة بين مصالح رئاسة الحكومة وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية المكلفة بالنظر في ملفات المترشحين للانتداب من أفراد عائلات الشهداء ومصابي الثورة والمنتفعين بالعفو العام طبقا للفصل 4 من الأمر عدد 833 لسنة 2012

**السؤال الثاني** :

تمكيننا من قائمة في اختصاصات المنتدبين بمناظرة انتداب متفقدين جهويين اداريين وماليين لفائدة وزارة الصحة في سنة 2020مع عدد المشمولين بالعفو التشريعي العام منهم

**الاجابة الثانية:**

في إطار العمل على تجسيم القرارات الاستعجالية المنبثقة عن مجلس الوزراء والخاصة بتطوير وتعزيز منظومة التفقد والرقابة في القطاع الصحي خلال سنة 2019 أصدرت وزارة الصحة بلاغا تعلن من خلاله عن فتح باب الترشح لتوظيف 48 متفقدا اداري ومالي للصحة العمومية بالتفقدية الإدارية والمالية موزعين بمعدل 02 متفقد لكل جهة ( 24ولاية) وذلك لفائدة الإطارات الإدارية بوزارة الصحة ومختلف الوزارات أو المؤسسات الأخرى (في إطار الحاق أو نقلة) والمتوفرة لديهم الشروط التالية :

-منتمين لأحدى الرتب من الصنف" أ1 "أو" أ 2" على الأقل

-متحصلين على شهادة الأستاذية أو الاجازة على الأقل **في الاختصاصات التالية : حقوق-محاسبة مالية-اقتصاد-تصرف** .

-يستجيبون لشروط التسمية في خطتي رئيس مصلحة أو كاهية مدير إدارة مركزية طبقا للتراتيب الجاري بها العمل

-لهم أقدمية عمل فعلي لا تقل عن 05 سنوات في تاريخ غلق الترشحات في أجل أقصاه 29 أفريل 2019.

-من ذوي الخبرة في احدى المجالات التالية مرتبة حسب الأولوية :

*الشراءات العمومية .

*التصرف المالي و المحاسبي.

* التصرف الإداري .

*التصرف في شؤون المرضى.

كما تجدر الإشارة بأنه لا يتوفر بينهم المتفقدين الإداريين والماليين المنتدبين سنة 2020 والذين تم تعيينهم بالجهات متمتعين بالعفو التشريعي العام وانما فقط متفقد واحد من جرحى الثورة أصيل جهة تطاوين.

**السؤال الثالث :**

والمتعلق بالمدربين المشرفين على المؤسسات الصحية المشمولين بالعفو التشريعي العام منذ 2020 إلى اليوم والذي تم تعيينهم في خطة مدير مؤسسة صحية إلى اليوم.

**الاجابة الثالثة:**

عدد 08 مدربين مشرفين على المؤسسات الصحية المشمولين بالعفو التشريعي العام منذ 2020 إلى اليوم والذي تم تعيينهم في خطة مدير مؤسسة صحية إلى اليوم (في إطار احترام مبادئ حماية المعطيات الشخصية) ويشغلون :

*06 خطة مدير مستشفى محلي على المستوى الجهوي.

*02 مشرف على مجمع الصحة الأساسية على المستوى الجهوي.

**السؤال الكتابي الأول**

**للنائب عبد الرزاق عويدات**

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

**الموضوع :طلب الاطلاع على ظاهرة انتشار مرض السرطان بتونس**

تحية طيبة وبعد،

أولاً :المطلوب معرفة عدد مرضى السرطان المسجلين سنوياً من سنة 2010 إلى سنة 2023.

ثانياً :معرفة عدد الوفيات المسجلة سنوياً جراء المرض الخبيث

ثالثاً :المراكز الصحية العمومية التونسية التي تستقبل وتعالج مرضى السرطان في مختلف مراحله

رابعا :ماهي الاستراتيجية الوطنية التي تعتزمون اعتمادها للتصدي لتفشي انتشار المرض الخبيث بتونس؟

**إجابة السيد وزير الصحة**

**الموضوع :**حول إجابة على أربعة أسئلة كتابية الواردة من عدد 03 نواب مجلس نواب الشعب

**المرجع :**مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0000269.

**المصاحيب :** ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه حول الإجابة على أربعة أسئلة كتابية توجه بها النواب مجلس نواب الشعب وهم السادة حسن جربوعي (01) وفخر الدين فضلون (01) وعبد الرزاق عويدات 02)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف .

والسلام

**الاجابة على السؤال الكتابي**

**للسيد نائب مجلس الشعب**

**عبد الرزاق عويدات**

**المرجع:**

**مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ض-2024-26-3000-0000269.**

**الأسئلة والاجابات :**

**الأسئلة:**

"حول "ظاهرة انتشار مرض السرطان بتونس"

1/المطلوب معرفة عدد مرضى السرطان المسجلين سنويا من سنة 2010 الى سنة 2023 .

2/معرفة عدد الوفيات المسجلة سنويا جراء المرض الخبيث

3/ ما هي الاستراتيجية الوطنية التي تعتزمون اعتمادها للتصدي لتفشي انتشار المرض الخبيث لتفشي المرض الخبيث بتونس + المراكز الصحية العمومية التي تستقبل وتعالج السرطان.

**الإجابات:**

تولي بلادنا وخصوصا وزارة الصحة الأهمية اللازمة للاستراتيجية الوطنية لمقاومة الأمراض السرطانية ضمن كل مخطط مديري للتنمية للقطاع الصحي وتحديد الأولويات للتدخلات الطبية .كما يتم حاليا خلال المخطط 2025-2018 العمل على الوقاية والتقليص من الانعكاسات الثقيلة للأمراض المزمنة من ضمنها الأمراض الخبيثة والتقصي المبكر والوقاية والعلاج والمتابعة وتحسين نوعية الحياة للمصابين ومحيطهم العائلي وذلك في إطار منظومة وطنية بتشريك كل الوزارات والمصالح والجمعيات.

وفي هذا النطاق تتلخص الاستراتيجية الوطنية في :

**في إطار الحوكمة :**

تركيز لجنة مشتركة للتنسيق متعددة الاختصاصات المكلفة بتشخيص الوضعية الحالية والتقييم واقتراح الاليات الكفيلة والمتابعة على مستوى مركزي وجهوي.

**في إطار الوقاية الأولية :**

- المقاربة المشتركة للتحكم والتقليص من العوامل والأسباب للإصابة بالأمراض الغير المعدية من ضمنها الأمراض السرطانية من حيث متابعة برامج قطاعية .
- مقاومة التدخين من حيث تعميم التوعية والتحسيس من مضار التدخين وتطبيق القوانين المتعلقة خصوصا بمنع التدخين بالأماكن العامة مع العمل على تطويرها العمل على تطويرها وكذلك مقاومة التجارة الموازية والغير المطابقة للمعايير المعمول بها.
- التشجيع على الرياضة والحركة في المحيط المدرسي والجامعي والشغل وفي الأحياء السكنية والعمل على توفير التغذية السليمة وخصوصا تطبيق الاجراءات القانونية للصناعات الغذائية من حيث الاعلام بمكونات المصنوع الغذائي واحترام القواعد الصحية والفنية عند الإنتاج والتعليب والتوزيع والخزن مع توفير النصائح الازمة واعداد دليل مرجعي للإطارات الطبية والشبه الطبية وللمطاعم .

- تقريب وتعميم وسائل التقصي المبكر للأمراض السرطانية وخاصة عن طريق الحملات الميدانية والدورية ونذكر بالخصوص تقصي الأمراض السرطانية على مستوى الثدي والرحم لدى المرأة وسرطان الرئة والبروستات والجهاز الهضمي ... مع التكوين المستمر للأعوان والاطارات المختصة.
- تعميم التلقيح ضد التهاب الكبد" ب ".
- التحسيس بمخاطر التعرض لأشعة الشمش بصفة مطولة .
- التقليص من الأسباب البيئية واستعمال المواد المسرطنة على مستوى الفرد والعائلة والمجموعة.
- تطوير ميدان طب الشغل والوقاية من الأمراض المهنية والاعلان التلقائي .
- تطوير المهارات لدى الإطارات الطبية والشبه الطبية في ميادين التقصي والتوعية والتحسيس.

**إطار التقصي والتشخيص المبكر للأمراض السرطانية**

- توفير اليات التقصي وخاصة منها المتنقلة لتمس على الأقل نسبة 40 في المائة من النساء فيما يتعلق سرطان الثدي والرحم
- العمل على توفير الموارد البشرية المعنية والمختصة انطلاقا من التكوين الأساسي الجامعي والمستمر وحسن توزيعهم جغرافيا وحسب القطاعات
- توفير الوسائل المخبرية والتحاليل والكشوفات الطبية المختصة لتشخيص نوعية الإصابات وانعكاساتها السلبية ونوعية التدخلات العلاجية المناسبة لها ...

**في إطار التكفل العلاجي للأمراض السرطانية وتوفير الحاجيات والاليات المساندة**

- تخصيص ميدان واختصاص الأمراض السرطانية بإمكانيات مدعمة وبرامج خصوصية وملائمة للتطورات العلمية وتهم الإطارات الطبية والشبه الطبية والصيادلة
- دعم وحسن توزيع الأقسام المتخصصة ومرونة التعامل معها من حيث تقليص مواعيد الفحوصات والعلاج والمراقبة الدورية ...
- دعم المراكز المتخصصة واستجابتها للمعايير الدولية .
- اعداد بروتوكولات علاجية ومتابعة للحالات المرضية المشخصة تكون موحدة ومعتمدة وملائمة لنوعية الإصابة وخصوصيات المرضى مما يسهل في توفير الوسائل العلاجية والمراقبة الطبية في إطار الشفافية الحوكمة الرشيدة
- توفير اليات المساندة للمرضى ولعائلاتهم قدر الامكان وخاصة فيما يتعلق المستشفى النهاري والعلاج بإقامة المريض والتخفيف من الإحساس بالألم ومن مخلفات المرض أو العلاج الكيميائي...

**في إطار الحث العلمي للأمراض السرطانية :**

- دعم لبحث العلمي في هذا النطاق في إطار المراكز المتخصصة العمومية والخاصة والجامعات والكليات في إطار قانوني واضح وبمشاركة اختيارية للمرضى مع تشريك مختلف الاختصاصات الطبية الأخرى.
- تشجيع مستثمري الصناعات الدوائية للمشاركة في التمويل والتحاليل المختصة.
- تشريك المجتمع المدني وخصوصا منها الجمعيات الطبية ذات العلاقة.

**في إطار البحث العلمي للأمراض السرطانية :**

تحيين السجلات الثلاث حسب التوزيع الجغرافي للمصابين بالأمراض السرطانية والعمل على رقمنتها وتوحيد طرق تعميرها وبياناتها المعتمدة الى جانب التكوين المستمر للإطارات المعنية بها وتعميم الاعلام من طرف الأطباء المباشرين مع احترام مبدأ سرية خصوصية وهوية المرضى إضافة الى حسن استغلال المعطيات بطريقة علمية

**في إطار العمل على توفير الوسائل العلاجية والكشوفات المختصة بصفة تشاركية :**

وخصوصا مع الصناديق الاجتماعية وشركات التأمين بالمساهمة الفاعلة في إجراء الفحوصات الطبية المتخصصة والعلاج وخصوصا المتعلقة بالعلاج الكيميائي .... إضافة الى توفير وسائل طبية والبنية التحتية في إطار التعاون الثنائي الدولي .

**المؤسسات المعنية بعلاج المرضى المصابين بالأمراض السرطانية :**

وبالتالي يتبين بأن التكفل بالمرضى المصابين بالأمراض السرطانية إضافة إلى المراكز والأقسام الاستشفائية المتخصصة تتم أيضا بمختلف الأقسام الاستشفائية حسب نوعية المرض والعضو البدني المعني بالعلاج ونوعية الفحوص والكشوفات الطبية المختصة وكذلك حسب نوعية التدخل الطبي جراحي وكيميائي أو بالأشعة...

**المعطيات الإحصائية :**

-لا تخضع الأمراض السرطانية للإعلام الإجباري من طرف الأطباء المباشرين للمرضى حفاظا على سرية المعطيات الشخصية و تشجيعا للمواطنين للتوجه التلقائي للتقصي المبكر للمرض والمواظبة على العلاج و المراقبة الدورية مما نتج عنه صعوبة في معرفة العدد الحقيقي للمرضى المصابين رغم المجهودات المبذولة من طرف المصالح المعنية للوزارة المكلفة بتجميع الإحصائيات من طرف مختلف المتدخلين بالقطاع العام والخاص والصندوق الوطني للتأمين عن المرض وأقسام طب الشغل والأمراض المهنية .

-هذا وتجدر الإشارة أنه تم تحديد معدل نسب الإصابات بالمرض لدى المواطنين وتطورها باستغلال المعطيات والإحصائيات المتوفرة واحتسابها بطريقة علمية على غرار البلدان الأخرى 18770 : إصابة جديدة سنويا ( 10850 لدى الذكور+ 8620 لدى الاناث ) .

-علما وأن معدل الإصابات لدى الموطنين في السنوات الأخيرة في نزول بالنسبة للإصابات بالمرض الخبيث على مستوى عنق رحم المرأة وبنفس النسب على مستوى المعدة و في الارتفاع بالنسبة الإصابات على مستوى الأمعاء الغليظة و الرئة.

أما فيما يتعلق بتحديد العدد السنوي للوفيات من جراء الأمراض السرطانية فإنه يصعب حصرها باعتبار صعوبة ربط العلاقة السببية

بصفة قطعية بين حالة الوفاة والإصابة بالمرض إضافة الى عدم الاعلام بالوفاة بصفة تلقائية في أغلب الحالات من طرف عائلة المتوفي المصاب سابقا بالمرض.

-وفي هذا الاطار تم القيام بإحصائيات علمية من طرف وزارة الصحة و التي أبرزت أن الأمراض السرطانية تسبب في نسبة تقرب 16.1 في المائة من الوفيات أي ما يقارب سنويا 71.3 حالة وفاة سنويا لدى 100 ألف مواطن ( 92.2 حالة وفاة سنويا لدى 100 ألف مواطن 53.2 حالة وفاة سنويا لدى 100 ألف مواطن).

**السؤال الكتابي الثاني**

**للنائب عبد الرزاق عويدات**

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي :

**الموضوع :طلب الاطلاع على وضعية المصحات الخاصة بتونس**

تحية طيبة وبعد:

أولا قائمة اسمية في المصحات الخاصة بتونس والأشخاص المالكين لها أشخاص طبيعيين أو معنويين "وتواريخ الترخيص لها

ثانيا خارطة انتشار المصحات الخاصة حسب الولايات في الجمهورية التونسية وبيان اختصاصاتها

ثالثا ماهي آليات الرقابة المعتمدة من وزارتكم على أنشطة هذه المصحات ومدى التزامها بقسم الأطباء؟

**إجابة السيد وزير الصحة**

**الموضوع :**حول إجابة على أربعة أسئلة كتابية الواردة من عدد 03 نواب مجلس نواب الشعب

**المرجع :**مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0000269.

**المصاحيب :**ملف الإجابة .

**تحية** طيبة وبعد

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه حول الإجابة على أربعة أسئلة كتابية توجه بها النواب مجلس نواب الشعب وهم السادة حسن جربوعي (01) وفخر الدين فضلون (01) وعبد الرزاق عويدات (02)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف .

والسلام

**الاجابة على السؤال الكتابي**

**للسيد نائب مجلس الشعب**

**عبد الرزاق عويدات**

**المرجع :**

**مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص- 2024-26-3000-0000269.**

**السؤال :موضوع**

**"حول محاور تتعلق بالمصحات الخاصة بتونس واليات الرقابة".**

**الاجابة :**

تجدون صحبة هذا قائمة اسمية في المصحات الخاصة (محينة الى غاية 31 ديسمبر 2023) موزعة على تونس العاصمة وباقي ولايات الجمهورية مع الإشارة الى اختصاص كل منها وتوزيعها الجغرافي .

وتجدر الإشارة الى ان كل المصحات الخاصة هي على ملك أشخاص معنوية وحماية للمعطيات الشخصية المكفول بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل يتعذر علينا الإفادة بها أو نشرها .

أما بخصوص آليات الرقابة المعتمدة من قبل الوزارة على المصحات الخاصة في مرحلتها الأولى تتعهد بها كل من إدارة التفقدية الطبية والتفقد الصيدلي عند الترخيص لبداية نشاطها أو بمناسبة البحث والتقصي في بعض الإشكاليات أو بصفة دورية وفي مرحلة ثانية يقع إحالة نتائج التحريات الى الجهات المعنية حسب الحالات ومقتضياتها لأخذ القرار المناسب والعمل على تطبيقها من طرف المصالح طبقا لمشمولاتها.

cliniques privées en activité

| REGION | N/O | DENOMINATION | ACTIVITE | ADRESSE | TEL |
|---|---|---|---|---|---|
| TUNIS | 1 | SAINT AUGUSTAIN | PLURI DISCIPLINAIRE | 17 Rue Aboulkacem Chebbi - Mutuelle villeneuve | 71783033 |
| | 2 | RIDHA MRAD | OPHTALMOLOGIE | 41 RUE MONGI SLIM TUNIS | 71337450 |
| | 3 | MOURALI | GYNECO-OBSTET | 17 AV. AHMED AMINE OMRANE | 71095098 |
| | 4 | CARTHAGE | PLURI DISCIPLINAIRE | 1 RUE VICTORIUS CARTHAGE HANNIBAL | 71275720 / 25 275 720 |
| | 5 | TAHTER TUNIS | PLURI DISCIPLINAIRE | BOULEVARD MOHAMED BOUAZIZI - EL MENZAH TUNIS | 71143000 / 71891770 |
| | 6 | EL MENZAH | PLURIDISCIPLINAIRE | 1 RUE APOLLO XI BELVEDERE | 71841522 |
| | 7 | LE SECOURS | PLURI DISCIPLINAIRE | 24 AV DE LYON TUNIS | 71351500 / 71350877 / 98320650 |
| | 8 | SIDI SALAH | PLURI DISCIPLINAIRE | 5 RUE AMILCAR-CITE EL OUEFAK-LA MARSA | 71710208 |
| | 9 | LA MEDINA | PLURI DISCIPLINAIRE | 2 RUE ABDELSALEM CHEBBI TUNIS | 71345754 |
| | 10 | LES JARDINS | GYNECO-OBST | 5 RUE IBN HAZEM- LE BELVEDERE | 71784410 |
| | 11 | STE HEALTH CENTER (CL DE LA LIBERTE ) | PLURI DISCIPLINAIRE | 113 AV DE LA LIBERTE | 71800268 |
| | 12 | AVICENNE | PLURI DISCIPLINAIRE | 4, AV TAHAR SFAR EL MANAR 2 TUNIS | 71888000 |
| | 13 | Nlle CL PARC | PLURI DISCIPLINAIRE | 13 RUE HOOKER DOOLITTLE TUNIS | 71797700 |
| | 14 | STE LES CLINIQUES DE TUNISIE (CL EL MANAR) | PLURI DISCIPLINAIRE | BD DU 7 NOV- EL MANAR | 71885000 / 71875000 |
| | 15 | CL MONTPLAISIR | PLURI DISCIPLINAIRE | RUE 8010 MONTPLAISIR-TUNIS | 71905001 / 20908054 |
| | 16 | CLIN. INTERNAT D'OPHTALMOLOGIE | OPHTALMO | RUE 8010 MONTPLAISIR-TUNIS | 71886437 |
| | 17 | CL GENER ET DE CARDIO-VASC TUNIS | PLURI DISCIPLINAIRE | RTE X2, CITE EL KHADHRA | 71908000 / 71909100 |
| | 18 | CLIN. EL AMEN (Mutuelle ville) | PLURI DISCIPLINAIRE | 20, RUE AZZA OTHMANA - MUTUELLE VILLE - TUNIS | 71791533 |
| | 19 | STE IBNOU ELHEITHEM (CLIN OPHT DE TUNIS) | OPHTALMO | ROUTE X2-CITE EL KHADHRA | 71901900 |
| | 20 | CLIN OPHT AMC | OPHTALMO | RUE 102- ZONE A - 2045 LES BERGES DU LAC | 71860266 |
| | 21 | CL AL AMEN ( LA MARSA) | PLURIDISCIPL | 13 AV. DE LA REPUBLIQUE LA MARSA | 71749000 |
| | 22 | POLYCL LES BERGES DU LAC | PLURI DISCIPLINAIRE | Rue du Lac de Constance - 2045 | 71960000 |
| | 23 | CL ALYSSA | PLURI DISCIPLINAIRE | RUE DU LAC LEMAN 1053 Les Berges du Lac | 71962555 |
| | 24 | CL DE L'ESPOIR ( STE POLYMEDICAL) | PLURIDISCIPLINAIRE | 43 RUE 7201 EL MENZAH 9B - TUNISTE 2476267 | 71889999 |
| | 25 | HANNIBAL | PLURIDISCIPLINAIRE | CITE LES PINS LAC II | 71137500 |
| | 26 | CLINIQUE CARDIO-VASCULAIRE ET GENERALE DU LAC (CCGL) | PLURI DISCIPLINAIRE | RUE DU LAC DE CONSTANCE LES BERGES DU LAC 1053 | 71960000 |
| | 27 | CARTAGENE | PLURI DISCIPLINAIRE | CENTRE URBAIN NORD 1082 Tunis | 21631336336 |
| | 28 | CLINIQUE PASTEUR | PLURI DISCIPLINAIRE | LOT ET LOTISSEMENT AFH CENTRE URBAIN NORD 1082 Tunis | 36402000 |
| | 29 | CLINIQUE LES JASMINS | PLURIDISCIPLINAIRE | CENTRE URBAIN NORD 1003 Tunis | 36080000 |
| | 30 | AVICON INTERNATIONAL CLINIC | PLURIDISCIPLINAIRE | CITE LES PINS LAC II | 71889999 |
| | 31 | CL MEDIMMO "INSTITUT DE VISION ET RETINE" | OPHTALMO | 24 RUE DU LAC MALABEN 1053 LES BERGES DU LAC TUNIS | 98469081 - 71659296 - 71 656 819 - 31280000 |
| | 32 | CL LA ROSE (20/11/2017) | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE DE LA ROSE LES BERGES DU LAC | 98 316 707 - 71 858 847 - 71 100 900 |
| | 33 | CL LE BARDO | PLURIDISCIPLINAIRE | 24 AVENUE TAIEB MHIRI | 70016666 |
| | 34 | CL OPHTALMOLOGIQUE NOTRE DAME (STE BOUR RTHA) | OPHTALMO | 134 RUE JUGURTHA MUTUELLE VILLE | 70168030 |
| ARIANA | 1 | CLIN DE LA SOUKRA | PLURIDISCIPLINAIRE | Rue Cheikh Mohamed Nejjar 2045 Jaouma BP 750 RP TUNIS | 71758888 |
| | 2 | CLIN ENNASR | MEDICALE | 50 , AVENUE DE 1 ERE NOUVELLE - ENNASR 2 - 2037 ARIANA | 70831000 |
| | 3 | CL MEDITERRANEENE | PLURIDISCIPLINAIRE | 37 BOULEVARD HABIB BOURGUIBA LA SOUKRA 2036 | 70246000 |
| | 4 | CL FAR ABI | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE MED ZAGHOUANI MENZAH VI | 70246000 |
| | 5 | CL PEDIATRIQUE DE TUNIS (New World Clinic) | PEDIATRIQUE | 74 AVENUE HEDI NOUIRA ENNASR 2037 | 70831320 |
| | 6 | CL AMILCAR | PLURIDISCIPLINAIRE | INTERSECTION BOULEVARD HEDI NOUIRA ET BORJ TOURAIEN-NASR2 BP 2037 ARIANA | 70230253 |
| | 7 | CL OPHTALMOLOGIQUE DE L'ARIANA | OPHTALMO | 67 RUE ALAIN SAVARY RESIDENCE JARDINS IMMEUBLE SOPIVEL BLOC B 1002 TUNIS | 71784679 - 31402003 |
| BEN AROUS | 1 | CL EL WALID | PLURIDISCIPLINAIRE | 19 av Tunis Mhiri Cité des Roses | 71459200 |
| | 2 | CL MEGRINE | PLURIDISCIP LINAIRE | 40 BIS AV DE LA REPUBLIQUE MEGRINE | 98123466 - 71276800 |
| | 3 | CHAMMAM LIF | PLURIDISCIP LINAIRE | RTE GP1 KM 18- 2050 HAMMAM LIF | 71294400 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 4 | CL EZZAHRA | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE ABDELKACEM EZZAHRAOUI 2034 EZZAHRA – BEN AROUS | 31643000 | |
| | 5 | CL MOUROUJ1(2001/2018) | PLURIDISCIPLINAIRE | CARREFOUR MEDICAL RUE MEDJA EL MOUROUJ1 BEN AROUS 2050 | 71367044 / 98344666 | |
| | 6 | CL TUNIS SUD BEAU SEJOUR | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE SOUSSE 8033 MEGRINE | | |
| BIZERTE | 1 | NOUVELLE CL RAOUAFI | PLURIDISCIPLINAIRE | AV 15 Octobre Bizerte 7000 | 72431132 / 98440136 / 72431403 | |
| | 2 | EL AMEN BIZERTE | PLURIDISCIPLINAIRE | LOT N°21 OTHSSEMENT BEN ISSA CITE EL JALA 7000 BIZERTE | 30240800 | |
| ZAGHOUAN | 1 | CL ZAGHOUAN | PLURIDISCIPLINAIRE | AVENUE DE L'INDEPENDANCE 1100 ZAGHOUAN | 72683000 | |
| NABEUL | 1 | LES VIOLETTES | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE HAMMAMET- NABEUL | 72234000 | |
| | 2 | IBN ROCHD | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE MONGI SLIM NABEUL | 72234589 - 72230000 | |
| | 3 | POLYCLINIQUE HAMMAMET | PLURIDISCIPLINAIRE | AVENUE DES NATIONS UNIS / HAMMAMET | 72266000 | |
| | 4 | POLYCLINIQUE EL KELIBIA | PLURIDISCIPLINAIRE | Hammam Jdidi Kelibia | 72358623 | |
| | 5 | POLYCLINIQUE EL HAKIM (Korba) | PLURIDISCIPLINAIRE | KM1, route Korba-Tazerka 8024 nabeul | 72385000 | |
| | 6 | POLYCLINIQUE DU CAP BON | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE KELIBIA MENZEL TEMIME | 31346000 | |
| | 7 | CL EL AMEN NABEUL | PLURIDISCIPLINAIRE | AVENUE HEDI NOUIRA 8000 NABEUL | | |
| SOUSSE | 1 | LES OLIVIERS (Ste Echifa) | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE TOURISTIQUE-SOUSSE | 73242711 / 73242453 | |
| | 2 | CL ESSALEM | PLURIDISCIPLINAIRE | PLACE DU MAGHREB ARABE - 4000 - SOUSSE | 73210374 | |
| | 3 | CLINIQUE LA CORNICHE | PLURIDISCIPLINAIRE | 1 RUE MONGI BALI SOUSSE | 73222666 | |
| | 4 | STE CL IBN KHALDOUN | CARDIOLOGIQUE | BOULEVARD DE LA PAIX 4011 CITE SAHLOUL III SOUSSE | 73863560 | |
| | 5 | CL LES OLIVIERS D'OPHTALMOLOGIE | OPHTALMOLOGIQUE | RUE ZITOUNA / AV 7 NOVEMBRE 4051 SOUSSE | 73237600 | |
| | 6 | CL EZZAHRA DES BERGES | MEDICALE | 11 , Rue Mandalouit Cite Ezzahra - Sousse | 73330566 | |
| | 7 | CL EL YOSR | PLURIDISCIPLINAIRE | 10 , Bis Rue Hannan Enneblal - Sousse | 73200700 / 98340306 | |
| | 8 | CL LA CONCORDE | PLURIDISCIPLINAIRE | CITE BOUHSINA 4002 SOUSSE | 31360860 / 31360861 | |
| | 9 | CL EL YOSR INTERNATIONAL | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE IBN JAZZAR SOUSSE | | |
| MONASTIR | 1 | CL SOLANI | CHIRURGICALE | ZONE DU STADE 5000 MONASTIR | 73501000 | |
| | 2 | STE BINOU SINA CL DU SAHEL (dr H BRAHMI) | PLURIDISCIPLINAIRE | AV Hag Ali SOUA KSAR HELAL | 73473022 | |
| | 3 | STE CENTRE MEDICO CHIRURGICAL DAMBASH " CL EL HABIB" | PLURIDISCIPLINAIRE | Avenue Binou Sina Monastir | 73447100 | |
| | 4 | GRAND CLINIQUE DU CENTRE | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE 2 MARS KSAR HELLAL | 73458080 / 98301121 | |
| | 5 | CARTHAGE MEDICAL | PLURIDISCIPLINAIRE | zone touristique imen el Ouest 5000 Monastir | 73524000 | |
| MAHDIA | 1 | CL ERRAHMA | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE TOURISTIQUE MAHDIA BP 108 51 11 MAHDIA | 73682250 | |
| | 2 | CL LEW ELLENCE | PLURIDISCIPLINAIRE | | 73600000 | |
| SFAX | 1 | CL MEDNINE | PLURIDISCIPLINAIRE | 32 AV. HABIB BOURGUIBA-SFAX | 74235000 | |
| | 2 | ESSALAMA(Ste de gest des Clin.) | PLURIDISCIPLINAIRE | AV. DES MARTYRS BAB JEBLI-SFAX | 74407474 | |
| | 3 | STE ERRAYHANE (EX ENNAHDA) | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE MENZEL CHAKER Km 0.5-SFAX ELJADIDA | 74404444 / 98378721 | |
| | 4 | EL BASSATINE | PLURIDISCIPLINAIRE | CITE JARDIN II-SFAX | 74225466 | |
| | 5 | POLYCL ERRIADH | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE MAHDIA Km 1 - SFAX | 74236678 | |
| | 6 | POLYCLIN IBN ANNAITS | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE TUNIS Km 4 - 3061 SFAX | 74215000 | |
| | 7 | POLYCLIN CHEMS | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE GREMDA Km 3,5 - SFAX | 74217000 / 74223777 | |
| | 8 | CL AJJA | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE EL AIN KM 12 SFAX | 74467000 | |
| | 9 | CL ENNOUR | PLURIDISCIPLINAIRE | Route de Gabes KM 1,5 BD de l'environnement Sfax | 74451000 | |
| | 10 | CLINIQUE ERRAHID | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE LAIRANE KM 2 BP103 SIDI ABBES SFAX | 74152000 | |
| | 11 | CLINIQUE SFAX MEDINA | PLURIDISCIPLINAIRE | AV DE LA LIBERTE RUE AHMED MAOULOU 3027 SFAX | 74416000 / 74415485 | |
| | 12 | CL IBN KHALDOUN | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE GUERMDA KM 3 SFAX | 74619000 / 98795528 | |
| | 13 | SYFAX | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE GREMDA KM2 - 3032 SFAX | 74261000 / 21305555 | |
| GABES | 1 | BON SECOURS | PLURIDISCIPLINAIRE | 76 AV. MONGI SLIM GABES | 75271400 / 75277700 | |
| | 2 | ABOULBABA EL ANSARI | PLURIDISCIPLINAIRE | MTORECH- GABES | 75290850 | |
| | 3 | CLIN OPHTALMO DU SUD | CHIRURGICALE | 55 AVENUE MED ALI - GABES | 75272659 | |
| | 4 | NOUR GABES | PLURIDISCIPLINAIRE | 96 AVENUE MOHAMED ALI GABES 6000 | 31301217/ 31301213 | |
| GAFSA | 1 | CL EL AMEN/GAFSA | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE TOZEUR - KM 6 - GAFSA 2100 P 12 | 76210750 | |
| | 2 | CL EL YOSR1 | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE PALESTINE CITE ENNOUR 2100 GAFSA | 76344000 | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| MEDNINE | 1 | POLYCL DAR ESSALEM (EX ZEITOUNA) | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE JERBA - Km 4.5 - ZARZIS 4170 BP52 | 75758630 |
| | 2 | POLE HOSPITALIER INTERNATIONNALE ECHIFA | PLURIDISCIPLINAIRE | HOUMT SOUK-JERBA | 75650192 / 75652215 |
| | 3 | IBN ARAFA | CHIRURGICALE | 10, AV DE LA REPUBLIQUE - MEDENINE | 75640157 |
| | 4 | CL JERBA LADOLICE | PLURIDISCIPLINAIRE | Zone Touristique JERBA BP 4554 DJERBA | 75750100 |
| | 5 | EL AMEL ZARZIS | PLURIDISCIPLINAIRE | ZARZIS CENTRE ROUTE DE Medinine 1170 zarzis | 75654400 / 75680780 / 75681500 |
| | 6 | CL INTERNATIONAL DJERBA | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE SIDI SALEM HOUMET ESSOUK DJERBA | 75623233 |
| | 7 | CL ERRIAYA EL HASANA | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE DES MARTHYRS ENMELBLE 2 MAI 4106 BEN GUERDANE | 75713713 |
| | 8 | CL ABU MIDOUN | PLURIDISCIPLINAIRE | BOULVARD de l'ENVIRONNEMENT DJERBA MIDOUN | 76958034 |
| | 9 | CL DJERBA CENTRE (ex ENNASSIM) | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE DE L'AEROPORT HOUMET ESSOUK DJERBA 4180 | 98423008 |
| | 10 | CL DOHPTALMOLOGIE DE DJERBA | OPHTALMOLOGIE | | |
| BEJA | 1 | EL AMEN BEJA | PLURIDISCIPLINAIRE | BEJA | 78441443 |
| JENDOUBA | 1 | CLIN EL KHALIL | GYNECO OBSTETRIC | 64 RUE HEDI CHAKER JENDOUBA | 78608900 / 98416132 |
| | 2 | LES ANGES | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE 9 AVRIL JENDOUBA CP 8100 | 78618000 |
| KAIROUAN | 1 | CL LAOUANI | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE IBN AL AGHLAB KAIROUAN | 77271444 / 77271183 |
| | 2 | CL ORBA | PLURIDISCIPLINAIRE | CITE DAR EL AMEN - TERRE AEROPORT | 70131680 |
| KASSERINE | 1 | CL CHIFA | PLURIDISCIPLINAIRE | CITE ADMINISTRATIVE KASSERINE | 77479900 |
| | 2 | CL CHAAMBI | PLURIDISCIPLINAIRE | ROUTE HASSI FRID KM 1 - KASSERINE 1900 | 77415888 |
| SIDI BOUZID | 1 | CL EL MAJED | PLURIDISCIPLINAIRE | AV HABIB BOURGUIBA 9100 OUEST SIDI BOUZID | |
| KEBELI | 1 | CL NEFZAOUA | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE NAOUTA KEBLI | 75401600 |
| KEF | 1 | JUGURTHA | PLURIDISCIPLINAIRE | RUE DR SALAH MAIED LE KEF | 78202611 |

**السؤال الكتابي**

**للنائب حسن جربوعي**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع :**حول إحداث وحدة للإنعاش والإسعاف الطبي المتنقل (Smur).

تتميّز معتمدية منزل شاكر بشساعة مجالها الجغرافي إلا انها تفتقر على أهم المرافق الأساسية وهي مركز للحماية المدنية وقسم استعجالي .

ونظرا لكثرة الحوادث بمختلف أشكالها بمعتمدية منزل شاكر والمعتمدية المجاورة لها وأمام تأخر تدخل الوحدات المختصة للقيام بالإسعافات الضرورية مع عدم وجود قسم استعجالي يقع نقل المصابين إلى المستشفى الجامعي بصفاقس الذي يبعد قرابة 50 كلم عن المعتمدية .

كل هذه العوامل ساهمت بشكر كبير في ازهاق العديد من الأرواح البشرية .

فمتى سيتم تركيز وحدة للإنعاش والإسعاف الطبي المتنقل (Smur)في معتمدية منزل شاكر ؟

**إجابة السيد وزير الصحة**

**الموضوع :**حول إجابة على أربعة أسئلة كتابية الواردة من عدد 03 نواب مجلس نواب الشعب

**المرجع :**مكتوبكم عدد ص- 2024-26-3000-0000269.

**المصاحيب** : ملف الإجابة .

**تحية طيبة وبعد**

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه حول الإجابة على أربعة أسئلة كتابية توجه بها النواب مجلس نواب الشعب وهم السادة حسن جربوعي (01) وفخر الدين فضلون (01) وعبد الرزاق عويدات (02)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف .

والسلام

**الإجابة على السؤال الكتابي**

**للسيد نائب مجلس الشعب**

**حسن جربوعي**

**المرجع :**

**مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0000269.**

**السؤال** :

متى سيتم تركيز وحدة للإنعاش والإسعاف" SMUR" بمعتمدية منزل شاكر الطبي المتنقل

**الإجابة :**

في إطار تقييم الأولويات و الحاجيات وترشيد توزيع الموارد البشرية والمادية والامكانيات المتاحة و التي يمكن توفيره على مستوى ولاية صفاقس يتبين أهمية دراسة احداث خلال سنة 2026 وحدة الإسعاف الطبي المتنقل مشتركة بئر علي بن خليفة منزل شاكر وعقارب وتكون مرتبطة بمركز الاسعاف الطبي المتنقل 04 04 » samu «.

**السؤال الكتابي**

**للنائب رمزي الشتوي**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع:** حول مشروع صيانة وتجديد مركزية التبريد ومعالجة الهواء بقسم العمليات بالمستشفى الجهوي بتوزر

**المرجع:** الفصل 114 و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

عملا بالمرجع المذكور أعلاه أدعوكم إلى التدخل العاجل للإسراع في تنفيذ مشروع صيانة وتجديد مركزية التبريد ومعالجة الهواء بقسم العمليات بالمستشفى الجهوي بتوزر مع الإشارة أن الملف ينتظر المصادقة من مكتب المراقبة الفنية لدى مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز منذ جوان 2023.

وباعتبار ما لهذا المشروع من أهميّة وما يكتسبه من صبغة استعجالية فالمرجو مدنا بأسباب تعطل المصادقة من قبل مكتب المراقبة الفنية لدى مصالحكم الخارجية بتوزر ومتى يتم حلحلة هذا الملف؟

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **رمزي الشتوي**.

**المرجع:** مكتوبكم عدد و-2024-13-0103-263 الموجه إلينا بتاريخ 17 جانفي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **رمزي الشتوي**، يطلب من خلاله التدخل العاجل للإسراع في تنفيذ مشروع صيانة وتجديد مركزية التبريد ومعالجة الهواء بقسم العمليات بالمستشفى الجهوي بتوزر.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق **بصيانة مركزية التبريد ومعالجة الهواء بقسم العمليات بالمستشفى الجهوي بتوزر** فقد تمت المصادقة على تقرير تقييم العروض الخاص بهذه الأشغال من قبل اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بتاريخ 1 أكتوبر 2022باعتبار أن المجلس الجهوي متعهد بالمشروع، إلا أنه تم إرجاء تنفيذ الأشغال إلى حين توفير الاعتمادات اللازمة من قبل مصالح وزارة الصحة باعتبارها صاحبة المنشأ .وفيما يتعلق **بتجديد مركزيات الهواء ومجمعات تبريد المياه بالمستشفى الجهوي بتوزر** الذي تعهد به المجلس الجهوي، فقد تم إيقاف الدراسات من قبل وزارة الصحة باعتبارها صاحبة المنشأ لمدة تفوق 4 سنوات (من 15 مارس 2017 الى 12أوت 2021) نظرا لعدم ترسيم المشروع في الميزانية وعدم توفير الاعتمادات، ثم تمت المصادقة على أمثلة الإنجاز الخاصة بقسط الكهرباء والحماية من الحرائق من قبل مكتب المراقبة الفنية بتاريخ 11 ديسمبر 2023 بعد أن تم تحيينها للمرة الرابعة من قبل المهندس المستشار .وعلى إثر إعداد ملف طلب عروض محين من قبل المهندس

المعماري بتاريخ 30 جانفي 2024 تمت إحالته إلى المصالح المركزية والجهوية بوزارة الصحة قصد ابداء الرأي .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب ظافر صغيري**

**الموضوع :**سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان على معنى الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس حول وضعية عمارات SPROLS بقصر السعيد 2

سيدتي،

إن وضعية عمارات SPROLS من عمادة قصر السعيد 2 من معتمدية باردو، أصبحت ملحة بطريقة لا تحتمل مزيدا من التجاهل والتأخير .

حيث يعيش متساكنو هاته العمارات كابوسا متواصلا منذ أكثر مما يزيد عن عقدين من الزمن، بسبب الوضعية البيئية والعمرانية الكارثية بالحي السكني، نتيجة لتدهور حالة المساكن وتأثر الأساسات بفعل الرطوبة، وانهيار شبكة الصرف الصحي وما إلى ذلك من مشاكل لا تحصى نتيجة لتناسي السلطات لوضعية هذا الحي وعدم قدرة المتساكنين على إنشاء نقابات سكانية وعدم اعتراف البلدية بمسؤوليتها داخل الأسوار المحيطة بالعمارات .

إن هاته الوضعية تتطلب اليوم التدخل العاجل من جميع الأطراف المعنية المحلية منها والمركزية، ونلتمس منكم سيدتي الوزيرة الالتفات إلى هذا المشكل والبت فيما ترونه مناسبا لتسوية الوضعية القانونية والعمرانية لهاته المنشآت المتداعية وللمساحات الشاسعة المهملة بين العمارات .

**السؤال :**

ما هو مآل ملف العمارات السكنية SPROLS بعمادة قصر السعيد 2، وماهي الحلول المطروحة من قبل وزارتكم؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدتي أسمى عبارات الاحترام .

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **ظافر صغيري .**

**المرجع:** مكتوبكم عدد و-2024-13-0103-263 الموجه إلينا بتاريخ 17 جانفي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **ظافر صغيري**، أثار من خلاله الوضعية البيئية للعمارات السكنية (SPROLS) بعمادة قصر السعيد 2من معتمدية باردو .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية قامت بالتفويت في 1641 مسكنا بالعمارات السكنية المذكورة بعمادة قصر السعيد 2 من معتمدية باردو من جملة 1731 مسكنا، وتطبيقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل قامت الشركة بتركيز نقابات مالكين بهذه الأحياء وذلك قصد مواصلة التعهد بالنظافة والتطهير والصيانة طبقا لما تنص عليه التراتيب الجاري بها العمل وبالتالي فإن العناية بالوضعية البيئية بالعمارات المذكورة أصبحت من مشمولات نقابات المالكين .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب محمد بن حسين**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

**الموضوع:** حول تخصيص قطعة أرض للوكالة العقارية للسكنى بمدينة سلقطة معتمدية قصور الساف ولاية المهدية وبرمجة مشروع تقسيم وتهيئة.

المرجو من سيادتكم تمكيننا من المعلومات التالية :

1.إلى اي مرحلة تقدّمت الدراسات الخاصة بالمشروع؟

2. مدنا بجميع الوثائق والدراسات الخاصة بالمشروع؟

والسلام

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع :**حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد بن حسين** .

**المرجع:** مكتوبكم عدد و-2024-13-0103-269 الموجه إلينا بتاريخ 17 جانفي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد بن حسين**، يطلب من خلاله تعريفه بالمراحل التي بلغتها إجراءات تخصيص قطعة أرض لفائدة الوكالة العقارية للسكنى بمدينة سلقطة بمعتمدية قصور الساف من ولاية المهدية لبرمجة مشروع تقسيم وتهيئة

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن بلدية قصور الساف تملك عقارا يمسح حوالي 41 هك على الشياع كائن بالبحيرة بسلقطة من معتمدية قصور الساف، أعدّت في شأنه مشروع اتفاقية شراكة عقارية مع الوكالة العقارية للسكنى لتتولى هذه الأخيرة إعداد جميع الدراسات الفنية الضرورية والحصول على المصادقات اللازمة، ثمّ القيام بأشغال التهيئة مقابل تمكين البلدية من مقاسم مهيأة .ويتم تحديد قيمة العقار من قبل خبير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

ولإمضاء هذه الاتفاقية وتنفيذ بنودها، طلبت الوكالة العقارية للسكنى من البلدية تسوية الوضعيّة العقارية لملكيتها للأرض وذلك بالعمل على فرز منابها وإفراده برسم عقاري مستقل والتشطيب على التنصيص على إحداث منطقة تدخل عقاري بالرسم العقاري المرسم لفائدة الوكالة العقارية السياحية والتشطيب كذلك على الرهون الموظفة على العقار المذكور .علما أنّ الوكالة قامت باستشارة الهياكل المعنية في الغرض وتبين أن العقار يحتوي في جزء منه، على قبور أثرية كما أنّ الوضعيّة العقارية لم تتم تسويتها إلى حد الآن، لذلك فإن الوكالة أرجأت الدراسات الفنية الخاصة بالعقار المذكور إلى حين تسوية الوضعية العقارية للأرض من قبل البلدية .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب احمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع** :سؤال كتابي لوزيرة التجهيز بخصوص فساد أحكام مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات

**سيدتي،**

نص الفصل 19 من مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات على أن البنايات المستغلة من قبل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية تخضع لأحكام المجلة فيما يتعلق بقواعد وتدابير السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع وتستثنى من ذلك البنايات المخصصة لأغراض عسكرية أو لأغراض الأمن الداخلي، علما أن الأحكام المتعلقة بالعقوبات لا تنطبق عليها وهذا يدعو للاستغراب .

كما أجبر الفصل 12 من نفس المجلة مستغلي البنايات الخاضعة لأحكام المجلة على ضمان حسن إنجاز واستغلال وصيانة الشبكات الفنية التي تتضمن المصاعد والتجهيزات التي يتم تركيزها بتلك البنايات وتطابقها مع مقتضيات أنظمة السلامة وكذلك إخضاع تلك البنايات بصفة دورية، لزيارات مراقبة ومتابعة من قبل هياكل المراقبة الفنية المقبولة من السلط المختصة يحدد عددها بأنظمة السلامة وذلك للتأكد، حسب الحالة، أن أشغال البناء أو تركيز الشبكات الفنية وصيانتها قد تمت وفق مقتضيات أنظمة السلامة .ويتولى الهيكل المكلف بالمراقبة الفنية إعداد تقرير إثر كل عملية مراقبة يسلم إلى مستغلي تلك البنايات.

أيضا، نص الفصل 14 من المجلة على أن أعوان الحماية المدنية يتولون القيام بزيارات مراقبة دورية أو استثنائية لمختلف أنواع البنايات في مرحلتي الإنجاز والاستغلال تهدف إلى التثبت من مدى احترام قواعد وتدابير السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع الواردة بأنظمة السلامة.

أما الفصل 69 من المجلة، فقد نص على أن أعوان الحماية المدنية يتولون معاينة كل إخلال بأحكام المجلة في البنايات المستغلة من قبل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية ويحررون تقريرا في نتائج المعاينة تتم إحالته إلى رئيس الإدارة أو إلى سلطة الإشراف المعنية لاتخاذ التدابير المستوجبة .

نلاحظ بكل قلق أن الرقابة على الشبكات الفنية التي تتضمن المصاعد تكاد تكون منعدمة رغم خطورة تبعات التجاوزات المتمثلة في الدوس بصفة مفضوحة وصارخة على أحكام مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات .أما العقوبات المالية الهزيلة الواردة بالفصول 60 و61 و62 من المجلة والتي لا تنطبق على الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية فقد بقيت ميتة وغير مطبقة على البنايات المعدة لاستقبال العموم وهذا ما شجع العديد من المتجاوزين على التمادي في الدوس دون رادع على أحكام المجلة .فقد بلغ علمنا أحد الباعثين العقاريين تحصل على رخص اشغال بخصوص بنايات شيدها بالمركز العمراني الشمالي دون الإدلاء بشهادة الوقاية الممنوحة من قبل مصالح الحماية المدنية دون ان يفتح تحقيق بهذا الخصوص ودون أن يعاقب كما علمنا خلال هذا الأسبوع أن أحد المصاعد المركزة ببناية دائرة المكاتب الكائنة بالمركز العمراني الشمالي امتلأ بالماء، علما انه سبق أن امتلأت تلك المصاعد بالماء عند نزول الأمطار بغزارة .

بالنظر لفساد أحكام مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات التي بقيت حبرا على ورق نتيجة للفساد الذي ينخر الاجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين، لماذا لم تبادروا بالعمل على تحوير المجلة بغاية التنصيص على عقوبات صارمة بالسجن والخطية دون استثناء للقطاع العمومي .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع** :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **أحمد سعيداني .**

**المرجع:** مكتوبكم عدد و-2024-13-0103-263 الموجه إلينا بتاريخ 17جانفي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **أحمد سعيداني**، أشار من خلاله إلى فساد أحكام مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع وبالتالي يطلب العمل على تحويرها بغاية التنصيص على عقوبات صارمة بالسجن والخطية دون استثناء القطاع العمومي

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن إعداد أو مراجعة مجلة السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات ليست من مشمولات وزارة التجهيز والإسكان.

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائبة ريم المعشاوي**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

1.متى سيتم الانطلاق في إنجاز المستشفى الجهوي الدهماني صنف" ب "الذي طال انتظاره منذ أكثر من خمس سنوات ؟

2.متى تنطلق أشغال الطريق السيارة تونس - الكاف الذي تمّت الإشارة إليه في عديد من المناسبات آخرها مناقشة ميزانية 2024 ، مع دعوتكم إلى الإسراع في إنجاز هذه الطريق باعتبارها الضامن الوحيد لجلب المستثمرين ودعم التنمية في الجهة ؟

3.متى يتم تنظيم قطاع استغلال مقاطع الرخام في منطقة عين فضيل من معتمدية القصور ولاية الكاف، الذي يعتبر ثروة باطنية وطنية، وقطاع حيوي يستغلّ بطريقة عشوائية وبصفة غير قانونية وتتعرض هذه الثروة إلى عملية النهب والسرقة واعتداء واضح على ملك الشعب، ومتسبب في أضرار بيئية وغابية ، كان من الأجدر أن يتم استغلال وتثمين هذه الثروة من قبل أبناء الجهة وهذا ما يساهم في خلق الثروة ومواطن الشغل والتنمية بصفة عامة؟

**إجابة السيد وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **ريم المعشاوي**.

**المرجع:** مكتوبكم عدد و-2024-13-0103-263 الموجه إلينا بتاريخ 17جانفي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **ريم المعشاوي**، تطلب من خلاله الانطلاق في إنجاز المستشفى الجهوي بالدهماني وفي أشغال الطريق السيارة تونس الكاف وتنظيم قطاع استغلال مقاطع الرخام في منطقة فضيل بمعتمدية القصور من ولاية الكاف.

وجوابا يشرفني إفادتكم بالإيضاحات التالية:

-**فيما يتعلق بالمستشفى الجهوي بالدهماني :**تم الإعلان على طلب العروض بتاريخ 25 ديسمبر 2023 وحدد تاريخ إرجاع العروض ليوم 1 مارس 2024 ومن المتوقع الانطلاق في الأشغال بداية شهر جوان 2024

-**فيما يتعلق بالطريق السيارة تونس الكاف:** يبلغ طول المشروع ما يقارب 115 كلم وتبلغ كلفة الأشغال الأولية 1400 م.د .وحاليا المشروع في المراحل الأخيرة من الدراسة التفصيلية بعد أن تم اختيار مسار الطريق السيارة بصيغة تشاركية بين كل المتدخلين بعد أن تمت استشارة العموم خلال كل مراحل الدراسة كما أنه من المتوقع إنهاء إعداد ملف طلب العروض خلال السداسية الثانية من سنة 2024 والانطلاق في إجراءات التصفية العقارية للمشروع .

-**فيما يتعلق باستغلال مقاطع الرخام في منطقة عين فضيل بمعتمدية القصور :**تم إسناد بعض التراخيص لاستغلال مقاطع حجارة رخامية في منطقة عين فضيل بمعتمدية القصور بعد موافقة اللجنة الوطنية الاستشارية للمقاطع بناء على وضعيات عقارية سليمة .

أما بالنسبة للمقاطع العشوائية فهي مقامة على مساحات ذات وضعيات عقارية غير قانونية وموضوع اعتراض من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .وقد تم في هذا الإطار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل إدارة المقاطع والمتفجرات بوزارة التجهيز والإسكان وتنفيذها من قبل المصالح المختصة بالإدارة العامة للحرس الوطني لإيقاف كل نشاط غير قانوني في استغلال مقطع دون ترخيص بهذه المواقع كما تم تحرير عديد محاضر المخالفات من قبل إدارة مراقبة ومرافقة المتفجرات والمواد الخطرة بالإدارة العامة للحرس الوطني وتقديم طلبات وزارة التجهيز والإسكان بخصوصها إلى السيد وكيل الجمهورية بالكاف لتسليط أقصى العقوبات المنصوص عليها بالقانون المنظم للمقاطع والمتمثلة في عقوبات مالية وسجنية وغلق الموقع وحجز المعدات .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب مراد الخزامي**

**الموضوع :**أسئلة كتابية .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

**السؤال 1:** متى سيتم الانتهاء من الأشغال المتعلّقة بحماية مدينة فوشانة من الفيضانات التي وقع استئنافها خلال شهر سبتمبر المنقضي؟

**السؤال 2:** حيث قامت الوزارة باقتناء قطعة أرض من الوكالة العقارية للسكنى قصد إنجاز حوض مائي للأمطار، غير أنّ المشروع توقف بطلب من المواطنين بعد تقديم قضية في الغرض لدى المحكمة الإدارية .فمتى سيتم النظر في تسوية هذه الوضعية خصوصا أن موقع الأشغال يُوجد في المدخل الرئيسي لمدينة فوشانة الذي أصبح في مظهر غير لائق نظرا لتكدس بقايا الأشغال؟

**السؤال 3:** هل هناك مشاريع مبرمجة من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني لمدينتي فوشانة ونعسان التي تضمّ عديد الأحياء التي تفتقر للبنية الأساسية من طرقات وأرصفة وتصريف المياه المستعملة والتنوير العمومي علما أنه سبق لبلدتي المكان تقديم قائمة في الأحياء المعنيّة بالتدخل ضمن جلسات عمل اللجان القطاعية والجهوية وفِرَق عمل إعداد المخطط الجهوي للتنمية 2023-2025 (حي القنزوعي حي الهادي نويرة، ديار الخير، أرض السالمي من بلدية فوشانة وحي الهذيلي، حي الكوشة، حي المنارة، حي الفراشيش بعمادة نعسان وحي بن حمودة بدوار الحوش وشبدة العليا بعمادة شبدة؟)

**السؤال 4:** ما مدى تقدّم مشروع توسعة وصيانة الجسر الرابط بين مدينتي المحمدية وفوشانة على مستوى الطريق الوطنية رقم 3 الذي لا يسمح بعبور أكثر من عربة مما يتسبب في تعطيل حركة المرور ويُعيق عملية التنقل بين المدينتين ويُشكّل نقطة سوداء لحوادث المرور؟

والسلام .

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **مراد الخزامي** .

**المرجع:** مكتوبكم عدد و-2024-13-0103-263 الموجه إلينا بتاريخ 17جانفي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **مراد الخزامي**، أشار من خلاله إلى مشروع حماية مدينة فوشانة من الفيضانات وإلى المشاريع المبرمجة من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني بمدينة فوشانة ونعسان وإلى مشروع توسعة وصيانة الجسر الرابط بين مدينتي المحمدية وفوشانة على مستوى الطريق الوطنية رقم 3.

وجوابا، يشرفني إفادتكم بما يلي :

-**بالنسبة لمشروع حماية مدينة فوشانة من الفيضانات** : انطلقت مصالح وزارة التجهيز والإسكان في إطار تنفيذ مشروع حماية فوشانة من الفيضانات في إنجاز حوض تجميع مياه الأمطار المبرمج للغرض على مستوى وادي التفاح، غير أنه صدر قرار من المحكمة الإدارية عدد 209111 بتاريخ 10 مارس 2022 تمّ بمقتضاه إيقاف الأشغال إلى حين ترسيم الحوض المذكور بمثال التهيئة العمرانية للمدينة الذي هو حاليا في طور المراجعة

-**فيما يتعلق بالمشاريع المبرمجة من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني بمدينة فوشانة ونعسان:** فقد تم تهذيب حي دوار الحوش ببلدية المحمدية فوشانة وذلك في إطار القسط الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية بما في ذلك تركيز 02 محطات لضخ المياه المستعملة وربط المنطقة بشبكة تصريف المياه المستعملة كما انطلقت وكالة التهذيب والتجديد العمراني في أشغال تهذيب أحياء شبدة العليا وشبدة المرة وشبدة المركز ببلدية نعسان بتاريخ 16 نوفمبر 2023 وبلغت نسبة تقدم الأشغال 20 % في إطار القسط الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية .أما بخصوص بقية الأحياء المنصوص عليها في السؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب، فهي غير مدرجة حاليا ببرامج وكالة التهذيب والتجديد العمراني

**-فيما يتعلق بمشروع توسعة وصيانة الجسر الرابط بين مدينتي المحمدية وفوشانة على مستوى الطريق الوطنية رقم 3 :** تم اقتراح هذا المشروع ضمن المخطط التنموي ،2025-2023، وتعمل مصالحنا الجهوية حاليا على تحيين الدراسة الخاصة بمضاعفة المنشأة الفنية على وادي مجردة على مستوى الطريق الوطنية رقم 3 كما أنها بصدد إعداد ملف طلب العروض الخاص بأشغال هذا المشروع .

والسلام

**السؤال الكتابي الأول**

**للنائب محمد الهادي العلاني**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

**الموضوع:** حول تاريخ إصدار طلب العروض لإنجاز الطريق الجهوية رقم 77 مكثر- الحبابسة .

تحية طيبة،

على إثر الأسئلة الكتابية والشفاهية التي قمنا بعرضها عليكم بخصوص تاريخ إصدار طلب العروض لإنجاز الطريق الجهوية رقم 77 مكثر- الحبابسة، وبناءً على إجابتكم منذ شهر جويلية 2023 تحت قبة البرلمان خلال الجلسة العامة والمتمثلة في أنّ طلب العروض سيصدر أواخر شهر أوت أو بداية سبتمبر2023 .

إلا أنه إلى اليوم لم يصدر طلب العروض لإنجاز هذا الطريق مع العلم بأن الدراسات أنجزت واكتملت وتمّ فتح حوزة الطريق منذ ثلاثة أشهر والاعتمادات مرصودة من طرف البنك الافريقي للتنمية .

فالمرجو من سيادتكم مدنا بتاريخ محدّد الإصدار طلب العروض لإنجاز الطريق الجهوية رقم 77 مكثر الحبابسة، وتاريخ بداية الأشغال .

والسلام

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد الهادي العلاني**

**المرجع:** مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-235 الموجه إلينا بتاريخ 26جانفي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد الهادي العلاني**، يطلب من خلاله تعريفه بما وصلت إليه إجراءات إصدار طلب العروض بخصوص مشروع الطريق الجهوية رقم 77 الرابطة بين مكثر والحبابسة من ولاية سليانة .

وجوابا، يشرفني إفادتكم أنه نظرا لمحدودية الاعتمادات المتوفرة حاليا جراء الارتفاع الملحوظ في الأسعار مقارنة بالتقديرات التي أبرمت على أساسها اتفاقية القرض، تمت مراسلة وزارة الاقتصاد والتخطيط للتنسيق مع البنك الممول قصد إبرام اتفاقية قرض جديدة تعطى فيها الأولوية لمشاريع تهذيب الطرقات المرقمة بما في ذلك مشروع الطريق الجهوية رقم77 .

والسلام

**السؤال الكتابي الثاني**

**للنائب محمد الهادي العلاني**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع :**إكمال الطريق اللوزة- كسرى بولاية سليانة وربط 2 كلم بمدرسة اللوزة الجديدة ومنطقة الخضاورية .

سيدتي الوزيرة تحية واحتراما وبعد،

وحيث نشكر مجهودات وزارتكم المبذولة وخاصة تفعيل مشروع الطريق اللوزة- كسرى بولاية سليانة والذي هو الآن بصدد الإنجاز وبدأت الأشغال منذ فيفري 2023.

لكن المشكل المطروح هو عدم ربط المتساكنين بهذا الطريق حيث ينطلق من كسرى وينتهي في مدرسة اللوزة الجديدة في حين أنّ الدشرة التي يقطنها المتساكنين وهي منطقة الخضاوريّة تبعد حوالي 2 كلم على المدرسة وبالتالي يفقد الطريق جدواه الاقتصادي والاجتماعي والحال أن أغلب التلاميذ بمدرسة اللوزة الجديدة هم أبناء منطقة الخضاورية .

لذا المرجو من سيادتكم الإذن لمصالحكم المختصة قصد إكمال هذا الطريق الرابط بين مدرسة اللوزة الجديدة ومنطقة الخضاورية لفك عزلة السكان وتحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من انجاز الطريق- اللوزة كسرى .

والسلام

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد الهادي العلاني**

**المرجع:** مكتوبكم عدد و 23-013-13-2024- الموجه إلينا بتاريخ 17جانفي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد الهادي العلاني**، يطلب من خلاله إكمال طريق اللوزة- كسرى وربط 2 كلم بمدرسة اللوزة الجديدة ومنطقة الخضاورية من ولاية سليانة .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن مسلك اللوزة- كسرى يمتد على طول 10.4كلم وهو حاليا بصدد التهيئة ضمن مشروع أشغال تهيئة 26.83 كلم من المسالك الريفية بولاية سليانة بالقسط عدد35 ، حيث بلغت نسبة تقدم الإنجاز بمسلك اللوزة– كسرى 90 % وتتمثل بقية الأشغال في إنجاز منشأة مائية وإتمام التغليف السطحي، ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال خلال السداسية الثانية من سنة 2024 أما فيما يتعلق بأشغال ربط مدرسة اللوزة الجديدة بمنطقة الخضاورية على طول 2 كلم فإنها غير مدرجة بالصفقة، وقد قامت مصالحنا الجهوية بمعاينة هذا المسلك وإعداد قائمة تقديرية في قيمة الأشغال بتاريخ 24 جانفي 2024 على أن يتم إدراجه في أحد برامج التنمية الجهوية لاحقا .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائبة عواطف الشنيتي**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

1) ما هو مآل اتفاقية اللزمة طريق السيارة **حمام الأنف- مساكن** التي تنتهي آجالها سنة 2025؟ **يعني** مآل المنشأة العمومية المحدثة خصيصا لاستغلال وبناء طروقات السيارة، مع العلم أنّ الطريق السيارة **A1** يمثل **70%** من مداخيل شركة تونس للطروقات السيارة؟

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **عواطف الشنيتي** .

**المرجع** :مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-304 الموجه إلينا بتاريخ 2 فيفري2024 .

وبعد،

فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **عواطف الشنيتي**، تطلب من خلاله تعريفها بمآل اتفاقية اللزمة المتعلقة بالطريق السيارة حمام الأنف- مساكن التي تنتهي آجالها سنة 2025.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن مصالح وزارة التجهيز والإسكان تتولى حاليا، وبالتشاور مع الهياكل المعنية ومع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، القيام بدراسة شاملة وتقييمية تكون مرجعا لأخذ القرارات المناسبة والمتلائمة مع النصوص القانونية الجاري بها العمل دون المساس بمبدأ استمرارية المرفق العمومي لاختيار أنجع السبل لمنح لزمة استغلال الطريق السيارة أ 1حمام الأنف- مساكن وكذلك الطريق السيارة تونس- جلمة .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد بنور**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

**الموضوع:** حول متابعة مشروع سبخة بن غياضة بالمهدية على مستوى الانجاز

تحية طيبة،

في إطار دفع عجلة التنمية والاستثمار قصد مزيد النهوض بواقع الجهات خاصة فيما يتعلّق بالمشاريع التي تعتبر معطّلة .

وفي إطار متابعة سيرورة البرنامج البيئي السياحي التنموي والاقتصادي بمدينة المهدية المتمثل في استصلاح وتهيئة سبخة بن غياضة والذي طال انتظاره.

نعلمكم بكونه تقبلنا مطالب من مستثمرين يرغبون في تنفيذ المشروع خاصة بالشراكة مع الدولة قابلين بكافة الشروط القانونية المستوجبة.

وعليه نتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1. الشروط المستوجبة والمثال النهائي المتفق عليه والمصادق عليه الموجه للاستثمار ؟

2 .مراحل تقدّم أشغال البنية التحتية والأساسية للمشروع ؟

3. آليات الشراكة المضبوطة بين الدولة والقطاع الخاص لعرض المشروع على المستثمرين؟

4. مكونات المشروع المرغوب إنجازها تماشيا مع متطلبات الجهة ورغبة المواطنين ؟

5. الوضعية القانونية لكافة العقارات التابعة لحوزة المشروع ؟

6. التسهيلات بكافة أنواعها اللوجستية والقانونية والجبائية التي سيتم وضعها لفائدة المستثمر في إطار التشجيع على الاستثمار؟

7. أوجه الاستغلال ونسب المساهمة بأنواعها بين الدولة والمستثمر؟

والسلام

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع** :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **أحمد بنور** .

**المرجع** :مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-238 الموجه إلينا بتاريخ 26 جانفي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **أحمد بنور**، تطرق من خلاله إلى متابعة مشروع سبخة بن غياضة بالمهدية على مستوى الإنجاز وطرح بعض الأسئلة على إثر توصله بمطالب من مستثمرين يرغبون في تنفيذ المشروع .

وجوابا، يشرفني إفادتكم بما يلي :

**1-فيما يتعلق بالشروط المستوجبة والمثال النهائي المتفق عليه والمصادق عليه الموجه للاستثمار** :لم يتم الاتفاق أو المصادقة على مثال نهائي للمشروع، حيث أنّ ضبط برنامج التهيئة سيتم بالاتفاق بين المستثمر والدولة والجهة وذلك بعد التشاور مع جميع الأطراف المتدخلة .

**2-فيما يتعلق بمراحل تقدم أشغال البنية التحتيّة والأساسية للمشروع :** تم الانطلاق في تهيئة واستصلاح سبخة بن غياضة على مراحل ، **وقد** تم استكمال كافّة أشغال البنية التحتيّة والأساسية لاستصلاح السبخة خلال موفّى سنة 2021.

**3- فيما يتعلق بآليات الشراكة المضبوطة بين الدولة والقطاع الخاص العرض المشروع على المستثمرين** :لم يتم ضبط آليات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث تعهدت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بمرافقة شركة الدّراسات وتهيئة سبخة بن غياضة طبقا لما تنص عليه التراتيب الجاري بها العمل، وتمّ خلال شهر نوفمبر 2023 تعيين مكتب دراسات لإنجاز دراسة فرضيات الهيكلة المؤسساتية والمالية للشراكة والاستثمار ، وقد تم التوصل بالتقرير الأولي بتاريخ 6 فيفري 2024.

**4- فيما يتعلق بمكوّنات المشروع المرغوب إنجازها تماشيا مع متطلبات الجهة ورغبة المواطنين :**

قامت شركة الدّراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالإعلان عن مناظرة أفكار حول التصورات الممكنة لتهيئة مشروع سبخة بن

غياضة، وقد أفضت هذه المناظرة إلى تقديم مقترحات مشاريع تتماشى مع متطلبات الجهة ورغبة المواطنين، وتبقى الفرضيات مفتوحة للتشاور والدراسة إلى حين الاتفاق والمصادقة على المثال النهائي للمشروع .

**5-فيما يتعلق بالوضعيّة القانونية لكافة العقارات التابعة لحوزة المشروع :**تقدر المساحة الجمليّة المخصصة للمشروع بحوالي 142هكتار، وقد بلغت نسب التصفية العقارية مراحل متقدمة، حيث أفضت إلى ضبط 96.24 % على ملك الدولة و3.26 % صدر في شأنها أحكام باتة لفائدة الخواص (موضوع القسط الأوّل من الانتزاع)، فيما لا يزال حوالي 0.5 % من المساحة في طور التقاضي لإثبات الاستحقاق.

**6-فيما يتعلق بالتسهيلات بكافة أنواعها اللوجستية والقانونية والجبائية التي سيتم وضعها لفائدة المستثمر في إطار التشجيع على الاستثمار :** سيتم تحديد التسهيلات اللوجستية والقانونية والجبائية التي يمكن وضعها لفائدة المستثمر خلال التفاوض بينه وبين الدولة بخصوص عقد الاستثمار .

**7-فيما يتعلق بأوجه الاستغلال ونسبة المساهمة بأنواعها بين الدولة والمستثمر :** سيتم تحديد أوجه الاستغلال ونسبة المساهمة بناء على نتائج الدراسة الجارية حاليا حول فرضيات الهيكلة المؤسساتيّة والماليّة للشراكة والاستثمار .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب عبد الجليل الهاني**

**الموضوع** :سؤال كتابي حول تأخر تسليم المساكن الاجتماعية بولاية نابل

تحية وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1-ما هي الأسباب التي حالت دون تسليم المساكن الاجتماعية لمستحقيها بكل من معتمديتي بو عرقوب ونابل والحال أنها جاهزة منذ سنة 2017؟

2-هل بالإمكان مدنا بتاريخ محدد للقيام بعملية التسليم؟

ولكم جزيل الشكر

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **عبد الجليل الهاني**.

**المرجع**:مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-235 الموجه إلينا بتاريخ 26جانفي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **عبد الجليل الهاني**، أشار من خلاله إلى تأخر تسليم المساكن الاجتماعية إلى مستحقيها بكل من معتمدية بوعرقوب ومنطقة المرازقة من ولاية ونابل.

وجوابا يشرفني إعلامكم أن وزارة التجهيز والإسكان قامت بإنجاز 74مسكنا اجتماعيا فرديا في إطار العنصر الثاني من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بمعتمدية بوعرقوب من ولاية نابل، وأن تسليم هذه المساكن إلى مستحقيها مرتبط باستكمال إعداد قائمة المنتفعين من قبل اللجنة الجهوية للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التي تترأسها السيدة والية الجهة طبقا لما تنص عليه التراتيب القانونية الجاري بها العمل .مع الإشارة أن وزارة التجهيز والإسكان تتدخل لدى كامل الولايات للتسريع في استكمال القائمات النهائية ليتم توزيع المساكن الجاهزة مباشرة بعد إتمام القائمات النهائية وإبرام العقود مع المنتفعين .

كما قامت وزارة التجهيز والإسكان في إطار العنصر الثاني من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بإنجاز 90 مسكنا جماعيا بمنطقة المرازقة من ولاية نابل ويتم حاليا الاستعداد إلى تسليمها إلى مستحقيها في أقرب الآجال الممكنة .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب عبد السلام الدحماني**

**الموضوع** :اسئلة كتابية حول مواضيع تتعلق بالتجهيز والتهيئة الترابية بالدائرة مارث دخيلة توجان مطماطة-مطماطة الجديدة من ولاية قابس

تحية طيبة وبعد

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية :

1-لماذا لم ينطلق بعد انجاز مشروع تهيئة الطريق الجهوية رقم 107بين قابس ومطماطة بطول 40 كم والذي تم طلب عروضه بتاريخ 16نوفمبر 2020 و فتح العروض بتاريخ 18 ديسمبر 2020 ؟

2-ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها لإنجاز دراسة احداث طريق ساحلية تربط بين قابس والزارات (قرار مجلس وزاري بتاريخ 22 اوت 2019) علما وأنه قد تم التعهد من قبل الوفد الحكومي الذي زار ولاية قابس من 17 الى 20 فيفري 2021 بإدراج اعتمادات الدراسة في ميزانية 2022 والانطلاق في الانجاز خلال سنة2023 ؟ وهل يمكن لوزارتكم تمويل فارق كلفة انجاز الدراسة؟

3-لماذا لا يتم من قبل وزارتكم برمجة مشروع تثنية الطريق الوطنية رقم 1 و الرابط بين قابس و مارث نظرا لأهميته من جهة انه يربط الشمال بالجنوب و نظرا لأنه البوابة الرئيسية للقطر الليبي و نظرا لعدد حوادث السير التي تحصد عشرات الارواح؟

4-مشروع انجاز مركز التخييم والاصطياف بالزارات معتمدية مارث الذي تشرف عليه مصالح وزارة التجهيز ممثلة في الادارة الجهوية للتجهيز بقابس لماذا تعطلت أشغاله ولم تستأنف إلى اليوم؟

5-حيث كان من المفروض أن تنتهي اشغال مركز التخييم والاصطياف بالزارات في أكتوبر 2018 بعد أن انطلقت في أكتوبر 2017.

وبالنظر الى المماطلة في فسخ الصفقة مع المقاولة (قرار وزيرة الشباب والرياضة أثناء زيارتها لقابس يومي 3 و4 جوان 2021 وتنفيذ القرار تم بعد وقت طويل والحجة احصاء الكميات)

وحيث أن الاشغال التي انجزت اصاب بعضها التلف وتحول المركز إلى فضاء مهمل وإلى نقطة سوداء نظرا للتراخي في انجاز المشروع.

السؤال :إلا يدفعكم ذلك إلى فتح تحقيق حول شبهات فساد يمكن ان تكون وراء تعطيل انهاء انجاز المشروع؟

والسلام

**إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان**

**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **عبد السلام الدحماني**.

**المرجع:** مكتوبكم عدد و -2024-13-0103-263 الموجه إلينا بتاريخ 17 جانفي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **عبد السلام الدحماني**، تطرق من خلاله إلى بعض المواضيع المتعلقة بالبنية التحتية بالدائرة مارث دخيلة توجان مطماطة ومطماطة الجديدة من ولاية قابس

وجوابا، يشرفني إفادتكم بما يلي :

**-فيما يتعلق بمشروع تهيئة الطريق الجهوية رقم 107 بين قابس ومطماطة بطول 40 كم:** تم إتمام الدراسات الخاصة بمشروع تهيئة الطريق الجهوية 107 من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 40وسيتم العمل على إدراجه ضمن مخططات التنمية القادمة والبحث عن التمويل اللازم لإنجاز الأشغال.

**-فيما يتعلق بمشروع إحداث طريق ساحلية تربط بين قابس والزارات:** يرجع هذا المشروع بالنظر إلى وزارة البيئة وتكفلت الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بقابس بالإعلان عن طلب العروض الخاص بالدراسة، ويتم العمل حاليا على إتمام إجراءات طلب العروض الخاص بالدراسة.

**-فيما يتعلق ببرمجة مشروع تثنية الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين قابس ومارث :**لم تتم برمجة تثنية الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين قابس ومارث نظرا إلى أنه تم إنجاز الطريق السيارة قابس مدنين مما خفف من حركة المرور بالطريق الوطنية رقم 1 بصفة كبيرة، إضافة إلى أنه تم اقتراح برمجة دراسة الطريق الساحلية قابس الزارات .

**فيما يتعلق بإنهاء أشغال مركز التخييم والاصطياف:** بلغت نسبة تقدم إنجاز أشغال مركز التخييم والاصطياف بالزارات 87 %، وقد تم فسخ الصفقة لعدم قدرة المقاولة على الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية ويتم حاليا إتمام إجراءات الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية بالتنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالشباب والرياضة.

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و128 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي.

**الموضوع :**سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص فتح تحقيق في الفساد المتمثل في عدم اثارة المسؤولية المدنية والجزائية لمراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية المنهوبة وقبضهم لأجور زائدة عن اجرتهم والمصادقة على حساباتها المشبوهة دون تحفظ.

سيدي،

طبقا لمقتضيات الفصل 13 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية تخضع حسابات المؤسسات العمومية التي تكتسي صبغة إدارية والشركات التي تمتلك الدولة رأسمالها كليا إلى مراقبة يجريها عضو من هيئة الخبراء المحاسبين عوض القيام بذلك من قبل دائرة المحاسبات اذا ما رغبنا في امتصاص بطالة حاملي الشهادات العليا في المحاسبة .هذا النص أقصى مجمع المحاسبين الذي أحدث بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2002 لأسباب تدعو للاستغراب طبقا لأحكام الأمر عدد 529 لسنة 1987 المتعلق بضبط طرق وشروط مراجعة حسابات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة كامل رأسمالها، يسهر مراقبو الحسابات بصفة مستمرة على وجود نظام آمن للمراقبة الداخلية ويقومون سنويا بإجراء التقصيات اللازمة خاصة لتقييم الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية المعمول بها بالمؤسسة أو الشركة كما تندرج إجراءات إعداد الميزانيات التقديرية للتصرف والاستثمار وكذلك الإجراءات المتعلقة بإجراء الصفقات وجوبا ضمن العمليات الخاضعة للمراقبة .يجب على مراقبي الحسابات التأكد من صحة وصدق الموازنات وحسابات التصرف والنتائج والوثائق المصاحبة لها .كما يجرون مراقبتهم بصفة مستمرة ودقيقة للحسابات ويراجعون خصوصا الدفاتر والمستندات ووثائق المحاسبة، وكذلك عمليات المبادلة المنجزة خلال السنة المالية والخزانة والأوراق التجارية وعمليات الإحصاء وكذلك عمليات المبادلة والأوراق المالية .ويتأكد مراجعو الحسابات من صحة البيانات المقدمة من طرف مجلس الإدارة ويقومون بإتمامها إذا لزم الأمر .وبعد اجراء التقصيات اللازمة، يجب على مراقبي الحسابات التصريح صراحة وبصفة مدعمة سواء بالمصادقة على الحسابات أو بالمصادقة المضمنة باحتراز أو برفض المصادقة .كما يصرحون علاوة على ذلك ضمن مذكرة ملحقة لتقريرهم حول الكشوف المالية إذا كانت هذه الكشوف تعطي صورة صادقة لنتائج العمليات الخاصة بالسنة المنقضية وكذلك للوضعية المالية ولممتلكات المؤسسة أو الشركة في نهاية السنة المعنية أيضا، يجب على مراقبي الحسابات أن يحيلوا ويقدموا لمجلس إدارة المؤسسة أو الشركة تقريرهم المتعلق بالكشوف المالية وكذلك تقريرا خاصا حول الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة أو الشركة وبين أحد أعضاء مجلس إدارتها .

يحجر على مراقبي حسابات المؤسسات العمومية القيام بمهمات خاصة، أي اضافية خارج مهامهم، تتعلق بالمراقبة والمساعدة المحاسبية والاستشارة وذلك طيلة فترة قيامهم بمهمة مراقبة الحسابات وبالتالي لا يمكنهم بأي حال من الأحوال قبض أجور أخرى زائدة عن أجرة مراقبة الحسابات المضبوطة حسب القرار المشترك بين وزير المالية ووزير التجارة تبعا للعنايات والواجبات المشار إليها أعلاه، ما هي المسؤولية المدنية والجزائية لمراقبي حسابات المؤسسات العمومية التي أضر بها تسونامي الفساد الذي أفاق عليه الشعب التونسي .

إن المسؤولية المدنية لمراقبي حسابات المؤسسات العمومية تتمثل في جبر الاضرار التي لحقت بتلك المؤسسات إذا ثبت أنهم شهدوا بصحة حساباتها ووضعيتها المالية دون القيام بالاحترازات المشار إليها صلب الفصل 8 من الأمر عدد 529 لسنة 1987 المتعلق بضبط طرق وشروط مراجعة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية

والتجارية والشركات التي تملك الدولة كامل رأسمالها .أما المسؤولية الجزائية لمراقبي حسابات المؤسسات العمومية فهي مرتبطة أساسا بالجرائم التي يرتكبها المسئولون على تلك المؤسسات فعلى سبيل المثال، نص الفصل 99 من المجلة الجزائية على معاقبة مسئولي المؤسسات العمومية بالسجن مدة عشرين عاما وبخطية تساوي قيمة ما وقع الاستيلاء عليه، الذين يتصرفون بدون وجه في أموال عمومية . في هذا الإطار، هل إن قبض أجور زائدة بعنوان مهام استثنائية من قبل مراقبي الحسابات في خرق للفصل 13 من الأمر عدد 529 لسنة 1987يتعلق بضبط شروط وطرق مراجعة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة كامل رأسمالها يدخل تحت طائلة الفصل 99 من المجلة الجزائية؟

اما المؤسسات غير المشمولة بأحكام الأمر عدد 529 لسنة 1987 والتي تساهم الدولة في رأسمالها، فتبقى مراقبة حساباتها محكومة بمجلة الشركات التجارية، علما ان احكام الفصل 13 وما بعده من مجلة الشركات التجارية صيغت في ظروف فاسدة لإلزام المؤسسات المجهرية بتعيين مراقب حسابات خلافا لما هو معمول به بفرنسا أو بامريكا اين لا يتم الزام المؤسسات غير المدرجة بالبورصة بتعيين مراقب حسابات طبقا لأحكام الفصل 271 من مجلة الشركات التجارية، يبقى مراقب الحسابات ملزما بإعلام وكيل الجمهورية بكل الجرائم التي تبلغ علمه عند مباشرته لمهامه والا يتعمد اعطاء أو تاييد معلومات كاذبة عن حالة الشركة والا تعرض لعقوبة بالسجن من عام الى خمس سنوات .اما الفصل 265 من نفس المجلة فيلزمه بعدم قبض اجور زائدة عن اجرته وقد تجاوز وزراء المالية والتجارة سلطتهم ليجيزوا بقرار مشترك غير شرعي لمراقبي الحسابات قبض أجور زائدة عن اجرتهم في إطار ما يسمى بالمهام الاستثنائية في خرق صارخ لأحكام الفصل 265 من مجلة الشركات التجارية الذي يحجر على مراقب الحسابات قبض اجور زائدة عن اجرته والذي لم ينص على عقوبة جزائية ضد المخالفين مثلما هو الشأن داخل البلدان المتطورة التي نخص بالذكر منها فرنسا وامريكا .

كما يجب المبادرة فورا بحذف الاحكام الفاسدة الواردة بالفصول 13وما بعد من مجلة الشركات التجارية والتي ألزمت الشركات بتعيين مراقب حسابات باستثناء تلك المتعلقة بمراقبة حسابات المؤسسات المدرجة بالبورصة شريطة عدم الزامها بتعيين مراقبين اثنين للحسابات مثلما هو الشأن الان مع تمكين الصنف الاخر من المؤسسات من امكانية تعيين مراقب حسابات بصفة اختيارية من قبل الجلسة العامة مثلما هو الشأن ببريطانيا وامريكا حتى لا تتحول المؤسسة الى بقرة حلوب.

**تبعا لما تم بيانه وبالنظر للأضرار الجسيمة التي الحقها بعض مراقبي الحسابات بالمؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية وبالأخص البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية (وحتى الخاصة) المنهوبة نتيجة عدم قيامهم بمهامهم وغياب اية رقابة مستقلة على أعمالهم وبالأخص اولئك الذين قبضوا أجورا زائدة عن اجرتهم في خرق للفصل 265 من مجلة الشركات التجارية والفصل 13 من الأمر عدد 529 لسنة 1987 في اطار مهمات استثنائية اغلبها صورية (الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للملاحة المسرح البلدي، البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية ومؤسسات أخرى بإمكانكم التعرف عليها)، هل تعتزمون فتح تحقيق بهذا الخصوص واثارة المسؤولية المدنية والجزائية لمراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية الذين صادقوا على حساباتها دون تحفظ ودون اعلام وكيل الجمهورية والتي اتضح فيما بعد نهب مواردها من قبل الفاسدين والذين قبضوا اجورا زائدة عن اجرتهم وكذلك مراجعة الاحكام الفاسدة التي تم تمريرها بالتشريع الجبائي وبمجلة الشركات التجارية وغيرها من النصوص الفاسدة وغير الدستورية والتي تشترط الانتفاع بحق بمصادقة مراقب حسابات على القوائم المالية للمؤسسات وهذه البدعة لا نجد لها مثيلا بالتشريع الأوروبي أو الامريكي** .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**السؤال 4 المتعلق بـ " إثارة المسؤولية المدنية والجزائية لمراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية المنهوبة وقبضهم لأجور زائدة عن أجرتهم والمصادقة على حساباتها المشبوهة دون تحفظ؟**

**الإجابة**

في إطار سعي المشرع لضمان استقلاليتهم وحياد الرأي المضمن بتقاريرهم، نصت مجلة الشركات التجارية خاصة صلب الفصول 271 و272 و273 على العقوبات المدنية والجزائية التي يتحملها مراقبو الحسابات أثناء أداء هم مهامهم حيث تتم معاقبة مراقب الحسابات بالسجن أو / وبخطية مالية في صورة تعمد إعطاء أو تأييد معلومات كاذبة عن حالة الشركة أو عدم إعلامه وكيل الجمهورية بالجرائم التي بلغ له العلم بها .

كما أنهم مسؤولون تجاه الشركة والغير عن النتائج الضارة الناجمة عن الأخطاء أو الإهمال المرتكب من قبلهم أثناء تأدية مهامهم إلا أنهم غير مسؤولين مدنيا عن الجرائم التي يرتكبها أعضاء مجلي الإدارة أو أعضاء هيئة الإدارة الجماعية، إلا إذا لم يكشفوا عنها في تقريرهم للجلسة العامة بعد علمهم بها .كما تنطبق على مراقبي الحسابات أحكام القانون الجنائي المتعلقة بإفشاء السر المهني .

ويتم تكييف مختلف هذه الجرائم من قبل السلط القضائية المخولة لذلك عند النظر في الملفات الأصلية.

وبالنسبة للجانب التأديبي :طبقا لمقتضيات الفصل 18 من القانون عدد 108 لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 المتعلق بتحوير التشريع الخاص بمهنة الخبراء المحاسبين، تضمن هيئة الخبراء المحاسبين للبلاد التونسية استقلال مراقبي الحسابات بالنسبة للشركات التي يتولون مراقبتها .وعلى هذا الأساس ترفع إليها كل الشكاوى الصادرة عن مراقب الحسابات المتعلقة بأعمال من شانها أن تمس من استقلاليته.

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع:** سؤال لرئيس الحكومة بخصوص الانتدابات المشبوهة للمتقاعدين وغيرهم في إطار عقود خدمات من قبل بعض الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمؤسسات المصادرة والهيئات العمومية

**سيدي،**

لا يخفى عليكم ان بعض الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والهيئات العمومية والمؤسسات المصادرة دابت دون حسيب او رقيب على انتداب متقاعدين وخبراء "في إطار عقود اسداء خدمات يتم ابرامها في ظروف فاسدة وغير شفافة .والملاحظ ان تلك العقود أبرمت بالمحاباة دون مراعاة لقواعد الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص مع فاقدي الاهلية والكفاءة مثلما هو الشأن بالنسبة للمتقاعدين من وزارة المالية الذين تمت تسميتهم في ظروف فاسدة على رأس المؤسسات المصادرة ليتمعشوا من ورائها من خلال الأجور الخيالية التي يتقاضونها يساهموا في تدميرها وجعلها على حافة الإفلاس مثلما نلاحظه اليوم .هل يعقل ان يتم التعاقد مع متعاونين خارجيين من قبل مؤسسة الاذاعة التونسية ومؤسسة التلفزة التونسية والحال ان مئات الصحفيين القارين يعانون من بطالة مقنعة مزمنة ويتمتعون في بعض الاحيان بساعات اضافية صورية . هل يعقل ان يتم ابرام عقود خدمات في ظروف فاسدة مع المتقاعدين في خرق للقانون عدد 8 لسنة 1987 وغيرهم وحتى الموظفين العموميين المباشرين من قبل الهيئات العمومية التي يهدر من خلالها المال العام دون رقيب او حسيب هذا وقد سبق لدائرة المحاسبات والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية أن أشارت بتقارير هما بإطناب إلى هذه المفسدة .

تبعا لما تقدم وبغاية وضع حد لهذه المفسدة، هل تعتزم اتخاذ الإجراءات التالية:

1/ فتح تحقيق معمق بخصوص هذا الملف،

2/ضبط قائمة في المتمعشين مما يسمى بعقود الخدمات المشبوهة،

3/ ايقاف نزيف هدر المال العام من خلال ما يسمى بعقود الخدمات المشبوهة

4/ حث الصناديق الاجتماعية على استرجاع الجرايات التي صرفت للمتقاعدين المتعاقد معهم في خرق للقانون عدد 8 لسنة 1987 المتعلق بعمل المتقاعدين.

5/استرجاع ما تم نهبه من مال عام دون مقابل.

6/ احالة هذا الملف الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي،

6/ مدنا بتقرير بخصوص ما اتخذتموه من اجراءات .

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص الأسئلة الكتابية**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني حول الوظيفة العمومية**

وبعد تبعا للأسئلة الكتابية المتعلقة أساسا بمجال الوظيفة العمومية أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية:

**السؤال 1 المتعلق بـ "الانتدابات المشبوهة للمتقاعدين وغيرهم في إطار عقود خدمات من قبل بعض الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمؤسسات المصادرة والهيئات العمومية؟**

**الإجابة**

I. **.بخصوص تشغيل المتقاعدين:**

تتجه الإشارة إلى أن تشغيل الأعوان العموميين المتقاعدين بالقطاع العمومي قد تم تنظيمه بمقتضى النصوص التالية:

- القانون عدد 8 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بعمل المتقاعدين.
- الأمر عدد 338 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 المتعلق بتحديد الأشغال العرضية التي تخول للمتعاقدين ممارستها في القطاع العمومي .
- المنشور عدد 29 لسنة 2000 المؤرخ في 4 اوت 2000 المتعلق بالتعاقد مع الأعوان العموميين بعد إحالتهم على التقاعد .

وقد أكدت النصوص المشار إليها أعلاه على الصبغة الاستثنائية للتعاقد الأعوان المتقاعدين محددة مع الأشغال التي يمكن دعوتهم للقيام بها بصفة حصرية، مع ضبط عقد عمل نموذجي في إطار خمس الوقت يخضع إبرامه للترخيص المسبق من طرف مصالح رئاسة الحكومة ثم يتم التأشير عليه، في صورة الموافقة من قبل المصالح المذكورة .

وعليه فإن تشغيل المتقاعدين وفقا للأحكام المشار اليها أعلاه لا يثير إشكالا من الناحية القانونية والإجرائية .

II. **.بخصوص التعاقد بمقتضى عقود إسداء خدمات:**

يتجه التأكيد في هذا الصدد على الصبغة الاستثنائية لهذا الصنف من التعاقد الذي يقتصر على الدواوين الوزارية للاستجابة لحاجيات نوعية وخصوصية مستعجلة غير متوفرة بالقدر الكافي صلب إطارات الإدارة وذلك لمدة ظرفية ووفق صيغة مرنة .

وفي هذا الإطار تجدر الملاحظة إلى ضرورة التمييز بين أصناف الأعوان المتعاقدين في إطار عقود إسداء خدمات :

**1.بالنسبة لمن له صفة الموظف العمومي:**

لا يمكن مبدئيا التعاقد بمقتضى عقد إسداء خدمات مع من له صفة الموظف العمومي باعتبار انه من أوكد واجبات العون العمومي تخصيص نشاطه لإدارته الأصلية ولا يمكنه الجمع بين وظيفته الإدارية وعمل آخر بمقابل مهما كان نوعه إلا بصفة استثنائية على أساس عقود تبرم في الغرض طبقا للتراتيب الجاري بها والمتعلقة بممارسة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية بعنوان مني لنشاط خاص بمقابل ( الأمر عدد 83 لسنة 1995 مؤرخ في 16 جانفي 1995 كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 775 لسنة 1997 مؤرخ في 5 ماي 1997 والأمر عدد 3804 لسنة 2013 المؤرخ في 18 سبتمبر 2013) .

إلا أنه يمكن في حالات استثنائية التعاقد بمقتضى عقود إسداء خدمات مع من له صفة العون العمومي وذلك في إطار العمل باللجان الوطنية التي تحدث في الغرض والتي يجيز لها القانون إبرام هذا الصنف من العقود (الفصل 6 من الأمر عدد 4420 لسنة 2013 المؤرخ في 10 أكتوبر 2013 المتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الكتابة القارة للجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة) .

**2. بالنسبة لمن ليست له صفة الموظف العمومي:**

يمكن الالتجاء لخدمات بعض الأشخاص من خارج قطاع الوظيفة العمومية للقيام بمهام مرتبطة بالأساس بأنشطة تابعة للدواوين الوزارية شرط ألا يكون المعني بالأمر متحصلا على جراية التقاعد باعتبار أنه لا يمكن مبدئيا الجمع بين جراية التقاعد ودخل قار في شكل أجر أو مرتب .

هذا ونفيدكم أن مصالح الوظيفة العمومية برئاسة الحكومة تتولى النظر في مطالب التراخيص الصادرة عن أعضاء الحكومة الراغبين في التعاقد بمقتضى عقد إسداء خدمات وذلك بناء على تقرير مفصل حول المستوى العلمي وخبرة المعني بالأمر والمهام المزمع التكليف بها والتي لا يمكن تسديدها بالكفاءات المتوفرة صلب الإدارة، مع الملاحظة أن هذه العقود لا تعتبر عقود انتداب كما لا يمكن المطالبة بتسويتها لاحقا هذا بالإضافة إلى أنها لا تخضع للحجز بعنوان التقاعد والحيطة الاجتماعية.

**III. <u>بخصوص شبهات التجاوزات المتعلقة بالانتدابات صلب الهياكل العمومية:</u>**

يتجه التأكيد على أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص عمليات الانتداب والإدماج التي تمت على خلاف الصيغ القانونية وفقا لأحكام الأمر عدد 591 لسنة 2023 مؤرّخ في 21 سبتمبر 2023 والمتعلق بإجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021.

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**<u>الموضوع</u>** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص الترفيع المتكرر في ظروف مشبوهة في اتعاب مراقبي الحسابات واثقال كاهل المؤسسات دون استشارة المنظمات المهنية الممثلة للمؤسسات.

**سيدي،**

لا يخفى عليكم ان اتعاب مراقبي الحسابات يتم ضبطها بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير التجارة .هذا القرار تم تحويره على مر السنين في ظروف مشبوهة خاصة بعد 14 جانفي 2011 في اتجاه الترفيع في تلك الاتعاب دون استشارة المنظمات المهنية باعتبار ان ذلك ساهم في اثقال كاهل المؤسسات والاضرار بقدراتها التنافسية كما عمل مراقبو الحسابات بالتواطؤ مع الاطراف المتعاونة داخل وزارة المالية والتي هي في وضعية تضارب مصالح على اثقال كاهل المؤسسات وبالأخص المجهرية ( الصغيرة جدا) من خلال الزامها بتعيين مراقب حسابات وفي بعض الحالات مراقبين اثنين للحسابات (2) في اطار الفصول 13 وما بعده من مجلة الشركات التجارية التي صيغت في ظروف فاسدة هل يعقل ان يتم الزام مؤسسة بتعيين مراقبين اثنين للحسابات واثقال كاهلها وتخريب قدراتها التنافسية والحال ان التجربة اثبتت ان لا فائدة من تعيين اثنين من مراقبي الحسابات . وخدمة لمصلحة مراقبي الحسابات الذين وقفوا انذاك في وجه الاصلاحات التشريعية، افرغ قانون سلامة المعاملات المالية لسنة 2005من محتواه مقارنة بالمعايير الدولية وصيغ الأمر عدد 1546 لسنة 2006 بطريقة فاسدة ومضرة بالمؤسسات مقارنة بنفس المقاييس المعمول بها بالتشريع الفرنسي لالزام المؤسسات المجهرية بتعيين مراقب حسابات، علما ان التشريع الامريكي او البريطاني لا يلزم بتعيين مراقب حسابات الا المؤسسات المدرجة بالبورصة .اما بقية المؤسسات، فالجلسة العامة تبقى سيدة نفسها وهذا هو النموذج الذي يجب اعتماده بتونس من خلال المبادرة فورا بتطهير مجلة الشركات التجارية من تلك الاحكام الفاسدة التي صيغت في ظروف مشبوهة لخدمة مصالح خاصة.

في هذا الاطار، لماذا لم تاخذوا براي المنظمات المهنية عند اتخاذ قرار بخصوص الترفيع في اتعاب مراقبي الحسابات باعتبار ان الترفيع المتكرر في تلك الاتعاب في ظروف مشبوهة وغير شفافة ساهم في اثقال كاهل المؤسسات والاضرار بقدراتها التنافسية وبالاخص تلك الملزمة بمقتضى احكام فاسدة بتعيين مراقبين اثنين للحسابات وكذلك لماذا لم تعملوا على تطهير مجلة الشركات التجارية والتشريع الجبائي وغيرها من النصوص من تلك الاحكام الفاسدة وغير الدستورية التي تم سنها في ظروف فاسدة لتمكين مراقبي الحسابات من ملا جيوبهم على حساب المؤسسات .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص الأسئلة الكتابية**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني**

وبعد، تبعا للأسئلة الكتابية المتعلقة أساسا بمجال هيئة مراقبي الدولة أتشرف بإفادتكم بما يلي :

**<u>السؤال 1 المتعلق بـ</u>" الترفيع المتكرر في أتعاب مراقبي الحسابات وإثقال كاهل المؤسسات دون استشارة المنظمات المهنية الممثلة للمؤسسات"؟**

**الإجابة**

عملا بأحكام الفصل 13 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 01فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية تخضع القوائم المالية للمؤسسات والمنشآت العمومية الى مراجعة يجريها عضو من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية .وتم ضبط إجراءات التعيين بمقتضى الأمر عدد 529 لسنة 1987 المؤرخ في غرة أفريل 1987 والمتعلق بضبط شروط وطرق مراجعة حسابات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة كامل رأس مالها .

وأحدث الأمر عدد 529 لسنة 1987 المذكور أعلاه لجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية وهي تسهر على احترام قواعد المنافسة والشفافية في تعيين مراقبي الحسابات وذلك عبر :

-اجراء منافسة عامة من طرف المؤسسة المعنية عن طريق استشارة تشمل أعضاء جميع هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية .

-فتح العروض وفرزها من طرف لجنة خاصة تتكون من مراقب الدولة والمدقق الداخلي أو مراقب التصرف بالمؤسسة وعضو مجلس الإدارة ممثل وزارة الاشراف القطاعي .

-فرز العروض طبقا لمقاييس موضوعية محددة بالأمر عدد 529 لسنة 1987 ومفصلة بكراس الشروط النموذجي الصادر عن هيئة مراقبي الدولة .

-عرض تقرير فتح وفرز العروض على لجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية للتثبت من احترام قواعد المنافسة والشفافية وتطبيق معايير الفرز بكل دقة وموضوعية .

- متابعة حجم تعهدات مراقبي الحسابات واقتراح 3 مكاتب خبرة لاتخاذ قرار التعيين من طرف مجلس إدارة المؤسسة أو الجلسة العامة واعلام هيئة الخبراء المحاسبين بالتعيين في ظرف 10 أيام من تاريخه .

ويتقاضى مراجع الحسابات أتعابا يتم تحديدها وفق جدول أتعاب مدققي الحسابات بالبلاد التونسية الذي يتم إصداره بقرار مشترك لوزيري المالية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية المؤرخ في 28فيفري 2003 المتعلق بالمصادقة على جدول مرتبات مدققي الحسابات لدى المؤسسات بالبلاد التونسية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة واخرها القرار المؤرخ في 29 أفريل .2023 ويتم احتساب أتعاب وفق جملة من المعايير المتناسقة مع حجم نشاط المؤسسة :مجموع المداخيل / مجموع الموازنة/ عدد الأعوان .

أما بخصوص المراقبة المزدوجة للحسابات فقد نص الفصل 13 ثالثا من مجلة الشركات التجارية أنه تخضع إلى تعيين مراقبين اثنين أو أكثر للحسابات مرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية الشركات التي تتجاوز مجمل تعهداتها لدى مؤسسات القرض وقائم إصداراتها الرقاعية مبلغ خمسة وعشرين مليون دينار أو رقم معاملاتها السقف الوارد بالأمر عدد 1546 لسنة 2006 مؤرخ في 1 جوان 2006 المتعلق بتطبيق أحكام الفصول 13 و13 مكرر و13 ثالثا و13 رابعا و256مكرر من مجلة الشركات التجارية .

من خلال مجمل هذه الأحكام يتبين أنه تم تعميم اجبارية المراقبة القانونية للحسابات وهو تمشي يهدف لتدعيم الشفافية المالية والافصاح المالي بالمؤسسات والمنشآت العمومية .

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

**عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي**

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة فتح تحقيق بخصوص الفساد المتمثل في التستر على الديون المنهوبة من البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية

**سيدي،**

لا يخفى عليكم ان البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية وبالأخص التونسية الاجنبية البنك التونسي الليبي والبنك التونسي القطري والبنك التونسي الاماراتي والبنك التونسي الكويتي والبنك التونسي السعودي والبنك الفرنسي التونسي (تم نهبها من خلال القروض المتفحمة والمشطوبة بطريقة غير قانونية .فقد تم منح قروض من قبل البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية في ظروف فاسدة للمقربين من الرئيس المخلوع واصهاره والموالين لهم وشركائهم دون الحصول على اية ضمانات في اغلب الاحيان في دوس على المناشير الصادرة عن البنك المركزي والمتعلقة خاصة بالتصرف في المخاطر .ورغم ان البنك المركزي لم يقم بدوره الرقابي المطلوب من خلال شل الإدارة العامة للرقابة المصرفية الا انه تمادى في التستر على هذا الملف الفاسد وذلك في دوس على الفصل 36 من المرسوم الاطاري عدد 120 لسنة 2011 المتعلق بمكافحة الفساد الذي يلزمه بإحالة ذاك الملف الى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وكذلك الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية .كما ان محافظ البنك المركزي رفض مد اعضاء المجلس التأسيسي ومجلس نواب الشعب بقائمة المستفيدين من تلك القروض الممنوحة في دوس على مناشير البنك المركزي . الأتعس من ذلك ان وزير المالية رفض ايضا مد مجلس نواب الشعب بقائمة المستفيدين من تلك القروض في ظروف فاسدة واحالة ذاك الملف الى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والاذن بإجراء مهام رقابية بخصوص تلك القروض واحالة الملف الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي باعتبار أن البنوك العمومية توجد تحت اشرافه وانه يمثل الدولة صلب البنوك ذات المساهمات العمومية .ونظرا الى انه تم التستر على هذا الملف في خرق للفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية ولان قيمة القروض المنهوبة في ظروف فاسدة ودون احترام للمناشير الصادرة عن البنك المركزي، نرجو منكم فتح تحقيق بخصوص هذا الملف ومدنا بالمعطيات التالية :

1/ حجم الديون المتفحمة والمشطوبة بالنسبة لكل بنك عمومي أو ذو مساهمة عمومية،

2/ حجم الديون غير القابلة للاستخلاص بالنسبة لكل بنك عمومي أو ذو مساهمة او ذو مساهمة عمومية،

3/ الاجراءات التي قامت بها البنوك العمومية او ذات المساهمات العمومية بغاية استرجاع ديونها،

4/ هل تعتزمون تفعيل الفرع الثاني من مرسوم المصادرة بهذا الخصوص؟

5/هل تعتزمون احالة هذا الملف الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي بعد ان تسترت عليه كل الحكومات المتعاقبة وادعياء مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية ورفضت التدقيق فيه دائرة المحاسبات؟

في انتظار، جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**السؤال 3 المتعلق بـ " التستر على الديون المنهوبة من البنوك العمومية وذات المساهمات العمومية"** ؟

**الإجابة**

أنجزت الدولة برنامجا لإعادة هيكلة البنوك العمومية شمل الحوكمة والتنظيم والموارد البشرية والأنظمة المعلوماتية والاستخلاص والتصرف في المخاطر والجانب التجاري .

كما تم اصدار القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية .وأرسى هذا القانون أسس جديدة للرقابة المصرفية باعتبارها رقابة مبنية على المخاطر تهدف لتحقيق الاستقرار المالي وحماية المودعين وتدعيم مقومات الصلابة المالية .

ويعمل البنك المركزي التونسي على إرساء مسار إصلاحي للقطاع المصرفي شمل عدة أبعاد مكنت من تدعيم الصلابة المالية لهذا القطاع وقدرته على تمويل الاقتصاد وتحسين أدائه على مستوى

الحوكمة وإعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك بهدف التطابق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية .

وبخصوص المستحقات المالية يتم متابعها في إطار الحوكمة العامة للبنوك العمومية وبتطبيق التشريع والتراتيب المتعلقة بحماية مصالح الدولة باعتبارها المساهم الأغلبي في هذه المؤسسات.

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي.

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص التنكيل بالمبلغين عن الفساد وتعذيبهم وتجويعهم والدوس على الفصلين 32 و33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفصل 74 من الدستور

**سيدي،**

التزمت تونس منذ أكثر من 50 سنة بحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال المصادقة خاصة على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية أو المهينة وغيرها من المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان هذا وقد اعتبرت الامم المتحدة من خلال أحد قراراتها ان العيش في بيئة خالية من الفساد يعد حقا من حقوق الإنسان .اما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها تونس بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2008، فقد ألزمت الدولة التونسية من خلال فصلها 33 بتوفير الحماية اللازمة للمبلغين عن الفساد .اما الفصل 32 من نفس الاتفاقية فقد الزمها بتوفير الحماية اللازمة للشهود والخبراء والضحايا .

خلافا لذاك الالتزام الدولي، لم يوفر القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين اية حماية فعلية للمبلغين عن الفساد دون ان تتم مراجعته كما اقتضت ذلك احكام الفصل 5 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي تلزم الدولة التونسية بالمراجعة الدورية للقوانين التي تضعها بغاية مكافحة الفساد فرغم ثبوت قصور وفساد القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، التي تم سنها بغاية مغالطة الراي العام المحلي والدولي من خلال استشراء الفساد المنذر بزوال الدولة الا انه تم تجاهل الاصوات المنادية بملاءمتها مع المعايير الدولية .

ان التنكيل الذي يتعرض اليه المبلغون عن الفساد على مرأى ومسمع الجميع من خلال التجويع والهرسلة والاعتداء بالعنف الشديد الذي ادى في بعض الاحيان الى الموت والتسميم والسجن في إطار قضايا كيدية والحرمان من الترقية المهنية يعد شكلا من أشكال التعذيب المشار اليه باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية او المهينة .كما أن عدم توفير سبل للتقاضي والتظلم والانتصاف فيه دوس على الفصل 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والفصل 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اضافة الى الدوس على احكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد فالملاحظ ان العرائض المرفوعة ضد الفاسدين الذين يمارسون الهرسلة على المبلغين عن الفساد على اساس الفصول من 34 الي 37 من القانون المشار اليه اعلاه لا يتم التعهد بها رغم توفر ادلة الادانة . في حين ان القضايا الكيدية المرفوعة ضد المبلغين عن الفساد بغاية اسكات صوتهم عادة ما يتم تحريكها بسرعة البرق .كما انه استحال تنفيذ الاحكام الصادرة اخيرا عن الادارية الملزمة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمنح المبلغين عن الفساد قرارات حماية بعد ان تم غلقها اضافة الى عدم تمكن بعض المبلغين عن الفساد من الحصول على قرارات الحماية الممضاة من قبل وزير الداخلية .

ونظرا لغلق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وشلل المرفق العمومي وتقصير الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين والصعوبات التي يواجهها المبلغون عن الفساد الذين يتم كشف هويتهم والتنكيل بهم وقطع رزقهم والاعتداء عليهم دون حسيب او رقيب وبغاية الحفاظ على المال العام وإيقاف النزيف وإنعاش المرفق العمومي، هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية:

1/تكوين لجنة للنظر في ملفات المبلغين عن الفساد بغاية انصافهم ورد الاعتبار لهم وجبر ضررهم واتخاذ اجراءات عاجلة ضد الفاسدين الذين يواصلون التنكيل بهم وذلك احتراما للفصل 33 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .

2/ العمل على تحوير القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين بغاية اسناد القطب القضائي الاقتصادي والمالي مهمة حماية المبلغين وتلقي الابلاغات عن الفساد.

3/اعداد مبادرة تشريعية لمراجعة كل القوانين الفاسدة المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد والتصريح بالمكاسب والمصالح وتبييض الاموال والنفاذ الى المعلومة والقطب القضائي الاقتصادي والمالي التي تم سنها لمغالطة الراي العام المحلي والدولي وبضغط من الجهات المقرضة والمانحة وذلك بغاية ملاءمتها مع المعايير الدولية وضمان نجاعتها .

4/ احداث وكالة جمهورية مالية في إطار القانون المتعلق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي وتوفير الموارد المادية والبشرية للقطب لكي يضطلع دون سواه بمهمة مكافحة الفساد وذلك حفاظا على المال العام وتفاديا لازدواجية المهام مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .

5/حث وزيرة العدل على التعهد بعرائض المبلغين عن الفساد الذين يتعرضون للهرسلة والانتقام .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**<u>السؤال 2 المتعلق بـ</u> "<u> التنكيل بالمبلغين عن الفساد وتعذيبهم والدوس على الفصلين 32 و33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفصل 74 من الدستور :"**

**الإجابة**

نص القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين على عدد هام من الضمانات الواجب توفيرها للمبلغين عن الفساد ومن بينها خاصة العمل على حماية معطياتهم الكشف عن هوياتهم كما منحهم جملة من الحقوق مع فرض عدد من الواجبات المحمولة على وعدم مختلف الهياكل المتدخلة في المجال سواء كانت تلك المعنية بالتعاطي مع العرائض أو الهياكل التي تم ارتكاب شبهات التجاوزات صلبها، مع

تمكين المبلغين من التوجه نحو عدد من الهياكل قصد طلب توفير الحماية اللازمة لهم .

وتسعى كافة الأطراف المتدخلة في مجال التعاطي مع العرائض إلى حماية المعطيات الشخصية للعارضين والحرص على احترام المقتضيات القانونية المعتمدة وخاصة منها تلك المتعلقة بالتثبت في المؤاخذات المثارة وتوفير الحماية للمبلغين كلما استدعى الأمر ذلك .

كما تتولى وزارة الداخلية بمناسبة التعهد بالملفات والعرائض الواردة عليها توفير الحماية الأمنية كلما تبينت لها لا جدية المؤاخذات المثارة والمخاطر التي قد يتعرض إليها المبلغون في بعض الحالات الخاصة، وهو ما أكده السيد وزير الداخلية خلال الجلسة العامة البرلمانية المنعقدة بتاريخ 21 نوفمبر 2023 إذ تم التعهد بـ 50 قرار حماية أمنية لفائدة مبلغين عن الفساد .

كما تتولى بعض الجهات القضائية بمختلف أطوارها والمصالح المختصة بوزارة العدل ومن بينها خاصة التفقدية العامة والإدارة العامة للشؤون الجزائية التعهد بالنظر في ملفات طلب الحماية .

علما وأن منح صفة المبلغ عن الفساد وإسناد قرارات الحماية مرتبط بتوفر جملة من الشروط، إذ لا يعني تقديم عريضة في شبهة فساد التمتّع بصورة آلية بصفة المبلغ مع ما يترتب عنها من ضمانات قانونية هامة، فضلا عن أن عددا من العرائض تتعلق بمعطيات وملفات انطلقت الهياكل المعنية في دراستها والتدقيق بشأنها ولم تتم إثارتها لأول مرة من طرف المبلغين، كما أن عددا من المبلغين يستغلون هذه الصفة ويقومون بربط أي إجراء إداري تتخذه الإدارة معهم بوضعيتهم كمبلغين عن الفساد .

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص الموظفين العموميين الذين وضعوا على ذمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والذين قبضوا اجورا زائدة دون وجه حق

**سيدي،**

لا يخفى عليكم أن دائرة المحاسبات اكدت بالصفحة 21 من تقريرها المتعلق بمراقبة انتخابات 2011 ان 170 موظفا عموميا قبضوا اجورهم الاصلية زيادة على اجورهم التي قبضوها من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات .

نشير بهذا الخصوص ان البعض من الموظفين العموميين يحجر عليهم العمل داخل الهيئة العيا المستقلة للانتخابات مثلما هو الشأن بالنسبة لقضاة دائرة المحاسبات الذين يحجر عليهم الأمر عدد 6 لسنة 1971 العمل داخل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كما نشير الى ان التشريع الجاري به العمل لا يسمح بوضع موظفين عموميين على الذمة .هذا وقد علمنا ان هؤلاء الموظفين العموميين لم يبادروا بإرجاع الاموال التي قبضوها دون وجه حق دون ان يتم ابلاغ امرهم الى النيابة العمومية ودون ان تتخذ اية اجراءات ضدهم لاسترجاع ما قبضوه دون وجه حق .

تبعا لما تقدم وفي إطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجوا منكم مدنا بالمبالغ المسترجعة والتي تم قبضها دون وجه حق، علما أن دائرة المحاسبات اوصت بضرورة اعلامها بالمبالغ التي تم استرجاعها بهذا الخصوص ايضا، نرجوا منكم فتح تحقيق بهذا الخصوص واحالة هذا الملف الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**الموضوع** :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد سعيداني .

**المرجع** :مكتوبكم المؤرخ في 16 جانفي .2023

**تحية طيبة وبعد**

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالرد على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني إلى رئاسة الحكومة بخصوص الموظفين العموميين الذين وضعوا على ذمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمتحصلين على أجور دون وجه حق موضوع الملاحظة الواردة بالصفحة 21 من تقرير محكمة المحاسبات الصادر في ماي .2013والمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمه إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني به .

والسلام

1 - فيفري 2024

إلى السيد

رئيس الحكومة

الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

**الموضوع :** الإجابة على سؤال كتابي موجه للسيّد رئيس الحكومة من قبل نائب بمجلس نواب الشعب.

**المرجع :** مراسلتكم عدد 2024-01-01-0000287 بتاريخ 23 جانفي 2024.

**المصاحيب :** نسخة من إذني استرجاع أموال

الرئيس الأول

31/01/2024

تبعا لمراسلتكم الواردة على محكمة المحاسبات والمذكورة بالمرجع أعلاه في علاقة بالسؤال الكتابي الموجّه إلى رئاسة الحكومة من قبل النائب السيّد أحمد سعيداني بخصوص الموظّفين العموميين الذين وضعوا على ذمّة الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والمتحصّلين على أجور دون وجه حقّ موضوع الملاحظة الواردة بالصفحة 21 من تقرير المحكمة حول الرقابة على العمليات المالية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات الصادر في ماي 2013،

نفيدكم علما بأنّ محكمة المحاسبات لم تتوصّل بما يفيد أنّ الهيآت العمومية التي ينتمي إليها هؤلاء الموظفين قد قامت بإصدار أذون بإرجاع مبالغ الأجور المصروفة على غير وجه حق، وبأنّ المحكمة قد تولّت استرجاع المبالغ التي صرفت لفائدة عضويها المشمولين بهذه الملاحظة بمقتضى إذني استرجاع مؤرخين في 11 نوفمبر 2013، تجدون نسخة منهما بالمصاحيب. والسلام.

وكيل الرئيس الأوّل

حاتم السليني

الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

نهج أحمد السنوسي مقسم ب 4
المركز العمراني الشمالي
الهاتف : 00 83 25 70
الفاكس : 13 99 94 71
العنوان الإلكتروني :
ppresident.comptes@courdescomptes.nat.t

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم او متابعتكم

**سيدي،**

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم او متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية او الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 الى حد الآن .

في انتظار، جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**السؤال 2 المتعلق بـ " انجاز مهام إضافية من قبل مراقبي حسابات المؤسسات العمومية تحت اشراف رئاسة الحكومة "**

**الإجابة**

يتقاضى مراقب الحسابات المرتبات التي تحدد وفق جدول الأتعاب الصادر بقرار مشترك بين وزارة التجارة ووزارة المالية .

إلا أنه بصفة استثنائية، يمكن منح مراقب الحسابات مبالغ إضافية يتم تحديدها بالتوافق بين مدقق الحسابات والهيكل الذي يعينه بصفة سابقة عن قبول المهمة وذلك حسب الثلاث حالات التي تم ضبطها بقرار وزيري المالية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية المؤرخ في 28 فيفري 2003 المتعلق بالمصادقة على جدول مرتبات مدققي الحسابات لدى المؤسسات بالبلاد التونسية كما تم تنقيحه بالقرار المؤرخ في 24 سبتمبر 2003 والقرار المؤرخ في 4 جويلية 2006 والقرار المؤرخ في 12 ماي 2012 والقرار المؤرخ في 01 مارس 2016 والقرار المؤرخ في 29 أفريل2022:

✓ إنجاز مهام خصوصية تتطلب القيام بصفة مستمرة بعنايات إضافية لتلك الواردة بالفصل الأول من القرار والتي تدخل في إطار المهام الموكولة تشريعيا وترتيبيا لمدققي الحسابات :**مثال** ذلك التقارير الخاصة المقدمة من قبل مراجع حسابات مؤسسة بنكية إلى البنك المركزي التونسي والتي تم إسنادها قانونيا وترتيبيا لمدقق حسابات البنك والتقرير الخاص المقدم من قبل مدققي حسابات مؤسسات التأمين للهيئة العامة للتأمين، وكذلك التقرير المتعلق بالقوائم المالية الوسيطة بالنسبة للمؤسسات المدرجة ببورصة الأوراق المالية ....

✓ إنجاز مهام استثنائية يمكن أن تطرأ أثناء مدة تعيين مدقق الحسابات والموكولة تشريعيا وترتيبيا لمدققي الحسابات: مثل التقرير الخاص بالترفيع في رأس المال أو تقرير مراقب الحسابات المتعلق بالإدراج بالبورصة.

✓ إنجاز أعمال تتطلب حجما إضافيا للتدخلات في إطار مهمة التدقيق الأصلية اعتبارا لخصوصيات المؤسسة على أن يتم الاتفاق المسبق بين المؤسسة والمدقق قبل إنجاز هذه الأعمال :مثال ذلك عندما تكون محاسبة مؤسسة ما مرتبطة بمحاسبة وحدات إنتاج ذات محاسبة منفصلة (مثل محاسبة ديوان الأراضي الدولية المرتبطة بمحاسبة وحدات الإنتاج التابعة لها)

ويجدر التذكير بأن الفصل 23 من القانون عدد 108 لسنة 1988المتعلق بتحوير التشريع الخاص بمهنة الخبراء المحاسبين يحجر على مراقبي الحسابات القيام بمهمة استشارة س أو مهمة تعاقدية أخرى لدى المؤسسة التي يرقبونها أو قبول أي إمتياز يضاف إلى المرتبات المتعلقة بمهمة المراقبة القانونية .

وعلى أساس ما تقدم يتضح أن التشريع الخاص بمرتبات مدققي الحسابات حصر المرتبات الإضافية في الأعمال التي تدخل تشريعيا وترتيبيا في مهام مراقب الحسابات ولا يمكن له القيام بأعمال مسك المحاسبة أو التنظيم أو غيرها من الأعمال التي تعد غير متلائمة مع مهمة مراقبة الحسابات .كما أن إسناد المهمات الخصوصية يعد من مسؤولية هياكل التصرف في المؤسسة (مجلس الإدارة أو مجلس المؤسسة أو هيئة الإدارة الجماعية).

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي.

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة تحوير احكام الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية والفصل 5 من القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية والفصل 6 من القانون عدد 78 لسنة 1985 المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان المنشئات العمومية وملاءمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

**سيدي،**

نص الفصل 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الدولة التونسية بصفة صورية في إطار تضليل المجتمع الدولي بمقتضى القانون عدد 16 لسنة2008 ، على ضرورة وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد من شانها تعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة .كما نص على ضرورة اجراء تقييم دوري للقوانين والتدابير الإدارية بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته .اما الفصل 8 من نفس الاتفاقية المتعلق بمدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين، فقد نص على ضرورة تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين الموظفين العموميين .وفي دوس على احكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي رفضت الحكومات المتعاقبة ملاءمة تشريعنا الفاسد مع احكامها، لاحظنا ان هناك إصرار على الابقاء على الاحكام الفاسدة التي تسمح للأعوان العموميين بمباشرة أنشطة خاصة بمقابل وكان من المفروض التنصيص بمقابل او بدون مقابل .كان من المفروض على الأقل تحوير احكام الفصل 5 الفاسد من القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية والفصل 6 الفاسد من

القانون عدد 78 لسنة 1985 المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان المنشئات العمومية وكذلك الفصل 97 ثالثا الفاسد من المجلة الجزائية والفصل 10 من مجلة التحكيم في اتجاه حذف اجراء الترخيص الفاسد للأعوان العموميين بمباشرة أنشطة خاصة والترفيع في العقوبة الميتة من سنتين الى 10 سنوات سجنا للذين يعملون في فترة تحجير والمتواطئين معهم من الفاسدين الذين يرفضون رفع امرهم لوكيل الجمهورية في دوس على الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية والمنشور عدد 45 لسنة 1998 الصادر عن الوزارة الأولى .كما كان من المفروض ملاءمة مجلة التحكيم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال منع الاعوان العموميين من ممارسة نشاط التحكيم وبالأخص اذا كان له علاقة بمهامهم أيضا ، كان من المفروض الغاء كل الأوامر التطبيقية الفاسدة التي أضرت بصفة خطيرة بالمهنيين والإدارة ومحيط الاستثمار والمرفق العمومي وبالأخص الصحي والتربوي والمعطلين عن العمل والخزينة العامة وخير مثال في ذلك ما يقوم به الاعوان المباشرون وكذلك غير المباشرين بمختلف الوزارات الذين يمارسون أنشطة خاصة اثناء فترة التحجير لها علاقة بمهامهم دون ان يتم رفع امرهم لوكيل الجمهورية كما أوصى بذلك المنشور عدد 45 لسنة 1998 الصادر عن الوزارة الأولى .فالملاحظ ان الفاسدين يدوسون على التحجير الوارد بالفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية ومنشور الوزارة الأولى عدد 45 لسنة 1998 ويرفضون بصفة متعمدة ومنظمة رفع امر المتجاوزين الى وكيل الجمهورية رغم عشرات العرائض الموجهة من قبل الهياكل المهنية المتضررة الى مختلف الوزارات المتواطئة وهذا فساد بين على معنى الفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين أيضا، نلاحظ بكل مرارة ان عددا من الاعوان العموميين يعملون اليوم اثناء أوقات العمل كمحللين ومعدين للبرامج بوسائل الاعلام ومكونين ومستشارين ومعدي تصاريح جبائية واجتماعية وغير ذلك دون ان يتخذ الفاسدون ضدهم اية إجراءات .ورغم الإشارة الى ذلك بالتقارير الصادرة عن دائرة المحاسبات الا انه لم يتم اعلام وكيل الجمهورية، فضلا عن أن بعض الأعوان العموميين يواصلون العمل كمحللين ومعلقين بوسائل الاعلام العمومية والخاصة دون ان تتخذ ضدهم اية إجراءات تأديبية وجزائية .هل يعقل ان لا يتم حذف الأوامر التطبيقية الفاسدة المتعلقة بشروط مباشرة الاعوان العموميين لأنشطة خاصة ذات علاقة او غير ذات علاقة بمهامهم وملاءمة الاحكام القانونية الفاسدة المشار اليها أعلاه في اتجاه تحجير مباشرة الاعوان العموميين لأنشطة خاصة بمقابل او بدون مقابل وطرد المخالفين نهائيا حتى يتفرغوا لتلك الأنشطة المضرة بالجميع ولا يجعلوا من القطاع العام عجلة خامسة ويلحقوا اضرارا جسيمة بالمرفق العمومي وبالأخص التربوي والصحي والمالي مثلما هو الشأن الان ويحولوا دون انتصاب المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وبالأخص في الجباية لحسابهم الخاص وينموا الفساد والسمسرة خاصة في الملفات الجبائية ويلحقوا اضرارا جسيمة بالخزينة العامة في بلد تنخره البطالة ؟ اما الاجراء الوارد بالفصل 5 الفاسد المشار اليه أعلاه والمتمثل في اعلام الإدارة بنشاط القرين عندما يكون له علاقة بمهام العون العمومي(قرينه) فلم يتم خص عدم احترامه بعقوبة جزائية خاصة في ظل غياب الية لمراقبة التحجيرات الواردة بالتشريع الجاري به العمل وهذه بؤرة فساد أخرى تم تجاهل العرائض المتعلقة بها من قبل رئاسة الحكومة والوزارات المحدثة بصفة صورية في إطار مسرحية مكافحة الفساد وتضليل المجتمع الدولي .هل يعقل ان لا يتم تحوير الفصل 2 من القانون الفاسد عدد 8 لسنة 1987 المتعلق بعمل المتقاعدين الذي يسمح للمتقاعدين بمباشرة أنشطة لها علاقة بمهامهم السابقة وبالأخص بالقطاع العام لينموا السمسرة والفساد ويلحقوا اضرارا جسيمة بالخزينة العامة كما نلاحظه اليوم خاصة في مجال الاستشارات الجبائية ويحولوا دون انتصاب المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا لحسابهم الخاص في بلد تنخره البطالة؟ هل يعقل ان يتحول ذاك القانون الفاسد الى وسيلة ناجعة وفعالة لكي يواصل المتقاعدون العمل لدى نفس المؤجر أو لدى مؤجر اخر بعد التصريح بوجودهم بصفة صورية لمباشرة نشاط مستشار او خبير في إطار عملية تحايل مفضوحة رغم العرائض المرفوعة الى الوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية التي رفضت ادخال تحويرات على ذاك القانون الفاسد كتجريم عمل المتقاعدين من خلال التنصيص على عقوبة بدنية وعقوبة مالية مشطة ضد المؤجر والاجير؟

تبعا لما تقدم وبغاية التصدي للفساد المقنن هل تعتزمون القيام بما يلي:

1/تحوير الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية بغاية ملاءمته مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال منع العون العمومي من ممارسة نشاط خاص له علاقة أو ليس له علاقة بمهامه حتى بعد مغادرة الوظيفة العمومية والتنصيص على عقوبة بدنية لا تقل عن 10سنوات سجنا وخطية مالية مشطة بالنظر للاضرار الجسيمة التي الحقها بعض الاعوان العموميين بالمعطلين عن العمل والخزينة العامة والمهنيين ومحيط الاستثمار وبالأخص في المجال الجبائي.

2/ حذف الفصل 10 من مجلة التحكيم المخالف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال منع العون العمومي من ممارسة نشاط التحكيم وبالأخص اذا كان له علاقة بمهامه كالقضاة.

3/ملاءمة احكام الفصل 5 الفاسد من القانون عدد 112 لسنة 1983المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية والفصل 6 الفاسد من القانون عدد 78 لسنة 1985 المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان المنشئات العمومية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال حذف إمكانية السماح للعون العموم بمباشرة نشاط خاص بمقابل او بدون مقابل .

4/ سحب كل التراخيص الفاسدة التي تم منحها للأعوان العموميين لمباشرة أنشطة خاصة بمقابل في دوس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودون مراعاة لمصالح كل الأطراف المتضررة .

5/تجريم عدم السهر على تطبيق احكام الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية من قبل الفاسدين المتواطئين مع الذين يدوسون على احكام الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية، علما ان نواب أحزاب الفساد تصدوا للمقترح المنادي بتجريم عدم التبليغ عن اعمال فساد على معنى الفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه.

6/تجريم عدم اعلام العون العمومي الإدارة بنشاط قرينه اذا كان له علاقة بمهامه داخل الإدارة وبالأخص مصالح الجباية والاستخلاص وذلك بغاية الحد من الفساد الذي الحق اضرارا جسيمة بالمرفق العمومي والمهنيين والخزينة العامة ومحيط الاستثمار .

انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**السؤال 3 المتعلق بـ" بتحوير "أحكام الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية والفصل 5 من القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية والفصل 6 من القانون عدد 78 لسنة 1985 المتعلق بالنظام الأساسي العام لأعوان المنشآت العمومية وملائمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"؟**

**الإجابة**

**I. بخصوص الإطار القانوني لممارسة نشاط خاص بمقابل في الوظيفة العمومية:**

لقد نص الفصل 5 من قانون الوظيفة العمومية على أنه "يحجر على كل عون عمومي أن يمارس بعنوان مني وبمقابل نشاطا خاصا مهما كان نوعه، وتضبط بأمر الشروط التي يمكن فيها مخالفة هذا التحجير ويحجر على كل عون عمومي مهما كانت وضعيته أن تكون له مباشرة أو بواسطة الغير وتحت أي تسمية كانت مصالح بمؤسسة خاضعة لمراقبة إدارية إذا كانت هذه المصالح مخلة باستقلاله "

وعليه فإن المبدأ في تعاطي نشاط خاص بمقابل هو التحجير، إلا في حالات استثنائية تم ذكرها على سبيل الحصر وتأطيرها بعدة إجراءات حتى لا يتم الخروج عن المبدأ، وذلك صلب الأمر عدد 83 لسنة 1995 المؤرخ في 16 جانفي 1995 المتعلق بممارسة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية بعنوان مهني لنشاط خاص بمقابل .

وتتمثل المجالات التي يمكن منح الاستثناء في إطارها فيما يلي :

- إنجاز أعمال علمية، أو أدبية أو فنية، أو البحث العلمي على ألا تسيطر الصبغة التجارية على هذه الأعمال،
- الاختبارات الاستشارات وذلك شريطة ألا تنجز ضد مصالح الدولة وتكون بدون مقابل لفائدة الإدارة التي يعمل بها العون
- التدريس
- الدراسات المندرجة ضمن برنامج الإصلاح الإداري والدراسات الاستراتيجية المندرجة ضمن الأعمال التحضيرية لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

هذا ويمكن للأعوان المحالين على التقاعد، تعاطي أنشطة خاصة بمقابل وذلك شريطة الحصول على الترخيص المسبق من الوزير المكلف بالقطاع وذلك خلال الخمس سنوات التي تلي انقطاعهم نهائيا عن العمل .

وفي كل الحالات فإن مخالفة هذا التحجير يعرض العون المعني إلى عقوبة السجن لمدة سنتين وبخطية مالية قدرها 2000 دينار عملا بمنشور الوزير الأول عدد 45 لسنة 1998 المتعلق بتنقيح المجلة الجنائية فيما يخص الأحكام المتعلق بالموظفين العموميين .

وبالتالي، فقد حرص المشرع على إيجاد التوازن المطلوب بين مصلحة الهيكل الإداري التي تقتضي تكريس العون العمومي كامل وقته للعمل بالوظيفة العمومية والمصلحة العامة التي تستوجب أحيانا، وبصفة استثنائية، الإفادة من خبرات بعض الإطارات الإدارية في مجالات تعود بالنفع على المرافق العمومية كالتدريس أو الاختبارات والاستشارات أو الدراسات أو البحث العلمي .

كما يبرز حرص المشرع على ضرورة ألا يخل النشاط الخاص للعون العمومي بالمصلحة العمومية في اشتراط الترخيص المسبق لرئيس الإدارة من جهة، وفي العقوبات الردعية ذات الصبغة الجزائية التي تم إقرارها للغرض من جهة أخرى .

على أن ذلك لا ينفي ضرورة أن يتم التأكيد بمقتضى مناشير أو مذكرات في الغرض، بضرورة تأكد مختلف الهياكل العمومية من تقيد منظوريها بالتشريع والتراتيب النافذة في هذا الإطار، وعدم التواني في إثارة التتبعات التأديبية والجزائية إن اقتضى الأمر ضد كل المخالفين .

**II. بخصوص ملاءمة التشاريع الوطنية للمعايير الدولية في مجال مكافحة الفساد:**

أتشرف بإفادتكم أنه يتم العمل منذ سنة 2012 على استكمال المنظومة القانونية والترتيبية الخاصة بمكافحة الفساد وملاءمتها مع المعايير الدولية في المجال والتي من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادق عليها بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 وهي الإطار المرجعي في مجال ضبط السياسة العامة للتوقي من الفساد ومكافحته .

وتبعا لذلك، وعلى غرار الدول التي صادقت على الاتفاقية المذكورة، تخضع الجمهورية التونسية دوريا إلى آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والتي أقرها مؤتمر الدول الأطراف (COSP) المنعقد سنة 2009حيث اتفق الدول الأطراف على وضع آلية استعراض" **شفافة وفعالة وغير تدخلية وشاملة ومحايدة** "تمكن الدول الخاضعة للتقييم من الإجابة على أسئلة القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي لتنفيذ الاتفاقية وإعداد تقاريرها الحكومية .كما تمت المصادقة على ملحق الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية .

وبناء عليه، فإن عملية تقييم مدى مواءمة التشاريع الوطنية مع مقتضيات الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد تقوم على **معايير موضوعية ووفق منهجية موحدة لكافة الدول** حيث يتولى في وقت أول فريق الخبراء الحكوميين إعداد التقرير الذاتي على أساس الاستبيان المعد من قبل الجهة الأممية (اعتماد منظومة للغرض) ثم يخضع البلد المعني إلى استعراض قطري تجربه دولتين يتم اختيارهما عن طريق القرعة .

وعلى هذا الأساس، خضعت البلاد التونسية إلى الدورة الأولى من الاستعراض خلال الفترة 2015-2012 والتي شملت الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ) القانون والفصل الرابع (التعاون الدولي) وعملت الحكومة على تفادي كل النقائص التي أفرزتها عملية التقييم من ذلك من قانون مكافحة الإثراء غير المشروع وحماية المبلغين وإلى جانب مجموعة الخبراء تشكلت أيضا مجموعة من منظمات المجتمع المدني "ائتلاف المجتمع المدني لمكافحة الفساد "لمتابعة تطورات عملية التقييم الذاتي وأعدت تقريرها الموازي .

كما يتم حاليا العمل على استكمال إعداد التقرير الثاني الخاص **بالفصل 2 من الاتفاقية والمخصص للتدابير الوقائية والفصل 5 المتعلّق باسترداد الموجودات .**

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص التحقيق في الفساد المتمثل في شل اعمال المجلس الوطني للخدمات المكلف بتأهيل

قطاع الخدمات قبل التفاوض بخصوص تحرير القطاع وإهدار المال العام.

**سيدي،**

تم إحداث المجلس الوطني للخدمات منذ سنة 2006 في إطار الاستشارة الوطنية حول الخدمات باقتراح من رئيس الغرفة الوطنية للمستشارين الجبائيين وذلك قصد وضع حد لحالة التهميش المتعمد المفروضة على اغلب مهن الخدمات وبالأخص ذات الطابع الفكري على الرغم من ان قطاع يعد استراتيجيا بالنظر لضعف القدرات التنافسية للقطاع الصناعي ويمكنه توفير عشرات الاف مواطن الشغل لحاملي الشهادات العليا .وعلى الرغم من أن المهام الرئيسية للمجلس تتمثل **في إبداء الرأي في المواضيع ذات الطابع الهيكلي والظرفي المعروضة عليه ورصد واقع قطاع الخدمات واستشراف التطورات داخليا وخارجياً واقتراح الإصلاحات والإجراءات الكفيلة بتطوير أداء قطاع الخدمات بمختلف فروعه بما يضمن مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاستجابة للمعايير العالمية المتفق عليها في كل مهنة والمساهمة في إعداد توجهات السياسة الوطنية في مجال تحرير وتصدير الخدمات والمساهمة في إرساء شبكة معطيات شاملة و دقيقة يتم استغلالها في إعداد تقارير إحصائية حول أنشطة قطاع الخدمات و تنسيق برامج مختلف الهياكل الساهرة على القطاع** الا انه لم ينجز شيئا من تلك المهام على خلاف الاكاذيب والمغالطات الواردة ببعض الاجوبة الموجهة بهذا الخصوص الى مجلس نواب الشعب والتي تم اعدادها من قبل الفاسدين الذين يشرفون على شلله وموته .كيف يمكن للمجلس أن يقوم بدوره إذا كان اغلب أعضائه من وزارات الاشراف واقفين في وجه تأهيل المهن المكلفين بمتابعتها وتخليصها من التهميش المتعمد .فبخصوص مسالة التحرير، رفض المجلس ضمنيا النظر في عدد من العرائض المرفوعة اليه من قبل عدد من المهن المتضررة تتعلق اساسا بالتحرير العشوائي والوحشي لأغلب مهن الخدمات المعنية بالتفاوض في اطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نتيجة الاخطاء الفادحة التي تضمنها الامر الفاسد عدد 492 لسنة 1994 الضابط لقائمة الانشطة المنتفعة بالامتيازات الجبائية حيث تحول الى وسيلة ناجعة وفعالة في مادة استيراد البطالة وتنمية الجريمة المنظمة والعابرة للحدود في الوقت الذي اصدرت فيه اروبا خلال شهر جوان 2008توصية العودة لطرد المهاجرين وفي الوقت الذي تحول فيه طرد الاجانب الى ورقة انتخابية داخل بلدان الاتحاد الأوروبي فبالاعتماد على العبارات الفضفاضة التي تضمنها ذاك الأمر، تمكن اشباه الباعثين والمتحيلين خاصة من الأجانب برأس مال لا يتعدى 500 يورو من تكوين شركات تحت عنوان التدقيق الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والإداري ومرافقة المؤسسات والاستشارات والدراسات تعرف ماهيتها وحدودها ليحصلوا على معرف جبائي ويرسموا بالسجل التجاري ويباشروا بعد ذلك، دون رادع على مرأى ومسمع من الفاسدين صلب الادارة مهام المحامي والمستشار الجبائي والمحاسب والوكيل العقاري والمستشار المالي والوسيط القمرقي والمستشار الاجتماعي ووكيل الإشهار والتاجر وغير ذلك من الأنشطة المعنية بالتحرير قبل التفاوض وتكريس مبدا المعاملة بالمثل دون الحديث عن اعمال التحيل التي يقوم بها بعضهم مثلما يتضح ذلك من خلال البلاغات التي تصدرها من حين لآخر هيئة السوق المالية، علما ان تلك الاعمال ساهمت في تصنيف تونس كوكر لتبييض الأموال .التعس من ذلك ان تلك المفسدة تم الابقاء عليها صلب قانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية .

بالنسبة للتأهيل وتطوير التشريع المهني، رفض الفاسدون من القائمين على المجلس التعهد بعديد العرائض الموجهة إليهم بهذا الخصوص من قبل عدد هام من المهن على الرغم من جديتها حيث استندت الى المعايير المعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي الذي سوف تدخل مهننا المهمشة في منافسة مع مهنه المتطورة جدا مثلما هو الشأن بالنسبة للهياكل المهنية الممثلة للمستشارين الجبائيين التي طالبت بضرورة العمل على تطبيق التوصية الأوروبية المؤرخة في 12 ديسمبر 2006 المتعلقة بالخدمات .

فحتى بعد صدور أمر 2009 الذي عوض أمر 2006 المحدث للمجلس الوطني للخدمات، لا زال المهنيون يتساءلون عن دور هم داخل المجلس الوطني للخدمات وعن الجدوى من حضور اجتماعات باهتة لم يتمخض عنها أي شيء يذكر الى حد الان باعتبار الدور الهامشي المسند إليهم بالنظر لهيمنة الإدارة المطلقة على أعماله حيث يخيل للدارس والملاحظ ان الأمر يتعلق بتأهيل الادارة وليس المهن المشرفة على تهميشها بصفة متعمدة منذ عشرات السنين .الاغرب من ذلك ان اغلب المهن غير المنظمة غير ممثلة صلب المجلس فضلا عن ان المهن القانونية غير ممثلة داخله في حين ان وزارة العدل ممثلة صلبه اما اجتماعات المجلس على قلتها فلا يمكن الدعوة اليها الا من قبل الادارة وعلى الرغم من أن امر 2009 أحدث **وحدة تصرف حسب الاهداف لإنجاز برنامج تأهيل الخدمات** ترجع بالنظر لرئاسة الحكومة الا انه اهمل مسائل جوهرية كتحديد مفهوم التأهيل وتركيبة المجلس" البنفسجية "التي يجب ان تكون متوازنة واجراءات الانتفاع بخدماته واستقلاليته بالنظر للعراقيل الموضوعة من قبل اعضائه من وزارات الاشراف امام تأهيل المهن ودور المهنيين داخله ونشر تقرير سنوي بخصوص اعماله واجراءات التظلم بالنسبة للمهن المحرومة من التأهيل .

اما الدراسات المكلفة للمجموعة الوطنية والمنجزة بهذا الخصوص منذ سنة 1998 من قبل المكاتب الاجنبية المتحيلة فإنها تفتقد لأدنى الشروط العلمية والمهنية حيث اتضح ان اخر دراسة منجزة خلال السداسية الثانية لسنة 2010 والتي ساهم في اعدادها "خبراء أوروبيون "لم تشر الى التوصية الأوروبية المؤرخة في 12 ديسمبر 2006 المتعلقة بالخدمات وهذا يثبت ان المكتب الذي قام بتلك الدراسة الفاسدة غريب عن المجال الأتعس من ذلك ان تلك الدراسة الضحلة والتافهة التي اهدر من خلالها المال العام طالبت بتأثير من مهنو محاسبية بإرجاء النظر في الاطار التشريعي لمهن الخدمات غير المنظمة او المحكومة بقوانين متخلفة رغم أهميتها وهذا يعد مخالفا لمهام المجلس الوطني للخدمات التي من ضمنها تطوير الاطار التشريعي المتعلق بالمهن على غرار ما هو معمول به داخل الاتحاد الأوروبي .

ويخرج علينا الفاسدون صلب الادارة من حين لآخر لإعلامنا انهم سيشرعون في تأهيل 100 مؤسسة تطبيقا لمقاربة اختزال التأهيل في منح المساعدات المالية واهدار المال العام دون تحديد لمفهوم التأهيل متجاهلين بذلك المطالب الملحة لأصحاب المهن الذين يعتقدون ان تأهيل مهنهم مرتبط بالاطار القانوني المهني والتكوين ومراقبة الجودة والتأديب ومعاقبة الدخلاء وحماية المستهلك وتبني المعايير الدولية ووضع التصنيفة المهنية وتطهير محيط الاستثمار المتعفن حتى النخاع وغير ذلك .وقصد انعاش المجلس الوطني للخدمات الذي لم يجتمع منذ اكثر من 10 سنوات والذي يجب تعويضه بكتابة دولة بالنظر

لأهمية قطاع الخدمات وقصد الاستعداد للتفاوض بخصوص تحرير قطاع الخدمات في اطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بالمنظمة العالمية للتجارة او الاتفاق الشامل مع الاتحاد الأوروبي، كان عليكم فتح تحقيق بخصوص الفاسدين الذين يقفون وراء شلل المجلس الوطني للخدمات واهدار المال العام في اطار عدد هام من الدراسات الفاسدة وكل المجالس والهيئات التي لم تنتج الا التخلف والفساد والخراب لتونس.

تبعا لما تقدم وبالنظر للمهام الكبيرة للمجلس الوطني للخدمات والتي لم تنجز منذ سنة2006 ، هل تعتزمون فتح تحقيق بخصوص الفاسدين الذين يقفون وراء شلل المجلس الوطني للخدمات واهدار المال العام في إطار دراسات تافهة وفاسدة واحداث كتابة دولة لتتولى مهام المجلس الذي ولد ميتا منذ سنة 2006 ومحاسبة الفاسدين الذين يسعون لمغالطة نواب الشعب من خلال الاجوبة المليئة بالأكاذيب التي يبعثون بها إليهم من قبيل تشريك المنظمات المهنية وانجاز مهام المجلس وغيرها من الاكاذيب والمغالطات .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة رئيس الحكومة**

**<u>السؤال 3 المتعلق بـ</u>" التحقيق في الفساد المتمثل في شل أعمال المجلس الوطني للخدمات المكلف بتأهيل قطاع الخدمات قبل التفاوض بخصوص تحرير القطاع وإهدار المال العام :**

الإجابة

أتشرف بإعلامكم أنه تم التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة التجارة في الخصوص (الخلية المركزية للحوكمة والديوان) باعتبارها سلطة الإشراف وتمت موافاتنا بالمعطيات التالية :

أحدث المجلس الوطني للخدمات بمقتضى الأمر عدد 1826 لسنة 2006مؤرخ في 26 جوان 2006 كمجلس استشاري أوكلت له مهام:

- رصد واقع قطاع الخدمات واستشراف التطورات داخليا وخارجيا،

- المساهمة في إعداد توجهات السياسة الوطنية في مجال تنمية القطاع وتحريره وتطوير صادراته،

- اقتراح الإصلاحات والإجراءات الكفيلة بتطوير أداء القطاع،

- المساهمة في إرساء منظومة إحصائية حول مؤشرات تطور القطاع،

- متابعة برامج تأهيل القطاع .

يتركب المجلس من 32 عضوا قارا 15 عضوا يمثلون الهياكل الإدارية المعنية بقطاع الخدمات و15 عضوا عن القطاع الخاص يمثلون الهياكل والمنظمات المهنية و2 كفاءات جامعية .

وتم في 2009 تدعيمه بوحدة تصرف حسب الأهداف لتأمين كتابة المجلس وتسيير وتنفيذ برنامج تأهيل الخدمات بمقتضى الأمر عدد 417 لسنة 2009 مؤرخ في 16 فيفري 2009.

وقد تمحورت أشغال المجلس في دوراته الأولى حول تقديم تصورات وملامح البرنامج الوطني للتأهيل في صيغته الأولى، البرنامج الذي تعطلت أشغاله لانعدام التمويلات الضرورية .

**I. برنامج دعم القدرة التنافسية للخدمات :**

انطلاقا من سنة 2012 تاريخ إمضاء اتفاقية تمويل" برنامج دعم القدرة التنافسية للخدمات "في إطار برنامج التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي، تمت متابعة إنجاز مكونات هذا البرنامج:

1.**مكون أفقي** يهدف إلى تقديم الدعم الاستراتيجي للقطاع وذلك من خلال دعم الوحدة في إعداد تشخيص القطاع وتحديد الأنشطة الواعدة، واقتراح محاور استراتيجية تعتمد على التجارب المقارنة الناجحة مع ملاءمتها مع الواقع التونسي، وإعداد استراتيجية وطنية لتأهيل القطاع وخطة عمل لتنفيذها .

2. **مكون لتحسين جودة وسلامة الخدمات الصحية** من خلال إرساء نظام الجودة وذلك عن طريق تقديم الدعم الفني لفائدة 30 مؤسسة استشفائية (في القطاعين العام والخاص) ودعم الهيئة الوطنية للاعتماد الصحي إلى جانب مشروع توأمة لفائدة الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات من أجل دعم قدراتها في مجال تقييم المخاطر الصحية والبيئية ومشروع توأمة لتدعيم نظام معلومات طبية اقتصادية جديد لتعميمه على المستشفيات العمومية وخاصة منها المشاركة في مسار التأهيل للاعتماد 3. .مكون لتقديم دعم فني مباشر من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بهدف تقديم المساعدة الفنية لـ 470 مؤسسة خدماتية و10 منظمات مهنية إضافة إلى دورات تكوينية لفائدة مستشارين محليين ورؤساء مؤسسات في مجال وضع الاستراتيجيات التسويق التنظيم الهندسة، انظمة المعلومات ...

**II. <u>أهم مخرجات" استراتيجية تطوير الخدمات:</u>**

تتمحور منهجية التأهيل حول ثلاث ركائز أساسية تستهدف ثلاث مستويات تدخل:

- **مستوى أفقي يشمل مناخ الاستثمار**
- **مستوى بيني موجه لهياكل المساندة**
- **مستوى مباشر يستهدف القدرة التنافسية للمؤسسات**

ويتضمن كل محور مجموعة من الأنشطة المقترحة التي يتم إنجازها بناء على طلب القطاعات الخدماتية التي تبدي رغبتها في ذلك (à la demande)).

وتتلخص الأنشطة حسب المحاور كالآتي :

**1.في المحور المتعلق بمناخ الاستثمار :**

تهدف الأنشطة المقترحة إلى تقديم الدعم من أجل:

- ✓ ضمان التناسق والتناغم بين مختلف فروع قطاع الخدمات عند إعداد السياسات الاستراتيجية للقطاع،
- ✓ المساعدة على إعداد الدراسات القطاعية،
- ✓ المساعدة على إعداد وتمويل برامج تأهيل خصوصية للقطاعات التي لا تتمتع ببرامج تأهيل،
- ✓ ملاءمة الإطار القانوني مع ما يعرف بالممارسات الجيدة على مستوى دولي،
- ✓ تطوير الجانب الإحصائي للقطاع .

**2. في المحور المتعلق بهياكل المساندة:**

تهدف الأنشطة المقترحة إلى تقديم الدعم من أجل

- ✓ إعداد تشخيص استراتيجي ومخططات عمل لدعم إمكانيات هذه الهياكل،
- ✓ مساندة لوضع برامج تطوير للقطاعات التي لا تتمتع ببرامج تأهيل أو لتدعيم الآليات المتوفرة،
- ✓ نقل الخبرات وتنشيط التحاور بين المهنيين حول الجوانب القانونية والقدرة التنافسية.

**3. في المحور المتعلق بتقديم دعم مباشر للمؤسسات:**

تهدف الأنشطة المقترحة إلى :

- ✓ تسهيل نفاذ المؤسسات لآليات الدعم المتوفرة
- ✓ تعبئة الموارد من أجل خلق أليات دعم للقطاعات التي لا تتمتع ببرامج تأهيل
- ✓ ضبط مشاريع موجهة للمؤسسات وفق المبادئ الأساسية التي تنبني عليها الاستراتيجية )لأولوية لآليات الدعم الموجهة لمجموعة مؤسسات ناشطة في نفس القطاع أو ضمن سلسلة قيم عوض دعم مؤسسات منفردة، كذلك الأولوية للمشاريع التي تثمن جوانب التجديد أو الجودة أو رأس المال البشري ...)

هذا ويجري العمل على إيجاد مصادر تمويل لدى الجهات المانحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الخدمات ككل أو بعض الأنشطة المنبثقة عنها، كما يجري السعي للانتفاع ببعض برامج الدعم الفني الذي تقدمه المنظمات المتخصصة الناشطة في مجال الخدمات .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي.

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص الدعم الممنوح للجمعيات والنقابات والوداديات والمنظمات.

**سيدي،**

في إطار القيام بدورنا الرقابي نرجو منكم مدنا بقائمة في الجمعيات والنقابات والمنظمات والوداديات وبالأخص" جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهياكل العمومية "و" الجمعية التونسية للمراقبين العموميين التي تحصلت على دعم من رئاسة الحكومة والمؤسسات العمومية التي توجد تحت اشرافها وخاضعة لرقابتها مع التنصيص على السنة والمبلغ المتحصل عليه من قبل كل منتفع وذلك من سنة 2011 إلى سنة 2023.

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني**

**مضمون السؤال:** حول "الحصول على معطيات حول التمويل العمومي للجمعيات برئاسة الحكومة وحول المنح المسندة لكل من "جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهياكل العمومية " و"الجمعية التونسية للمراقبين العموميين" من سنة 2011 إلى سنة2023.

**الإجابة**

| | |
|---|---|
| **الإطار القانوني المنظم للتمويل العمومي للجمعيات برئاسة الحكومة** | – تم التطرق إلى مسألة التمويل العمومي للجمعيات ضمن الفصل 36 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات كالآتي" :على الدولة تخصيص المبالغ برئاسة الحكومة اللازمة ضمن الميزانية لمساعدة ودعم الجمعيات على أساس الكفاءة والمشاريع والنشاطات **وتضبط معايير التمويل العمومي بأمر ."**<br>– تم ضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات بمقتضى الأمر عدد 5183لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 والذي يضمن حدا أدنى من الموضوعية والشفافية في إسناد المنح للجمعيات .<br>وحيث ينص الفصل 10 من هذا الأمر على إحداث **لجنة على مستوى كل هيكل عمومي خاضع لأحكامه** تتولى النظر في مطالب التمويل العمومي بما في ذلك الطلبات المباشرة وتقييمها والبت فيها وتحديد مبلغ التمويل العمومي الذي يمكن إسناده تم إحداث لجنة فنية على مستوى رئاسة الحكومة بمقتضى قرار السيد رئيس الحكومة المؤرخ في 4 مارس 2014. |
| **الشروط والإجراءات المعتمدة على مستوى اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات برئاسة الحكومة للنظر في طلبات إسناد التمويل** | 1.الشروط (الفصل 6 من الأمر عدد 5183 لسنة2013)<br>○ أن تحترم الجمعية في تكوينها وفي نشاطها أحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011المتعلق بتنظيم الجمعيات،<br>○ أن تعتمد الجمعية مبادئ الشفافية والديمقراطية في تسييرها الإداري والمالي،<br>○ أن تكون وضعيتها المالية سليمة تجاه إدارة الجباية والصناديق الاجتماعية.<br>1.1شروط التمويل في إطار الطلبات المباشرة الفصلين 7 و 8 من الأمر عدد 5183 لسنة 2013)<br>-توفير جملة من الوثائق كالآتي :<br>○ النظام الأساسي للجمعية ونسخة من إعلان تكوين الجمعية بصورة قانونية وقائمة في مسيريها |

| | |
|---|---|
| | والوثائق المثبتة لمؤهلاتهم،<br>○ قائمة فروعها ومكاتبها الجهوية إن وجدت وأسماء مسيريها<br>○ تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات مؤشر عليه للسنة السابقة لتاريخ تقديم المطلب بالنسبة للجمعيات التي تتجاوز مواردها السنوية مائة ألف (100.000) دينار،<br>○ نسخة من آخر تقرير موجه إلى دائرة المحاسبات بالنسبة للجمعيات المتحصلة على تمويل عمومي سابق تطبيقا لأحكام الفصل 44 من المرسوم عدد 88 لسنة2011 ،<br>○ آخر تقرير أدبي ومالي مصادق عليه من قبل الجلسة العامة،<br>○ نسخة من سجل النشاطات والمشاريع وسجل المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا المنصوص عليهما بالفصل 40 من المرسوم عدد 88 لسنة2011 ،<br>○ نسخة من آخر محضر جلسة انتخابية لهياكل تسيير الجمعية،<br>○ الوثائق المثبتة لسلامة وضعية الجمعية تجاه إدارة الجباية والصناديق الاجتماعية<br>○ الوثائق المثبتة لتقيد الجمعية بمقتضيات الفصل 41 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات في صورة تلقيها لهبات أو تبرعات أو مساعدات أجنبية،<br>○ وثيقة التزام تسحب من إدارة الهيكل العمومي المعني، ويتم التعريف بالإمضاء عليها، وتتضمن الالتزام بإرجاع مبلغ التمويل العمومي في صورة الحصول على تمويل موازي من هيكل عمومي آخر بعنوان نفس المشروع أو نفس النشاط .<br>○ تقرير مفصل حول موارد الجمعية وتدقيق أوجه الاستعمالات التي سيخصص لها التمويل العمومي المطلوب .<br>2.1شروط التمويل العمومي في إطار المشاركة في إعلان الدعوة للترشح أو في إطار اتفاقية شراكة لإنجاز مشاريع محددة (الفصل 9 من الأمر عدد 5183 لسنة 2013):<br>زيادة على الوثائق المذكورة بالفصلين 7 و8 من الأمر 5183 يشترط كد اللجنة بالوثائق التالية:<br>○ دراسة اقتصادية للمشروع، بما في ذلك المتطلبات المادية والمالية لإنجازه،<br>○ رزنامة التنفيذ وتكلفة كل مرحلة،<br>○ هيكل تمويل المشروع بما في ذلك حجم المساعدة المطلوبة ونسبة التمويل الذاتي للجمعية،<br>○ التمشي المقترح لإنجاز المشروع والنتائج الكمية والنوعية المرتقبة من انجازه،<br>○ السيرة الذاتية لأعضاء الفريق الذي سيشرف على تنفيذ المشروع .<br>← مع العلم أنه لم يتم إسناد تمويل عمومي للجمعيات من رئاسة الحكومة **إلا** في إطار الطلبات المباشرة . |
| **الجمعيات الممولة من قبل رئاسة الحكومة** | تسند رئاسة الحكومة تمويلا عموميا سنويا لفائدة ودادية أعوان وإطارات رئاسة الحكومة بعنوان :<br>1. إسناد تذاكر الأكل وبالرجوع إلى مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 4 المؤرخ في 19 جانفي 2016 حول إنتفاع الأعوان العموميين العاملين بالمصالح المركزية والخارجية للوزارات بتذاكر الأكل والذي ينص على رصد الإعتمادات الضرورية لتمويل خدمة تذاكر الأكل سنويا وذلك بصفة حصرية مع ضرورة تكفل الوداديات بتغطية النفقات المتعلقة بباقي الخدمات والمساعدات التي تقدمها لمنخرطها بواسطة مواردها الذاتية دون اللجوء إلى طلب اعتمادات إضافية من ميزانية الدولة .<br>2. المساعدات الاجتماعية وبالرجوع إلى مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 08 المؤرخ في 06ماي 2021 حول تنظيم شروط وإجراءات إسناد التمويل العمومي لفائدة وداديات الأعوان بعنوان المساعدات الاجتماعية . |
| **حول تمويل" جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهياكل العمومية و" الجمعية التونسية** | ○ **بالنسبة لفترة التمويل:**<br>- تم إحداث اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات على مستوى رئاسة الحكومة خلال سنة 2014 وبالتالي لم يتم تمويل الجمعيتين قبل سنة .2014 .<br>○ **بالنسبة لقيمة الدعم المسند لفائدة الجمعيتين المذكورتين:**<br>1. الجمعية التونسية للمراقبين العموميين: |

| | |
|---|---|
| **للمراقبين العموميين"**<br>**من 2011إلى سنة 2023** | -لم تتحصل على تمويل عمومي من رئاسة الحكومة للفترة الممتدة من 2014 إلى.2023<br>2.جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهياكل العمومية |

| السنة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل العمومي | 4أ.د | 4أ.د | 0 | 5أ.د | 3أ.د | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص المهمات الاستثنائية التي قام بها مراقبو حسابات شركة اتصالات تونس وفواتير الخدمات الصورية المتأتية من الخارج والعقود المشبوهة المبرمة مع شركات الاشهار.

**سيدي،**

سبق لوزير تكنولوجيات الاتصال ان رفض مد اعضاء مجلس نواب الشعب بمعلومات بخصوص المهمات الاستثنائية التي قام بها مراقبو حسابات شركة اتصالات تونس المنهوبة والمنكوبة اليوم وبالأخص مكتب AMC Ernst & Young بتعلة واهية مفادها ان تلك الشركة هي شركة خفية الاسم وان لها مجلس ادارة وذلك في دوس مفضوح على احكام الدستور والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وقانون النفاذ الى المعلومة .فرغم تحوز الوزارة على تلك المعلومات باعتبارها وزارة اشراف تمثل الدولة التي تمتلك 65 بالمائة من رأسمال الشركة الا انها اصرت على الدوس على الدستور والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وقانون النفاذ الى المعلومة وعلى معاملة اعضاء مجلس نواب الشعب بطريقة غير لائقة .ان تلك المؤسسة العمومية التي تمتلك الدولة 65 بالمائة من رأسمالها تبقى خاضعة لرقابة التفقدية العامة التابعة لوزارة الاشراف وهيئات الرقابة العمومية ومحكمة المحاسبات ان المهمات الاستثنائية التي قد قام بها مراقبو حسابات الشركة وبالأخص مكتب Ernst & AMC Young وجب ان تسترعي انتباه الوزارة وتكون محل تفقد من قبلها وتكون موضوع ابلاغ لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي باعتبار ان الفصل 265 من مجلة الشركات التجارية يحجر على مراقب الحسابات قبض اجور زائدة عن اجرته .كما ان الفصل 13 من الأمر عدد 529 لسنة 1987 يحجر على مراجع حسابات المؤسسات العمومية والشركات التي تمتلك الدولة كل رأسمالها قبض اجور زائدة عن أجرته ورغم ذلك فان العديد من مراقبي حساباتها انجزوا مهمات استثنائية وقبضوا اجورا زائدة مثلما هو الشأن بالنسبة للديوان الوطني للبريد ان تحرك الوزارات المعنية ورئاسة الحكومة ساكنا وتحيل الملف الى القضاء .كما رفض الوزير مد اعضاء مجلس نواب الشعب بقائمة في فواتير الخدمات المتأتية من الخارج وبالأخص المبعوثة من قبل الشريك الاماراتي والشركات التابعة له فلا أحد بإمكانه ان ينكر ان الفواتير المتأتية من الشريك الاماراتي والشركات التابعة له صورية .كما ان العقود المبرمة مع وكالات الاشهار المحسوبة على عائلة الرئيس المخلوع لا فائدة من ورائها وقد أنهكت الشركة التي اصبحت اليوم غير قادرة على ايداع تصاريحها الجبائية وتمر بصعوبات مالية خانقة، علما ان هذه المفسدة متواصلة .

تبعا لما تقدم، هل تعتزمون تكليف محكمة المحاسبات بمهمة رقابية بخصوص المسائل المشار اليها اعلاه وغيرها من المسائل ومدنا بمعلومات بخصوص المبالغ الزائدة التي قبضها مراقبو الحسابات قبل وبعد 14 جانفي 2011 والمبالغ المحولة الى الخارج وبالأخص الامارات مقابل فواتير الخدمات الصورية والمضخمة مع الاشارة بوضوح الى طبيعة الخدمات المشار اليها بالفواتير والشركات التي انتفعت بالمبالغ المحولة وذلك ابتداء من تاريخ التفويت في 35 بالمائة من راس مال الشركة من قبل الدولة أخيرا، هل تعتزمون احالة هذا الملف الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي خاصة بعد ان تم التستر عليه وقبره خلال العشرية السوداء؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**الموضوع** :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد سعيداني .

**المرجع** :مكتوبكم المؤرخ في 16 جانفي 2023.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني إلى رئاسة الحكومة حول شركة اتصالات تونس والمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن لتسليمه إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني به .

وتفضلوا، السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

**من وزير تكنولوجيات الاتصال**

**إلى**

**السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة**

**الموضوع:** حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه إلى السيد رئيس الحكومة من قبل النائب السيد أحمد السعيداني .

المرجع :إحالتكم بتاريخ 22 جانفي2024 .

تحية وبعد،

جوابا عن السؤال الكتابي الموجه إلى السيد رئيس الحكومة من قبل النائب السيد أحمد السعيداني، نتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة التالية :

1. لم يسبق لاتصالات تونس أن تعاملت مع مكتب مراقبة الحسابات المذكور بنص السؤال المطروح، كما أنّه لا وجود حاليا لأي شكل من أشكال التعامل بين الشركة والمكتب المعني .

2. يتم اختيار مراقبي الحسابات وفقا للتراتيب الجاري بها العمل المنطبقة على المنشآت العمومية حيث يتم تنظيم منافسة للغرض عن طريق الإعلان عن طلب عروض واعتماد كراسات شروط تضبط بكل دقة مهام المراجعة القانونية لمراقب الحسابات والمهمات الاستثنائية التي سيكلّفون بها .وتتم عملية الاختيار بناء على توصية من اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي بالشركة وموافقة مجلس الإدارة في مرحلة أولى ثمّ مصادقة الجلسة العامة في مرحلة ثانية .

3. إنّ مختلف المهمات الاستثنائية التي تم تكليف مراجعي حسابات الشركة بها تستند الى كراسات الشروط المرجعية التي تم بناء عليها اختيار كلّ مكتب مراقبة حسابات .

4. إن علاقة الشريك الاستراتيجي بالشركة تخضع لمقتضيات اتفاقية المساهمين في رأس المال المبرمة مع الدولة بتاريخ 27 أفريل 2006ولأحكام العقد التأسيسي للشركة وتخضع جميع المعاملات المالية وغيرها مع الشريك الاستراتيجي للمراجع المذكورة ولتدقيق مراقبي

الحسابات وتحت رقابة مجلس إدارة الشركة .

5. إن عملية التفويت في 35% من رأس مال الشركة وعلاقة هذه الأخيرة بالشركة المملوكة للشريك الاستراتيجي والمحدثة في إطار تطبيق اتفاقية المساهمين المشار اليها أعلاه، تعلّقت بها تتبعات جزائية منشورة لدى القضاء وذلك تباعا في إطار القضية التحقيقية عدد 426/39المنشورة لدى التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي والقضية الجزائية عدد 51173 المنشورة بالمحكمة الابتدائية بتونس .

6.إنّ العمليات الاشهارية لمختلف خدمات ومنتوجات الشركة تؤمنها لفائدتها وكالة اشهار تجاري يتم اختيارها بعد الدعوة للمنافسة طبقا لما تفتضيه أحكام النظام الداخلي للشراءات بالشركة .وتتولى الوكالة المذكورة طبقا للعقد الذي يربطها بالشركة اختيار وشراء المساحات الاشهارية طبقا لشروط وصيغ يتم الاتفاق عليها مسبقا مع مصالحنا الداخلية المكلّفة بملف الاشهار الذي يندرج ضمن مجموعة الملفات المشمولة بالمهمة الرقابية الجارية لأوجه التصرف بالشركة والتي تقوم بها مصالح محكمة المحاسبات .

هذا وخلافا لما ورد بنص السؤال المطروح، وجبت الإشارة الى أنّ الشركة بصدد تحقيق تحسن ملحوظ على مستوى المؤشرات الفنية والمالية والتجارية كيفما تبيّنه مختلف التقارير المنشورة من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات وهو ما سيمكنها من استعادة ريادتها بالسوق، مع الإشارة أيضا الى أنّ الشركة تمكنت من تدارك النتائج السلبية المسجلة منذ سنة 2015 وتوصلت الى تحقيق نتائج إيجابية انطلاقا من سنة 2021 خوّلت لها توزيع أرباح هامة بعنوان سنة 2022 ومن المنتظر أن يتواصل هذا النسق الإيجابي لتمكين الشركة من توزيع أرباح بعنوان سنة 2023.

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة اصدار منشور في كيفية تطبيق أحكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية غير المطبقة والمحترمة بغاية تشجيع الاعوان العموميين على التبليغ عن الفساد وتوفير الحماية لهم.

**سيدي،**

لا يخفى عليكم ان الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية نص "على انه على سائر السلط والموظفين العموميين أن يخبروا وكيل الجمهورية بما اتصل بعلمهم من الجرائم أثناء مباشرة وظائفهم وأن ينهوا إليه جميع الإرشادات والمحاضر والأوراق المتعلقة بها .ولا يسوغ بحال القيام عليهم بالادعاء الباطل أو بالغرم بناء على الآراء التي أوجب عليهم هذا الفصل إبداءها ما لم يثبت سوء نيتهم." هذه الاحكام الهامة التي من شانها الحد بصفة ملموسة من الفساد ولدت ميتة ولم يتم تطبيقها واحترامها بصفة منظمة وقد أدى ذلك الى سقوط الاف جرائم الفساد بمرور الزمن التي كلفت الخزينة العامة خسائر على مر السنين تقدر بعشرات حتى لا نقول مئات مليارات الدينارات وللوقوف على هذه الحقيقة المرة والجريمة المسكوت عنها والمفسدة والخيانة يكفي الاطلاع على الاف القرارات التأديبية والتقارير الرقابية الصادرة عن الهيئات الرقابية التفقديات العامة والتفقديات التابعة لبعض الادارات العامة والمؤسسات العمومية لمعرفة ان الاف الجنايات المضمنة بها والمرتكبة في حق المال العام لم تتم احالتها الى وكيل الجمهورية في دوس متعمد ومنظم على احكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية .

فعلى سبيل المثال لا الحصر، رفضت وزارة المالية اصدار منشور في كيفية تطبيق احكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية والفصل 9 من القانون عدد 34 لسنة 1960 المتعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين الذي يلزم وزارة المالية برفع امر الاعلاف من السماسرة ومخربي الخزينة العامة المنتحلين لصفتي المحامي والمستشار الجبائي الذين يتدخلون في الملفات الجبائية لوكيل الجمهورية او استدعائهم راسا بطريق الاحالة امام المحاكم الجزائية وكذلك تحرير محاضر جزائية في شانهم طبقا لأحكام الفصل 89 من مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية.

بالنظر لخطورة التجاوزات المشار اليها اعلاه التي تدخل في خانة الفساد على معنى الفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين هل تعتزمون اصدار منشور في كيفية تطبيق احكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية والاذن وزارة المالية بإصدار منشور في كيفية تطبيق الفصل 9 من القانون عدد 34 لسنة 1960 المتعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين وذلك بغاية وضع حد للفساد الذي نخر اجهزة الدولة والخزينة العامة نتيجة للإفلات من المحاسبة والعقاب .

انتظار جوابكم تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص الأسئلة الكتابية**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني**

وبعد، تبعا للأسئلة الكتابية المتعلقة أساسا بمجال الحوكمة والتوقي من الفساد أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- **السؤال 1 المتعلق بـ "ضرورة إصدار منشور في كيفية تطبيق أحكام الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية غير المطبقة والمحترمة بغاية تشجيع الأعوان العموميين على التبليغ عن الفساد وتوفير الحماية لهم :"**

**الإجابة**

تضمنت مقتضيات القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين جملة من الأحكام المتعلقة بالتعريف بأهم المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة ومن بينها خاصة تعريف وتحديد مفهوم المبلغ وتعريف مصطلح الفساد والحماية إلى جانب ضبط مختلف الهياكل المعنية سواء كانت عمومية أو خاصة .

كما حدّد هذا القانون شروط وإجراءات وصيغ الإبلاغ عن الفساد والجهات المختصة بتلقي الإبلاغ وشروط وآليات حماية المبلغ والعقوبات المترتبة عن عدم احترام هذه المقتضيات مع التنصيص على إمكانية إسناد مكافأة مالية للمبلغين في صورة توفر عدد من الشروط والمعايير التي ضبطها الأمر الحكومي عدد 1124 لسنة 2019 المؤرخ في 9ديسمبر 2019 المتعلق بضبط آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافأة مالية للمبلغين عن الفساد .

وبناء عليه، فقد وفّر القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 كافة الضمانات اللازمة، إضافة إلى خصوصية الصبغة القانونية التي يكتسيها باعتباره قانون أساسي يضبط جملة من الحقوق لفائدة المبلغين ويفرض واجبات على الهياكل المتدخلة في المجال، وهو ما قد يصعب تحقيقه إذا تم الاقتصار على صياغة منشور يقتصر على تفسير فصل من مجلة الإجراءات الجزائية.

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي.

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة تسليم المتظلمين وصلا في العرائض التي يودعونها بالمصالح الادارية واحداث لجنة مظالم للنظر فيها وعدم احالتها الى الجهات المشتكى بها.

**سيدي،**

لا يخفى عليكم ان الفصل 7 من الأمر عدد 982 لسنة 1993 المتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها نص على انه "يخول لكل شخص يتقدم إلى إحدى المصالح الراجعة للدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو المنشآت العمومية بتصريح أو ملف أو مطلب للحصول على خدمة إدارية الحق في تسلم وصل في الغرض...."

خلافا لتلك الاحكام الواضحة ترفض بعض المصالح الادارية مد المتظلمين بوصل تسلم في العرائض التي يتقدمون بها .

كما نلفت نظركم الى ان احالة عرائض المتظلمين الى الجهات المشتكى بها جعل اصحابها محل تنكيل من قبل تلك الجهات دون حسيب او رقيب .

في هذا الإطار، لماذا لم تبادروا بإصدار منشور في كيفية تطبيق احكام الامر المشار اليه اعلاه من قبل هياكل ومؤسسات الدولة التي كان من المفروض أن تحرص على احترام القوانين والنصوص الترتيبية وليس الدوس عليها وتجاهلها كما نلاحظه اليوم بكل مرارة؟ ولماذا لم تأذنوا لها بعدم احالة عرائض المتظلمين الى الجهات المشتكى بها حتى لا يتم التنكيل بهم والانتقام منهم ولم تحدثوا لجنة مظالم لكي تتعهد بالنظر فيها الى حين احداث ديوان المظالم الذي وجب أن يعوض الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية والموفق الاداري مع منحه سلطات واسعة لكي يحد من القهر والظلم وينصف ضحايا الفساد والتعسف ويجبر ضررهم ويحيل ملفات الفاسدين الى النيابة العمومية؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني**

**حول ضرورة تسليم المتظلمين وصلا في العرائض التي يودعونها بالمصالح الادارية**

أتشرف بإعلامكم أنه تم التنصيص ضمن الفصل 7 جديد من الأمر عدد 344 لسنة 2008 مؤرخ في 11 ماي 2008 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 والخاص بالعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها على ضرورة تسليم وصل لكل شخص يتقدم إلى إحدى المصالح الراجعة للدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو المنشآت العمومية بتصريح أو ملف أو مطلب للحصول على خدمة إدارية تسديها تلك المصلحة .

وتنفيذا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 7 (جديد) من الأمر عدد 344 لسنة 2008 مؤرخ في 11 ماي 2008 المذكور أنفا تولت كل وزارة ضبط أنموذج وصل خاص بها وتم عرضه على اللجنة الوطنية للمطبوعات الإدارية لتقييسه وتسجيله بدفتر اللجنة، وتم إصدار قرارات وزارية في الغرض .كما تم سنة 2010 إصدار منشور من السيد الوزير الأول عدد 24 بتاريخ 10 نوفمبر 2010 وذلك لحث الهياكل العمومية على ضرورة مبادرتها بتسليم وصل للمتعامل مع الإدارة عند تقدمه للحصول على خدمة إدارية واحترام الإجراءات القانونية في الغرض .

وتشمل الخدمات الإدارية المعنية بهذا الإجراء خدمة تقديم العرائض والشكاوى من قبل المتعامل مع الإدارة والتي يمكن إيداعها بإحدى الطريقتين:

1. **بمكاتب الضبط للهياكل العمومية** حيث يتم وضع ختم استلام على نسخة من العرائض المودعة لديه وتسلم الى المتعاملين مع الإدارة حينيا،

أو

2. **بمكاتب العلاقات مع المواطن على المستوى المركزي أو الجهوي** بمختلف الهياكل العمومية وهي المصلحة الإدارية المكلفة بمقتضى الفصل 3 من الأمر عدد 1549 لسنة 1993 مؤرخ في 26 جويلية 1993 المتعلق بإحداث مكاتب العلاقات مع المواطن، بقبول المواطنين وتقبل شكاياتهم وعرائضهم ودراستها مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها، وهي ملزمة بذلك بتقديم وصل عند قبول شكايات وعرائض المواطنين .

وفي هذا الإطار، تم من قبل رئاسة الحكومة في إطار التعاون التونسي الكوري، تطوير منظومة إلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن" ء-مواطن"، تهدف إلى تمكين المتعاملين مع الإدارة من تقديم عرائضهم أو اقتراحاتهم او استفساراتهم على الخط .ويتم توجيه إشعار حيني بالوصول يتم توجيهه إليهم عبر إرسالية قصيرة أو عبر بريدهم الالكتروني .كما تمكّن هذه المنظومة من استخراج وصل في صيغة ورقية يمكن إمضاؤه وختمه من قبل العون المكلف

بالاستقبال بمكاتب العلاقات مع المواطن بمختلف الهياكل العمومية وتسليمه إلى المتعاملين مع الإدارة عند تقديم عرائضهم .

وتبعا لإفادتنا برفض مد المتظلمين بوصل عند إيداع ملف للحصول على خدمة إدارية من قبل بعض المصالح الادارية، فإنه سيتم العمل على إصدار منشور من السيد رئيس الحكومة في الغرض، يهدف إلى التذكير بأحكام الفصل) 7 جديد (من الأمر عدد 344 لسنة 2008مؤرخ في 11 ماي 2008 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 982 لسنة 1993المؤرخ في 3 ماي 1993 والخاص بالعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها، وحث مختلف المصالح العمومية على احترام التراتيب القانونية في الغرض .

**السؤال الكتابي**

**للنائب أحمد سعيداني**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع** :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص الاعوان العموميين الذين يتغيبون ولا يعملون ويغادرون أماكن عملهم دون موجب داخل الإدارة والمؤسسات العمومية.

**سيدي،**

نتيجة لاستشراء الفساد وغياب المراقبة والمحاسبة، يتجرأ عدد هام من الاعوان العموميين العاملين بالإدارة والمؤسسات العمومية على عدم الحضور وعلى مغادرة أماكن عملهم دون موجب وعلى عدم العمل .فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتغيب مئات الاعوان بالتلفزة الوطنية دون ان يتخذ أي اجراء تأديبي وجزائي ضدهم وضد رؤسائهم نتيجة لغياب الدولة التي نخرها وينخرها اليوم الفساد .كما ان عشرات الاف الاعوان العموميين لا يلتحقون في الوقت القانوني بأماكن عملهم وكذلك يغادرون أماكن عملهم دون موجب دون ان يتخذ ضدهم أي اجراء تأديبي وجزائي .ونتيجة لعدم وضع بطاقة وصف وظيفي لكل عون عمومي حتى يتم مراقبة انتاجهم يتجرأ مئات الاف الاعوان العموميين على عدم العمل في غياب أية مراقبة ومحاسبة والحال انه كان من المفروض طردهم .عدد هام من الاعوان العموميين يغادر العمل من اجل القيام بأنشطة خاصة دون ان يتخذ ضدهم أي اجراء تأديبي وجزائي .كما أن عددا اخر سخر المرفق العمومي لملا جيوبه دون رادع منميا بذلك الفساد والرشوة هل يعقل ان يجعل بعض الاعوان العموميين من القباضات المالية وكرا لتعمير التصاريح الجبائية المغشوشة وهذا بالإمكان التثبت منه من خلال الخط وهذا يعلمه القائمون على الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص ووزارة المالية؟ وهل يعقل ان يبقى مئات العمداء بالديوانة دون عمل دون الحديث عن الذين لا تطأ اقدامهم مقرات الديوانة دون حسيب او رقيب؟ أيضا هل يعقل ان يتغيب ولا يعمل بعض المراقبين العامين بهيئات الرقابة العمومية او يتم وضع أسمائهم بصفة صورية على المأموريات للتغطية على اجرامهم دون ان يتم طردهم مع المتواطئين معهم؟

بالنظر لخطورة اعمال الفساد المشار اليها أعلاه، هل تعتزمون اتخاذ الإجراءات التالية :

1/اجبار كل الوزراء على وضع بطاقة وصف وظيفي للأعوان العموميين ،

2/ فتح تحقيق في المتغيبين عن العمل والمغادرين لاماكن عملهم دون موجب والذين لا يعملون وطردهم واحالة ملفاتهم الى القضاء من اجل استرجاع ما نهبوه من الإدارة والمؤسسات العمومية،

3/ تجريم مغادرة العون العمومي لمكان عمله دون موجب بالمجلة الجزائية،

4/ تجريم تعطيل العمل بالقوانين وعدم السهر على تطبيقها مثلما هو الشأن الان داخل خاصة الولايات والبلديات التي ينخرها الفساد ويسهر القائمون عليها على عدم اصدار وتنفيذ قرارات الغلق والازالة والهدم .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**<u>السؤال 2 المتعلق بـ</u> "<u>الأعوان العموميين الذين يتغيبون ولا يعملون ويغادرون أماكن عملهم دون موجب داخل الإدارة والمؤسسات العمومية؟**

**الإجابة :**

**I. <u>بخصوص التغيب ومغادرة أماكن العمل دون موجب:</u>**

يتجه التأكيد في هذا السياق على أن الانضباط والالتزام بالتوقيت الإداري والقيام بالعمل يعتبر من أوكد الواجبات المحمولة على العون العمومي بمقتضى أحكام النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حيث أوجب الفصل 6 منه على العون القيام بالمهام الموكولة إليه، كما ربط الفصل 13 استحقاق الأجر بإنجاز العمل (قاعدة العمل المنجز).

كما نص الباب الأول من مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي قيم العمل في القطاع العام على واجب الانضباط في العمل والذي يحرص من خلاله العون العمومي على احترام توقيت العمل وإنجاز المهام الموكولة إليه بكل تفان وتجنب كل السلوكات المخلة به .

كما تحرص مصالح رئاسة الحكومة بصفة دورية على إصدار مناشير تتولى خلالها التذكير بواجب الانضباط واحترام التوقيت الإداري وضرورة مراقبة حضور الأعوان العموميين واعتماد بطاقات حضور للإمضاء أثناء الدخول والخروج من الإدارة، وآخرها منشور رئيسة الحكومة عدد 13 المؤرخ في 24 ماي 2023 حول احترام توقيت العمل والاعتناء بحسن المظهر والسلوك.

وتنص جميع هذه المناشير على تحميل الهياكل الإدارية والرقابية المعنيّة مسؤولية تفعيل إجراءات المتابعة المعمول بها بصفة دورية ومعاينة كل تقصير واتخاذ التدابير المستوجبة لفرض مواظبة الأعوان واحترامهم لتوقيت العمل دون توان في اتخاذ العقوبات الإدارية إزاءهم .

ونفيدكم في هذا السياق بأن كل هيكل عمومي محمول على مراقبة حضور الأعوان الراجعين إليها بالنظر وتسجيل الغيابات غير الشرعية التي تنعكس مباشرة على المسار المهني للعون) خصم أيام الغياب غير الشرعي من الأقدمية المستوجبة) للترقية وعلى التأجير المخول له الاقتطاع من الأجر الشهري ومنحة الإنتاج بعنوان كل غياب غير شرعي ولرئيس الإدارة كامل السلطة في اتخاذ القرارات التأديبية بخصوص كل تجاوز بما في ذلك عرض الملف على مجلس التأديب .

كما يتم الإذن دوريا بإنجاز مهمات رقابية من قبل أعضاء هيئات الرقابة والتفقديات الوزارية للتأكد من مدى مواظبة الأعوان العموميين أثناء التوقيت الإداري ويتم على إثر ذلك اتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض .

ووعيا بأهمية دعم البعد القيمي في الوظيفة العمومية، فقد تضمن مشروع مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بابا مستقلا خصص لقيم ومبادئ الوظيفة العمومية .

**II. <u>بخصوص بطاقات الوصف الوظيفي:</u>**

أتشرف بإعلامكم ي هذا الإطار بأن مصالح الوظيفة العمومية قد انطلقت بالشراكة مع الوزارات في التحسيس بأهمية إنجاز هذه البطاقات وتعميمها بمختلف الهياكل العمومية، وذلك في إطار مشروع متكامل الإصلاح الوظيفة العمومية يهدف إلى إرساء نظام التصرف التقديري للمهن والكفاءات، حيث ستكون بطاقة وصف المهام بمثابة العقد الذي يربط العون بإدارته وسيتم تقييم أدائه انطلاقا **أدائه** انطلاقا من هذه البطاقة ومدى تحقيقه للأهداف المتفق عليها .

**السؤال الكتابي**

**للنائب سامي الطوجاني**

**الموضوع** :سؤال كتابي

تحية وبعد

طبقا للفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي أتوجه إلى سيادتكم بسؤالي كتابي في إطار تسوية القسط الثاني من عملة الحضائر نوجه سؤال إلى التسريع في هذا الاجراء نظرا للتأخير الحاصل لذا نرجو من سيادتكم توضيح على سبب التأخير الحاصل مع العلم أن الدفعة الثانية من عملة الحضائر كانت مبرمجة بميزانية الدولة لسنة 2023 وإلى حد هذه اللحظة لم يقع فتح المنصة للتسجيل .

-متى يقع الشروع في التسوية والمباشرة لعملة الحضائر الدفعة الثانية؟

وفي انتظار ردكم تفضلوا سيدي رئيس الحكومة بقبول تحياتي .

**إجابة السيد رئاسة الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد سامي الطوجاني**

**حول تسوية القسط الثاني من عملة الحضائر**

**السؤال المتعلق بـ : " بتوضيح سبب التأخير الحاصل على مستوى القسط الثاني من عملة الحضائر ومتى سيقع الشروع في التسوية والمباشرة لعملة الحضائر الدفعة الثانية"؟**

**الإجابة**

**I.<u>أسباب التأخير:</u>**

تتضمن أبرز إجراءات إدماج كل دفعة من عملة الحضائر أقل من 45سنة، فيما ما يلي :

**-محور تحيين المعطيات الشخصية لعملة الحضائر** والذي يستند عليه في تحديد الشغورات (المحور اللاحق) وتتم عملية التحيين على المرحلتين التاليتين :

- مرحلة التحيين الاولي من قبل الإدارة (الولاية المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية- الوزارتين المكلفتين بالتنمية الجهوية والفلاحة- اللجنة الوطنية لإدماج عملة الحضائر أقل من 45 سنة).
- مرحلة التحيين من قبل عملة الحضائر والمصادقة عليه من قبل المصالح الإدارية المختصة المذكورة أعلاه

وقد سجّل تأخيرا في انجاز هذا المحور بحوالي 3 أشهر، حيث بلغت مدة الإنجاز 5 أشهر والنصف (12 سبتمبر 2023) عوضا عن حوالي 3 أشهر (26 جوان 2023) نتيجة العدد الهام للتحيينات " الأولية" المدخلة من قبل الإدارة، ثم التحيينات المدخلة من قبل العملة والتي أثرت على أجال المصادقة عليها .

**-محور الشغورات** والذي يتم اعداده انطلاقا من تركيبة العملة المباشرين من ناحية وحاجيات الإدارة من ناحية أخرى .ويتضمن المحور مرحلتين:

- الأولى وتتمثل في استلام حاجيات الوزارات (25 أكتوبر 2023)والمصادقة على الشغورات التي سيتم الإعلان عليها لاحقا (9 جانفي2024 )
- الثانية وتتمثل في دعوة عملة الحضائر لإجراء خياراتهم إثر نشر قائمة الشغورات (16 جانفي 2024)

كما سجل تأخيرا في إنجاز هذا المحور ناهز الشهران، حيث تم الاعلان عن الشغورات في 16 جانفي 2024 عوضا عن 22 أوت 2023 (المبرمج) نتيجة تأخر المصالح الوزارية في إدراج حاجياتها على المنصة الرقمية للحضائر، كما أثر على آجال الإنجاز، حجم أعمال التثبت في الحاجيات المدرجة وتعديلها قبل دراستها وإقرار الشغورات التي سيتم اعتمادها .

**II- <u>المراحل اللاحقة والآجال</u> :**

تتعلق أبرز إجراءات الإدماج اللاحقة لما ذكر فيما ما يلي:

- **12فيفري 2024:** إثر إتمام مرحلة اختيار العملة للشغورات "المعروضة المبرمجة نهايتها في 2 فيفري 2024 سيتم التمديد فيها إلى غاية 12 فيفري 2024 تبعا لإدراج تنقيحات على الشغورات تبعا لإدخال تحيينات على مستوى وضعية العملة.

**-14 فيفري 2024:** المصادقة على قائمة العملة الذي تمت الموافقة على تعيينهم بالهياكل الوزارية.

**-19 فيفري2024** : دعوة الهياكل الوزارية لإتمام إجراءات التسوية والتي قد تستغرق حوالي 3 أشهر في صورة توفر الوثائق اللازمة.

**السؤال الكتابي**

**للنائب حسن جربوعي**

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي

**الموضوع:** تمكين معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس بدار خدمات إدارية .

تحية طيبة،

تلقيت عدّة تشكيّات من كلّ مواطني عمادات معتمدية منزل شاكر بخصوص عدم توفّر دار خدمات إدارية علما وأنّ المعتمدية تبعد على مركز الولاية تقريبا 50 كم .

وفي إطار العمل على تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية ذات الطلب المكثف من قبل المواطنين وتحقيق التوافق مع الأحكام الدستورية وخاصة منها تلك المتعلقة بالمساواة أمام المرفق العام وتحقيق التوازن بين الجهات

1.متى سيتم تمكين معتمدية منزل شاكر بدور خدمات، علمًا وأنها لا توجد فيها أي مرفق خدماتي (TTL,SONED, CNAM, CNSS,)

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد حسن الجربوعي حول إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس**

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها" دار الخدمات الإدارية ."ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس القباضات المالية والبلديات

**وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليا مقابل 45 سنة 2016 وتشمل ولاية صفاقس دور خدمات إدارية متعدد الشبابيك بمعتمدية بئر علي بن خليفة تسدي خدمات كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض .**

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحوّل الرقمي للإدارة من خلال دعم الإدماج الرقمي وذلك من خلال **التوجه_حصريا نحو إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات "** والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال.

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق) الإيداع والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية (توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي) **أفضى إلى اختيار 40 بلدية**،

-**تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمن 30 بلدية .**

**في هذا الإطار، وفيما يتعلق ببلدية منزل شاكر من ولاية صفاقس موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة ولم يتم التوصل سوى بطلب ترشح وحيد عن ولاية صفاقس يتمثل في بلدية عقارب تم قبوله ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية .**

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية منزل شاكر .

**السؤال الكتابي**

**للنائب عصام شوشان**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي الداخلية .

**الموضوع** :حول برنامج الحكومة في تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية

بعد التحية،

أشكركم على تفاعلكم الإيجابي والردّ على السؤال الكتابي السابق في خصوص إحداث دار للخدمات بمعتمدية الحنشة.

وفي هذا الإطار أتشرف بإفادتكم انّ معتمدية الحنشة والتي تعدّ أكثر من 70 ألف ساكن وتضمّ دائرتين بلديتين (النصر والحنشة)،

وبالرّغم من موقعها الاستراتيجي على الطريق الوطنية رقم **1** والطريق السيارة تونس صفاقس، إلا أنّه إلى حدّ هذا التاريخ فإنّ هذه المعتمدية تشكو من انعدام كلّي لأهم المرافق العمومية بما تسبّب في معاناة أهل الجهة، ومن بين هذه المرافق نخص بالذكر:

•فرع للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه

•مكتب للصندوق الوطني للتامين على المرض

•مكتب للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

•مكتب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

.فرع الشركة اتصالات تونس .

وفي إطار إشرافكم على مشروع تطوير وتعميم الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطنين خاصة في المناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية

فالرجاء، نطلب من سيادتكم النظر في إحداث دار "الخدمات الإدارية "بمعتمدية الحنشة مع العلم أن البلديّة المعنيّة مستعدة لتوفير العقار اللازم .

والسلام

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدّم به النائب المحترم السيد عصام شوشان**

**حول إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية الحنشة من ولاية صفاقس**

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها" دار الخدمات الإدارية .ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس القباضات المالية والبلديات.

**وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليًا مقابل 45% سنة .2016وتشمل ولاية صفاقس دار خدمات إدارية متعددة الشبابيك بمعتمدية بئر علي بن خليفة تسدي خدمات كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض .**

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية من خلال خدمات القرب والتحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من **خلال التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات "**والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي **أفضى إلى اختيار 40بلدية**.

-**تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية .**

**في هذا الإطار، وفيما يتعلق ببلدية الحنشة من ولاية صفاقس موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة ولم يتم التوصل سوى بطلب ترشح وحيد عن ولاية صفاقس يتمثل في بلدية عقارب تم قبوله ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية .**

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية الحنشة.

**السؤال الكتابي**

**للنائب محمود العامري**

**الموضوع** :سؤال كتابي الى السيد رئيس الحكومة عملا بأحكام الفصل 114من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

في إطار تقريب الخدمات للمواطنين في معتمدية سيدي الهاني ونظرا لبعد المعتمدية عن مركز ولاية سوسة (أكثر من 25 كم) ومعاناة الأهالي في التنقل لقضاء شؤونهم الإدارية والمالية لماذا لا يقع احداث دار خدمات إدارية لمواطني معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد محمود العامري حول**

**إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة**

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها" دار الخدمات الإدارية ." ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس القباضات المالية والبلديات.

**وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليا مقابل 45% سنة 2016. هذا وتشمل ولاية سوسة 2 دور خدمات متعددة الشبابيك تسدي خدمات الصناديق الاجتماعية بالإضافة الى خدمات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وذلك بكل من بوفيشة والقلعة الكبرى.**

للغرض وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مسار التحول الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "** والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن (واللوجستية والعقارية) توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي) **أفضى إلى اختيار 40 بلدية**،

-**تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمن 30 بلدية .**

**في هذا الإطار، وفيما يتعلق ببلدية سيدي الهاني من ولاية سوسة موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في المشروع المذكور .**

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية.

**السؤال الكتابي**

**للنائب وليد حاجي**

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

**الموضوع** :إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية العلا ولاية القيروان.

تحية طيبة،

أتشرف بإعلامكم أنّ معتمدية العلا من ولاية القيروان تفتقر إلى المصالح الإدارية المتمثلة في الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وخدمات الصناديق الاجتماعية وهو ما يستوجب إحداث دار خدمات إدارية في إطار تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين، هذا ونعلمكم أنّه يمكن توفير مقر لهذا الغرض من قبل مصالح بلدية العلا.

متى يتم إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية العلا؟

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد وليد الحاجي حول**

**إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية العلا من ولاية القيروان**

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار "الخدمات الإدارية ."ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات.

**وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليًا مقابل 45% سنة 2016. وبالنسبة لولاية القيروان تم إحداث أربع دور خدمات متعددة الشبابيك بكل من معتمديات الشراردة وحاجب العيون والسبيخة ونصر الله .**

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحوّل الرقمي للإدارة من خلال دعم الإدماج الرقمي وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد دور الخدمات الرقمية بالبلديات** " والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني.

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

*وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40 % وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي **أفضى أوليا إلى اختيار 40 بلدية.**

- **تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية** .

**في هذا الإطار، وفيما يتعلق ببلدية العلا من ولاية القيروان موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في المشروع المذكور .**

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى العمل على تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية العلا.

**السؤال الكتابي**

**للنائب المختار عبد المولى**

**الموضوع: اشكاليات شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي

تحيّة تليق بمقامكم وبعد تعتبر شركة البيئة والفراسة والبستنة بتطاوين التي تم إحداثها بتاريخ 07 سبتمبر 2015 بعد إمضاء العقد التأسيسي للشركة من قبل السيد والي تطاوين وممثلي الشركات البترولية بالجهة وذلك بإشراف السيد وزير الصناعة و الطاقة والمناجم وقد انعقدت الجلسة التأسيسية للشركة بتاريخ 24 فيفري 2016وهي شركة خفية الاسم رأس مالها أربع منة ألف دينار ( 400,000) دينار مقسمة على أربعة آلاف سهما (4000 سهم) قيمة كل سهم مانة دينار (100 د.ت) ويشمل الموضوع الاجتماعي للشركة أعمال المحافظة على المياه والتربة ومقاومة التصحر وحماية البيئة والمحيط والغراسة والبستنة وخدمات الري والإنتاج الفلاحي والأشغال الكهربائية والطاقات المتجددة، وهي لليد العاملة وأصحاب الشهائد

على مستوى ولاية تطاوين ويتوزع الأعوان على إدارة الشركة والإدارات الفرعية التابعة لها بالمعتمديات وحظائر الشركة الموجودة لإنجاز الصفقات المسندة بالتفاوض المباشر من قبل الإدارات الجهوية أما الجزء الأكبر من الإطارات والأعوان فهو موضوع على ذمة الإدارات والهياكل الجهوية .

ويقدم الأعوان والإطارات الموضوعين على ذمة الإدارات والهياكل الجهوية عدة خدمات أساسا .

-تقديم خدمات الدعم والمساندة في مختلف المهام الإدارية عن طريق أكثر من 300 من أصحاب الشهائد العليا (مهندسين أصحاب شهائد وتقنيين في مختلف الإختصاصات)

-خدمات تنظيف حواشي الطرقات والأسواق الأسبوعية ورفع الفضلات في كامل بلديات الولاية عن طريق فرق نهارية وأخرى ليلية والمشاركة المستمرة في جميع حملات التنظيف المنظمة من طرف الولاية والبلديات ووزارة البيئة.

-تأمين عمليات الطبخ والإعاشة بصفة مستمرة لفائدة الطلبة بالحي الجامعي بتطاوين والتلاميذ بمختلف المطاعم المدرسية بالجهة وبصفة عرضية لبعض الهياكل الجهوية الأخرى تأمين عمليات الحراسة بالليل والنهار والبستنة والصيانة بأغلب الإدارات والهياكل الجهوية .

للتذكير تم وضع الأعوان على ذمة الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بصفة مجانية نظرا لعدم قدرة الإدارات الجهوية على إبرام اتفاقيات بمقابل مادي ( رغم مطالبة الشركة بها ) وعدم وجود مشاريع كبرى قادرة على استيعاب كافة الإطارات والأعوان وكذلك لتحقيق قاعدة استحقاق الأجر مقابل العمل المنجز.

*** الإشكاليات المسجلة :**

-أشارت تقارير مراقب الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية للسنوات الفارطة، في النقطة المتعلقة باستعادة التوازنات المالية للشركة، إلى تعارض الوضعية المالية الحالية للشركة مع أحكام الفصل 888 من مجلة الشركات التجارية ( مثال على ذلك انتفعت الشركة سنوات 2018-2019 على التوالى بمنح تغطية لكتلة الأجور تقدر 14.3 مليون دينار 19.89 مليون دينار إلا أن هذه المنح لم تغطي حاجيات الشركة من كتلة الأجور والمساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي) بالإضافة أن هاته الوضعية لا تمكن الشركة من مواصلة ممارسة نشاطها في ظروف عادية.

-عدم انتظام التحويلات المالية الخاصة بتغطية الأجور بصفة دورية مما يكبد الشركة توظيف نسب فائدة مرتفعة لدى المؤسسة البنكية واحتقان اجتماعي مرتبط بالتأخير في صرف الأجور (على سبيل المثال وقع عدم صرف أجور شهري جويلية واوت 2023 وتزامن ذلك مع اقتراب العودة المدرسية وهو ما انجر عنه احتقان اجتماعي كبير) والآن لم يتم صرف الأجور شهري سبتمبر وأكتوبر .

-نقص المشاريع المسندة في إطار التفاوض المباشر والذي لم يتجاوز 05 مليون دينار خلال الـ 03 سنوت الفارطة ما يحول دون حسن استغلال وتوظيف اليد العاملة الموضوعة على ذمة حظائر الشركة .

-التأخير في تفعيل قرار تصنيف شركة البيئة والغراسة والبستنة .

***الحلول المقترحة :**

-الترفيع في رأس مال الشركة الإعادة وتوازناتها المالية وتوفير الاعتمادات الضرورية الاستثمار في قطاعات منتجة.

- وضع استراتيجية واضحة المعالم عن طريق بعث مشاريع مربحة وتوفير الاعتمادات اللازمة للاستثمار فيها تضمن للشركة مداخيل على المستوى المتوسط والبعيد تساهم في تغطية أجور الأعوان ويمكن في هذا الإطار الاستئناس بمخطط الأعمال للفترة 2025 2021 المعد من طرف إدارة الشركة.

- تسوية الديون المتخلدة بذمة الشركة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (ناتجة الفارق بين المبالغ المحولة والتكلفة الحقيقية للأجور لتجنب تعليق بطاقات العلاج .

-إعفاء الشركة من المساهمات الاجتماعية المحمولة على كاهل المؤجر.

-تحويل المبالغ المالية الشهرية المخصصة للأجور كاملة في آجالها لتفادي الاحتقان الاجتماعي الناتج عن التأخير المتواصل في صرف الأجور والتعليق صلوحية بطاقات العلاج فضلا عن تكبد الشركة لخطايا التأخير الموظفة من القباضة المالية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

تغيير التسمية الاجتماعية للشركة وتقسيمها إلى 04 فروع على النحو التالي :

*شركة الإنتاج الفلاحي

*شركة الطاقات المتجددة

*شركة البناء والأشغال العامة

*شركة خدمات

-التسريع في عقود إسداء الخدمات بين الشركة ومختلف الإدارات والهياكل الجهوية ودخولها حيز التطبيق لتثمين الخدمات المقدمة وتدعيم الاستقلالية المالية للشركة، علما وأنه في ظل غياب المشاريع المشغلة تم وضع أكثر من 1600 عون على ذمة الإدارات والهياكل الجهوية .

-وضع إطار قانوني يسمح للإدارة والهياكل الجهوية بالاستفادة من إطارات وأعوان الشركة عن طريق آلية الإلحاق.

- تشجيع إطارات الشركة على الانتصاب للحساب الخاص عبر إيجاد آلية شبيهة بالإفراق وتوفير التكوين المناسب والمرافقة الفنية شريطة اعتماد المنتفع بهذا الإجراء على الموارد البشرية للشركة في ال 05سنوات الأولى .

السيد رئيس الحكومة المحترم نحن نتابع باهتمام بالغ ما ألت إليه أوضاع أعوان وإطارات شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين وما يعانونه من صعوبات مهنية جمة وأولها عدم صرف أجرة شهر سبتمبر وشهر أكتوبر 2023 ونحن على مشارف نهاية شهر نوفمبر 2023 أضف إلى ذلك عدم تسوية وضعية الصناديق الاجتماعية

**السؤال الأول :**متى ستلتزم الأطراف المتداخلة بصرف أجور الأعوان في أقرب الآجال والالتزام بالموعد المحدد لصرفها طبقا للاتفاق المبرم (يوم 5 من كل شهر) ونحمل كامل المسؤولية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP) لإخلالها بالتزاماتها تجاه الجهة والتأخير المتعمد في صرف الأجور في وقتها .

**السؤال الثاني** :متى ستفعل السلطة المركزية قرار رئاسة الحكومة الممضى في اتفاق 05 نوفمبر 2020 من طرف السيد رئيس الحكومة المتعلق بتصنيف شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين كشركة ذات مساهمة عمومية تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتخضع لزيادات القطاع العام حفاظا على ديمومة الشركة وحقوق أعوانها وإطاراتها وحفاظا على مستقبل 2353 عائلة لها الحق في العيش الكريم وحفاظا على السلم الاجتماعي بالجهة .

**وأخيرا وإن هذه المطالب هي مطالب مشروعة أكد عليها دستور الجمهورية التونسية دستور 26 من شهر ذي الحجة الحرام 1443من شهر جويلية 2022 في التوطئة وفي فصله السادس عشر** :ثروات الوطن ملك للشعب التونسي وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية .

والسلام عليكم

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد المختار عبد المولى**

**حول شركة البيئة والغراسات والبستنة بتطاوين**

**<u>النقطة 1 المتعلقة: بـ</u>** "متى ستلتزم الأطراف المتداخلة بصرف أجور الأعوان في أقرب الآجال والالتزام بالموعد المحدد لصرفها طبقا للاتفاق المبرم (يوم 5 من كل شهر) ونحمل كامل المسؤولية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP) لإخلالها بالتزاماتها تجاه الجهة والتأخير المتعمد في صرف الأجور في وقتها؟

**الإجابة**

إن الأطراف المتداخلة ملتزمة بالإجراءات الواجب اعتمادها لضمان صرف أجور الاعوان في آجالها .

**النقطة 2 المتعلقة بـ :** " متى ستفعّل السلطة المركزية قرار رئاسة الحكومة الممضى في اتفاق 05 نوفمبر 2020 من طرف السيد رئيس الحكومة المتعلق بتصنيف شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين كشركة ذات مساهمة عمومية تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتخضع لزيادات القطاع العام حفاظا على ديمومة الشركة وحقوق أعوانها وإطاراتها وحفاظا على مستقبل 2353 عائلة لها الحق في العيش الكريم وحفاظا على السلم الاجتماعي بالجهة؟

**الإجابة**

إنّ مختلف الأطراف المتداخلة تسعى جاهدة لتجسيم خطة الحكومة، حيث تتابع رئاسة الحكومة هذا الملف وقد تم خلال سنة 2023، عقد 3 جلسات عمل وزارية برئاسة الحكومة .

وفي ذات السياق، فقد أجابت رئاسة الحكومة على سؤال السيد النائب مصطفى البوبكري المتعلق بخطة الحكومة ووزارة الاشراف لتلافي النقائص وبرنامجها العاجل لحلحلة الوضعيات العالقة بشركة البيئة والغراسات والبستنة بتطاوين (نسخة منها مرفقة) حيث تضمنت الاجابة بالخصوص منهجية الحكومة في التعامل مع هذا الملف، كما يلي بيانه:

- إضفاء الصبغة القانونية للأعوان المعينين لدى الهياكل العمومية الجهوية الذين يمثلون حوالي 70 %من مجموع أعوان شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين، وذلك من خلال دعوة الشركة من ناحية والهياكل العمومية الجهوية من ناحية أخرى إلى ابرام عقود / صفقات تتضمن الخدمات التي ستسديها الشركة (عبر أعوانها) لفائدة هذه الهياكل.
- متابعة التصرف في الأعوان عبر التطبيقة المعلوماتية التي سيتم تعميمها على الشركة وهياكل المراقبة وكافة الهياكل العمومية التي تعيّن لديها الأعوان، وهو ما سيكرّس قاعدة العمل المنجز لاستحقاق الأجور المسداة.
- تخصيص مشاريع للشركة إثر دراسة الإمكانيات الاقتصادية المتاحة والميزات التفاضلية الجهوية وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات على مستوى الولاية، وهو ما سيخوّل للشركة ابرام صفقات الأشغال التي ستمكنها من توفير الموارد اللازمة.
- تخصيص مشاريع لأعوان الشركة إثر دراسة الإمكانيات الجهوية المتاحة (مشاريع- آليات تمويل) وذلك بعد دراستها على مستوى الولاية لجنة الاستثمار الجهوية وهو ما سيحفّز الأعوان الراغبين في بعث مشاريع للحساب الخاص على الإقبال على هذا التوجه.

بالإضافة لما ذكر، ستمكّن المهمة الرقابية المشتركة التي تم الاذن بإنجازها من الوقوف على الاخلالات والنقائص التي اعترت تسيير الشركتين منذ إحداثهما مما سيمكن من تحديد المسؤوليات من جهة واقتراح حلول عملية من شأنها تحسين مستوى الحوكمة بالشركتين.

**السؤال الكتابي**

**للنائب محمد الهادي العلاني**

**الموضوع :**متحف مكثر :**مكتريس** .

**المصاحيب :** -محضر المجلس الوزاري المضيق يوم الثلاثاء 08 ديسمبر 2020

- جواب وزيرة الشؤون الثقافية .

تبعا لمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحيّة واحتراما وبعد،

سيدي رئيس الحكومة،

حيث توجهنا بسؤال كتابي إلى السيّدة وزيرة الشؤون الثقافية حول مدى تقدّم إنجاز مشروع متحف مكثر" **مكتريس** "وحيث توصلنا بالإجابة والتي تفيد أنّه تمّ إدراج مشروع تدعيم المتحف الاثري بمكثر مع رصد اعتمادات 200 ألف دينار، وحيث بالرجوع إلى محضر المجلس الوزاري المضيق المرفق بهذا، يتبيّن أن المبلغ المرصود لمشروع المتحف يقدّر بـ 8 مليون أورو بتمويل فرنسي.

سيدي رئيس الحكومة،

نسأل سيادتكم :

ما هو مآل هذا التعاون التونسي الفرنسي؟

لماذا لا يقع إنجاز المشروع بالكلفة المقدّرة أوليا لإنجازه حتى يكون دافعا للاستثمار والتنمية بالمنطقة والحال أنّ محضر المجلس الوزاري ينصّ على أن الدراسات أنجزت .

ولكم جزيل الشكر سلفا

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
الكتابة العامة للحكومة

**محضر**
**المجلس الوزاري المضيّق**
**ليوم الثلاثاء 08 ديسمبر 2020**

**الموضوع: التعاون التونسي الفرنسي**
**التعاون التونسي الإيطالي**

أشرف **السيد هشام مشيشي، رئيس الحكومة،** يوم الثلاثاء 8 ديسمبر 2020 بقصر الحكومة بالقصبة على مجلس وزاري مضيّق خصص للنظر في ملفي التعاون التونسي الفرنسي والتعاون التونسي الإيطالي، وذلك بحضور السيدات والسادة:

| | |
|---|---|
| • إبراهيم البرتاجي | وزير الدفاع الوطني |
| • توفيق شرف الدين | وزير الداخلية |
| • معز شقشوق | وزير النقل واللوجستيك |
| • سلوى الصغير | وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم |
| • محمد بوسعيد | وزير التجارة ودعم الصادرات |
| • عاقصة البحري | وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري |
| • الحبيب عمار | وزير السياحة ووزير الشؤون الثقافية بالنيابة |
| • فوزي المهدي | وزير الصحة |
| • محمد الطرابلسي | وزير الشؤون الاجتماعية |
| • ألفة بن عودة | وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي |
| • كمال دقيش | وزير الشباب والرياضة والإدماج المهني |
| • محمد علي النفطي | كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج |
| • وليد الذهبي | الكاتب العام للحكومة |
| • المعزّ لدين الله المقدم | مدير ديوان رئيس الحكومة |
| • إلياس الغرياني | المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الدبلوماسية |
| • عبد السلام العباسي | المستشار لدى رئيس الحكومة |
| • زكرياء بلخوجة | المستشار لدى رئيس الحكومة |
| • محمد العربي بن حمودة | كاهية مدير بخلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي |

وأبرز السيد الحبيب عمار، وزير السياحة ووزير الشؤون الثقافية بالنيابة، إلى أنّ السوق الفرنسية سوقا استراتيجية بالنسبة لتونس ولدى أهل المهنة في تونس تقاليد عمل أدت إلى تخصص وجهات سياحية بأكملها في السوق الفرنسية، على غرار الحمامات وجربة، حيث سُجّل خلال سنة 2010، وصول 1.3 مليون سائح فرنسي، إلا أن السوق الفرنسية، رغم استراتيجيتها، ظلت عقب الثورة تسجل تراجعا في عدد السياح الوافدين، بلغ ذروته خلال سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19، ليتم تسجيل انخفاض بنسبة 78 % في عدد السياح الوافدين وبنسبة 77 % في عدد الليالي المقضاة.

وأشار إلى وجود مشاريع تعاون ثنائي بتمويل الوكالة الفرنسية للتنمية، من ذلك مشروع إعادة تأهيل النزل بكلفة 50 م. أورو، والذي انتفع به مركزا تكوين (02) في القطاع السياحي، داعيا إلى توفير خط تمويل من الوكالة للمساعدة على تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية للنزل، طبقا لقرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 06 نوفمبر 2020 والقاضي بتشكيل لجنة في مستوى وزاري تضم وزارتي الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والسياحة والبنك المركزي التونسي للنظر في المشاكل الهيكلية للقطاع، وخاصة منها معالجة مسألة المديونية.

واقترح عرض مشروع تجديد مركز التكوين في القطاع السياحي بطبرقة على الجانب الفرنسي.

وبخصوص التعاون الثنائي في مجال الثقافة، أشار إلى مدى ثرائه واقترح تدعيمه خاصة في المجالات التالية:

- بالنسبة للقطاع السمعي البصري، يُقترح بعث صندوق خاص بالمساعدة على تمويل أفلام الصور المتحركة "الأنمي"، خاصة أنه توجد لدينا طاقات واعدة في المجال.
- بالنسبة للفن الحديث والمعاصر، يُقترح إرساء شراكة استراتيجية بين متحف الفن الحديث والمعاصر بتونس ونظرائه بفرنسا من أجل المحافظة على الأعمال الفنية، خاصة في مجال ترميم اللوحات الفنية.
- إرساء التعاون بين المكتبة الوطنية التونسية ونظيرتها الفرنسية والمعهد الفرنسي بتونس في مجال رقمنة المؤلفات القديمة وبعث متحف خاص بها.
- بخصوص الصناعات الثقافية والمبتكرة، يُقترح تمويل دراسة استراتيجية في المجال، خاصة في اختصاصي ألعاب الفيديو والأنفوغرافيك.

وفي مجال التراث، تم حصر 3 مشاريع للعرض على التمويل الفرنسي، وهي التالية:

- إحداث مسلك سياحي لقصور الباي باردو/قصر السعيد وبرج البكوش وحمام الأنف، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 15 م. أورو.
- تأهيل متحف مكثر "مكتريس"، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 8 م. أورو.
- تأهيل المنطقة الأثرية ببلاريجا، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 10 م. أورو.

ون التونسي الفرنسي
ون التونسي الإيطالي
ن وزاري مضيق بتاريخ 8-12-2020

| القرارات | المعني بالتنفيذ | حالة التنفيذ | المتابعة |
|---|---|---|---|
| عدد 1: | | | وزارة الشؤون الثقافية: |
| الوزارات المعنية، كل فيما يخصه، إلى الإعداد لبرنامج الزيارة لفرنسا ليا وتقديم مقترحات عملية بخصوص الاتفاقيات وبرامج التعاون التي ، صعويات في التنفيذ ليتم عرضها على الجانبين الفرنسي والإيطالي. | | | ستتولى وزارة الشؤون الثقافية تنسيق تفعيل المقترحات التي عرضتها خلال المجلس الوزاري، وهي التالية:<br>– أن تتولى سفارة تونس بباريس القيام بمساعي لدى السلطات الفرنسية المختصة قصد بعث مركز ثقافي تونسي بباريس.<br>– بالنسبة للقطاع السمعي البصري، بعث صندوق خاص بالمساعدة على تمويل أفلام الصور المتحركة "الأنمي".<br>– بالنسبة للفن الحديث والمعاصر، إرساء شراكة استراتيجية بين متحف الفن الحديث والمعاصر بتونس ونظرائه بفرنسا من أجل المحافظة على الأعمال الفنية، خاصة في مجال ترميم اللوحات الفنية.<br>– إرساء التعاون بين المكتبة الوطنية التونسية ونظيرتها الفرنسية والمعهد الفرنسي بتونس في مجال رقمنة المؤلفات القديمة وبعث متحف خاص بها.<br>– بخصوص الصناعات الثقافية والمبتكرة، تمويل دراسة استراتيجية في المجال، خاصة في اختصاصي ألعاب الفيديو والأنفوغرافيك. |

64

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | – إحداث مسلك سياحي لقصور الباي باردو/قصر السعيد وبرج البكوش وحمام الأنف، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ15 م. أورو.<br>– تأهيل متحف مكثر "مكتريس"، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 8 مليون أورو.<br>تأهيل المنطقة الأثرية ببلاريجا، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 10 مليون أورو. |

65

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**الموضوع** :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد محمد الهادي العلاني .

**المرجع** :مكتوبكم المؤرخ في 16 جانفي 2023 .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالرد على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد محمد الهادي العلاني إلى رئاسة الحكومة حول مدى تقدّم إنجاز مشروع مكثر : مكتريس، والمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمه إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني به .

وتقبلوا، السيد رئيس المجلس، فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

**إجابة السيدة وزيرة الثقافة**

**الموضوع**: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه إلى السيد رئيس الحكومة من قبل النائب السيد محمد الهادي العلاني بخصوص مشروع متحف مكثر مكتريس .

**المرجع** :الإحالة عدد ص 2024-01-01-0000271 بتاريخ 22 جانفي 2024

**المرفقات**: -المقرر الصادر عن المدير العام للمعهد الوطني للتراث بتاريخ 24 أفريل 2018 .

-بطاقة إدراج اعتمادات .

-كشف اعتمادات خاص بمشروع إحداث المتحف الجهوي بسليانة .

-إجابة وزارة الشؤون الثقافية عن العريضة المتعلقة بطلب التسريع في إنجاز مشروع المتحف الوطني بمكثر .

**تحية وبعد،**

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه إلى السيد رئيس الحكومة من قبل النائب السيد محمد الهادي العلاني بخصوص مشروع متحف مكثر مكتريس، والذي طلب بمقتضاه إفادته بمعطيات حول مآل التعاون التونسي الفرنسي لتمويل مشروع تأهيل متحف مكثر مكتريس، وتساءل عن سبب عدم إنجاز المشروع بالكلفة المقدرة بـ 8 م أورو، خاصة وأن محضر المجلس الوزاري المضيق يوم الثلاثاء 08 ديسمبر 2020 تضمن ما يفيد انجاز الدراسة الخاصة بالمشروع المنعقد أتشرف بإفادة عنايتكم بعناصر الإجابة التالية :

-يتنزل مشروع تهيئة متحف مكثر في إطار ما عرضه السيد وزير الشؤون الثقافية الأسبق من مقترحات لبرامج ومشاريع في قطاعي الثقافة والتراث للعرض على الجانب الفرنسي للحصول على التمويل في إطار التعاون الثنائي.

-لم يرتقي مقترح تمويل المشروع المذكور إلى مستوى التجسيد حيث لم يتم امضاء أية اتفاقية تمويل مع الجانب الفرنسي .

-تبيّن بعد مراجعة المعهد الوطني للتراث، أنّه لم يتم إعداد دراسة حول المشروع بكلفة إنجاز تقدر بـ .8 م أورو، بل إن مصالح المعهد الوطني للتراث أعدّت فقط سنة 2017 مشروع برنامج علمي لتهيئة متحف مكثر وتوسعته بتقديرات أولية في حدود 2 م د .

-لم يتم إلى حدود سنة 2023 رصد أية اعتمادات تخص مشروع تهيئة متحف مكثر .

-حوّل المعهد الوطني للتراث اعتمادات قدرها 200 أد من الميزانية المخصصة لإحداث متحف جهوي بسليانة لفائدة قابض المجلس الجهوي بولاية سليانة بمقتضى المقرر الصادر عن المدير العام للمعهد الوطني للتراث بتاريخ 24 أفريل 2018 **(مرفق 1)** ، مرفوقا بالبرنامج الوظيفي، وذلك من أجل مواصلة أشغال المتحف الأثري بمكثر ، وأُدرجت هذه الاعتمادات بميزانية المجلس الجهوي بولاية سليانة وفقا لبطاقة إدراج اعتمادات صادرة في الغرض بتاريخ 7 جوان 2018 **(مرفق 2)**

-لم يأخذ المجلس الجهوي بولاية سليانة بعين الاعتبار البرنامج الوظيفي لصرف الاعتمادات، ولم يقم بإحداث فقرة جديدة خاصة بالمشروع ضمن ميزانية المجلس، بل نزل هذه الاعتمادات ضمن الباب 90- الفصل - 00510 الفقرة - 0001 الفقرة الفرعية 001 وهي فقرة موجودة سابقا ومخصصة لأشغال **تهيئة الموقع الأثري بمكثر.**

-صُرفت هذه الاعتمادات لخلاص أجور عملة غير قارين بالموقع الأثري بمكثر دون الحصول على ترخيص من المعهد الوطني للتراث بإعادة توظيف هذه الاعتمادات، وبالتالي لم يتم احترام خصوصية المشروع أو تحميل النفقات التي تخص الأجور ضمن الفقرة الفرعية الخاصة بها، وهي الفقرة 007

-تُباشر المصالح المختصة بالمعهد الوطني للتراث بحثا إداريا للتحقيق في شبهة فساد بخصوص التصرف في هذه الاعتمادات.

-شهد مشروع **تهيئة المتحف الأثري بمكثر** انطلاقة جديدة **سنة 2023**، حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات بين المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية انتهت بتخصيص المعهد لاعتمادات قدرها **300 أد** ضمن ميزانية 2024 لإنجاز أشغال التهيئة المتحفية، بينما خصصت الوكالة مبلغ **450 أد** لتهيئة فضاءات المتحف وهياكل الاستقبال وتعمل المؤسستين على استكمال إجراءات طلبات العروض الخاصة بالأشغال في القريب العاجل .

من جانب آخر، يتابع المعهد الوطني للتراث ملف" **مشروع إحداث المتحف الجهوي بسليانة** "مع وزارة التجهيز والإسكان بكلفة جملية قدرها **32 م د**، حيث تم سنة 2022 رصد اعتمادات تعهد بميزانية المعهد قدرها **9,5 م د (مرفق 3)** باعتباره صاحب المنشأ، وتولّت المصالح الفنية للمعهد إعداد الملف المرجعي ورفعه بتاريخ 24 أوت 2023إلى الإدارة العامة للبنايات المدنية بوزارة التجهيز باعتبارها صاحب المنشأ المفوض حتى يتسنى الإعلان عن مناظرة وطنية في الهندسة المعمارية بدرجة واحدة وذلك في أقرب الآجال .

هذا وتجدر الإشارة، أنّه سبق لوزارة الشؤون الثقافية أن أجابت السيد النائب عن العريضة المتعلقة بطلب التسريع بإنجاز المتحف الوطني بمكثر والتي أمضى عليها 84 نائبا **(مرفق 4)** وأحطنا عنايتكم علما بعناصر الإجابة بمقتضى المراسلة عدد ص 2024-19-0100-0000579 بتاريخ 15 جانفي 2024.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير

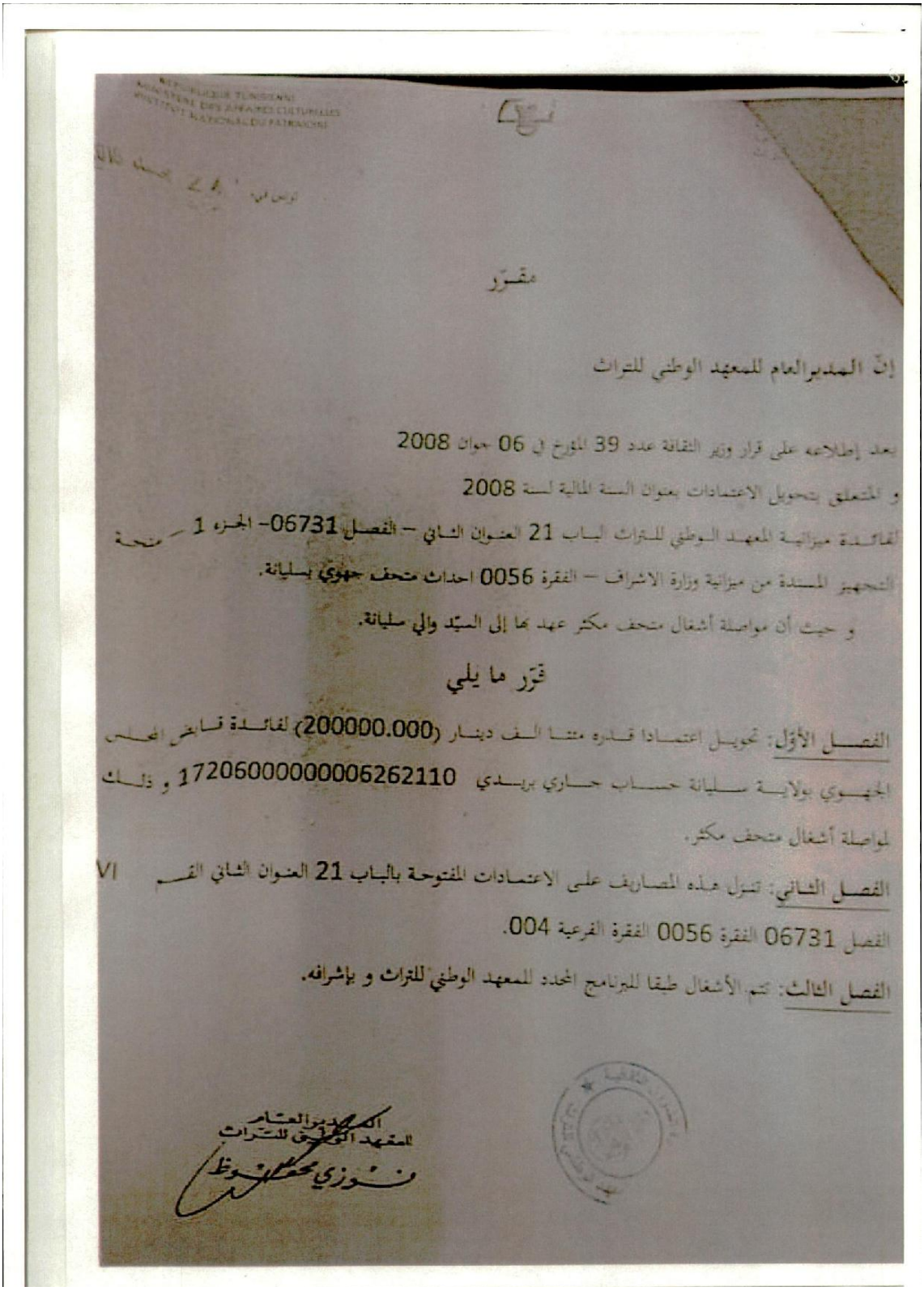

مقرّر

إنّ المدير العام للمعهد الوطني للتراث

بعد إطلاعه على قرار وزير الثقافة عدد 39 المؤرخ في 06 جوان 2008

و المتعلق بتحويل الاعتمادات بعنوان السنة المالية لسنة 2008

لفائدة ميزانية المعهد الوطني للتراث الباب 21 العنوان الثاني – الفصل 06731- الجزء 1 – منحة التجهيز المسندة من ميزانية وزارة الاشراف – الفقرة 0056 احداث متحف جهوي بسليانة.

و حيث أن مواصلة أشغال متحف مكثر عهد بها إلى السيّد والي سليانة.

قرّر ما يلي

الفصل الأوّل: تحويل اعتمادا قدره مئتا الف دينار (200000.000) لفائدة قابض المالية الجهوي بولاية سليانة حساب جاري بريدي 17206000000006262110 و ذلك لمواصلة أشغال متحف مكثر.

الفصل الثاني: تمثل هذه المصاريف على الاعتمادات المفتوحة بالباب 21 العنوان الثاني القسم VI الفصل 06731 الفقرة 0056 الفقرة الفرعية 004.

الفصل الثالث: تتم الأشغال طبقا للبرنامج المحدد للمعهد الوطني للتراث و بإشرافه.

المدير العام
للمعهد الوطني للتراث
فوزي محفوظ

15/01/2024 14:49 2018 ادراج.jpg

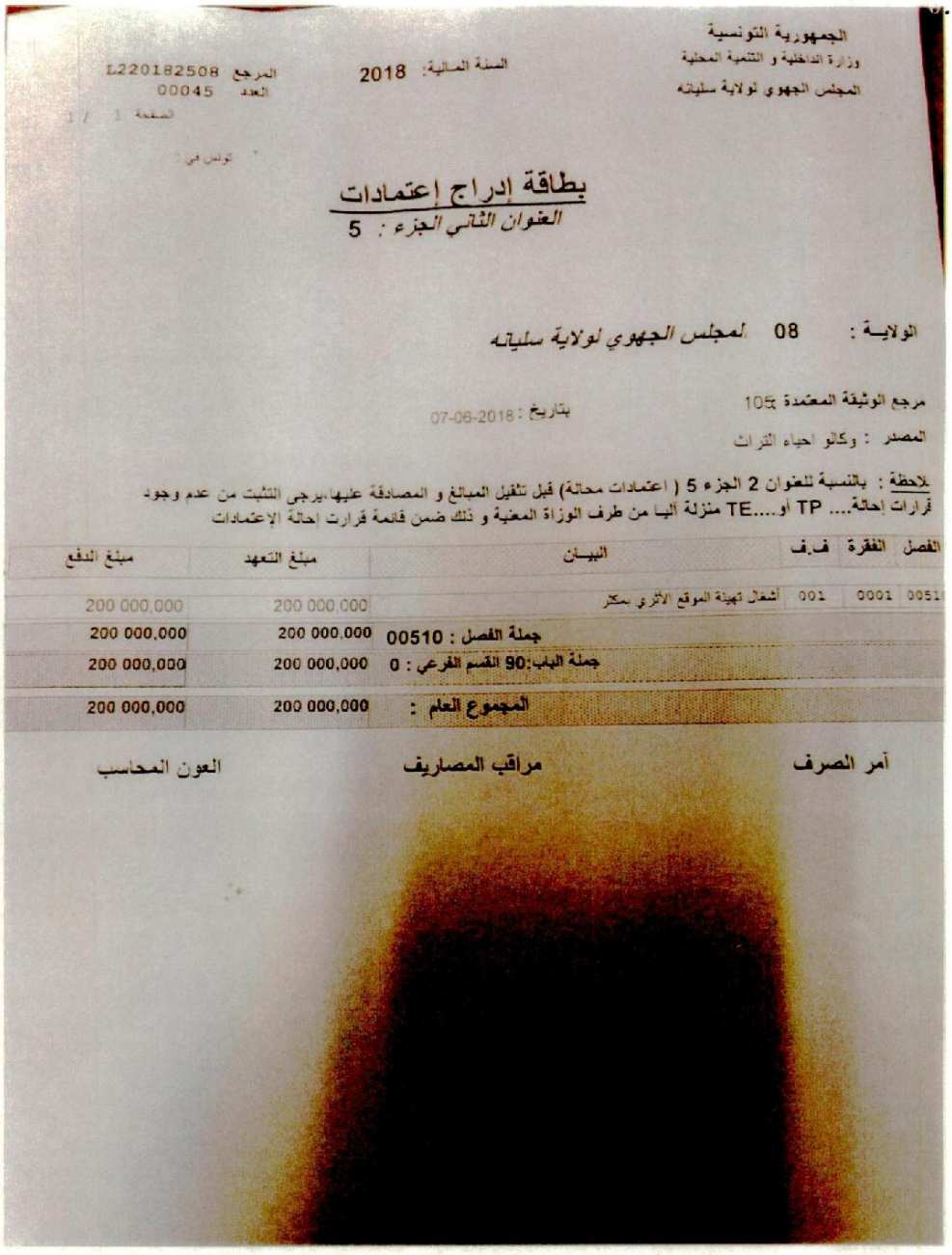

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية و التنمية المحلية
المجلس الجهوي لولاية سليانة

السنة المالية: 2018

المرجع L220182508
العدد 00045

الصفحة 1 / 1

تونس في :

# بطاقة إدراج إعتمادات

## العنوان الثاني الجزء : 5

الولايـــة : 08 المجلس الجهوي لولاية سليانة

مرجع الوثيقة المعتمدة :105

بتاريخ : 07-06-2018

المصدر : وكالو احياء التراث

ملاحظة : بالنسبة للعنوان 2 الجزء 5 ( اعتمادات محالة) قبل تثقيل المبالغ و المصادقة عليها،يرجى التثبت من عدم وجود قرارات إحالة.... TP أو....TE منزلة اليا من طرف الوزاة المعنية و ذلك ضمن قائمة قرارت إحالة الإعتمادات

| الفصل | الفقرة | ف.ف | البيـــان | مبلغ التعهد | مبلغ الدفع |
|---|---|---|---|---|---|
| 00510 | 0001 | 001 | أشغال تهيئة الموقع الاثري بمكثر | 200 000,000 | 200 000,000 |
| | | | جملة الفصل : 00510 | 200 000,000 | 200 000,000 |
| | | | جملة الباب:90 القسم الفرعي : 0 | 200 000,000 | 200 000,000 |
| | | | المجموع العام : | 200 000,000 | 200 000,000 |

آمر الصرف مراقب المصاريف العون المحاسب

| ب | برنامج | ع | ن | المؤسسة : 12031 المعهد الوطني للتراث | ق | ف | ج | ف ف | الباب | اعتمادات السنة | مجموع الاعتمادات | اعتمادات منجزة | % منجز | مقترح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | 1 | 2 | 5 | 001 إحداث متحف جهوي بمنطقة الدراسات | 0056 | 41731 | 1 | 2 | ت | 3100 000,000 | 3100 000,000 | 0 | 0 | 3100 000,000 |
| | | | | | | | | | ص | 70 000,000 | 70 000,000 | 0 | 0 | 70 000,000 |
| | | | | | | | | | د | | | | | |
| 4 | 1 | 2 | 5 | 004 إحداث متحف جهوي بمنطقة الهندسة المدنية و الأشغال الملحقة بها | 0056 | 41731 | 1 | 2 | ت | 6437 053,974 | 6437 053,974 | 0 | 0 | 6437 053,974 |
| | | | | | | | | | ص | 207 053,974 | 207 053,974 | 0 | 0 | 207 053,974 |
| | | | | | | | | | د | | | | | |
| 4 | 1 | 2 | 5 | 019 إحداث متحف جهوي بمنطقة معاريف مختلفة | 0056 | 41731 | 1 | 2 | ت | 4 762,300 | 4 762,300 | 0 | 0 | 4 762,300 |
| | | | | | | | | | ص | 4 762,300 | 4 762,300 | 0 | 0 | 4 762,300 |
| | | | | | | | | | د | | | | | |
| | | | | مجموع القسم 41731 | | | | | ت | 9541 816,274 | 9541 816,274 | 0 | 0 | 9541 816,274 |
| | | | | | | | | | ص | 281 816,274 | 281 816,274 | 0 | 0 | 281 816,274 |
| | | | | | | | | | د | | | | | |
| | | | | مجموع الجزء 1 | | | | | ت | 9541 816,274 | 9541 816,274 | 0 | 0 | 9541 816,274 |
| | | | | | | | | | ص | 281 816,274 | 281 816,274 | 0 | 0 | 281 816,274 |
| | | | | | | | | | د | | | | | |
| | | | | مجموع الميزانية 2 | | | | | ت | 9541 816,274 | 9541 816,274 | 0 | 0 | 9541 816,274 |
| | | | | | | | | | ص | 281 816,274 | 281 816,274 | 0 | 0 | 281 816,274 |
| | | | | | | | | | د | | | | | |
| | | | | مجموع المؤسسة | | | | | ت | 9541 816,274 | 9541 816,274 | 0 | 0 | 9541 816,274 |
| | | | | | | | | | ص | 281 816,274 | 281 816,274 | 0 | 0 | 281 816,274 |
| | | | | | | | | | د | | | | | |

**السؤال الكتابي**

**للنائبة عواطف الشنيتي**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي

**الموضوع :**إحداث دار خدمات بمعتمدية تبار من ولاية باجة .

نظرا لارتفاع عدد السكان معتمدية تبار وغياب كل المرافق التي تعنى بالخدمات الاجتماعية CNSS و CNRPS ,CNAM وبعد المسافة عن مقر الولاية قرابة 45 كلم، ممّا أدّى إلى معاناة المواطنين وخاصة ضعاف الحال كالمرضى والمسنين جرّاء التنقل، فبات من الضروري التذكير في إحداث دار خدمات تضمّ كلّ من CNSS و CNRPSو CNAM ، لعلها تخفف العبء على المرضى وذلك في إطار تقريب الخدمات للمواطن .

سيدي الوزير، نلتمس من جنابكم إحداث هذه المنشأة علما وأنه قد سبق ووعدونا بإنشائها .

ولكم سديد النظر في كل ما تقدّم .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**الموضوع :**حول الأسئلة الكتابية .

**المرجع :**-مكتوبكم المؤرخ في 26 جانفي2024 .

-مكتوبكم المؤرخ في 02 فيفري 2024

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة الى رئاسة الحكومة والصادرة عن السيدة النائبة المحترمة عواطف الشنيتي، السيدة النائبة المحترمة ريم المعشاوي والسيد النائب المحترم عمر بن عمر حول دور الخدمات الإدارية وذلك تباعا بمعتمديات كل من تيبار ، الجريصة وزرمدين

والمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمها إلى المعنيين بها .

وتفضلوا السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدمت به النائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي**

**موضوع السؤال: حول إحداث دار خدمات بمعتمدية تبار من ولاية باجة**

**الإجابة :**

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار "الخدمات الإدارية .ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات .

**وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليا مقابل 45% سنة 2016. وتشمل ولاية باجة دار خدمات إدارية متعددة الشبابيك بمعتمدية نفزة تسدي خدمات كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه**

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية(من خلال خدمات القرب) والتحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي ) وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات "**والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصّة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال.

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023. كما تمّ على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

1. **تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي **أفضى أوليا إلى اختيار 40 بلدية.**
2. **تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل

المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم بما **أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية .**

**في هذا الإطار، وفيما يتعلق ببلدية تبار من ولاية باجة موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدّم بأي طلب للتعبير عن رغبتها في المشاركة في المشروع مع الإشارة إلى أنه تم قبول كل من بلدية تبرسق وبلدية قبلاط ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية .**

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب عمر بن عمر**

**الموضوع :**طلب توجيه سؤال كتابي حول تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بالموارد البشرية .

سيدي الرئيس،

أريد في البداية أن أتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر والتقدير على تفهمكم و تعاونكم في إطار المصلحة العامة التي تقتضي خصوصا في هذا الظرف الحساس التفاف جميع مصالح و هياكل الدولة لما في ذلك من مصلحة في دعم وخدمة الشأن العام وفي هذا الإطار أجدد شكري على رحابة صدركم و تدخلكم و الاذن بالتسريع في فتح و تدشين دار الخدمات الإدارية بزرمدين من ولاية المنستير وهو ما خلق حالة من الطمأنينة و السرور لدى أهالي المعتمدية و المناطق المجاورة بهذا المولود الجديد الذي ينضاف بالمنطقة و قام بتقريب جملة من الخدمات الإدارية للمواطنين ,وقصد إضفاء مزيد من النجاعة على الخدمات المقدمة ,فالمرجو من سيادتكم التدخل لدى الهياكل المعنية لمزيد تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بأيام عمل إضافية لمختلف الإدارات وخاصة الصندوق الوطني للتامين على المرض وتركيز خزينة (caisse)لمختلف المصالح **( الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتامين على المرض، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ,الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية)** وذلك نظرا للطلبات الملحة لهذه الخدمات من قبل المواطنين .

فماهي الإمكانيات المتاحة لتوفير الموارد البشرية الضرورية لحسن تسيير هذا المرفق في إطار برنامج إعادة التوظيف؟ وهل هنالك إمكانية لمزيد دعم هذا المرفق بالمواد اللوجستية اللازمة؟

مع الشكر

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**الموضوع :**حول الأسئلة الكتابية .

**المرجع:** -مكتوبكم المؤرخ في 26 جانفي 2024

-مكتوبكم المؤرخ في 02 فيفري 2024

تحية طيبة وبعد

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة الى رئاسة الحكومة والصادرة عن السيدة النائبة المحترمة عواطف الشنيتي، السيدة النائبة المحترمة ريم المعشاوي والسيد النائب المحترم عمر بن عمر حول دور الخدمات الإدارية وذلك تباعا بمعتمديات كل من تيبار ، الجريصة وزرمدين والمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمها إلى المعنيين بها .

وتفضلوا السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد عمر بن عمر**

**موضوع السؤال: حول تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بالموارد البشرية**

**الإجابة :**

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار "الخدمات الإدارية ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية الديوان الوطني للبريد الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات.

**وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات متعددة الشبابيك ومتنقلة تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67 % حاليا مقابل 45 %سنة 2016 هذا وتشمل ولاية المنستير 3 دور خدمات بكل من طبلبة وزرمدين وبنبلة .**

وقد واجه تنفيذ هذه التجربة جملة من الصعوبات من أهمها عدم القدرة على تغطية مختلف الحاجيات من الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة خاصة في ظل تقييد الانتدابات مقابل تزايد طلبات الجهات الإحداث دور خدمات بها وهو ما أدّى إلى اعتماد جملة من الحلول بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية تتمثل أساسا فيما يلي :

-إقرار تغطية نسبة من الحاجيات العاجلة في إطار مسار تسوية وضعية المنتدبين ضمن الآلية 16وهو ما مكن من تسديد جملة من الحاجيات شملت حوالي 40 عون (سنة 2017).

-الإعلان عن تسديد الشغور عن طريق آليتي الحراك والإلحاق والتي لم تمكن من تسديد سوى نسبة ضئيلة من الحاجيات (انطلاقا من سنة2017 ،)

-الترخيص بصفة استثنائية خلال سنة 2020 من قبل رئاسة الحكومة للمؤسسات والمنشآت المنخرطة في المشروع قصد القيام بمناظرات لانتدابات خارجية لفائدة مشروع دور الخدمات بما في ذلك دار الخدمات بزرمدين من ولاية المنستير إلا أن هذا التمشي واجه عديد التعقيدات والصعوبات الإجرائية خاصة أن أغلب هذه الهياكل

لديها مناظرات سابقة لم يتم الإعلان عن نتائجها بعد أو إنجازها وهو ما حال دون إطلاق المناظرات الخاصة بمشروع دور الخدمات،

-اعتماد آلية التداول من خلال توفير أعوان الإسداء الخدمات بوتيرة يوم أو يومين في الأسبوع .

**فيما يتعلق بمعتمدية زرمدين موضوع السؤال الكتابي المتعلق بتدعيم دار الخدمات بزرمدين بالموارد البشرية، تم التنسيق مع كل من الصندوق الوطني للتأمين على المرض والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وقد تمت موافاتنا بالمعطيات التالية :**

-وجود نقص حاد على مستوى الموارد البشرية بمراكز الصندوق الوطني للتأمين على المرض يحول دون الاستجابة لطلب تدعيم دار الخدمات بزرمدين التي يشارك فيها عون يتحول للدار كل يوم جمعة، علما أن الصندوق يوفر بولاية المنستير خدماته بكل من المركز الجهوي بالمنستير والمركز المحلي بقصر هلال والمركز المحلي بجمال ودار الخدمات بطبلبة يشرف عليها الصندوق.

- عدم توفر عون حاليا للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه لإحداث قباضة بهذه الدار .

وسيعمل كل من الصندوق الوطني للتأمين على المرض والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه حال توفر الموارد البشرية، على دعم دار الخدمات المذكورة بالمشاركة يومين في الأسبوع أو أكثر .

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار مزيد السعي إلى تطوير مشروع دور الخدمات الإدارية وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة، تم وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال سنة 2024 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات .وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها 62 ترشحا تم القيام بعملية تقييمها بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمن 30 بلدية من بينها 3 بلديات من ولاية المنستير :الوردانين وعميرة الحجاج والبقالطة .**

وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية.

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائبة ريم المعشاوي**

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي

**الموضوع :إحداث دار خدمات بمعتمدية الجريصة من ولاية الكاف .**

نظرا لارتفاع عدد السكان معتمدية الجريصة وغياب كلّ المرافق التي تعنى بالخدمات الاجتماعية CNSS CNRPS و CNAM و STEG و SONEDوبعد المسافة عن مقر الولاية قرابة 45 كلم، ممّا أدى إلى معاناة المواطنين وخاصة ضعاف الحال كالمرضى والمسنين جراء التنقل، فبات من الضروري التذكير في إحداث دار خدمات تضم كل من CNSS و CNRPS وCNAM ، لعلها تخفف العبء على المرضى وذلك في إطار تقريب الخدمات للمواطن .

**سيدي رئيس الحكومة**، نلتمس من جنابكم إحداث هذه المنشأة علما وأنه قد سبق ووعدونا بإنشائها .

ولكم سديد النظر في كل ما تقدّم .

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**الموضوع :**حول الأسئلة الكتابية .

**المرجع:** مكتوبكم المؤرخ في 26 جانفي 2024 .

-مكتوبكم المؤرخ في 02 فيفري 2024

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة الى رئاسة الحكومة والصادرة عن السيدة النائبة المحترمة عواطف الشنيتي، السيدة النائبة المحترمة ريم المعشاوي والسيد النائب المحترم عمر بن عمر حول دور الخدمات الإدارية وذلك تباعا بمعتمديات كل من تيبار ، الجريصة وزرمدين والمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمها إلى المعنيين بها .

وتفضلوا السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدمت به النائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي**

**موضوع السؤال: حول إحداث دار خدمات بمعتمدية الجريصة من ولاية الكاف**

**الإجابة :**

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار "الخدمات الإدارية .ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم

خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : الديوان الوطني للبريد الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات.

**وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليا مقابل 45 %سنة 2016. وتشمل ولاية الكاف دور خدمات متعددة الشبابيك بكل من معتمدي الدهماني وتاجروين إلى جانب دار خدمات متنقلة بالتعاون مع البريد التونسي ودار خدمات تعاونية تجريبية بمكتب البريد بمركز معتمدية السرس**

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب والتحوّل الرقمي للإدارة) من خلال دعم الإدماج الرقمي وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد دور الخدمات الرقمية بالبلديات** "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال.

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق) الإيداع والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40 % وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي **أفضى أوليا إلى اختيار 40 بلدية.**

- **تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسّقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية .**

**في هذا الإطار، نعلمكم بأنه تم التوصل بترشح وحيد عن ولاية الكاف من قبل بلدية ساقية سيدي يوسف في حين لم تتقدّم بلدية الجريصة بترشحها للانخراط في المشروع المذكور .**

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى العمل على تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية الجريصة .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب عبد العزيز شعباني**

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم إلى السيد رئيس الحكومة بالسؤال الكتابي التالي :

تحية طيبة وبعد

**الموضوع** :حول تسوية وضعية الأعوان العموميين المنتدبين دون مستوى شهائدهم العلمية .

تبعا لعدم قيام الحكومة بتطبيق القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 وخاصة الفصل 2 منه والأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وأيضا عدم تطبيق الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .

السيد رئيس الحكومة

إن عدم تطبيق القانون والأوامر إنجرّ عنه هضم حقوق المنتدبين دون مستوى شهائدهم العلمية وتجمد مسارهم المهني وضرب قيمة ومصداقية شهائدهم العلمية وفي إطار حرصنا على رد الاعتبار لهؤلاء وتكريسا لمبدأ المساواة بين الجميع وباعتبار أن الملف مستوفي كل الشروط، أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

-هل قامت الحكومة بالإجراءات تجاه الإدارات المعينة التي عرقلت تطبيق القانون والأوامر المذكورة أعلاه حتى لا تتكرر مثل هذه المظالم؟

-ومتى يتم الإذن بتسوية وضعية الأعوان المنتدبين دون مستوى شهائدهم العلمية؟

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**الموضوع** :حول الأسئلة الكتابية للنائب " **عبد العزيز شعباني** ."

**المرجع** :مكتوبكم بتاريخ 30 جانفي 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المتضمن للأسئلة الكتابية التي تقدم بها النائب المحترم السيد" **عبد العزيز شعباني** حول عدد من المواضيع المتعلقة أساسا بالوظيفة العمومية، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية:

**أولا :حول السؤال المتعلق بتفعيل أحكام الأمر عدد 1143 لسنة 2016المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .**

تم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1143 المؤرخ في 16 أوت 2016 المشار إليه أعلاه ضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية تبعا لصدور القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014

ويقصد بهذا الإجراء إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بمراكز عمل أو وظائف أو أسلاك غير مراكز عملهم أو وظائفهم أو أسلاكهم الأصلية على أساس التناظر وفق المستوى العلمي المطلوب لكل سلك أو رتبة لسد الحاجيات الفعلية للإدارة .

وقد قامت مصالح الوظيفة العمومية على إثر صدو الأمر بمراسلة جميع الوزارات والهياكل الإدارية قصد الحصول على قائمات تخص الأعوان والعملة المنتدبين في رتب دون مستواهم وبغرض تجميع قاعدة بيانات مفصلة بالأسلاك والرتب والأصناف والأصناف الفرعية مركزيا وجهويا ومحليا، وذلك توازيا مع ضبط الحاجيات الحقيقة لكل إدارة بهدف ضبط الأولويات وتحديد الشغورات الملحة الواجب تسديدها، مع منح أجل 16 مارس 2018 كآخر أجل لتلقي القائمات العنوان الذي تم إحداثه للغرض redeploiement@pm.gov.tn.

غير أن مصالح الوظيفة العمومية لم تتلق إجابات سوى من بعض الوزارات التي اقتصرت في أغلبها على اقتراح إعادة التوظيف ضمن السلك والرتبة المناسبتين والإبقاء على نفس مكان العمل، أو تسوية وضعية المعنيين بالأمر وتمتيعهم بترقية استثنائية دون المرور بآلية التناظر في خروج التام عن مفهوم إعادة التوظيف .

وقد تم تنفيذ هذا الإجراء مع وزارة التربية كوزراة نموذجية حيث تم الترخيص لها في إعداد مشاريع قرارات تتعلق بضبط كيفية تنظيم مناظرات إعادة التوظيف لتسديد الشغورات الحاصلة خاصة على مستوى الرتب التابعة لأسلاك بيداغوجية على غرار رتبة " أستاذ تعليم ثانوي، أستاذ تعليم فني أستاذ تعليم تقني وأستاذ مدارس إبتدائية " وتم إمضاء هذه القرارات ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 27 مارس 2019، ونشر نتائج هذه المناظرات يوم 08 ماي 2022.

ويتجه التأكيد في هذا الإطار على أن إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية تخضع لمبدأ التناظر وللحاجيات الحقيقية للإدارة، وتتم عبر مناظرات بالملفات أو بالاختبارات أو امتحانات مهنية وبالتالي فهي لا تتم بصفة آلية، بل تخضع لشروط وإجراءات محددة .

**ثانيا :حول السؤال المتعلق بتطبيق الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية**

يهدف التنقل الوظيفي أساسا إلى تلبية الحاجيات الحقيقة للإدارة من داخل الإدارة نفسها في إطار إرساء تصرف أكثر نجاعة في الموارد البشرية عبر التحكم في نسق تطور عدد الأعوان وإعادة توزيعهم وظيفيا وجغرافيا دون اللجوء الى انتدابات من شأنها أن تثقل كاهل الميزانية بأعباء جديدة وذلك عبر إرساء منظمة تحفيز مادية وأخرى مرتبطة بالمسار المهني لتشجيع الأعوان وضمان نجاح هذه التجربة .

ونفيدكم في هذا السياق أن مصالح الوظيفة العمومية عملت بالشراكة مع عدد من الخبراء الأجانب وممثلي مختلف الوزارات على تنفيذ جملة من الأنشطة الهادفة إلى إعداد الأرضية الملائمة لتطبيق برنامج التنقل الوظيفي ومنها بالخصوص:

1-تطوير بورصة الحراك الوظيفي

2- صياغة ما يزيد على 50 بطاقة وصف وظيفي للخطط ذات الأولوية بالوزارات

3- صياغة أنموذج قرار ضبط الخطط ذات الأولوية

4- صياغة وثيقة توجيهية للتصرف في التنقل الوظيفي

5- إعداد الحقيبة الخاصة بالاتصال والتواصل

6- القيام بأنشطة تكوينية

هذا ويتم العمل حاليا على مراجعة عدد من مخرجات البرنامج المذكور من حيث الشكل والمضمون إلى جانب العمل على تذليل جملة من الصعوبات التقنية والقانونية حتى يتسنى إطلاق بورصة الحراك الوظيفي التي ستمكن الإدارات المعنية من نشر البلاغات المتعلقة بالخطط الشاغرة وإجراءات وصيغ التنقل الوظيفي المتعلقة بها، كما ستمكن للأعوان الراغبين في الانتفاع بهذا الإجراء من إدراج ترشحاتهم .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب محمد أمين الوغي**

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

أتقدم الى سيادتكم بسؤال كتابي حول ما يسمي بظاهرة الميكرو - تروتوار Micro trottoir بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس

شارع الحبيب بورقيبة مكان تتركز فيه كاميرات صحفية واذاعات خاصة وعمومية مرخصة ولها قنوات بث وتعمل في الأطر القانونية تقوم بأعمالها الصحفية بكل حرفية وتوجه أسئلة للمواطنين في مواضيع مختلفة

الا اننا نجد بعض المراسلين غير تابعين لمؤسسات إعلامية تونسية او اجنبية يتوجهون الى المارة بانتقائية ويقمون باستجوابهم وتنزيل هذا المحتوي على صفحات التواصل الاجتماعي او على قنوات اليتوب

وما لاحظناه في اغلب المحتوي المنزل على قنوات التواصل التابعة لهؤلاء المراسلين انهم يحاولون بشتى الطرق تشويه المجتمع التونس عبر بث رسائل توحي بجهل الشعب التونسي وتوحي بفقدان الشباب التونسي للأمل ورسائل توصي الشباب التونسي بالهجرة والتوجه إلى أروبا عبر تمرير حديث لاحد المارة

كما تعمدوا استجواب العديد من المارة في حالة سكر وتحت تأثر المخدرات الى جانب ذالك تعمدوا استجواب مواطنين أجانب وقاموا بتصريحات تشوه المرأة التونسية وعمدوا الى بثها بنية الحصول على عدد هام من المشاهدات وهوا ما يخلق جو متوتر مع اشقائنا من الدول المجاورة

كما نستغرب مصدر تمويل هذه البرامج في ضل عدم وجود هيكل يشرف عليها مثل قناة خاصة او عمومية مع العلم أن أحد البرامج حسب مصدر ممول من دولة اجنبية ويروج لثقافة جهل المجتمع التونسي والانحراف والهجرة وتعاطي المخدرات وتفسح مساحة للأجانب لتوجيه التهم والألفاظ الغير لائقة الى الشعب التونسي

وبما أن هذه الظاهرة أصبحت مصدر قلق وخجل للشعب التونسي على مواقع التواصل الاجتماعي وفي تعمد صارخ على كرامة الشعب التونسي وفكر شعبنا العظيم وتاريخنا الحافل وتعدي على المرأة التونسية واستغلال لفئة من الشعب التونسي قصد التشهير بهم واستغلالهم في جعله مصدر للضحك في تعدي على حرمة المعطيات الشخصية

-كيف تحصل هؤلاء على تراخيص للتصوير واستجواب المواطنين بشارع الحبيب بورقيبة تونس وأهمها برنامج بلا قناع وبرنامج الواقع التونسي وبرنامج New media وغيرها من البرامج المشابهة؟

-هل مصالح رئاسة الحكومة على علم بالتجاوزات التي تم تضمينها أعلاه؟

-هل هنالك توجه لمنع هؤلاء من البث في ضل التجاوزات الحاصلة؟

-كيف لموقع على منصات التواصل الاجتماعي الحصول على تراخيص للتصوير ومرافقة الامن ومصالح الرقابة اثناء القيام بعملهم؟

مع خالص الشكر

**إجابة السيد رئيس الحكومة**

**عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي**

**الذي تقدم به النائب المحترم السيد محمد أمين الورغي**

**السؤال المتعلق بـ** "ما يسمى بظاهرة الميكرو - تروتوار بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس "

**الإجابة :**

أتشرف بإعلامكم أن التراخيص التي تمنحها مصالح الاعلام والاتصال برئاسة الحكومة تقتصر على :

**1.تراخيص التصوير للصحافة الأجنبية المعتمدة بتونس :**

يقع مد الصحفيين الأجانب المعتمدين ببلادنا بترخيص تصوير شهري حسب حاجة الصحفي له وإذا ما تقدم بطلب إلى مصالح الاعلام والاتصال برئاسة الحكومة .

**2.تراخيص التصوير للصحافة الاجنبية الوافدة على بلادنا :**

تمنح مصالح الاعلام والاتصال تراخيص التصوير للصحافة الأجنبية التي تعبر عن رغبتها في زيارة تونس للقيام بعمل صحفي .ويقع تقديم طلب التصوير عن طريق سفارة تونس بالبلد الأجنبي الذي يأتي منه الصحفي .وبعد التثبت من هوية الصحفي ومصداقيته من قبل سفارة تونس يقع إحالة الطلب إلى وزارة الشؤون الخارجية ثم إلى رئاسة الحكومة (مصالح الاعلام والاتصال) لمنح الترخيص بعد دراسة الملف .

**3.تراخيص التصوير للصحافة التي تهتم بالسياحة**

تأتي مطالب تراخيص التصوير للصحافة التي تهتم بالسياحة عن طريق الديوان الوطني التونسي للسياحة للتعريف بالوجهة السياحية التونسية وعليه **فإنّ** مصالح الاعلام والاتصال **برئاسة الحكومة ليس** من مشمولاتها إعطاء تراخيص التصوير إلى الصحافة الوطنية أو الصحافة غير الرسمية ( You Tube, Micro trottoir. ) وإذا ما تبين عند التثبت من هويتهم أنهم يمارسون هذا النشاط من دون ترخيص مسبق وبدون أن يكون لديهم بطاقة صحفي محترف أو بطاقة الانتماء إلى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين فإنه يمكن منعهم من ممارسة التصوير من قبل مصالح وزارة الداخلية في صورة عدم الاستظهار ببطاقة الانتماء سالفة الذكر .

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائبة نور الهدى سبائطي**

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

ما هو مدى تقدّم مشروع إحداث القرية الحرفية للصناعات التقليدية بمعتمدية وذرف من ولاية قابس بعد أن تمت إحالة نظام المناظرة لعمادة المهندسين المعماريين لإبداء الرأي بتاريخ 18 جانفي 2023والمصادقة عليه بتاريخ 25 ماي2023 ؟

**إجابة السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط**

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الموجه من قبل السيدة النائبة نور الهدى سبائطي .

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص—2024-26-300-238 بتاريخ 26 جانفي 2024

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من قبل السيدة النائبة نور الهدى سبائطي حول مدى تقدم مشروع احداث القرية الحرفية للصناعات التقليدية بمعتمدية وذرف من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم بالجواب التالي :

للتذكير، يندرج عنصر إحداث القرية الحرفية للصناعات التقليدية بمعتمدية وذرف من ولاية قابس ضمن مشروع التنمية المندمجة (القسط الثالث) .وتتضمن القرية الحرفية 18 محلا على مساحة مغطاة تناهز680 متر مربع بكلفة مبرمجة قدرها 1.449 م د .م

وقد قامت الجهة باختيار مكتب دراسات لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للقرية الحرفية ومردوديتها وتم ختمها والمصادقة عليها في شهر فيفري من سنة 2021

وقد تم الإعلان عن المنافسة لاختيار مصممين بالملفات بتاريخ 16 ديسمبر 2021 وعرض تقرير تقييم العروض على اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بتاريخ 9 مارس 2022 حيث أقرت إعادة المنافسة مناظرة وطنية، وحينها شرعت المصالح الجهوية المعنية في إجراءات المناظرة عبر وتمت المصادقة على الملف بتاريخ 25 ماي 2023

وبعد استكمال الإجراءات بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية (عمادة المهندسين المعماريين والإدارة الجهوية للتجهيز واللجنة

الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية،) تم الإعلان عن المنافسة عبر منظومة الشراء العمومي "TUNEPS " بتاريخ 31 جانفي 2024 وحدد آخر أجل لقبول العروض 2 أفريل 2024 وذلك قصد إنجاز الدراسات التنفيذية

والسلام

# مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

**بمصلحة وكالة المقابيض**
**مجلس نواب الشعب (باردو)**
**الهاتف 71.157.000**

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

**.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :**
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".